

3302
51A

الجزء الثالث من

كِتَابُ

المنتقى شرح، وطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضى الله عنه

تأليف الناصي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارت
الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة لعائشة من علماء لسان
الملاكية المودعة سنة ١٠٣٠ المتوفى سنة ٤٩٤
رحمه الله ورضى عنه

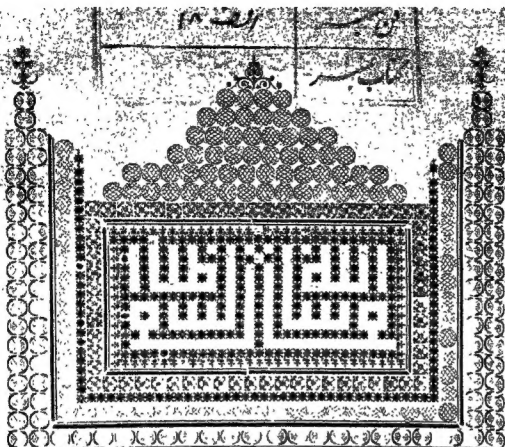
طبع هذا الكتاب على نفقة سلطان الغرب الالهي سابقا امام زمانه وفريد عصره
وأوانه آية الأبرار وحبه العلماء العلامة المحقق والملاذ الاكبر المذق فرع
السجدة النبوية وخلاصة السلالة الطاهرة العلوية سيدنا ومولانا
ابن السلطان مولاي الحسن بن السلطان سيدي محمد رفع **عز وجل**
الله ندره وأدامه وأودع في الملوك محبه واحرامه آمين

بنوكيل الحج محمد بن العباس بن تفرغون خديم المقام العالي بالله
الآن بغير طمعه وركيل دولة المغرب الالهية رافقا به
على يد نجله الحاج عبد السلام بن شقرن

تنبه لا يجوز لاحد أن يطبع هذا الكتاب وكل من يطبعه يكون كذا
بإرأض أصم وديم يثبت أنه طبعه والا فيكون . فلا عن التعريض تانونا

الطبعة الاولى - سنة ١٣٢٢ هـ

بمطبعة دار الهجرة



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ هدى المحرم اذا أصاب أدله ﴾

والهدى الأحمر مذا
أصاب أهله
بنتي يعي عن مالك
عنه عن ابن الخطاب
بن أبي طالب وأبا
برة شلوا عن رجل
بأهله وهو محرر بالبحر
ابن فاذن لوجهها
قبضاً حياً مائة عليها
قابل والهدى قال
علي بن أبي طالب
أبلاً بالبحر من عام
تفرقا حتى يقبض
ما

ص مالمث أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأباهريرة سألوا عن رجل أصاب أهله وهو محرّم بالحج فقاوا نيفدان لوجهما حتى قضيا حجهما ثم عليهما حج قابل والهدى قال وقال علي ابن أبي طالب وإذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى قضيا حجهما **ك** ش قوله في الذي أصاب أهله يريد جامعها في حل أحرام بالحج نيفدان يريدون أن عليهما المضي في الحج الفاسد حتى يتأعلى حسبما كانا يتان الحج الصحيح ولذلك قالوا رضى الله عنهم حتى قضيا حجهما وإنما أشاروا إلى الحج المعهود والأصل في ذلك قوله تعالى وأتموا الحج والعمر لله

(فصل) وقولهم ثم عليها حج قابل والهدي يريدون قضاء الحج الذي أفسده ومن أين يحرم بالقضاء قال مالك يحرم به من حيث كان أحرم بالأول الآن يكون أحرم بالأول من أبعد من ميقاته فلا يلزمه أن يحرم من الميقات وقال الشافعي إن كان أحرم من أبعد من ميقاته فيلزمه في القضاء الإحرام منه ودليلنا أن هذا أحد الميقاتين فلا يلزمه في القضاء ما كان التزم منه في الأداء على ميقاته أصل ذلك ميقات الزمان (مسئلة) ولا يخفى أن تكون زوجته أو أمته أو أظهر من لفظ أهل الزوجة فإن كانت زوجة فلا يخفى أن تكون طاووته أو أكرهها فإن كانت طاووته فعلى كل واحد منهما أن يقضى الحج وهدي لأن حالهما في ذلك كحال (مسئلة)

فان كان كرهها فلعلمه ان يحجبها من ماله ويهدي عنها لان ما يزيها من الثقة والهدى بما الله عليها
فوجب عليه حله عنها واماسا من ذلك بنفسها فانها من احكام الانان التي يختص بها وتزورها فلا
يصلحها عنها كمال افسد صومها لكان عليه الكفارة وعليها القضاء (مسئلة) وان كانت اقله
فعلية ان يحجبها ويهدي عنها سواء كرهها أم لا ووطئها اذن في حجبها قاله ابن القاسم عن مالك
في العتية والواز يزداد محمد بن عبد الملك ولا يصوم عنها. ووجد ذلك التام لا يستلزم
الاستماع منه وهو يملك تصرفها فاذا رضى بوطئها فقد رضى بانسقاط حق من صومه بخلاف الزوج
فانه لا يملك تصرفها

(فصل) وقولهم والهدى الهدى يحتاج الى صفة قال مالك هو بدنة و به قال الشافعي وهو قول ابن
عباس وقال ابو حنيفة تجزئ شاة والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك قال القاضي ابو الحسن هو
قول عمرو على وابن عباس رضى الله عنهم ولا تغافلهم ودليلنا من جهة القياس انوطئ عمدا في
احرام فوجب ان يكون هدبه بدنة اصل ذلك اذا وثقت بعد الوقوف فنه في حنيفة عليه بدنة
ولا يفسد عليه حجه (فرع) قال القاضي ابو الحسن هذا عندى يجب مع القدرة على البدنة فان لم
يجد بقرة فان لم يجد شاة لانه لا يخرج هذا عن اصله قال ودعا لنا ممنوع عليه حتى انه لو اخرج
شاة مع القدرة على البدنة اجزأه على تكرهه منه فهذا من قول القاضي ابي الحسن يدل على أن
الكلام في الاستحباب

(فصل) وقول على رضى الله عنه واذا اهل بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما و به قال
الشافعي وقال ابو حنيفة ليس عليهما ان يتفرقا والدليل على ما نقوله قول على وابن عباس ولا
مخالفة لهما من الصحابة فثبت انه اجاع ومن جهة المعنى انه قد ظهر منهما ان التسرع الى التصادف
العبادة بالوطء ما يخاف عليهما مثله في القضاء والقضاء واجب تسليمة من الوطء فيزمن أن يفرق بينهما
احتياطاً للعبادة (مسئلة) اذ انبت ذلك فقد قال مالك في العتية يفرقان في حج القضاء من يوم
يحرمان و به قال ابن عباس وقال الشافعي انما يفرقان من حيث افسد احجها الأول والدليل على
ما نقوله انه من عامرة من الاحرام تفسد بالاجاع فيزمنهما أن يفرقا فيها اصل ذلك ما بعد موضع الاجاع
في الحج الأول قال القاضي ابو الوليد رضى الله عنه جاوبت الصحابة رضى الله عنهم عن هذه
المسئلة على عمومها واطلاقها ولم يسألوا السائل هل كان الوطء عمدا أو ناسيا وذلك يدل على أن
حكمهما واحدا في الفساد والهدى وهذا ما قاله مالك رحمه الله وقال الشافعي في أحد قوله الوطء على
وجه النسيان لا يفسد الحج والدليل على ما نقوله ان هذا وطء صادق احرام لم يخل من شيء منه
فوجب أن يفسد كالعمد ص مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ما ترون
في رجل وقع بامرأته وهو محرم فلم يقل له القوم شيئا فقال سعيدان رجلا وقع بامرأته وهو محرم
فبعث الى المدينة يسأل عن ذلك فقال بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل فقال سعيد بن المسيب
لينفذ الوجه ما فليت احجها الذى افسد اذا فرغا رجعا فان أدركها حج قابل فلعلمها الحج والهدى
ويهلان من حيث اهل احجها الذى افسد او يتفرقان حتى يقضيا حجهما الذى افسد
بده بدنة ش سؤال سعيد بن المسيب لاهجابه عن هذه المسئلة على حسب ما كان يفعل يقصد
بذلك اختياراً عساه وتدرهم وتبينهم على المسائل وسكوت القوم عنه امالانه لم يكن عندهم علم
بنك اولاهم آثروا تعظيمه والمبالغة في ربه وصرى الأمر اليه

وحديثي عن مالك عن يحيى
ابن سعيد انه سمع سعيد
بن المسيب يقول ما ترون
في رجل وقع بامرأته وهو
محرم فلم يقل له القوم شيئا
فقال سعيدان رجلا وقع
بامرأته وهو محرم فبعث
الى المدينة يسأل عن ذلك
فقال بعض الناس يفرق
بينهما الى عام قابل فقال
سعيد بن المسيب لينفذ
لوجه ما فليت احجها الذى
افسد اذا فرغا رجعا
فان أدركها حج قابل
فلعلمها الحج والهدى
ويهلان من حيث اهل
يحجها الذى افسد
ويتفرقان حتى يقضيا
حجهما قال مالك يهديان
جميعا بدنة

(فصل) وقول بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل حكاه سعيد بن المسيب على سبيل الإنكار له ولذلك بين أن افتراقهما إنما يكون من حيث يحرم بالخير ولا فائدة في أن يفرق بينهما قبل أن يصلا من الحجة التي أفسد الان وطأها في هذا العام لا يفسد عليهما حجا ولا يوجب عليهما عبا ولا فائدة في أن يفرق بينهما بعد الاحلال ، نه وقبل الاحرام يحج القضاء لهما ما إنما يكونان حلالين فلا معنى للفرق بينهما

(فصل) وقوله فإذا فرغ رجعا يحتمل أن يريد بذلك الإباحة ومعنى ذلك أنه يجوز لها أن رجعا الى منازلها ويحتمل أن يريد بذلك الوجوب ومعنى ذلك أن رجعا الى موضع يجب عليه ما فيه الاحرام منه

(فصل) وقوله فإن أدرككم عام قابل فعليهما الحج والهدى يريد والله أعلم أنهما يستأنفان الاحرام ولا يجوز لها البقاء على الاحرام الأول بخلاف من فاته الحج فأن له أن يبقى على احرامه الأول ويتم حجه عليه لا الاحرام صحيج والذي أفسد حجه لا يجوز له أن يتم قضاءه لانه احرام فاسد (سنلة) ولو أفسد حجه وفاته فقد قال مالك لا ينبغي له أن يقم الى قابل على احرام فاسد ويتم حجه به مرة ثم يدعه ، ولا وهذا الماد كرتان أن الاحرام العاقل لا يجوز له أن يتم على القضاء

(فصل) وقوله وإن أدرككم عام قابل فعليهما الهدى يستفي أن الهدى لا يكون الا في العام المقبل ، وكذلك في العتية والموازية عن مالك من رواية أشهب

(فرع) فإن مجله قبل القضاء فقد قال عبد الملك بن الماجشون فمن مجل يهدى القضاء قبل انهاء انه يجزئه وإن كان أحب اليها أن يكون مع حجه القضاء ويحتمل على قول أصبغ في هدي العواصم أن لا يجزئه

(فصل) وقوله هلال من حيث أهل بحجه ، الذي أفسد ، ويفرقان حتى يذبحا حجهما الى ما تقدم وقد روى ابن المواز عن مالك لا يتسايران ولا يجتمع ، مان في نزل ولا يجتمع ، ولا يجتمع ، ولا يجتمع ، وهذا على ما ذكرناه من التوقي الواجب القضاء لما علم من تيسر علمها الى ما أفسد بحجه

(فصل) وقول مالك وهديان جميعا بدنة بذلك ان هدى فساد الحج بالوطء بدنة على ما تقدم ولا أفسد كل واحد منهما الحج ولزمه بذلك القضاء لزمه الهدى الذي هو البدنة ص ، قال يحيى

قال مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة و يرى الجرة أنه يجب عليه الهدى وحج قابل قال فإن كانت أصابته أهله بعد روى الجرة فاتم على ما به هدى وليس عليه حج قابل بخس وهذا كقول مالك لا يخلو أن يكون أصابته قبل الوقوف بعرفة أو بعد ذلك

قال كان أصابته قبل الوقوف بعرفة فلا خلاف في فساد حجهما وأنه يجب عليهما الهدى وحج قابل على ما قال قال وتنتقسم ترح ذلك وبيان وقوله فباينيه وبين أن يدفع من عرفة و يرى الجرة أنه يجب عليه الهدى وحج قابل نص على ما كان قبل وقوفه بعرفة ونص بعد ذلك على ما كان بعد

رى جرة العتية ولم ينص على من وطئ بعد الوقوف وقيل الرى وقد روى القاضي أبو محمد أنه في ذلك روايتين أحدهما وهي المشهورة أنه قد أفسد حجه وبها قال الشافعي والثانية أنه لا يفسد حجه وبها قال أبو حنيفة وجه القول الأول أنه وطئ صادق احراما لم يتحلل منه فوجب أن يفسده

أصل ذلك إذا كان قبل الوقوف بعرفة قال القاضي أبو الحسن ولا يمانا على هذا إذا وطئ بعد يوم النحر وقبل أن يرى لان التحلل عند تاييم باري في وقته أو بانقضاء وقته وفواته وجه القول الثاني

قال يحيى قال مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة و يرى الجرة أنه يجب عليه الهدى وحج قابل قال فإن كانت أصابته أهله بعد روى الجرة فاتم على ما به هدى وليس عليه حج قابل

انه معنى وجوب القضاء فوجبا أن يؤمر بالوقوف بعرفة (مسئلة) وهذا اذا كان
وطؤه يوم النحر قبل غروب الشمس فان كان بعد غروب الشمس من يوم النحر فقد روى أصحابنا
عن مالك فيه من وطئ القدم من يوم النحر قبل أن يرى ويقيض لم يفسد حجه وليس بمنزلة من وطئ يوم
النحر وعليه عمرة وهى اوطئه وحدى آخر لما أخر من رمى جرة العقبة ووجه ذلك ان التصل قد
حصل بانه تناهت الرمي وخروجه

(فصل) قوله وان كانت أصابته أهله بعد رمى الجرة فاما عليه أن يعقر ويهدى وليس عليه حج
قابل والوطء بعد الرمي لا يتناول أن يكون قبل الاضامة أو بعدها فان كان قبل الاضامة فلا يتناول أن يكون
يوم النحر أو بعده فان كان يوم النحر فقد اختلف فيه قول مالك والمشهور عنه أنه لا يفسد حجه قال
القاضي أبو الحسن وهو الصحيح وقد قال أيضا يفسد قبل الاضامة وقال أبو حنيفة والشافعي وجه
الرواية الأولى أنه لو طئ بعد أن حل له اللباس والتقاء الثفت فمفسد بذلك حجه كالموطئ بعد
الطواف ووجه الرواية الثانية أنه لو طئ يوم النحر في حال المنع من الوطء لأجل الحج فوجبا أن

يفسد حجه كما لو طئ قبل الوتوفى (فرع) فاذا قلنا لا يفسد حجه فانه يزمه عمرة وهدى وقال
أبو حنيفة والشافعي لا يجب عليه عمرة والبدليل على صحة ما نقوله ان عليه أن يأتي بطواف الاضامة في
سلك لم يدخل ليلته نص الوطء وذلك لا يكون الا بالهارة لأن الطواف لا يكون في الاحرام الا يصح
أو عمره أو فذلنا ان لا يصح عليه فذلنا العمرة (مسئلة) فان وطئ بعد الاضامة وقبل الرمي فلا يتناول أن
يكون ذلك يوم النحر أو بعده فان كان يوم النحر فقد اختلف أصحابنا فيه فقال ابن القاسم وابن كنانة
وأصحابنا لا يفسد حجه وعليه الا الهدى وقال أشهب وابن جبر بنسب حجه وجعل ابن القاسم انه
هو وحده حال التحلل في يفسد حجه كما لو تقدم الرمي ووطئ قبل الطواف ووجه قول أشهب انه
وطئ يوم النحر قبل الرمي يفسد حجه كما لو طئ قبل الطواف (مسئلة) فان كان وطؤه بعد

يوم النحر فقد روى ابن جبر عن أبيه عن ابن جبر عن أبيه عن ابن جبر عن أبيه عن ابن جبر عن أبيه عن ابن جبر
الحج أو العمرة حتى يجب عليه في ذلك الهدى مع الحج أو العمرة التقاء الختانين وان لم يكن ماء دافق
قال ووجب ذلك أيضا الماء الدافق اذا كان من مباشرة فاما رجل ذكر شيا حتى خرج منه ماء دافق
فلأرى عليه شيئا من وهذا كما قال ان الذي يفسد الحج والعمرة التقاء الختانين على أى وجه
وقع من عمد أو نسيان هذا نحب مالك وقال الشافعي في أحد أقواله التقاء الختانين على وجه النسيان
لا يفسد الحج وقد تقدم ذكره وقوله الذي يفسد الحج والعمرة حتى يجب بذلك الهدى في الحج أو
العمرة محتمل معنيين أحدهما أن يكون معنى قوله في الحج والعمرة أن الافساد وجد في أحدهما
فيجب بذلك الهدى والقضاء فاجتزأ بذكر الافساد عن ذكر القضاء والثاني انه يراد به ان يجب عليه
بذلك الهدى في الحج والعمرة الذي هو القضاء مما أفسده به او ذلك أن الواجب على من أفسد حجا
أو عمرة التقادى في أفسد منه احتج بتممه على ما كان الزم به ودخل فيه ثم يقضى بهدى في القضاء

وقال داود يخرج عن الحج بالفساد ودليلنا قوله الى وأتموا الحج والعمرة لئلا يمتنع من جهة
القياس ان معنى يجب به القضاء فلم يخرج به عن الاحرام كالنذوات
(فصل) وقوله التقاء الختانين وان لم يكن ماء دافق يريدان التقاء الختانين يفسد الحج وان لم يكن
انزال لأن كل حكم يتعلق بالوطء فانه يتعلق بالتقاء الختانين من افساد الحج والصوم ووجوب الحاء
والهجر وغير ذلك من الامور

قال مالك الذي يفسد الحج
أو العمرة حتى يجب عليه
في ذلك الهدى مع الحج
أو العمرة التقاء الختانين
وان لم يكن ماء دافق وقال
ويجب ذلك أيضا الماء
الدافق اذا كان من
مباشرة فاما رجل ذكر
شيا حتى خرج منه ماء
دافق فلأرى عليه شيئا

(فصل) وقوله ويوجب ذلك أيضا الماء الدافق إذا كان من المباشرة يريدان الحج يفسد بأزال الماء الدافق من المباشرة وكذلك الوطء دون الفرج (وقال) أبو حنيفة والشافعي لا يفسد الحج شيء منه والدليل على ما نقله قوله تعالى الحج أشهر معلومات فن فرض فيه الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفعتا بين النساء ومباشرتهم ولذلك قال تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك فهي عن المباشرة لمن فرض فيه الحج والتي يقتضي فساد المنهي عنه ودليلنا من جهة القياس أنه فعل محظور لأجل الإحرام يفضي إلى الأزال فوجب أن يفسد الحج أصل ذلك الوطء في الفرج

(فصل) قوله وأما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء دافق فلا يرى عليه شيئا فان ظاهر قوله استدامة التذكر وترديه على قلبه حتى ينزل لأنه أتى بلفظ الغاية فقال إن ذكر شيئا حتى أنزل وذلك لا يستعمل إلا في الاستدام ويكرر وتنبأ أنه لا شيء عليه حكى القاضي أبو الحسن عن مالك فحين كرر التذكر حتى أنزل رواه ابن القاسم عن مالك في العتية والمواز بأنه قد أفسد الحج وروى عنه أشهب ليس عليه الإلهدي وجحد رواية ابن القاسم أنه مد معني يتوصل به إلى الأزال فوجب أن يفسد حجه إذا أنزل به أصل ذلك المباشرة ووجوب رواية أشهب أنه معني لو أنزل به على وجه السهول يفسد حجه فكذلك إذا فعله كالأحلام لمن نام فقه الاحتلام وقدر وى ابن القاسم عن مالك في الموازية والعتية من تذكر شيئا أنزل فلا يفسد حجه قال أحمد ابن ميسرة ويهدى ومعنى ذلك أنه أجرى على قلبه ذكر من غير قصد ص قال مالك ولو أن رجلا قبل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه في القبلة الإلهدي ش وهذا كمال لأن القبلة ممنوعة طرفة الإحرام فإذا لم تنفض إلى الأزال لم يجب بها الإلهدي وأما وجوب بها الإلهدي لأنه أدخل على نسكته بما أتاه من الاستمتاع فزعم الإلهدي ليجبر بذلك ما أدخل على نسكته من النقص وقدر وى ابن المواز عن مالك أن حديثه بدنه وجه ذلك أنه يدعي يجب بالاستمتاع فكان بدنه كهدى الوطء (مسئلة) وكل ما فيه نوع من الالتذاذ بالنساء فإنه نوع في حن المحرم لها كان لا يفعل إلا اللذة كالقبلة ففيه الهدى على كل حال وما كان يفعل اللذة والغير لذة مثل لمس كنفها أو شيء من جسدها حتى أتى من هذا كله على وجه اللذة فممنوع وما كان لغير لذة فحايص ص قال مالك ليس على المرأة التي يصيبها زوجها وهي محرمة من إراق الحج أو العمرة وهي له في ذلك طاعة الإلهدي وحج قابل أن أصابها في الحج وإن كان أصابها في العمرة فأتاها عليها مناء العمرة التي أفسدت والمهدي ش وهذا كمال أن المرأة التي يصيبها زوجها وهي محرمة من إراقها ليس عليها الإحرام قابل والمهدي يجب ذلك عليها بأول وطء وأما الثاني وما بعده فإنه لا يجب به شيء ولا حج ولا عمره سواء كفر عن الوطء الأول قبل الوطء الثاني أو لم يكفر حتى وطئ وقال أبو حنيفة إن كفر عن الوطء الأول فعليه كفارة ثانية عن الوطء الثاني وإن لم يكن كفر عن الوطء الأول ليس عليه كفارة ثانية للوطء الثاني والشافعي قولان أحدهما مثل قولنا والثاني لا يجب عليه من كل وطء كفارة سواء كفر عن الأول أو لم يكفر والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن الوطء الثاني وطء قبل التصل لم يفسد نسكك فوجب كفارة أصله إذا وطئ بالنية قبل أن يكفر عن الأولى

(فصل) وقوله وهي له في ذلك طاعة لما ينهه قبل هذا من أن المسكوة لا بدى عليها وإن كان بها القضاء غير أن على من أكرهها الاتفاق بما لا يمتنع له منها ما ينهه من حقها من الزمان المحرم

ال مالك ولو أن رجلا بل امرأته ولم يكن من الماء دافق لم يكن عليه القبلة الإلهدي قال مالك ليس على المرأة التي يصيبها زوجها وهي محرمة إراق الحج أو العمرة هي له في ذلك طاعة الإلهدي وحج قابل أن أصابها في الحج وإن كان أصابها في العمرة فأتاها عليها مناء العمرة التي أفسدت والمهدي

الاجسام فانه لا تدخلها النية ولا العمل فلا بد لها من مباشرة ذلك بنفسها
(فصل) وقوله ليس عليها اذا طاعته الا الهندي وحج قابل ير بدان القضاء الهندي يلزمها وانما
خص بذلك حج قابل لانه اقرب وقت يمكنهما فيه جبر مأقدا من جهة ما لا يختص القضاء بالعام
المقبل اختصاصا يتعلق به دون غيره من الاعوام وانما ذلك على ما يابن من تعجيل القضاء ولذلك
لا تقوى في العمرة بفسدها بالوطء يقضيها في العام المقبل بل يحل من العمرة التي افسدو شرع في
القضاء اذا أمكنه ذلك

(فصل) وقوله وان كان أصابها في العمرة فاعلمها قضاء العمرة التي أقسدت والهدى ذكر حكم العمرة في هذا بعد ان ذكر حكم الحج وانما يكون فسادها للعمره اذا كان الوطء قبل اكمال السعي في بنياديه التماسي فهاثم القضاء والهدى وأما ان كان الوطء في العمره بعد اكمال السعي فان العمره تلائمفسد

﴿ هدى من فانه الحج ﴾

﴿ هدی من فاته الحج ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد انه قال

آخری سلمان بن یسار

أن أبا أيوب الانصاري

خرج حاجا حتی اذا کان

بالتأزیه من طریق مکة

ضل رواجله وانه قدم

على عمر بن الخطاب يوم

العرف ذكر ذلك الله فقال

عمر اصنع کای صنع المعتمر

ثم قد حلت فاذا أدركك

الحج قابلا فاحجج واهد

عن سالم عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجاً حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة أضلّ وراحله، وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم العرفه فذكر له ذلك فقال له عمر اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فاذا أدركك الحج قابلاً فاحجج واحمد ما استيسر من الهدى ثم قال له أبا أيوب ما كان بالنازية من طريق مكة أضلّ وراحله فيقتضي ما ندمه من ذكر فوات الحج أن ذلك كان سبب فوات الحج أما لأنه شغل بطلبها وهو يقدر أن يدرك الحج فتتابع ذلك منه حتى بقي من المدة ما قدر فنه أن يدرك الحج فيها فلو خلفه تقدّر به ولم تدركه وأما لأنه جاز عن الوصول إلى الحج بعدد وراحله التي كان يتوصل بها فلم يمكنه الوصول إلا بعد الفات

(فصل) وقوله وأنه قسم على عمر بن الخطاب يوم الكبر يريد أنه قدم عليه بنى ولم يصل إلى عرفة
وقت يدرك فيه الحج فذكر ذلك لعمر بن الخطاب بمحتمل أنه ذكر له ماجرى عليه من اضلال
رواحله وإن ذلك سبب فوات حجه ومحتمل أن يخبره بفوات الحج خاصة لأن حكمه ما يتعلق به
دون سببه لأن من فاتته الحج خطأً بدأ وبمرض أو بوجع أو غفل أو بأى وجه كان غير العذر
المانع فحكمه واحد لا يتعدى إلا البيت ويحج قابلاً ويهدى أهل مكة وغيرهم في ذلك سواء واهاب
الموازي عن مالك (مسئله) فإذا فاتته الحج بشئ مما ذكرناه فإنه لا يعمل دون البيت وهو بالخيار
بين أن يتم عمله عمره يعمل بها ويهدى وبين أن يبقى على إحرامه إلى قابل والتعلل أفضل له عند مالك
(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اصنع ما يصنع المعتبر ثم قد حلت يريد والله أعلم
أنه أتى بعمره كاملة بطوافها وسعيها بنيتها تعمل بها ولذلك قال مالك رحمه الله إن فاتته الحج تعمل
بعمره يستأنف لها طوافاً وسعيًا وبقال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو يوسف ينقلب إحرامه في عمر
عمره يكون بطوافه وسعيه وحالفاً، تحللاً من العمره لأن الحج الفاتت والدليل على ما نقله أن
إحرامه بالحج لو ينقلب عمره لكان قد انفسخ عما وقع عليه والفسخ مفسوخ بلا خلاف بيننا وبينه
وذلك لأن من جهة القياس إن من انقضاء إحرامه ينسلكم ينقلب إلى غيره كالوإحرام بعمره
(فهمل) فإن أذكر لك الحج قابلاً فاحج يقتضى وجوب القضاء عليه وقوله وأهدى استيسر من

الهدى يسمى أن الهدى العاصم في عام قابل ولا يصره قبل ذلك قال مالك وليس له أن يقدمه حتى يحكم بالهدى ولا يقدمه قبل حجة العمرة وإن طاف الحرف قبل ذلك قال ابن القاسم ولم يصره قبل ذلك قصره في عمره رجوع أن يحضره بعد موته أن يهدى عنه وجه القول الأول أن القضاء يدل من الحج الأول والهدى جبر له فوجب أن يكون مع القضاء لا من جنسه ويجوز القضاء بغيره وبوجه قول ابن القاسم ما احتج به (فرع) فإذا قلنا لا يصره قبل القضاء ففعل قبله أصح من فعل لم يحضره وقال بعض العلماء يحضره ص ^{في} مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب يصره فيه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة فقال عمر أذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك وانحرفوا هديا إن كان معكم ثم اخلقوا أو قصروا وارجعوا فإذا كان عام قابل فنجبوا وأهدوا نحن لم نجد قضيا ثلاث أيام في الحج وسبعة إذا رجع ^ش قوله أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب يصره فيه يريد جاءني واستغنى عن ذكره لمعرفة السامع أن عمر بن الخطاب لا يصره يوم النحر إلا بمضى فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة وذلك أنهم أخطأوا العدة فظنوا أن يوم النحر يوم عرفة فقاتهم الوقوف بعرفة لفوات يومه لأنهم وردوا مني متوجهين إلى عرفة يوم النحر فلما وجدوا عمر بن الخطاب رضي الله عنهم جميع الحاج عنى علموا أنهم أخطأوا العدة وقاتهم الوقوف ولو أخطأ أهل الموسم فكان وقوفهم بعرفة يوم النحر فقد روي يحيى بن يحيى عن ابن القاسم أنهم يمشون على علمهم ويصرّون هديهم من القدو يتأخرون عمل الحج كله وما يؤموا بجزءهم ولا خلاف أن من أتى عرفة يوم النحر بعد النحر أنه قد فاتته الحج ولا يجوز له أن يقف بعرفة وهو يعتقد أن وقوفه في غير يوم عرفة ولو أخطأ أهل الموسم فوقفوا بعرفة يوم التروية فقد روي يحيى بن يحيى عن ابن القاسم يمشون الوقوف بعرفة يوم عرفة ويروى أبو بكر بن اللبابة أنه اختلف قول سحنون فيه وجه قول ابن القاسم أنهم يمشون الوقوف ولازمه فكان عليهم عادته

(قيل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أذهب أنت ومن معك إلى مكة ولم يأمره بالخروج إلى الحل يقتضي أنه قد علم أن أحرامه بالحج كان من الحل ولا يتجاوز الذي فاتته الحج أن يكون أحرم بالحج من مكة أو من الحل فإن كان أحرم من مكة وفاته الحج قبل أن يخرج إلى الحل فلا بد أن يخرج إليه ثم يدخل إلى مكة فيطوف ويسعى لعمرته ويحل قاله ابن المواز وجه ذلك ما قد ساند أنه لا بد من الجمع بين الحل والحرم في النسك فمن أحرم من مكة لم يخرج إلى الحل لزم أن يخرج إليه ليمت حكمه نسك بالجمع بين الحل والحرم وإن كان أحرم من الحل لم يلزمه أن يخرج إليه بعد الفوات والفرق بينهما بين الطواف والسعي أنه لا بد أن يعيد هما العمرة التحلل من قد فاتهما للحج الذي فاتته ولا يفعل ذلك من الخروج إلى الحل

(قيل) وقوله وطف أنت ومن معك أمرهم رضي الله عنهم بالطواف ولا بد من السعي معه وإن لم يذكره لم أعلم أنهم توأمه ثم قال وانحرفوا هديا إن كان معكم يريد أن كان منهم من قد ساق الهدى فليحضره على ما ساقه عليه من نطوع أو واجب وهذا ليس من هدى الفوات بسبيل إنما هو هدى فلهذه وأشعره حين الإحرام بالحج

(قيل) وقوله رضي الله عنه ثم اخلقوا أو قصروا وارجعوا يريد أن عليهم أن يتحلوا أولا يكون إلا

بوجدني مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب يصره فيه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة فقال عمر أذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك وانحرفوا هديا إن كان معكم ثم اخلقوا أو قصروا وارجعوا فإذا كان عام قابل فنجبوا وأهدوا نحن لم نجد قضيا ثلاث أيام في الحج وسبعة إذا رجع

بإخلاص أو تقصير لمن أراد منهم واختاره وأن كان أخلاق أفضل على ما يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى
وأولى ما علمه رضى الله عنه من حالم ألا يكتمهم إلا الرجوع إلى أهلهم وأنهم لو أمر وأبغى ذلك لشيئ
عليهم فاعلمهم ما علمهم الأمر المباح لهم

(فصل) وقوله رضى الله عنه إذا كان عالما قال فنجوا والحدوا به فإنه يجب عليهم القضاء للحج الذى فاتهم سواء كان فرضا أو نافلة ويجب عليهم الهدى لاجل الفوات والتحلل بغير ما حرموا به من ثم يجب قضاء ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع وعنا حكم كل من وجب عليه هدى بزمه ما عدا حجه فلم يجده فاما هدى الجزاء فله الأذى فليس بالأمر بل هو مخير بينه وبين غيره حتى يؤجل مالك ومن قرن الحج والعمرة فمات الحج فعليه أن يصح قبالا ويقرن بين الحج والعمرة ويهدى هديين حديثا أو قرناه الحج مع العمرة ويؤدى المأفاهة من الحج ^ش وهذا كقالتان من قرن الحج والعمرة فمات فأن عليه أن يصح قبالا قضاء عن الحج الذى فاتته وعلى صفته من القرآن ولا يسقط عنه العمرة مع الحج فى القضاء بالعمرة التى تحلل بها لأن تلك ليست بالعمرة التى قرنها مع حجه لأن تلك لا يصح التحلل بها ولا الإتمام لها إلا مع تمام الحج والتحلل منه على حسب ما قرنها به وهذه العمرة أتاها عمر التحلل الآخرى أن من أقر الدالح فمات فمات تحلل بمنعبره فثبت أن عمر التحلل غير العمرة التى قرنها بحجه

(فصل) وقوله رضى الله عنه ويهدى هديين حديثا لقرانه وهديا لفوات الحج بزمه يهدى فى حجة القضاء هديين حديثا للقران فى ذلك العام وهديا للفوات فى العام الخالى ولم يذكر حكمه فى هدى القران عن العام الماضى الذى فات فيه الحج والعمرة أن كان بزمه الدخول فيه أو يسقط عنه بالفوات وفى كتاب ابن المواز من رواية أبى زيد عن ابن القاسم ما يدل على أن دم القران يسقط بالفوات والتحلل بالعمرة ومن رواية ابن القاسم عن مالك أنه لا يسقط وجه القول الأول أنه يتحلل بعمرة قلم بزمه دم القران كالذى أحرم بعمرة مفردة ووجهه أو الإثابة الثانية أنه أحرم قنافة بزمه حكم القران فى الدم كما هو أتم قرانه

﴿ هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض ﴾

ص **ع** مالك عن أبي الزبير المسكني عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمكة في يومئذ فأمروا أن ينحصر بدنه **ع** ش قوله الذي وقع بأهله بمكة قيل أن يبيض نصر بدنه يقتضى على مذهب مالك أن يكون بعدازي بجمره العقبة أو بعد يوم النحر وقيل الاضافة وأما أن أصابها قيل يوم النحر فقد تقدم أن المشهور من مذهب مالك أن حجة يفسد وإن كان قد روى عنه أنه عليه الهدى مع العمرة

(فصل) وقوله ينحدر بدنة البدنة أرفع الهدى لان الهدى فليكون بقره ويكون شاه وأرفع ذلك البدنة وخمسة ههنا بالبدنة لعظم ما أتى به ص **ج** مالك عن ثور بن زيد الديلمي عن عكرمة مولى ابن عباس قال لأظنه الا عن عبد الله بن عباس انه قال الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يهزم ويهدى **ج** مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس **ج** قال مالك وذلك أحب ما سمعت اتي في ذلك **ج** ش قوله الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يجعل ما قلناه قبل هذا ان يكون قبل الزرع أو بعده على التفسير الذي تقدم ذكره وقوله يهزم ويهدى هو قول مالك

• قال مالك ومن قرن

الحج والعمره ثم فاته الحج

فعليه أن يصح قائلًا أني

يقرن بين الحج والعمرة

وہابی تہذیب ہندیا

لقرائه الحج مع العمرة

وهديا لما فات من الحج

﴿ هَلْ يَمُنُّ مِنْ أَصَابِ أُمَّلِهِ ﴾

قبل أن يفيض *

• حدثني يحيى عن مالك.

عن أبي الزبير المكي عن

عطاء بن أبي رباح عن

عبدالله بن عباس أنه سئل

عن رجل ومع ياشيه وهو

بمَنى قبل ان يفيض فاعسى .

ان یصبر بدنه * وحدتنی

عن مالك عن ثور بن زيد

الدیاسی عن علم ربہ مولی
لہ و ما استقال الا انان

ابن عباس قال لا اظنه
الاعراب والقبائل

ابن عبد الله بن عباس

قَالَ أَلَمْ يَأْتِ الْبَنَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِالْكِتَابِ بِمَعْنَى رِجَالِهِمْ

عبدالرحمن بن عبدالمطلب

مثلاً فعل عكس مئة عذاب

عاسر قال مالك وذاك

أحيما سمعت إلى، فذاك

حرم ومن قتله منكم متعمدا ان قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فما يحكم به في الهدى شاة وقيل انها الله
 هديا وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا وكيف يشك أحد في ذلك وكل شيء لا يبلغ أن يحكم فيه بصير أو
 بقرة فالحكم فيه بشاة وما لا يبلغ أن يحكم فيه بشاة فهو كفارة من صيام أو اطعام مساكين ش
 قوله ما استيسر من الهدى شاة يحتمل معنيين أحدهما أن يكون هديا بقرة ما استيسر من الهدى
 ومعناه ومقتضاها والثاني أن يكون هذا ألم اذ يقوله لمن يجمع بالعصرة إلى الحج فالحق أحسن من
 الهدى فعمل ذلك بالتوقيف أو بالدليل دون أن يختص هذا الاسم بالشاة في بقضي الله ومستعمل
 الخطاب فاذ قلنا انه يقع عليه معنى القاطب جاز أن يستدل عليه بقوله يحكم به ذوا عدل منكم هديا
 بالغ الكعبة لأن معنى ذلك أن اسم الهدى واقع على الشاة وانما أئمل ما يقع عليه اسم حتى وان علمنا
 ذلك بدلالة من جهة التوقيف والدليل فان كانت هذه اللفظة لا يختص في القبة بالشاة لم يجوز أن
 يحتج على ذلك بقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة لأن اسم المستيسر من الهدى
 لا يقع عليه وانما يحتج بهذه الآية على من لا يطلق على الشاة اسم الهدى ويمنع من ذلك وأما من يقول
 ان اسم الهدى ينطلق عليها وعلى غيرها فلا يحتج عليه بهذه الآية وانما يحتج عليه بموم قوله فما
 استيسر من الهدى ولفظ البدن عام في كل ما يتناوله من بدن أو بقرة أو غنم ونسروى طائوس عن ابن
 عباس قال ما استيسر من الهدى كل بقدر يسارته فانتضى بهذا القول ان ما استيسر من الهدى في
 حق النخى البدينة وفي حق غيره البقرة وفي حق البقرة الشاة (مثلة) اذا ثبت ذلك فان ما استيسر
 من الهدى يحتمل معنيين أحدهما أن يشير به إلى أقل أجناس الهدى والثاني إلى أقل صفاته فاما
 أقل أجناس الهدى فهو الشاة وأما أقل صفات كل جنس منها فهو ما روى عن عبد الله بن عمر انه
 قال البدينة دون البقرة ودون البقرة فهذه اعنده افضل من الشاة ولا خلاف في أنه في ذلك
 وانما كان الخلاف في هذه المسئلة ان عبد الله بن عمر كان يمنع الواجد البدينة والبقرة ان يهدي
 الشاة اما منع تحرير أو منع كراهية وغيره ممن يخالفه فيطلق الواجد ان يهدي الشاة مع وجود البدينة
 والبقرة ولفظ ما استيسر من الهدى يقتضي المستيسر منه على المخرج له لان المستيسر من الهدى
 انما يعود إلى حال المخرج ان تيسره اخراجه وتكون ذلك ينصرف إلى النخى وينصرف إلى
 النكث وسهولة تناول وأما الادون والاقل فلفظ المستيسر فيه أظهر والاطهر في هذه المسئلة
 أن يقول فيه على ما تعلق به مالك من انه اذا ثبت ان اسم الهدى ينطلق على الشاة بقوله تعالى يحكم
 به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة وانما يقع الاحتفاق على أن الشاة يتناولها في هذه الآية اسم الهدى
 فان قوله تعالى فما استيسر من الهدى يتناول الشاة وغيرها ما يقع عليه اسم الهدى وانما يجوز اخراج
 الشاة مع وجود غيرها لان قوله تعالى فما استيسر يقتضي ما ييسر على المخرج وسهل عليه وهذا
 اللفظ انما يستعمل في التخفيف والتجوز عن اليسر ولو قلت لانسان افعل ما تيسر عليك لفهم منه
 انه يجوز عنه ما يقع عليه اسم الفعل وتطيق هذا اختياره وما هو أسهل عليه ولو لم يرد ذلك لقال فما
 وجد من الهدى والله أعلم

(فصل) وقول مالك رضي الله عنه وقد سمى الله تعالى الشاة هديا وكيف يشك أحد في ذلك وكل شيء
 لا يبلغ أن يحكم فيه بصير أو بقرة فالحكم فيه بشاة وما لا يبلغ الشاة لم يحكم فيه يهدي بقضي الدلالة على
 معنيين أحدهما ان اسم الهدى يقع على الشاة لانه اذا بلغ أن يحكم في الصبي بشاة جاز اخراجها وهذا
 يقتضي ان اسم الهدى يتناولها والثاني انه اذا لم يبلغ السيد أن يحكم فيه بشاة لم يحكم فيه يهدي وهذا

حرم ومن قتله منكم متعمدا
 فجزاء مثل ما قتل من
 النعم يحكم به ذوا عدل منكم
 هديا بالغ الكعبة أو كفارة
 طعام مساكين أو عدل
 صياما فما يحكم به في الهدى
 شاة وقد سماها الله هديا
 وذلك الذي لا اختلاف
 فيه عندنا وكيف يشك
 أحد في ذلك وكل شيء
 لا يبلغ أن يحكم فيه بصير
 أو بقرة فالحكم فيه بشاة
 وما لا يبلغ أن يحكم فيه
 بشاة فهو كفارة من صيام
 أو اطعام مساكين

بغيره الا الحلاق ولست اجد له قياً من ينقص ما حرم منه ثم قيل انما حصر آدم من شعره على المسطح
أو على ما يقبضه التقصير ولما ان جل على ظاهره فحتم يجوز التقصير بأخيه بعض الشعر وعنده مالك
غير يجزئ وسيأتي ذكره وبين حكمه في موضعه ان شاء الله

(فصل) وقوله واحد يحتمل أن يريد به أي المتبع لا التقصير في رأسه بل الحجب وهو بريدان يصح من
حايه فلا يصح من التقصير يحتمل أن يكون آخره من التقصير بأكثر ما يقبض عليه وان لم يكن غير ما حجب
ثم آخره مع ذلك المسمى لما أخره من الحلاق أو التقصير المجزئ وقيل ما التقى العنقه من ثم عزته
ثم أحرم بالحجب ثم ذكر انه لم يقصر عليه هدى لذلك منع هدى المتبع فقالت آخره أقره اقتضاه فنه
بما أبعد الرحمن يحتمل قولها أحد أمرين أحدهما أن تسأله عن هدى من أي مثل ذلك في الجملة
والثاني أن تسأله عن هدى ذلك الرجل خاصة في مثل يساره وحاله فتوقف عن الجواب لاختياره الذي
اليسار البدنة أو البقرة ولعله قد رأى من حاله ذلك الرجل أن لا يتسع لذلك فكره أن يبقى بالشاة
فيعلق بذلك من يقدر على البدنة أو البقرة فلما كررت عليه السؤال ضمن عليه الجواب ما لا اله
رأى أن المرأة من يجب عليها مثل هذا الحكم أو عليها فدل منها مثل ذلك في خاصة نفسها أولاً ثم خاف
فوات الحيائي ونفيه عن من قبل أن يعلم ما حكمه فقال لو لم أجدا لأن أذبح شاة لكان أحب إلى من
أن أصوم فصرح بجواز ذبح الشاة في مثل ذلك لم يجد غير ذلك وانه أحب اليه من الصوم وأحب
هاهنا وان كان لفظه لفظ الاستعجاب فظاهره الوجوب بالاتفاق على أنه لا يجوز الانتقال إلى الصوم
الا عند عدم ما يجزئ من الهدى ويحتمل أن يريد بذلك التشديد في الفضيلة والمنع مما هو عنده أقل
الهدى الذي اليسار والله أعلم وقد قال مالك في المواز يقيم لم يقدر على الحلاق ولا التقصير من وجع به
فعليه بدنة فان لم يجد بقره فان لم يجد فشاة فان لم يجد صام ثلاثة أيام وسبق قول الشيخ أبو بكر
قال ذلك لان البدنة أفضل الهدى وأنفع للسكين فاستحب مالك ما في بالبدنة اذا وجد من لم يجد
بقره فان لم يجد فشاة وذلك أدنى الهدى ومعنى ذلك على ما قاله الشيخ أبو بكر الاستعجاب لاعلى معنى
انه لا يجزئ الشاة عن البدنة وعلى هذا يمكن أن يجعل قول ابن عمر والله أعلم ص **ح** مالك عن
نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحرمة اذا حلت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها
وان كان لها هدى لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تحررها **ح** ش قوله المرأة المحرمة اذا حلت لم
تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها يحتمل قوله اذا حلت وجهين أحدهما اذا بلغت من نكحها
موضع الاحلال والتقدير وهذا يكون في الحج والعمره والثاني اذا حلت برى الجارية فانه نوع من
الاحلال وهذا احلال مختص بالحج فنها عن أن تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها ومعناه أن
تقصر فتأخذ من قرون شعر رأسها وأما منعها من الامتشاط قبل أن تقصر فلا يخفى أن تكون
معتمرة وأما حاجة فان كانت معتمرة فقد قال ابن القاسم في المواز يه ليس للعمر المعتمر أن يغسل
رأسه قبل أن يعلقه أو يقتل شيئاً من الدواب أو يلبس قميصاً بعد تمام السبي وأما في الحج فان ذلك
مشروع قال مالك في المواز يه من الشأن أن يغسل رأسه بالماء والخطمي حين يريد أن يعلق
ولا بأس أن يتنور ويقص أنفاره وأخذ من شار به ولو ختم قبل أن يعلق وانما ذكره ذلك للعمر
لان التقصير والحلاق هما يخل لاقاء التشو به بينهما **ح**

(فصل) وقوله حتى تأخذ من قرون رأسها يقتضى استعجاب ذلك بالتقصير دون الاقتصار على
التقصير من بضد دون بعض وهو الواجب عند مالك وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

• وحديثي عن مالك عن
نافع ان عبد الله بن عمر كان
يقول المرأة المحرمة اذا
حلت لم تمتشط حتى تأخذ
من قرون رأسها وان
كان لها هدى لم تأخذ من
شعرها شيئاً حتى تحررها

وقبده في عرفة فوجب أن ينصرف أيام من كهدى التمتع (مسئلة) فان نحره يني أو بكه فأراد أن يطعم منه مساكين الحل بأن ينقل ذلك اليهم جاز ذلك فيأحكامه القاضى أبو الحسن عن مالك بن ماله قال أبو حنيفة وقال الشافعى لا يجوز أن يفرقه الا في الحرم والدليل على ما نقوله ان هذا هدى جزاء الصيد فجاز ان يصرف الى فقراء الحل أصل ذلك اذا دفع اليهم في الحرم وأيضا فقد صار بالنصر طعاما فقبل اختصاصه بأهل الحرم

(فصل) وقوله وأما ما عطل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث أحب صاحبه بغيره فذا ان له أن يأتي بالصيام والاطعام حيث شاء من البلاد مكة أو غيرها فأما الصيام فلا تأثر للبلاد والمواضع والأزمان فيه ولذلك من أفطروا من ان يفرقه (مسئلة) وأما الاطعام فقد مال في الموطن وغيره الشتاء وهو كل بلد ولا خلاف في ذلك نحره (مسئلة) وأما الاطعام فقد مال في الموطن وغيره ان ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه ولو لم يكرهه الاخراج في غير مكة فدا ان في الاطعام على جواز الاخراج بغير مكة وان اختلفوا في كونه الاخراج أو بهاء أبو حنيفة وقال الشافعى لا يجوز أن يفرق الطعام الا في الحرم والدليل على ما نقوله ان هذا الطعام يدل عن نكس فجاز ارجاءه بغير مكة كنفه الا في الحرم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فمما لا ينحسب الاطعام الا بما وضع أصحاب السيد فيه وما بار بحيث يجب المساكين ومعنى ذلك ان يقوم بغير ذلك المكان ويستحب ارجاءه في بلد هدماء وقد قال ابن حبيب ان كان يبلد بغير بلد الاخراج أو أرخص اشترى بقرن الطعام حيث يسال اليد فأخرج ذلك الطعام وان كان يبلد الاخراج أعلى أخرج تلك المسئلة ونحوه روى ابن الوار وروى يحيى بن يحيى عن ابن وهب في العتية انه يخرج فيه الطعام التي حكم به عليه حيث اسباب اليد في بلد ربه طعاما كان السرير يبلد الثراء أرخص أو أعلى ونحوه روى عن أصبغ بن مالك عن يحيى بن حميد بن يعقوب بن خالد الخزوي عن أبي أسامة مولى عبد الله بن جعفر انه أخبره ان كان مع عبد الله بن عمر خرج معه الى المدينة هروا على حسين بن علي بن أبي طالب وهو مريض بالسعياء نام عليه عبد الله بن جعفر حتى اذا حاق العون خرج وبه الى الى بن أبي طالب وأما بنت عيسى ومما بالسعياء معه ما عليه ثم ان حسينا أسارا الى رأسه فامر على رضي الله عنه برأسه فمات ثم اسل عن بالسعياء فخرج به بعدا حال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك الى مكة في سنة اتم مروا على حسين بن علي وهو مريض بالسعياء وهو موضع بين مكة والمدينة وهو من المدينة وبعمام عبد الله بن جعفر لم يبق حتى انه كان يرجو أن يموت على النوحه معه ولذلك لما أيس أن يدره مع الحجاج وخاف العوان أرسل الى علي بن أبي طالب وأما بنت عيسى معه ما عليه فمات ثم اسل عن بالسعياء فخرج به بعدا حال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك الى مكة

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن يعقوب ابن خالد الخزوي عن أبي أسامة مولى عبد الله بن جعفر انه أخبره ان كان مع عبد الله بن جعفر نخرج معه من المدينة هروا على حسين بن علي وهو مريض بالسعياء فأقام عليه عبد الله بن جعفر حتى اذا خاف الفوان خرج وبه الى علي بن أبي طالب وأما بنت عيسى ومما بالسعياء ثم ان حسينا أسارا الى رأسه فامر على رضي الله عنه برأسه فمات ثم اسل عن بالسعياء فخرج به بعدا حال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك الى مكة

شرط ما يخرج به الشرط أصل ذلك التكليف (مسئلة) ومن أحضر من شرطه ما يخرج به الشرط
بصل البعرة وعليه الهدى ولا يجوز دفعه إلا بركة أو منى لله القاضي أبو الحسن وبه قال أبو حنيفة
وعلى الشافعي بغيره حيث أحضر في حل كان أو سزم والتمسك على ما نقوله قوله تعالى والذين
يحتالونكم في بيعهم إني أعلمكم فيما أخبرني قوله ثم عملها إلى البيت الفتيق وقوله تعالى فإن أحضرتم
فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حمله وهذا يقتضي بلوغه إلى مكة لا يتحلل في
الآلة الأولى ثم عملها إلى البيت الفتيق

(فصل) وقوله ثم إن حسينا أشار إلى رأسه بريدانه تأذي بغيره أو بهوام في رأسه ثم على رضى
الله عنه رأسه فخلق وذلك يقتضي إن لكل من به أذى من رأسه فدية من صيلم أو صدقة أو نيك وقد ورد
قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فدية من صيلم أو صدقة أو نيك وقد ورد
خبر كعب بن جحره بتفسير ذلك وسيأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله ثم نسلك عنهما بالسقا وهو موضع غلب عليه به وأقام فمعه فدية الأذى جاز أن يشرعها
بكل موضع لأنها ليست بهدى فيكون لها تعلق بالبيت وإنما هو نسل لا يتلوه ولا يشرع ولا يحتاج أن
يجمع له بين الحل والحرم فله نحره حيث شاء والدليل على ذلك أن هذا دم ورد الشرع فيه بلقط
التسك فلم يخص بالحرم كالعقيقة والأضحية ولا يجوز أن يبدى إن البعير الذى نحره على بن أبى
طالب رضى الله عنه للتلل بذلك الموضوع لوجوه أحدان أحنية: الذى يبيع التحلل في موضع
المرض لا يرى أن ينحر الهدى إلا بركة والشافعي الذى يميز التحلل بالشرط ويرى أن من نحر
الهدى حيث يحل لا يمكنه أن يعلم أنه اشترط التحلل ولا علمه أن أحدا عمل به وفردوى عن الزمى أنه
قال لم يقل أحبال الشرط على أنه لو سلمه هنا فإن على بن أبى طالب رضى الله عنه استرى ما نحره عنه
حيث نحره روى ذلك جاد بن زيد ولم يقله ولا أشعره وهذا يدل على أنه لم يكن خديا سائما وإنما كان
دم فدية الأذى ولكنه اختار إخراج الأفضل وهو جائز عندنا وإنما يجزى من ذلك الشاة ومن
أخرج بذنة أو بقرة أجزأته بل ذلك أفضل

(فصل) وقول يحيى بن سعيد وكان حسين قد خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك بر به خرج
معه في توجهه للحج وقد روى سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد أنه قال من من حسين بالخرج
فتصالح فلما بلغ السقيا اشتد به المرض فخصى عثمان وبقي هو بالسقيا

عق الووقوف بعرفة والمزدلفة

عق الووقوف بعرفة

والمزدلفة

حدثني يحيى عن مالك
أنه بلغه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
عرفته كلها موقف
وارتفعوا عن بطن عرفة
والمزدلفة كلها موقف
وارتفعوا عن بطن محسر

(١) قال الشيخ أبو اسحق
عرفته كل سهل وجبل
أقبل على الموقف فبابين
الثلاثة التي على طريق لعنان
والتي تنفض إلى حنن وما
أقبل من كبكب إلى
عرفة اه

ص مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفته كلها وقتب وارتفعوا عن بطن
عرفة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر ع ش قوله صلى الله عليه وسلم (١) عرفته كلها
موقف بريدان لا يمتنع بعضها بهذا الحكم دون بعض وإن من وقف في أى موضع شاء منها فقد
أجزأه ذلك من الووقوف بعرفة لثلاثين فاق الناس موضع وقوف النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال
عمر بن الخطاب يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا أنفسكم ولا تهلكوا أنفسكم بلى هذا المكان فإن عرفة
كلها موقف فهذا في الجواز وإن كانت سبب الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه بركا بالنبي صلى
الله عليه وسلم وقد قال ابن حبيب وحيث يقف الإمام أفضل وقد قال ابن المواز عن مالك ليس في
موضع من ذلك فضل إذا وقف مع الناس ومن تأخر عن الناس فوفق دونهم أجزأه قال ابن المواز إذا
ارتفع عن بطن عرفة

(فصل) قوله صلى الله عليه وسلم ارتفعوا عن بطن عرفة بعتل منيين أحدهما أن يكون عرفة
من جيلة ما يباع عليه اسم عرفة فيكون ذلك استثناء بما عظمه بقوله عرفة كلها موقف فكذا قال
صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف الا بطن عرفة على حسب ما قال ابن ابي بريدة وهذا وفي بعد هذا
التأويل أنه لم يرد عرفة من غير جهة عرفة فخصص على أن يكون الموقف بخصيص بالوضع الذي يتناوله
هذا الأمر قبل ذلك على أنه استثناء على الاستثناء كما في قوله صلى الله عليه وسلم من سافر الجبلان وان
كانهما أنما لا يجوز الوقوف به ولا يتحمل أن تكون عرفة ليست من عرفة قالوا لا يتناوله اسمها فيكون
معنى قوله صلى الله عليه وسلم ارتفعوا عن بطن عرفة على معنى قصر هذا الحكم على عرفة وما قرب
منها ولذلك قال ارتفعوا عن بطن عرفة من عرفة وقد قال مالك في المواز بطن عرفة هو واد
في عرفة يقال إن حافظ مسجد عرفة القليل على حمله لو سقط ماسقط الآية وقد روى ابن خبيب أن
عرفة في الحل وعرفة في الحرم وبطن عرفة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالارتقاء عنهما وبطن
الوادى التي فيه مسجد عرفة قال في الموازية من وقف بالمسجد فقد خرج عن بطن عرفة ولكن
الفضل بقرب الامام وقال ابن القاسم ليس الوقوف له بحسن وقد روى ابو القاسم بن الجلاب أنه
لا يجزئ الوقوف ببطن عرفة قيل فان فعل حتى دفع قال لا أدري وقد قاله ابن عبد الحكم قال أصبغ
لاحج له ورأى بطن عرفة قال مالك لا أحسن أن يقف على جبال عرفة ولكن مع الناس
(فصل) وقوله والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة على مثل ذلك يجعل من التأويل
ما تقدم في قوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة وقال ابن المواز كان
الناس يستحبون الوقوف على الجبل الذي يقف عليه الامام وقال ابن حبيب ويقف الامام حيث
المشارة التي على قرح والمشرع ما بين جلي المزدلفة ويقال لها أيضا جح قال ابن حبيب ما بين الجبلين
موقف قال ابن أبي حبيب ما صلب من محسر في المزدلفة فهو متنا وما صلب من متى فهو منها (مسئلة)
وتدعى أشبه يستحب الوقوف بالمزدلفة مع الامام وروى ابن المواز عن ابن القاسم أنها لا يقف
بالشعر بعد دفع الامام من بات بها أو وقف معه وأما من أي بعد العجرب فليقف ما لم يسفر جدا وان
دفع الامام من مالك عن هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير أنه كان يقول اعلموا أن عرفة
كلها موقف الا بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف الا بطن عرفة ثم قال صلى الله عليه وسلم ارتفعوا عن بطن عرفة
موقف الا بطن عرفة على سبيل الاجتهاد في تمام هذا الحكم والمبالغة في تعيينه وقوله الا بطن عرفة
أظهر في أحد التأويلين وهو أن تكون عرفة من عرفة وعسر من المزدلفة وللتك استثناء ما
من جيلة ما يباع به الوقوف له من عرفة والمزدلفة وقد يجوز عندنا أن يكون استثناء من غير الجنس
فتكون عرفة من غير عرفة ومحسر ليس من المزدلفة الا أن الأول أظهر فاذا قلنا يجوز ذلك
وجعلنا على أنه استثناء من غير الجنس فغناه الآن بطن عرفة على قر به من عرفة فلا يجوز الوقوف به
تحمده المكان الوقوف ويحد من أن يجزئ أحما قرب من عرفة مجرى عرفة ص على قال مالك
قال الله تبارك وتعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج قال فارت أصابة النساء والله أعلم
قال الله تبارك وتعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك قال والفسوق الذبح للانساب والله
أعلم قال الله تبارك وتعالى وأفسنا أهل لغيرانا الله به قال والجبلان في الحج إن فرشا كانت تقف عند
المشعر الحرام بالمزدلفة بقرح وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة فساكنوا يتجادلون يقول هؤلاء
نحن أصوب ويقول هؤلاء نحن أصوب فقال الله تبارك وتعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك
فهذا الجدل في الحج فيأري والله أعلم وقد

جحدني عن مالك عن
هشام بن عروة عن عبد
الله بن الزبير أنه كان
يقول اعلموا أن عرفة
كلها موقف الا بطن عرفة
وان المزدلفة كلها موقف
الا بطن عرفة وقال مالك
قال الله تبارك وتعالى
فلا رفث ولا فسوق
ولا جدال في الحج قال
فارت أصابة النساء
والله أعلم قال الله تبارك
وتعالى أحل لكم ليلة
الصيام الرفث إلى نسائك
قال والفسوق الذبح
للانساب والله أعلم قال
الله تبارك وتعالى وأفسنا
أهل لغيرانا الله به قال
والجدال في الحج أن
فرشا كانت تقف عند
المشعر الحرام بالمزدلفة
بقرح وكانت العرب
وغيرهم يقفون بعرفة
فساكنوا يتجادلون يقول
هؤلاء نحن أصوب
ويقول هؤلاء نحن
أصوب فقال الله تعالى
ولكل أمة جعلنا منسكا
هم ناسكوه فلا ينازعنك
في الأمر وادع إلى ربك
انك لعل هدى مستقيم
فهذا الجدل في الحج فيأري
والله أعلم وقد

سمعت ذلك من أهل العلم في شئ الذي ذكره مالك في تأويل الآية هو قول جماعة من أهل العلم فأما
أرقت فقال مالك أنه أصابة النساء يريد بذلك الجماع وقد روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس وأحج
مالك على ذلك بآية الصوم ولا خلاف أن أرقت في آية الصوم أصابة النساء وأما في آية الحج فمعدّل
أنه الجماع وقال عطاهو الجماع وما دونه من قول النخس وروى طاوس عن ابن عباس أن
أرقت في آية الحج الإغراء به وهو التعريض للنساء بالجماع

(فصل) وأما الفسوق فمعدّل مالك أنه الذبح للإصايب واستدل على ذلك بقوله ناهي أوغسنا أهل
لغير الله به وروى مجاهد عن ابن عمر رحمه الله أنه قال الفسوق الذبح وقال ابن عباس الفسوق
المعاصي وقد قال ربيعة الفسوق قول الزور وأما فمعدّل مالك رحمه الله إلى الاستدلال بالمرآن لأنه
قد ورد لفظ الفسوق فيه والمراد به الذبح للإصايب والحج مما سارع فيه الذبح وإبراهه مدنا من
بالتي عن ذلك وإن كان فلهي عن المعاصي جله قال القاضي أبو الوليد رحمه الله روى
أن يكون الفسوق في الآية كل ما به سقى من المعاصي والذبح للإصايب والذبح

(فصل) وأما الجدل فمعدّل مالك إلى أن المال في الوصية والذبح للإصايب والذبح للإصايب
وابن عباس الجدل المراء زاد ابن عباس أن عماري صاحبك حرم ما به سقى من المعاصي والذبح للإصايب
وقول بعضهم الحج اليوم وقول بعضهم الحج نداء واتحاد بينهما لا بد من بعض الذبح في المعنى
دون غيره من وجود الجدل لأن جعل قوله تعالى ولا جدال في الحج في المعنى لا بد من بعض الذبح في المعنى
خاصة ولا يتمتع حل الآملي عمومها لأن بل الدليل على أن المعاصي والذبح للإصايب والذبح للإصايب
فيصح من الكلام والفسوق كل معصية مباحة كمنع ما به سقى من المعاصي والذبح للإصايب والذبح للإصايب
غير الحج إلا ما به كذا أمره في الحج

في وعرف الرجل ووعرفا روى في

ص في قال يحيى مثل المال في صاحبكم وروى في صاحبكم وروى في صاحبكم وروى في صاحبكم
وغير طاهر روى كل من روى عنه أصحابه من أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
عليه في ذلك تبي ولكن الفضل أن يكون الرجل في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
من قوله كل من روى عنه أصحابه من أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
عنده حذافاً كبر إذا جاز لمسان تجعل سائر المداينك ذلك في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
بليلى أن ما سطر الطهارة في حقه لأنه لا خلاف أن الفضل في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
في حقه من الوفاء بعرفه ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
واجزأوه عما مع حدها دل على أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
غير طاهر ولما ألقط يعق على الحذب وروى في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
(فصل) وقوله كل من روى عنه أصحابه من أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
جبران وقد روى ابن سيب عن مالك أن معمر بن زهير روى أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
في روى عنه وقال مالك في العتية من أصحابه في روى عنه أصحابه من أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
ونعم عيسى وروى أن شهاب عن مالك أن حاضراً روى أن الأمر في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
أعمال الحج يعملها غير الطاهر ما خلا الطلوع والاداء من ذلك ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله
فالتحمت مكة وأما حاضراً ولم أطف بالبيت ولا بن الصاوي وروى في ذلك كله ما روى في ذلك كله ما روى في ذلك كله

سمعت ذلك من أهل العلم
في وقوف الرجل وهو
غير طاهر ووقوفه
على دابته

سئل مالك هل يقف
الرجل برفة أو بالزبدنة
أو يرى الجار أو يسرى
بين الصفا والمروة وهو
غير طاهر فقال كل أمر
نصته الخائض من أمر
الحج فالرجل يصنع وهو
غير طاهر ثم لا يكون
عليه شئ في ذلك ولكن
الفضل أن يكون الرجل
في ذلك كله طاهراً ولا
ينبغي له أن يتعمد ذلك

الله عليه وسلم فقال افعل كما يشعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهرى

(فصل) وقوله والفضل أن يكون أرجل طاهر أرق ذلك كله برده أفضل لأنه مما شرعت فيه الطهارة استحبابا وقدرى ابن وهب عن مالك واستحب بعض العلماء الطهارة للسعى ولرمى الجار ولو قوف عرفة وزدقة ومن لم يفعل فلا شيء عليه وهذا الفصل انما هو غسل للتنظيف كغسل الجمعة وغسل دخول مكة ولكن يعقوب أن الطهارة مشروعة لهناء المناسك مع نظافة الاعضاء فلها أقل ولا ينبغي لأحد أن يشتم ذلك أى ولا ينبغي له أن يتعمد الوقوف على غير طهارة وقاله ابن الماجشون ص. ٦٦ قال يحيى وسئل مالك عن الوقوف بعرفة لراكب أنزل أم يقف راكبا فقال بل يقف راكبا إلا أن يكون يا أو بدائه ، له قال نعم أعذر بالمرء ش. قوله بل يقف راكبا على وجه الاسم باب الوقوف على الرحلة والاصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقف على بصره ووقت تقدم من حديث أم القيس بنت الحارث ويحتمل ذلك معنيين أحدهما طلب القوة والاستظهار على الدعاء والثاني أن الانفاذ مشرووع في الحج وله تعلق بالمال فوقع السفر كالحجاء (فصل) وله أن يكون به أو بدائه علة فأنه أعذر بالمرء يريد والله أعلم أن الركوب أفضل لصاحب الرحلة وإن لم يكن مرطا في جهة الوقوف وانما هو على معنى الاستحباب فان عاقبه عن رنته كان العذر به أو بدائه فهو معذور في تركه المستحب واقتضاه على الادون (مسئلة) اذا ثبت ذلك فمن ومن غير راكب فيمكن وقوف للدعاء فاما اذا عصى فلجلس قاله مالك وقال الشيخ أبو اسحاق المامقاني ص. ٦٦ قالنا أو لمسا كل بقدر طرته ووجه ذلك أنه بلغ في التضرع والرغبة والجدوع وأما راكب فذلك الحال أبلغ حاله (مسئلة) قال ابن حبيب فاذا ذهبت دعوتك فاستقبل العلة بالخشوع والتواضع والتذلل وكثرة الذكر بالتهليل والتسكير والتعجيل والتصديق والتسبيح والتعظيم والملاذ على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء : نسلك له الدليل والاستقفار وقال الشيخ أبو اسحاق يكتمن قول لا اله الا الله وحده لا شريك له مالك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وأراه د. باب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أنقل الدعاء دعاء يوم عرفة وأقل ما أمناه آماء النسيون من قبل لا اله الا الله وحده لا شريك له

وقوف من فاته الحج بعرفة

مس. ١٠٠ مالك. ر. نافع بن عبد الله. ح. عمر كان يقول. من لم يرف بمعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر. د. ١٠٠. الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج. ١٠٠. الثالث من هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج. ١٠٠. ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج. ش. قوله من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة. فقبل أن يطلع الفجر فمداها الحج بقضى معنيين أحدهما أن يريد أن هذا آخر ما يدركه الوقوف وإن كان يجوز الوقوف قبله ويجزأ به والثاني أن يقصد تبين زمان الوقوف فيكون معناه أن لم يقف ليلة المزدلفة بعرفة فلا يقف له وبها الحج وإن كان قد وقف قبل ذلك إلا أن ما قبل ذلك ليس بزمان لمرض الوقوف وإن كان زمانا لما قلته وهذا الوجه هو الأطهر في المنطق لتعليل الحكم على الليلة وقد ذهب مالك إلى أن الوقوف لا يجزئ بالنهار ولا بد من الوقوف بالليل والأفضل عدمه أن عرف نهارا أو ليلا وقال أبو حنيفة والناس في الاعتداد على الوقوف بالنهار. يوم عرفه من وقت. والاشتهار إلى الغروب والوقوف بالليل سبع فموقف جزم من

هو مثل مالك عن الوقوف بعرفة لراكب أنزل أم يقف راكبا فقال بل يقف راكبا إلا أن يكون به أو بدائه علة فأنه أعذر بالمرء

وقوف من فاته الحج بعرفة

حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج

حدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج

النهار أجزاء من وقف جزأ من الليل أجزاء ويقولون مع ذلك أن من وقف جزأ من النهار دون الليل
 فطبعه من وقف جزأ من الليل دون النهار فلا دم عليه والدليل على ما قوله حديث جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت النسفة قليلا حين غاب
 القرص وأما قوله صلى الله عليه وسلم على الوجوب لا سبأ في الحج ونحوه صلى الله عليه وسلم أخذوا
 عن مناسكهم ودليلنا من جهة القياس أن هذا من مصحح صومه فلم يكن محال للرسول الوقوف أسل
 ذلك أول النهار (مسئلة) إذا ثبت ذلك فليسحب من الوقوف أن يميل بأثر الزوال والظهر والعصر ثم
 يتصل بذلك الرواح إلى الموقف فيتصل وقوفه به إلى غروب الشمس فإذا غربت الشمس دفع
 وقبض بين النفل والفرض فإن دفع قبل الغروب إلا أنه لم يخرج من عرفة إلا بعد الغروب في كتاب
 ابن المواز عن مالك عليه الهدي وإن خرج من عرفة قبل الغروب ثم رجع إلى عرفة قبل طلوع النجم
 فقد أدرك الحج وإن لم يرجع فقلناه الحج وعليه حج قابل والهدي ومن وقف بعرفة ليلا وترك
 الوقوف نهارا اعتنا أن قدر وى الشيخ أبو القاسم عليه السلام وسدائقه في وجوبه وإن لم يكن ركنا
 من أركان الحج بأنه فراه ص قال مالك في العبد يفتي في الموقف بعرفة ذلك لا يجرى منه
 من حجة الاسلام الآن يكون لم يحرم فصرم بعد أن يفتي ثم يغيب عرفة من فاهة الليلة بل أن يطلع
 الفجر فإن فعل ذلك أجزاء وإن لم يحرم حتى يطلع الفجر كان بمنزلة من فاهة ذلك المدة بل أن يفتي
 بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة وتكون على العبد حجة الاسلام بها
 كما قال ابن العبد إذا أحرم بالحج في حال عرفة كان حجة الإسلام فلا بد له من الوقوف بعرفة حتى يطلع
 في المدة فاهة حجه على ما تقدم عليه من الليل فإن أحرم بعد أن أحرم في المدة فلا بد له من الوقوف
 قبلها أو بعدها فإن حجه لا يجرى من فرضه إلا حجه إذا فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 مالك لأن كل عبادة انعقدت فلا فاهة لا تقبل فراهة يوم واليلة

قال مالك في العبد يفتي
 في الموقف بعرفة ذلك
 لا يجرى منه من حجة
 الاسلام إلا أن يكون
 لم يحرم فصرم بعد أن
 يفتي ثم يغيب من تلك
 الليلة قبل أن يطلع الفجر
 فإن فعل ذلك أجزاء
 وإن لم يحرم حتى يطلع
 الفجر كان بمنزلة من فاهة
 الحج إذا لم يدرك الوقوف
 بعرفة قبل طلوع الفجر
 من ليلة المزدلفة ويكون
 على العبد حجة الاسلام
 يقضيها

(فصل) وقوله الآن يكون لم يحرم فصرم بعد أن يفتي ثم يغيب عرفة من فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 الفجر فإن فعل ذلك أجزاء وإن لم يحرم حتى يطلع الفجر كان بمنزلة من فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 ويقف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فإن حجه لا يجرى من فرضه إلا حجه إذا فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 الفرض ويحرم منه الفرض ويلزمه بخلاف من كان قبل أن يفتي فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 يجرى من أداء الفرض إذا لزمه (مسئلة) فإن أحرم العتق بعرفة حتى يقطع التسليم قال مالك في
 حين أحرامه ثم يقطع التسليم وقال ابن الماجشون إن حتى يروجح العتق

(فصل) وقوله وإن لم يحرم فصرم بعد أن يفتي ثم يغيب عرفة من فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 من ليلة المزدلفة برهانه أن لم يحرم به عتق حتى يقطع التسليم قال مالك في حين أحرامه ثم يقطع التسليم
 أن لا يحرم بعد ذلك أو يحرم فإن لم يحرم فلا بد من أحرامه حتى يقطع التسليم قال مالك في حين أحرامه ثم يقطع التسليم
 هذا بقوله كان بمنزلة من فاهة الوقوف بعرفة حتى تأويل ذلك المدة بل أن يطلع
 بالحج وهو الصواب الآن يحرم به إذا طلع الفجر من يوم الحرة فإن لم يحرم به لم يحرم
 طلع عليه الفجر قبل الوصول إلى عرفة فلا دخل في حج متعين ذلك

(فصل) وقوله وتكون على العبد حجة الاسلام بضمها برهانه إذا فاهة ذلك المدة بل أن يطلع
 يحرم ولأنه أحرم قبل العتق أو أحرم بعد العتق فلم يكن له الوقوف بعرفة حجة الاسلام بضمها بضمه
 لا يقضيها عنه ولا يسقط وجوبها بشئ مما تقدم والله أعلم وأحكم

﴿ تقديم النساء والصبيان ﴾

من مالك عن نافع عن سالم وعبد الله بن عبد الله بن عمران أبا حماد الله بن عمر كان يقدم
أهله وصبيانهم من المزدلفة إلى بني حتى يصلوا الصبح يعني ويروموا قبل أن يأتي الناس ش قوله
كان يقدم أهله وصبيانهم من المزدلفة إلى بني السنخايت بالزدلفة والوقوف بها بعد صلاة الفجر
على ما يأتي ذكره وتفسيره بهذا أن شاء الله تعالى (مسئلة) والقرض من الميت يعني التزول فيها
وال مقام مقدار ما يرى أنه مقام فن منهم من التزول بهما منع فقد قال ابن المواز عليه السلام وهو بدنه وقاله
مالك وإن نزل بهما ثم اتصل عناه قبل الفجر أو لأعاسوا أو جلا فلا فقد قال ابن المواز يجوز نولاهم عليه
(مسئلة) وهذا لما جاءه اليا فاما من جاءه بعد الفجر فقد قال أشهب في المواز بتعليه الدم وإن كان
من ضئيفة الرجال والنساء والصبيان وقال ابن القاسم من جاءه بعد طلوع الفجر قبل طلوع
الشمس فنزل بهما فقد أدر ك ولا شيء عليه فبصل ما بعد الفجر وقتا للزول وللمزدلفة وإن كان التزول
عري عن الميت بهما قال القاضي أبو الوليد وجعل ذلك عندي أن الوقوف بالمزدلفة للميت يكن ركنا
من أركان الحج ولم يجب بتركه إلا الدم لم يوقوه الوقوف يجر فتجب بتركه نولابه الدم ومن أتى بعد
الفجر فنزل أجزأه عن الميت وإن كان قد أساء ترك الأضل

(فصل) وقوله كان يقدم أهله حتى يصل العج بنى يقضى ان التقديم كان قبل الصبح وان ذلك كان
بعقدار ما يأتون من صلاة الصبح أو قبل ذلك قبض صلاة الصبح وهم بها وانما خص بذلك نساءه
وصبيانها لظن من زجة الناس فأراد بذلك الرق بهم على حسب ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم في ذلك لما كان التبريس الذي هو فرض الميت بالزدة فذهبوا عنهم ولم يبق الا فضيلة أو قوف
مع الامام فرخص لهم في ذلك لانهم هم وقبيل ذلك بقوله ويرموا قبل ان يأتى الناس ص **ع** مالك
عن يحيى بن سعيد عن عطية بن ابراهيم ان مولاه اساءت **أ** بكر أخيرة قالت جئت مع أسماء
بنبت **أ** بكرى بنفلت قالت لما تقدمت جئت بنفلس فقالت كذا تصنع ذلك **ع** من هو خير
منك **ج** ش قولها جئت مع أسماء بنبت **أ** بكرى بنفلت يحتدل ان ترد به قبل طلوع الفجر
ويحتدل ان ترد به بعد طلوع الفجر وهو الاظهر ولذلك روى عن عائشة أنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلى الصبح بنفلت وانكسر الامة عليها اتيانها بنى بنفلت لما سمعت ان السنة أو قوف
للمزدلفة الى الاسفار فانكرت عليها مخالفتها جماعة الحاج في ذلك فاعلتهأ أسماء معندة في
ذلك وهو ان النساء والضة قد ارخص لهم في التقديم رفقا بهم فقالت كذا تصنع هذا مع من هو خير
منك يحتدل ان ترد بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى عن عائشة الحديث **س** سندوا ويحتدل ان
ترد به **ن** بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الامانة **أ** بكرى وعمر وعائشة رضي الله عنهم ولما ارادت
بذلك **ال** **ز** رضي الله عنه **س** **ع** مالك انه بلغه ان طاحنة بن عبد الله كانت تسم نساءه وصبيانها
من المزدلفة الى متى **ج** ش قوله كان يقدم نساءه وصبيانها من المزدلفة لم يبين وقت التقديم
يحتدل ان يكون قدمه قبل الفجر فيصلا بنى على ما تقدم في حديث أسماء ويحتدل ان يكون
قدمه بعد الفجر وقبل الوقوف الا ان الرق بهم **أ** بلغ في تقديمهم قبل الفجر لا داخله لم **و** **س** **ع** مالك
انما سمع بعض اهل العلم
بكرورى جرة العتقة حتى طلعت الفجر **ن** يوم النحر ومن روى فقد حله **ال** **ز** **ش** قوله سمع

﴿ تقديم النساء ﴾

والعريان *

* حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن سالم وعبد
الله بن عبد الله بن عمر
أباهما عبد الله بن عمر كان
يقدم أهله وصبيانهم من
المزدلفة إلى منى حتى
يصلوا الصبح يعني ويروموا
فقبل أن يأتي الناس *
وحدثني من مالك عن
يحيى بن سعيد عن عطاء
بن أبي رباح أن مولاة
يفلس قالت فلقت لها
فلقد جئت منى بفلس
فقالت قد كنا نصنع ذلك
مع من هو خير منك *
وحدثني عن مالك أنه
طالعه أن طلبة بن عبید
كان يقدم نسائه
من المزدلفة
وحدثني عن
مالك أنه سمع بعض أهل
الجدة روى الجرة
حتى يطالع الفجر من يوم
ومن روى فقد حل
له النحر *

بعض أهل العلم يكرهون جرة العقبة حتى يطلع الفجر من يوم النحر هذه كراعاة على وجه المنع ونفي
الاجزاء وذلك لأن وقت الزمان النهار دون الليل ولذلك وصفت الأيام بالرى دون الليالي حال الله تعالى
واذكروا أن الله في أيام معدودات فوصفت الأيام بأنها معدودات للجوار المعدودات فيها فلا يجوز الزمان
بالليل فمن رأى ليلاً أعاد وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي أن من رأى بمصنّف الليل أحزاه والدليل
على ما نقله ما روى عن جابر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم من يوم النحر على راحلته وهو يرميها
مثل حصي الخنق ويقول خذوا عني مناسككم فإني لأدري لعل لا ألفاكم بعد ما في هذا أول دليلنا
من جهة القياس أن النصف الآخر من الليل وقت للوقوف بعرفة فلم يكن وقتاً لرى كأنه غداً لأول
(مسئلة) إذا ثبت أنه لا يجوز قبل الفجر فإنه يجوز بعده وبه قال أبو حنيفة والشافعي وهل
الشافعي والثوري لا يجوز قبل طلوع الشمس والدليل على ما نقله أن هذا هو يعجز به إنذره
فجاء فيه الرى كما يطلع الشمس

(فصل) قوله ومن رأى فقد حل له النحر يقتضى تقديم الرى على الأثر وإن الأثر إنما جعل
له بعد الفجر وقوله فقد حل له النحر يقتضى تعيين أحد هاتين الأدلة ليكون هي ذلك
فدحل وقت ذبحه ويحتمل أن يريد بذلك أنه إذا جاز له الباحة عاراً من الكراهة في الأثر
على ما هو مرتب عليه وذلك لأن الرى مقدم على الذبح وهو المحذور فلو فعل الرى صلى الله عليه وسلم
والأصل في ذلك ما روى عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رعى حرمه من الأثر من
البنين فصرها ص **﴿ مالک عن هشام بن عروة أن طلحة بن عبيد الله رأى أنها كانت ليلته ﴾**
بنى في بكر بالزلفة تأمر الذي يصلي لها ولا يحلها الحج على لم الحج **﴿ العروة ﴾** روى
تفسير الرى منى وتنف **﴿ ش قولها أنها كانت ليلته ﴾** بنى بكر أمر الرى منى **﴿ العروة ﴾** روى
الصبح يريد أنها كانت تحتل أمماً يصلي بها لا يجوز لها أن تدعى من الحرام ولا ولا ليلته وكان
عليها النهوض إلى الموقف ما لم تعفها وأما كان أصابها من العمى فاحتمل من كان كقول **﴿ بنى ﴾**
يصلي بهم فتدرك بذلك فضل الجماعة

(فصل) وقولها أنها كانت تأمر الذي يصلي لها الحج حين يطلع النحر **﴿ العروة ﴾** روى
الصبح أول طلوع الفجر وهذه السنتين وصف بالزلفة ليقين كونه الزمان **﴿ العروة ﴾** روى
وقت الوقوف عمار بدونه من طول الدعاء والتشريع إلا أنها كانت تقدم الدعاء على الوقوف **﴿ العروة ﴾** روى
يمكنها التقدم إلى منى ويمكنها الرى في خلوة قبل التصديق والتزام الذي كرهه **﴿ العروة ﴾** روى
من النسب فكانت تقدم بذلك الدفع إلى منى وركب الوضوء بالزلفة **﴿ العروة ﴾** روى
وبالله التوفيق

﴿ السير في الدفعة ﴾

ص **﴿ مالک عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال سئل أسامة بن زيد عن أسامة كعب كان ﴾**
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حرمه الوادع حين دفع قال كان يسير إلى مكة فنادوا حذروا
نص **﴿ قال مالک قال هشام بن عروة والنص فوق العنق ﴾** بنى سؤال السائل من **﴿ العروة ﴾** روى
الله عليه وسلم حين دفع بجوزان يريد به الدفع من عرفه بجوزان يريد به الدفع من عرفه **﴿ العروة ﴾** روى
اختصاص أسامة بوقت الدفع من عرفه هو المشهور لأنه كان ركب السيف بالركاب **﴿ العروة ﴾** روى

﴿ وحدثنى عن مالك عن ﴾
هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر
أخبرته أنها كانت ترى
أسامة بن أبي بكر بالزلفة
تأمر الذي يصلي لها
ولا يحلها المصح يصلي لهم
المصح حين يطلع الفجر
ثم ركب فتسيراى منى
ولاتلف

﴿ السير في الدفعة ﴾
﴿ وحدثنى يحيى عن مالك ﴾
عن هشام بن عروة عن
أبيه أنه قال سئل أسامة بن
زيد وأما جالس معه كيف
كان يسير رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حجة
الوداع حين دفع قال كان
يسير العنق فإذا وجد فجوة
نص **﴿ قال مالک قال هشام ﴾**
ابن عروة والنص فوق
العنق

دفع من المزدلفة فانه ارفع الفضل بن عباس ولا يمنع ان يكون أسامة شاهداً ذلك ما أخبر عن الأمرين
على أنه تدرى عن أسامة الاخبار عن الدفع من عرفه خاصة وأخبر في غيره عن الأمرين وسؤال
السائل وحفظ أسامة لما دلي على احتمال الناس بأمر الحج وحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك حتى بلغوا الى حفظ صفته مشيه واسراعه حيث أسرع وايضا عهيت أوضع ومنازل
ومناقل أحواله

(فصل) وقوله كان يسب العنق يريد ضربا من السريش بالشديد فربما ابتأس وتحرز من اذاهم وليقتدوا به في رفق بعضهم على بعض ويحذر بعضهم من أذى بعض وهذا ما كان في جماعة الناس وزحامهم فاذا وجد فجوة وهي الترجم من الأرض يريد ليس فيها أحلفس يريد أنه أسرع في السير لان النص أرفع من السير وهذا يقتضي أن سنة المشي في الدفع الاسراع وانما يسلك عن بعضه مانع من زحام أو غيره (ومثله) ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أمر بالسكينة والوقار روى ذلك الشيخان بن جابر وكان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم حال في عتبة فعرّفه وغدا مع الناس حين دفعوا عليهم بالسكينة فهو كما في نائحه ومعنى ذلك أن لا يخرجوا من حد الوار والسكينة بالزجر والابتناع فالما الاسراع في المشي الذي لا يخرج عن حد الوار فان ذلك مشرع ومجموع وفي غدا بالان «أحدهما في تبين وقت الوقوف» والثاني في بيان وقت الدفع

بِالْبَابِ الْأَوَّلِ فِي بَيَانِ وَقْتِ الْوُقُوفِ ﴿

[illegible]

١ الباب الثاني في بيان وقت الدفع *

وأما وبالدفع فهو عند الاستفسار المذكور منه الإياك الوقوف ولا يبق أحد حتى تطلع الشمس فإن أراد الإمام أن يفرج حتى تطلع الشمس دفع قبله وفعل ذلك ابن عمر وأبو خراش بن الزبير وأبو جعفر حتى كاد الشمس أن تطلع فقال ابن عمر أي لا راير يد أن يصنع كاستمع أهل الجاهلية فدفع ابن عمر ودفع

(و- ز-) ولابد مع أحاديث العجزة فالملك ووجد ذلك أن الوقوف بهذا الفجر مسنون فلا بدفع
 دلالة الإمام بنسبته فلا بدفع هذه وهناك سلامة الحال فإن كانت ضرورة تدعو إلى ترك
 الوقوف فدفع إلى العجزة (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي ركعتين في بطن
 محسر ثم يركع في بطن محسر هو بطن وأدقرب المزدلفة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يركع في بطن محسر وهو بطن الوادي وقد قال مالك لا يركع

وحدثني عن مالك عن
نافع ان عبد الله بن عمر
كان يحرك راحلته في
بطن محسر

الحاج في بطن عمر خالد بن الموازي عن النبي في بطن عمر كعب بن مالك في رواية

(ما جاء في النحر في الحج)

عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بني خلد المنحروا وكل من منحروا وقال في
لعمره هذا المنحروا يعني المروة وكل فجاج مكة وطريقها منحروا ثم قوله صلى الله عليه وسلم بني
هذا المنحروا وكل من منحروا يريدوا الله أعلم أن الموضع الذي أشار إليه المنحروا ولعله أشار إلى موضع يحرمه
تحمه بذلك لأن المنحروا صلى الله عليه وسلم فيه فضيلة وقد روي أن عبد الله بن عمر كان ينحروا فيه
ويقصد به وسابق اليهودي المنحروا صلى الله عليه وسلم هو عند الجرة الأولى التي تلي مسجد منى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وكل من منحروا يريد الله أن كان هذا مخصوصا بالفضيلة لا اختصاصه
بعمرة صلى الله عليه وسلم وأولئك ذلك من المعاني التي الله أعلم بها فإن جيع من منحر أيضا يجزئ النحر
بدوقه صلى الله عليه وسلم هذا يقتضي اختصاص النحر بموضع مخصوص بمن يختص بالنحر على
ثلاث صفات أن عدت منها صفة لم يجز النحر بمنى أحداها أن يوفى بالهدى بعرفة والثانية أن يكون

النحر في أيام التشريق والثالثة أن يكون النحر في حج فتي أجاءت هذه الصفات لم يجز النحر
بغيرها رواه ابن الموازي عن مالك وقال القاضي أبو اسحق لو نحر الهدى في أيام منى بمكة أجزأه ولم يشترط
وقوف بعرفة ووجه القول الأول قوله تعالى ولا تحلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فذكر النبي صلى
الله عليه وسلم أن الهدى محلا وقد نحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه في الحج بمنى ولم ينحر بغيرها فثبت
أنها المنحروا في الحج لأن أفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ووجه القول الثاني ما احتج به
القاضي أبو اسحق من أن مكة الأصل في النحر غير أن السنة في حديث الحاج أن يكون بمنى لأنه إذا نحره
خلق رأسف كان ذلك موضعا قد روي عن ابن عباس أنه كان ينحر بمكة (مسئلة) إذا ثبت ذلك
فمنى كلها منحروا لا مطلق العقبة رواه محمد عن مالك ووجه ذلك أن ما وقع عليه اسم منى أسماء وما دون
العقبة الذي هو منتهى منى ولذلك لا يجوز المبيت بمنى دون العقبة لباني التشريق في فكل حكم يختص
بمنى لا يتعلق به بما دون العقبة كالمبيت والنحر وغير ذلك من الأحكام والله أعلم

(فصل) وقوله وقال في العمرة هذا المنحروا يعني المروة خص المروة بهذا القول لأنه لا يتعلق لها
ولا يهدى بمنى فأشار إلى المروة وقال هذا المنحروا على سبيل التخصيص لها والله أعلم ثم قال وكل فجاج
مكة وطريقها منحروا يعني أن العمرة وإن اختصت بفضيلة ذلك فإن سائر طرقها وما واصلها بمنى
النحر فيها فكل ما لا يصح يحرمه بمنى لعدم صفات الصفات الثلاث التي ذكرناها فإنه لا ينحروا إلا بمكة
لأنه لا ينحروا بالهدى غير منى ومكة والله أعلم

(فصل) وقوله المنحروا بمكة نفسها وما يلي بيوتها من منازل الناس قاله مالك وشيخ محمد بن دينار
عن المنحروا في فجاج مكة وأدى طوى فقال من منحروا في فجاج مكة أجزأه وروي أشهب عنه ولا يجزئ
أن ينحروا عند ثنية المدنيين وفي المدونة من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يجزئ بدى طوى ولا
يجزئ حتى يدخل مكة ولا أعلم إلا أن مالكاً قاله قال القاضي أبو الوليد رحمه الله ووجه قوله مالك
أن ماله حكم المدينة فإنه منحروا وليس له حكم المدينة فليس بمنحروا وحل ابن القاسم قوله صلى الله عليه
وسلم وكل فجاج مكة منحروا أنه يريد بالفجاج ما داخل القرية وأن اسم مكة داخل مختص بها لأنه قد
نص على أنه ليس لذي طوى حكمها مع كونها بضامتها بالمدينة ولذلك قال مالك أن كان بها من

ما جاء في النحر في الحج
عن مالك عن يحيى بن مالك
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال بني هذا
ينحروا وكل من منحروا قال
في العمرة هذا المنحروا
عن المروة وكل فجاج
مكة وطريقها منحروا

خاضعي المصعد الحرام والله أعلم من هو مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عمه عائشة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة أم المؤمنين تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن ليال يقين من ذي القعدة ولا ترى إلا أنه الحج فلما ذوقته من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يذاتاني بالبيت وسعى عن الصلوة والحج وكان يحل بالبيت فدخل علينا يوم النحر فدخلهم بقر فقلت ما هذا فقالوا يا محمد صلى الله عليه وسلم من أراد واجهه قال يحيى بن سعيد فذكرت بهذا الحديث للقاسم بن محمد فقال أتتلك والله فأطعيت بقى وجهه من غير أن يخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترى إلا أنه الحج فيحصل أن من يذوق نحرهم من الحنية قبل الإهلال ويحصل أن من يذوقه أن أحرم منهم العمرة ولا يعمل منه حتى يردق الحج فيكون العمل لما جيعوا لا لإحلال منهما ولا يصح أن يذوقه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم جميعهم بالحج فقد روى عنها عروة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع سامن أهل بعمرة وشامن أهل بالحج وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة فذكرت أن الناس كانوا في ذلك على أحوال مختلفة وإن منهم من أهل بعمرة خاصة ثم قالت سامن أهل بعمرة فحل وأما الذين أحلوا بالحج أو جعوا الحج والعمره فلم يصلوا حتى كان يوم النحر وهذا يعني أن يكون من أهل بجميع أن يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يحل

(فصل) وقولها فلما ذوقناه مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف وسعى أن يحل بمحمل أن يذوقه أن من طاف أو تسوّمه أن يذوق الحج على العمرة ولا يعمل حتى يحل منهما أمر من لم يكن معه هدى من هذا الصنف من الناس أن يحل من عمرته ثم يحرم بالحج فيكون مة تعاوانا خاص بذلك من لم يكن معه هدى لأن من كان معه هدى قد قلدها وأشعره ليضرمه في حنية بني هكس ما لأن يحل حتى يضره هدى لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان معه هدى بقى على إحرامه وأردف الحج على عمرته لئلا يحلق رأسه قبل أن يبلغ هديه محله ومن لم يكن معه هدى حل من عمرته ثم استأنف الإحلال لحجه لأن ذلك أفضل لأنه أم لعمرته وأتم لحجه لأنه يفرد كل واحد من السكينة بعمله ويحصل أن يكون من لم يكن معه هدى هو الذي أحرم بالعمرة فلذلك أمر أن يحل من عمرته ومن كان معه هدى أحرم بجميع فلذلك لم يحل من حجه حتى أعينوا بهذا حديث عروة المتقدم وهو قولها فسامن أهل بعمرة فحل وأما من أهل بجميع أو جمع الحج والعمرة فلم يصلوا حتى كان يوم النحر

(فصل) قوله قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر بلحهم بقر فقلت ما هذا فقالوا يا محمد صلى الله عليه وسلم عن نساءه البقر يقتضى أن الإنسان قد يضر عن غيره قال القاضي أبو الوليد وهذا مجرى يقتضى أن يضر الرجل عن الجماعة من أهل بيته وهو على وجهين أحدهما أن يكون مجرى الأضحية لم يوقف ولم يقدوا وأما وجبت بالهر كالأضحية وهذا إرداه أهل منى لأصاحي عليهم والوجه الثاني أن يقدوا ويضره عنهم وهو باق على ملكه حتى يضره عنهم ويجرى إيجابا بالتقليد مجرى تعيين الأضحية قبل الإيصال وإن لم تبلغ مبلغ الإيجاب إلا أنه مؤثر في التعيين فهذا يكون في التطوع على هذا الوجه ولذلك قالوا يا محمد صلى الله عليه وسلم عن نساءه البقر ولم يعين ما ضر عن كل واحدة منهم قال القاضي أبو الوليد والأظهر من هذا اللفظ الاشتراك على أنه قد روى مفسر من حديث ابن شهاب عن عمرة عن عائشة قالت ما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم

وحلني من مالك عن يحيى
ابن سعيد قال أخبرني عمه
بنت عبد الرحمن أنها سمعت
عائشة أم المؤمنين تقول
خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يكن ليال
يقين من ذي القعدة ولا ترى
الا أنه الحج فلما ذوقناه من
مكة أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم من لم يكن معه
هدى إذا طاف بالبيت
وسعى بين الصفا والمروة
أن يحل قالت عائشة فدخل
علينا يوم النحر بلحهم بقر
فقلت ما هذا فقالوا يا محمد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن نساءه البقر
ابن سعيد فذكرت هذا
الحديث للقاسم بن محمد
فقال أتتلك والله بالحديث
على وجهه

من القرب التي لها تعلق بالمال وبالبدن ولا خلاف في أن ما كان بهذه الصفتان الاستتابة فيه ممنوعة كالخمر

(فصل) وقوله ونحو غيره بعضه يصح أن يرد به تعيين جواز استتابة غيره في ذلك فأعلمنا بفضيلة البائسة بمباشرته وأعلمنا بجواز الاستتابة بما ولي من ذلك غيره ص **عمر** قال عن نافع أن عبد الله بن عمر قال من نذر بدنة فانه يقلدها نعلان ويشعرها ثم ينحرها عند البيت أو بمبنى يوم النحر ليس لها محل دون ذلك ومن نذر جزر ورامن الأبل أو البقر فلينحرها حيث شاء **ع** ش قوله من نذر بدنة فانه يقلدها يقتضي أن لا يط البدنة لا ينطلق الاعلى الهدى وفي عرف الاستعمال أن البدنة من الأبل ما أهدى ولذلك قال أن من نذر بدنة فانه يقلدها ومن نذر جزر ورافرق بينهما في اللفظ لما انفرد في المعنى وصار عنده اسم البدنة مختصا بالهدى واسم الجزر مختصا باليس هدى والنذر للأبل على ضربين أحدهما أن يسدرها باسم البدنة أو يسدرها باسم الجزر وفان نذرهما باسم البدنة فان ذلك يكون على ثلاثة أوجه أحدها أن لا ينوي هديا ولا غيره والثاني أن ينوي الهدى والثالث أن ينوي غير الهدى فان لم ينو شيئا فالأظهر عندي أن لها حكم الهدى وهو الأظهر من قول عبد الله بن عمر لأنه لم يشترط في البدنة ولا غيرها ولأن انط البدنة مختص بالهدى فوجب أن يحمل عليه وأن نوي الهدى فهو أبين وجوب حكم الهدى فان نوي غير ذلك فهو على ما نوي إلا أنه ان نذر ذلك موضع مخصوص غير مكة وكان بموضع نذر حاله أن ينحره به وإن كان بموضع يتكلف إليه سوى البدنة ينحرها بموضع ولم يحز أن يساق إلى غير مكة قال العاصي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي في المينة وما غيرها المينة فهو زعمي أن ينشرها بموضع نذر ينحرها وينحرها هناك لأنه لا يمنع من اختصاص صدقة بموضع يخصه وانما منع من سوى البدن إلى غير مكة

(فصل) وقوله ومن نذر جزر ورامن الأبل أو البقر فلينحرها حيث شاء يريد أن من نذر به باسم الجزر وهو لفظ مختص بغير الهدى ولا ينطلق من جهة عرف الشرع على الهدى فان نذره على هذا الوجه فهو محل تقرب به إلى الله عز وجل على وجه الصدقة قال وهذا عندي أن النذر انما هو في أطعام المساكين لهما أما اراقة الدم فوجب عندي أن يكون النذر غير متعلق بالان اراقة الدماء لا تكون إلا بمكة أو بمبنى في الحج أو بالعمرة فلهذا لا أدى فلا يساق إلى غير مكة لاختصاصه بذلك المسكان وكذلك الاضحية ولو أن من نذر ينحر الجزر ويربمكه يشربها من حوزة فصدق بها لاجزأ عندي لأن اراقة الدم لا يتعلق به النذر لأنه ليس من القرب في ذلك المسكان ولذلك ذكرها ابن عمر باسم الجزر ولم يعمل هديا ولا دما

(فصل) ولم يقصد ذكر الأبل والقرد دون الغنم أن النذر لا يتعلق بغيرها وانما قصد إلى أن البقرة تنوب عن البدنة ولذلك قال فان نذر بدنة فلم يجبهها فلينحر بقره وإن الشاة لا تجزى عن البدنة ويجب أن لا تجزى عن ذلك عن البقرة

(فصل) وقوله فلينحرها حيث شاء يحتمل معنيين أحدهما أن يكون نذر جزر ورامن اطلاق هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع ونذر الهدى يتعلق بموضع مخصوص والثاني أن من نذر سوف جزر ورامن إلى موضع من المواضع فان نذر سوقه باطل وينحره حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوقه إليها لقرها ص **عمر** مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان ينحر بدنة فقاما بمشقتهم حرم الكلام في مثل هذا وأن السنن ينحرها قايما مصفة ولا يدي إلا أن يحاق منها تفارا فتشعر

• وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال من نذر بدنة فانه يقلدها نعلان ويشعرها ثم ينحرها عند البيت أو بمبنى يوم النحر ليس لها محل دون ذلك ومن نذر جزر ورامن الأبل أو البقر فلينحرها حيث شاء • وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان ينحر بدنة قايما

على الوجه الذي يمكن ذلك منها بقوله أو كيف يمكن بما ينفي النافر في ذلك أن شاء الله ص **قال**
مالك لا يجوز لأحد أن يخلق رأس حتى ينحدره ولا ينبت لأحد أن ينحدر قبل الفجر يوم النحر
وأما العمل كله يوم النحر الذي وليس الثياب والقاء التفت والخلاق ولا يكون شيء من ذلك قبل يوم
النحر **ش** قوله لا يجوز لأحد أن يخلق رأس حتى ينحدره وذلك أن سنة الذبح أن يفعل قبل
الخلاق والأصل في ذلك قوله تعالى ولا تعلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وكذلك فصل رسول
الله صلى الله عليه وسلم بأقبحه من حلق بملذات في خالف هذا أقدم الخلاق قبل النحر فلا
يخاف أن يقدم الخلاق خطأ وجهلا ومعدا أو قسدا فإن كان ذلك خطأ وجهلا فلا شيء عليه وإلا
حبيب عن ابن القاسم وهو المشهور من منهب مالك **وقال** ابن الماجشون عليه الهدى وبه قال أبو
حنيفة وجه القول الأول ما روى أن رجلا قال يا رسول الله لم أشعر فحلفت قبل أن أنحر فقال صلى
الله عليه وسلم أنحر ولا حرج **وقال** ابن الماجشون معنى ذلك أن لا تم عليه لأن اسم الخارج إلى
على الأثم دون الهدى وإلا ابن القاسم أن يقول أن هذا موضع تطيم لما يجب على السائل ما وجب
عليه الهدى لأمره به وقتل البنا وقدرى هذا الحديث من طرق ولم يروني منها هنا وإنما لم
(مسئلة) وأمان كان على وجه العمل فقد روى القاضي أبو الحسن أن يجوز تقديم الحلق على
النحر قال به قال الشافعي والطاهر من المذهب المنع والترتيب مشروعه مستحب وأل ما به
عليه فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاستبابة

(فصل) وقوله ولا ينبت لأحد أن ينحدر قبل النحر يوم النحر وجب ذلك أن كل رأسك وغيره
لا يكون شيء منه بالدليل وإنما وكلما التار وبما استدلل مالك على ذلك بقوله لا يذكر رأسه
التفت في أيام معومات وقت تقدم الكلام في أنه لا يجوز لأحد أن ينحدر قبل الفجر ولا من تنبأ به
لا يجوز النحر قبل الفجر فلا يجوز الرمي قبل الفجر لأن من تنبأ به
(فصل) وقوله وأما العمل كله يوم النحر الذي وليس الثياب والقاء التفت والخلاق ولا يكون شيء
منه قبل الفجر ونحر بذلك أنه نسك يتقدم عليه الرمي فلا تكرار له في ذلك وجب أن لا
يجوز فعله قبل يوم النحر أصل ذلك أن التفت والخلاق وأما ما روى في الإفضاء فإن ذكر
وهو طواف الورد (مسئلة) وقد اختلف الناس في يوم الحج الأكبر قال مالك أن يوم النحر
وقال قوم أنه يوم عرفة والدليل على ذلك ما روى عن أبي هريرة أنه قال بلغني أن يوم النحر
يوم النحر يعني أن لا يصح بعد العام شركا ولا بطوف بالبيت وما روى في الحج الأكبر يوم النحر

في الخلاق

ص **قال** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس
قالوا أو أقصرين يا رسول الله قال اللهم ارحم المحققين والواو المعصنين لم يزلوا قالوا وماذا
ش قوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحققين وتخصيصهم بالهدى يدل على الخلاق على الهدى
وذلك أن التحلل بهذا الباب على ضربين خلاق وتخصير وفي ذلك ستة أبواب أولها فمن حكمه
الخلاق والتخصير والباب الثاني في صفة الخلاق والتخصير والباب الثالث في موضع الخلاق
والتخصير والباب الرابع في وقتها والباب الخامس في ما يتعلق بها من الأحكام والباب السادس
هل هو نسك أو تحلل

مالك لا يجوز لأحد أن
لق رأسه حتى ينحدر
به ولا ينبت لأحد أن ينحدر
بل الفجر يوم النحر
ما العمل كله يوم النحر
م وليس الثياب والقاء
فت والخلاق لا يكون
من ذلك يفعل قبل
النحر

في الخلاق
حدثني يحيى عن مالك
نافع عن عبد الله بن
أن رسول الله صلى
عليه وسلم قال اللهم
رحم المحققين قالوا
نقصين يا رسول الله
اللهم ارحم المحققين
واوالمقصيرين يا رسول
قال والمقصيرين

(الباب الاول من حكمه الخلاق والتقصير)

الافضل للرجال الخلاق وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم خلق وقال خذوا عني مناسككم ولا ينفوا فضله في ذلك من الوجوب أو الندب ودليل آخر من الحديث المتقدم وهو انه صلى الله عليه وسلم خص الخلقين بالدعاء لهم وكرر ذلك اظهار الفضيلة الخلاق فمن قصر مع القدرة على الخلاق وانمكن منه أجزاء ولا شيء عليه وقد قال تعالى لمخلقين رؤسكم ومقصيرين (مسئلة) ومن حل من عمرته في أشهر الحج خلاق له افضل الآن تفوت أيام الحج ويريد أن يصح فليقصير لكان حلاقة في الحج قال محمد بن المواز وجه ذلك ما يريد من تخصيص الحج الذي هو افضل للنسكين بالخلاق (مسئلة) وأما المرأة فقد قال ابن حبيب ليس على من حج من النساء حلاق وقد نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم المرأة في حج أو عمره وقال هي مثله وهو الذي رواه ابن حبيب وان لم نعرف له اسنادا صحيحا الا انه من قول العلماء وهو الصحيح لان حلاق المرأة مثله لانه حلاق غير معتاد كحلاق الرجل لحيته وشاربه

(الباب الثاني في صفة الخلاق والتقصير)

أما صفة الخلاق فقد قال ابن المواز عن مالك في الحاج ان من الشان أن يغسل رأسه بالخطمى والغاسول حين يريد أن يحلق قال ولا بأس أن يتنور ويقص شاربه وحيته قبل أن يحلق وروى ابن المواز عن ابن التمام في المعتصر يغسل رأسه قبل أن يحلقه أو يقتل شيئا من الدواب أو بليس فيه ما بعد تمام السبي قال اكروه ذلك وهذا ليس على معنى الخلاق بين مالك وابن القاسم وانما اختلف قولهما لان مالك تكلم في حكم الحج وان العاصم تكلم في حكم العمرة والفرق بينهما ان الحاج قد وجد منه قبل الملاقاة يحلق ويحرم والمعتصر لا يوجد منه قبل الخلاق يحلق (مسئلة) ويبدأ بالخلاق من النسق الايمن ويبلغ به الى العظمين اللذين في الصدغين عند منتهى اللحية قاله ابن حبيب ولا يجزئ حلق الرأس دون استيعابه حكاة الشج أو بكر وغيره عن مالك والدليل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم خلق رأسه وقال خذوا عني مناسككم * وأما التقصير فلا يخول أن يكون المفصّر رجلا أو امرأة فان كان رجلا فقد قال مالك ليس تقصير رجل أن يأخذ من أطراف شعره ولكن يجز ذلك جزا وليس مثل المرأة فان لم يجزها وأخذ منه فقد أخطأ وجزأه بمو به قال الشج أو بكر ومعنى ذلك ان يأخذ منه ما يقع عليه اسم التقصير وليس ذلك بأن يأخذ اليسير من شعر رأسه * قال القاضي أبو الوليد في هذا عندى نظر وذلك انه قد منع أن يفعل من ذلك ما تفعله المرأة والذي تفعله المرأة يقع عليه اسم التقصير ولو كان الذي يأخذ من أطراف شعره لا يقع عليه اسم التقصير لم يجزها وقد قال مالك انه يجزها وانما أراد المبالغة في ذلك على وجه الاستحباب وان يبلغ به الحد الذي يقرب من أصول الشعر وهذا الذي يوصف بالجز (مسئلة) وأما المرأة فانها اذا أرادت الا حرام أخذت من قرونها التقصير فاذا حلت فصرت قاله ابن المواز ومعنى ذلك ان تيسر في مواضع التقصير ليتمكن الاخذ من جمعه (مسئلة) وكتم متدار ما تقصروى عن ابن عمر انه قال مقدار أتملة وقد روى ابن حبيب عن مالك نذر الأتملة أو فوق ذلك بقليل أو دونه بقليل وروى عن عائشة يجزها قدر التطريف قال مالك ليس لذلك نداءنا معلوم وما أخذت منه أجزأها ولا بد من ان تقم بالتقصير الشعر كله طوله وقصيره والدليل على ذلك انها عبادته تتعلق بالرأس فكان حكمها في الاستيعاب كالمدح في الوضوء

(الباب الثالث في موضع الخلاق والتقصير)

موضع الخلاق في الحج منى وفي الصمرة مكة وانما يتعلق الخلاق والتقصير بهذين الموضعين على انه هو المشروع على سبيل الاستحباب وقد قال مالك في الذي يذكر الخلاق بمكة قبل الطواف للافاضة لا يطوف ولا يرجع الى منى فيصلى ثم يفيض فان لم يفعل وحلق بمكة أجزأ عنه وقد روى ابن القاسم فحين حلق في الحل أيام منى لا يرى عليه شيئا اذا حلق في أيام منى

(الباب الرابع في وقت الخلاق والتقصير)

أما الخلاق والتقصير فله وقتان أحدهما ان يوقت بالزمان والثاني ان يوقت بفعل ما هو مقدم عليه في الرتبة فاما توقيت بالزمان فبعد طلوع الفجر بصدري جرة العقبة وأما آخره فصدري محمد عن مالك فحين أفاض قبل أن يحلق أن ذكر في أيام منى يحلق فلا شيء عليه وان ذكر بعد ما حلق وأهدى وقال ابن القاسم اذا تباعد ذلك بعد الافاضة أهدى وليس لذلك حوان ذكر وهو بمكة قبل أن يفيض فلا يرجع حتى يحلق ثم يفيض وسنذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى (مسألة) وأما توقيتهما يترتب عليهما من الافعال فانه اذا طلع الفجر حال الرى فاذ رى نصره ديان كان معتمه ثم يحلق بعد ذلك ثم له أن يطوف للافاضة ومن حلق قبل أن يرى فقد قال ابن حبيب من جهل حلق يوم النمرة قبل ان يرى فعله فدية الأذى ووجه ذلك انه حلق قبل ان يوجد منه تحلل والحلق في ذلك الوقت محذور لحق احرام لم يوجد فيه تحلل فزعمه ذلك فدية الأذى وهذا ممن أقر بالحج وسواء كان اسم السبي أو آخره كالمرأه أو الوارد أو المحرم بالحج من مكة وأما القارن فله مشهور من ما يجب مالكان حركتهما في ذلك حكم المفرد وذهب أبو بكر بن الجهم الى ان القارن لا يحلق بعد الرى حتى يطوف ويسعى والله أعلم ومن أفاض قبل الخلاق في المختصر انه اختلف فيه فقيل يرجع فيمنع ثم يفيض وان لم يفيض فلا شيء عليه وقيل ينصره ثم يحلق ولا شيء عليه وسنذكره بعد هذا ان شاء الله

(الباب الخامس فيما يتعلق بهما من الاحكام)

أما ما يتعلق بهما من الاحكام فانه لا يخلو أن يكون المحرم حاجا أو معتمرا فان كان حاجا فاذا حلق فقد حل له كل شيء حرم عليه من القاء التفت وجزاله أن يدهن ويقص شاربه ولبس الخميعة والتمتد من قول مالك ان ذلك كله قد حل له بالرى قبل الخلاق وانه اذا حلق فقد حل له كل شيء الا النساء والطيب والصيد حتى يفيض من منى الى مكة قال ابن حبيب وفي الطيب اختلاف (مسألة) وان وطئ قبل ان يحلق أو يقصر فقد زناه المهدى كان في حج أو عمرة رواد ابن القاسم عن مالك يجب أن يكون معنى ذلك في الحج انه رى وطأ للافاضة ثم وطئ قبل أن يحلق فزناه المهدى لا يقدح في عليه بعض التحلل وهو الخلاق أو ما يقوم مقامه من التقصير (مسألة) ومن مس الطيب قبل أن يحلق في الحج فقد أساء ولادام عليه ووجه ذلك انه قد وجد منه تحلل ووجه حاله يختلف في حاله (مسألة) وأما المعتمر فاذاكمل طوافه وسعيه فلا يلبس ثيابا ولا يمس طيبا حتى يحل أو ينصر ومذكره مالك ذلك كله وقد تقدم ذكره فان فعل فقد قال ابن حبيب عن مالك لا شيء عليه ووجه ذلك انه قد كمل عمرته ولم يبق عليه منتهي غير التحلل (مسألة) فان وطئ قبل أن يحلق فقد اختلف قول مالك فيه في رواية ابن المواز عنه قال مرة عليه عمره أخرى وقال مرة ليس عليه الا المهدى ووجه القول الاول انه لم يوجد منه تحلل في هذا النسك فاذا وطئ فيه وجب أن يفسد أصل ذلك اذا وطئ في الحج قبل الرى ووجه الرواية الثانية انه وقت لو مس فيه الطيب لم يجب عليه فدية فاذا وطئ لم يفسد عمرته وانما يلزمه المهدى لما وطئ قبل أن يتحلل وبعد تمام فعل العمره ووجه الرواية الثالثة

انه وقت لو مس فيه الطبيب وليس الخبط لم يجز عليه فدية فاذا وطئ لم يجز عليه شيء في العمرة
أصل ذلك ما بعد الخلق والنفاس علم

(الباب السادس هل هو نسك أو محتل)

لنا أن نسكك من مناسك الحج وهو أحد قولى الشافعى وله قول آخر انه مباح بعد الحظر يمنع الاحرام
فاذا زال الاحرام زال عمره بحاله والعلق وتقليم الأظفار وليس الثياب والدليل على أنه نسك ثياب
صاحبه على فعله قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله الآية فوصف دخول المسجد على
هذه الصفة فبما وعد به ولو لم يكن نسكاً مقصوداً لما وصف دخولهم به كالم يصف دخولهم بلبسهم
الثياب والتطيب ووجه ثان انه كناية عن الحج أو العمرة ولو لم يكن من النسك لما كفى به عنه
ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم انه صلى الله عليه وسلم قال رحم الله المحققين ثم قال في الثالثة
والمغفر من قولهم يكن فعلا ثياب عليه فاعلم لما دعاه والثاني انه أظهر تفضيل الخلق على التعمير
ولو لم يكن نسكاً له فضيلة من عليه نواب لما كان أفضل من التعمير كما انه ليس لبس نوع من الثياب
أفضل من لبس غيره ذلك حس (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يدخل مكة ليلاً
ودعاهم فبما وصف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الخلق حتى يصبح قال ولكنه لا يعود الى
البيت لا طواف به حتى يحل رأسه قال ور بعد دخول المسجد فأوتره ولا يقرب البيت) ش
كان اذا دخل مكة معتمراً وطأ وسى ليلاً أخر الخلق حتى يصبح وصف ذلك بالتأخير
لان السنة تعجيله واصله بالمرأع من السعى لما فيه من تعجيل سلامة النسك بما عسى أن يدخل عليه
من نعم وطء وغيره جزا لتأخير ما يتعلق بالوقت من تعذر الخلق في الأغلب وقد روى عن مالك
في بن طاف وسى لعمرته من الليل فلا بأس أن يؤخر الخلق الى الصبح قال وتعجيل ذلك أفضل
(فصل) ومعه ولكنه لا يعود الى البيت يريد انه كان لا يطوف بالبيت حتى يحل من عمرته بالخلق
لان من سنة المعتمر أن لا يطوف بالبيت متفتلاً حتى يكمل عمرته ويحل منها بالخلق وقد قال مالك
في بن طاف وسى لعمرته ليلاً فأخر الخلق حتى يصبح لا يتنفل بطواف ولا يدخل البيت ولا يقرب به
حتى يحل قال أصبغ في العتبية والمواز يفتان فعل فلاتي عليه قال مالك ولا يدخل البيت حتى
يحل فان فعل قللك واسع ص قال مالك القاء التفث حلاق الشعر وليس الثياب وما يتبع
ذلك قال يصح سئل مالك عن رجل نسي الخلق بمضى في الحج هل له رخصة في أن يحل بمكة قال
ذلك واسع والخلق بمضى أحب الي من وهذا على ما تقدم أن الخلق بمضى على وجه الاستعجاب
لان الضر بها والخلق متصل وقد شرع تعجيله وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم تعمره به
وحلق رأسه بمضى باز تعمره به وأفضله صلى الله عليه وسلم على الوجوب وعلى التسبب فمن نسي
حلق رأسه فقد كره ذلك بمضى أيام متى حلقي بها ص قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن
أحد لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى ينحره هدياً ان كان معه ولا يحل من شيء حرم عليه حتى
يحل بمضى يوم النحر وذلك ان الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله) ش
وهذا على ما تقدم أن أحد لا يحلق ولا يأخذ من شعره ممن كان معه هدى حتى ينحره لما قدمناه
من أن الخلق بعد النحر والأصل في ذلك ما احتج به مالك من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ
الهدي محله وهذا وان كان بلفظ البالغ فان معناه النحر لا تقدر قال تعالى هدياً بالغ الكعبة ومعناه
منحور به بادليل انه لو لم يكن قبل أن ينحره لما اجزأ عن جزاء الصيد

• وحديث عن مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه انه كان يدخل مكة
ليلاً وهو مستمر فيطوف
بالبيت وبين الصفا والمروة
ويؤخر الخلق حتى يصبح
قال ولكنه لا يعود الى
البيت فيطوف به حتى
يحل رأسه قال ور بما
دخل المسجد فأوتره
ولا يقرب البيت • قال
مالك القاء التفث حلاق
الشعر وليس الثياب وما
يتبع ذلك • قال يصح
سئل مالك عن رجل
نسي الخلق بمضى في الحج
هل له رخصة في أن يحل
بمكة قال ذلك واسع والخلق
بمضى أحب الي وقال مالك
الأمر الذي لا اختلاف
فيه عندنا أن أحد لا يحلق
رأسه ولا يأخذ من شعره
حتى ينحره هدياً ان كان معه
ولا يحل من شيء حرم عليه
حتى يحل بمضى يوم النحر
وذلك ان الله تبارك وتعالى
قال ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدي محله

(فصل) وقوله ولا يحمل من حرم علي حتى يحمل قوم النهر يعني يردانه لا يكون يحمل من حرم النهر
 الا انهم ليس يرد النهر ولذلك قلنا انه لا يرى الجزاء ولا يحمل قبل طلوع القمر من حرم النهر وهذا
 محتمل الا ان بعض قبل طلوع القمر وقد علم القاضي ان الحسن بعد ذلك

﴿التقدير﴾

عن مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه
 ولا من حيث شيئا حتى يصبح قال مالك وليس ذلك على الناس شي قوله كان لا يأخذ من رأسه
 وخيسته شيئا اذا نوى الحج بعد الفطر من رمضان لانه كان يريد نوى مياخذ من ذلك في حجه عند
 الحلاق واعاد ذلك مستحب ولذلك استحب للعمرة ان لا يحلق اذا كان يقرب الحج ليوافر شعره
 للحلاق في الحج ولعل عبد الله بن عمر كان يترك ذلك بعد الاخذ منه عند الفطر للجمل للعبد ولذلك
 لم يوقت ترك الاخذ منه باقبل العيد

(فصل) وقوله مالك وليس ذلك على الناس يردانه لا يجب على الناس التزام مثل هذا على وجه
 الوجوب ويحتمل أن يردانه ليس عليهم على وجه التنب والاستعاب لانه لم يرد ما نوى به عند مالك
 رحمه الله ولا فيه من طول التشعب وتقديم الامتناع من الاخذ من الشعر قبل الاحرام عدة طويلة
 والله اعلم ص ﴿مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حج او عمرة اخذ من حيث
 وشاربه شي قوله انه كان اذا حلق في حج او عمرة اخذ من حيث وشاربه يردانه كان يقص منها
 مع حلق رأسه وقد استحب ذلك مالك رحمه الله لان الاخذ منه على وجه لا يضر خلفه في الجبال
 والاستعمال لها مثله كلقن رأس المرأة فنع من استعملها أو ان يقع منها ما يضر خلفه ويؤذى الى
 المشلة وأما ما زادها وخرج عن حد الجبال الى حد التشعب وبقاؤه مثله فان اخذه مشروع فلما
 كانت من الشعور التي يجوز الاخذ منها لعلق بها حكم النكاح على وجه الاستعاب ص ﴿مالك
 عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان رجلا أتى القاسم بن محمد فقال اني أفقت وأفقت معي بأهلي ثم
 عدلت الى شعب فدنوت لادنومن أهلي فقالت اني لم أقصر من شعري بعد فأخذت من شعرا
 باسنائي ثم وقعت بها فضعك القاسم بن محمد وقال مرها فلما أخذت من شعرا بابائين ﴿قال مالك
 استحب في مثل هذا أن يهرق دما وذلك ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فله ريق
 دما ﴿ش قوله اني أفقت وأفقت معي بأهلي يحتمل معنيين أحدهما انه توجه للافاضة وعدل
 الى الشعب في توجهه الى الافاضة ويحتمل أن يكون يرد بقوله أفقت طفت طواف الافاضة وانه
 عدل الى الشعب لانصرافه من الافاضة الى متى وهو ظاهر اللفظ لقوله أفقت وانما يقتضي الافاضة
 الشرعية وهي طواف الافاضة

(فصل) وقوله فذهب لادنومن أهلي فقالت اني لم أقصر بعد منعت الدنومها ومعناه الجماع لما لم تكن
 فصررت بعد وهذا يقتضي ان من طاف للافاضة ولم يحلق فانه لا يجامع أهله لانه قد بقي عليه شيء من
 التحلل لان الحلاق من التحلل في الحج

(فصل) وقوله فأخذت من شعرا بابائين ثم وقعت بها يردانه رأى ذلك تقصيرا يبيع منها ما يمتعه عدم
 التقصير وضحك القاسم بن محمد رضي الله عنه بما أخبره عن نفسه من الحرص على الجماع والتسبب
 له واقتضه القص باسنائه لشي من شعرا مقام التقصير لانه لا يرد ما حرم على بلوغه ما أراد منها

﴿التقدير﴾

عن نافع بن عبد الله بن عمر
 كان اذا افطر من رمضان
 وهو يريد الحج لم يأخذ
 من رأسه ولا من حيث شيئا
 حتى يصبح قال مالك ليس
 ذلك على الناس وهو حتم
 عن مالك عن نافع ان عبد
 الله بن عمر كان اذا حلق في
 حج او عمرة اخذ من حيث
 وشاربه وهو حتم عن
 مالك عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن ان رجلا أتى
 للقاسم بن محمد فقال اني
 أفقت وأفقت معي بأهلي
 ثم عدلت الى شعب فذهب
 لادنومن أهلي فقالت اني
 لم أقصر من شعري بعد
 فأخذت من شعرا بابائين
 ثم وقعت بها فضعك
 القاسم وقال مرها فلما أخذ
 من شعرا بابائين
 قال مالك استحب في مثل
 هذا أن يهرق دما وذلك
 ان عبد الله بن عباس قال
 من نسي من نسكه شيئا
 فله ريق دما

(فصل) وقوله من أعتقه من عباده من شمرها الجليل يستعمل أمرين أحدهما العلم أن أحدهما من شمرها باستثنائه لا يمكنه استيعاب جميع شمرها بالتقصير وكان رى أنه لا يعزى إلا الاستيعاب فأمره بأن يقتصر بالثلثين لأنهم إنما يمكن الاستيعاب مما لا يحصل وجهها آخر وهو أن يستفاد أنه لا يعزى إلا الخدم من الشمر بالثمانين ولا يثبت هذا إلا ما كان من الجيد ما لا يرى اعتياد التقصير به وأما التقصير فلا ضرر من كونه لا يقوم مقام القصر بالثلثين

(فصل) وقول مالك أحب في مثل هذا أن يهرق دما منه أنه أحب القصاص قبل علم حكمة الخلاق كان عليه الدم وأيضا كان طوافه لا ينافي قبل الخلاق مما قد اختلف أصحابنا في إعلانه في وجوب الهدى به فكيف إذا احتلها الوطء

(فصل) وقوله وذلك أن عبد الله بن عباس قال من نسى من نسكه شيئا فلهرق دما احتياجه على ذلك يقول عبد الله بن عباس يستعمل أن يريده أنه قول قد ظاهره فجاز أن لا يذهب إليه وجهه من الاجتهاد يقتضى ذلك أن النسيان والعلم عنده في ذلك سواء أولاه إذا كان عليه أن يهرق دما في نسيانه مع عذر النسيان فإن يكون ذلك عليه في العمد والجهل أولى ولما اختلف على ذلك يقول ابن عباس من نسى من نسكه شيئا اقتضى أن يكون الخلاق عنده نسكا والامتناء له الدليل وفي ذلك وجه آخر وذلك أن ما قاله عبد الله بن عباس يقتضى وجوب الهدى لأن من نسى من نسكه شيئا كالميت بالمرذلة أو روى الجار فقد وجب عليه الهدى وإن كان فيما ما يستحب فيه الهدى لكن لما احتمل قول ابن عباس الوجوب والندب واشتمل على المعنيين نعلق به النذب لأنه متناول له ويجوز أن يكون مالك رحمه الله يريده بقوله استحبه أنه يستحب إيجابه عليه ويكون قول من أوجب ذلك أحب إليه من قول من لم يوجبه فيكون الهدى على هذا القول واجبا والله أعلم من مالكة نافع عن عبد الله بن عمر أنه لقي رجلا من أهله يقال له الجبر قد أقاض ولم يحلق ولم يقصر أو يجمع ذلك فأمره عبد الله أن يرجع فيحلق أو يقصر ثم يرجع إلى البيت فيفيض ثم يرجع إلى البيت فيفيض وحديثي عن مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله كان إذا أراد أن يخرم دعا بالجلدين فقص شاربه وأخذ من

• وحديثي عن مالك
عن نافع عن عبد
الله بن عمر أنه لقي رجلا
من أهله يقال له الجبر قد
أقاض ولم يحلق ولم يقصر
جهل ذلك فأمره عبد الله
أن يرجع فيحلق أو يقصر
ثم يرجع إلى البيت فيفيض
• وحديثي عن مالك أنه
بلغه أن سالم بن عبد الله
كان إذا أراد أن يخرم
دعا بالجلدين فقص شاربه
وأخذ من

أو يقصر وهذا يقتضى أن الرجوع إلى موضع الخلاق بمنى ولو لم يأمر بالرجوع إلى منى لقال فأمره أن يحلق ثم يفيض ولما قال أمره أن يرجع فيحلق ثم يرجع إلى البيت فيفيض فهم منه أنه لقيه بشيخ منى ولعله لقيه بين مكة ومنى منصرفا إلى منى فأمره أن يتأدى إلى منى فيحلق ثم يرجع إلى البيت فيعيد طواف الأضحية وقد اختلف فيه في المختصر يرجع فيحلق ثم يفيض وقيل ينحروا يحلق ولا شيء عليه فإذا قلنا أنه بعد الأضحية فوجهها إنما يتحلان مرتين فإذا قدم الآخر منها وجب الاتيان بهما لم يفت وقته كالخلاق ورى جرة العقبة وجهه القول الثاني أنهم ما عنيان سنا بعد رمي الجرة وقبل رمي الجمار فتقدم أحدهما على الآخر لا يوجب الإعادة كالخلاق والذبح (فرع) فإن قلنا بعد الأضحية فإن ذلك على الاستصحاب وفي المختصر من ترك ذلك فلا شيء عليه ووجه ذلك ما قد سنا وهل عليه حدى أم لا روى ابن المواز عن مالك أن ذكر في أيام منى حلق ولا شيء عليه وإن ذكر بعد منى حلق وأهدى قال ابن القاسم أن تباعد ذلك بعد الأضحية وأهدى وليس لذلك حد هذا الجواب يصح أن يكون لتأخير الخلاق على القولين جميعا في الأمر بإعادة الأضحية وعلى القول الثاني والله أعلم وقد تقدم ذكره ص • مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله كان إذا أراد أن يخرم دعا بالجلدين فقص شاربه وأخذ من

الله عليه وسلم دخل هو وأسامة وبلال وعثمان بن طلحة البيت سنة في دخول البيت وأغلاقه عليه دليل على جواز ذلك لمن أبيع له الاتقار فيه للدعاء والله كروا الصلاة ولن حضرة نية وإنما جاز ذلك في البيت بخلاف المساجد لأنه ممنوع منه ففعل عليه لأن مقصوده الطواف به وذلك إنما يكون في خارجه وسائر المساجد المقصود منها الصلاة فيها فليس لاحد أن ينفر بذلك فيها في وقت حاجة الناس إليها

(فصل) وقول عبد الله فسألت بلالا حين خرج دليل على حرصه على العلم واقتناؤه لأثار النبي صلى الله عليه وسلم وتحفظه على ما شاءه منها وسأله عما غاب عنه فقال له بلال جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة عمد دوراء ثم صلى وذلك دليل على جواز الصلاة في البيت وهذا قال جمهور الفقهاء لأن حظ الصلاة إذا أطاق في الشرع اقتضى الصلاة المعهودة دون الدعاء وإن كان اسم الصلاة ينطق عليه الآن عر السرع جرى في استعمال هذه اللفظة على الصلاة التي فيها الركوع والسجود فوجب حمل هذه اللفظة على ذلك الآن بدل دليل على غير ذلك حكاهنا روى هذا الحديث مما لا يخفى عنه من رواية نافع ورواية مجاهد فقال أي ابن عمر ففعل له هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة قال ابن عمر فأقبلت والنبي صلى الله عليه وسلم قد خرج وأجد بلالا قائما بين الناس فسألت فقلت صلى صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال ذم ركعتين بن الساريتين اللتين على يسارك إذا دخلت ثم خرج فضلي في وجه القبلة ركعتين ص (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بن يوسف أن لا يخالف عبد الله بن عمر في شيء من أمر الحج قال فاما كن يوم عرفته مع عبد الله بن عمر حين زالت الشمس وأنا مع فصاح به عند مراده أي هذا الخرج ليعيد الحجاج وليسعد معصرة فقال مالك ما بأبي عبد الرحمن فقال أراح أن كنت تريد السنة فقال أنه الساعة قال نعم قال فأنظرني حتى أفيض على ما هم أخرج فقلز عبد الله بن عمر حتى خرج الحجاج فصار بيني وبين أبي فقلت له ان كنت تريد أن نصيب السنة اليوم فأقصر الخطبة ومحل الصلاة فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله بن عمر كي ما يسمع ذلك منه فلما رأى ذلك عبد الله بن عمر قال صدق سالم بن عمر قول عبد الملك للحجاج لا تخالف ابن عمر في أمر الحج أقرار بدينه وعده وأنه القدوة في زمانه الذي يجب أن يقتدى به أهل ومتعمضي عبد الله إلى الحجاج حين زالت الشمس يوم عرفه سارعة إلى آخره ومعه وتعليه وحرصا على إبات ما عنده من العلم وتتره واستماع الناس به وتوجهه إليه حين زالت الشمس هو السنة لما يزم من تعجيل الصلاة ذلك اليوم وقد ذكرنا جابر بن عبد الله من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الحج حتى إذا زاغت الشمس أمر بالمقصي فركبته فركب حتى أتى بطن الوادي فخطب الناس وذكر الحديث فالسنة تعجيل الصلاة في ذلك اليوم لتعجيل الوفوف وتقبل ابن حبيب بد بالخطبة إذا زالت الشمس أو قبل الزوال يسير قدر ما يفرغ من الخطبة وقدر زالت الشمس قال الشيخ أبو محمد وفي قول ابن حبيب هذا نظر وقد قال أشهب في كتابه إذا خطب فبسل الزوال لم يجزه وليعد الخطبة الآن يكون فضلي الظهر بر يبعد الزوال فجزئ ثم وهذا التأويل من الشيخ أبي محمد فيه نظر لأنه قد عدا فيه إلى ما أنكره على ابن حبيب وقوله الآن لأن يكون فضلي الظهر إنما يريده أشهب أنه لا يعيد الخطبة بعد الصلاة لأنه قد فات وقتها وهي نافلة وأما الصلاة فقد علم أنها لا تجزئ قبل الزوال فلامعنى لا شرط ذلك فيها والذي يتفق من اختلاف بين ابن حبيب وأشهب أن ابن حبيب يرى أن يؤتى بالخطبة قبل الزوال وأشهب

• وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه قال كتب عبد الملك بن مروان إلى الحجاج بن يوسف أن لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من أمر الحج قال فلما كان يوم عرفته مع عبد الله بن عمر حين زالت الشمس وأنا مع فصاح به عند مراده أي هذا الخرج ليعيد الحجاج وليسعد معصرة فقال مالك ما بأبي عبد الرحمن فقال أراح أن كنت تريد السنة فقال أنه الساعة قال نعم قال فأنظرني حتى أفيض على ما هم أخرج فقلز عبد الله بن عمر حتى خرج الحجاج فصار بيني وبين أبي فقلت له ان كنت تريد أن نصيب السنة اليوم فأقصر الخطبة ومحل الصلاة فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله بن عمر كي ما يسمع ذلك منه فلما رأى ذلك عبد الله بن عمر قال صدق سالم

مع من قال في حجة الله تعالى جعل الصلاة لا تكون إلا بعد الزوال
حتى لا يكون وقتها من قبل الزوال لا يجوز فليس الصلاة واجباً قبل الزوال
في الظهر ويستقيم الأدان عليها فيكون من شرطها أن يكون وقتها وقت الصلاة وأما من حكمها
في الصلاة من أنها لها بالصلوة والله أعلم

(فصل) ولعل عبد الله بن عمر أنما صاح عند سرادقه ليكون أسرع خروجه من أدنى الإذن
عليه وسلم كمالاً أراد من الامتزاز وتعميل الوقوف ونزع الحجاج وعليه ما عرفت من ضرورة
تخصيل أن تكون غير ممتنع وأن كان المصروع كله مكرراً وبالذمة لكن ليس الحجاج ممن يقتضي
به في ذلك فيغير بذلك من رأى بلبس المصروع

(فصل) وقوله الرابع أن كنت تريد السنة يقتضي أنه بعد الزوال لأنه أعلم أن السنة القصيلة
وقول الحجاج أهله الساعة دليل على أنه كان يستقدمت أخيراً الصلاة والوقوف عن ذلك الوقت حتى
أعلمه عبد الله بن عمر أن السنة التعجيل في ذلك الوقت فدل على أنه الحجاج انظر في حتى أقض على
ناه وكان الغسل في ذلك اليوم مشروغاً لاسيما في يوم الناس انتظره فقامه وعونا على الطاعة

(فصل) وقول سالم وسار بيني وبين أبي يعقوب أن يكونوا على رواحهم لأن السنة الركوب في
ذلك الموطن لمن كانت له راحلة وحجراً كبا كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وامتدحه ذكره من
حديث جابر وقول سالم أنه ان كنت تريد السنة اليوم الظاهر أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم
ويعتدق عبد الله بن عمر أنه يدخل في المسند

(فصل) وقوله فأقصر الخطبة ومحل الوقوف أصحابنا العراقيون يطلقون أنه لا يخطب إلا يوم
عرفة ومعنى ذلك أنه ليس لما أتى به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة ولا يغير حكم الصلاة فينقلها
إلى القصر والجمهور بهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي يخطب الإمام يوم عرفة وكذلك يقول جميع
أصحابنا المغاربة والمندنيون يقولون يخطب الإمام إلا أنهم لا يجعلون للخطبة حكم الخطبة للصلاة فيما
نذكره وإنما يجعلون لها حكم التعليم ولا يبعد أن يكون ابن حبيب إنما قال يخطب بعرفة قبل الزوال
لأنها ليست للصلاة ولو كانت للصلاة لوجب أن يشتد كافي الوقت وقد قال مالك كل صلاة يخطب لها
فانه يجهر فيها بالقراءة فليل له فعرفة يخطب فيها ولا يجهر لها بالقراءة فقال أئمة ثلاث للتعليم وما بين
أنها ليست للصلاة أن المؤذن لا يؤذن إلا بعد الخطبة ولو كانت الخطبة للصلاة لوجب أن يؤذن في أول
الخطبة كالجمعة (مسئلة) ومن حكم هذه السنة أن يخطب خطبتين يجلس بينهما ما قال ابن المواز
وخطب الحج ثلاثاً وأولهن قبل يوم التروية بيوم بعد صلاة الظهر في المساء الحرام وقيل قبل الزوال
والأول قولنا وهي لا يجلس في وسطها يعلم الناس مناسكهم ونحو وجهه إلى متى وصلاتهم بها الظهر
والعصر والمغرب والعشاء والصبح يوم عرفة يوم منها وغير ذلك وخطبة الثانية بعرفة يجلس
بينها وهي تعليم الناس ما بين من مناسكهم من صلاتهم بعرفة وتوفيقهم بها ودفعهم عن ذلقة
وصلاتهم بها وتوفيقهم بالشعر الحرام والدفع منه ورمي جرة العقبة والحلق والنحر والافاضة وخطبة
الثالثة بعد يوم النحر بيوم وهو أول أيام الرمي وهي خطبة واحدة لا يجلس فيها وهي بعد الظهر يعلم
الناس الرمي وأوقاته وكيف هو يوم نفرهم وما لهم من التعجيل في يومين وتعجيل الافاضة والسعة
في تأخيرها والبيتة بمعنى ليالي منى ولا يجهر بالقراءة في صلاته في شيء من هذه الخطب قال ابن
حبيب قال مطرف وابن الماجشون وتفتح هذه الخطب الثلاث بالتكبير كالأعياد ويكر في تحليل

كل خطيئة ويخطئ في وسطها بين كل خطيئتين (مسئلة) وبني يؤذن الظهر قال ابن عباس
يؤذن الظهر اذا جلس الامام بين الخطيئتين وفي العتبتين رواية ابن القاسم عن مالك يؤذن يوم
عرفة والامام يصطحب وفي المدونة اذا فرغ الامام من خطبته فعد على المئزر واذن المؤذن فاذا فرغ
من اذانه قام قبل الامام صلى بالناس (لمرغ) ويؤذن الصلاة الظهر ويقام لها وصلاة العصر
فقال ابو القاسم في المدونة يؤذن لها ويقام لها وعلى ابن الجهم يؤذن العصر ويقام لها وحده
فقال ابن القاسم انهم اصلا تفرض بجمع بينهما فكان لكل واحد منهما اذان واقامة كالصلاة
يجمعان في السفر والمطر

في الصلاة يعني يوم التروية والجمعة يعني وعرفة

ص ح مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في ثم
يفدو اذا طلعت الشمس الى عرفة ش قوله انه كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء
والصبح يعني برأيه كان يخرج من مكة يوم التروية ويهوي يوم بني وهو الثامن من العشر فلما بين
حيب اذا مالت الشمس من يوم التروية فطفت البيت سبعاً وركع واترج الى متى فان خرجت قبل
ذلك فلا حرج وروى ابن المواز عن مالك يخرج من مكة يوم التروية فقدرت يوصلون بها الظهر فاذا
وصل الى متى صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم بيت بها الى ان يصبح فصلى الصبح
وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم واقامه في القرب على الوجوب أو التنب فاذا دل دليل على
انتهاء الوجوب فبني على التنب (مسئلة) وكمره مالك اقام بمكة يوم التروية حتى يعني الى ان يدركه
وقت الجمعة بمكة يوم التروية من مكى أو غيره قال في باب آخر من اقام بها يوم الجمعة فليعلم ان يصلوا
الجمعة قبل ان يخرجوا قال ابن القاسم معناه انه ممن يلزمه اتمام الصلاة قال اصبح فأبالمسافر فان
شاء خرج وان شاء صلى الجمعة وأخرى ان يصلي لفصله المسجد الحرام قال محمد وأحب الى خبر وجهه الى
من ليسرك بها الظهر والعصر وانما تكلم مالك عن لم يفعل حتى أخذه الوقت

(فصل) وقوله ثم يفدو اذا طلعت الشمس الى عرفة هو السنة وقدرى ابن المواز عن مالك
يفدو الامام والناس اذا طلعت الشمس الى عرفة الا من كان ضعيفاً أو بدا بتمعة فلا بأس ان يفدو
قبل طلوع الشمس وذلك كله لما قدمناه من الاقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن حبيب
ومن غدا من بني الى عرفة قبل طلوع الشمس فلا يصح اوز بطن محسر حتى تطلع الشمس على نبر
ومعنى ذلك ان ما قبل بطن محسر في حكم مني فلا يكون غاذاً الى عرفة الا بخرجه من مني الى بطن
محسر بعد طلوع الشمس ص ح قال مالك والأمر الذي لا يختلف في معنائه ان الامام لا يجهر
بالقرآن في الظهر يوم عرفة وأنه يصطحب الناس يوم عرفة وان الصلاة يوم عرفة انما هي ظهر وان
واقفت الجمعة فاما هي ظهر ولكها قصرت من أجل السفر قال مالك في امام الحاج اذا وافق
يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم التروية وبعض أيام التشريق انه لا يجمع في شيء من تلك الأيام ش قوله
ان الامام لا يجهر بالقرآن في الظهر من يوم عرفة لا تظاهر وذلك ان الخطبة لا تأخر لها في المقدمه
واذا وافق فاتها ظهر أيضاً وانما تقصر السفر وليست بجملة لان عرفة ليست بموضع لجميع لان
الجميع لا يكون الا بموضع استيطان واقامة وعرفة ليست بدار قرار ولا بدار استيطان ولا اقامة فلا
يجمع فيها وايضا فانه ليس فيها رتبة وهي شرط في صحة الجمعة

في الصلاة يعني يوم التروية والجمعة يعني وعرفة
عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في ثم يفدو اذا طلعت الشمس الى عرفة قال مالك والأمر الذي لا يختلف في معنائه ان الامام لا يجهر بالقرآن في الظهر يوم عرفة وأنه يصطحب الناس يوم عرفة وأن الصلاة يوم عرفة انما هي ظهر وان واقفت الجمعة فاتها هي ظهر ولكها قصرت من أجل السفر قال مالك في امام الحاج اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم التروية وبعض أيام التشريق انه لا يجمع في شيء من تلك الأيام

(فصل) من صلى قبل أن يأتي المزدلفة دون عشر فقد قال ابن حبيب يعسق علم غزلة من صلى قبل الزوال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة امامك وبه قال أبو حنيفة وقال أشهب بن شمس ما صنع ولا إعادة عليه إلا أن يعلمها قبل مغيب الشفق فيعيد العشاء وحدها أبدا وبه قال الشافعي وهو الذي نصره القاضي أبو الحسن واحتج له بأن هاتين صلاتان من الجمع بينهما لم يكن ذلك شرطاً في دعوتها وإنما كان على معنى الاستعجاب كالجمع بين الظهر والعصر بعرفة (مسألة) ومن أسرع غاتى المزدلفة قبل مغيب الشفق فقد قال ابن حبيب لا صلاة لمن جهل إلى المزدلفة

مبيل . مغيب الشفق للإمام ولا غير حتى يغيب الشفق ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الصلاة امامك ثم صلاها بالمزدلة تبعه مغيب الشفق ومن جهة المعنى أن وقت هذه الصلاة بعد مغيب الشفق فلا يجوز أن يؤتى بها قبله ولو كان لها وقت قبل مغيب الشفق لما أخرت عنه وقد روى عن عبد الله بن مسعود (مسألة) وأما من أتى عرفته بعد دفع الإمام وكان له عذر ممن وقف مع الإمام فقد قال ابن المازن وقف بعد الإمام فليصل كل صلاة لوقتها وقال مالك فيمن كان له عذر يمنعه أن يكون مع الإمام أنه يصلي إذا غاب الشفق الصلاتين يجمع بينهما وهذا يقتضي مراعاته للوقت دون المكان وغالبنا بن الفاسم من وقف بعرفة بعد الإمام أن رجاء أن يأتي المزدلفة ثلث الليل فليؤخر الصلاتين حتى يأتي المزدلة فلا يصلي كل صلاة لوقتها فجعل ابن المازن تأخير الصلاة إلى المزدلفة لمن وقف مع الإمام دون غيره واعتبر مالك الوقت دون المكان واعتبر ابن الفاسم الوقت المختار للصلاة والمكان فإن خاف غواب الوقت اختار بطل اعتبار المكان وكان مراعاة وقتها المختار أولى

(فصل) وموله فلما بدأ المزدلفة توضع فأصبح الوضوء أن كان وضوؤه الأول هو الاستسجاء فإنه ير بداء وضوءه ثم ناضو وضوءه الحدين وإن كان وضوؤه بالشعب وضوءه الحدين غير أنه اقتصر فيه على أقل الواجب فإن أساءه جهتا الاتيان به على أتم أحواله

(قبل) وقوله ثم أتيت الصلاة فبلى يريد أنه بدأ بالصلاة ولم يؤخرها لأن حلولها انما هو مغيب الشفق ومغيب الشفق مع الوصول إلى المزدلفة وقد وجد الامران فيجب تقديم ما واعد سئل مالك فمن أتى المزدلفة أبداً بالصلاة أم يؤخر حتى يحيط عن راحلته فقال أما رحل الخفيف فلا بأس أن يبدأ بمبيل الصلاة وأما المخاض والوايل فلا يرى ذلك وليبدأ بالصلاتين ثم يحيط راحلته وقال أشهب في كتابه راحل راحله وحطه له بعد أن يصلي المغرب أحب إلى ما لم يضطر إلى ذلك لما بدأ به من الشغل أو لغير ذلك من العذر ووجه ذلك أن تقديم الصلاة مشروع لأن ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم نيام العمل اليسير ليس بفواصل بين الوصول والصلاة لاسيما إذا كان لعذر وقتاً توضع النبي صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة

(فصل) وقوله فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره ثم أفبت العشاء فصلاها يريد والله أعلم تعجيل صلاة المغرب عند الوصول أو قبل أن يعبد كل إنسان مكان نزوله فلما صلى المغرب اتسع الوقت للعشاء فذهب كل إنسان إلى تعيين مكان نزوله وأناخ بعيره به وتعمشى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك على روايه ابن مسعود لئلا يتم كل إنسان ما يحتاج إليه من أناخ بعيره والتصفيف عن راحلته قال أشهب يحيط عن راحلته بعد المغرب إن شاء وإن لم يكن بها تنقل فإن ذلك قريب لالتفاوت فيه بين الصلاتين وليس ذلك بعمل مشروع بين الصلاتين فيعتبر وإنما هو مباح موسع فيه (فله) وقوله ثم أتيت العشاء فصلاها ولم ينزل بينهما يريد أنه لم يتنقل بينهما وقد روى عن عبد الله

اختصاص هذه الأيام لقوله تعالى وإذا كروا لله في أيام معدودات (مسئله) فمن نسي التكبير
بأثر الصلاة كبران كان قريبا وإن تبعه فلا شيء عليه وجه القول الأول أن المراهي في ذلك القرب
لأنه ضاف إلى الصلاة وفي المدونة من قول مالك أن نسي الإمام التكبير فإن كان قريبا فقد كبر
وإن تبعه فلا شيء عليه وإن ذهب ولم يكبر والقوم جلوس فليكبر وأوجه القول الثاني مراعاة الحال
التي يتخلل فيها من الصلاة فإذا أقر بها فلا شيء عليه

(فصل) قال في المدونة ويكبر الناس والمسافرون ومن صلى وحده وأهل البوادي والعبيد وغيرهم
من المسبيين ونال في الخنعة مروا بك لله ما دبره أدلوات وجه القول الأول أن المرأة ممن يلزمها
حكم الاحرام كالرجل ووجه القول الثاني أنه معنى من حكمه الاعلان فلم يثبت في حق المرأة ابتداء
كالأذان (مسئله) وصحة التكبير في المجموعة على نزياد عن مالك التكبير دبر الصلوات
الله أكبر الله أكبر الله أكبر وفي الخنعة من مالك الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر الله أكبر والله الحمد قال الشيخ أبو القاسم وذلك كانت كل صلاة وان اقتصر على ثلاث تكبيرات
من الصلوات أو أكثر والأول أفضل وروى على نزياد عن مالك في المجموعة ونحن نستحسن في التكبير
ثلاثا من زاد أو نقص فلا حرج وروى ابن القاسم وأشهب أنه لم يحد فيه ثلاثا والله أعلم من قال
مالك لأيام المعدودات أيام الشريق في أيام المعدودات هي أيام الرى وهي ثلاثة أيام متصلة
تلي يوم الترويض أيام القشر قيل سمعت الشريق لأن يوم الاضاح تشرق فيها وميل سمعت
بذلك لمؤام أسرى ببركة الله ومما يدل على أن أيام المعدودات هي التي وصفنا بذلك قوله تعالى
وإذا كروا لله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلاثم عليه ومن تأخر فلاثم عليه معناه والله
أعلم من جعل في يومين منها ومن تأخر حتى يستكملها والتعجيل في يومين منها أن يقرب بيني منها يوم
الترديد وهو الثاني يوم الترويض وهو الثاني منها فأتى في اليومين بما شرع فيهم من الرى ثم ينصرف
فيكون قد تعجل قبل اليوم الثالث والخبر أن يقيم إلى اليوم الثالث وهو يوم الصدقة أي بما
شرع فيه من الرى ثم يصدر

﴿ صلاة العرس والمحصب ﴾

ص مالك ناعم عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه بالبطحاء التي بذي
الحليفة فخطب بها قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك قال مالك لا ينبغي لأحد أن يجاوز العرس
إذا قفل حتى يصلي فيه وإن مر به في غير وقت صلاة فليقيم حتى تجعل الصلاة ثم صلى ما بدله لأنه بلغني أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به وإن عبد الله بن عمر أتاه به في العرس وهو بالبطحاء التي
بذي الحليفة ومعنى العرس موضع التزوي يقال عرس الرجل بالمكان إذا تزوي به وحط فيه رحله
فمعنى ذلك الموضع العرس لأن النبي صلى الله عليه وسلم نزل فيه ولما صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم
استعيت الصلاة فيمتركا بموضع صلاته مع أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك رواه
عبد الله بن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه نودي وهو في عرس ذي الحليفة بطن الوادي قيل له إنك
ببطحاء مباركة

(فصل) وقول مالك لا ينبغي لأحد أن يجاوز العرس إذا قفل حتى يصلي فيه وخص ذلك بالقول
لأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بالبطحاء التي بذي الحليفة بطن الوادي قيل له إنك

﴿ صلاة العرس ﴾

والمحصب

• حاشي يسي عن مالك
عن نافع عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتاه
بالبطحاء التي بذي
الحليفة فخطب بها قال نافع
وكان عبد الله بن عمر
يفعل ذلك • قال مالك
لا ينبغي لأحد أن يجاوز
العرس إذا قفل حتى يصلي
فيه وإن مر به في غير
وقت صلاة فليقيم حتى
تجعل الصلاة ثم صلى
ما بدله لأنه بلغني أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عرس به وأن عبد
الله بن عمر أتاه به

الله عليه وسلم كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل في طريق المعرس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج لمكتنصاً بمسجد الشجرة وإذا رجع صلى بذي الحليفة يبطن الوادي حتى يصبح (فصل) وقوله وإن من ربه في غير صلاة فليقم حتى تحمل الصلاة ثم يصلي ما بدا له واحتج على ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبيد الله عن نافع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك وهذا يدل على تكرار ذلك الفعل منه والاقتداء به مما رجى بركته لاسيما وقد أوحى إليه في هذا اليوم أنه يبسطها مباركة فيصيان بقصد الصلاة جاءه ركة ذلك فيها وليس لما يصلي فيه حدير بذي الكثرة والقلة وأول ذلك ما نشر عن النافلة وهو ركتان فهذا حلق القلة وأما الكثرة فلا حد لها والله أعلم وأما ذلك لمن كان قافلاً من حج أو عمرة وقدر روى أبو داود بن سعيد عن مالك فمن حج أو أعر من أهل المدينة ثم فعل غير مقرته حلقاً فأقامها شهرين أو ما أشبه ذلك ثم رجع إلى أهله بالبدنة ليس عليه أن يأتي المعرس وأما ذلك على من توجه إلى مكة في صدره والله أعلم من مالكة من نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحسب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت ثم يخرج موضع ما على مكة خارج منها متصل بالجنانة التي بطريق مكة وهو الذي يقال له الإبطر وأما ابن المواز عن مالك وقوله أنه يصلي هذه العشاء بالمحسب فإنه يرى أن ذلك مشرووع عنده والأصل في ذلك ما روى أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يصلي الظهر والمغرب والعشاء بالمحسب وقد رفته ونسروى عن عائشة أنها قالت المحسب ليس بسنة إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون أسهل على من وجده وروى ابن عباس نحوه وروى سليمان بن يسار عن أبي رافع قال لما أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أنزل الملائحة ولكني أتيتنا فصربت فيها فبقيت فجا فقتل وقد روى ابن المواز عن مالك أنه قال لا بأس بحسب الزول بالمحسب إذا فرغ الإمام من أيام الرمي وصدر وإن لم يفعل فلا بأس وروى ابن وهب عن مالك أن ذلك حسن الرجال والنساء وليس ذلك بواجب وقد قال ابن عمر الزول بالمحسب حنة أنما يجدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان والخلف وهذا على ما قال ولا خلاف في أنه ليس واجباً وأما الخلاف في الاستصحاب ومقال مالك استحب للمؤمنين يقتدي به أن لا يجاوزوه حتى يزلوا به فان ذلك في حقهم لأن هذا أمر ففعله النبي صلى الله عليه وسلم وأخلف فقتلهم على الأئمة ومن يقتدى به من أهل العلم أحياه سنة والقيام بها ثلاثاً ترك هذا الفعل جلة ويكون الزول بهذا الموضع حكماً الزول بسائر المواضع لأفضلية للزول به بل لا يجوز الزول به على وجه الشر .

(فصل) فإذا قلنا يستحب الزول بهذا من ذلك لمن لم يستعجل فأما من تعجل في يومين فلا أعلم المحسب يكون له راحة من حبيب عن مالك وقدر روى ابن أبي ذئب عن ابن سبأ لا حد له من فعل في يومين ووجود ذلك أن هذا إنما هو لمن استوفى العبادة وأتى بها على أكمل ما بها فأما من اعتسر على الجائز نهادهن الفضيلة وتبطل بترك البيت بمنى ورمى الجمار الذي عوا كدهن الحبيب فمن حقه أن لا يتأولم على التعصيب الذي لا يقوى مؤه التأخير في القرب وكذلك إذا وافق يوم لمعه يوم الغفر فقد قال مالك أحب للإمام أن لا يقيم بالمحسب لكي يصلي الجمعة بأكمل مكة .

(فصل) ومن لم يبق بالمحسب فقد قال ابن حبيب كان مالك لما أمر بالمحسب ويستحب وإن شاء صلى إذا صلى به الظهر والعصر حتى يأتي مكتوباً بدم المقام به حتى يمسى إلا أن لا ينشئ لأحد أن يبدع التعرس به وأما من جهل أو نسي فلم يزل به ومضى كما هو حتى أتى مكة فقبل بها الزاهر والعصا وأما

• وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحسب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت

صلاها بطريقه فلا تخرج عليه من دم ولا غير وقاله ابن حبيب ووجه ذلك ما قد سناه من أنه مستحب مختلف في استعجابه بالأخذ به أحوط وأفضل ومن تركه فلا تخرج عليه لأنه لم يحل بواجب (مسئلة)
ومن أدركه وقت الصلاة قبل أن يأتي الأبطح فإنه يسلي الصلاة حيث أدركه فإذا أتى الأبطح نزل به
قاله ابن حبيب ووجه ذلك أن أداء الصلاة في وقتها متفق على وجوبه والتزول بالأبطح مختلف في
استعجابه مع أنه لا ينفوت بأداء الصلاة في وقتها
(فصل) وقوله ثم يدخل مكانه من البيل فيطوف بالبيت إن كان من عليه طواف الأضحية فدخل
لذلك وإن كان من ريد الرحيل وقططاف الأضحية فدخل لطواف الوداع وإن كان يريد المقام بمكة
فقد حل وإن شاء طاف وإن شاء أتم الطواف والله أعلم

﴿ البيوتة بمكة لى منى ﴾

ص * مالك عن نافع أنه قال زعموا أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجاله يدخلون الناس من وراء
العقبة * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال لا يبيت أحد من الحاج لى منى
من وراء العقبة * ش فوله كان يبعث رجاله يدخلون الناس من وراء العقبة يريد في لى منى
لأن المبيت بنى لى منى مشروع كالمقام بها وكل حكم تعلق بنى فانه يتعلق بمادون العقبة إليها
كانه وقد قال ابن عبد الحكم عن مالك وابن حبيب عن ابن الماجشون من أقام بمكة أكثر ليلة ثم
أتى إلى منى فأقام بها حتى أصبح فلا تخرج عليه حتى يبيت ليلة كاملة فليعدم وروى ابن الموزان أن من
بات ليلة أو ليلتين وراء العقبة فليعدم ما كان بات بعض ليلة فلا تخرج عليه والاصل في ذلك أن النبي
صلى الله عليه وسلم بات بنى لى منى وأرخص القياس في المبيت بمكة لأجل السقاية وهذا يدل على
أنه ما ربه والافكان يجوز للعباس ذلك ولغيره دون أرخص وقدنا كذلك بفعل التمتع بعد
النبي صلى الله عليه وسلم ثم منع عمر المبيت وراء العقبة وهذا إجماع لعدم اختلاف (مسئلة)
والعفة التي منع عمر أن يبيت أحد وراءها إلى مكة هي العقبة التي عند الجمرات التي رماها الناس يوم
التحرر بمكة رواء ابن نافع عن مالك في المسوط قال وقال مالك ومن بات وراءها لى منى
فعلية الفدية ووجه ذلك أنه بات بنى منى لى منى وهو مبيت مشرع في الحج فإزاهم الدم بتركه
كالمبيت بالمزدلفة ومعنى الفدية في قول مالك في هذه المسئلة الهدى قال مالك وهو هدى يساق
من الحبل إلى الحرم وكذلك روى في المسوط عن مالك في من زار البيت فخرض بمكة وبات بها
عليه هدى يسوقه من الحل إلى الحرم فأوجب ذلك مع الضرورة ص * مالك عن هشام بن
ابن عروة عن أبيه أنه قال في البيوتة بمكة لى منى لا يبيت أحد إلا بنى * ش فوله في البيوتة بمكة
لى منى لا يبيت أحد إلا بنى انما خص السائل بمكة كالمبيت بها لما رأى أن العباس وابنه عبد الله كانا
يبيطان بمكة لى منى أرخص لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك على ما تقدم ذكره وقد روى
عن ابن عباس اباحت ذلك وروى عنه عكرمة أنه قال لا بأس أن يبيت الرجل بمكة لى منى ونظلهما
أذرى الجار قال ابن حبيب وانما ذلك رخصة لمن أجل السقاية ولم يرد بذلك سائر الناس وقد روى
عن ابن عباس ما يوق بهذا التأويل أنه قال إذا كان للرجل منافع بمكة فتغشى عليه الضيقة إن بات بنى
فلا بأس أن يبيت عنده بمكة فمعلق اباحت ذلك بالعدو وهذا يقتضى أن ذلك ليس بمباح على الإطلاق
وليس في هذا دليل على أنه لا يرد دم لأن ذلك عذر بخصه والذي يقتضيه مذهب مالك أن عليه
الهدى على حسب ما روى عنه ابن نافع فمن حبسه من ضيق فبات بمكة أن عليه الهدى

﴿ البيوتة بمكة لى منى ﴾
* حدثني يعقوب عن مالك
عن نافع أنه قال زعموا أن
عمر بن الخطاب كان يبعث
رجالا يدخلون الناس
من وراء العقبة * وحدثني
عن مالك عن نافع عن عبد
الله بن عمر أن عمر بن
الخطاب قال لا يبيت أحد
من الحاج لى منى من
وراء العقبة * وحدثني
عن مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه أنه قال في
البيوتة بمكة لى منى
لا يبيت أحد إلا بنى

﴿ رمى الجمار ﴾

ص ﴿ مالک أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين الأولتين وقوفاً طويلاً حتى يحل القيام ﴾ قوله أن عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين يريدهما الأولتين وقوفاً طويلاً يريدهما أن كان يقف عندهما بعد الزوال للدعاء والذكر وقوفاً طويلاً حتى يحل القيام بقاءه من طول القيام والقيام عند تينك الجمرتين بأمرهما مشروع ويستحب طول القيام عندهما للدعاء والذكر ص ﴿ مالک عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الأولتين وقوفاً طويلاً يكره الله ويسبغ ويصعد ويدعو الله ولا يقف عند جرة العقبة ﴾ قوله يقف عند الجمرتين الأولتين هما المئتان يليان مسجد الخيف وانما سميتا الأولتين لأنه انما يبدأ بأمر من الجمرتين الأولى وهي التي تلي - ص - الخيف ثم بالوسطى وهي التي تليها ثم بالقصوى وهي التي يلي العقبة فشرع الوقوف عند الأولى والوسطى ولم يشرع عند الأخيرة وهي جرة العقبة وموضع الوقوف عند الأولى الآن يتمد أمهاتها ثم يقف يدعو ثم يتقدم في الوسطى ثم يصرف عنها ذات الشمال في بطن المسيل ثم يدعو ثم يتقدم إلى جرة العقبة فيرميها ولا يقف عندها كذلك يفعل أبام بن كاهار وأما بن - ص - كم في مختصره عن مالک ووجه ذلك ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رمى الجمرتين التي تلي مسجد منى رما بسبع حصيات يكره كل رمية بمصاة ثم يتقدم أمهاتها فيقف مستقبل القبلة رافعاً يديه ويكبر ثم يطيل الوقوف ثم يرمي إلى الجمرتين الثانية فيرمي بسبع حصيات يكره كل رمية بمصاة ثم يندرج ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو ثم يرمي إلى الجمرتين الثانية فيرمي بسبع حصيات يكره عند كل حصاة ثم يصرف ولا يقف عندها ويحتمل أن يكون ذلك والله أعلم من جهة المعنى أن موضع الجمرتين الأولتين فيه سعة للقيام للدعاء ولن يرى وأما جرة العقبة فموضعها ضيق للوقوف عندها للدعاء لا امتناع الزم على من يريدها والذلي الذي يريدها لا ينصرف على طرعه وإنما ينصرف من أعلى الجمرتين ولو انصرف من طريقه ذلك لمنع من يأتي الرمي

(فصل) وبين في حديث عبد الله أن وقوفه عند الجمرتين اتخاها للتكبير والتسبيح والتمجيد والدعاء ولذلك استحب فيه التطويل وذلك قدر قوة الناس وطاقتهم ص ﴿ مالک عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره عن رمي الجمرتين كل رمية بمصاة ﴾ ش قوله أن عبد الله بن عمر كان يكره عن رمي الجمرتين كل رمية بمصاة أنه إذا كان التكبير مشروعا عند الرمي فإنه يتكرر عند كل رمية وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير فإنه يتكرر بشكر رجليه كالاستدلال من ركن إلى ركن في الصلاة وشمار الحج موضع تعظيم لله وتكبيره وقيل مالک يكره كل حصاة بالأصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يكره كل حصاة (مستأن) وخمس التكبير بهذا من بين ما ألفاظ الذكر لفعل النبي صلى الله عليه وسلم كالخمس الصلاة فإن سجدها من القامس ما سمعت فيه شيئا والسنة التكبير ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أنه لا شيء عليه لأن ابن القاسم قال في المبسوط فغن رمي ولم يكره هو مجزئ ﴾ ومعنى ذلك أنه ذكر مشروع في أثناء الحج كسائر الأذكار والأدعية ص ﴿ مالک أنه سمع بعض أهل العلم يقول ﴾ الخيف الذي يرمي به الجمار مثل حصي الخيف ﴿ قال مالک وأكبر من ذلك قليلاً ما أحب إلى

﴿ رمى الجمار ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالک أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين الأولتين وقوفاً طويلاً حتى يحل القيام وهو حدثني عن مالک عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الأولتين وقوفاً طويلاً يكره الله ويسبغ ويصعد ويدعو الله ولا يقف عند جرة العقبة ﴾ وحدثني عن مالک عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الأولتين وقوفاً طويلاً يكره الله ويسبغ ويصعد ويدعو الله ولا يقف عند جرة العقبة ﴾ وحدثني عن مالک عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الأولتين وقوفاً طويلاً يكره الله ويسبغ ويصعد ويدعو الله ولا يقف عند جرة العقبة ﴾ وحدثني عن مالک أنه سمع بعض أهل العلم يقول الحصى الذي يرمي به الجمار مثل حصي الخيف ﴿ قال مالک وأكبر من ذلك قليلاً ما أحب إلى

أخلف وأجرة اسم لموضع الرمي سميت بذلك باسم ما رمى بها فيها وأجار الحجارة قدر ما رمى به منها
 مثل حصي الخذف وهو حصي مائل إلى المنرفة رمى به العرب على وجه اللعب فقبله بين السبابة
 والأهاهم من اليسرى ثم تقدمه فالسبابة من اليمن وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم التي عنه
 (فصل) وقول مالكوا كبر من ذلك قليلاً أحب إلى يقتضي أنه لم ينفذ حيث النبي صلى الله عليه
 وسلم في ذلك ولذلك نسب القول إلى بعض أهل العلم ولو بلغه حديث النبي صلى الله عليه وسلم من وجه
 صحيح لم ينسب ما إلى غيره ولا نسب ما هوأ كبر منه روى أبو الزبير عن جابر قال رأيت النبي صلى الله
 عليه وسلم رمى الجرة بمثل حصي الخذف ووجه آخر وهو أنه يعتدل أنه بلغه حديث النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه رمى بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك تبييناً للجواز وأخبار الأيسر ووجه ثالث
 وهو ما ذكره بعض شيوخنا أنه لما فعل ذلك احتياطاً لثلاث قصر عن مثل ما رمى به النبي صلى الله
 عليه وسلم لأنه إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم رمى بمثل حصي الخذف كره أن يقصر أحد عن ذلك
 فيرمي بماء أصغر من حصي الخذف ومن تعمرى مثل حصي الخذف أخذ مراً كبر منه ومثله
 ومراً أصغر منه فيقبل بعض التقدير الذي سنرسله صلى الله عليه وسلم فاستحب مالك أن يزيد
 إلى حصي الخذف ليقين أنه رمى بما رمى به النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقصر عن شيء منه وقدرى
 عن العاسم بن محمد أنه كان يرى بأ كبر من حصي الخذف وهذا أيضاً ليس بأيسر لأنه لو كان قدر
 حصي الخذف على معنى التعبد الذي لا يجوز الإخلال بشيء منه لكان ذلك يمنع من الزيادة عليه
 والوجه الأول أبين والأخذ بما فعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى وأحق (مسئلة) وله أن يأخذ
 حصي الجار من منزله بمنى أو حيث شاء ما لم يأخذها من الحصى الذي قدرى به بالأجرة العقبة فإنه
 يستحب أخذ من المزدلفة قاله ابن حبيب قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولا وجه لذلك
 ندري غير الاستعداد بالجار لأن الداخل إلى منى يقصد جرة العقبة فيرمى بها ولا يقدم على ذلك شيئاً لأن
 ربه متصل بوضعه قبل أن يحط رحله فيصب أن يكون جاره معه لئلا يتمكن أن يصل ربه بالوصول
 وإن لم تكن معه فصل بين وصوله ورميه بطلب الجار وكمرها وأما غيرها من الجار فأما ربه في
 اليوم الثاني بعد الزوال فتسعه الوقت لطلب الجار وأعدادها (مسئلة) ولا رمى من الجار بماتد
 رمى عداه المشهور من المذهب وروى ابن وهب عن مالك فممن سقطت منه حصاة أنه يأخذ من
 موضعه حصاة مكانها فيرمي بها مكان التي سقطت وروى ابن العاسم عن مالك أن يثقن أنها الحصاة
 التي سقطت منه فلأخذها وأنه ليكره أن يأخذ من الجار التي قدرى بها أو أن لا يثقن أخذها
 حصاة وهو لا يثقن أنها التي سقطت منه فأرجو أن يكون خفيفاً وقدرى ابن الموازع أن أشهب فممن
 فقد حصاة من عند الجرة فرمى بها أنه لا يجزئه وجه القول الأول أن من رمى الجار لا يغبرها عن
 حالها ولا يحدث فيها معنى لم يكن فيها فلم يمنع ذلك من رميها كتفليها في يده ووجه القول الثاني
 أنه قد أدبت به العبادة فلا يجزئ تكرارها بها كالمندى والأظهر أن معنى القول فيها على ما تقدمت
 من تكرار الموضوع للماء ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له
 الشمس من أوسط أيام التشرقي وهو بمنى فلا ينفرن حتى يرمي الجار من القدر ش قوله من
 غربت له الشمس من أوسط أيام التشرقي يريد يوم ينفر المتعجل وهو الثاني من أيام التشرقي
 والثالث من أيام النحر جلس فلم يذكر له أن يتعجل وذلك أنه إنما له التعجيل ما بينه وبين أن تنيب
 له الشمس من ذلك اليوم وهو بمنى فان غربت له الشمس فقلزمه الميت بها والمقام من القدر إلى

• وحديث عن مالك
 عن نافع أن عبد الله بن عمر
 كان يقول من غربت
 له الشمس من أوسط
 أيام التشرقي وهو بمنى
 فلا ينفرن حتى يرمي
 الجار من القدر

أن يرمى الجار له بقذفاته أن يتعجل في وقت التعجيل وهو ما بين أن يرمى الجار في اليوم الثاني من أيام التشريق وبين أن تقرب الشمس من ذلك اليوم (مسئلة) وأما حكم التعجيل فإن الخلق امام أو مؤتم به فأما الامام فقد قال مالك ما يعين ذلك له رواة ابن عبد الحكم ووجه ذلك أنه يقتضى به والتأخير له أفضل لأنه انعام للناس واستعاب لها والاتباع بالعبادة والنسك على أكمل حيثان فيستحب الامام أن يقيم للناس الحج على أتم حيثان قاله الشيخ أبو بكر (مسئلة) وأما من ليس بسلام فلا يتناول أن يكون مكياً أو غير مكى فإن كان مكياً فقد اختلف قول مالك فيه فروى عن ابن القاسم أنه قال لا يرى ذلك لهم لأن يكون لهم عنبر من بحارة أو برقى قال ابن القاسم وقد كان قال في قبل ذلك لأبأس به وهو كأهل الآفاق قال ابن القاسم ودوا أحب هؤلاء قال الله تعالى فمن تعجل في يومين فلا يثم عليه ومن عاظم في أحمل مكة وغيره وجه القول الأول لا يدر لاهل مكة في سرعة النفر والتعجل لأنه لا بدعوه إلى ذلك الرجوع مع الرفقة وأما من لا يتعجل من فوات ذلك لم يتأخر عنهم ولا طول السفر وبعد المسافة وأما أهل الآفاق من دسوم والديانة الدواى التي ذكرناها (مسئلة) وأما أهل الآفاق فلم التعجيل والمأشور من المال من أيامهم ذلك وأن أيام مكة في اليوم الثالث وجه القول الأول قوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا يثم عليه ومن عاظم في أحمل مكة في يومين فلا يثم عليه ومن تأخر فلا يثم عليه ثم أراد من أراد بها في الناس ووجه القول الثاني ما احتج به ابن الماجشون أن المسكى جمع لليب وهو ما بينه وبين غيره والمسكى مقامه معنى كقائه بمكة فانه يجوز له التعجيل إذا احتاج إلى سره والله عز وجل يثبت به (فروع) فإن لنا يقول ابن الماجشون فمن تعجل من أهل الآفاق بمكة ولم يرجع إلى بيته فله قال ابن حبيب عليه السلام الذي يجب على من لم يرم وكان يرمه أن يوجب عليه دمه ذلك المذهب يبنى ودما ترك الرمي من القدر

وحديث عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن الناس كانوا إذا رموا الجار مشوا ذاهبين وراجهين وأول من ركب معاوية بن أبي سفيان

(فصل) وقوله فلا يثمن حتى يرمى الجار من الفيق يقتضى أنه لما لم يثبت له رمى الجار من الغد لأن المبيت من أجلها ويقتضى ذلك المقام بالنهار يبنى وهو عند مالك مدم وروى عن مالك من أيام التشريق إلى العذر ولا يكثر من ذلك وروى ابن عبد الحكم عن مالك لا يثمن لأحد أن يتفعل بطواف بعد الاضائة في أيام منى فإن فعل فأرجو أن يكون ختياً قال الشيخ أبو بكر منى أنه إذا طاف طواف الاضائة ترجع إلى منى ولا يشتغل بشئ غيره من طواف أرضه أو غيره من ذلك لأن رجوعه إلى منى أفضل من ذلك كله قال مالك من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن الناس كانوا إذا رموا الجار مشوا ذاهبين وراجهين وأول من ركب معاوية بن أبي سفيان مشوا ذاهبين وراجهين وكانوا إذا رموا الجار يرمون في أيام التشريق مشوا ذاهبين إلى باوراجعت غزاة إلى مكة المشرفة وأما رمى جرة العقبة فإن الركب يأتي على راحته فيرميها ركباً ويمد مالاً في المذمومة للناس يوم النحر أن يرمى جرة العقبة تراكباً كالأبى الناس على دوابهم وأما في رمي النمر فكل من يقول يرمى ماشياً والاصل في ذلك ما سنه من أنه يرمى جرة العقبة مشياً وروى ما في سائر الأيام فإن المشى إليها تواضع ويحتاج إلى الدعاء عند الجرتين فلوركب الناس لناسيهم المكان (فصل) وقوله وأول من ركب معاوية بن أبي سفيان لعنه يرمي من الأعمى بمن يقسم للناس أمر

الحج ولعل معاوية يضار كلب لعذر وقد قال مالك في المبسوط فيمن ركب أيام التشريق أو مشى يوم النحر لاثني عليه من مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين كان القاسم يرمى جرة العقبة فقال من حيث تيسر ثم قوله من حيث تيسر قال مالك معناه من أسفلها وهو اليسر فيها لأن رميها من أعلاها فيه مشقة لحر وجدة الموضع وضيقه والاصل في ذلك ما روى عبد الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بن يظن الوادي فقلت له يا أبا عبد الرحمن إن ناسا يرمونها من فوقها فقال والذي لا إله غيره هذا مقام النبي أنزلت عليه سورة البقرة وهذا على الاستعجاب ولورملها من أعلاها أجزاء من المبسوط (مسئلة) وإن روى جرة العقبة فليجعل يمينه ويمتكن يساره والاصل في ذلك ما روى عبد الرحمن بن يزيد أنه حج مع ابن مسعود فرأه يرمى الجرة الكبرى يسبح حصىات وجهل البيت عن يساره وعن يمينه ثم قال هذا مقام النبي أنزلت عليه سورة البقرة من سئل مالك هل يرمى عن الصبي والمريض فقال نعم ويتصرى المريض حين يرمى عنه فيكبر وهو في منزله ويهرق دما فإن صح المريض في أيام التشريق روى الذي يرمى عنه وأدى وجوبا به من ذلك أن الصبي يلزمه الرمي بكماله غيره وكذلك المريض من استطاع من المشي إليه أو كان له من يحميه غيره فإنه لا يلزمه أن يرمي بنفسه إن كان الصبي يرمي ما يؤمر به وكان مع المريض ذهنه ويروى معنى لما عن مالك في المبسوط وروى ابن عبد الحكم عن مالك في تخشع من رجا المريض أن يصح في أيام التشريق فليؤخر الرمي إلى آخر أيام التشريق فإن لم يرج ذلك روى منه وأدى ويحبل على عنقه وجهين أحدهما أن يكون قول واحد أو ذلك أنه نص أوله على أنه إن كان له من يحميه ويطلق ذلك معنى ويحبل الرمي وإن لم يكن له من يحميه وروى أنه يدل في ذلك في بقية أيام التشريق أخرارى وإن لم يرج ذلك ولم يكن له من يحميه روى عنه ويحبل وجه آخر وهو أن يكون في ذلك نولان أحدهما رجا أن يبق في أيام الرمي أنكر ذلك ولم يرم منه أحد وإن لم يرج ذلك أمر روى عنه وأرواها الثانية أنه لا ينظر فيما يرجوه من له في أيام التشريق وإنما ينظر فيما لم يتوعد الرمي ويوم ذلك أن استطاع الرمي ولا يرمى غيره وإن كان يرجو أن يرمى في بقية أيام التشريق ويرواها إن عبد الله بن القاسم أنما سئل في ذلك وقت أداء وقت نداء وسألت يان ذلك أن تألفه أن يرمي في الوقت هو وأدى ولا معنى روى غيره عنه لا يرجو أن يرمى بنفسه ويروى ما رواه ابن القاسم أن وقت الرمي هو أن يرمى في نفسه ولذا لا يجب الدم على من أخره عنه فأدريس من أن يرمى بنفسه عن يومه استتاب في ذلك لما اتفقنا عليه من جواز الاستتابة وهذا كالوضوء والتيمم من يس من أدراك الوقت المختار ثم لم يؤخر التيمم إلى وقت الضرورة (فرع) فإذا قلنا برواية ابن عبد الحكم فإنه يرجع في ذلك إلى ما تلى بنفسه ماله قاله الشيخ أبو بكر قال وهو كالعدم لأنه إنما يرجع في نفسه ووجوده إلى ما قبل على ظنه (مسئلة) فإن لم يطق المريض السير ولم يكن له من يحميه على رواية ابن القاسم أو ظن أنه لا بد من الرمي في أيام التشريق فرمى عنه صح في أيام التشريق فإنه يرمى ما مضى من الأيام ويهدى رواه ابن القاسم عن مالك بن عبد الحكم عن مالك وهذا قول جماعة شيوخنا وروى أن لما وازن أصحاب المريض يصح في أيام التشريق فيرى ما روى عنه لادم عليه وجه القول الأول قال الشيخ أبو بكر إنما وجب عليه لأنه يمكن أن يعتد أنه لا يقدر على الرمي وهو لو تحصل لا استطاع فله ذلك وجب عليه الهدى وإن كان معذورا قال القاضي أبو الوليد وهذا عندي في نظر

• وحديثي عن مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين كان القاسم يرمى جرة العقبة فقال من حيث تيسر قال يحيى سئل مالك هل يرمى عن الصبي والمريض فقال نعم ويتصرى المريض حين يرمى عنه فيكبر وهو في منزله ويهرق دما فإن صح المريض في أيام التشريق روى الذي يرمى عنه وأدى وجوبا به

لا ينبغي كون بحالة لا يشك هو ولا غيره في أنه لا يطبق ذلك ومع ذلك فإنه يجب عليه الهدى وإنما
يجب عليه الهدى وأن يتقن العزل لأنه من ترك شيأ من سنن الحج لزمه الهدى سواء سبق غيره أو لم
يتقن كان ذلك لعزل أو لغيره تركه المكروه بغير ذلك وهذا ليس له مثل من الأركان التي لا يتم
الحج إلا بها وأما عمله مثل من الأركان كلوف الوورد فإنه يسقط للعذر ولا يجب بذل دم ووجه
قول أشهب أن الرى به بدل وهو رى غيره عنه وفي البذل نقص عن المبدل منه بغير بالدم فإذا أدرك
الرى في أيام التشريق فباشره بنفسه فقد جبر نقص الرى فسقط عنه (مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا
يرى عن النبي والمرضى الامن قدرى عن نفسه فان لم يكن رى أو لأع نفسه فإنه يبدأ أولاً بالرى
عن نفسه بالجاء الثلاث ثم يبدأ بالرى عن المرضى من أول الجاء ورواه أشهب عن مالك ووجه
ذلك أن التوالى مشروع في الرى فزعم أن يولى عن نفسه ثم يولى من غيره (مسئلة) ومن رى
عن غيره فهل يقف عند الجرتين روى ابن المواز عن ابن القاسم أنه اختلف فيه وله فذال لا ينف
وقال يقف ووجه القول الأول أن الوقوف عند الجرتين إنما وللدعاء ولا ينافيه كالملا ووجه
القول الثاني أن الوقوف تبع للرى فجاز أن يستأب فيه وأن لم يستأب فيه فله أن يركبها
كركت الطواف من قال مالك لا يرى على الذي يرى الجار أو يرمى بين الله أو المرو ووجه
متوضي إعادة ولكن لا يعتمد ذلك في ش وهذا كما قال ابن سبي أورى الجار إلى غير طهارة
فانه يجوز له وإعادة عليه لأن هذه قرب لا تعلق لها بالبيت فلم تكن الدلالة ثم لما في معها وأن
تكون الطهارة شرطاً في جهة القرب التي لها تعلق بالبيت كالأدلة والطواف ولا بد من ذلك
ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة حين سألت إليه ألم تستبى في بيتي قلت لا
غير أن لا تطوف بالبيت فباح فاحصل كل مرة من الحج لا تعلق لها بالبيت وفي ذلك السبي وارى
والوقوف بعرفة والمزدله

قال مالك لا يرى على
الذى يرى الجار أو يرمى
بين الصفا والمروة وهو
غير متوضي إعادة ولكن
لا يعتمد ذلك وحديثي
عن مالك عن نافع أن عبد
الله بن عمر كان يقول
لأمرى الجار في الأيام
الثلاثة حتى تزول
الشمس

(فصل) وتوله ولكن لا يعتمد ذلك يقتضى أنه يجب الطهارة له في هذه المرة كما قالوا لم تكن
شرطاً في جهتها وذلك أن ربه الحج بنفسه في أن الطهارة مشروطة في جميعها وهو يرمى
استعباباً ولأنه شرع العسل للارام ودخول سد الوتوف بعرفة ولم يكن في ذلك
واجباً بل يصح فعل هذه المعاني من غير طهارة ما كان من الأركان فالعسل في مشروطة وما كان من
غير الأركان فغن حكمها أن يكون فاعلها على طهارة وأن لم تكن الطهارة لها صفة من نافع
أن عبد الله بن عمر كان يقول لا ترى الجار في الأيام الثلاثة حتى تزول الشمس في ش حرمه لا ترى
الجار في الأيام الثلاثة يرمي أيام التشريق حتى تزول الشمس وهدوى الماضى إبراهيم في
المبسوط عن مالك قاله عن رما قبل الزول فليعد رى زاد ابن حبيب بن سبك وهو من لم
والأصل في ذلك ما رواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال رى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجرة يوم الترمي وأما بطه فاذنالت الشمس (مسئلة) ومن رى الجار بعد أن صلى المنهر
فقد أخطأ ولا شيء عليه رواه ابن حبيب عن مالك وأما عمل رى الجار بعد الزوال وميل المسلمين
جهة الوقت ومن جهة اربعة أما من جهة الوقت فإن رى الجار يجب أن ينقسم بأزول وأما من
جهة القياس فإن تقديمها على الصلاة مشروع والأصل في ذلك من جهة المعنى أن الدلالة مشروطة
في الجماع بعد الزوال وشرع التأخير لها لأجل اجتماع الناس ورى الجار مشروع بعد الزوال ولم
تشرع فيه جماعة كانت المبادرة به أولى لأنه لا وجه لتأخيرها وتيسر العباد في أول وقتها مشروع

(فصل) وقوله ثم رمون يوم النفر يحتمل وجهين أحدهما أن يريدانهم رمون ليومين رمون
للاول ثم رمون يوم النفر وهو يوم رمهم لانه يوم النفر الاول فيكون قوله ثم رمون يوم النفر فسرنا
لاحدا ليومين الذين رمى لهما واستغنى عن ذكر الاول بقوله رمون ليومين ثم بين اليوم الثاني
منه فاعلم بذلك اليوم الاول وعلى هذا يكون يوم النفر المذكور في الحديث يوم النفر الاول لمن
أراد أن يتعجل ويكون فائدة قوله ثم رمون ليوم النفر انه لا يجوز أن يرمى لليوم الثاني حتى يكمل
رمى اليوم الاول والوجه الثاني أن يريد بقوله رمون النفر بعد الفديتين أن بين بهذا كلامه
ثم استأنف بقوله ثم رمون يوم النفر لمن لم يرد التعجيل فالمراد بقوله يوم النفر الثاني وهو الثالث
من أيام التشريق فلي هذا فسر مالك الحديث ومن أراد التعجيل فانه اذا روى في اليوم الثاني من
اليوم الاول والثاني تعجيل وأجزأه ذلك

(فصل) وقوله وفي حديث عطاء أرخص الرعي بالليل إنما أبيع لهم ذلك لأنهم
وأحوط فليحاطوا به من رعي الليل لأن الليل وقت لا تربي فيه الإبل ولا تنسرح به دون ذلك ولوقت
وقال ابن المواز إن عوايل النصارى والبال فلا يبيع به ويحرم أهلها أن يروا ذلك لأن كل ليلة
لاستقامتهم في ذلك الوقت عن حفظ الإبل على وجه الرعي ويحرم أن كان ذلك منهم شهرا
أن يكون يومهم بليل على حكم رمهم بالنهار من الجمع والله أعلم

(فصل) وقوله في الزمن الأول بقية نبي الطائفة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الشريعة فلي هذا وهو مرسى ويحتمل أن يريد أول زمن إدراكه من الرعي يكون ذلك في
والله أعلم أن مالك بن نافع عن أبي بكر بن عبيد الله بن أبيه أن أبا بكر بن عبيد الله بن أبيه
فتنعت في وصيفة حتى أتيتها في هذا من غربت الشمس من يومها
يرمى الجرة حين أتيا ولم ير عليها شيئا ثم قال هو انهم من رعيه في ذلك المكان كرم
نفاس بنت أخيها فأتيتها بعد غروب الشمس من يومها وأمره أن يرمي
الأغاب أن مقام صيفة مع ابنة أخيها كان يعلم عبد الله بن عمر وأبى له من ذلك
عبيد الله أو فتنستل عن حكمه ما فتنستل عن مقام على صيفة مع ابنة أخيها وإن كان العبد رعيه
أخيها ونها ولا يبعد أن يكون مثل هذا ما حلت خيف عليه الفضيحة والحلال في ذلك
الحال أن يقيم مع من يخاف عليه الهلاك ما يفراده ويرجي نجاته وصلاحه الله أعلم به
مجرى جواز التمسك لمن لاهمه وهو خاف على غيره الهلاك من العطش وهو الله أعلم به

(فصل) وقوله فأمرهم بعد الله بن عمر أن يرموا الجرة حين أتيا يرمونهم ما إذا كانوا
فناء الرعي وإن لم يدرى كوقت اداء الرعي فأمرهم بقضاء الرعي وأول وقت اداء الرعي جرة الرعي
الزجر من يوم العروا آخر وقت غيب الشفق من الليل واليه وأول وقت اداء الرعي جرة الرعي
وقوله أن يرموا حين أتيا دليل على جواز الرعي بالليل لأن الله تعالى قال وأول وقت اداء الرعي جرة الرعي
والدليل على ذلك أنه من أكل الحنظل فجاز فعله بالليل كالموافق لاجتماع

(فصل) وقوله ولم يرعاهم ماشيا بقية نبي الله لم يرعاهم ادماء ولا ذرعة وقوله ذلك لأنهم يروا
أنفأ رعي على كل من كان في مثل حال صيفة يوم النفر ولم يرمح حتى غلب الله من يومه وهذا
أن من فاته الاداء لم ير الرعي والهدى كالنبي مرض فلا يقدر على الرعي في وقت الاداء ويرمي آخر
أيام التشريق وقد تقدم ذكر اختلافه فيه (مسألة) اذا ثبت ذلك من ترك جرة العبد من كرمها

• وحدثنى عن مالك عن
أبي بكر بن نافع عن أبيه
أن ابنة أخ صيفة بنت أبي
عبيد نفست بالمردلة
فتلفته في وصيفة حتى
أتت من بعد أن غربت
الشمس من يوم النفر
فأمرهم بعد الله بن عمر
أن يرموا الجرة حين أتيا
ولم ير عليها شيئا

ورما قبل غروب الشمس من يوم التصرف لثني عليه وان رماها بعد غروب الشمس متى كان في أيام التشريق أو ليلته فليدلم قاله مالك ووجه ذلك انه اذا أدرك وقت الاداء فلا ثني عليه واذا فاتته وقت الاداء لم يهدى على كل حال فان أدرك وقت القضاء فضي وان فاتته لم يقض ولزمه الدم في الوجهن (فرع) واذا لم يرمها حتى تنقضي أيام التشريق فهل يفسد حجه أم لا قاله مالك لا يفسد حجه وعليه ما تقدم ذكره من الهدى وقلة جهورا أصحاب مالك وقال عبد الملك بن الماجشون يبطل حجه وعليه الحج قايلا والهدى وجه قول مالك انه من أفعال الحج فلا يتحصن بيوم عرفة فلهيقت الحج بفواته في وقته كسائر الرمي ووجه آخر ان من أمن فوات الحج لم يطرأ عليه ما يفسده أصل ذلك من رمي ووجه آخر ان كل فعل بعد الوقوف بعرفة لا يبطل الحج بتأخيره كطواف الاضحية ووجه قول عبد الملك انه معنى لو جامع قبله فسد حجه فاذا فاتته وجب أن يفوته حجه كالوقوف بعرفة والتحل عند ابن الماجشون انما يقع بالفعل لا بغض الوقت (مسألة) ومن ترك حصة من اقل يتحل أن يذكرها قبل مغيب الشمس أو بعد ذلك فان ذكرها قبل مغيب الشمس رمي تلك الحصة وحدها وليس عليه أن يستأنف رمي غيرها ووجه ذلك انه قدر رمي جميعها في وقت الاداء وليس من شرطها الموالاة وان كان مشروعا فيها واستقبل الآن رمي ما قدر رمي منها في وقتها المختار أفضل من تأخيرها الى الوقت الذي فيه ذكر الحصة المستسبة على وجه الجمع معها (مسألة) فان ذكرها بعد مغيب الشمس ففي المسبوق عن مالك فمن ترك من جرة العقبة حصة أو حصتين حتى غابت الشمس انه يرمي مائزته ولا يبعد ما رمي وفي الموازية عن ابن القاسم فمن ذكر حصة من جرة العقبة يوم التصرف كذلك من القدان بعد الرمي ثانية ويهرق دما ووجه رواية المسبوق ان هذا قد ذكر نقص الجرة في وقت ترمي فيه فكان عليه أن يرمي ما ذكره من مائزته أصل ذلك اذا ذكرها في يوم ويحتمل هذا وجهين أحدهما أن يرى ان وقت الاداء الى طلوع الفجر من ثاني يوم التصرف والوجه الثاني أن يقتضيان وقت الاداء الى غروب الشمس من يوم التصرف لكنه لا يبعد ما رمي منه لولا الاية بعد انقطاع الموالاة في وقت الاداء ولا وقت قضاء ووجه رواية الموازية ان الرمي في يوم التصرف والرمي بعد ذلك ضاه له ولا يعتبر الموالاة بين القضاء والاداء وان اعتبر بين الاداء المفرد والقضاء المفرد بالآخر وان لفق الاداء بعضه ببعض والقضاء كذلك ص **سئل مالك عن نسي رمي جرة من الجمار في بعض أيامه**، أي حتى يسمي قال يرم أي ساعة ذكر من ليل أو نهار كما يصلي الصلاة اذا نساهم ذكرها ليل أو نهارا فان كان ذلك بعد ما صدروه بمكة أو بعد ما يخرج منها فليدلم الهدى واجب **سئل** وهذا كما قاله ابن من نسي رمي جرة من الجمار في بعض أيام التشريق حتى يفوته وقت الاداء فنجيب الشمس من يوم تلك الجرة فانه يقضيها مدام في وقت القضاء وقد بينا حكم الوقت فيما تقدم وفي هذا خمسة أبواب أحدها فمن نسي رمي حصة من الجمار والباب الثاني فمن نسي جرة كاملة والباب الثالث فمن نسي رمي جاري يوم والباب الرابع فمن نسي الرمي كله والباب الخامس في صفة الرمي (الباب الأول في من نسي رمي حصة من الجمار)

قال يسمي سئل مالك عن نسي جرة من الجمار في بعض أيام متى حتى يسمي قال يرم أي ساعة ذكر من ليل أو نهار كما يصلي الصلاة اذا نساهم ذكرها ليل أو نهارا فان كان ذلك بعد ما صدروه بمكة أو بعد ما يخرج منها فليدلم الهدى واجب

ومن نسي رمي حصة من جمار أيام التشريق فآخرها عن موضعهما وذكرها بعد أن رمي غيرها من الجمار وقبل أن تغيب الشمس من يومه ذلك فالشهور من المذهب انه يرمي تلك الحصة وحدها ثم يرمي ما رمي بعدها من الجمار وذلك مبنى على فصلين أحدهما أن الترتيب في الجمار واجب فلا يجوز أن ينزع في رمي جرة حتى يكمل رمي جرة أخرى كركعات الصلاة لا ينتقل لركعة حتى يكمل عمل

الرخصة التي قبلها والفصل الثاني ان الموالاة ليست بشرط في صحة الرمي واذا كان الرمي كله في وقت الاداء اجزا يقتضي قول ابن كنانة في المدينة قولنا ثانيا يستأنف رمي الجرة التي تسمى الحصة منها بسبع حصيات وذلك يقتضي فصلين أحدهما أن الترتيب الذي ذكرناه والموالاة شرط في صحتها في فصل الخلاف بين هذين القولين في الموالاة فلي القول الأول ليس بشرط في صحة الرمي وعلى قول ابن كنانة هو شرط في صحتها (مسئلة) واذا ذكر ذلك من القضاة يرميها ثم يعيد رمي ما رمي بعدها من يومها ثم رمي اليوم الذي ذكرهافيها كان قدر ماها وذلك مبنى على فصلين أحدهما ان اليوم الثاني وقت لقضاء رمي اليوم الأول والثاني ان الترتيب بين رمي اليوم الأول وبين رمي اليوم الثاني واجب لم يفت وقت أداء الرمي لليوم الثاني (فرع) وهل يرمي المدة التي نسبها من الجرة خاصة وينتد رمي تلك الجرة بسبع ففي كتاب ابن المواز عن أشهب يستأنف رميها بسبع حصيات وفي غير المواز بقع ابن القاسم رمي الحصة التي نسي خاصة وفي المدينة عن ابن السام ان ذكرها من يوم رمي تلك الحصة خاصة وما بعدها وان ذكرها من القضاة تستأنف رمي تلك الجرة بسبع ورميها بعدها ووجه قوله بفراد الحصة انه اذا كررها بعد ان انفصل من نية فلا يمكن عليه الا رميها وهذا مبنى على أن التفريق للنسيان لا يمنع عنها ولا يفضلها وان منع من قبلها فلا بأس لا يستدرك الابدال لانها من رمي الجمار لان ما فات من فضيل أول الوقت عليه ووجه قولنا يرمي الجرة كلها ان هذا قضاء لهذه الحصة فوجب أن يكون جميع الجرة تيشها ما دمت وليس كذلك اذا ذكرها من يومه فانه يفرد بها بالرمي لان ذلك أداء لجميعها ولو رمي الحصة واحدة من القضاة كان مؤديا لبعض الجرة قاضيا لبعضها وذلك لا يجوز لانه لا يجوز أن يختلف حكمها (مسئلة) فان ذكرها بعد ان غابت الشمس من اليوم الثاني فانه يرمي تلك الحصة أو يرمي الجرة كلها بسبع على الاختلاف في ذلك ثم يرمي ما رمي بعدها من يومها ولا يعيد رمي جمار اليوم الثالث ان كان قد رماها وذلك مبنى على فصول أحدها أن قضاء يوم لا يتبعص وانها اذا وجب قضاء بعضه وجب قضاء جميعه والثاني ان وقت الترتيب بين ملو جب قضاء وبين ما رمي بعده بغوت بغوات وقت أداء الرمي الذي بعده والثالث أنه لا يغوت الترتيب بين الرمي لليوم الاول واليوم الثالث اذا بقي وقت أداء الرمي وان فات الترتيب بين الرمي لليوم الاول واليوم الثاني لحصل الرمي لثلاثة أوقات أحدها وقت أداء الرمي وهو من وقت رمي تلك الجرة الى انقضاء ذلك اليوم والثاني وقت قضاء ريمه من أول وقت الرمي لليوم من أيام التشريق الى انقضاء أيام التشريق والوقت الثالث وقت استسراة فضيل الترتيب وهو وقت أداء الرمي لليوم الذي يعاد للترتيب (مسئلة) ومن ذكر المدة بعد ان غابت الشمس من آخر أيام التشريق فليس عليه قضاؤها وهل يسجد ولا لا لا يجوز أن يذكر ذلك في يومه أو بعد ان تغيب الشمس فيه ولكنه في أيام التشريق أو بعد ان تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ويعبر عن ذلك بأنه لا يصح أن يذكر الحصة في وقت الأداء أو في وقت القضاء أو بعد فوات وقت القضاء فان ذكر ذلك في وقت الأداء فقد روى ابن القاسم عن مالك لا بد من عليه الرمي في هذه المسئلة خلافا لهذا القول (مسئلة) وان ذكرها في وقت القضاء فقد قال ابن القاسم عليه السلام وفي المدينة عنه أنه ان ذكرها في وقت الأداء رماها بسبع ولم يذكرها في وقت القضاء كان أصاب التسعة فليهدى ويحتمل أن يكون قولنا وجه القول الاول أنه ساقط الرمي في وقت الأداء فلزمه الدم لنقص القضاء ووجه القول الثاني أنه قد رمي الجرة فلم يرد دمها كالرما في وقت

الأداء (مسئلة) واذا ذكرها بعد فوات القضاء فعليه الدم ولا نعلم في ذلك خلافاً ووجهه أنه قد فاته الرمي فعليه الدم

﴿ الباب الثاني في من نسي جرة كاملة ﴾

من نسي جرة كاملة قد كرها في يومه بعد أن رمى غيرها فاته رميها ويصحبها ولا شيء عليه وإن ذكرها في وقت القضاء فاته رميها ويرمي ما بعدها مما يدرك وقت أدائه وإن ذكرها بعد فوات وقت القضاء فلا رمي عليه وعليه الدم ذلك يتخرج على ما تقدم أن ذكرها في وقت أداء الجرة المسمية فلا خلاف أن الدم لا يجب عليه وإن ذكرها بعد فوات القضاء فلا خلاف أن الدم عليه وإن ذكرها في وقت قضائها في وجوب الدم عليه وإيتان على ما نذكر بعده هذا إن شاء الله تعالى

﴿ الباب الثالث في من نسي رمي جاريوم ﴾

من نسي رمي يوم كامل من أيام التشريق فذكره في وقت الأداء فانه يرميه على رتبته وسنته فإن ذكر ذلك في وقت القضاء رماه على رتبته ثم أعاد رمي ما كان رمي قبله في الأيام وبعده مما أدرك وقت أدائه واختلف قول مالك في وجوب الهدى عليه على حسب ما تقدم

﴿ الباب الرابع في من نسي الجمار كلها ﴾

وأما من نسي الجمار كلها في أيام منى فذكر ذلك في آخر أيام التشريق بعد الزوال فاته رمي لليوم الاول على سنته ثم رمي لليوم الثاني على السنة ثم رمي لليوم الثالث على سنته رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك ووجه ذلك ما يترجم من الترتيب في حال الأداء فكتلك في حال القضاء كالملازم فيها من الترتيب في حال الأداء لم يترجم مثله في حال القضاء وسواء ذكر ذلك بعد أن نفر من منى أو قبل ذلك إذا ذكر ذلك قبل أن تغيب الشمس من آخر أيام التشريق (مسئلة) فإن ذكر ذلك بعد انقضاء أيام منى فغيب الشمس من آخرها فقفاته الرمي ولا سبيل له اليه وهل عليه الدم إن ذكر ذلك في آخر أيام منى ورمى في وقت القضاء واختلف قول مالك فيه فمرة قال عليه الدم ومرة قال لا دم عليه وقال ابن حبيب إن رمي قبل الصدر فلا دم عليه وإن ذكر بعد النفر فعاد فرمى في وقت القضاء فعليه الدم وقال ابن وهب إن تعمد فعله الهدى وإن نسي فلا هدى عليه إلا أن يفوته الرمي ووجه قولنا بوجوب الدم عليه ما تقدم من ادحاله النقص على الرمي بتأخير عنه وقت الأداء إلى وقت القضاء ووجه القول بنفي ذلك جله ما تقدم من أنه قد رمى في وقت الرمي فلم يجب عليه دم كالأمر في وقت الأداء ووجه التفريق بين ما قبل النفر وما بعده أن من نفر عن منى فقد نوى أطراح الرمي وجميع مناسك منى أما متعمداً وأما ناسياً معتقداً أنه لا يلزمه شيء منها ومن كان مقبلاً لم ينفر بعدها فباق على حكم أدائها أو قضائها فلم يكن عليه دم إذا استدرك فعل شيء منها ووجه القول الثاني أن المتعمداً ثم تبعه ترك نسك من المناسك والناسي معذور والقولان المتقدمان لمالك أحرى على طريق النظر والله أعلم

﴿ الباب الخامس في صفة الرمي ﴾

أما الرمي فصفته أن يرمى الجرتين الأوليين من أعلاهما ويرمي جرة العقبة من أسفلها وقد تقدم ذكر ذلك ولا يرميها مجتمعاً بل يرمى كل جرة متفرقة فإن فعل لم يجزه وعليه أن يرمى بست حسيات ويعتد بمرمي من السبع الاول بصمات واحدة قاله مالك ووجه ذلك أن الاعتبار بعدد الرمي وبعدها الحصى فإذا أخذ بعدد الرمي لم يعتد من الحصى إلا بقدر عدد الرمي (مسئلة) ولا يجزئه أن

• وحدثنى عن مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر (٥٧) أن عمر بن الخطاب قال من رمى

على ما يستباح بطواف الافاضة يمنع منه الاحرام خاصة دون حرمة الحرم ولا خلاف على المذهب أن الصيد ممنوع في ذلك الوقت في الخل ولو أصاب الصيد في الخل قبل طواف الافاضة لكان عليه جزاؤه وقد قال به ابن القاسم ص • مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال من رمى الجمر ثم حلق رأسه أو قصر وتصره حليا أن كان معه فدخل له ما حرم عليه النساء والطيب حتى يطوف بالبيت • ش قوله من رمى الجمر بربعة العقبة يوم الترميم حلق رأسه وقصر وتصره حليا أن كان معه قدم الحلاق في اللفظ على التصريح مقدم في الرتبة غير أن الواو لا تقتضي رتبة فأعلمنا أن إضافة التصريح والحلاق إلى الرمي لا يمنع النساء ولا الطيب والعمائم ذلك طواف الافاضة لانه نهاية الصل من الاحرام

• دخول الحائض مكة •

ص • مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهلنا بعمرة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يصل حتى يصل منها جميعا قالت فقدمت مكة وأنا ناض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقضي رأسك وامتنطي وأهلي بالحج ودعي العمرة قالت ففعلت فلما أفقينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق إلى التيمم فاعتمرت فقال هذا مكان عمرتك فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا منها ثم طافوا طوافا آخر بعد أن دفعوا من منى لحجهم وأما الذين كانوا أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فأتوا طافوا طوافا واحدا عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك • ش قوله فأهلنا بعمرة بمحمل أن تريد بذلك أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ومحمل أن تريد من كان معها أو طائفة شاركت بهم ولا يصح أن تريد جماعة صحاب النبي صلى الله عليه وسلم لأنها نذر كرت أن منهم من أهل بعمرة ومنهم من جمع بين العمرة والحج

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان معه فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يصل حتى يصل منها جميعا وجهين أحدهما أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك عند الإهلال بالاحرام والدخول فيه فقال من كان معه هدى فليأخذ أن يقرن أن شاع ذلك ليسبب جواز القران ويكون معنى من كان معه هدى أحوج وجهين أحدهما من كان معه الآن وهو يريد أن يقضيه وينصره فليقلعه ويشعره إذا أحرم بصحة لأن ذلك وقت وجوبه عليه والوجه الثاني من وجدته وأمكنه أن يهديه ويكون فائدة ذلك الحضي على الحج من ذلك العام لمن كان معه الهدى ولعله علم من دمه صفته أو من بعضهم العزم على ترك الحج والاقترار على فعل العمرة لاجل الهدى فنقص من نصر الهدى على أن يقرن فبصح في عام ذلك مع ما فيه من جواز القران والمعنى الثاني أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك بعد الاحرام بالعمرة وبعد تقليد الهدى وأشاعه على أن ينصر يمي في حجته وأن يجعل من عمرته عند وصوله إلى مكة ثم يترك حلالا وهدية مقلدا مستعرا حتى يحرم بالحج يوم التروية ثم ينصر • (٨ - منتقى - لث) أخبرني أن رجعا من منى لحجهم وأما الذين كانوا أهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فأتوا طافوا طوافا واحدا • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك

حديثة عن يوم النحر فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يردفوا الحج على الحسرة ويعدوا وقار بين
وسعي ذلك المنع لهم من الصلح مع بقاء الهدي وذلك بمنوع لقوله تعالى ولا تعلقوا وسمي حتى يبلغ
الهدي محله وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حفصة المتقدم أني لبست رأسي وقلبت هديي قلا
أجل حتى أحمر ويقضى ذلك أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك على هذا الوجه وفي وقت
يمكن فيه رد الحج على العمرة

(فصل) وقوله ثم لا يحل حتى يحل منهما يحتمل أنه نص على المنع من ذلك لانه لا يبيح التحلل من العمرة
مع البقاء على حكم الاجرام بالحج فنع من الحلاق للعمرة والتحلل منها بشئ حتى يحل الحل كله عند
التحلل من الحج ويحتمل أنه نص على المنع من التحلل ليستفاد بذلك المنع من التحلل مع بقاء الهدي
على تقليده ويحتمل أن يكون نص على ذلك ليعلم معنى القران وحكمه انه لا يحل من العمرة
وان أي القارن بالعمل الذي يخصها ولم يبق من العمرة الا ما يخص الحج فانه باق على حكم القران وان
ما يبق عليه من الاحرام ثابت في حق العمرة كما هو ثابت في حق الحج حتى يكمل الحج فيكون
التحلل منهما

(فصل) وقوله عاشت رضى الله عنها قدمت مكة وأنا نذض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة
وذلك ان الطواف ممنوع في حق الخائض لان من شرطه الطهارة لانه عبادة مختصة بالبيت كالصلاة
والسعي بين الصفا والمروة مرتب على الطواف بالبيت لا يصح الا بعدة من لم يدع طوافه لم يسع بين
الصفا والمروة وان كان السعي بينهما ليس من شرطه الطهارة وان امرأته دخلت الحائضا فطافت
بالبيت وصلت اركعتين ثم حاضت لجاز لها أن تسمى بين الصفا والمروة وان كان الأفضل السعي بينهما
على طهارة وقد تقدم من قول مالك انه لا إعادة على من سعى على غير طهارة

(فصل) وقولها فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى انها لم تكن ساقطة بها
ولا كانت ممن أمن أن يردف الحج على العمرة وانما كانت ممن يسوغ لها التاخي على اتبع بالعمرة
الى الحج فكان من حكمها اذا دخلت مكة أن تطوف بالبيت وتسمى بين الصفا والمروة ثم تحل من
عمرتها ثم تستأنف بالحج فلم يمكنها اتمام عمرتها لتعذر الطواف والسعي عليهما من أجل حيفتها فشكوت
ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انقض شعرك وامتشطي يحتمل والله أعلم انه أباح لها في ذلك
لاذى أدركها من طول احرامها وعادى الشعب عليها وكثرة واما أن يرد ذلك مما أباح لها به الا تشاط
ونقض رأسها كما كان في ذلك من ازالة الأذى عنها لان الحلاق يمتنع عليها بعد كما أمر كعب بن
عجرة بالحلاق اذا ذاهوا منه لان كعب بن عجرة ممن حكمه الحلاق ولم يأمر بالالتفات لان التفسير
ليس فيه امطاة أذى والحلاق فيه امطاة أذى وانما أمر بالامتناع ونقض شعره لما فيه من
امطاة الأذى

(فصل) وقوله وأهلى بالحج ودعى العمرة يريد صلى الله عليه وسلم أن تردف الحج على عمرتها التي
قد أحرم بها ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ودعى العمرة دعى العمل بها على ما اقتضاه احرامها بهامن
افرادها ويحتمل أن يرد بذلك دعى الطواف والسعي للعمرة اذا تعذر ذلك عليها بالحض حتى
يطوف وتسمى للحج والعمرة طوافا واحدا وسعيًا واحدا

(فصل) وقولها فما قضيت الحج ذكرت قضاء الحج لانه أهم ما يفعل من النسيك نسلك الحج لان

الطواف والسعي يشتركان فيما التمسكان وبما صدق ذلك من الوقوف بعرفة والمزدلفة ورجع الحجاج والبيت بنى وهو مما يختص بالحج وهو آخر ما يفعل من النسك لمن عجل الإفاضة فلذلك نصبت على قضاء الحج

(فصل) وقولها أرسلني مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التعميم فاعترضت فتعقبت أن الإجماع بالعمرة إنما يكون من الحل لأن النسك يقتضى الجمع بين الحل والحرم وعمل العمرة كل في الحرم فلا يمتنع الإجماع من الحل والتعميم أقرب الحل إلى البيت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مكان عمرتك يصح أن يريد بها عمرة مفردة بالعمل مكان عمرتك الأولى التي أرادت أن تفرد بها بالعمل فلم تكملها على ذلك ودخلت في محل حج للعدا المانع من إتمامها على الوجه الذي أحرمت به عليه

(فصل) وقولها طواف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طواف يدايمهم طواف واعند ورودهم للعمرة وسعوا لها ثم طافوا ما كل على عمرتهم ثم قالت ثم طافوا طوافا آخر بعد أن دفعوا من منى لحجهم وذلك أنهم أحرموا بالحج من مكة فتأخروا طوافهم وسعهم بعد الوقوف بعرفة وهذا حكم من أحرم بالحج من مكة أن يتأخر طوافه وسعيه لحجه حتى يعود من منى لأن الطواف الذي هو ركن من أركان الحج هو طواف الإفاضة وأما طواف الورد فإذ لم يكن ورود سقط وبقى الطواف الذي هو ركن من أركان الحج وهو يدرى جرة العقبة

(فصل) وقولها وأما الذين أهلوا بالحج أوجعوا الحج والعمرة فأتوا طوافا واحدا ثم يدعوا الله أعلم أحدهما جهرين أما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورد وطواف واحد للإفاضة كانا طوافا قبل دخول مكة وإن كانوا أردفوا بطوافا غير طواف واحد وهو طواف الإفاضة ويحتمل أن يريد بذلك أنهم سعوا للمهاجروا وأهل البيت يسمى طوافا والوجه الثاني أن طوافهم كان على صفة واحدة لم يزد القارن فيه على طواف المفرد وذلك أن القارن لم يفرد العمرة بطواف وسعى بل طافا لها كما طاف المفرد للحج وهذا نص في حقه ما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن حكم القارن في ذلك حكم المفرد وقد فاعلوا ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يمكن أن يحق عليه فعل جماعة معه وقد علمت عائشة من وراء حجاب ولا يمكن أن يتفق جميعهم ونعاهم بتبينه في أن لا يعلم واحد منهم هذا الحكم في ذلك الموضع الذي اتفخا خرج إليه لاثبات ذلك الحكم وتبينه ونعاهم لذلك قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم

(فصل) وهو أول الذين جمعوا الحج والعمرة لا يتخلل أن يكونوا أهلوا بها جميعا وأردفوا الحج على العمرة إذا حرمهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فإن كانوا من أهل مكة فطافوا طوافا للمهاجروا الورد وسعوا بأثره ثم طافوا للمهاجروا طواف الإفاضة ولم يسعوا بعده وأما من أردف الحج على العمرة فإن كان أردفه قبل الوصول إلى مكة فتحكمه حكم من أهل مكة وقد تقدم الكلام فيه وأما من أردف بعد الوصول إلى مكة وقبل التلبس بالطواف فإنه لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى لأنه محرم بالحج من مكة ومن أحرم بالحج من مكة فليس عليه طواف ورود فهذا المردف لما أحرم بالحج من مكة لا تأخير لما تقدم من عمرته في الورد ولا في غيره ذلك من الأفعال غير وجوب الدم للقران والله أعلم ص **ع** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت قدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى

• وحديثي عن مالك عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة
أنها قالت قدمت مكة وأنا
حائض فلم أطف بالبيت
ولا بين الصفا والمروة
فشكوت ذلك إلى رسول
الله صلى

﴿افاضة الحائض﴾

ص م مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن صفة ابنة حي حاضت قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابتناهي فقبل أنها قد أفاضت فقال فلا إذا **﴿ش﴾** قوله أن صفة بنت حي وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم حاضت وهي عمر بنت بلج قد كرت ذلك عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما اعتقدت أو تخوفت أن تكون حية منها فبعضها بعض أفعال الحج أو جميعها فأرادت أن تعلم ذلك وكانت كثيرة البعث والسؤال عما لا تعلم ولم له أجرى ذكر صفة على ما في حديث هشام بن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها فأخبرته عائشة أنها قد حاضت ولعل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن ذلك من حالها فأخبرته عائشة بصيحتها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحابتناهي يقضي أن الحيض يمنع بعض أفعال الحج ويوجب البقاء عليه إلى أن تطهر من حيث ما في كتبها فعل ذلك وإن كان ليس في الوقت تعيين ذلك الفعل إلا أنه يمكن أنه قد عينه قبل ذلك وعلم من أخبر بذلك من سئته صلى الله عليه وسلم أن الذي يمنع منه الحيض من أفعال الحج الطواف خاصة ولذلك قالت له أنها قد أفاضت فقال فلا إذا يريد صلى الله عليه وسلم أي أن كانت قد أفاضت فأنها لا تبقى ولا تحبس من يكون معها فافتتت أن الحيض يحبس المرأة إذا لم تكن أفاضت ويحسب من معها بمن يزمه أمرها ولذلك يحبس الكرى معها وسأى ذكره بعدها إن شاء الله تعالى (مسئلة) والذي يحبس عليها الكرى وذو المحرم والرفقة فأما الكرى فإنه يحبس عليها أكرما يحبس النساء الدم على ما يأتي بعدهما إن شاء الله تعالى وأما ذو المحرم فإنه يحبس عليها حتى يمكثا السفر وأما الرفقة والاصحاب فقد قال مالك أن كان مقامها اليوم واليومين وما أشبه ذلك فيحسب كرها ومن معها وإن كان أكثر من ذلك لم يحبس الأكرها وحده ووجه ذلك أن الرفقة تاحقهم المشقة بطول الحبس وليس بينهم وبينها عقد ولا لها عليهم حق يحسبون به الامتداد ما لا تلحقهم به مضرة لمعنى المرافقة والاصطحاب في الطريق وهي تجدد العوض منهم بعد مدة فإن الطريق المأمون لا تنقطع وأما الكرى فلها عليه حق ثبت عليه بعقد فليس له أن يتركها ويذهب بمحققها وهو حق معتاد فعرفه ودخل عليه فزسه من المقام ما لا يزم الرفقة وأيضا فإن حقا قد ثبت عنده وطلق به دون غيره فليس له نقله إلى غيره وأيضا فإن المرأة لو أرادت المقام لكان للكرى أن يطلبها بمحققه عندها من السبر معه وهو الكراء ولو أرادت أن تقم لم يكن للرفقة فيها في ذلك حق بوجه ص م مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن امرأة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن صفة بنت حي قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها تحبسنا إن لم تكن طافت يمكن بالبيت قلن بلى قال فخرجن م مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امرأة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين كانت إذا حجت ومعهانساء تخاف أن يحضن فدمتن يوم العصر فافضن فان حضن بعد ذلك لم تنتظرهن فتفرهن ومن حيض إذا كن قد أفضن **﴿ش﴾** قولها إن عائشة رضي الله عنها كانت إذا حجت ومعهانساء تخاف أن يحضن الخوف يكون في ذلك على وجهين أحدهما أن يكن من يحضن فأن كن ممن لم يبلغ الحيض أو من اللائي يكن من الحيض فلا يخاف عليهن الحيض والوجه الثاني أن يكون قريب وقت طهرها من حيضها وعادتها تادى طهرها مة تنقضي أحرماها

﴿افاضة الحائض﴾

حائض يبي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن صفة بنت حي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابتناهي فقبل أنها قد أفاضت فقال فلا إذا **﴿ش﴾** وحديثي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن امرأة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن صفة بنت حي قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها تحبسنا إن لم تكن طافت يمكن بالبيت قلن بلى قال فخرجن م مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امرأة بنت عبد الرحمن أن عائشة أم المؤمنين كانت إذا حجت ومعهانساء تخاف أن يحضن فدمتن يوم العصر فافضن فان حضن بعد ذلك لم تنتظرهن فتفرهن ومن حيض إذا كن قد أفضن

قبل انقضائها فامسك لايبقى عليها الحيض جلة فلا تقدم الطواف عملاقة الحيض وانما تقدمه ان
قدمته لفضيلة المبادرة بتسليم الاحرام مجامعي أن يلحق من نقص وان لم يلحقه فساد وأما من
يحيض وعادتها ان زمان طهرها مدة تنقضي أيام الاحرام قبلها فلا حوط بتقديم الطواف لجواز أن
بأى من حيضتها بما يخالف عاداتها وان كانت لا تأمن تقدم حيضتها وهي ترتب وروده أو كان أمدا
طهرها لا يزال العادة فنهى التي لا خلاف في انها بمن كانت تقدمها عائشة للطواف يوم النحر عملاقة
الحيض عليها فكانت تقدمها للطواف ليكمل اسرارها ولا يبقى عليها من عمل الحج ما يمنع الحيض منه
وانما يبقى عليها الميت بمنى ورمى الجمار وذلك لانها في الحيض وهل الكسرى أن يأخذها بتقديم ذلك
(فصل) وثو لها فان حزن بعد ذلك لم تكن تنتظرهن تنفر بهن وهن حيض يريدن كان جميع ما يبقى
من الحج بعد طواف الاضائة في حال حيضهن فاذا اكمل ذلك نفرت بهن والله أعلم واحكم
ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر صفة ابنتي فقبل له انها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها حاسبتا فقالوا
يا رسول الله انها قد طافت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا اذا قال مالك قال هشام
عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساهم ان كان ذلك لا ينفعهن ولو كان الذي
يقولون لا يصح بمنى أكثر من ستة آلاف امرأة حاضن كلهن قد أقضن **ع** ش قولها في الحديث
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفة بنت حبي بحتمل أن يكون ذلك سببا أن يخبر بأنها
حاضت ولعله سأل عن ذلك من حالها فدخل عندها **ع** مالك

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها فلم يقدم الناس نساهم ان كان لا ينفعهن ان كان ذلك لا ينفعهن
يقول ان تقدم الاضائة لا ينفعهن فانهم لا بد أن يبقين على طواف الوداع فباتت ولربما سبب
الرجوع الى بلادهن بتقديم الطواف لا تنفق الناس على تقديم النساء من منى يوم النحر للطواف
الاضائة ولو كانوا يقتصرون على تأخير الطواف لان في تقديم طوافه يوم النحر تساهما وسهفة
مع ما يازمن من سفرهن ويشغل من جلن لكن لما علم الناس ان من حاضت ان كان لها أن ترجع الى
بلدها وان لم تقصر على طواف الصدر لأجل الحيض تسكتوا تلك المسئلة وكانت أخذت منهم من
البقاء معهم اذا حضن

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها ولو كان الذي يقولون لا يصح بمنى أكثر من ستة آلاف امرأة
حاضن يريدن هذا يكثر على النساء فلو لم يكن من تقديم الاضائة لكثير من يقيم من النساء لا لاجل
الحيض على طواف الصدر ولم ينفعهن ما قد من طواف الاضائة ولما ساهم ذلك مع ما يتبادر
النساء في ذلك الزمان بأمر الدين وكثرة العلماء صحت وتبين ذلك ان من جميعه على انه لا يها
مقام على طواف الصدر وانما يازم المقام على طواف الاضائة لا تركه ان كانا **ع** وفي ذلك ان
عائشة جوزت الكلام على المسئلة واطهار وجه الصواب فيها لراى وان كانت تساهم فقلت من قول
النبي صلى الله عليه وسلم في خبر صفة بنت حبي ان الاضائة قبل الحيض ترجع الادمع ان كتبها مع
ذلك اضافت الى ذلك بيان المعنى بعد الاثر ص **ع** مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ان أبا
سلمة بن عبد الرحمن أخبره ان أم سلمة ابنة ملحان استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حاضت
أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حاضت
أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حاضت أو ولدت بعد ما أفاضت
أم سلمة استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت قد حاضت أو ونفست يوم النحر بعد ما أفاضت

ع وحديثي عن مالك
عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة
المؤمنين ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذكر
صفة بنت حبي فقبل له
قد حاضت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لعلها حاسبتا فقالوا
يا رسول الله انها قد طافت
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلا اذا قال مالك
قال هشام قال عروة قالت
عائشة ونحن نذكر ذلك
فلم يقدم الناس نساهم
ان كان ذلك لا ينفعهن
ولو كان الذي يقولون
لا يصح بمنى أكثر من ستة
آلاف امرأة حاضن كلهن
قد أفاضت **ع** وحديثي
عن مالك عن عبد الله بن
أبي بكر عن أبيه ان أبا
سلمة بن عبد الرحمن أخبره
ان أم سلمة بنت ملحان
استفتت رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقد حاضت
أو ولدت بعد ما أفاضت
يوم النحر فاذن لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نخرجت

فأستقته فيا يجوز لها من الخروج أو يازمها من المقام حتى يكون آخر عهدا الطلوا بالبيت فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت لما كانت قد أفاضت ص **قال مالك** والمرأة تحيض حتى تقم حتى تطوف بالبيت لا بد لها من ذلك وإن كانت قد أفاضت لها ضبع بعد الاضاعة فلتنصرف إلى بلدها فانه قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض قال وإن حاضت المرأة بمعنى نبل أن تنفيض فان كرهها يحبس عليها أكثر مما يحبس النساء البكم **ش** قوله انه قبلنا في ذلك رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم في حديث حنفية ومأذن به لأم سليم وسعى ذلك رخصة على عرف الفقهاء فبدأ بفتح ضرورة من جهة ممنوعة فلا سوا رد الامر في الحاج والمعتذر أن يكون آخر عهدا الطلوا بالبيت واستثنى من ذلك الحائض سمي رخصة

(فصل) وقوله وإن حاضت المرأة بمعنى قبل أن تنفيض فان كرهها يحبس عليها بقدر ما يحكم للمرأة بانها حائض فإذا حكم لها بالاستحاضة غسلت وطافت ورجعت قال ابن وهب عن مالك تقيم الحائض أكثر مما يحبس النساء الحيض وتقيم النساء أكثر مما يحبس النساء معها

(فصل) وقوله فان كرهها يحبس عليها ما ذهب مالك وسواء علم بعملها أو لم يعلم وليس عليها أن تحضر بذلك رواه أنس بن مالك في العتية والموازية (مسئلة) إذا ثبت أن الكرى يحبس عليها فندخل مالك في العتية ولا أدري هل يمينه النساء في العلف (فرع) إذا ثبت ذلك فندخل أبو بكر بن محمد وقد قيل انها انما يحبس عليها كرهها إذا كان الامن وأما في هذا الوقت حيث لا يأمن في طريقه فبى ضروره وينسخ الكراهة قال القاضي أبو الوليد رحمه الله ووجه ذلك عندي أن وفاة الامن يجاد رافق ويمكنه إذا ظهر أن يدخل الطريق ويسافر وإذا كان الخوف لم ينكس ذلك ويحتاج أن ينتظر الفواغل والصعبة فتلقه المشقة قال القاضي أبو الوليد رحمه الله تعالى ومثل هذا عندي في المرأة التي لا عزم لها وانما يخرج في ارفقة العطفة المأموه وأرفقه التي في انفساء هذا أيضا محال يمكن وجود ذلك في كل وقت فتصاح إلى الانتظار وأما ما دأب المومنين المأمون فلا يحتاج إلى سمن من ذلك ولا يحبسها في غير حيثها

فدية ما أصيب من الطير والوحش

ص **قال مالك** بن أبي الزبر المكي أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعتاق وفي البربوع بجذرة **ش** قوله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش على معنى انه عدل له من الدم وأصبه الدم بقدر ما قضى في الغزال بعنز على ذلك المعنى أيضا لان الغزال شبه النعم بالغزال وأمر به فدايه والكبش والغنم يصح أن يهدى فيجاز أن يكونا عوضا عن الضبع والغزال يهدى كل واحد منهما جزاء عن أصابه بغيره من الصيد كما قال تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يعدل به **ش** فدايا بالغنم

(فصل) وقوله وفي الارنب بعتاق وفي البربوع بجذرة العناق الانثى من أولاد المعز إذا رعى وقوى والجذرة الانثى من أولاد المعز إذا امتأر بعد أشهر وفصل عن أمه وفرو عمر بين الارنب والبربوع فجعل في الارنب عتاقا وفي البربوع جذرة وهي دون العناق وقدرى عنه أنه أنثى في الضبع يهدى والذي ذهب إليه مالك أن كل ما صفر عن أن يكون له نظير من النعم يهدى فانه ليس فيه إلا

قال مالك والمرأة تحيض بمعنى تقم حتى تطوف بالبيت لا بد لها من ذلك وإن كانت قد أفاضت لها ضبع بعد الاضاعة فلتنصرف إلى بلدها فانه قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض قال وإن حاضت المرأة بمعنى قبل أن تنفيض فان كرهها يحبس عليها أكثر مما يحبس النساء البكم

فدية ما أصيب من الطير والوحش **ش** حدثني يحيى عن مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعتاق وفي البربوع بجذرة

صيام وقال مالك في المبسوط لا يحكم في جزاء الصيد بجفيرة ولا عناق ولا يحكم بدون المسن والدليل على ما توفيه قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم عديلاً بالكعبة فقيده ذلك بالمسنى فلا يصح أن يخرج في ذلك المسنى بهى لأنه ليس من الجزاء الذى تضمنته الآية ودليلنا من جهة القياس أن هذا حيوان لا يكون بملء هدى فلم يكن له بدل من النعم أصل ذلك صغار الطير والخشرات (مسئلة) اذ انبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في الارنب وفي البروع في كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عز وروى عنه ابن عبد الحكم ليس فيادون الظبي الا الطعام أو الصيام وجه قول ابن حبيب أنه انما يراعى المثل في جزاء الصيد من جهة القدر والمورة وفقد وجد في البروع المثل من جهة المورة فوجب أن يطلب أقرب المثل اليه من جهة القدر كما فعل ذلك في صغار الوحش فانه لما كان له مثل من جهة المورة لم يراع القدر تحسبنا في صغير النعام بما يحكم فيه بكيده وهي البدنة مع تفاوت ما بينهما في القدر ووجه رواية ابن عبد الحكم أن الصفة والقدر يجب أن راعيا في الجنس فاذا كان الشبيه يقرب من جهة المورة والنسب يترتب من جهة القدر في الجنس حكمنا فيه بالمثل واذا تفاوت في القدر في جعله بالنسب وجب أن لا يحكم فيه بمثل كما لا يحكم في صغار الطير والخشرات ولا يدخل على هذا صغار ماله مثل لأن النسب من جهة المورة والقدر قد وجد في الجنس ص مالك عن عبد الملك بن غرير عن محمد بن سيرين أن رجلا بهى إلى عمر بن الخطاب فقال يا أبا حبيب أنا وصاحبك فرسين نستبق إلى نفرة ثنية فاصبنا ظبيا ونحن محرمان فاذا ترى فقال عمر لرجل إلى جنبه تعال حتى أحكم أنا وأنت قال فحسبنا عليه بعض نفرة في رجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظبي حتى دعا رجلا يحكم معه سمع عمر قول الرجل فنهاه فنهاه هل تقرأ سورة المائدة قال لا فيل تعرف هذا الرجل الذى يحكم به فقال عمر لو أخبرتني أنك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضربا ثم قال الله تعالى في كتابك يحكم به ذوا عدل منكم عديلاً بالكعبة ونسأ عبد الرحمن بن عوف عن عوله ابن عباسنا ظبيا ونحن محرمان فاذا ترى يحتمل أن يكون مستفتيا ويحتمل أن يكون طلب الحكم اليه اذا اعتقد أن الواحد مع حكمه في ذلك

وحديثي عن مالك عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا بهى إلى عمر بن الخطاب فقال يا أبا حبيب أنا وصاحبك فرسين نستبق إلى نفرة ثنية فاصبنا ظبيا ونحن محرمان فاذا ترى فقال عمر لرجل إلى جنبه تعال حتى أحكم أنا وأنت قال فحسبنا عليه بعض نفرة في رجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع أن يحكم في ظبي حتى دعا رجلا يحكم معه سمع عمر قول الرجل فنهاه فنهاه هل تقرأ سورة المائدة قال لا فيل تعرف هذا الرجل الذى يحكم به فقال عمر لو أخبرتني أنك تقرأ سورة المائدة لأوجعتك ضربا ثم قال الله تعالى في كتابك يحكم به ذوا عدل منكم عديلاً بالكعبة ونسأ عبد الرحمن بن عوف

(فصل) واستمعنا عمر بن الخطاب الرجل الذى إلى جنبه أن يحكم به ذوا عدل منكم عديلاً بالكعبة فقيده ذلك بالمسنى بهى لأنه ليس من الجزاء الذى تضمنته الآية ودليلنا من جهة القياس أن هذا حيوان لا يكون بملء هدى فلم يكن له بدل من النعم أصل ذلك صغار الطير والخشرات (مسئلة) اذ انبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في الارنب وفي البروع في كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عز وروى عنه ابن عبد الحكم ليس فيادون الظبي الا الطعام أو الصيام وجه قول ابن حبيب أنه انما يراعى المثل في جزاء الصيد من جهة القدر والمورة وفقد وجد في البروع المثل من جهة المورة فوجب أن يطلب أقرب المثل اليه من جهة القدر كما فعل ذلك في صغار الوحش فانه لما كان له مثل من جهة المورة لم يراع القدر تحسبنا في صغير النعام بما يحكم فيه بكيده وهي البدنة مع تفاوت ما بينهما في القدر ووجه رواية ابن عبد الحكم أن الصفة والقدر يجب أن راعيا في الجنس فاذا كان الشبيه يقرب من جهة المورة والنسب يترتب من جهة القدر في الجنس حكمنا فيه بالمثل واذا تفاوت في القدر في جعله بالنسب وجب أن لا يحكم فيه بمثل كما لا يحكم في صغار الطير والخشرات ولا يدخل على هذا صغار ماله مثل لأن النسب من جهة المورة والقدر قد وجد في الجنس ص مالك عن عبد الملك بن غرير عن محمد بن سيرين أن رجلا بهى إلى عمر بن الخطاب فقال يا أبا حبيب أنا وصاحبك فرسين نستبق إلى نفرة ثنية فاصبنا ظبيا ونحن محرمان فاذا ترى يحتمل أن يكون مستفتيا ويحتمل أن يكون طلب الحكم اليه اذا اعتقد أن الواحد مع حكمه في ذلك

(فصل) واستمعنا عمر بن الخطاب الرجل الذى إلى جنبه أن يحكم به ذوا عدل منكم عديلاً بالكعبة فقيده ذلك بالمسنى بهى لأنه ليس من الجزاء الذى تضمنته الآية ودليلنا من جهة القياس أن هذا حيوان لا يكون بملء هدى فلم يكن له بدل من النعم أصل ذلك صغار الطير والخشرات (مسئلة) اذ انبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في الارنب وفي البروع في كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عز وروى عنه ابن عبد الحكم ليس فيادون الظبي الا الطعام أو الصيام وجه قول ابن حبيب أنه انما يراعى المثل في جزاء الصيد من جهة القدر والمورة وفقد وجد في البروع المثل من جهة المورة فوجب أن يطلب أقرب المثل اليه من جهة القدر كما فعل ذلك في صغار الوحش فانه لما كان له مثل من جهة المورة لم يراع القدر تحسبنا في صغير النعام بما يحكم فيه بكيده وهي البدنة مع تفاوت ما بينهما في القدر ووجه رواية ابن عبد الحكم أن الصفة والقدر يجب أن راعيا في الجنس فاذا كان الشبيه يقرب من جهة المورة والنسب يترتب من جهة القدر في الجنس حكمنا فيه بالمثل واذا تفاوت في القدر في جعله بالنسب وجب أن لا يحكم فيه بمثل كما لا يحكم في صغار الطير والخشرات ولا يدخل على هذا صغار ماله مثل لأن النسب من جهة المورة والقدر قد وجد في الجنس ص مالك عن عبد الملك بن غرير عن محمد بن سيرين أن رجلا بهى إلى عمر بن الخطاب فقال يا أبا حبيب أنا وصاحبك فرسين نستبق إلى نفرة ثنية فاصبنا ظبيا ونحن محرمان فاذا ترى يحتمل أن يكون مستفتيا ويحتمل أن يكون طلب الحكم اليه اذا اعتقد أن الواحد مع حكمه في ذلك

(فصل) واستمعنا عمر بن الخطاب الرجل الذى إلى جنبه أن يحكم به ذوا عدل منكم عديلاً بالكعبة فقيده ذلك بالمسنى بهى لأنه ليس من الجزاء الذى تضمنته الآية ودليلنا من جهة القياس أن هذا حيوان لا يكون بملء هدى فلم يكن له بدل من النعم أصل ذلك صغار الطير والخشرات (مسئلة) اذ انبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في الارنب وفي البروع في كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عز وروى عنه ابن عبد الحكم ليس فيادون الظبي الا الطعام أو الصيام وجه قول ابن حبيب أنه انما يراعى المثل في جزاء الصيد من جهة القدر والمورة وفقد وجد في البروع المثل من جهة المورة فوجب أن يطلب أقرب المثل اليه من جهة القدر كما فعل ذلك في صغار الوحش فانه لما كان له مثل من جهة المورة لم يراع القدر تحسبنا في صغير النعام بما يحكم فيه بكيده وهي البدنة مع تفاوت ما بينهما في القدر ووجه رواية ابن عبد الحكم أن الصفة والقدر يجب أن راعيا في الجنس فاذا كان الشبيه يقرب من جهة المورة والنسب يترتب من جهة القدر في الجنس حكمنا فيه بالمثل واذا تفاوت في القدر في جعله بالنسب وجب أن لا يحكم فيه بمثل كما لا يحكم في صغار الطير والخشرات ولا يدخل على هذا صغار ماله مثل لأن النسب من جهة المورة والقدر قد وجد في الجنس ص مالك عن عبد الملك بن غرير عن محمد بن سيرين أن رجلا بهى إلى عمر بن الخطاب فقال يا أبا حبيب أنا وصاحبك فرسين نستبق إلى نفرة ثنية فاصبنا ظبيا ونحن محرمان فاذا ترى يحتمل أن يكون مستفتيا ويحتمل أن يكون طلب الحكم اليه اذا اعتقد أن الواحد مع حكمه في ذلك

الحكم أو لأعراضه عن تفهم القرآن أن كان أعرض عن النظر في الآيات والتفهم لها قبل ذلك أن كان من العرب الذين لا يفتي عليهم، معناها مع الاحتمال به وقد يصير الجاهل عند واقعة مثل هذا محالاً يستين حكمه ولا يتكرر تكرار الصلوات والطهارات

(فصل) وقوله بعد هذا إن الله تعالى يقول في كتابه يحكم به ذو العدل منكم هنبل بالغ السكتة وهذا عبد الرحمن بن عوف إعلامه بالمعنى الذى أوجب عليه مشاركة عبد الرحمن بن عوف في هذا الحكم وهو أمره تعالى بأن يحكم به ذو العدل ثم أعلمنا أن الذى حكم معه عبد الرحمن بن عوف كان السائل قد سمع بذلك عبد الرحمن قبل ذلك فقد عرف عدالتهم ولم يسمع بذلك قبل ذلك فإنه في أيسر وقت يسأل فيضرب بعد الله واماته واشتهار علمه ولذلك قاله وهذا عبد الرحمن بن عوف فنص على اسمه الذى يمكن السائل أن يكون قد سمع به شهرته وأعوذ كره أو يسأل عنه ولو أراد الأخبار عن عدالته فقط لقال وهذا عدل

(فصل) وقوله وأوجب محرر عليهما الجزاء وإن كانا لم يباشر القتل الصيد وإنما قتلت خيلهما المكن لما كانت خيلهما مأخوذة باختيارهما كانت بمنزلة ما لو رياسهما أو جبراً فقتلاه به وقدرى ابن المواز عن مالك فيمن قاده أو أساقها أو ركبا إناهما أصابت في ليل أو نهار فقلعه جزاؤه وكذلك لو ضربها فضربت صيداً فقتلته ومأصابت بسدها أو رجلاً من غير قياد ولا سياق ولا ركوب فلا تنى عليه ص. **مالك** عن هشام بن عروة أن أباه كان يقول في البقرة من الوحش بقرة وفي الشاة من النبلية شاة. ش. قوله في البقرة من الوحش بقرة وفي الشاة من النبلية الانعام فأخبرنا ابن البقرة من بهيمة الانعام مثل البقر الوحشى وإن الشاة من بهيمة الانعام مثل الشاة من النبلية وهو تخيل صحيح لانهما أشبه الانعام بهما صورة وفردا ولكن كان ذلك من إعادة الحكم فيه، إذا أصاب أحدهما محرر ص. **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول في حمام مكة إذا قتل شاة. ش. قوله في حمام مكة إذا قتل شاة يريد أن حمام مكة مخصوص بذلك لتأكد حرمة ما يمنع أن يكون في البر بوع شاة لان ذلك كان يقتضى أن يكون في كل حمامة شاة إذا اعتبر القدر لان الحمام أكبر من البر بوع وأعظم خلقوا كثر لما وادى في البر بوع شاة فبان يجب ذلك في كل حمام أولى ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة والحرم غير الطعام أو المصام ولم يجب في ذلك سوى فبان لا يجب في البر بوع أولى وقد تقدم الكلام في حمام مكة بما نفي عن إعادته ص. **قال مالك** في الرجل من أهل مكة يحرم بالحج أو بالعمرة وفي بيتهم من حمام مكة فيقتل عليها فتدوت فقال أرى بأن يندى ذلك عن كل فرخ بشاة. ش. ومعنى ذلك أن تكون الفرائخ في بيت الرجل فإذا أحرم به مرة أو حجة اقتضى ذلك غلق باب بيتهم والتنقيب منه مدة تهلك الفرائخ في منزلها لتحسن وصول الأبوين بالبيع الهاهنا عليه جزاء كل فرخ منها شاة لان في صغار كل حيوان من الجزاء مثل ما في كدابرته ساهم من فعل ذلك وهو غير محرم وذلك لان قتل الحمام في الحرم مما يجب به الجزاء وإنما خص الحرم بما ذكرناه في مسألة مالك لان إحرامه كان سبب مغيبه ولو سافر عن بيته في غير إحرام وأغلق عليها باباً فهلك أو جرح عليه من مثل ذلك ص. **قال مالك** ولم أزل أسمع أن في النعامة إذا قتلها الحرم بدنة قاله. **مالك** أرى في بيضة النعامة عشرين البدنة كما يكون في جنين الحرة غرة عبد أو وليدة **قال مالك** ووجه الغرة خمسون ديناراً وذلك عشرين بدنة أمه. ش. قوله ولم أزل أسمع أن في النعامة بدنة بدنة بدنة ذلك شائع عديم تكرر حكم الأئمة وفتوى العلماء به وقولهم لذلك

وحدثني عن مالك عن
هشام بن عروة أن أباه كان
يقول في البقرة من الوحش
بقرة وفي الشاة من النبلية
شاة. وحدثني عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيب أنه كان
يقول في حمام مكة إذا قتل
شاة وقال مالك في الرجل
من أهل مكة يحرم بالحج
أو العمرة وفي بيته فرائخ
من حمام مكة فيقتل عليها
فتموت فقال أرى بأن
يندى ذلك عن كل فرخ
بشاة **قال مالك** لم أزل
أسمع أن في النعامة إذا
قتلها الحرم بدنة **قال مالك**
أرى أن في بيضة النعامة
عشرين البدنة كما يكون
في جنين الحرة غرة عبد
أو وليدة وقبة الغرة
خمسون ديناراً وذلك
عشرين بدنة

ولا كان في سؤاله بيان ذلك فدل على تساوي الحكم عندهم وأما المحرم ببطأ بغيره الجراد لانه يكثر في الطريق فلا يمكن الصرزمه فقد روى ابن المواز عن ابن وهب عن مالك ليس على الناس في ذلك شيء مالم يتعمدوا وقال مالك مثل ذلك وقد سئل عن الذئب لا يستطيع الاحتراز منه لكثرته فيها المحرم يمشي على بعض فقتله بطعم وجه القول الأول وهو اختيار ابن عبد الحكم ان الضرورة اذا كانت عامة ولم يمكن احترازها لقلتها وكثرة ما يقتلها يسقط حكم المنع بها ويبيح القتل وإذا كان القتل مباحا على الموم سقط الفداء به كقتل عادية السباع ووجه القول الثاني ان المحرم اذا أصاب الصيد من به الجزء وان لم يقدر على الصرزمه كما لو قتله خطأ (مسئلة) ومتى وجب بذلك الاطعام فهل يجوز دون حكومة قال محمد يمسك به ذوا عدل * قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندى أن عدم معنى قول عمر لكعب تعالى حتى يحكم فان أخرج ذلك دون حكم فعله أن يعبد ووجه ذلك ان هذا مما يلزم المحرم به الجزء فلم يصح اخراجه الا يحكم الحكمين أصل ذلك جزاء الصيد

(فصل) وقوله لكعب لما أراد أن يحكم في الجردة يدرهم انك لتعبد الدرهم انكارا عليه لتساعده بالدرهم واجبا بها في غير موضعها فعل من كثر دراهمه وهانت عليه والحكم في جزاء الصيد أيضا يجب أن يعصى ويجهت فيما يحكم ، وبذلك التسامح والحكم بأكثر من الواجب كما ترك الحكم بأقل منه ثم قال عمر لفرقة خبير من جرادة يريد أن يهجزى عنها لانها أفضل منها وأنفع لآكلها من الجرادة وأكثر ثمنها لمن أراد بيعها وفي هذا أن الحكمين اذا اختلفا لم يلزم قول واحد منهما ويجب أن يستأنف الحكم ولعل كعبا قد رجى إلى واقفة عمر رضى الله عنه في قوله ان القرعة خير من الجرادة ثم حكى بذلك لان قول عمر انها خير منها ليس في ذلك حكم بالقرعة وانما هو مخالفة لكعب وأول عمر قد استسدى غير كعب للحكم معه واستسده عمر رضى الله عنه كعبا للحكم معه دليل على عدالته عنده لانه لو لم يكن عنه عدل لما جاز أن يحكم في مثل هذا والله تعالى في كتابه يحكم به ذوا عدل منكم

﴿فدب من حلق قبل أن ينهر﴾

﴿فدية من حلق
قبل أن ينهر﴾
* حدثني يحيى عن مالك
عن عبد الكريم بن مالك
الجزري عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن كعب بن
مجرة انه كان مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عمر فاذاه القمل في رأسه
فأمره رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يحلق
رأسه وقال صم ثلاثة أيام
أو أطعم ستة مساكين مدين
انسل بشاة أى ذلك فعلت
أجزأ عنك

ص * مالك عن عبد الكريم بن مائة الجزري عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن مجرة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فاذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه وقال صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مدين لئلا ينسل بشاة أى ذلك فعلت أجزأ عنك * ش فوله انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر ما يرايه كان معه عمر ما كان ذلك في عمره الحبية فاذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه والأمر وان كان يتقضى الوجوب أو التنب أو لا تكون الإباحة أمرا فقد يمتثل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم تنبيه الى ذلك ورآه الأفضل له فقد نهى الانسان عن آذى نفسه ومحمد بن المنقة الخارجة عن العادة المؤذية التي لا يطيقها الانسان غالبا في العبادات ولذلك كرم من الخولا بنت توبة أن لاتنام الليل وقد قال صلى الله عليه وسلم أكلوا من العمل ما تطيقون (فصل) وقوله صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسل بشاة على وجه التعبير له في أن يفعل أى ذلك شاء وبين ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم أى ذلك شئت فعلت (مسئلة) والنسل ههنا

من نهية الأنعام دون غيرها قال ابن المواز يجوز أن ينسك بدنة أو بقرة وقبض في الحديث على الشاة لأن ذلك أذى في الميزى ولا يقد التسل ولا يشعر ولا يساق من حل إلى حرم الآن برى أن يجعله هدياناً لذلك ويكون حكمه حكم الهدي به (مسئلة) والأطعام مدين مدين لكل مسكين على ما ورد في الحديث فلا يقصر عنه وقال مالك في المدونة إنما عليه مدان لكل مسكين من عيش البلد شعيراً أو بر وقال ابن المواز يميزه الشعيران كان طعامه حيث ذوان كان طعامه ذرة فقلنا لما يميزه من القمح فزدي في الذرة حتى يبلغ بذلك اجزاء الخط في الشبع ووجه ذلك أن الشعير عنده من جنس القمح فما كان قوته أخرج منه كما يخرج عن القان والماعز الاغلب منها لما كانتا من جنس واحد ولا يخرج عن أحدهما بقراً ولا غيره لما لم يكن من الجنس صرح مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد بن الحجاج عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلك أذاك هوامك فقلت نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك أذاك هوامك ثلاثاً أياماً وأطعم ستة مساكين وأونسك بشاة ش قوله صلى الله عليه وسلم لعلك أذاك هوامك يريد القمل فهو هوام الإنسان المختص بحمسه فقلنا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم كثرتها سأله عن تأذيه بها فأعلمه بذلك فقال له احلق رأسك يحتمل أن يكون ذلك على وجه الذنب على ما تقدم ويحتمل أن يكون على وجه الإباحة ثم أعلمه بما يميزه في حلق رأسه وهي النديبة وما يدل على أن إزالة القمل عن رأس الإنسان ممنوع وما يجب به من الذبابة والأفدكان في حلق رأسه واستعمال ما يقتلهما وزيلهما عن بقاء شعره لكن لما كانت الضرورة تتبع الأمرين لأننا نتجنب ما زالها في حل واحدة فدية واحدة وهو أقرب تناولاً ولا يبريداً من منفعة وراحته أمره بالخلق (مسئلة) وهذا حكم إزالة القمل عن الجسد في المنع منه وقال الشافعي أن أخذ الدابة من الجسد مباح ولا يفي فيه وفي أخذها من الرأس النديبة بشئ لا لاجل القملة ولكن لأنه ترقباً بأذى الهوام من رأسه وأزال الأذى والدليل على ما تقول أن هذا أزال قملة من جسبيها لغير ضرورة فكان ممنوعاً فلا يجب عليه فدية أصل ذلك إذا أخذها من رأسه (مسئلة) وهذا لمن قصد إزالة الشعر فأما من لم يقصد إزالة الشعر وإنما قصد أن يفعل أشعثاً أو رأسه فلا فدية فيه وقدر يرى شعثاً فدن سقط من شعر رأسه شئ حل متاعاً وجزئته على حيثه فساقط منها الشعرة أو الشعرتان أو أناسل تبرأ فساقط منه شعر كثير لا شيء عليه ووجه ذلك أنه لم يقصد إزالة الشعر أو ما يتبع ذلك ويسببه لا يتبع من أكثر التصرف والوضوء والغسل والركوب وبسبب الوجه فإذا كانت سبباً واحدة لعدم الضرورة إليها وكان المتأد تساقط الشعر بها استعمالاً أن يجب شيء بذلك صرح مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني أنه قال حدثني شيخ بسوق البرم بالكوفة عن كعب بن عجرة أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنفخ تحت ذنبي لأعجبني ونداءت رأسي ونديتي فلا أخذ بصبي ثم قال احلق هذا الشعر وضم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين ونسك بشاة الله عليه وسلم علم أنه ليس عندي ما أنسك به ش قوله جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون مره في طريقه لآمر ما ويحتمل أن يكون قصده على ما يفعل المتواضعين في إزالة الشعر وتفقداً حوامهم ولعله قد بلغه ما بلغه من الهوام فقصده لذلك ليحقق حال ضروريته وأمره بما يجب له وعليه في ذلك وتناول كعب بن عجرة النفع تحت القدر لأعجبه بما سار على أخذه ثم فإن الأجر في خمسة الرضاء جزئيل ولا يمتنع المحرم من ذلك وإن خاف أن يلحقه لهاب النار شعره وفقد كره مالك

وحديثي عن مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد أبي الحجاج عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لعلك أذاك هوامك فقلت نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق رأسك وضم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين وأونسك بشاة وحديثي عن مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني أنه قال حدثني شيخ بسوق البرم بالكوفة عن كعب بن عجرة أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنفخ تحت ذنبي لأعجبني ونداءت رأسي ونديتي فلا أخذ بصبي ثم قال احلق هذا الشعر وضم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم أنه ليس عندي ما أنسك به

في الميسوط فحين نفتح تحت قبره وأدخل يده في التنوير فأحرق شعره لهب النار انه لا شيء عليه ووجهه
ذلك لماذا كرهناه

(فصل) وقوله فأخذ يبعثي وقال احلق هذا الشعر بر يدما على جبهته من شعر رأسه وأخذ بذلك على سبيل التأنيس له ولعله أراد بذلك رفع الاشكال لانه لو قال له احلق شعر رأسك لجوز أن يدخل فيه غير شعر الرأس وكذلك لو قال احلق شعر رأسك لجوز أن يكون اسم الرأس مقصورا على جارحة مخصوصة ويتعدى ذلك إلى ما يدخل تحت اسم الرأس على وجه التبع كالوجه وغيره فإن زال الاشكال بأن أشار له إلى ما يباح له حلقه وهو شعر رأسه

(فصل) ولم يذكر في هذا الحديث إلا أنه أمر به بالأطعام والصيام ولم يذكر النكاح قال وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم أنه ليس عندي ما أنسك به يريد أنه تلك الأيام به بالنكاح لما علم من حاله وقد تقدم من حديث عبد الكريم الجزري ومجاهدا نصح على النكاح بالشاء ويحتمل أن يجمع بين الحديثين فإن عبد الكريم ومجاهدا روي أحكم من خلق في الجملة دون تعيين أحد وحي عطاء بن عبد الله ما أمر به كعب بن عجرة في خاصة نفسه ويحتمل أن يكون أراد كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم قد علم أنه ليس عندي ما أنسك به إلا أنه ذكر في حكم النكاح لأن ذلك حكم من هو عنده ص قال مالك في فدية الأذى إن الأمر فيه أن أحد الأيتام حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وإن الكفارة أن تاتكون بدو جو به على صاحبها وإن يضع فدية حينئذ أنسك أو صيام أو صدقة بمكة أو بغيرها من البلاد ش ومعنى ذلك أن الفدية تنأى عن إاطاعة الأذى فلما لم يجد له ما يحب عليه فدية ولا وجد سبب وجوبها فلا يجزى عنه إلا يجزى أخرجه الهني قبل تجاوز المقات بالاحرام ولا القضاء في الحج قبل الفوات ولا قبل الأفساد ولا الكفارة في الصوم قبل إفساده

(فصل) وقوله وان الكفارة انما تكون بعد وجوبها على صاحبها وذلك يقتضيه وجهان أحدهما أن يريد كفارة العيّن ففاس فدية الاذى عليها في المنع والثاني أن يريد فدية الأذى كفارة فلا يجوز آخرها قبل وجوبها فنه بذلك على أن هذا حكم جميع الكفارات وان الفدية من جملة الكفارات فلا يجوز آخرها حتى يجب فهذا مظهر على رواية منع إخراج كفارة العيّن قبل الخنث وأما على رواية إجازة ذلك في كفارة العيّن فالفرق بينهما أن كفارة الفدية لم يوجد سببها وكفارة العيّن قد وجد سببها وهو العيّن وانما جعلت الكفارة لحل العيّن كالاستئذان فمران فدية الأذى من العيّن أن يكفر قبل عنه فإنه لا يحسن له قولوا واحدا

(فصل) وقوله ويجعل فديته حينئذ النسل وأصناماً وأصقعة يمكناً وبغيرها من البلاد ظاهر هذا اللفظ يقتضي أن له إخراج أي شيء من ذلك حيث شاء من البلاد فأما النسل فإن العرض فيه إراقة دمه وإصا لجه إلى من يستحقه فلا تعلق له بوقت ولا مكان واعتا يتعلق بالفعل خاصة فلذلك جاز أن يذبح ليلا ونهارا كشدة إلى كآلة لا تتعلق آخر اجها بوقت ولا مكان وبهذا عرفت الأضحية والعقيقة فها متعلقة بوقت وإلهامى، هل بوقت ومكان ص كإعمال مالك لأصلح للحرم أن ينتف من شعره شيئاً ولا يصلحه ولا يقصر حتى يجعل الآن نصيبه أذى في رأسه فعليه فدية كما أمره الله تعالى ولا يصلح له أن يقيم أطفاله ولا يقتل قلة ولا يطرر حهما من رأسه إلى الأرض ولا من جلده ولا من ثوبه فإن طررحها المحرم من جلده أو من ثوبه فليطعم حفنة من طعام ك ش وهذا كإعمال أنه لا يجوز للحرم أن ينتف من شعره شيئاً ولا يقصر لأنه لا أذى الشعر وأما طلته وذلك ما يمنع منه الحرام كالخلاق وقبحال

قال المثلثي فبدا الأذى
إن الأمر فيه أن أحدا
لا يغتلى حتى يفعل
الواجب عليه القعدة وأن
السكارة إنما تكون
بموجودها على صاحبها
أوانه يضع فنته حينما
شاه النسك أو الصيام أو
الصدقة بركة أو يضرها من
البلاد قال المثلثي لا يصلح
للحرم أن ينتفع من شعره
شيئاً ولا يعلقه ولا يغيره
حتى يصل الآن يصيبه أذى
رأسه فله عليه غلبه كحمار
الله تعالى ولا يصلح له أن
يقفم أظفاره ولا يقتل قطة
الارض ولا يطررها من رأسه
من ثوبه فإن طرحتها المحرم
من جلده أو من ثوبه فليطعم
حفتين من طعام

(فصل) وقوله ان من فعل شيئا من ذلك ناسيا أو جاهلا فاعطيه القنية على ما قدمنا من أن حكم النسيان والعمد في يهوداى اماطة الاذى والى محظورات الاحرام كلها سواء وقد دللنا على ذلك بما مضى عن اعادته

(فصل) وقوله ولا ينبغي له أن يخلق موضع الحاجر بمثل وجهين أحدهما أنه لا ينبغي أن يخلق ذلك للرجوع إلى الضرورة لأن الماطة الأولى لا تفعل وإن فسد الضرورة والثاني أن خلق الشرع في الجملة عظمور على المحرم وإن كان من جفته فأخبر أن حكمه حكم سائر شعائر الجسد والله أعلم من قال مالك ومن جهل خلق رأسه قبل أن يرمى الجرة اقتدى به ش وهذا كما قال أن من جهل خلق رأسه قبل أن يرمى الجرة فعليه الذم لانه خلق قبل أن يخلق من شيء من أحواله وأول التصل روى جرة العقبة إذا رماها فسد وجسده تعطل من أحواله وأما لم يوجده تعطل فلا يجوز له الملق وكذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رمى جرة العقبة ثم تحرر يديه ثم خلق وقد تقدم الكلام فيه مما ينبغي عن عاداته

﴿ مَا يَزِيلُ عَنْ نَفْسِي مِنْ نَسْكَهٍ شَيْئاً ﴾

قال مالك ومن جهل
خلق رأسه قبل أن يرى
الجرة افتدى

﴿ مَا يَفْعَلُ مِنْ نَفْسٍ
مِنْ نَفْسِكَ شَيْءٌ ﴾

عن مالك عن أبي يونس بن أبي نجيمة السخيتي عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال من نسي
من نسكه شيئا أو تركه فلهرق دمها قال أبو لأدرى قال ترك أوسى **ع** ش فوله رضى الله عنه
من ترك من نسكه ثيا أو سيف فلهرق دمها ريدما ومشرع في نسكه وذلك أن النسك على ثلاثة
أضرب ضرب ترك من أركانه وحر الأحرار والطوائف والسبي في العمرة وفي الحج الأحرار
والعذرة والسبي والذين يعرفون هذا على المشهور من المذهب وزاد عبد الملك بن الماجشون
الذين لعب يوم النحر فلهذا نزل شيئا **ع** فلهو صرح نسكو كان عليه إتمامه ولا يجوز ثمنه دم
ولا **ع** رغب بن وهب وجاب الحارث بن ركن من أركانه كالأحرار من المقاتل من مر به
مر **ع** استوطى في الزود أو تاجر المرافق والميت بالزود لفة للحاج ورعى الجار كلها على المشهور
من المذهب وأورى التجار ثيابهم النمرق على ما تقدم من مخيطين الماجشون والميت بنى
ليلى منى هذه التي أراد عبد الله بن عباس قوله في هذا الحديث وقد تأملنا في ذلك وفيما يوجب
الفدية من اللباس واللباس ما يجرى مجرى ذلك مما سألني بيانه أن شاء الله تعالى والضرب الثالث
لست من واجب الحج وإنما منى من أحكام المأثم وعقفه على وجه التنبه والاستعجاب كالخروج

الى متى يوم التوبة قبل الزوال وصلاته الظاهر والعصر بها وصلاته المغرب والعشاء والمبيت بها ثم
صلاته الفجر بها يوم عرفة والمقام بالمزدلفة حتى يصبح وتقدم الرمي على الذبح وتقدم الذبح على
الحلاى ورمى الحرم الاولين من الايام او اوتوفى عندها وما جرى مجرى ذلك فنهذه كلها
شروع الايام بها وبالباهن ركها ونسها فقد ترك الافضل وليس عليه في ذلك ثمد ولا
غرم ص ٥ قال مالك ما كان من ذلك حديا فلا يكون الا بمكة وما كان من ذلك نكافوا
يكون حبيب أحب صاحب النسك من قوله ما كان من ذلك حديا يريد أن مالزم بشئ من
ذلك من الهدى الى ما قدمه سيده في الحديث بل هذا فلا يكون الا بمكة لأن الهدى لا تكون
الا بمكة قال الله تعالى هدايا الخ الكعبة فلا يجوز أن يصر هدايا الا بمكة أو بمكة على ما تقدم وقوله وما
كان من ذلك نسكا هو يكون حسب أحب صاحب النسك يريد قوله هدايا النسك فهدى الاذى

ذلك جواب السائل عن أكثر ما سأله عنه لأن السائل اتسأله عن فدية الأذى فقط فأجابتهنا
وعن غيرهما من الكثرات وذلك سائغ للسؤل أن يخص مسئلة السائل بالجواب أو ير يد عليها
وذلك قدر ما يرى من فهم السائل وحاجته الى ذلك فإذا كان السائل من أهل الفهم ومن يحرص
على العلم أجيب ما كدر جماسأل أن أمكن ذلك لأنه عون على ما يطلب من العلم وارشاده الى مالا
يهتدى الى السؤال عنه وجمع له الكثير من العلم ولعل فيه تقريرا لما تعلق عليه الحكم الذي يسأل عنه
فقد زادوا علماء جوابه عما سأله عنه

(فصل) وقوله ما في كتاب الله تعالى من الكفران بأوامره على التخيير احترازاً عما ورد في التخيير في غير الكفرات من قوله تعالى ولا تطع منكم أباً أو كفوراً فإن أوهنا ليست للتخيير وإنما هي للساواة وفي قوله تعالى وأرسلنا إلى ما دنا العاؤ يزيدون ليست للتخيير أيضاً وإنما هي للإيهام وأما في الكفرات - يـتـ وردت في العلم أن ما عاها للتخيير وكذلك وردت في كمرات الإيمان وجزاء الصدوقية الأدي

(فعل) وقوله وأما التسلخ فمادة بر مدانها الذي لا يجوز التصغير عنه وقد تقدمنا أنه من أخرج عنها من به الأعام بدنة أو بقره أجزاء وهو له وأما الصيام فثلاثة أيام وأما الإطعام فيطعم ستة مساكين مدين مدين لكل، مسكين فلي ما تقدم في حديث النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله هذان بلدان الاول مد النبي صلى الله عليه وسلم فلام المد السري ومتى اطلق المد في الشرع اذ غنى ذلك من الذي صلى الله عليه وسلم لانه صاحب الشرع ومذون اثبات اسريه وقول مالك انه المد الاول برهانه ما بينه فيمنع من هشام وهو الذي كان يجري في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من قال مالك وسعت بعض أهل العلم يقول اذا رمى المحرم شيئا فاصاب شيئا من الصبي ولم يرد فيه فقلد ان عليه ان يغدو وكذلك الحلال يرمي في الحرم شيئا فاصاب صيدا لم يرد فيه قلده ان يندى لان العمدوا خطا في ذلك بمنزلة سواء من قال جهور الفقهاء غير يمتنع ان عليه ان يندى لان العمدوا خطا في ذلك بمنزلة سواء حكم صحيح وبه قال جمهور الفقهاء غير دارد لانه يندى ما قاله لا يندى على من اصاب صيدا خطا ولم يندى الكلام فيه بما ذكره من اعادته

(مسألة) وثابت في فعل الحمر من الأتة والحمر العمد والعاملة اليه فلان فيه صيد فليل
جزأه لمران ونصب تركا لصيداً ويحرم من أتيق فيه سبع فوقع في ذلك الصيد فغلب عليه جزء
ذلك فله المام واحده لذلك لأنه سبب الصيد فكان ضامناً لما وقع فيه بجزءه من حق في منزله
بما الساري موعده غير الساري فان عليه جزاءه واوخر لانه فوقع فيه صيد أو غيره لم يكن عليه
شيء ولذلك قال العامة فان حرم محرماناً لانا فغلب فيه المام لانه لا شيء عليه

(هـ) وفيه وكذا لـ (اللال) في الحرم سيقا صيد لم يرد فقتله ان عليه ما نفعه
يريد ان حكمه في ذلك لا يرام وان عسده وخطأ في ذلك ما ولى ذلك يتفر عما اشتهر
بما سببه من فعل السر اذ اسبب مثل ذلك من فعل الحلال في الحرم (مسئلة) ومن ارسل
كاتبه الى اهل بيته في الحرم فقتله فقتل في الحرم فقتله فقتله فقتله فقتله
وفي المبرور واما حال احكامه - ا - فلعول الاول مبني على ان ما قرب من الحرم لاس الحكم
الحرم في المني السعيد الا في التفرع ما دلت عليه واقعة المخطور فربما وجب وجه القول
الناظر الى ان ما سببه من فعله حكم الحرم لان ما يسكن سكوت ما في الحرم وينمى بحركته

قال مالك وسمت بعض
أهل العلم يقول إذا رمى
الحرم شيئاً فصاب شيئاً من
الدم يستلزم برده فقتله أن
عليه أن يرضيه وكذلك
الخلال يرمى في آخره شيئاً
يجب صيد الجرود فيقتله
أن عليه أن يرضيه لأن
العمد واخطأ في ذلك
يمزله سواء

(مسئلة) ومن رمى من الخلل صيدا في الخلل قرب ما من الحرم فأصابه في الخلل فتصامل الصيد فدخل الحرم فأت فيه فقد قال ابن الموزان لا فدية عليه فان كان السهم أنفقتا له كل وان لم يكن أنفذ مقاتله لم يؤكل ووجه سقوط الفدية عنه أنه قد سلم من إصابة الصيد في الحرم فان كانت ذكاته قد كلفت في الخلل بانفاذه مقاتله كل وان لم يتم في الخلل لم يؤكل ويجوز على قول ابن الماجشون في المبسوط لا يؤكل لان ما قرب من الحرم حكمه حكم الحرم (مسئلة) ومن رمى من الحرم صيدا في الخلل فأصابه أو رمى من الخلل صيدا في الخلل لأن سهمه فأنفذ في الحرم فقد قال ابن الناسم في المستلثين لا يأكله وعليه جزاؤه وقال أشهب يأكله ولا جزاء عليه في المستلثين وجه قول ابن الناسم ان هذا صيد لم يتخلص من حرمة الحرم فلم يجزأ كنه فوجب به الجزاء أصل ذلك اذا كان الصيد في الحرم وجه قول أشهب ان هذا صيد في الخلل فكان اصطيداه مباحا أصل ذلك اذا كان النائد في الخلل (مسئلة) ومن أرسل كلبه أو يذ في الخلل على صيد في الخلل فتبعه فأدركه في الحرم فقتله ففي المودعة ان كان أرسله بقرب الحرم فعليه جزاؤه ولا يؤكل الصيد بان كان أرسله بعده من الحرم بحيث لا يظن أنه يدخل الحرم فلم يدركه إلا في الحرم ففي المودعة ان كان أرسله على ذلك الصيد ولا جزاء عليه وجه ذلك انه في المسئلة الأولى شره عليه الجزاء وفي المسئلة الثانية فلم يفرر فلا جزاء عليه ولما أصيب الصيد في المستلثين في الحرم فلا يؤكل (مسئلة) ومن أرسل كلبه في الخلل على صيد في الخلل وأدخله الكتاب بالحرم ثم أخرجه فقتله في الخلل لم يأكل على كل وجهه ويصير في جنوب الجزاء ما تقدم من ريب الحرم ويصلح في النائم في المودعة وجه ما تقدم (مسئلة) ومن أرسل كلبه من الحرم في صيد في الخلل فقتله في الحرم لم يأكل وجهه في المودعة وقال ابن الماجشون أنه لا يرسل كلبا من الحرم في صيد في الخلل فقتله في الحرم لم يأكل بموضع بعيد من الحرم لا يسكن لسكونه لان الحرم لا يؤكل له ولو كان في الحرم لم يأكل وجهه في المودعة ومن أرسل كلبه من الحرم في صيد في الخلل فقتله في الحرم لم يأكل وجهه في المودعة ومن أرسل كلبه من الحرم في صيد في الخلل فقتله في الحرم لم يأكل وجهه في المودعة

قال مالك في القوم يصيرون الصيد جميعا ومعمرون أو في الحرم قال أرى ان على كل انسان منهم جزاء ان حكم عليهم بالهدى ففعل كل انسان منهم هدى وان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام ومثل ذلك القوم يقتلون ارجل خطأ فتكون كفارة ذلك عتق رقبة على كل انسان منهم أو صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم قال مالك ومن رمى صيدا أو صاده بعد رميه الجرة وحلاق رأسه

(فصل) وقوله ان حكم عليهم بالهدى ففعل كل انسان منهم هدى برأيه ان كان قد لم من النعم واختاروا الحكم عليهم بالنفل ففعل كل انسان منهم ان يهدي النفل ولو اصابه من الهدى والهدى ويعتقهم الاطعام وبعضهم الصيام يحكم على كل انسان منهم بما اختار من ذلك ما كان يحكم عليه ولو انفر دقتله

(فصل) وقوله وان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم صيام يريد ان يختاروا ان يحكم عليهم بالصيام فان الصيام ايضا لا يتبعض في حقه ويحكم على كل انسان من الصيام بما كان يحكم عليه ولو انفر دقتله وفي غمرة ذلك واحتج له بالقوم يقتلون ارجل خطأ انه يجب على كل واحد منهم كفارة كالهة كما وانفر دقتله ص في حال مالئ ومن رمى صيدا أو صاده بعد رميه الجرة وحلاق رأسه

وأسفه غير أنه لم يرض أن عليه جزاء ذلك الصيد لأن الله تعالى قال وإذا حلتهم فاصطادوا ومن لم
 يرض فقد بقي عليه مس النساء والطيب ❦ ش وهذا كما قال أن من لم يرض فلم يكمل تحمله بدليل
 أنه ممنوع من النساء والطيب فلا يجوز له الاصطياد لأنه إنما أصبح له الاصطياد بعد التحلل قال الله
 تعالى وإذا حلتهم فاصطادوا وهذا لم يكمل تحمله بعد أن خرج إلى الحل لم يجز له الاصطياد لحرمه
 أحرامه وإنما يستباح يرى جرمة العقبة ما تعجب به الفدية بما ليس من دواعي الاستمتاع من خلق
 الشعر والقاء التفث واللباس الذي لا يجب به عدى وإنما خص من ذلك الطيب لأنه ممنوع من دواعي
 النكاح والاستمتاع وذلك ممنوع بعد في حقه ❦ قال مالك ليس على المحرم فياقطع من
 الشجر في الحرم شيء ولم يلقنا أن أحدا حكم عليه فيه شيء وبئس ما صنع ❦ ش قوله ليس على
 المحرم فياقطع إلى آخر الفصل ذكر فيه مسئلتين أحداهما قوله ليس على المحرم فياقطع من
 الشجر في الحرم شيء والثانية قوله وبئس ما صنع فنص على المنع من ذلك وتعلق بذلك مسئلة
 ثالثتها هي تبين الشجر الممنوع قطعه وتعيظه من غيره فأما المسئلة الأولى في أنه لا يجب به شيء فهو
 مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي يجب عليه به أجزاء ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى
 لو أتلفه المحرم في الحل لم يجب عليه جزاء فإذا أتلفه الحلال في الحرم لم يجب عليه جزاء أصله ذبح الدواب
 (مسئلة) وأما المسئلة الثانية في المنع من قطع شجر الحرم فهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة
 والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يتخلى خلاها ولا يصعد شجرها (مسئلة)
 وأما تبين ما يستباح قطعه من شجر الحرم وتعيظه مما هو ممنوع فإن الممنوع منه ما هو من شجر البادية
 مما لا يملك غالباً وجرت العادة بأن ينبت من غير عمل آدمي كالطلع والممر والسعدان وما جرى مجرى
 ذلك وكذلك سائر أنواع الحشيش إلا الأذخر والأصل في ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال
 لا يتخلى خلاها ولا يصعد شجرها فقال العباسي إلا الأذخر يارسول الله فإنه لما غتوا فيورثوا نقلنا صلى
 الله عليه وسلم إلا الأذخر ❦ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والساعة عنده مثله ولم يرضه
 لأصحابنا: إن الحاجة إليه ما تولاه لم يزل يؤخو ينقل إلى البلاد على سبيل التداوى ولم ينكره
 أحد فصاح أنه باع وهذا ما ينبت بنفسه فكان على حكم أصله وأما ما غرس منه واتخذ العمل وملكه
 العامل ❦ قال القاضي أبو الوليد فغندى أنه يجوز أخذه وهو قول أبي حنيفة وقال الشافعي لا يجوز
 ذلك ووجه اباحته ذلك عنده أنه بمنزلة ما بائس من الوحش فإن الحرم لا يمنع منه (فرع) وأما
 ما جرت العادة به أنه يملك ويغرس ويعمل كالقتل والرمان والجوز والخوخ وما أشبهها فإنه غير ممنوع
 قطعه وكذلك ما كان يتخاض البقول وسواء نبت بنفسه أو بمتعه آدمي لأنه على أصله ويجزى ذلك
 مجرى الميوان ما كان أصله التأنيس فإنه لا يمنع من اصطيداء في الحرم وإن فوحش ❦ قال
 مالك في الذي يجهل أو ينسى صيام ثلاثة أيام في الحج أو يمرض فيها فلا يصومها حتى يقدم بلده قال
 ليهان وجدديساو الألفه صم ثلاثة أيام في أهله وسبعة بعد ذلك ❦ ش نص مالك رحمه الله على حكم
 من جهل أو نسي صيام ثلاثة أيام في الحج ولا يجهل ويجهل أحدهما أن يكون جهل
 الحكم والثاني أن يكون معنى جهل فعل لا يجوز فيكون معنى جهل هنا أنه قد قال قلنا إن معنى
 جهل هنا فقدنا شوعب حكم العامد والناسي وإن قلنا معنى جهل لم يعلم الحكم فإنه ترك ذكر العامد
 وإن كان حكمه حكم الناسي والمخطئ أعظام الفعله وتغليظ الحكمه والأفضل أن تجعل لفظة جهل
 على الوجهين لا حجة لما لم

❦ قال مالك ليس على
 المحرم فياقطع من الشجر
 في الحرم شيء ولم يلقنا أن
 أحدا حكم عليه فيه شيء
 وبئس ما صنع ❦ قال
 مالك في الذي يجهل
 أو ينسى صيام ثلاثة أيام
 في الحج أو يمرض فيها فلا
 يصومها حتى يقدم بلده
 قال ليهان وجدديساو
 قليم ثلاثة أيام في أهله
 وسبعة بعد ذلك غير
 أنه لم يرض أن عليه
 جزاء ذلك الميول لأن الله
 تبارك وتعالى قال وإذا
 حلتهم فاصطادوا ومن لم
 يرض فقد بقي عليه مس

الطيب والنساء

(فصل) وقوله بعد ذلك أو يمرض فيه مانع على المرض ليستوعب أقسام التاركين بذلك
النسيان والعمدتين عن العمدتين العمدتين إذا قدم بلغم يهدي أن وجد عساوان عنه مسام
على ما تقدم من أن الاعتبار بحال الأداء إذا كان حال الأداء واجدا للهدى لم يجزه الصوم وإن كان
حين الوجوب معسرا وإن كان حين الأداء عادما لا يهدى أحزاه الصوم

(فصل) وقوله صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد ذلك على ما تقدم من أن صيام المذموم الذي لا يجد
الهدى إنما توجه الأمر به إليه في الحج ثلاثة أيام وسبعة بعد الرجوع فمن لم يجد من حنث به بلغم عادما
للهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام وسبعة بعد ذلك ومعنى ذلك أن الفصل بين الثلاثة والسبعة والثلاثة لها بها
في الترتيب المتقدم من قول أحد بن المفضل أن الأصل ما قبل فلم يبق إلا أن في الثلاثة من حنث
مولى أصبغ أن ذلك بشرط في حنثها ومن قول مالك ما يدل على أن الربية صائمة ولو حنث بها ولو حنث
هنا وسبعة بعد ذلك يدل على أن الربية إما واجب وإما مندوب (مكرر) وفي رواية أخرى أن الربية
ما راعى فيه الفصل بين الثلاثة والسبعة والرتبة في الوقت أو بعده من صومها في أيام الربية
علم المنع والقرآن وما لا يراه في العمل أو الترتيب في الوقت إنما يجزئه الصوم أو لا ذلك
من الصوم فإنه لا يصام في الربية والعامة عن الربية وصيامها في الربية من الصوم
ذلك في أيام النسيان

(جامع الحج)

ص من مالك عن ابن شهاب عن عاصم بن ظالم عن عمار بن عبد الله عن عمار بن عبد الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم للسايعي والناس يسألوننا ما لنا في الحج والعمرة
فقلت قبل أن أخبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا في الحج والعمرة
أنسعر فصر بهل أن أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا في الحج والعمرة
صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لنا في الحج والعمرة
عليه وسلم للناس معنى حديثه ما لنا في الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة
في شفه في ذلك الوقت السائل عما له من حجهم عما أدركه من الحج والعمرة
بني وروى أن ذلك كان يوم النحر عن

(فصل) وقوله فحاجا قال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لنا في الحج والعمرة
ما لنا في الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة
ابن عمر وسأله عن ما لنا في الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة
أحسب أن كذا قال

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما لنا في الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة
ومعظم سؤال السائل إنما كان عن ذلك خوفاً أن يكون من الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة
أن لا يخرج عليه أدله بعد التثنية وإنما ذلك من شدة علمه ولا بد من الحج والعمرة
مستحب لا تبطل العبادة بخالفته ولا ذريرة إنما

(فصل) وقوله ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ما لنا في الحج والعمرة ما لنا في الحج والعمرة
لأبنة نبي الباحث ذلك لا إنما أُلحى في ذلك جهلا وبديهة لا ريب فيها في ذلك

(جامع الحج)
حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن عيسى
ابن طلحة عن عبد الله بن
عمرو بن العاصي أنه قال
وقب رسول الله صلى الله
عليه وسلم للناس بني
والناس يستلون فجاءه
رجل فقال له يا رسول الله
أشعر فقلت قبل أن أخبر
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اشعر ولا حرج
جاءه آخر فقال يا رسول
الله أشعر فصررت قبل
أن أرى قال ارم ولا حرج
قال فما سئل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
نبيهم ولا أثر إلا قال فعل
ولا حرج

• وحدثنى عن مالك عن

ابراهيم بن أبي عبله عن طلحة بن عبيد الله بن كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما روى الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أدر ولا أحقر ولا أغبط منه في يوم عرفة وماذا لا لما رأى من نزول الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم بدر قيل وما رأى يوم بدر يار رسول الله قال ما اراهى جبريل بنزع الملائكة فيه أصغر يحتمل أن يرده الصغار وانخرى والذل ويحتمل أن يرده تضاؤه وصغر جسمه وأن ذلك يصيبه عند نزول الملائكة واغصاب نزولها وقوله ولا أحقر يحتمل الوجهين المتقسين في أصغر وقوله ولا أغبط من النبط الذي يصيبه في يوم عرفة

(فصل) وقوله وماذا لا لما رأى من نزول الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام يحتمل أن يكون منزل الرحمة التي رآها أنه يرى الملائكة تنزلون على أهل عرفة قد صرف الشيطان أنهم لا ينزلون الا عند الرحمة لا ينزلون عليه ولعل الملائكة يذكرون ذلك امامي وجهه الذكر بينهم أو على وجه الاطالة للشيطان لعنه الله ويخلف الله للشيطان ادراكا يدرك به نزولهم ويدرك به ذكرهم لذلك ولعله يسمعهم اخبارهم بأن الله تعالى قد تجاوز لأهل الموقف عن جميع ذنوبهم ومحايوصف بالغفم منها ويحتمل أن ينص على ذلك ويحتمل أن يجبر به عنه يحجز بينهم منه المعنى وان لم ينص على نفس المعصية سترامن الله تعالى على عباداه المغفور لهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الا ما رأى يوم بدر وذكر أنه رأى الشيطان جبريل عليه السلام بنزع الملائكة صلى الله عليه وسلم لم يسمهم بأسماءهم انهم ما منه ويقضى ذلك ان تكون ملائكة نزلت بالرحمة من أهل بدر مع النصر الذي نصرهم الله على أعدائهم وكان الشيطان أدركه الصغار واقتبنا يوم بدر لما رأى من الرصمع النصر ويحتمل أن يكون ذلك أصابه لما رأى من النصر ولم يدركه حتى الرحمة التي أنزلت عليهم فادركه الصغار والغيظ لما رأى من ظهور الایمان وغلبة المؤمنين

• مالك بن زيد بن أنس يار رسول الله بن عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده لا شريك له • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده لا شريك له • كثر ما بالداعي وأقرب إلى الاجابة فان الفضل للداعي اعماهو في كثر السواب وكثرة الاجابة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده لا شريك له يردون الله إلى ما كثر ما من نوره من الاذكار ويحتمل أن يذاته أفضل ما دعا اليه إلا أن الاول أظهر لأوردد ذلك في فضل الاذكار بعضها على بعض ويحتمل أن يخص هذا الدعاء به أفضل ما دعا به وهو النبيون عليه يعني ان الانبياء صلوات الله عليهم بدعون بأفضل الدعاء وهم دون اليفاء كان من دعائهم فهو أفضل الدعاء • مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المنقر فلما نزع جاءه رجل فقال له يا رسول الله ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرمًا والله أعلم • ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرمًا والله أعلم

كالمسي بن الصفا والمرودة والوقوف بعرفة والمزدلفة فهذا يجوز أن يفعله عن نفسه ولغيره في مرة واحدة لأنه عمل لا يفترانى الطهارة ولا يتعلق بالبيت كالحل إلى متى وعرفة ص • مالك عن ابراهيم بن أبي عبله عن طلحة بن عبيد الله بن كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما روى الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أدر ولا أحقر ولا أغبط منه في يوم عرفة وماذا لا لما رأى من نزول الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم بدر قيل وما رأى يوم بدر يار رسول الله قال ما اراهى جبريل بنزع الملائكة فيه أصغر يحتمل أن يرده الصغار وانخرى والذل ويحتمل أن يرده تضاؤه وصغر جسمه وأن ذلك يصيبه عند نزول الملائكة واغصاب نزولها وقوله ولا أحقر يحتمل الوجهين المتقسين في أصغر وقوله ولا أغبط من النبط الذي يصيبه في يوم عرفة

(فصل) وقوله وماذا لا لما رأى من نزول الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام يحتمل أن يكون منزل الرحمة التي رآها أنه يرى الملائكة تنزلون على أهل عرفة قد صرف الشيطان أنهم لا ينزلون الا عند الرحمة لا ينزلون عليه ولعل الملائكة يذكرون ذلك امامي وجهه الذكر بينهم أو على وجه الاطالة للشيطان لعنه الله ويخلف الله للشيطان ادراكا يدرك به نزولهم ويدرك به ذكرهم لذلك ولعله يسمعهم اخبارهم بأن الله تعالى قد تجاوز لأهل الموقف عن جميع ذنوبهم ومحايوصف بالغفم منها ويحتمل أن ينص على ذلك ويحتمل أن يجبر به عنه يحجز بينهم منه المعنى وان لم ينص على نفس المعصية سترامن الله تعالى على عباداه المغفور لهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الا ما رأى يوم بدر وذكر أنه رأى الشيطان جبريل عليه السلام بنزع الملائكة صلى الله عليه وسلم لم يسمهم بأسماءهم انهم ما منه ويقضى ذلك ان تكون ملائكة نزلت بالرحمة من أهل بدر مع النصر الذي نصرهم الله على أعدائهم وكان الشيطان أدركه الصغار واقتبنا يوم بدر لما رأى من الرصمع النصر ويحتمل أن يكون ذلك أصابه لما رأى من النصر ولم يدركه حتى الرحمة التي أنزلت عليهم فادركه الصغار والغيظ لما رأى من ظهور الایمان وغلبة المؤمنين

• مالك بن زيد بن أنس يار رسول الله بن عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كرز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده لا شريك له • كثر ما بالداعي وأقرب إلى الاجابة فان الفضل للداعي اعماهو في كثر السواب وكثرة الاجابة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله وحده لا شريك له يردون الله إلى ما كثر ما من نوره من الاذكار ويحتمل أن يذاته أفضل ما دعا اليه إلا أن الاول أظهر لأوردد ذلك في فضل الاذكار بعضها على بعض ويحتمل أن يخص هذا الدعاء به أفضل ما دعا به وهو النبيون عليه يعني ان الانبياء صلوات الله عليهم بدعون بأفضل الدعاء وهم دون اليفاء كان من دعائهم فهو أفضل الدعاء • مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المنقر فلما نزع جاءه رجل فقال له يا رسول الله ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه قال مالك ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرمًا والله أعلم • ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرمًا والله أعلم

وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المنقعر يقتضي أحداً من إمام أن يكون غير محرم فذلك غلط
 رأسه المنقعر وهو الأظهر لأنه لم ير واحداً به تحلل من إحرام ومدرى من صلى الله عليه وسلم
 أنه قال وإنما أحلتني ساعة من نهار فعلى أن دخول مكة على غير إحرام خاص بالبي صلى الله عليه وسلم
 ولهذا قال مالك لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محرماً وقد كان يحرم لمن كان يحرم
 رأسه لأذى اضطره إلى ذلك واقتضى أن يثبت أنه دخل مكة محرماً ودخول مكة على إمام أو غير إمام
 يريد دخولها للنسك في حجة أو عمره فهذا لا يجوز أن يدخلها إلا عمره فان تعاضلوا بالبيعة أو عمره لم
 أحرم فعليه دم والعرب الثاني أن يدخلها غير محرماً بذلك وإنما يدخلها إماماً يتركها كالخيلان
 وأصحاب السواك فبذلك لا يجوز لهم دخولها غير عمرين لأن الضرورة كاستئذانهم بالاحرام متى
 احتاجوا إلى دخولها لتسكروا ذلك والعرب الثالث أن يدخلها إماماً يتركها كالخيلان
 فهذا لا يجوز له أن يدخلها إلا عمره فلا ضرر له في إقامته وأمره بالاحرام متى احتاجوا
 الطاهر من المذهب أنه لا يعلو عليه. والله أعلم.

(فصل) وقوله لا بأس بالمرء إذا دخل مكة ولو كان من أهل مكة أو من أهل مكة
 خطئ، وعنده ابن حنبل أنه لم يكن من أهل مكة إذا دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 يكون واقعاً في مكة المعبر عنها بالرجل واحد وأما ما ذهب إليه من أن من دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 فإنه كان ممن يؤذي النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 ودخل داراً في سعيان إلا عبد الله بن حنبل.

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم أفؤد ليلتي على إمام إلا أنه إذا دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 الله تعالى عليه من سعيه موكلاً كل من وجب له ليلته ليلته من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 وسياً ذكره في كتابه ليلته إماماً من أهل مكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 مكه حتى إذا كان بعدي به فخير من المايه مرجح محل الإحرام في مكة ولو كان من أهل مكة
 بمثل ذلك من قوله أن عبد الله بن عمر دخل مكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 مكة والمذهب هو وعليه بعد بدخول مكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 رجوعه إلى مكة لما منع وصوله إلى المدينة ومكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 المنبته على نهالهم التي كان خرج من أول سنة هجرة مكه ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 (فصل) وقوله قد دخل مكة راجعاً إلى مكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 من الإحرام وما يجوز من الإحرام ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 وهو لا يردسكوا لأعمالها وأما ما ذهب إليه من أن من دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 طواف الوداع مرجح عن مالك من سعيه ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 الأنصار عن أبيه أنه قال من دخل مكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 تحت قدمه السرحه مغلط أردب طلباً فقال من دخل مكة ولو كان من أهل مكة ولو كان من أهل مكة
 حال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كتب إلى الأحبار في بني يثرب وسواهم من أهل مكة
 وأدلى قاله السرحه من حصر تحتها من بني يثرب من دوله إذا دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 تحت من حصر تحتها من بني يثرب من دوله إذا دخل مكة ولو كان من أهل مكة
 العمليتين كان ذلك أمله أو أنه أنزل و... من سعيه ذلك ما لا يردسكوا سعيه من

وحنبل عن مالك عن
 لمع أن عبد الله بن عمر
 قبل من مكة حتى إذا
 أن يقبده جاءه خبر من
 لدنية فرجع فدخل مكة
 بإحرام و... وحنبل عن
 الك عن ابن شهاب بثلث
 لثمة وحنبل عن مالك
 بن محمد بن عمرو بن
 لمعه البجلي عن محمد بن
 ران الأنصاري عن أبيه
 قال عدل إلى عبد الله
 بن عمر وأما ثاريل تحت
 رحة بطريق مكة فقال
 والله تحت السرحه
 أب أردب طلباً فقال
 ع بر ذلك فعلاً لما
 أي الأدلة فقال عبد
 بن عمر قال رسول الله
 بن الله عليه وسلم إذا
 ت بين الأحص من
 ونح سعيه نحو المشرق
 هناك وأدباً يقال له
 مر به سرحه من
 يا سعن نبيا

لما لم أجد ذكره في بعض ذلك أنه كزما كان أخبره من أنه ما يجب العمل من مخرج إلى الحج لا يصح غيره

(فصل) وقول أبي ذر هو الذي حدثت لك كبره بما جرى وثبات على قوله وتحقيق الأمر عليه وتبسيطه بشكره على ذلك الحج أن كان ذلك بمكة ص **ح** مالك أسأل ابن شهاب عن الاستثناء في الحج فقال أو يمنع ذلك أحد أو نكر ذلك **ح** ش قوله الاستثناء في الحج يريد أن بشرط أن يتصل حيث أصاب مانع وذلك غير جائز عند مالك وكثر العلماء ص **ح** سئل مالك هل يجتنب الرجل لبائنه من الحرم شيئا فقال لا **ح** ش وهذا كما قال أن لا يجتنب أحد في الحرم لبائنه ولا لغير ذلك إلا الأذخر الذي أباحه النبي صلى الله عليه وسلم والاحتشاش جمع الحشيش والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في مكة لا يمشي شجرها ولا يمشي خلاها والحق ما بس من النبات والحشيش فقال العباس الأذخر يارسول الله فانه لما عتقنا وبقبرنا فقال الأذخر وقد قيس عليه السنا للعاجزة العامة إليه كالأذخر (مسئلة) ومن احتش في الحرم فلا جزاء عليه وقال الشافعي عليه القية وقت قد سجد كره ولا بأس أن يرى الأبل في الحرم والفرق بينه وبين الاحتشاش أن الاحتشاش تناول قطع الحشيش وأرسال البهائم للرعى ليس يتناول لذلك وهذا لا يمكن الاحتراز منه ولو منع منه لانتفع السفر في الحرم والمقام فيه لتعدر الاستناع منه والتعزروا لله أعلم وأحكم

ح حج المرأة بغير ذي محرم

ص **ح** قال مالك في الصرورة من النساء التي لم تصح قط انها ان لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها انها لا تترك فريضة الله عليها في الحج ولتخرج في جماعة النساء **ح** ش وهذا كما قال أن المرأة لا يسقط عنها فرض الحج الذي فرض عليها إذا اجتمعت شروط الوجوب والاداء بعدم ذي محرم يخرج معها وإذا وجدت جماعة نساء يخرج من خرجت معهن ولم يها ذلك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تخرج إلا مع ذي محرم إلا أن يكون بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام لباليها والدليل على ما نقوله قوله تعالى وثقه على الأساس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وهذا عام في التي تجوز الأهرام وفي التي تعد فيه على عمل عمومة الأماخه الدليل ودليلنا من جهة القياس أن هذه مسافة يجب قطعها فلم يكن من شرط وجوب قطعها وجود ذي محرم كما لو كان بينها وبين مكة ليلتان (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن هذا حكم حجة الفريضة وأما حجة التطوع منغروى ابن حبيب لا يخرج فيه إلا مع ذي محرم خلاف حجة الفريضة وأما حجة حبيب حيث أبي سعيد الخدري لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها وهذا سفر غير واجب فلم يخرج إلى المع ذي محرم أصل ذلك سائر الأسفار التي لا تجب ولا تؤمن (مسئلة) إذا ثبت ذلك فقد كره مالك أن يخرج بها ابن زوجها وإن كان ذا محرم منها قال الامام أبو الوليد ووجع ذلك عندي ما ثبت للربائب من العداوات وقلة المراعاة في الأغلب فلا يحصل لها منه الشفاق والستر والحرص على طيب الذكر (مسئلة) ولعل هذا الذي ذكره بعض أصحابنا إنما عوفي حال الانفراد والعدد اليسير فأما القوافل العظيمة والطرق المشتركة العامة المأمونة فها عندي مثل البلاد التي يكون فيها الأسواق والتجار فإن لا من يحصل لها دون ذي محرم ولا امرأه أو قدرى هذا عن الأوزاعي

ح وخدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن الاستثناء في الحج فقال أو يمنع ذلك أحد أو نكر ذلك **ح** سئل مالك هل يجتنب الرجل لبائنه من الحرم شيئا فقال لا

ح حج المرأة بغير ذي محرم **ح** قال مالك في الصرورة من النساء التي لم تصح قط انها ان لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع أن يخرج معها انها لا تترك فريضة الله عليها في الحج وتخرج في جماعة النساء

المتنع ذلك في هذا ثلاثة أبواب أحدها في بيان ما يجوز للمرأة أن تخرج فيه بغير إذن زوجها ولا يجوز له أن يجعلها والثاني في بيان ما لا يجوز لها أن تخرج إلا بإذن زوجها ويكون له أن يجعلها والثالث في بيان ما إذا جعلها

﴿صيام المتنع﴾

عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج لم يجدها لما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة فان لم يصم صام أيام منى ومالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة رضي الله تعالى عنها ش قولها رضي الله تعالى عنها الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج لم يجدها لما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة تريد والله أعلم أنه إذا أهل بالحج فقلنا ما الهدى فان عدمه جاز له الصيام وأما قبل أن يهل بالحج ولم يصم عليه حتى فلا يجوز له أن يصوم قبل أن يصم عليه فلا يجوز له أن يصوم حتى التمتع حيث

(فصل) وقولها رضي الله عنها فان لم يصم إلى يوم عرفة صام أيام منى وهي أيام التشريق الثلاثة التي تلي يوم النحر وهذا اللفظ يقتضي جهة الصوم من وقت يحرم بالحج المتنع إلى يوم عرفة وان ذلك مبدأ أم لا لأنه وقت الاداء وما بعد ذلك من أيام منى وقت القضاء وأما لان في تقديم الصيام قبل التصبراء للسهة وذلك ما أوربه وأما ان صيام ما قبل يوم التصریح لم يرد الصوم وصيام أيام منى مجموع فالتصباح الصوم فيها الضرورة لمن لم يصم قبل ذلك ليكون صومه في جهة متشابهة لقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وما بعد أيام منى فليس محلهما الصوم على وجه الاداء لان ما بعد أيام منى لا يكون الصوم فيها في الحج وقد قال أصحاب الشافعي ان صيام أيام منى انما هو على وجه القضاء والظاهر من المذهب انه على وجه الاداء وان كان الصوم قبلها أفضل كوقت الصلاة الذي فيسمه للاداء وان كان أوله أفضل من آخره والله أعلم (قرع) وقد تقدم انه لا يصوم اليومين الأولين من أيام التشريق الا المتنع الذي لا يجدها الهدى لضرورة أن يقع صومه في الحج وأما اليوم الثالث فانه يصومه من نذر والفرق بينهما ان اليوم الثالث لا يتحقق بالحج لانه قبيح الحجاج المقام فيه منى وبترك الرمي والمبيت وأما اليومان الأولان فحققان بالحج لا يجوز لمن حج أن يترك لهما المبيت ولأن يترك الرمي والمقام فبما معنى فلذلك افرق حكمهما والله أعلم ثم كتاب الحج بحمد الله وعونه

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الضحايا﴾

﴿ما ينبت عنه من الضحايا﴾

﴿مالك عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ماذا يتقى من الضحايا فأشار بيده وقال أر بماو كان البراء بن عازب يشير بيده ويقول يدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين ظلها والمريضة البين مرضها والعجفاء التي لاتنقى

﴿صيام المتنع﴾

﴿حدثني يحيى عن مالك﴾

عن ابن شهاب عن عروة

ابن الزبير عن عائشة أم

المؤمنين أنها كانت تقول

الصيام لمن تمتع بالعمرة

إلى الحج لمن لم يجد هدنيا

ما بين أن يهل بالحج إلى

يوم عرفة فان لم يصم صام

أيام منى ﴿حدثني عن

مالك عن ابن شهاب عن

سالم بن عبد الله عن عبد

الله بن عمر أنه كان يقول

في ذلك مثل قول عائشة

رضي الله تعالى عنها

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كتاب الضحايا﴾

﴿ما ينبت عنه من الضحايا﴾

﴿حدثني يحيى عن مالك عن

عمرو بن الحارث عن عبيد

ابن فيروز عن البراء بن

عازب أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم سئل ماذا

يتقى من الضحايا فأشار

بيده وقال أر بماو كان

البراء يشير بيده ويقول

يدي أقصر من يد رسول

الله صلى الله عليه وسلم

العرجاء البين ظلها

والمريضة البين عورها

والمريضة البين مرضها

والعجفاء التي لاتنقى

الضحايا دليل على ان الضحايا عنده صفات يتق بعضها ولا يتق بعضها ولو لم يعلم انه يتق منها شي لسأله هل يتق من الضحايا أم لا والذي يتق من الضحايا على ضربين ضرب يتعلق به عدم الاجزاء وضرب يتعلق به الكراهة وقد ذكر صلى الله عليه وسلم صفات جامعة للعاني التي يتق من جهة النص ومن جهة السنن وجمع ذلك في أربع صفات ليسهل على السائل حفظ جواب ما سأل عنه وأشار بيده ليكون في ذلك تذكرة له ومنع من التسيان

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين ظلمها دليل على أن العرج على ضربين ضرب يمنع الاجزاء وضرب لا يمنعه فأما ما يمنع الاجزاء فقد قال الشيخ أبو القاسم في تعريفه العرجاء البين ظلمها هي الشديدة العرج التي لا تلحق الغنم فهذه التي لا تجزى * وقال أبو حنيفة تجزى * ودليلنا على ذلك الحديث المتقدم قوله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين عرجها ولا شك أن العرجاء تمتشى وأما التي لا تمتشى فلا يقال فيها عرجاء لان العرج من صفات المتشى ومن جهة القياس انها مريضة فوجب أن لا تجزى * أصله المريضة البين مرضها وأما العرج الذي لا يمنع الاجزاء فهو العرج الخفيف روى ابن حبيب عن مالك انه استخفها اذ لم يمنحها أن تسير سيرا الغنم وذلك صحيح لان عرج هذه ليس بين وأما ما يكون حينئذ عرجا خفيفا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والعوراء البين عورها يريد الله أعلم التي ذهب بسر إحدى عينها يقال عارت العين تعار وعورت اذا ذهب بسرهما ويقال عين عوراء ولا يقال عياء والشاء اذا عورت إحدى عينها مع قائمها لا ينقص ذلك من لحمها وأما نقص بعض خلقها عن حل السلامة والتمام بمعنى طارئ عليها في الغالب لا يعود ذلك بمنفعة في لحمها فينبغي أن يتق في الضحايا ما كان بمعنى ذلك ونقصان الخلق على ثلاثة أضرب ضرب ينقص منافعها وجسد ما قاله المحدث منة في لحمها منع الاجزاء كصمم يدا أو رجل وضرب ينقص المنافع دون الجسم كذباب بسر العين أو العنبرين أو ذهاب الميزفا كان له تأثير بين كالعور والعوى والجنون فهو يمنع الاجزاء ولم يجد في الاصحاب في الجنون وأما الضرب الثالث فهو نقصان الجسم دون المنافع كذهاب القرن والصوف وطرف الأذن والذنب ما كان من باب المرض أو ما يشوه الخلقة أو ينقص جزأ من لحمها وجب أن يمنع الاجزاء (فرع) واذا كان بعين الأخصية بياض فلو كان على الناظر وكان يسر الا يمنح أن تسر أو كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء عروا ابن الموازي في كتابه عن مالك وأما ما منع الزوارة لكونه كثيرا على الناظر فهي العوراء وكذلك عندي لو ذهب أكثر سر عينها (فرع) وروى ابن الموازي في كتابه ان الجذع يمنع وأما العصب في الأذن أو الاذنين فان استوعب الأذن فاما يمنع الاجزاء وأما السرقاء واخرقا والمقابلة والمدايرة والشرقا هي المستقوقة الاذن والشرقا هي التي صرقت اذن بالسهنة والمقابلة هي التي يقطع طرف اذنها والمدايرة هي التي يقطع من مؤخر اذنها فالعاضي أبوا السن وهذه الصفات كلها عندي لا تمنع الاجزاء وانما تمنع الانصباب وحذا فداقته على الاطلاق غدران المذهب مبني على ان الكثير من القطع يمنع الاجزاء واليسير لا يمنعه وأما شق الأذن ففي المبسوط أن مالكاً كان يوسع في اليسر منه كالسمت ويحويها قال القاضي أبو الوليد والذي عندي ان الشق لا يمنع الاجزاء الا أن يبلغ من الأذن المبلغ الذي يشوه الخلقة والله أعلم (فرع) اذا ثبت ذلك فقد روى ابن القاسم عن مالك انه لم يحد ابن القليل والكثير قال محمد في كتابه والنصف عندي كثير والأصل في ذلك أن طريقة الاجتهاد وقال أبو حنيفة في الاذن والذنب والالية في أحد عويله

ان الثلث عنده كثير وهو نحو مما ورد ما بن حبيب والقول الثاني ان الثلث عنده في جزء القليل وهو نحو قول ابن المواز في الاذن الا انه سوى بين الذنب والاذن والالية • قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر في ذلك عندى مذهب أصحابنا وهو الصحيح ان شاء الله ان ذهاب ثلث الاذن في جزء اليسير وذهاب ثلث الذنب في جزء الكثير لان الذنب ذو عظم وعصب والاذن ليس فيه غير طرف جلدا يكاد يتألم بقطعه ولا يستغفر به لكنه ينقص الجلال كثيرا والله أعلم (مسئلة) وأما السكاه في المدونة انها الصغيرة الاذنين قال ابن القاسم وهي الصماء فهي تجزئ عندها مالكا وأما التي خلقت بغير اذنين فلا خلاف في ذلك وقال الشيخ أبو القاسم لا يصح بالسكاه وهي التي خلقت بغير اذنين • قال القاضي أبو الوليد رحمه الله والذي عندى في ذلك انه ان كان الاذن من الصغر بحيث تنفج الخلقة معه ويقع به التشويه فانه يمنع الاجزاء (مسئلة) وأما اللزما قال ابن حبيب وهي التي سقطت أسنانها من كبر أو كسر فلا تجزئ وفي الموازنة ان سقطت أسنانها من اثنائها أو هرم أو حنيت فلا بأس بها وان كان من غير ذلك فلا يصح بها قال في المبسوط لانه تنقص من خلقها قال القاضي أبو اسحق ذهب الى ان الفتية انما تسقط أسنانها من داء نزل بها فاصار عيبا بها والهرمة سقطت أسنانها من كبر وهو أمر معتاد ووجه قول ابن حبيب ان الهرم معنى ينقص الحيوان فاذا اسقط الانسان منع الأضحية كالمرض (فرع) فاذا قلنا ان ذهاب الاسنان يمنع الأضحية ففي كتاب محمد بن داود منع ذلك ذهاب السن الواحدة وفي المبسوط اذا سقط لسان أو أسنان فهو عيب ولا يصح بها فانه نقصان من خلقها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والمرضة البين مرضها قال أبو الحسن ذلك لعمان أحد ما ان المرض نهك بدنها فنقص لحمها والثاني انه يفسده حتى يعافه النفس والثالث انه ينقص منها وهذا المعاني على ما ذكر فوجب أن يكون كل غرض يحدث ذلك في النفس يمنع أن يصح بها والخمرة وهي البشعة لا تجزئ وكذلك الجرباء فابطل من ذلك كل هذا المرض البين وجب أن يمنع الاجزاء (مسئلة) قال مالك ولا يجوز الدبر من الابل قال ابن القاسم ومعنى قوله في الدبرة الكبيرة فأرى الجرح بذلك المنزلة ان كان جرما كبيرا • قال القاضي أبو الوليد ووجه ذلك عندى انه من المرض الذي يمنع الاجزاء كالمكسورة القرن تدى واذا كان الجرح صغيرا لا يضر بالأضحية أو بالهذى فليس من باب المرض فلم يمنع ذلك الاجزاء

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والعجفاء التي لاتنقى التثني ثم يرد انه لا يوجد فيها ثم قال اذا بلغت هذا الحسن الخزال فانها لا تجزئ لانها خارجة عن الحد المعتاد لانه لا منفعة في لحمها ولا طيب كالمرضة ص • قال مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتي من الضحايا والبدن التي لم تنس والتي نقص من خلقها قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى • ثم قوله كان يتي من الضحايا والضحايا البسان ما هدى من الابل ذكرنا كان أو أثنى وتمتقديم الكلام في معناها في الحج واتمادها فيها ما لم تنس يرد ما لم يبلغ سن الاجزاء وهذا لفظ يستعمل غالبا في الهرم وما قرأ به فيقال أسن فلان اذا بلغ سن الشيخ ولم يرد ذلك ههنا لانه لا خلاف ان التثني من كل نوع من أنواع الضحايا تجزئ وان كانت لم تبلغ حد تمام السن وانما هو أول الآثار ويحتمل أن يرد بذلك التي لم تبلغ أو تكون مستغنم البقرة أكثر ما يعتبر ذلك بالسنين وان جاز أن يتقدم سيرا أو يتأخر يسيرا على حسب اختلاف اختلافه ولكن المعتاد متقارب فالجذع من الضأن قد اختلف الفقهاء فيه فقال ابن حبيب الجذع من

• وحسن عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتي من الضحايا والبدن التي لم تنس والتي نقص من خلقها قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى

الناس والمعاذ ابن سنة وقلة ابن نافع وأشب على هذا أكثر الناس وقلة أبو عبيد قال في المعز
والعنان هو في السنة الثانية جدد وروى ابن وهب أنه ابن عشرة أشهر وروى سحنون عن
علي بن زياد هو ما استكمل سنة أشهر وقلة ابن شعبان قال وقيل ثمانية أشهر وأما الثاني فقال
ابن حبيب هو ابن ستين دخل في الثالثة والأثني ثنية وأما الأبل فقال ابن حبيب الجندع من الأبل
ابن خمس سنين والثاني ابن ست سنين وقال أبو عبيد إذا أتت عليه الخامسة فهو جدد فإذا ألقى
ثنيته في السادسة فهو ثني وأما البقر فقد قال ابن حبيب الجندع من البقر ابن ثلاث سنين والثاني ابن
أربع سنين وقال أبو عبيد هو أول سنتين والثاني ثنية ثم جدد ثم ثني وقال القاضي أبو محمد
الثني من البقر ملة ستان وقد دخل في الثالثة وهو أشبه بقول أبي عبيد والله أعلم

في النبي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام

في النبي عن ذبح الضحية
قبل انصراف الامام
عن يحيى بن سعيد عن
بشير بن يسار أن أبا ردة
بن نيار ذبح ضحيته قبل
أن يذبح رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوم الأضحية
فزع أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمره أن
هو بذبيحة أخرى قال
أبو ردة لا أجد إلا جندع
ابن رسول الله قال وان
يحبذ الاجتماع فاذبح

ص مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن أبا ردة بن نيار ذبح ضحيته قبل أن يذبح
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الأضحية فزع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يذبح
بذبيحة أخرى فقال أبو ردة لا أجد إلا جندع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
لم يحبذ إلا جندع فاذبح في قوله أن أبا ردة ذبح أضحية قبل أن يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم الأضحية فزع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يذبح أضحية قبل أن يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم
بذبيحة أخرى فقال أبو ردة لا أجد إلا جندع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يحبذ إلا جندع فاذبح
الامام فهو بعد السلام من صلاة العيد يوم الأضحية فذبح فذبح فذبح فذبح فذبح فذبح فذبح فذبح فذبح
وقال الشافعي إذا ذهب من الوقت بمقداره إلى ركعتين بقائه أو ما لا يفي به من ركعتين فذبح
ذبح حيث نزل قبل الصلاة أو جزأه والدليل على ما نقله هو أن أبا ردة بن نيار ذبح أضحية قبل أن يذبح
رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب فقال أول ما تبدا بأبي في ركعتين فزع فزع فزع فزع فزع فزع فزع فزع فزع
فذل هذا فقد أصاب مستنوا من تحريف ذلك فاعلموا ولم يقبلوا له ليس من التسلق فزع فزع فزع فزع فزع فزع فزع فزع فزع
أبو ردة ذبحت يا رسول الله قبل أن أصلي وعندى جذعة فزع من سنة فقال اجعلها مكانها أول
تجزى أو توفي عن أحد بعدك وهذا بين في موضع اختلاف وجه ذلك من جهة المعنى إننا قد بينا
أنه لا يذبح إلا بعد أن يذبح من الوقت بقدر فعل الصلاة فوجب أن يعتبر بفعل الصلاة لا بمقدار فعلها
أصل ذلك السعي لما رتبناه على ركعتي الطواف كان الاعتبار في ذلك بفعل ركعتي الطواف
لا بمقدار فعلها من الوقت (مسئلة) إذا ثبت أن الذبح بعد الصلاة كان الامام يذبح أولاً ثم يذبح الناس
بعده فمن ذبح قبل الامام لم يجزه رواه ابن المواز وغيره وقال أبو حنيفة يذبح بعد الصلاة وقبل
الامام أو جزأه ودليلنا الحديث المذكور وهو أن أبا ردة بن نيار ذبح أضحية قبل أن يذبح رسول الله
صلى الله عليه وسلم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذبح أضحية أخرى ودليلنا ما أخرجه مسلم
من حديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم التمر بالمدينة فقامه رجال
فصر وأوتنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم فصر فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كان يصر قبله أن
يذبح بصر آخر ولا يصر حتى يصر النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) المضحون على ضربين أحدهما
بضحية الامام والآخر بغير حضرته فأما من كان بضحية الامام فلا يخالفه من أن يذبح بغير
أضحيته أو لا يظهر ذلك فإن أظهر ذبح أضحيته بأثر الصلاة فمن ذبح قبله فله شهرة عن مالك لا يجزئه

وأما بن لم يظهر ذبح أخيه ففي كتاب محمد بن ذريح رجل أخيه قبله في وقت لو ذبح الإمام بالمضى
 لكن هذا قد ذبح منه لم يميزه وقال أبو مصعب إذا ترك الإمام الذبح بالمضى ذبح بعد ذلك فهو
 جائز وأما بن كان موضع ليس به امام مثل أهل القرى الذين لا يصلون صلاة عيد بطنية فقد
 روى ابن القاسم عن مالك بن نضر بن صلاة أقرب الأئمة إليهم وذبحه فنحري ذلك فأخطأ فذبح قبل
 ذبحه ففي المدونة قول ابن القاسم يميزه ورواه مطرف وابن الماجشون عن مالك وأكثر
 ذلك ابن المواز في كتابه فقال قدر روى أشهب عن مالك خلافه ونقله أبو محمد في نوادره فقال وقد
 روى أشهب عن مالك لا يميزهم وهو أحب إلينا وقد قيل إن رواية أشهب عن مالك إنما هي فيمن
 ذبح على علم أنه قد ذبح الإمام ورواية ابن القاسم فيمن نحري أن يذبح بعده فأخطأ فذبح قبله والله أعلم
 وجه قول ابن القاسم إن فرضهم الاجتهاد والتصر في أمر غائب عنهم لا يحكم بتقنين فكان الخطأ
 موضوعاً عنهم كخطأ في القبلة عند الاشتباه في اعلامها ووجه قول أشهب أنهم غير معنوين
 لأنهم قادرين على التأخير الذي لو أخر الإمام إليه لجاز لأهل بلد الذبح قبله وما كان مثل هذا
 ليسوغ فيه التصرى كالوقت في الصيام والصلاة

(فصل) وقول أبي ردة لا جذا الاجزاء دليل على أنه قد علم أن الجذع يتعلق به حكم المنع إما لأن غيره
 يميزه دونه أو لأن غيره أفضل منه وقد روى في حديث البراء بن عازب أنه قال إنها كانت جنتهم من
 المعز والذئبان تغلق بالأجزاء وتأير فيه لا لا خلافاً أنه لا يجوز السخلة ولا الفصيل والذي يميز
 عن الإنسان في الضحايا من النان الجذع فافقوه من المعز والابل والبقر التي فافقوه والدليل
 على إجزاء الجذع من النان ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
 تذبحوا إلا مسنة لأن يمسر عليكم فتذبحوا جذعة من النان والدليل على أن الجذع من المعز
 لا يميز ما روى في حديث البراء أن أبا ردة بن نيار قال إن عندى عناق جنته وهي خير من
 شاة لم فهل يميز عني قال نعم وان يميز عن أحبيدك فإن قيل فالفرق بين النان وغيرها
 قبله الفرق بينهما أنه من صاحب الشريعة ولا فرق أصح منه ووجه آخر وهو أنه قد روى ابن
 الأسراري أنه قال إن المعز والبقرة والابل لا تضرب فحولتها إلا بعد أن تنثى والنان تضرب
 فحولتها إذا أجدت (نزع) إذ ذبحته للثالثين من النان أحبالى مالك بن الجذع ورواه ابن
 المواز عن مالك ووجه ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن
 يمسر تبيعاً فاذبحوا جذعة من النان ومن جهة المعنى أن في ذلك ترويضاً عن الخلاف المروى وفي
 النبي صلى الله عليه وسلم تمام الجسم وكل ما فيه ضل به الجذع والله أعلم ص * مالك بن يحيى بن سعيد بن
 يحيى بن عويم بن أشعث ذبح أخيه قبل أن يذبح يوم الاضحية وأنه ذكر ذلك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأمره أن يعيد بضحية أخرى * س قوله ان عويمراً ذبح قبل أن يذبح يوم الاضحية
 يريد قبل أن يذبح إلى المصلى لأنه سأل القدر المتأدي يوم الاضحية فاستغنى بذلك عن ذكره ولو أراد
 غيره من الضحايا لم يجز أن يذبحه قبل أن يذبحه غداً وهو بعد في وقت يمكنه الضحوة
 فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولعله أخبره لما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الذبح قبل
 الصلاة تقدم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد بضحية أخرى بمعنى أن الأولى لم تكن ضحية
 مجزئة

* وحديث عن مالك
 عن يحيى بن سعيد بن عبد
 ابن عويم بن
 أشعث ذبح ضحيته قبل أن
 يذبح يوم الاضحية وأنه
 ذكر ذلك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فأمره
 أن يعيد بضحية أخرى

المعز أفضل من ذكور ماسوى ذلك من أجناس الاصحى (مسئلة) وأما المسئلة اربعة فأن
 الفعل من الضمايا أفضل من اخصى قال ابن حبيب والاصل فيمارى أن النبي صلى الله عليه
 وسلم ضحى بكبش أقرن فحيل (مسئلة) وأما المسئلة الخامسة في أن الأقرن أفضل من الاجم
 والاصل في ذلك الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش أقرن فحيل ومن جهة
 المعنى انه أتم خلقة

(فصل) وقوله ثم أصبح يوم الأخصى في معلى الناس أمر فلما سولاه بذبح أخصيته على وجه الاستئابة
 وذلك جائز للضرورة وذكره مالك من غير ضرورة والاصل في جوازه القياس على الهدايا
 لانه حيوان شرع ذبحه على سبيل القرية فصحت الاستئابة فيه كالهدايا وإنما استئابه عبد الله بن
 عمر لمرضه والأفضل لمن قدر عليه أن يتولى ذبحها بنفسه لما روى عن أنس أن النبي صلى الله عليه
 وسلم ضحى بكبشين أقرنين أملحين ذبحهما بيده (فرع) فإذا قلنا يجوز ذبحه الاستئابة فإن استئاب
 مسلما أجزأه وان استئاب كتابيا فهل يجوز أم لا قال ابن القاسم في المدونة يسعدا ولو أمر بذلك
 مسلما أجزأه وروى عنه أشهب انه قال يجوز ذبحه وجه قول ابن القاسم أن الكافر لا تصح منه نية
 القرية وان صحته منه نية الاستئابة والاخصية قرية فإذا ذبحها الكتابي لم تكن أخصية وكانت ذبيحة
 مباحة ووجه قول أشهب أن صح ذبحه لشر الأخصية صح ذبحه للأخصية كالمسلم (فرع) والاستئابة
 فيها بالتصریح أو العادة فإن أمر بذبحها عنه أخصية فينبى النائب في ذلك من الأخصية كما كان
 ينوبه المضى لو أمر بذبحها وأما العادة في المدونة عن ابن القاسم فيمن ذبح أخصيته بغير إذنه أن
 كان مثل الولي في عياله فذبحها ليكفيه أجزأه وان كان على غير ذلك لم يحرمه زاد ابن المواز عن ابن
 القاسم أو بعض من في عياله ممن يحمل ذلك عنه زاد أبو زيد وأوصدقة بينهما ان وثق به حتى
 يصدقه انه ذبحها عنه فيستحل أن يريه ابن القاسم بقوله ولده في عياله ومول ابن المواز عنه أو بعض
 عياله ممن يحمل ذلك عنه من يدخله رب الدار في أخصيته ويكون معنى قوله ممن يحمل ذلك عنه
 ويحمل أن يريه الولد الذي قد فوض اليه القيام فأمره في جميع أحواله ويكون ذلك معنى قول
 ابن القاسم في المدونة الولد في عياله فيذبحها ليكفيه وأما ما رواه أبو زيد عن ابن القاسم من قوله
 أو صديقه ان وثق به حتى يصدقه انه ذبحها عنه فيحتمل أن يريه صديقه الذي يقوم بأمره وقد
 فوض اليه في جميع أموره حتى يصدقه انه لم يذبحها عن نفسه وأما ذبحها عن غيره فلهذين القولين
 وجه على ما تقدم وان كان أراد به انه غير المفوض اليه وأما ذبحها عنه بمجرد الصداقة فالظاهر من
 المذهب أنه لا يجوز له لانه متعدد لو شاء أن يضمه ضمه إلا أن يكون هذا راية في التعدد يذبحها عن
 صاحبها ان لم يرد صاحبها نفعه ثم تجزئه فله وجه على ضحقه وقد قال أشهب في الموازية لا تجزئه
 وان كان ممن في عياله وهو ضامن يريه الله أعلم اذا كان غير أمور به ولا قام بجميع أموره في ذلك
 وغيره (فرع) ومن ذبح أخصية صاحبه غلطا لم يجز المذبح عنه وان فعل كل واحد منهما بأخصية
 صاحبه ضمنها فله مالك في المدونة ووجه ذلك ان كل واحد منهما متعد على أخصية الآخر فزمره
 ضمانا لانا خطأ والعمد في المال سواء وإذا ضمنها الذاب لم تجز المتدلى لانهما تكون لمن ضمنها ان
 ضمنها وان لم يضمنه إياها ورضى بها مذ بوحه لم تجز أيضا لانه قد كان ثبت ملكها لما كان له من
 تضمين المتعدي عليها وانما عادت الى حالها من الملك الصحيح التام ليرى التضمين وذلك بعد الذبح
 ولو كان هديا ونسروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الموازية تجزئ من قلده لامن يحرمه

وروى أشهب عن مالك لا يجزئ ما وجهر واية ابن القاسم أنه قد وجب بالتقليد فلا يحتاج في ذبحه إلى نية تختص بمن قلده بل على ذلك أنه لو ضل الهدى فوجده رجل فصره ممن قلده لا جزأ وإن لم يتعين له صاحبه ولو فضل ذلك في الاخصية لم تجز صاحبها ووجهر واية أشهب ابن الهدى وإن كان قد وجب بالتقليد فإن الفساد وعدم الاجزاء يتعلق به بدليل أنه لو مات لم يجزه فكذلك إذا ذبح ذبائح مع الاجزاء أو هو ان يذبح عن غير من قلده (فرع) وهل يجزئ في الاخصية الذابح لا يتناول أن يكون صاحبها رضيا أو لم يرضها فإن رضيا لم يضمن الذابح قيمتها فلا خلاف أنها لا تجزئ الذابح لانها باقية على ملك صاحبها وإن ضمنه إياها ففي الموازين من رواية ابن القاسم عن مالك لا يجزئ واحداهما وقال أشهب تجزئ الذابح كالأول استصفت بعد الذبح وكذلك أمة أو ولد هارجل ثم جاء بها فأخذ قيمتها فأنها بذلك أم ولد وقال ابن حبيب إن عرف ذلك بعد فوات اللحم أجزأت عن ذابحها غلطا وأدى القيمة وإن لم يفت اللحم فربها مخير فإن أخذ اللحم فله يبيعه وإن أخذ بقية الشاة لم تجز عن ذابحها ولا يبيع لحمها ووجه ذلك أنه إذا عرف ذلك بعد فوات اللحم فقد عين ملكه لامة ولا خيار لصاحبها فيها فلذلك أجزأه وإن عرف ذلك قبل فوات اللحم فربها مخير في أخذها أو أخذ قيمتها أو سدا ينافي ملك الذابح لها ويمنع اجزاءها عنه

(فصل) وإنما أمر ابن عمر نافعاً بذيبح أخصيته يوم الاخصى لأن الافضل وإنما أمر بأن يذبحها في مصلى الناس لأن الاخصية من القرب العامة المنونة فالأفضل اظهار ذلك في ذلك المصلى ومنها وقد قال ابن حبيب في كتابه يستحب الاعلان بالاخصية لكي تعرف ويمر بها بالبلد وما يراه منها وكان ابن عمر إذا ابتاع أخصيته يأسر غلامه بمجملها في السوق ويقول قد اشتريت أخصية ابن عمر أرادة أن يعلن بها

(فصل) وقول نافع ففعلتها يعني اشترى له الكبش على المصة التي أمره بها ثم ذبح يوم الاخصى بالمصلى وليس تراء الاخصية ليضحي بها موجب كونها أخصيته ولا يتعين ذلك فيها على سبيل الوجوب وإنما يتعين على سبيل الوجوب بإبداء الذبح قال القاضي أبو اسحق وهل يرى الاوداج لانه قد وجد منه النية والفعل وثقال القاضي أبو اسحق وجماعة من شيوخنا متبن بالنية والقول باللسان وتجيب بذلك كما يجب بالذبح فيكون ذلك فيها كالاشعار والتقليد في الهدى

(فصل) وقوله ثم حل إلى عبد الله بن عمر خلق رأسه حين ذبح الكبش وكان مريضاً لم يشهد العيد يريد أن الكبش حل إلى عبد الله بن عمر خلق عبد الله رأسه حين ذبح الكبش ولعله كان امتنع من خلق رأسه وئمن من شعره من أول العشر حين أراد أن يضحي على وجه الاستحباب وإن لم يذبح ذلك واجبا على ما ذكر في آخر الحديث وقد روى الشيخ أبو بكر والقاضي أبو الحسن أني يستحب لمن أراد أن يضحي إذا رأى هلال ذي الحجة أن لا يقص من شعره ولا يلقم أظفاره حتى يضحي فالأول لا يحرم ذلك عليه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس في ذلك استحباب وقال أحمد واسحق يحرم عليه الخلق وتقليم الأظفار والدليل على استحباب ذلك ما رواه أبو عبد الرحمن حدثنا سليمان بن مسلم البلخي ثقة وسليمان بن مسلم الحضاري ليس بثقة حصي أخبرنا البصري أخبرنا سبعة عن مالك عن ابن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رأى دلال ذي الحجة فأراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره حتى يضحي قال أبو عبد الرحمن عمر بن مسلم بن عمار ابن أكيمة قد اختلف في اسمه فقيل عمرو وقيل عمر وهو مدني فوجه الدليل منه أن ههنا نهي

والنبي اذا لم يقتض التحريم حل على الكراهية ودليلا على نفي الوجوب حديث عائشة المتقدم في كتاب الحج أنا قلت فلا تمهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى ثم بعث به مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نحر الهدي ولا خلا في أن النبي صلى الله عليه وسلم خصي في ذلك العام

(فصل) وقوله وكان عبد الله بن عمر مريضاً لم يشهد العيد مع الناس يقتضي أن مرضه منعه صلاة العيد مع الناس والبر وزهوا ولم يمنعه مما شرع من ذبح الضحية وأظهارها وقد تقدم ذكره ولم يمنعه مرضه من انفاذ الضحية في ماله وهي قرينة كالصدقة والعق لما كان ماله يتسع لذلك وذلك أن حكم الأضحية قبل ذبحها حكم ماله تورث عنه قاله مالك في المختصر والموازية وقال عيسى عن ابن القاسم في العتية ولم يرأه أخذها من لحيته دين (فرع) اذا ثبت أن حكمها حكم ماله تورث عنه وتباع لغرمائه فقد قال ابن القاسم يستحب لورثته ذبحها وروى عبد الملك بن الحسن عن أشهب لا يضيء بها عنه موى ميراث وجه قول ابن القاسم أنه مال أخرجه على وجه القرينة فاستحب لورثته انفاذ ذلك كما استحب له إخراجها بعينها وكرمه بدله ووجه قول أشهب أنه لم يوجبها ولم يأمر بإخراجها عنه وإنما أعدها لوجوبها في وقت وهو لم يأمر بها كسائر ماله (فرع) ولو مات عن هديه بعد أن قلده ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم للغرماء بيعه كالم يبيع ما عتق ورده عتقه قال القاضي أبو الوليد وهذا عندى حكم الأضحية بعد الإيجاب بالقول على ما ذهب من رأى ذلك من أصحابنا (مسئلة) ولو مات بعد ذبح الأضحية فقد قال مالك في المختصر موى لورثته ولاتباع في دينه ورواه في العتية عيسى عن ابن القاسم ووجه ذلك أنها فاتت بالذبح وصارت في حكم المستهلك كما وأكلها (فرع) والفرق بين ذبحها وتقليد الهدى أن التقليد لا يضمن له الهدى والذبح تضمن به الأضحية فكان ذلك فوتاً فيها (فرع) فإذا مات ابن الأضحية تورث عنه بعد الذبح فإن لورثته أكلها وقال مطرف وابن الماجشون عن مالك ينهوا عن بيع لحمها ولا خلاف بين أصحابنا نعلمه في المنع من البيع لأنه إنما انتقل إليهم ملكاً على حسب ما كان للخصي وأما فسدتها فقد أجاز ذلك مالك من رواية مطرف وابن الماجشون عنه وابن القاسم من رواه عيسى عنه ومنع منه في كتاب محمد فقال لأنه يصير بيعاً فيحصل أن يكون سبب الخلاف في ذلك اختلاف قول مالك وأصحابه في القسمة هل هي تمييز حق أو بيع ويمتثل أن ير بدائها إذا وقعت القسمة على وجه كانت بيعاً فلم تجز في الأضحية وإذا وقعت على وجه كانت تمييزاً فيجوز ذلك فيها (مسئلة) وهذا حكم من انتقل إليه حكم الأضحية باليراث فأما من انتقل إليه بهبة أو صدقة فقد روى ابن حبيب في كتاب الحدود عن أصبغ لمعطى يبيع ذلك إن شاء وحكى ابن المواز عن مالك ليس له بيعه وجه القول الأول أن نهاية القرينة في الأضحية الصدقة بها فإذا بلغت عليها كان لمن صارت إليه التصرف فيها بالبيع وغيره كالزكاة ووجه القول الثاني أن إيجاب التسليم على وجه الأضحية يمنع البيع كالو انتقل إليه باليراث وأما ما أخرج في الزكاة فقد كان له التصرف فيه بالبيع وغيره إلى أن ينتقل عن ملكه بالإخراج فذلك كان لمن انتقل إليه التصرف فيه بمثل ذلك (مسئلة) وهذا مبنى على أن المضى ليس له بيع أضحيته ولا يبيع شيء منها كالهدي والأصل فيه ما روى مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنها كلها لحومها وجلودها وجلالها في المسلم كبن ولا يبط في جزائها منها شيئاً زاد عبد الكريم عن مجاهد نحن نعطيه من عندنا قال

مالك ولا يباع جلد أخيه بجلد ولا غيره (فرع) فان باع من أخيه شيئاً فقد قال ابن حبيب من باع جلد أخيه جهلاً فلا ينتفع بالثمن وعليه أن يتصدق به وروى عن مصنون أن من باع جلد أخيه أو شيئاً من لحمه أن أدرك فسحق والاجعل ثمن الجلد في ماعون أو طعام ويجعل ثمن اللحم في طعام يأكله وقال محمد بن عبد الحكم من باع جلد أخيه فليصنع بهنمه ماشاء من أسنانه أو غيره وهذا الاختلاف إنما هو في حكم ثمن المبيع بعد فواته وأما بيعه فمتفق على منعه فنع ابن حبيب الانتفاع بالثمن وجوز مصنون تصريف ثمنه فيما ينتفع به دون ما يؤول ويصرف في التجارات التي تختص بالإنمان وأما قول ابن عبد الحكم فيصقل أن يذهب إلى قول أبي حنيفة في تجويزه بيع جلد الأخية بمساوي الدرهم مباحين وينتفع به ولا يظهر أنه منع البيع غير أنه كان قد أحكم الثمن عنده إذا مات البيع والله أعلم (مسئلة) وللرجل أن يذبح جلد الأخية وجلد الميتة قال الشيخ أبو محمد يريد بعد الدباغ ووجه ذلك أن ما منع بيعه لم تمنع إجارته لمنفعة المباحة بجلد الميتة فإنه منع بيعه ولم تمنع إجارته لمنفعة المباحة (مسئلة) ومن تلفه شيء عند صانع يلزمه ضمانه أو غاصب أو متعمد فقد قال ابن القاسم من سرقت رأس أخيه في القرن استحب أن لا يفرمه شيئاً وكان رأياً بيننا وقال ابن الماجشون وأصبغ له أخذ القية ويمنعها ماشاء وكذلك قبة الجلد يضيع أو يستهلك ألا ترى أن من خلق ثوبه ففصبه غاصباً له أخذ حقته وله أن يأخذ من اللحم المستهلك ماشاء من طعام أو حيوان ولا يجوز ذلك في البيع فوجه قول ابن القاسم أن أخذ القبة نوع من المعاوضة وهي ممنوعة في الأخية (مسئلة) وأما صوف الأخية فان جرت قبل ذبحها فقد روى محمد عن أشهب أن له أن يجزها قبل الذبح وروى ابن القاسم عن مالك في الموازية والعين لا تجز وجه قول مالك أن تعيينها للأخية متأثر المنع في أخذ شيء منها كاللحم ووجه قول أشهب أن معنى تجوز إزالته منها قبل الذبح دون مضرة فجاز له أخذ ذلك منها قبل إيجائها (فرع) إذا ثبت ذلك فان جزها فقد قال ابن القاسم قد أساء وتجزه أخيه وينتفع بالصوف ولا يبيعه وقال سحنون لا يرى بيعه بأساً وياً كل ثمنه وقال أشهب له يبيع ويصنع بهنمه ماشاء لانه لم تجب قبل الذبح فيصقل قول ابن القاسم وجهين أحدهما أنه ممنوع من جزه حتى يتقرب بذبحها على الهيئة التي عنيها فان أقدم على ذلك فلا يبيعه لان حكم المنع متعلق ببيع كسائر أجزائها والوجه الثاني أنه مباح له جزه وان كان نطق به حكم الأخية الآن جزه في حكم تفرق أبعاضها من غير ضرورة فلا يتعلق به منع كالأولاد ولما لم يكن لذلك تأثير في الصوف جاز التفرق لانه لا يباع كالإياع الولد ووجه قول سحنون أن الصوف لما كانت لا يترك كل جز يبيعه أو كل ثمنه لانه بذلك يوصل إلى أكل أجزاء الأخية لانه المقصود منها (فرع) فأما بعد الذبح فله جز صوفه (مسئلة) وإذا ثبت الأخية فتقدم روى محمد عن أشهب لا يجوز ذبح ولدها وقال مالك أن ذبحه مع أمه مفسن وجه القول الأول أن سن الأخية معتبر وهو معدوم في السخلة ووجه القول الثاني أنه تبع لأمه فلا يعتبر إلا بمتها دون صفته كالصوف واللين (مسئلة) وأما لبن الأخية فقد قال مالك له شرب لبن الأخية ولا يجوز له شرب لبن الهدى ولا ما فضل عن فصيلها ووجه ذلك أن الأخية لم تجب بعدد والبدنة فقد وجبت بالتقليد مع بقاء حياتها

(فصل) وقول نافع وكان عبد الله بن عمر يقول ليس حلاق الرأس بواجب على من خشي وقد فعله ابن عمر يريد أنه ليس بواجب على من خشي أن يحلق رأسه وقد فعله عبد الله بن عمر ولعل عبد الله بن

عمر قد فعله حاجته إليه وأفضله استباحا

﴿ إدخال حوم الأضاحي ﴾

عن مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
أكل حوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك وصدقوا وتزودوا واذخروا • ش قوله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل حوم الضحايا بعد ثلاث يريد أنه نهى أن يأكل منها ذابحها والمضحي
بها بعد ثلاثة أيام وهي أيام الذبح لأنها أيام الأضاح في الثلاثة الأيام أباح الأكل فيها من الأضحية وتصر
إباحة الأكل عليها ليتمكن المضحي بأن يؤخر الذبح إلى آخرها ولا يتعذر عليه الأكل منها ويحتل
أن يردها بإباحة الأكل بعد ثلاثة أيام من وقت ذبح أضحيته وإن ضحى في آخر أيام الذبح فأباحه الأكل
منها ثلاثة أيام ليكون ذلك مقدرا بما أكل فيه منها لأن منعه منها بعد اليوم أو المدة اليسيرة تنقيح
عليه وفي أكله منها ثلاثة أيام منتفع وسعته وهي عن أكلها بعد والتى يقتضي التصريم ثم نسخ ذلك
بإباحة أكله وتزوده وإدخاله بعد ثلاثة أيام وهذا من نسخ السنة بالسنة • عن مالك عن عبد الله
ابن أبي بكر عن عبد الله بن واثنائه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل حوم الضحايا
بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر قد كنت ذلك لعمة بنت عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول دفي ناس من أهل البادية حضرة الأخرى في زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا ثلاثا وصدقوا بما بقي قالت فلما
كان بعد ذلك قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان الناس يتفقون بضحاياهم ويحملون منها
الودك ويتخذون منها الأسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك أو كما قالوا نهيت عن
حوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما نهيتكم من أجل الدابة التي دفت
عليكم فكلوا وصدقوا واذخروا يعني بالدابة قوما ساء كبن قدموا المدينة • ش قوله نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حوم الأضاحي بعد ثلاث ظاهره التصريم وقيد مع حله على
لكراهية بدليل أن وجد وقد اختلف الناس في تأويله فتأوله قوم على التصريم وإن النسخ
بإباحته طرأ بعد ذلك وحله قوم على الكراهية ويحتل أن تكون الكراهية منسوخة ويحفل
أن تكون راقية ويحتل أن يكون حكم النسخ ثبت لعلة وارتفع لعلمها فيكون ذلك المنع وإن ورد
بلفظ العموم محمول على الخصوص بدليل فأما من ذهب إلى القول الأول فتعلق بأنه صلى الله عليه
وسلم نهى عن أكل حوم الأضاحي بعد ثلاث قال بعد ذلك كلوا وتزودوا واذخروا وإذا وردت
الإباحة بعد الخطر فهو حقيقة النسخ وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت الضحية كنا
نضلع منه فنقدمه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فقال لا تأكلوا منه إلا ثلاثة أيام وليس
بعزيم ولكن أراد أن يطعم منه والله أعلم وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما يدل على
استدام حكم المنع وروى أبو عبيد قال شهدت العبدع على بن أبي طالب رضي الله عنه فعلى قبل
الخطبة ثم خطب الناس فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاكم أن تأكلوا حوم نسككم فوق
ثلاث فذكر ذلك في خطبته للناس يوم الأضحية ليعملوا به وهذا يدل على أنه غير منسوخ عنه
وقد روى عن عبد الله بن عمر معنى ذلك في الامتناع ويحتل أن يكون صلى الله عليه وسلم أمانهم

عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عن أكل حوم الضحايا
بعد ثلاث ثم قال بعد
كلوا وصدقوا وتزودوا
واذخروا • وحديثي عن
مالك عن عبد الله بن أبي
بكر عن عبد الله بن واثنائه
قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
أكل حوم الضحايا بعد
ثلاث قال عبد الله بن أبي
بكر قد كنت ذلك لعمة
بنت عبد الرحمن فقالت
صدق سمعت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
تقول دفي ناس من أهل
البادية حضرة الأخرى
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ادخروا ثلاثا وصدقوا
بما بقي قالت فلما كان
بعد ذلك قيل لرسول الله
صلى الله عليه وسلم لقد
كان الناس يتفقون
بضحاياهم ويحملون
منها الودك ويتخذون منها
الأسقية فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما ذاك
أو كما قالوا نهيت عن
حوم الضحايا بعد ثلاث
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إنما نهيتكم من

أجل الدابة التي دفت عليكم فكلوا وصدقوا واذخروا يعني بالدابة قوما ساء كبن قدموا المدينة

لأجل الدافة التي دفت وأن علة الحاجة أوجبت ذلك وأن الحاجة تلوزلت اليوم تقوم من أهل المسكنة للزم الناس مواساتهم إلا أن الظاهر ما قسمناه أولاً أنه حكم منسوخ وإن كان لأجل الدافة خاصة وما خيف عليهم من الملاك بالجماعة لا يختص ذلك بل عموم الأضاحي بل كان يلزم الناس مواساتهم بها وبغيرها

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها قد ناس من أهل البادية روى ابن سعدون عن أبيه في شرح الموطأ أن سأل عبد الله بن وهب عن تفسير ذلك فقال الدافة القوم القادمون عليهم فهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدنو والحوم الأضاحي فبنعوا الذين قدسوا فانهم أن لم يدنوا وسعوا بذلك على أخوانهم القادمين قال محمد بن سعدون والدافة الجماعة تسير مبرا لبس بالشديد يقال هم يدفون دفيفا

(فصل) وقوله أذخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي يقتضي أن يحسك منه يوم الأضحي ما يكفي لثلاث ثم يصدق بما بقي بعد ذلك وهو الذي يقع به الانتفاع الدافة في يوم الأضحي وفي بعده

(فصل) وقوله أن الناس كانوا يتنعمون بفصاحلهم ويحذرون منها الولد وتدون منه الأسقية إن كان يريد أنهم امتنعوا من اتخاذ الأسقيتين جلودها لأجل المنع المتقسم فذلك يجب أن يكون المنع بأعم من هذا اللفظ المتقدم لأن المنع امتنا أول كل اللحم ودمر وى فقط يتناول جميع الأضحية وهو مار وى سدة بن الاكوع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذبح منكم فلا يصحب من بعدنا لثمة في بيته شيء منه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم امتنهم بكم لأجل الداف التي دفت بكم فكانوا تصدقوا وأذخروا لفظه كانوا يدرون ويصدقون أن ما نأها الإباحة روى ابن الموزاع عن مالك الأباس على الرجل أن يأكل من بدته وروى عنه في النوادر أن قال فأنه يذبح بلحم أضحية كله فهو أعظم لأجره وروى ما يدل أن هذه اللفظة للتب والاسحاب وذلك أن ابن حبيب روى عن مالك لو أراد رجل أن يصبغ بلحم أضحية كله لاستغفنا منه ولأيا كل ما بينا كان غنا وجسد واية ابن الموزاع أنه حيوان يخرج على وجه القرية فله يؤمر بالكل منه أصل ذلك ما ذكره أو تصدق به ووجره وابه بن حبيب أنه حيوان يذبح على وجه القرية الشمر وعصف كان الكل من مشر وعاء مندوب إليه كالحدي وقسحكي القاضي أبو محمد عن بعض الناس أنه قال لا كل منها واجب وروى شاذي بعد

(فصل) وأما قوله فتصدقوا فعلى الأسباب دون الرجوب، قاله الماضي أبو محمد لانا لإخلاف اليوم بين الفقهاء في ذلك والأصل فيه قوله في الحديث وتصدقوا بالأضحية في الوجوب أو التسبب فإدلال الإجماع على انتفاء الوجوب جل في التدب وروى عن ابن الموزاع رجلان تصدق بأضحية كلها استغفنا عنها ولم يأكل منها شيئا كان مغلظا كلوا كلوا لم يطعم منها وقال ابن الموزاع يستحب أن يصدق ببعض لحم أضحية ولو لم تصدق بشيء من اللحم اجازة (فهرج) إذا ثبت أن الأضحية من الأضحية مشروعة فتدري ابن حبيب لم يحسب يطعم بها ولا مأيا كل وما فعل بما قل من ذلك وأكثر فهو يجزى زاد النسخ أو القاسم والاختيار أن يأكل الأضحية وقسم ما بقي ولو قيل كل الثلث ويقسم الثلثين كان حسنا والله أعلم من مال الله عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قدم من سفر فقسم إليه أهله لحافا فقال انظروا أن يكون هذا من لحوم الأضاحي

• وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قدم من سفر فقسم إليه أهله لحافا فقال انظروا أن يكون هذا من لحوم الأضاحي

فقالوا هو منها فقال أبو سعيد ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي عنها فقالوا انه قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بعدك أمر فخرج أبو سعيد فسأل عن ذلك فأخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن لحوم الاضاحي بعد ثلاث فكلوا واتصدقوا واذخروا ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا وكل مسكر حرام ونهيتكم عن زيارة القبور فزروا ولا تقولوا جعرا يعني لا تقولوا سوأ شي قول أبي سعيد قالتم اليه اللهم انظر وان يكون هذا من لحوم الاضاحي على وجه التعرز والاحتياط لديه وقد روى عن عبد الله بن عمر انه كان لا يأكل في انصرافه من منى الا زيت خواف من لحوم الاضاحي التي كان يستعيد استدامة المنع فيها وكذلك يجب التحفظ بدينه أن يسأل ويصمتان كثر المحظور فاذا كان شاذ اجاز أن يحصل على الاغلب

(فصل) قوله لما ذكر له انهم من لحوم الاضاحي ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي عنها انكر لتقديما اليه بعد علمه بانه مما نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر بوجه الامر وهو ما حدث من نسخ ما علم من الخطر بالاباحة وقولهم أمر بمقتل أن يكونوا فمروا له معنى الامر فأراد أن يحتاط في ذلك بقول من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يقول من هو أقره وأقربهم وأعلم بتأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم عن أخيه بذلك ويجعل قيل له أحدث من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أمر ولم يفسره ذلك الامر وان كان أخبر بأنه معنى يقتضي الاباحة فخرج يسأل عن ذلك الامر وتفسره فأخبر به وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن لحوم الاضاحي بعد ثلاث فكلوا واذخروا وبريدانه أطلق لهم الاكل بعد الثلاث

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا وكل مسكر حرام يأتي في كتاب الاتربة ان شاء الله وقوله صلى الله عليه وسلم ونهيتكم عن زيارة القبور فزروا ولا تقولوا جعرا يعني لا تقولوا سوأ قال أبو عبيد الله روى المجرر القميش والمجرر بفتح الهاء الهليلين قال محمد بن منصور في شرح الموطأ لا تقولوا جعرا لا تدعوا بالويل والحرب والويل وتقولوا لمبسط الله قال محمد بن ربيعة على لا تقولوا جعرا لا تقولوا سوأ قال محمد بن ربيعة لا تقولوا جعرا

في الشركة في الضحايا وعن كذب البقرة والبدنة

قوله وعن كذب البقرة والبدنة يريدون تضرع البدنة وسأى بعده ان شاء الله تعالى في كتاب الذبايح ولكنه عطف ذكبة البدنة على ذكبة البقرة لفظ الذبح لما كان المعنى واحدا في التذكية ص ما لك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة شي قوله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة يقتضي ان البدن والبقرة تضرع وسأى بعده انه سرق في كتاب النبايح ان شاء الله تعالى وأما ما ذكر من ذبح الواحدة من ذلك عن سبعة فقد اختلف الناس في تأويله ومنه ما لك انه لا يجوز في الهدايا الواجبة ولا في الضحايا أن يشترك جماعة في من الاضحية والبدنة فبشرتها بها من المشرك ثم يذبحونها أو يضرونها فأما هدى التطوع فالمشهور عنه ان الاشتراك فيه غير جائز وحكي القاضي أبو الحسن انه روى عنه ان ذلك يجوز ويجوز عند مالك أن تكون الاضحية لرجل واحد فيذبحها عنه وعن أهل بيته ممن في عياله وان كانوا أكثر من سبعة وقال أبو حنيفة يجوز أن يشترك سبعة في من الهدى والاضحية

فقالوا هو منها فقال أبو سعيد ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي عنها فقالوا انه قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بعدك أمر فخرج أبو سعيد فسأل عن ذلك فأخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن لحوم الاضاحي بعد ثلاث فكلوا واتصدقوا واذخروا ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا وكل مسكر حرام ونهيتكم عن زيارة القبور فزروا ولا تقولوا جعرا يعني لا تقولوا سوأ شي قول أبي سعيد قالتم اليه اللهم انظر وان يكون هذا من لحوم الاضاحي على وجه التعرز والاحتياط لديه وقد روى عن عبد الله بن عمر انه كان لا يأكل في انصرافه من منى الا زيت خواف من لحوم الاضاحي التي كان يستعيد استدامة المنع فيها وكذلك يجب التحفظ بدينه أن يسأل ويصمتان كثر المحظور فاذا كان شاذ اجاز أن يحصل على الاغلب

(فصل) قوله لما ذكر له انهم من لحوم الاضاحي ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي عنها انكر لتقديما اليه بعد علمه بانه مما نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر بوجه الامر وهو ما حدث من نسخ ما علم من الخطر بالاباحة وقولهم أمر بمقتل أن يكونوا فمروا له معنى الامر فأراد أن يحتاط في ذلك بقول من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يقول من هو أقره وأقربهم وأعلم بتأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم عن أخيه بذلك ويجعل قيل له أحدث من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أمر ولم يفسره ذلك الامر وان كان أخبر بأنه معنى يقتضي الاباحة فخرج يسأل عن ذلك الامر وتفسره فأخبر به وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن لحوم الاضاحي بعد ثلاث فكلوا واذخروا وبريدانه أطلق لهم الاكل بعد الثلاث

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا وكل مسكر حرام يأتي في كتاب الاتربة ان شاء الله وقوله صلى الله عليه وسلم ونهيتكم عن زيارة القبور فزروا ولا تقولوا جعرا يعني لا تقولوا سوأ قال أبو عبيد الله روى المجرر القميش والمجرر بفتح الهاء الهليلين قال محمد بن منصور في شرح الموطأ لا تقولوا جعرا لا تدعوا بالويل والحرب والويل وتقولوا لمبسط الله قال محمد بن ربيعة على لا تقولوا جعرا لا تقولوا سوأ قال محمد بن ربيعة لا تقولوا جعرا

في الشركة في الضحايا وعن كذب البقرة والبدنة

قوله وعن كذب البقرة والبدنة يريدون تضرع البدنة وسأى بعده ان شاء الله تعالى في كتاب الذبايح ولكنه عطف ذكبة البدنة على ذكبة البقرة لفظ الذبح لما كان المعنى واحدا في التذكية ص ما لك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة شي قوله نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة يقتضي ان البدن والبقرة تضرع وسأى بعده انه سرق في كتاب النبايح ان شاء الله تعالى وأما ما ذكر من ذبح الواحدة من ذلك عن سبعة فقد اختلف الناس في تأويله ومنه ما لك انه لا يجوز في الهدايا الواجبة ولا في الضحايا أن يشترك جماعة في من الاضحية والبدنة فبشرتها بها من المشرك ثم يذبحونها أو يضرونها فأما هدى التطوع فالمشهور عنه ان الاشتراك فيه غير جائز وحكي القاضي أبو الحسن انه روى عنه ان ذلك يجوز ويجوز عند مالك أن تكون الاضحية لرجل واحد فيذبحها عنه وعن أهل بيته ممن في عياله وان كانوا أكثر من سبعة وقال أبو حنيفة يجوز أن يشترك سبعة في من الهدى والاضحية

ثم يذبحونها إذا كان كل واحد منهم قصد القرية في ذبحه وان كانت وجوهها مختلفة مثل أن يلزم أحدهم جزاء صيد ويلزم الآخر فدية أذى ويريد حدى تطوع فإن كان منهم من لا يقصد القرية وإنما يقصد النعم لم يجز ذلك وقال زفر لا يجزى حتى تكون وجوه القرية واحدة وقال الشافعي أن ذلك يجزى على كل وجه واتفقوا على أنه لا يجزى عن أكثر من سبعة فاختلاف بيننا وبينهم في فصلين أحدهما أنه لا يجوز الاشتراك في القرية عندنا ويجوز عندهم والثاني أنه يجوز عندنا أن تحترق البنية الواحدة عن أكثر من سبعة وعندهم لا يجوز ذلك والدليل على ما نؤله قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فوجه الدليل من الآية أنه تعالى وأوجب على من قتل الصيد أن يذبح مثله هديا بالغ الكعبة ومن أخرجه سبع بدنة فلم يفرج مثل ما قتل من الصيد ومن جهة القياس أن هذا هدى فلم يجز أن يكون مشتركا أصله الشاة امامهم فخرج من نص قوله بالحديث المنصوص بحرقنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة والجواب أن القاضي أبا الحسن قد أجاب عن هذا بأن حديثه في الزبير وهم لذكروا البقرة عن سبعة وجوابه هو والشيخ أبو بكر بصواب ثانياً فيحتل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي تحرقه وكان الهدي جميعه ونحو أنما منع الاشتراك في رقبته الهدي والاضحية قالوا وعنا كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى وقال هذا عني وعن لم يضح من أمي قال القاضي أبو اسحاق فكان هذا والله أعلم كما يذبح رجل عنه وعن أهل لال المساءين كلهم أهل النبي صلى الله عليه وسلم هواب لم وأزواجه أمهاتهم قال واحسب أن الذي روى من اشتراكهم يوم الحديبية في البنية من هذا الجنس وأهل النبي صلى الله عليه وسلم ساقها وأنتزك بينهم فيها ولم يخرج كل واحد جزاء من ثمنها وعلى هذا التأويل يجوز لأهل أن يدخل ذبهم من رعيته في أضحيته وأجاب عن الحديث بصواب آخر أنه كان صبح هذا الحديث فلا يمتنع أن يكونوا قد ساقوا ذلك وقدوه تطوعاً والذي أدى إلينا واحد قد أشرك معه توما ولم يأخذ منهم ثمناً وقد روى عن مالك أن الاشتراك في هدى التطوع المحض جائز على هذا الوجه فأمّا أن يركب كل واحد من جزاء من ثمنه أو يجوز ذلك فيما يلزم الإنسان في خاصة نفسه من مدي واجباً وأضحية تتعين على الإنسان بالسنة فلا وليس في الحديث ما يدل على ذلك وجواب ابن المواز فيما احتج به عليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليشرك النفر منكم في الهدي بوشك أن ذلك كله كان من النبي صلى الله عليه وسلم لامتة لا أنهم كلهم عياله فخرج عنهم أو يدفع إلى كل نذر منهم مثل ما فعل ذلك رجل من تازة نفقته فان قيل فأنتم لا تبيرون أن تدفع الأضحية والهدي عن عدد من الناس الآن يكون أهل بيت واحد الذي ذبح يوم الحديبية سبعون بدنة ولا يتفق أن يكون كل سبعة منهم أهل بيت فالجواب عن ذلك من وجوه أعلی تجوز الاشتراك في هدى التطوع فلا يراهي ذلك ويسقط هذا السؤال جله وأما على منعنا ذلك في هدى التطوع وغيره فعنه جواب ابن أحمد هاتين جميع المسائل كما روى النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة أهل بيته فيجوز له أن يضرع سبعة منهم كما روى أنه ذبح عنه وعن جميع من لم يضح من أمته فشركت بينهم في أضحيته وأن يضرع لبعضهم أن يضرع بعضاً وهذا كما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه ذبح عن آل محمد بقرة واحدة رواه أبو عبد الرحمن النسوي أخبرنا ابن عبد الأعلى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة الوداع بقرة واحدة وجواب ثان وهو أنه يحتمل أن يكون منهم أهل بيت من خمسة وأهل بيت من

﴿ الباب الثاني فمن يجوز للإنسان أن يشرك في أخصيته ﴾

يجوز للإنسان أن يضي عن نفسه وعن أهل بيته بالشاة الواحدة يعني بأهل بيته أهل نفقته قليلا كانوا أو كثيرا والأصل في ذلك حديث أبي أيوب كنانضي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته زاد ابن الموازن مالك وولده الفقير قال ابن حبيب وله أن يدخل في أخصيته من بلغ من ولده وإن كان غنيا إذا كان في نفقته وميته وكذلك من ضم إلى نفقته من أخ وابن أخ قريب فأباح ذلك بثلاثة أسباب أحدها الانفاق عليه والثاني المساكنة والثالث القرابة قال ابن الموازن مالك له أن يدخل زوجته في أخصيته ووجه ذلك ما قدمناه لأن المساكنة والانفاق موجودان والزوجة آكسمن القرابة قال الله تعالى وجعل بينكم ودة ورحمة قال مالك في الموازي أن شاء أن يدخل في أخصيته أم ولده ومن له فيه بقية ترك أجزاء ووجه ذلك ما قدمناه ولأن الولاعة كلمة السب وهو ثابت في أم الولد وسب موجود من له عليه رق والله أعلم (مسئلة) ولا يدخل تبعه في أخصيته ولا شرك بين يمين في أخصيته وإن كانا أخوين والجد والجدة كالأخواب قاله ابن الموازن مالك قال ابن حبيب ولا شرك ولا رقيق من الأجانب ووجه ذلك ما قدم من بعض الشروط الثلاثة يريدان الجد والجدة ليسا في نفقته ولو كانا على ذلك لجاز عندى ما تقدم في الأقارب

﴿ الباب الثالث في ذكر من يلزمه أن يضي عنه ﴾

روى ابن حبيب عن مالك يزم الرجل أن يضي عن نفسه وعن أولاده ماله الاتفاق عليهم ولا يزمه أن يضي عن زوجته ولا رقيق أمه ولا من له فيه بقية (فصل) وقوله ثم تباهي الناس فصارت مباحة قال ابن حبيب والمباحة بما كان لله أفضل يريد أن الزيادة في ذلك إذا خلصت لله تعالى أفضل من التفلل ولذلك يستحب أن يخرج رجل ما قدر عليه أو كثر ثمنه ما لم يخرج عن المعارف وفي العتية قال أشهب كره مالك تعالى الناس في الأضيمة ويشترى كثر الثمن الناس فالما أن يجده بعشرة ويشترى به بمائة فأبى كرمه ويدخل إلى أن شقة ومعنى ذلك الخروج عن المعارف من قصد المباحة ومن علق من أراد من نفسه ما سده اللغير فتدخل في ذلك الكراهية وجهين أحدهما قصد المباحة وبذلك يتعلق بالعدان بده والوجه الثاني الخروج عن العادة والسنة في المعالاة وكذلك في العدن تعاقب الكراهية من رجه المباحة وهو في المعتاد من أخرج عيصة عن كل إنسان وتبدي من الزادة لب الزادة والآن السذوذ والخروج عن العادة فاداسم من الآخرين فلا يعار ذلك ثموم لم يمد من المباحة إذا أربده وجه الله تعالى وأما ذم أبو أيوب رضي الله عنه من ذلك الشاخر بين الناس إلى أن لسا المباحة فيه نظر لأنه اعيا يستعمل في المعاصرة ومن يفصدنا صر ذلك مالنا حسن ما سمعت في البنية والبقرة والشاة أن الرجل يضر عنه وعن أهل بيته لئلا يذبح البقرة والشاة الواحدة وهو يملكها ويذبحها عنهم ويتركهم فيها فلما أن يشترى النثر البنية أو البقرة أو الشاة يشتركون فيها في السك والضحايا فيخرج كل إنسان منهم حصه من ثمنها ويكون له حصه من ثمنها فان ذلك يكره وأما سمعت الحديث أنه لا يشترك في السك وأما يكون من أهل البيت الواحد ش وهذا كما قال الناس فداختلفوا في الأشراك في البنية أو البقرة في الضحايا والسك وإن أحسن ما سمع في ذلك أن يكون مالكها الواحد بنية كانت أو بقرة أو شاة فيذبحها عنه وعن أهل بيته

قال مالك أحسن ما سمعت في البنية والبقرة والشاة أن الرجل يضر عنه وعن أهل بيته البنية ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم ويتركهم فيها فلما أن يشترى النثر البنية أو البقرة أو الشاة يشتركون فيها في السك والضحايا فيخرج كل إنسان منهم حصه من ثمنها ويكون له حصه من ثمنها فان ذلك يكره وأما سمعت الحديث أنه لا يشترك في السك وأما يكون من أهل البيت الواحد

أخيه • قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندى أنه يصح ذلك بنيتة وإن لم يعلم أهل بيته بذلك ولذلك يدخل فيها من صغار ولده من لا تصح نيته وأما أن يتقدم ملك كل واحد منهم لجزء منها بقدر ما أدى من ثمنها فإن ذلك مكر وه عنده • ووجهه أن التسلك لا يتعوض بين ذلك أن يملكه لا يجوز ذلك فهو هو • يصح أن يتعوض فإن لا يجوز في مملكته الذي لا يصح أن يتعوض أولى • ص • مالك عن ابن شهاب أنه قال مات عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته الأبدنة واحدة أو بقره واحدة قال مالك لا أدري أيتهما قال ابن شهاب • ش • قوله مات عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته الأبدنة واحدة أو بقره واحدة يقتضى الاشتراك في ذلك على ما ذكرناه وجواز الاقتصار على واحدة للرجل وأهل بيته ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في عام المصم الضمما والأول ما ديا ويحتمل أن يكون فعل ذلك مع كثرتهما للبين جواز ذلك

في الضحية عما في بطن المرأة وذكر أيام الأختى •

ص • مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال الأختى يومان بعد يوم الأختى • مالك أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ذلك • ش • قوله الأختى يومان بعد يوم الأختى يريد أن يوم الأختى أول يوم الذبح ثم اليومان بعده وإن اليوم الرابع ليس من أيام الذبح • بهذا قال مالك وسفيان الثوري وأبو حنيفة • وقال الشافعي أيام الذبح أربعة يوم العصر وثلاثة أيام التشرى بعده وقد استدل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى ليدكر واسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام قال والأيام المعلومات يوم العصر ويومان بعده والأيام المدودات ثلاثة بعد يوم العصر فيوم العصر معلوم غير محدود واليومان بعده معلومان مدودان والرابع محدود غير معلوم وفائدة وصفنا له بأنه معلوم أنه من أيام الذبح • وفائدة وصفنا له بأنه مدود أنه من أيام الأرمي وقد قال الله تعالى وإذا كروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا تم عليه ومن تأخر فلا تم عليه ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل لحوم الأضاحي بعد ثلاث ومعلوم أنه أباح الأكل منها في أيام الذبح فلو كان اليوم الرابع منها لكان قد حرم على من ذبح في ذلك اليوم أن يأكل من أخصيته ودليلنا من جهة القياس أنه يوم مشروع النفر قبله فلم يكن من أيام الذبح كالخماس (مسئلة) إذا ثبت أن أيام الذبح ثلاثة فإن أفضلهما وأما هو يوم العصر قاله ابن المواز وغيره • ووجه ذلك قوله تعالى وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ومعنى ذلك والله أعلم المسارعة إلى الطاعة وأداء العبادة (مسئلة) وليس الليل من زمن الذبح في أخصيته ولا هدى ولا عقيقة فمن فعل ذلك لم يجزه • رواه ابن حبيب عن مالك وقال أبو حنيفة والشافعي تدبر الأخصية ليلا قال القاضي أبو الحسن وقدرى عن مالك من فعل ذلك أجزأه واستدل مالك في ذلك بقوله تعالى ليدكر واسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام قال القاضي أبو الحسن أراد بذلك والله أعلم التسمية على الذبيحة وخص بذلك الأيام فوجب أن يتعلق بهادون الليالي على ما نعتقده من القول بدليل الخطاب • قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندى أن التعلق بهذه الآية ليس من باب دليل الخطاب وذلك أن الشرع وورد الذبح في زمن مخصوص وطريق تعلق العصر والذبح بوقت الشرع لا طريق له غير ذلك فإذا ورد الشرع بتعلقه بوقت مخصوص لقوله تعالى في أيام معلومات ونصر النبي صلى الله عليه وسلم وذبحه أخصيته نهرا علنا جواز ذلك في النهار ولم يميز أن نعتديه إلى الليل لا بدليل وقد طلبنا

• وحدثنى عن مالك عن

ابن شهاب أنه قال مات عمر

رسول الله صلى الله عليه

وسلم عنه وعن أهل بيته

الأبدنة واحدة أو بقره

واحدة قال مالك لا أدري

أيتهما قال ابن شهاب

في الضحية عما في بطن

المرأة وذكر أيام

الأختى •

• حدثني يحيى عن مالك

عن نافع أن عبد الله بن عمر

قال الأختى يومان بعد

يوم الأختى • وحدثنى

عن مالك أنه بلغه عن علي

ابن أبي طالب مثل ذلك

في الشرع فلم يجبد ليل أو لو كان لو جدها مع البحث والطلب فهذا من باب الاستدلال بدم الدليل
 (فرع) ويستحب أن يؤخر أخصيته في اليوم الثاني والثالث إلى أن تطلع الشمس وتحمل السبعة
 وليس عليه أن ينتظر قبل صلاة الإمام في اليوم الأول رواه ابن حبيب عن مالك ووجه ذلك أن ما قيل
 طالع الشمس مختلف فيه أنه من الليل فيستحب الخروج من الخلاف وإذا طلعت الشمس أنترأى
 تمكن طالعها الثلاث يكون الذبح عند طلوعها كالمقصود بذلك ص **ع** مالك عن نافع أن عبد الله
 ابن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة **ح** ش قوله لم يكن يضحي عما في بطن المرأة يريد أنه ليس
 له حكم الحى حتى يستهل صار خابعد الولادة الأخرى أنه لا يرث ولا يورث ولا يحكم له بحكم الوصية والأخعية
 من أحكام الحى وقد روى محمد عن مالك لا يعجنى أن يضحي الرجل عن أبويه الميتين (مسئلة) قال
 ابن حبيب وليس على من فيه بقية رق أخية ولا على سيدهم لأم ولد ولا غيرها الآن يشأ أن يضحي
 عنهم أو يدخلهم في أخصيته أو يأمرهم بذلك من ماله أو أموالهم فحسن ووجه ذلك أن الرق منافي
 القر به والمال لكنه لما كانت أمه القر به عائدة إلى منفعة المتقرب بها صحت من العبد باذن السيد
 بخلاف الزكاة (مسئلة) ومن ولده مولود في أيام النحر وقد ضحى أو لم يضح فعليه أن يضحي عنه
 قاله ابن حبيب ووجه ذلك أن وقت لزوم الأخية هو وقت أذانها ونوال غروب الشمس من آخر
 ثاني أيام التشريقين ولده مولود في ذلك الوقت أو أسلم من المشركين في ذلك الوقت ثبت في حقه
 حكم الأخية ص **ع** قال مالك الضحية سنة وليست واجبة ولا أحب لأحد من قري على ثمنها أن
 يتركها **ح** ش وهذه العبارة يستعملها أصحابنا فيما كدا استحبابا وبلغ صدقة ما من تأ كيد
 الاستحباب وإن لم يحب فعله وقد قال ابن القاسم في المدونة من تركها آثم وندأهني الوجوب وقال
 ابن المواز في كتابه سنة موجبة وقال ابن حبيب **ص** من واجبات السن وتركها خطيئة **ع** قال
 القاضي أبو محمد أطلق بعض أصحابنا عليها واجبة وأما برون بذلك أنها سنة مؤكدة وهذا
 محتمل من الأقوال غير قول ابن القاسم وابن حبيب الذين يؤمنان ناركها فانها لا يحتمل إلا الوجوب
 والاول أشهر في المنهج وبه قال السافى وقال أبو حنيفة مؤجبة واجبة على من ملك نسبا من أهل
 الاقامة والمسافر والمقيم الذي لا ملك النصاب وذلك ما تنادى به بعد المنزل واخادم والدليل على
 ما تنقله ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيتم حلال ذى
 الحية أو أراد أحدكم أن يضحي فأمسك عن شعره وأظفاره فوجه الدليل **ع** أنه أن صلى الله عليه وسلم
 علو ذلك بارادة المكف ولو كان واجبا لم يفتقر إلى ارادته ودليلنا من جهة التماس ان هذه ذبيحة
 لا يجب على المسافر فموجب على المقيم كالعقيقة وفي المبسوط عن اسماعيل بن أبي أويس أن المسافر
 لا أخية عليه لأنه ليس عليه صلاة عيد والمنسبور من منسب مالك ما تقدم وأما علم (مسئلة) اذا
 ثبت ذلك فان الأخية على أهل الأفاق وجب على جميع الناس قال ابن حبيب صغيرم وكبرهم ذكورهم
 وإناهم قال ابن المواز الاحرام من أهل منى وغيرها والمقيم والمسافر في ذلك سواء إلا الحاج خاصة في
 ذلك بمنى فاهم لا أخية عليهم ووجه ذلك أنه تقر به في المال من غير الزكاة المفروضة فكانت عاتقه على
 من وجدها كزكاة الفطر وأما الحاج بمنى فليس عليهم أضاح قال ابن حبيب وذبيحة الحاج هدى
 وليست بأخية وليس وجوبه كوجوب الضحايا ووجه ذلك أن الحاج لما كان نسكه شعرا وهو
 التلبية كان نسكه بالذبح شعرا وهو التقليد والاشعار والاصل في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قلد وأشعر ماسا في حبه وعمرته وجعله ملبا لم يضح بشئ منه (مسئلة) ويلزم وصي اليتيم أن

• وحدثنى عن مالك عن
 نافع أن عبد الله بن عمر
 لم يكن يضحي عما في بطن
 المرأة قال مالك الضحية
 سنة وليست واجبة
 ولا أحب لأحد من قري
 على ثمنها أن يتركها

يضحي عنه وإن كان ماله ثلاثين ديناراً يشاء بنصف دينار رواه أشهب عن مالك في العتقة ووجه ذلك أن هذا من الحقوق التي تازم من ماله لله تعالى وهذا المقدار من المال يحتمل المواصلة بهذا المقدار والله أعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب العقيقة)

﴿ ما جاء في العقيقة ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه أنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لأحب العقوق وكأنه إنما كره الاسم وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لأحب العقوق ظاهره كراهة الاسم لما فيه من مشابهة لفظ العقوق وأثران يسمى نسكا كما قال يوم الحديبية حين ورد عليه سهيل بن عمرو وسهل لكم من أمركم وكره مخزن أن يسمى حزنا قال مالك أنه ليقع في قلبي من شأن العقيقة أن اليهود والنصارى يعمدون مائه بماء يملونهم فيه ويقولون قد أدخلناهم في الدين بما يعاونه بعيانهم وإن من شأن المسلمين الذبح في العقيقة وقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن فيقع في قلبي في الذبح عن الصبي أن يهاتر بعة للإسلام قال مالك وقد سمعت غيري يذكر ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب العقيقة ﴾

﴿ ما جاء في العقيقة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن زيد بن أسلم عن رجل

من بني ضمرة عن أبيه أنه

قال سئل رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن العقيقة

فقال لأحب العقوق

وكانه إنما كره الاسم وقال

من ولده ولد فأحب أن

ينسك عن ولده فليفعل

(فصل) وقوله ومن ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل يقتضي أن العقيقة غير واجبة لأنه علق ذلك باختيار أبي المولود قال مالك في المبسوط من لم يذبح ولم يطعم فلا تم عليه وبهذا قال جمهور الفقهاء وقال القاضي أبو الحسن البصري وداود أنهما قائلان في واجبة ودليلنا على صحة قول مالك الحديث المتقدم (مسئلة) إذا ثبت أنها غير واجبة فأنها مستحبة وقال أبو حنيفة ليست بمشروعة والدليل على ما نقله الحديث المتقدم وفيه أنه صلى الله عليه وسلم ساء نسكا والدليل على ذلك أن ساء حديث سمرة بن جندب وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة ففهر يقولوا عنه وما الأمر يقتضي الوجوب أو الندب فإذا اجتمعنا أجعنا أنها ليست بواجبة فأقل أحواله الندب

(فصل) وقوله فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل يقتضي أن ذلك في مال الأب عن ابنه ولذلك قال فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ولو كان للولود مال لكان الأظهر عندي أن تكون العقيقة في مال الأب عن ابنه لقوله صلى الله عليه وسلم فأحب أن ينسك عن ابنه فأثبت ذلك في جهة الآباء عن الابن وقد قال مالك في المبسوط يقع عن التيم من ماله وظاهره أنه لا يلزم أحد من الأقارب غير الأب والله أعلم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن وقت ذبح العقيقة حتى ساعة ذبح الأضحية رواه محمد عن مالك وقال ابن حبيب لا تذبح العقيقة ليللا ولا بالسم ولا بالعشي الآمن الضحى إلى الزوال زاد مالك في المبسوط ومن ذبحها قبل الأوان الذي تذبح الضحية فيه لم أر ما يجزئ به وليذبح عقيقة أخرى حتى يغري ذلك ووجه ذلك أنه منسك يستحب إخراج من غير تقليد فكانت سنة ذبحه حتى كالأضحية (مسئلة) إذا ثبت ذلك فأنها تذبح يوم سابع الصبي المولود وذلك أن معنى للولود سبعة أيام وسبع ليال روى سمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل غلام رهن بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى فإن لم يقع عنه يوم سابعه فهل يقع عنه بعد ذلك أم لا روى ابن حبيب عن ابن وهب عن مالك بن ترك أن يقع عن ابنه في يوم سابعه فإنه يقع عنه في السابع الثاني فإن ترك

قال مالك في المبسوط ثم الممزح أبي من الأبل والبقر وقال الشيخ أبو اسحاق لا ينعق بشئ من الأبل ولا البقر وإنما العقيقة بالشأن والمنازع وهو في الغنية عن مالك وجه الرواية الأولى أن هذا نسل فكان للأبل والبقر فيه مدخل بالأضحية والهدى ووجه الرواية الثانية أن النبي صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن والحسين بشاة شاة وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ما في وجوب الفعل وأما في تعلقه بجنس العين (مسئلة) والمس الذي يميز في العقيقة من كل جنس من أجناس الأنعام هو المس الذي يميز في النعاير وأه الشيخ أبو القاسم عن مالك قال ابن حبيب وهذا في شاة النسل وأما ما يكثر به الطعام فلا رأي فيه جنس ولا سن ولا غير ذلك قال مالك في المبسوط ذبحت عن ولدي عقيقة فذبحت من الليل ما رأيت أن أدعو إليه أخواتي وغيرهم فلما كان ضحى ذبحت شاة العقيقة فأحدث منها للجران وأكل منها أهل البيت ص **ع** مالك أنه بلغه أنه علق عن حسن وحسين ابني علي بن أبي طالب **ع** ش قوله علق عن الحسن والحسين يقتضى أنه سنة لأنه أن كان من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة التي يازم المسبب لها وإن كان من فعل غيره فثقل هذا لا ينعق عليه صلى الله عليه وسلم من حال الحسن والحسين فإذا أقر عليه ثبت جواز ص **ع** مالك عن هشام بن عروة أن أبا عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والإناث بشاة **ع** ش قوله كان يعق عن بنيه الذكور بشاة عقيقة يقتضى المساواة بين الذكور والإناث في ذلك يقتضى الاشتراك فيها ولا ينعق عن ابنين بشاة واحدة ولا بشاتين يشرك بينهما في كل واحدة وتبرر وأما الشيخ أبو القاسم عن مالك ووجه ذلك أنه نسل فلا يجوز الاشتراك فيه كالهدي والأضحية وإذا وليت المرأة مؤمنين فقد روي ابن حبيب عن مالك كل واحد منهما بشاة ص **ع** وقال مالك الأمر عندنا في العقيقة أنه من علق فأنما يعق عن ولده بشاة الذكور والإناث وليست العقيقة واجبة ولكنه يستحب العمل بها وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن علق عن ولده فأنما هي بمنزلة النسل والخصايا لا يجوز فيها عوراء ولا عجناء ولا مكسورة القرن ولا مريضة ولا يباع من لهما شيء ولا جلدها ونكسر عظامها ويأكل أهلها من لهما ويتصدقون منها ولا يمس المصبي بشئ من دما **ع** ش وهذا كما قال ابن من أراد أن يعق عن ولده فأنما يعق عن لهما من العيوب حك الخصايا ووجه ذلك أنه نسل ثم يرب به فشرعت فيه السلامة فيمن العيوب كالخصايا (فرع) ومن وجدها بعد أن ذبحها معيبة عيا بمنع اجزائها **ع** قال القاضي أبو الوليد فندى أنه يازم بدلهما لم ينف وقها وانفقت وقها فلا تنى عليهم بكره وحكم لهما حكم لحم أضحية ذبحها ثم وجد بها بمنع اجزائها (فصل) وتوله ولا يباع شيء من لهما ولا جلدها لأنه بعد الذبح لا ينعق فيها من معنى الملك أكثر من الاتماع بها والتصدق فأنما يجوز له بعد أن نسل بها أن يبيع شيئاً منها فلا وقد ذكره الشيخ أبو القاسم في تفريعه

(فصل) وقوله ونكسر عظامها قال ابن حبيب إنما قاله مالك لأن أهل الجاهلية كانوا إذا عقوا عن المورود لم يكسروا العظام وإنما كانت العقيقة تنفصل من مفصل إلى مفصل فأبى الإسلام بأرضه في ذلك أن أحب أهلها ينعون من ذلك ما وافقهم وفي الجملة أن كسر عظامها ليس بلازم وإنما يجوز زحزحة الإمتناع والعقيقة في ذلك كسائر الذبائح وربما كان لها من مخالفة لفعل

ع وحدثنى عن مالك أنه بلغه أنه علق عن حسن وحسين ابني علي بن أبي طالب **ع** وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة أن أبا عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والإناث بشاة قال مالك الأمر عندنا في العقيقة أن من علق فأنما يعق عن ولده بشاة الذكور والإناث وليست العقيقة واجبة ولكنها يستحب العمل بها وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن علق عن ولده فأنما هي بمنزلة النسل والخصايا لا يجوز فيها عوراء ولا عجناء ولا مكسورة القرن ولا مريضة ولا يباع من لهما شيء ولا جلدها ونكسر عظامها ويأكل أهلها من لهما ويتصدقون منها ولا يمس المصبي بشئ من دما

أهل الجاهلية

(فصل) وقوله وبأكل أهلها من لحمها ويتصدقون منها أما كل الناسك بها من لحمها فلا منها ذبيحة مشروعة كمشرك الأضحية وكذلك وجه التصديق منها وقد قال الشيخ أبو القاسم لأبأس بالاكل منها والاطعام من غير حد

(فصل) وصفة الاطعام منها في العتية ليس الشأن عند نادعاء الناس الى طعامها ولكن يأكل أهل البيت والجيران وقال ابن المواز عن ابن القاسم يفرق منه للجيران قال مالك فاما أن يدعو اليه الرجال فاني أكره الفطر وقد قال مالك في المبسوط عقت عن ولدي وذبحت مآر يدان أدعوا اليه اخواني وغيرهم وحيات طعامهم ثم ذبحت ضعي شاة العقيقة فأهديت منها للجيران وأكل منها أهل البيت وكسر واما بقى من عظامها فطبخت فدعونا اليها الجيران فأكلوا وأكلنا قال مالك فمن وجد سعة فأحب له أن يفعل هذا ولم يجعله ذبيحة عقيقة ثم لم يأكل كل وليطعم منها وهذا مخالف لما عمل ابن القاسم النع من ذلك الفطر وما قاله يقتضي أن سنة العقيقة أن يطعم منه الناس في مواضعهم لأنها نسك كالأضحية والهدى فان فضل منها شيء وأراد أن يدعو اليه من يصفه من جارات ومصدق فلا بأس بذلك كالأضحية واما طعام الصنيع وهو الاعذار فليس من سنة التثحايا ولا العقيقة فمن أراد أن يفعل ذلك بعد أداعنة العقيقة فليفعل ومن اقتصر على العقيقة فليجزم على سننها قال مالك ولو أن صاحب العقيقة أكلها لم أر بذلك بأساً وأحب إلى أن يمل فيها بسنة الأضحية والهدى قال الله تعالى فكلوا منها وأطعموا الآية

(فصل) وقوله ولا يس العبي بثمن من دمهاعنى ذلك أنهم كانوا في الجاهلية يخبثون بلبنة يوم العقيقة فاذا خلحوا الصبي وضعوها على رأسه فور الدشرع أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً فيستحب أن يخلقوا بالخلوق رأس الصبي بدمان الدم الذي كان في الجاهلية وقال القاضي أبو محمد لأبأس بالخلوق بدمان الدم الذي كانت تفعله الجاهلية وذلك باح والاداء لم وأحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النبايع

ما جاء في التسمية على الذبيحة

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصيل له يارسل الله أن ناساً من أهل البادية يأتونا بلحمان ولا ندرى هل سموا الله عليها أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليها ثم كلوا قال مالك وذلك في أول الإسلام س قوله يارسل الله أن ناساً يأتونا بلحمان ولا ندرى هل سموا الله عليها أم لا ومرار رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على هذا السؤال ومجاوبته إياهم بما جاوبهم به دليل على اعتبار التسمية في الذبح ولو لم يكن للتسمية في ذلك حكم لقال لم وما عليكم من التسمية سموا أولم يسموا سواء كما أن العجن والطبخ والزراعة لما لم يكن للتسمية تأثير فيهما لم يكن للسؤال عن فصل ذلك أو ركه وجه وقد اختلف أهل العلم في تأثير التسمية في الذبيحة فروى ابن القاسم عن مالك في المذتره فمن تعد ترك التسمية على الذبيحة لمن توكل ذبيحته فان تركها ناسياً أكلت والى هذا ذهب الشيخ أبو بكر والقاضي أبو محمد وبه قال أبو حنيفة وقال أشهب توكل إلا أن يترك ذلك مستغفراً وقال أبو بكر بن الجهم والقاضي

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النبايع

ما جاء في التسمية على

الذبيحة

حدثني يحيى عن مالك

عن هشام بن عروة عن

أبيه أنه قال سئل رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فصيل له يارسل الله أن

ناساً من أهل البادية يأتونا

بلحمان ولا ندرى هل

سموا الله عليها أم لا فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم سموا الله عليها ثم كلوا

قال مالك وذلك في أول

الاسلام

أبو الحسن ان تركها عمدا كرم كل تلك الذبيحة ولا يحرم وقال الشافعي من تركها عمدا أو ناسيا لم تنوكل ولدني على وجوب التسمية وانها شرط في صحة الذبيحة مع الله كقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وولدنا من جهة القياس انه معنى ورد الشرع بأنه فسق فوجب أن يكون حراما أصل ذلك سائر الفسوق من قتل المحصنات والزنى وشرب الخمر (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالذي يستعمل من التسمية قال ابن الموزني يقول بسم الله والله أكبر قال ابن حبيب ولو قال بسم الله فقط أو الله أكبر فقط أو لا اله الا الله أو سبحان الله أو لا حول ولا قوة الا بالله من غير تسمية أجزاءه وكذلك كل تسمية لله تعالى ولكن ماضى عليه الناس أفضل ووجه ذلك ان هذا ذكر الله تعالى به قال مالك في العتية وان زاد ذابح أضحيت ربنا تقبل منّا انك أنت السميع العليم وكره أن يقال اللهم منك واليك وعابه وشدد الكراهية فيه وقال لا يقال ذلك اذا اعتق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم سمعوا الله تعالى ثم كوا يحتمل أن يرد به الامر بالتسمية عند الأكل لان ذلك مما يحق عليهم من التكليف وأما التسمية على ذبح تولا غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه وانما يعمل على الصحة حتى يتبين خلافها ويحتمل أن يرد به ان سمعوا الله أنهم الآن فسق يعصون به كل ما لم تعرفوا أذكر اسمي عليه أم لا اذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته ان سمى الله عز وجل

(فصل) وقول مالك ذلك في أول الاسلام لما روى في حديث عائشة في هذا الحديث ان الذابحين كانوا حديثي عهد بالاسلام ما يصح أن لا يعلموا مثل هذا ولم يبلغ بعد لهم شرع النبي صلى الله عليه وسلم أو ممن يكتب منهم النسيان لمثل هذا أو الغفلة عنه لمالم يحرم به عادة وأما الآن فقد جرت به العادة حتى لا يكاد ذابح يترك ذلك ولا يجحد أحد الايعان ان التسمية مشروعة عند النجس من جمل مالك عن يحيى بن سعيد ان عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة الخزوي أمر غلامه أن يذبح ذبيحة فلما أراد أن يذبحها قال له سم الله فقال له الغلام قد سميت فقال له سم الله ويحك قال له قد سميت الله فقال له سم الله بن عياش والله لا أطعمها أبدا ثم شق قوله للغلام سم الله اذا كان لماخاف أن يفقل عنه من ذلك ونسائه ولم يقنع باخبار الغلام به بأنه قسمي الله وأراد أن يسمع ذلك منه فله لم يسمعه الغلام التسمية وانتمصر على اخباره بذلك وفات موضع التسمية بكامل الذبح اقسام أن لا يأكل الذبيحة وفي المدونة قال مالك في تفسير هذا الحديث لا يرى ذلك على الناس اذا أخبر الذابح انه قسمي وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك مثله وعلى هذا يكون فعلى ابن عياش على وجعل التناهي في الورع والاختنق خاصة تنسب بالاحوط ولعله قد أتبع لغيره أكلها أو تصدق بها أو أعطاها محتاجا إليها أو أمان يحرم أكلها فلا يجوز ذلك ولا يجوز اطراحها لان في ذلك اضعاف لبال وافساد الطعام وقدر روى ابن حبيب في كتابه قال مالك وحسب انهم التمسوا حين لم يسمعه التسمية قال مالك في ورع كما ورع ابن عياش فلا بأس به قال عبد الملك وانما الرخصة في الاهمية في مثل حديث هشام بن عروة عن أبيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ان ناسيا أو ناسيا بلحان لا تدري هل سموا الله عليها أم لا وهذا الذي روى عن مالك خلاف لما ذكره أولا لان من اتهم غير به تترك التسمية وكان عنده من يرضى بذلك ويقصده مع الأكل كاره به فان الاحوط اطراح ذبيحته والامتناع من أكلها ولا يصدق في الخبر به من تسميته والله أعلم

وحدثني عن مالك
عن يحيى بن سعيد
أن عبد الله بن عياش بن
أبي ربيعة الخزوي أمر
غلامه أن يذبح ذبيحة
فلما أراد أن يذبحها قال له
سم الله فقال له الغلام قد
سميت فقال له سم الله
ويحك قال له قد سميت الله
فقال له عبد الله بن عياش
والله لا أطعمها أبدا

﴿ ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة ﴾

﴿ ما لك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً من الأنصار من بني حارثة كان يرمى لقمته بأحد فأصابها الموت فذكاهما بشظايا فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها ﴾ ش قوله فأصاب الموت يريد أنه أصابها من المرض ما يتيقن أن الموت متصل به فذكاهما بشظايا وهي فلقه عود لعله أن يكون معدداً على صفة سنن المرح أو السكين الذي يمكن الطعن بمثله فيغرى بعبته وفي الذكاة أربعة أبواب أحدها في صفة الذكاة والثاني في صفة ما يذكي به والثالث في صفة الذكاة والرابع في بيان عمل الذكاة (فأما الباب الأول) في صفة الذكاة فسيرد بعد هذا مستوعباً في حديث ابن عباس أن شاء الله

﴿ الباب الثاني في صفة ما يذكي به ﴾

أما ما يذكي به فإنه كل محدث يمكن به انفاذ المغالاة وإنها بالدم بالطعن في لبها نمر والنزري في أوداج ما يذبح مما لا يختص بطائفة من الكفار في قتل الحيوان بالأكل قال ابن المواز بن مالك وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم الذكاة بالخجارة والشظايا وقال بر بدالمروءة وشمة العساو والسب وكل ما أنهر الدم فكل الا لسن والطفر قال محمود ومحمد بن مالك وقال ابن حبيب مما يذكي به الضرار جمع ضرر وهي فلقه الحجر والبطيخة وهي فلقه الغدب والشظية فلقه العدا وروى ابن وهب عن مالك في المبسوط أن كل شيء صنع من نخار أو عظم أو قرن أو نبت يرمى فإنه يذكي وقال ابن حبيب لا بأس أن يذبح بفلقه العظم دكياً كان أو غير دك إذا ذابغ اللحم وأنه بالدم فكل اختلاف اختلاف بين رواة ابن المواز وبين ما أوردناه بعد هذا في الذكاة بالعظم والنظر وما اختلف أصحابنا العرافيون في ذلك فقال القاضي أبو الحسن في كتابه الفلاحين أنه ذهب مالك أنه لا يستجيب الذكاة بالسن والطفر ورأيت لبعض شيوخنا من أصحابنا مكرهه رباحاً بالعظم قال وعندى ابن السنن إذا كان عريضاً محدداً والنظر كذلك حتى يمكن قطع اللحم بشفرة واحدة فإنه تصح الذكاة به وكذلك ما أثره العظم متصله أو منفصله سواء كانت مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل لحمه وقال الشافعي لا يجوز الذكاة بذلك مثل الرواية الأولى عن مالك وقال أبو حنيفة إن كانا متصلين لم تصح الذكاة بهما وإن كانا منفصلين صحبت الذكاة بهما والرواية التي نسبها القاضي أبو الحسن إلى أبي حنيفة هي لابن حبيب في واضحة حال وإذا كان السن والطفر ذكياً أو غير ذكياً يمكن الذبح بهما فلا بأس بذلك فوجسوا به المنع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أنهر الدمود كراسم الله عليه فكل ليس السن والطفر وسأخبرك عنه أما السن فعظم وأما الفطر فشره من البنية وذليلنا من جهة القياس أن الشرع قد نور باعتبار صفة الذابغ واعتبار صفة الذكاة ثم ثبت وتقرر أن ما نهى عنه من صفة الذابغ يمنع صحة الذبح فكل ذلك ما نهى عنه من صفة الذكاة وتقرر بذلك معنى قوله الشرع باعتبار صفة في الذبح فلم يجز استعمال ما نهى عنه من ذلك أصله الذابغ ووبار وإذ الإباحة قوله تعالى وما كل السبع إلا ما ذكيت والذكاة فري الأوداج وهو جسد من شاة الذي ذبح بالسن والطفر فوجب أن تؤكل ذبيحته ومن جهة القياس أن هذا معنى يرمى الأوداج فجاء الذبح به كالخدي (فرغ) إذا ثبت ذلك فقد قال القاضي أبو الحسن يجوز الذكاة بالسن والطفر للمتصلين وأجاب عن الحديث بجوابين أحدهما أنه يجعله على الكراهية والثاني أنه يجعله على الطفر ونسب

﴿ ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة ﴾
حدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً من الأنصار من بني حارثة كان يرمى لقمته بأحد فأصابها الموت فذكاهما بشظايا فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها

الصغيرين الذين لا يصح قطع الأوداج بهما فاعلى هذا في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها انه لا تجوز الذكاة بسن ولا نظير متصل ولا منفصل وهي الرواية التي حكاه القاضي أبو الحسن عن مالك وهو الظاهر من رواية ابن المواز والرواية الثانية انه تجوز الذكاة بهما منفصلين ومتصلين وهذا الظاهر من رواية ابن وهب عن مالك في المبسوط وهو اختيار القاضي أبي الحسن والرواية الثالثة تجوز الذكاة بهما منفصلين ولا تجوز الذكاة بهما متصلين وهذا الذي قاله ابن حبيب وقال القاضي أبو الوليد والرواية الاولى أحصها عندى والله أعلم (مسئلة) ورأيت القاضي أبا الحسن قد مضى في صفة ما يذكر به أن يفرى الأوداج والحلقوم في دفعة واحدة قال وما كان من ذلك لا يفرى الحلقوم والودج الا في دفعتين فلا تجوز الذكاة به قال ولو وجد هذا من السكين لم نعتنا منه ورأيت ابن حبيب قد قال في المنجل المضرس لا يخفى في الذكاة به لانه يرد ولا يخاله يقطع كما تقطع الشفرة اذا رعدت به اليد لاجهاز وقال ابن حبيب قوله ولا مردد يعنى ان رفع يده ثم ردها ولو كان يجهز أول ما يضع يده ولعل القاضي أبا الحسن قد أراد هذا ما رده اليد من غير رفع فلا بد للذي منعه في الأغلب

﴿ الباب الثالث في صفة الذكاة ﴾

قال محمد في كتابه السنة أخذ الشاة برفق وتضع على شقها الأيسر ورأسها مشرق وتأخذ بيدك اليسرى جلدة حلقها من اللحى الاسفل بالصوف قدمه حتى تتبين البشرة وموضع السكين في المذبح حيث تكون الجوزة ثم تسمى الله تعالى وتعد السكين مداً مجهزاً من غير ترد يد ثم ترفع ولا تضع ولا ترد وتحدد شفتك قبل ذلك ولا تضرب بها الارض ولا تجعل رجلك على عنقها ولا تجرها برجلها ووجه ذلك ان الرفق بهما مشروع ما روى به لما روى شداد بن أوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليبدأ أحدكم شفته وليس بريح ذبيحته (مسئلة) فان ترك التوجيه الى القبلة ففي المدونة يأكل منها وبئس ما صنع وقال ابن حبيب ان ترك ذلك حامدا لم تؤكل وجه الرواية الاولى انه ترك صفة مندوباً اليها من صفة الذبح وذلك لا يقتضى فساد الذبيحة كالأذبيحة ييسره ووجه الرواية الثانية انه قد ترك ما سن في الذكاة من القربة ما عدا ما شبه ترك تعمد التسمية وظاهر قوله في المدونة وبئس ما صنع يقتضى العمد والله أعلم (مسئلة) ومن رفع يده قبل أن يجهز على ذبيحته ثم رجع فاجهز قال ابن حبيب ان رجع في فور الذبح قبل ان يذهب وبذبح الذبيحة فذلك جائز وان رجع بعد ان تباعد لم تؤكل قال مسنون لا تؤكل وان رجع مكانه وتأول بعض أصحابنا عن مسنون ان رفع يده كالمختبر أو ليرجع فيتم الذكاة ثم رجع في فور فأنما فاتهاؤه كل وان كان رفع يده على أنه قد أتم الذكاة ثم رجع فأنما لم يؤكل قال أبو بكر بن عبد الرحمن فقلت للشيخ أبي الحسن يجب أن يكون الأمر بالعكس فاذا رفع يده ليضرب لم يؤكل واذا رفع يده على أنه أتم الذكاة أكلت وصوبه الشيخ أبو الحسن

﴿ الباب الرابع في بيان محل الذكاة ﴾

الحيوان على ثلاثة أضرب ضرب يعتصم بالضر وضرب يعتصم بالذبح وضرب يجوز فيه الامر ان فاما ما يعتصم بالضر فالابل خاصة على أنواعها بجهتها وعراياها ونجها ومحل الضر البلية ولم أر لأحد من أصحابنا ذكر كرمرة معني في الضر أكثر مما ذكرناه فاما ما يعتصم بالذبح فهو جميع الحيوان المذكي غير الابل والبقر وأما ما يجوز فيه الامر ان فهو البقر على أنواعها من الجواميس وحكم اغيصل حكم البقر في الذكاة لمن استباح أكلها وقد قال الشيخ أبو بكر في شرحه الكبير وقد

قيل ان عنق البقرة لما كان فوق عنق النشاة ودون عنق البعير جاز فيها الامر ان جميعا الذبيح والنحر
 لقرب نحر ووج الدم من جوفها بالذبيح والنحر فيه أخف ولم يجز الذبيح في البعير لبعس نحر ووج الدم من
 جوفها بالذبيح زاد القاضي أبو محمد فيكون في ذلك تعذيبه وزيادة في ألمه والنحر فيه أخف قال
 الشيخ أبو بكر في القيل اذا نحر لأبأس بالاتفاق بعظمه وجلده نفسه بالنحر مع قصر عنقه قال
 القاضي أبو الوليد وجه ذلك عندى انه لا عنقه ولا يمكن لغلظ موضع حلقه وانما له بجسمه أن
 يذبح وكان له منحرف كانت ذكاته فيه قال الشيخ أبو بكر وكذلك لم يجز النحر في النشاة لعدم
 تمكن النحر فيها اذا لبت لها زاد القاضي أبو محمد وقرب موضع النحر من خاصرتها فلا يمكن من
 نحرها الا بما يصل الى جوفها فيكون كالطعن في جوفها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالذبيح عند مالك
 أفضل في البقر وروى اسمعيل بن أبي أويس عن مالك من نحر البقر قبئس ما صنع لان الله تعالى
 قال ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة فأمر بالذبيح ووجه ذلك انه أمر بالذبيح ولا بد أن يكون على الوجوب
 أو الندب وأقل أحواله الندب وهذا لما يصح التعلق به على قول من يقول ان نحره يمتنع قبلنا ثم رتبة
 لنا الان تبين النسخ في القضية نفسها وعلى كل حال فقد قال مالك ان نحرته تؤكل لما قد ناه
 من ان الأمر ينبتان فيها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الذبيح في الحلق وهو ما دون الجوزة تكون
 الجوزة الى الرأس قاله ابن المواز وابن حبيب وقال ان لم ينعلم ذلك فإنه لا يقطع الحلقوم وانما يقطع
 الجذلة المتعلقة بلحم الذبيحة (فرع) فان لم ينعلم وزك الجوزة الى الجسد فالذى حكى القاضي
 أبو محمد عن المذهب انها لا تؤكل وبه قال ابن حبيب والشيخ أبو اسحق وكذلك روى ابن المواز والعتبي
 وغيرهما عن ابن القاسم ورواه ابن وضاح عن عبد الله بن عبد الحكم ورواه محمد بن عمر عن مالك
 وأما ابن وهب فروى عنه العتيبي وغيره انها تؤكل وكذلك روى عن أشهب ومحمد بن عبد الحكم وأبي
 معصب وموسى بن معاوية وقال ابن وضاح لم يحفظ لمالك فيها نحر ولم يتكلم فيها الا في أيام ابن
 عبد الحكم ونزلت به وجوه رواية المنع ما احتج به شيوخنا ابن حبيب وغيره من ان الذابح فوق الجوزة
 لا يذبح في الحلقوم وهو محل للذكاة ووجه الرواية الثانية ان هذا ذابح من الحلق في موضع تجعل به
 الذكاة ويسهل على الذبيحة فصحت فيه الذكاة أصل ذلك اذا كانت الجوزة في حيز الرأس (فرع)
 اذا قلنا في ذلك رواية المنع فان صار بعض الجوزة وهي الفلصة في الجسد وبه في الرأس فقد قال
 محمد بن عبد الحكم ان قياس هذه الرواية ان بقي في الرأس منها قدر حلقة فاطمأنتها أو كل الأن يبقى
 في الرأس منها ما لا يستدير فلا تؤكل (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الذكاة على حالين حل اختيار
 وحال ضرورة فأما حال الاختيار فمحل النحر اللبة ومحل الذبيح الودجان والحلقوم فنقل شيئا من
 ذلك عن محله فلا يغلو أن ينقله الى ما هو محل للذكاة في غيره من نحر ما يجب ذبحه أو يذبح
 ما يجب نحره أو ينقله الى ما ليس بمحل للذكاة فأما الوجه الأول وهو أن ينقله الى ما هو محل للذكاة
 في غيره ففي كتاب ابن المواز عن مالك لا تؤكل ساجيا فعل ذلك أو عامدا وقال أشهب تؤكل وجه
 قول مالك ان هذا حيوان مقدور عليه فلا يستباح الا بالذكاة المعهودة الختصة به أصل ذلك اذا طعن
 في خاصرته ووجه قول أشهب ما احتج به من انه اذا ذبح البعير لغير ضرورة فقد صارت ذبيحته
 ضرورة وذهب موضع الحرج فيجوز أكله ولا يطرح وكذلك النشاة اذا نحرته وقال القاضي أبو
 الحسين ان أصحابنا اختلفوا في رواية المنع على وجهين فمنهم من منع منه كراهية ومنهم من منع منه
 نحره أو به قال ابن حبيب قال القاضي أبو محمد وزاد في ذلك ابن بكير وجهان الثالث وهو انه قال يؤكل

البعير اذا ذبح ولا تؤكل الشاة اذا تحمرت قال ووجه ذلك ان البعير له موضع ذبح وموضع تحمر وتامد
الى الصرما كان أقل لتعنيه لان موضع لثتها يقرب من خاصرتها فيكون كالطامن لها (مسئلة)
وأما نفل الذكاة الى غير محل الذكاة بوجه مثل أن يذبح في العنق والقفا فقد قال ابن حبيب ان ذبح
في القفا وفي الصفحة الواحدة لا يرى أن تؤكل لانه ذبح في غير المذبح ومثله لابن الموازين ذبح في
القفا وروى أشهب عن مالك في العتيسة لا يؤكل ما ذبح في القفا وأما من أراد أن يذبح في الحلقوم
فأخطأ فاتحرف فانه يؤكل وجه المنع من أكل ما ذبح في القفا ان الذكاة من شرطها أن يكون أول
ما ينفذ من مقاتلتها قطع الحلقوم والودجين ويكون ذلك سبب موت الذبيحة ومن ذبح في القفا فقد
بدأ بقطع العنق وفيه التضاع وهو من المقاتل فكان ذلك سبب موت الذبيحة دون فرى الودجين
والحلقوم قاله القاضي أبو اسحق وأما رواية أشهب في أن من أخطأ فاتحرف فان ذبيحته تؤكل فانها
تحتاج الى تفصيل وذلك انه ان استوعب قطع الودجين والحلقوم قبل قطع التضاع فان ذلك مبيح
للذبيحة لانه أتى بشرط الذكاة فلا يضره ما زاد من شق الجلد بالتحراف وان كان لم يستوعب ذلك
جلبه واستوعبه بعد قطع التضاع بقطع العنق فان ذلك منه عندى لا تصح وهو عندى معنى قول ابن
حبيب ان ذبح في الصفحة الواحدة لم تؤكل (مسئلة) وأما حال الضرورة فانها على ضربين
ضرورة تمنع من التحكك منه كالبعير يشرد فلا يقدر عليه الاربية أو طعنة فانه لا يؤكل ما قتل بذلك
والدليل على ما نقوله ان هذه من بهيمة الأنعام فلا تؤكل الا بالذبح أو التصر كالمقدور عليه (فرع)
اذ ثبت ذلك فان هذا حكم الغنم والدجاج اذ ليس لها أصل في التوحش حتى ترجع اليه وأما البقر
فقد قال ابن حبيب في الواخضة عندى ان لها أصلا من بقر الوحش فاذا استوحشت حلت عندى
بالصيد وهذا الذى قاله فيه فظن ان بقر الوحش ليست بأصل للبقر الانسية ولا تشبهها في خلق ولا
صورة وأما غنم فقن في الاسم كان حر الوحش ليست بأصل للحمر الانسية ولا الماعز البرى أصلا
للغنم الانسية ولذلك عرف بينهم ما في حكم المحرم وما أصله التوحش من الغنم والأرانب والايليل
وجر الوحش تتأنس ثم تستوحش فانها تحل بالصيد وقاله مالك في الهوام واليعاقب وقال ابن
الماجدون وكذلك حمام البيوت والبرك والاوز الانسية اذا استوحشت وفي المدونة وكره مالك أن
يذبح الحمام الروى المختل للفرخ ولا بأس أن يذبح الاوز والدجاج قال وليس أصل الاوز والدجاج مما
يطير وجه قول ابن الماجشون في الازله أصل وحشى كالحمام وجه قول مالك انه ليس له في بلده
أصل مستوحش وأما الاعتبار بذلك (فرع) اذ ثبت ذلك لما كان أصله التأنيس اذ لم يستطع
أخذه الا بالعفر في الواخضة عن ابن الماجشون اذ لم يستطع أخذها الا بالعقر ولا بأس بذلك اذ لم يبلغ
العقر منها المقاتل مثل العرقة وما أشبهها فهي مأمونة ثم يذبح قال فهذا الذى أخذه وروى اسمعيل
ابن أبي أويس في المبسوط عن مالك في الرجل يطلب البقرة في أرض العدو فلا يستطيع أن
يأخذها الا بأن يعرقها ثم يذبحها فقال لا آكلها ولا أحرما وفي سماع ابن وهب عن مالك انه كرهها
وذلك يحتمل الاختلاف بين ابن الماجشون ومالك ويحتمل أن مالك انما كره ذلك لان مثل هذا من
العقر لا يجوز الا فيما لا يقدر عليه الا بعد المحاولة لذلك والمبالغة فيه والغاى في أرض العدو بما سارع
الى ذلك مع القدرة عليه أو قبل المحاولة له وقد يبلغ ذلك من الحيوان ما يكون سببا لسرعة موته
غالبا كقطع الفخ أو ما أشبهه وقد اختلف قول مالك في الصيد يرمى بسهم مسهم ثم يذبح فقال في
العتيسة والموازية لا يأكله لعل السهم أعان على قتله وأخاف على من أكله فعلى هذا التعليل

المؤول في مسئلته لا يرى لعل عرقته امرت في قتله قبل فرى أو داجه ولا يلزم على هذا الصيلا
 ذلك مباح في الصيد ولا يلزم على هذا المتردية والطبيعة لان ذلك ليس من فعل الانسان وانما يجوز
 فصل ذلك عند الضرورة مما يحبس ولا يصرع باقضاة نفسه وعليه جعل ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في الذي يرى عبرته في نفسه من رجل يسهم فقال صلى الله عليه وسلم ان هذه الابل أو بكة أو بده
 الوحش لها منافعها فاعوا به كذا وقدرى اسما عيل بن أي أويس عن مالك في توحيش من الابل
 والبق والغنم فلا يترك الابل النبل أو المزاريق والرماح لا تؤكل وذلك يصعد وجهين فان كان
 الرى بالنبل والطعن بالرماح أثر فيها مثل العرقبة فهو على ما تقدم وقوله لا تؤكل بمعنى الكراعية
 وان كان بلغ بذلك اتفاد مقاتلها فقله لا تؤكل على التعريم (مسئلة) وأما الضرورة التي تمنع
 الوصول الى موضع الذكاة فهي على قسمين أحدهما أن تمنع الوصول الى موضع ذكاتها ولا تمنع
 الوصول الى موضع تحمرها والقسم الثاني أن تمنع الوصول الى موضع ذكاتها فأما القسم الأول
 فمثل أن تمنع الوصول الى نحر البعير ولا تمنع من الوصول الى منبسطه أو تمنع الوصول الى مخرج الشاة
 ولا تمنع الوصول الى منحرها فهذا قد قل مالك في غير موضع ان الشاة تؤكل حينئذ لا تحمر ولا يحرر
 يؤكل بالذبح وجه ذلك ان هذه ذكاة في بهجة الانعام (مسئلة) فأما إذا لم يقدر أن يذبح الى موضع
 ذكاة بجملته وانما يقدر على طعن في جنبها أو تقطعها أو غسر ذكاتها فليس ينحر ولا يذبح فانها
 لا تؤكل قاله مالك خلافا للشافعي والدليل على ما نقوله ان هذه ذكاة الانعام فلم يستبح أكله غير
 الذكاة الممهودة في بهجة الانعام كالقصور عليه (فرع) وكل ذكاة اما دم مائل من هوام
 الارض كالخيشة والذاة والخرباء والعطاة وما أشبهها فان من احتاج الى من نهالده أو غمره
 فذكاتها في الحلق كسائر النبايح وكالصيادى والنسب والطنن بالرح وشبه ذلك حينئذ لم يصبحت مع
 التسميت في الذكاة كغيره فيصير ذكاة ابن حبيب عن مالك ووجه ذلك ان ماله نفس مائلة فانه
 لا يستباح الا بالذبح أو بالضر كالانعام (مسئلة) وأما ما يستل نفس مائلة كالجراد والحرون
 والعقرب وانفسها ونبات وردان والقرنبا والزبور واليعسوب والذرة والفيل والسوس والحلم
 والدود والبعوض والذباب فلا يجوز أكله والتسداوى به لمن احتاج الى ذلك الا بذكاة والذي
 يجوز من الذكاة في الجراد ان يفعل بها ما لا يش معه ويتعجلا وتماه كقطع رأسه أو رجله من
 أعفاها أو ألقاها في ماء حار قال ابن حبيب في الجراد والحزون أو يغمر بالسور لا يبر حتى يموت
 أو يلقى الجراد أو ينسوى فأما قطع أجزائها أو أرجلها فمقط فقال مالك في ذلك ذكاة لا يشبه لا تؤكل
 وان ألقيت في ماء بارد فمقط فمقط لا تؤكل وان ألقيت في ماء بارد كغيره روى عن مالك
 تؤكل في الوجهين فقول مالك بنى على أن ما صنع مما لا يشبه ذكاة لا يشبه ذكاة ما سوى ذكاة
 على أنه انما تكون الذكاة بما يتعجل به موتها وما يتأخر به موتها وتغيب بالنفس بذكاة ما لا يؤخذ
 فهل يكون ذكاة أم لا المشهور من المذهب أنه لا يكون ذكاة خلافا ليعقوب بن المسيب والدليل
 على ما نقوله أن هذا صيد يقتل ذكاة فلم يكن غير ذكاة ذكاة أصله الطير (مرع) اذا ثبت
 ذلك فحكم الحزون حكم الجراد قال مالك ذكاة ما لا يشبه ذكاة أو يغمر بالذوق والابر حتى يموت من
 ذلك ويسمى الله تعالى عند ذلك كما يسمى عند قطع رأس الجراد وقتل الشبغ أبو بكر
 العقرب وانفسها من احتاج الى التسداوى بشئ منها فليطه رؤسها سم يمدى بها ان شاء الله
 تعالى ص مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ أن جارية

وحدثني عن مالك عن
 نافع عن رجل من الانصار
 عن معاذ بن سعد أو سعد
 ابن معاذ أن جارية

لكعب بن مالك كانت ترى غنائه يسلم فأصيبت شاة منها فأدركها فذكها بحجر فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس بها فكلوها **ش** قوله أن جارية لكعب بن مالك أكثر ما نسته مل العرب هذه اللفظة في المألوكة ولذلك أضافها إلى كعب بن مالك إضافة ظاهرها الملك وكانت هذه الجارية ترضى غنائه لكعب بن مالك يسلم جبل من جبال المدينة فأصيبت شاة منها بمقتل أن يكون نزل بها ذلك من أمر الله تعالى فدكها الجارية بحجر وفي ذلك بيان أحدهما صفة ما يدعى به من الحجارة وقد تقدم ذكره والباب الثاني في صفة الذابغ المؤثرة في الذكاة وهو الدين وسبأى ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى وأما الرق فليس يؤثر في الذكاة قبوز ذكاة المبدئي على حال وأما الصغير والائتي ففي كتاب ابن المواز عن مالك تكره ذبيحة الصبي والمرأة من غير ضرورة وفي المدونة عن ابن القاسم تجوز ذكاة المرأة من غير ضرورة ولا بأس بذكاة الصبي إذا أطلق الذبح وروى أكثره عن مالك قال ابن حبيب محتونا كان الصبي أو غير محتون وجهر رواية ابن المواز أن هذا معنى يعتبر فيه الدين فاعتبر فيه الأثوة والذكورة والبسوخ والأمانة وجهر رواية المدونة أنه معنى لا يعتبر فيه الرق فلم يعتبر فيه الأثوة كالبيع والشراء والطبخ (فرع) فإذا قلنا بكرهية ذبيحة المرأة فهل تكره ذبيحة الخصى حكى الشيخ أبو إسحق ثور كل ذبيحة ولم يذكر كراهيته وروى أشهب عن مالك في العتبية لأحب ذبيحة الخصى فإن فعل أكلت ووجه ذلك عندي أنه نحو الأثوة والله أعلم (فرع) ولا تجوز ذبيحة السكران ولا المجنون إذا لم يقلع رءواهم وبه عن مالك في المبسوط زاد ابن وهب عن مالك في المبسوط ولا ذبيحة أعمى لا يعرف الصلاة ووجه ذلك أن كل واحد منهما لا يمنع منه النية بل في الذكاة وذلك مقتضى في حقه والله تعالى أعلم وأحكم (فرع) ولا تؤكل ذبيحة المرتد إن ارتد إلى يهودية أو نصرانية رءواهم حبيب قال ولا تؤكل ذبيحة من بدع الصلاة ولا ذبيحة من يضعها ويعرف بالثاؤون بها ونحو ذلك إلى أن ارتداد قال وكذلك قال من كاشفت من أصحاب مالك عنه في جميعه **ص** مالك عن ثور بن زيد الديلمي عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال لا بأس بها وتلاه هذه الآية ومن يتولم منكم فإنه منهم **ش** قوله في ذبايح نصارى العرب لا بأس بها أجراهم في ذلك مجرى نصارى العجم فإن ذبايح النصارى وغيرهم من أهل الكتاب مباحة لنا بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم فأعلم أن ذبايح نصارى العرب مباحة أيضا ولم يتعلق صلى الله عليه وسلم بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم أما أن هذه الآية لم تكن نزلت بعد أولاتها عامة بمقتضى أن تكون عامة في جميع أهل الكتاب وبمقتضى أن تكون خاصة في العجم وإن كان الظاهر عمومها فظاهر التعلق بما هو خاص في العرب وأمين **خ** وخطب هذه الآية وهم المنافقون وكانوا عربا ومقتضى الآية أنه من يتولى أهل الكتاب من العرب فإنه منهم لأن المتولى لأهل الكتاب المخاطبين بهذه الآية يجب أن يكونوا غير أهل الكتاب المتقدم ذكرهم من العجم فعكس تعالى بانه منهم وذلك بوجوب أن يكونوا من أهل الكتاب وذلك يقتضى أن يكون حكمهم حكم أهل الكتاب في النباغ وغيرها فإذا كانت ذبايح أهل الكتاب من العجم مباحة كذلك ذبايح أهل الكتاب من العرب لأن الأنساب لا تؤثر في ذلك وإنما تؤثر فيه الأديان (مسئلة) وإذا علمت أن من دينه النصرانية من يستبيع الميتة فلا تأكل من ذبيحته إلا ما شاهدت ذبحه ووجه ذلك أنه لما استباح من ذبيحته ما وقع على وجه الصحة والمسلم أصبح ذبيحة وهذا حكمه فإذا علم أنه لم يقتل الحيوان على الوجه الذي لا يبيح كله وجب الامتناع

لكعب بن مالك كانت
ترضى غنائه يسلم فأصيبت
شاة منها فأدركها فذكها
بحجر فقتل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
ذلك فقال لا بأس بها
فكلوها **ش** وحدثنى عن
مالك عن ثور بن زيد
الديلمي عن عبد الله بن
عباس أنه سئل عن ذبايح
نصارى العرب فقال لا بأس
بها وتلاه هذه الآية ومن
يتولم منكم فإنه منهم

من كل مامات على يده من الحيوان الآن يعلم ان ذكاته وجدت منه على وجه الصحة لما يتوقع
 ان يكون حلول ذلك منه على وجه القتل المنافي للاباحة قال مالك سواء كان ذميا او حرييا
 (فرع) قال محمد وكره مالك ما ذبحوا للكتابين اولعيسى او الجبريل ولا اعيادهم زاد ابن
 حبيب او الصليب من غير تحريم واما ما ذبح للاصنام فيحرم لقول الله تعالى وما ذبح على النصب
 وقال ابن حبيب في كل ما ذبح لاعيادهم وكنائسهم تعظيم لشركهم قال وقد قال ابن القاسم
 في النصراني يوصي بشئ من ماله للكنيسة فيباع لايحل للسلم شراره لما في ذلك من تعظيم شرائعهم
 ومشرية مسلم سوء (مسئلة) وما ذبحه اليهود مما لا يستيخون كذبحه كراهة في كتابه من
 قوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر قال ابن حبيب هل الابل وحمر الوحش والنعم
 والاوز وماليس مشقوق الخف ولا منفرج الفاتمة فهذا لايحل كذبحهم ووجه ذلك ان الذكاة
 مقتقرة الى النية والقصد وهم لا يصح ذلك منهم لانه عندهم لا يستباح بالذكاة (مسئلة) وما حرم
 عليهم من شعوم الحيوان الذي يستيخونه وذلك قوله تعالى في البقر والاعنة حرمنا عليهم شعومها
 قال ابن حبيب هي الشعوم المجملة اذ لا صلة مثل الروب والكشاة ووشم الابل والبق
 بالفتنة وشبهها من الشعوم المحقة التي لم تحتل بعظم ولا دم واما قوله تعالى لا تأكلوا مما
 ما يقتل اللحم من الشحم على الفلهر وسائر الجسد وما اختلط منه بدمه واما ما رواه
 المباعر ويقال له نبات اللبن والعرب تدعيها المرائم فكان ذلك من الشحم داخل في الاستثناء
 قال ابن حبيب ما كان من هذا محرمان نص التنزيل فلا يحل لنا ان نكل بعينه ولا نكل عنه وما لم يكن
 محرما عليهم في التنزيل مثل الطريف وشبهه فانه مكروه اكله اكل نعمة فلا بد ان نأكله ما لث
 وبعض اصحابه وحكي القاضي ابو محمد ان شعوم اليهود المحترمة ليس بمكروه عند مالك
 ومحرمه عند ابن القاسم واشبه وقد روي عن مالك وقال ابو حنيفة والثاوري في اباحة تدبير
 مكروهه وجه رواية التحريم ان هذه ذكاة يعتقد مباسرنا تحريمه بها وتحليل بعضها واجب
 ان يستباح بها ما يعتقد تحليله دون ما يعتقد تحريمه كالمسلم يعتقد استحالة الدم ووجه
 رواية منع التحريم ان هذا مذكور في كل لحم ما ذبح في جازاة نكله كالمسلم واما الطريف
 في المدونة كان مالك يجيز اكله ثم كرهه قال ابن القاسم واري ان لا يؤكل فلنا راخا ابن القاسم
 المنع جلة ولو حل على التحريم لم يبعد ووجه جواز ذلك انه لا يبعد على استحالة اكله لان ما يجده
 عليه من الوجه المانع من اكله لا يظفر الابعدا عما الذكاة كما يبعد الى اباحته ووجه رواية
 المنع ان هذه ذبيحة منع منها الذابح بالنزع فنعى بها نحره كالحرم قال مالك وروى كل ذبيحة الاسماوية
 صنف من اليهود لا يؤمنون بالبعث (فرع) ونهى المساكين من النصارى من جزى اليهود
 ونهى اليهود عن البيع منهم من اشترى منهم من المسلمين فهو رجل مسلم ولا يفسد شراره الا ان
 يشتري من اليهود مثل الطريف وشبهه مما لا باء كلونه فيمنع على كل حال راخا ابن حبيب عن
 مطرف وابن الماجشون (مسئلة) ولا تؤكل ذبائح النصارى وليس يحرام كثير من ذبائح المجوس
 وقد حرم الحسن وسعيد بن جبيرة ذبائحهم ونكاح نسائهم ويميل انه يبين ان وجهه والنصرانية
 (مسئلة) لا تؤكل ذبائح المجوس وليسوا اهل كتاب ولو سلمنا ذبيحة فقد اختلف فيها
 فاجازها ابن سيرين وعطاء وكره ذلك الحسن قال ابن الموار انما يكره اكلها اذ قال المسلم اذبحها
 لنا رنا اولصحنافا ما وتضيف به مسلم فأمره بذبحها لئلا يكل منها ذلك جائز وان لم يغيره من

ما لك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى الأوداج فكلوه * ش قوله ما فرى
الأوداج يشمل معنيين أحدهما مصافة الآلة التي يذبح بها فيقول إن ما كان من الآلات على هذه
الصفة وجب أن تستباح به الذكاة وهذا ظاهر اللفظ والمعنى الثاني أن يريد به ما بلغ من ذكاة
فرى الأوداج فإنه قد كملت ذكاته وحصلت بالبحث ولعله قد ترك ذكر الحلقوم لما كان المعالوم في
الأغلب لا لتري الأوداج إلا بعد فرى الحلقوم وقال مالك في المدونة أن الذكاة تنسرى الحلقوم
والودجين فإن قطع الودجين دون الحلقوم أو الحلقوم دون الودجين لم تم الذكاة هذا حقيقة المنسحب
وقال الشافعي في الذكاة تنقطع الحلقوم والمرى وهو البلعوم والاعتبار بالودجين والدليل على
ما نقوله ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما نهر الدم وذكرا سم الله فكل وإنهار الدم أجزأه
وذلك لا يكون إلا بقطع الأوداج لأنها مجرى الدم وأما المرى فليس بمجرى الدم وإنما هو مجرى
الطعام وليس فيه من الدم إلا اليسير الذي لا يحصل به الانهيار ودليلنا أيضا ما روى أن عبد الله بن
عباس قال باعتبار الودجين ولا تخالفه من الصعابة ولا نعلم أحدا منهم قال باعتبار المرى ودليلنا
من جهة المعنى أن الذكاة مبنية على فرى ما كان غريبه أسرع موتا لأنه أخف على الحيوان والودجان
أسرع في ذلك من المرى لأن المرى يدخل الطعام وينفض إلى القم يقطعه أحداثا يدخل آخره
بقرب الأول فليس بمقتل في نفسه وأما الودجان فإن نهايتهما متصلة بالجسم وهما مجرى الدم لا يتبدل
بعدا ينقطع ما ماقطعه، ومقتل ولذلك يقال في الذبيحة تشعب أوداجها ما ولا ذكرك للرى في ذلك
فكان ما قلناه أولى أتباعا ونظرا (فرع) وأما الحلقوم فجبرى النفس ودومن المتنج فإن طلع
جميعه مع الودجين تمت الذكاة فيه وإن قطع بعضه ففقد روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في الذباجة
والهصور والجام إذا أجهز على أوداجه وحلقه وأثنى فلا بأس بذلك وقاله ابن حبيب وزاد أن لم
يقطع منه إلا اليسير فلا يجوز وقال سحنون لا يجوز ذلك حتى يجهز على جميع الحلقوم والأوداج
وجه قول سحنون أن هذا معنى تتعلق به الذكاة فوجب أن يكون حكمه الاستيعاب كالودجين
وجه قول ابن القاسم أن الذكاة عملها الودجان وإنما تتعلق بالحلقوم على معنى التسبع فإذا قطع
أكثره مع استيعاب الودجين فقد تمت الذكاة (فرع) ولو قطع الحلقوم واحدا والودجين فقد
قال ابن حبيب لا تؤكل وظاهر لفظ المدونة يقتضى أم لا تؤكل كل لا تؤكل كل لا تؤكل كل حتى يقطع الحلقوم
والودجين وقال الشيخ أبو إسحق إن بقي شيء من الودجين لم تؤكل وجهه ذلك يتعلق الذكاة بهما
فلا يمكن بدنه استيعابهما

(فصل) وقوله فكلوه متبين أن قوله ما فرى الأوداج إنما أراد به الفعل دون الآلة فكانه قال كل
ذبح أود ذكاة بطلع فرى الأوداج فإنه قد أباح كل ما ذكر به وفي الكلام تجوز رجوع ضمير
الما كقول على الفعل والمعنى ما ذكرناه والله أعلم (فرع) ومن نفع الذبيحة ومعناه أن يقطع
نضاعها عند ذبحها فقد قال ابن حبيب إن فعل أى كل ذبحها يريد أنه فعل ذلك من ذبحها فقد
أساءه ويؤكل وإن كان نفعها في ذبحه يريد أن يفصل بينهما فإن فعل ذلك ليد سبقت فوى
تؤكل قاله مالك في ذلك كله وإن تعمد ذلك من غير جهل فقد قال مطرف وابن الماجشون لا تؤكل
وقال أصبغ وابن القاسم تؤكل في العامد والجاهل ولا أقول بقولهما وجه القول الأول ما احتج به من
أن تركه لذبحه فهو كالعالمات يذبحه وجه القول الثاني أن ما زاد من النضاع إنما هو جسد النعام
الذكاة المبيحة كالتعبد بسلخها وقطع أعضائها بعد أن أكل ذكاتها وقبل أن يزهق نفسها من

* وحديثي عن مالك
أنه بلغه أن عبد الله بن
عباس كان يقول ما فرى
الأوداج فكلوه

مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ما ذبح به اذابض فلا بأس به اذا اضطررت اليه ش قوله ما ذبح به اذابض على ما قد سئله من أن الآلة يجب أن تكون على صفة تبضع ولا تكون ممسكاً أو تهشم الأوداج بقوة دون حدة ولا تكون ممادية كاللجل المضرس (فصل) وقوله اذا اضطررت اليه دليل على أنه قصد الاخبار عن غير الحديد وأما الحديد الذي على هذه الحال فهو الذي يذبح به في حال الاختيار وانما شرط الضرورة في الذبح لغیر الحديد بلان الحديد المحكم أسرع قطعاً وأقل المأوى إضافة أخبر عن المعتاد من أحوال الناس بأنه لا يكاد يستعمل شيء من ذلك الا عند عدم الحديد والله أعلم وفي المدونة عن ابن نافع أنه ما يذبح بذلك اذا لم يوجد غيره وقال ابن كنانة عن مالك الشفرة أحب الي إذا وجدت فاذا ذبح مع وجود الشفر جاز ورواه عيسى عن ابن القاسم

ما يكره من الذبيحة في الذكاة

ص مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب انه سأل أباه مرة عن شاة ذبحت فتتحرك بعضها فأمره أن يأكلها ثم سأل عن ذلك زيد بن ثابت فقال ان الميتة لتتحرك ونهاه عن ذلك وسئل مالك عن شاة تردت فتكسرت فأدركها صاحبها فذبحها فسال الدم عنها ولم تتحرك فقال مالك ان كان ذبحها ونفسها تجري وهي تطرف فليأكلها ثم سئل مالك عن شاة ذبحت فتتحرك بعضها لا يتحرك من ثلاثة أحوال أن تكون ميتة أو تكون بكسرة أو أنها ذلت الكسر فموجبت بالذبح فتتحرك بعضها أو يكون بها مرض نيف عليها الموت فموجبت فأما ان كانت حيصة ليس بها شيء فان كان الذابح مصادفها وهي مستجيبة للحياة وهو الذي يراعى في حمة الذكاة فلا خلاف في عمله في حمة ذكاتها وأباحتها كلبا وقوله مالك (سئل) وأما ان أصابها كسر أو نحوه فانتهت بمأصاها الى حد الموت وشبهه بما يأس فيه من حياتها فذبحها فطرقت بعد الذبح بعينها أو استفاضت نفسها أو حركت ذنبها أو ركبت رجلها فمما يختلف أصحابنا فيه غروى ابن حبيب عن ابن القاسم وأصبغ انها تؤكل وهو في المختصر من رواية ابن القاسم عن مالك وعن ابن الماجشون وابن عبد الحكم لأن قولهم ورواه ابن عبد الحكم عن مالك وجه قول ابن القاسم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أعد الله لغير الله به وانفقت الى قوله تعالى الا ما ذكيت فاستثنى من ذلك كله ما أدركت ذكاته لان المعنى والله أعلم وما كل السبع معلان ما كل السبع جيمه فقد فات عينه فلا يقال فيه انه حلال ولا حرام لعدمه وقال القاضي أبو اسحق المعنى يحريم ما كل السبع لفوات الذكاة فيه فهو حي ثلته تعالى الاما ذكيت لكن ما ذكيت مما لم يكله السبع وليس باستثناء مما تقدم قال وهذا كقوله تعالى طه ما أنزلنا نيك القرآن لنشق الا نذكرة لمن يشئ تقديره ولكن نذكرة لمن يشئ قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندى أن الوجه الاول أظهر والله أعلم ومن جهة المعنى ان حدة أدركت ذكاتها وبها بقيه من حياتها فجازاً أكلها كالمريضة وجبر رواية ابن عبد الحكم ما احتج به الشيخ أبو بكر في نصره هذه الرواية ان معنى المذبذبة والموقوفة والمرديت والنطحة التي لم تمت بعد ولوا راها التي ماتت لا غنى عن ذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وراى بقوله الاما ذكيت الاما أدركه بصفة تمايزه كى وما لم يبلغ أن لا ترجى حياته في الأغلب فلا يذكى وإن أدركت حيالاً ناك ليست ببيحة ولا حكة حكم الحى ومن

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ما ذبح به اذابض فلا بأس به اذا اضطررت اليه ما يكره من الذبيحة في الذكاة

حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب انه سأل أباه مرة عن شاة ذبحت فتتحرك بعضها فأمره أن يأكلها ثم سأل عن ذلك زيد بن ثابت فقال ان الميتة لتتحرك ونهاه عن ذلك وسئل مالك عن شاة تردت فتكسرت فأدركها صاحبها فذبحها فسال الدم عنها ولم تتحرك فقال مالك ان كان ذبحها ونفسها تجري وهي تطرف فليأكلها ثم سئل مالك عن شاة ذبحت فتتحرك بعضها لا يتحرك من ثلاثة أحوال أن تكون ميتة أو تكون بكسرة أو أنها ذلت الكسر فموجبت بالذبح فتتحرك بعضها أو يكون بها مرض نيف عليها الموت فموجبت فأما ان كانت حيصة ليس بها شيء فان كان الذابح مصادفها وهي مستجيبة للحياة وهو الذي يراعى في حمة الذكاة فلا خلاف في عمله في حمة ذكاتها وأباحتها كلبا وقوله مالك (سئل) وأما ان أصابها كسر أو نحوه فانتهت بمأصاها الى حد الموت وشبهه بما يأس فيه من حياتها فذبحها فطرقت بعد الذبح بعينها أو استفاضت نفسها أو حركت ذنبها أو ركبت رجلها فمما يختلف أصحابنا فيه غروى ابن حبيب عن ابن القاسم وأصبغ انها تؤكل وهو في المختصر من رواية ابن القاسم عن مالك وعن ابن الماجشون وابن عبد الحكم لأن قولهم ورواه ابن عبد الحكم عن مالك وجه قول ابن القاسم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أعد الله لغير الله به وانفقت الى قوله تعالى الا ما ذكيت فاستثنى من ذلك كله ما أدركت ذكاته لان المعنى والله أعلم وما كل السبع معلان ما كل السبع جيمه فقد فات عينه فلا يقال فيه انه حلال ولا حرام لعدمه وقال القاضي أبو اسحق المعنى يحريم ما كل السبع لفوات الذكاة فيه فهو حي ثلته تعالى الاما ذكيت لكن ما ذكيت مما لم يكله السبع وليس باستثناء مما تقدم قال وهذا كقوله تعالى طه ما أنزلنا نيك القرآن لنشق الا نذكرة لمن يشئ تقديره ولكن نذكرة لمن يشئ قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندى أن الوجه الاول أظهر والله أعلم ومن جهة المعنى ان حدة أدركت ذكاتها وبها بقيه من حياتها فجازاً أكلها كالمريضة وجبر رواية ابن عبد الحكم ما احتج به الشيخ أبو بكر في نصره هذه الرواية ان معنى المذبذبة والموقوفة والمرديت والنطحة التي لم تمت بعد ولوا راها التي ماتت لا غنى عن ذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وراى بقوله الاما ذكيت الاما أدركه بصفة تمايزه كى وما لم يبلغ أن لا ترجى حياته في الأغلب فلا يذكى وإن أدركت حيالاً ناك ليست ببيحة ولا حكة حكم الحى ومن

جهة المعنى ان هذا لارجى حياته فلم تجز ذلك ما أنفقت مقاتله قال والفرق بين هذه وبين المربضة فيها حكمه الشيخ أبو بكر لنصرة قول ابن عبد الحكم ورواية عن مالك ان المتردية والنطيضة طرأ عليهما الاغلب الموت فلان علم ان الذكاة أفتت نفسها الانبعاث ان يغلب على الظن ان الذي أفتت نفسها مات ولم يها وليس كذلك المربضة فانه لا طرأ عليها شيء وظن بها من أجله الموت فكان الاظهر ان الذكاة أفتت نفسها كالصبيحة وكذلك اذا أدركت حياتها ظاهرة فانها تؤكل سواء كانت حيا برجي بقاء حياتها أم لا

(فصل) وسؤال السائل مالك عن شاة تردت فتكسرت التردى اذا كان منه كسر يؤدى الى ثلاثة أحوال أحدها ان تنفذ المقاتل وهي خمسة متفق عليها انقطاع النضاع وهو عند ابن القاسم وأصبع ومالك من رواية ابن القاسم عن مالك في العتية الشمع الأبيض الذى فى وسط فقار العنق والظهر والثاني انتشار الدماغ والثالث فرى الأوداج والرابع انفتاق المصران والخامس انتشار الحشوة واختلاف أصحابنا فى انفتاق العنق من غير انقطاع نخاعه فروى ابن الماجشون ومطرف عن مالك ان ذلك من المقاتل وروى ابن القاسم عن مالك انه ليس بمقتل حتى يقترب به انقطاع نخاعه فهذه المعاني متى حصلت من رد أو ما أشبه فقد أفتت الذكاة وان ظهرت حياته بعد الذبح لان ما وصل الى هذا الحد فقد استحال دوام حياته وانما حركته بعد ذلك من باب اضطراب الميت وتحركه عند نفوات نفسه (مسئلة) والحال الثانية أن ينكسر مناعضه ويرجى بقاء حياتها سواء رجى ان يجبر ما ينكسر منها أو ينس منه فهذا لا خلاف أيضا فى جواز ذكائها لانها ترجى حياتها كالتى لم تنكسر (مسئلة) والحال الثالثة ينقله مقاتله الا انها مع ذلك قد بلغت مبلغا لا يشك فى انه لا تبقى حياتها أو يشك فى ذلك فان هذا اختلف قول مالك فيها وأصحابه فى محذور ذكائها على ما تقدم ولهذا المعنى اختلف جواب أبى هريرة وزيد بن ثابت ولعلهما انحاسلا فى هذه المسئلة ولذلك قال زيد ان الميتة لتحرك برده عند موتها فاذا لم يتحرك ان الذكاة صادفت حياة كاملة لا يحصل أكلها عنده وقد تقدم ذكر اخلافه فيعوضون فقره بابا ان شاء الله

(فصل) وقول السائل فى شاة كسرت ان ذبحها فسال الدم منها ولم تحرك فقال مالك فى جوابه ان ذبحها ونفسها تجري وهي تطرف فليأكلها وذلك يحتمل وجهين أحدهما ان ير بد ذلك اذا أدركها الذكاة ونفسها تجري وعينها تطرف فقد أدرك الذكاة لا دراك حياتها سواء سال الدم أو لم يسال وقد قال ابن القاسم وابن كنانة فى المربضة اذا اضطربت أكلت وان لم يسال دمه والوجه الثانى أن يكون جوابه بنسب على سؤال السائل فيكون معناه ان التى سال دمه اذا ذبحها ونفسها تجري وهي تطرف فليأكلها فجاوب عن الذبيحة التى يجتمع فيها الأمران سيلان دمه دون الحركة وعلى الوجهين فلم يعتبر اليأس من حياتها وقد تكلمنا على ادراك الحياة ونحن نتكلم على المعاني التى يستدل بها على ادراك الحياة وقروى ابن حبيب عن ابن الماجشون وابن عبد الحكم انها قالوا للحياة علامات يستدل بها وهي خمس علامات سيلان الدم والطرف بالعين وجرى النفس وتحريك الذنب والركض بالرجل فاما سيلان الدم فان كانت مصحفة فقد ذبحها فسال دمه ولم تحرك فقد قال مالك تؤكل ولا يمكن عندى فى الصبيحة ان تحرك ولا يسيل دمه فلامعنى لذكركه (مسئلة) وأما المكسورة فاذا حلتنا قول مالك على انه أراد التى سال دمه ونفسها تجري وعينها تطرف فليأكلها فجمع بين جرى الدم والحركة لان جريان النفس وطرف العين من باب الحركة ولو

انفرد سيلان الدم لم أر فيه نصا لأصحابنا والأظهر عندي على أصول أصحابنا أنه لا يجوز أن كلها لان
 مالكا كان أراد مجوابه في مسئلة السائل اضافت جوابه الى سؤال السائل في سيلان الدم فانه
 لا يبع^١ كلها الا بان يسيل دمها وتقرن بذلك حركتها بالنفس أو طرف العين وان قلنا أنه أعرض عن
 سؤال السائل في سيلان الدم واستأنف الجواب فانه لم يصدر سيلان الدم لما لم يكن له تأثير عنده فيها
 ورأى الحركة خاصة فلا تؤثر كل المكسورة التي تنفرد بسيلان الدم ولو انفردت الحركة دون سيلان
 الدم لم أر فيها نصا^٢ قال الامام أبو الوليد رحمه الله وعندي أنها محتمل الخلاف الذي تقدم بين ابن
 القاسم وابن عبد الحكم في التي ينس من بقاء حياتها^٣ وشك في ذلك ولكنها أدركت بالذات حياة حياتها
 فيقال على رواية ابن القاسم أنه يجوز^٤ كلها كالمريضة ويقال على رواية ابن عبد الحكم أنه لا يجوز
 كلها ويرى قينا بين المريضة بما تقدم (مسئلة) وأما المريضة فقد قال مالك إذا سال دمها وتحركت
 بعد الذبح فاتها توكل وان لم يكن ذلك لم تؤثر كل الآن تسكون منها الحياة بينة بالنفس البين أو العين
 تطرف فان كان أراد بقوله وان لم يكن ذلك لم يكن سيلان الدم ولا الحركة ولكن وجه دليل الحياة
 بالنفس المنزدة أو العين تطرف فهنا بين في ان الحركة الدالة على ذلك تنبع^٥ الأكل دون سيلان الدم^٦
 وقد قال ابن القاسم وابن كنانة إذا اضطربت^٧ كلت وان لم يسيل دمها أو أمان سال دمها ولم تحرك
 في كتاب محمد فان كانت مصحفة فاتها توكل وأما المريضة فان كان نفسها يجري وحركتها تعرف فاتها
 توكل^٨ قال محمد ويعرف ذلك بحركة الرجل والذنب قاله زيد بن ثابت وسعيد بن المسيب قال محمد
 والعين تطرف أو يستقيض^٩ نفسها في جوفها أو مضرها فان هذه الحركات ما كان منها عند مخرج
 الشفرة صلقتها فاتها توكل فظاهر هذا اللفظ ان المريضة مغلفة للصخرة وان المصحة توكل
 بسيلان الدم خاصة وان المريضة لا توكل بذلك حتى يقترب بها أحد هذه الأربع وعطف الشج
 أبو محمد لهذه الآوال بعضها على بعض دليل على ان حلقها على الوجه الذي تأولناه عليه في هذا ان
 الحركة عنده أقوى في بقاء الحياة من سيلان الدم لان الحركة من أسباب الحياة وأحكامها وأما
 سيلان الدم فانه انفصال بعض أجزاء الجسم من بعض

ذكاة ما في بطن الذبيحة
 حدثني يحيى عن مالك
 نافع عن عبد الله بن
 راته كان يقول اذا
 رت النانة فذكاة ما في
 نفاذ ذكاتها

(فصل) وقول مالك ان ذبحها ونفسها يجري وهي تطرف معنى جريان نفسها تردده على حسب
 النفس فأما خروج الرج من الجسد عند الموت فليس من جريان النفس وسؤال السائل لما لك
 عن عدم الحركة بعد تمام الذكاة فالظاهر ان مالك أجابه ان عدم الحركة بعد تمام الذكاة لا يمنع محبتها
 اذا دقت نسا يجري وعينا تطرف حين الذكاة وقد روي في المدينة عن عبد الرحمن بن دينار انه
 قيل لا نافع فلا والله ما حل على شاة فاستنقذتها منه فذبحتها وهي تطرف فلهذا فرغت من ذبحها لم
 يحرك منها شيء فقال اذا دبحها ونفسها تجري وهي تطرف فلا بأس بان يكافها في ان قوله انما كان لان
 الاعتبار بالحركة بعد الموت غير صحيح وانما يعتبر بما ذكره من النفس الذي يجري والعين التي
 تطرف حال الذبح ونفخ ابن حبيب ان الحياة تفرج بحركة الرجل أو الذنب أو العين تطرف أو
 النفس تستقيض في جوفها أو مضرها فان هذه الحركات الأربع كان منها عند مخرج الشفرة على
 حلقها يدمع سيلان الدم في المريضة فاتها توكل

ذكاة ما في بطن الذبيحة

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول اذا تحركت النانة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها

إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه مما لك عن
 زيد بن أسلم عن عبد الله بن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ذكاة مافي بطن الذبيحة
 في ذكاة أمه إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره ✽ قوله رضي الله عنه إذا تمحرت الناقة فقد ذكاة
 مافي بطنها ذكاتها ومعنى ذلك أنه إذا تم خلق الجنين ونبت شعره فإن ذكاة أمه ذكاة له وحيتن ذكوهما
 يصح أن يؤكل بالذكاة وقال أبو حنيفة لا يؤكل وقد قطعنا أعصابنا في ذلك بأ حديث ليست بصحيح
 ولا ثبت والدليل على ذلك من جهة القياس أن هذا حكم نبت في الأم فوجب أن ينبت في الجنين
 كالحية والبيع ولا يلزم على هذا ما لم ينبت شعره لأن ذلك ليس بحي ولا تكون الذكاة إلا بحياة
 وقال الشافعي يؤكل وإن لم ينبت شعره وقال القاضي أبو محمد وغيره من أصحابنا إلا أن الشافعي دليل
 على نفعه أن روح فيه وما لم ينبت شعره فليس بحي بعد فلا يستباح بذكاة وهو مذنب ابن عمر والدليل
 على ما نقوله أن كل ما لا يستباح كالأبال ذكاة فإن الذكاة لا تعمل فيمفع عدم الحياة أصله إلا الهات
 (مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا يتناول يخرج من الأم بعد ذكاتها وفي حال حياتها فإن خرج بعد ذكاتها
 فلا يتناول أن يكون مما ترجى له الحياة أو ترك أو يشك في ذلك أو يأس منه فإن وجدت له حياة باقية
 ففي المدينة عن مالك لا يؤكل إلا بذكاة تخصه وكذلك لو شك في حياته رواه عيسى عن ابن القاسم
 في المدينة ومعنى ذلك أن هذا في حكم المولود فلا يؤكل إلا بذكاة تخصه فإن خرج ولم ترج حياته أما
 لأنه دمات أولان حياته ضعيفة فإنه يستحب ذبحه فإن لم يذبح وغفل عنه حتى ماأ كل قلله مالك
 في المدينة والعينية وقال عيسى بن دينار في المدينة أحب إلى في التي ذكبت أن لا يؤكل ما استخرج
 من بطنها إلا بذكاة ونحوه روى ابن المواز عن مالك ووجه الرواية الأولى أن هذا قد كلت ذكاة
 بذكاة أمه لا بحياته فافكان كصفون أعصابها ولما كان مما ينفسل عنها بالولادة وينفرد بالحياة
 استحب مباشرة بذكاة ووجه الرواية الثانية مراعاة الخلاف في ذلك فقد روى عن عيسى بن
 سعيد الأنصاري لا يجعل أكله إلا أن يموت قبل خروجه بعد ذكاة أمه وقد روى ابن وهب عن مالك
 في الميسوط إذا خرج يتحرك استحب ذبحه فإن سبقه بنفسه فأنكره أكله فنهجه إلى الكراهية
 وهو الظاهر لرافيه من الخلاف والله أعلم (مسئلة) وأما أن خرج في حال حياته أمه أزلفته فإن كان
 مثله يحيا ويعيش فلا بأس بأكله إذا ذكرى رواه أبو زيد عن ابن القاسم في العتية ووجه ذلك أنه
 قد كمل نباته فوجب أن يستباح من الذكاة بما يستباح به غيره الكبير وإن كان مثله لا يعيش
 أو يشك فيه فقد روى أبو زيد عن ابن القاسم لا يؤكل وإن ذكرى وقاله في المدينة ابن نافع وابن كنانة
 ووجه ذلك أن موته لا زلاق وليس بذكاة ولا غيره

(فصل) وقوله وذلك إذا تم خلقه ونبت شعره على ما تقدمنا من أن ذلك دليل على نفع الروح فيه وأنه

مما يصح أن يذكى لأن ما لم تكن فيه حياة لا تأثير للذكاة فيه وقوله تم خلقه معني أنه كمل منه ما ظهر

أنه يكون عليه من الخلق قواما لخلق ناقص بدأ ورجل وتم خلقه على ذلك لم يمنع ما نقص منه من ذكاة

واباحت أكله

(فصل) وقوله فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه وقوله قبل هذا ذكاة ذكاة أمه

دليل على أنه بذلك ذكاة فيحتمل بعد ذلك أن يكون أخرجه بلجمه على الاستعجاب ليعمره حظ من

مباشرة الذكاة على ما تقدم ويحتمل أن يرذ بثلث خروج الدم من جوفه على ما تقدم فيخرج منه

ما يتحقق فيه لا يمنع ذلك من أكله من غير تقصيله وتقطيعه

إذا كان قد تم خلقه ونبت
 شعره فإذا خرج من بطن
 أمه ذبح حتى يخرج الدم
 من جوفه ✽ وحدثنى عن
 مالك عن زيد بن عبد الله
 ابن قسيط الليثي عن سعيد
 ابن المسيب أنه كان يقول
 ذكاة مافي بطن الذبيحة
 في ذكاة أمه إذا كان قد تم
 خلقه ونبت شعره

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

(كتاب الصيد)

﴿ تَرَكَ مَا قَتَلَ الْمَرَضُ وَالْحَجَرُ ﴾

ص ماله عن نافع انه قال ربيت طائر بن بحجر وأبنا الجرف فأصنبتهما فأما أحدهما مات فطره عبد الله بن عمرو أما الآخر فذهب عبد الله بكه بمقدم فأت قبل أن يذكيه فطره عبد الله أيضا ش قوله ربيت طائر بن بحجر أن يكون خرج متصيدا فرما مافي حاله يصيده ويحتمل أن يكون جالسافي مقعده أو متصرفافي بعض شأنه حتى رآهما يمكنين فرماهما فأما ما غروج للصيد فان كان على وجه الالتذاذ به فقد ذكره مالك لأنه معنى يلهم عن ذكر الله وعن الصلاة وأما من اتخذه مكسبا أو قرم إلى اللحم غنيا كان أو فقيرا فلا بأس به رواه ابن حبيب عن مالك وفي العتية من رواية حسين بن عاصم عن مالك لا أرى لأحد صيد البر إلا لادل الحاجة الذين عيشهم ذلك ووجهه قول مالك أن هذا انما قصد اللحم وتحصيل الصيد ذلك مباح لقوله تعالى ليس يؤسركم الله بشئ من الصيد تناله أيديكم ورماحكم وقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكليين إلى قوله بما أسكنكم عليكم قال ابن حبيب معناه مما صدن لكم وأما الذي يخرج إلى الصيد لئلا يفس غرضه في الصيد أو ما غرضه في الالتذاذ بطلعه والأخذه خاصة دون الانتفاع بلحمه في كل أو يبعه بقرن وذلك ممنوع لما قد ناهى الله أعلم قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك انه استحب الصيد لمن سكن البادية ويقول هم من أهله ولا غنى بهم عنه وذكره لاهل الحواضر ورأى خروجهم اليهم من السفوف واخففوهذا غير خارج عما قد صدناه من قول مالك لان الكلام الأول متوجه إلى ما يأخذ الانسان به في نفسه والكلام الثاني في عذر الناس للصيد مع قوله انه خرج إلى أرا حوازا للصيد ولم يقصد الالتذاذ بالظاهر ان أهل البادية محتاجون إلى ذلك ومعتادون له فلا يفتنهم ذلك وأهل الحواضر يندر ذلك فيهم مع قلة انتفاعهم به واحتجهم اليه بما يجدونه من ادم الحواضر والنجار فلا يصرون بما يتصورونه من مقصدهم والله أعلم (مسئلة) وأما صيد الحيتان ففي العتية من رواية حسين بن عاصم عن ابن القاسم ان صيد البحر والانهار عندي أخف لذوى المروآت والمال من صيد البر وكان رأيته لا يرى به بأسا

(فصل) وقوله ربيت طائر بن بحجر يحتمل أن يكون رى الطائر بن بحجر واحدا وقد أتى أصابهما به ويحتمل أن يكون رى كل واحد منهما بحجر غير الحجر الذي رى به الآخر فيكون معنى قوله ربيت طائر بن بحجر أى هذا الجنس ما يرى به ويصاد ويحتمل أن يكون رى به أحدهما فأصابه ثم أخذ ذلك الحجر فرمى به الطير الثاني فأصابه وفي هذا أربعة أبواب * أحدها في صفة السلاح الذى يرى به أو يضرب به * والباب الثاني في صفة الرى أو الضرب * والباب الثالث في صفة

المرمى أو المضروب والباب الرابع في منتهى فعل الرمية والضربة

﴿ الباب الاول في صفة الآلة ﴾

ما يصاد به من السلاح على ضربين أحدهما آلة حد كالرمح والسهم والسيف والسيكين مما له حد تجوز به الذكاة والثاني ما لا حله كالمرضى والبندقية والحجر الذى لا حله وغير ذلك مما لا حله لا تجوز به الذكاة فإنه يحتمل أن يكون الحجر الذى رى به نافع مما له حد ويحتمل أن يكون مما لا حله وهو الأظهر لما فعله عبد الله بن عمرو من طرحه الطائر بن حجر لم يدرك ذكاته ما ولو كان الحجر مما له

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب الصيد ﴾

﴿ ترك ما قتل المرض والحجر ﴾

والحجر

حدثني يحيى عن مالك

بن نافع انه قال ربيت

لأثر بن بحجر وأبنا الجرف

صنبتهما فأما أحدهما مات

طره عبد الله بن عمرو

أما الآخر فذهب عبد الله

بكه بمقدم فأت قبل

ن يذكيه فطره عبد

أيضا

حدوا أصاب بجمه وجرح لكنت تلك ذكاته ينجأ كل الطائر وان لم تترك ذكاتهما وقدر واه ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم في رمى الصيد بالحجر الذي مثله يذبح فقطع رأس الصيد وهو ينوى اصطياده قال لا يعبى أن كله اذ لعل الحجر قطع رأس الصيد بضره وهذا يحتمل أن يكون في شك فيه من أمره فليس له أكله لانه لا يتيقن ذكاته ولو كان علم انه أصابه بجمه لجازله أكله

باب الثاني في صفة الرمي أو الضرب

وذلك عند مالك نوع من الذكاة فيجوز أن تكون الذكاة من تجوز ذكاته وعلى صفة تصح بها الذكاة فيحتاج أن ينوى الرامي أو الضارب الاصطياد وفي المدونة عن مالك في رمى صيد بسكين فقطع رأسه وعدوى اصطياده فلا بأس بأكله وان كان لم ينو اصطياده برميته فلا بأس أكله ووجه ذلك ان ما اعتبر فيه صفة الفاعل فانه يعتبر فيه نيته كالذبح والوضوء والصلاة وغيرها من العبادات وكذلك لورمى صيداً فأصاب غيره لم يجز له أكله ولو أصابه وأصاب غيره بعده أكله دون الذي أصاب بعده لمعنى النية في ذلك والله أعلم

باب الثالث في صفة المرمى أو المضروب

وهذا راعى فيه صفتان احدهما أن يكون التوحش والثاني أن يكون من الامتناع بصفة ما لا يمكن من ذكاته فاما الصفة الأولى فالأصل في ذلك قول الله تعالى ليلوكنم الله بئس من الصيد لا يقضى أى وجه ناله ثم ما احتاج يجب أن يجعل لنا الاماخص الدليل وسواء كان متوحشاً على أسنله أو تأنس ثم اسنوس من بعد ذلك والوجه فيما قدمناه والدليل على ذلك أن هذا متوحش الجنس ممنوع فبما أن يذكى بالرمي كالذي لم تأنس فط (مسئلة) وأما الصفة الثانية وهي الامتناع من الذكاة المعهودة فيه في العلة في الاحتماد كره قال في الصيد لم يمكن منه ما يفتان الجراح له أو بحالة أو غيره ما لم يجز ذكاته لا بما يذكى به بالانسي لأن علة الامتناع قد عدمت وهاتان الصفتان مؤثرتان في العمل لا في النية لأن العمل ينقضي بهادون النية

باب الرابع في منتهى فعل الرمية والضربة

الرمية أو الضربة لا تحلوا أن تنفذ المقاتل أو لا تنفذها فان أنفذتها فقد كملت فيها الذكاة وهو على ضربين أحدهما أن يبين بهان الحيوان جزء والثاني أن لا يبين بهائى فان بان بهان منه جزء فان كان انما قطع الصيد نصفه فانه يؤكل جميعه زاد النصف الذي مع الرأس أو نقص وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان قطع الثلث مما يلي الرأس أكل جميعه وان قطع الثلث مما يلي الفخذ أكل الثلثان اللذان يليان الرأس ولم يؤكل الثلث الباقي قال القاضى أبو الحسن وهذا ينبغي أن يفصل فاذا قطع الرأس أكل الجميع لانه مقتول لا محالة فان كان الذي قطع منه سوى الرأس يتوهم أن يعيش منه بعد قطعه فان الذي بان منه لا يؤكل ويؤكل الباقي مثل أن تقطع يدا أو رجلا فان اليد والرجل لا تؤكل لانه يتوهم عيش الحيوان بعدها ويؤكل الباقي سواء مات من العرق الاول أو غيره وقال الشافعي ان مات من العرق الاول أكل جميعه وما بان منه وان كان لم يمت حتى رماه رمية أخرى فانه يؤكل الحيوان كله ولا يؤكل ما بان منه من يدا أو رجل هذا الذي حكاه القاضى أبو الحسن في هذه المسئلة هو القياس غير أنه قد روى ابن المواز عن ربيعة ومالك في رمى صيداً فأبان وركبه مع تغذيه فانه لا يؤكل ما بان منه ويؤكل بغيره وهذا مما لا يتوهم أن يعيش بعده وقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه اذا ضرب به نخل وركبه أنه يؤكل جميعه ولو أبان تغذيه ولم تصل الى الجوف

فلان يؤكل ما بان منه ويؤكل ما بقي قال ابن حبيب ومعنى ذلك أنك إذا ضربته على العجز فصار عجزه في حيز الأسفل وقد قطعت من جوفه فكأنك قطعت وسطه فعلى قول ابن القاسم وتسير ابن حبيب انما يراعى أن يكون في معنى القطع بضمتين وذلك بأن يصل القطع الى شيء من الجوف وعلى جواب ابن المواز يراعى أن يكون الأكثر في حيز الأسفل وعلى تعليل القاضي أبي الحسن أن يقطع منه ما لا تتوهم حياته ودنه فكأنه قد أنفذ مقاتله وبضر به تلك فكأنه ذكاة بجميعه (مستثله) إذا ثبت أنه لا تؤكل كل البدالبائنة وما أشبهها من الأعضاء التي يصح بقاء الحيوان دونها فإن معنى ذلك أن يبين المقطوع منه أو يكون في حكم البائن وقد قال ابن حبيب إن ما يتعلق بالجلد أو يسير من اللحم فلا يؤكل وإن كان مما يجرى فيه إرواح حيث أنه يؤكل ويصوه قال ابن المواز غير أنه لم يذكر يسير اللحم ووجه ذلك أنه إذا تعلق به فعلقا بحياته ويسرى اليه منه فانه من حلة الجسد يذكى بذكائه وإذا لم يتعلق إلا بالجلد والشئ اليسير الذي لا تسرى اليه به الحياة فإنه لا يذكى بذكائه كالنمط (مستثله) وأما إذا أنفذ المقاتل ولم يبق منه جزء فإنه يستحب له أن يذكىه فإن لم يفعل جازا كله لكال الذكاة فيه بما يذكى به مثله من عهد السلاح وأما إذا لم ينفذ مقاتله فسيأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله

(فصل) وقوله أما أحدهما فات فطر حره بدأ ثم مات بنفس الضربة أو نسل ادراكه فهذا قد فات فيه الذكاة على ما ذكرناه من أنه أصابه بمحجر لا حمله أو بمحجر له حمله فثبت له أنه أصابه بصدده وكذلك لو أصابه بمحجر فطمح فمجر حره فات قبل أن يذكىه فإنه لا يؤكل وتذاته مالكة وأصحابه في الذي يضرب السيد بالسيف فيقتله ولا يجرحه وقال أشهب يؤكل وسواء علم على هذا أن هذا فات بالموت أو نذمت مقاتله لأن الذكاة فات فيه

• وحديثي عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل المراض والبندية

(فصل) وقوله وأما الآخر فذهب عبد الله يذكىه بمقدوم فات قبل أن يذكىه فطر حره لا يفعلون يكون فات ذكاه لتأخير ذلك مع التمكن من تعجيلها أو يكون فات لأنه لم يكن يتمكن من الذكاة فيه لسرعة موته فإن فات لتأخير وكان ضربه بمرض حجر على ما قد ناه فأنفذ مقاتله أو لم ينفذ حافلا يجوز أن كله لأنه موقوذة ولو ضربه بمحجر فطمح فمجر حره فات قبل أن يذكىه فطر حره لا يفعلون يكون فات ذكاه فيه لم يجز أن كله لأنه كان مقدورا على ذكائه فلا يستباح كله بغير ذكائه كالأنسى ولومات قبل التمكن من ذكائه من غير تفرط ولا تأخير جازا كله لأنه غير مقدور عليه ولو ضربه فأنفذ مقاتله لاستحب له أن يذكىه وإن لم يفعل جازا كله لكال الذكاة فيه بما يذكى به مثله من عهد السلاح والأصل في ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ليؤمنوا بالله بشئ من الصيد إلى قوله تعالى فله عذاب أليم • قال الإمام أبو الوليد رحمه الله فالظاهر عندي من الأدب أن ما تاله أي بنياد والمقدور عليه وما يذكى بما يذكى به المقدور عليه المتكمن من ذكائه والذي تناله رماحنا وغير المقدور عليه قد كاته من السلاح بارماح وما أشبهها وسيأتي بعد هذا شيء من ذكر الآية في باب ما قتل بالمراض فعلى هذا يحتمل أن يتأول فعل عبد الله بن عمر في أمر الطائر والله أعلم ص • مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل المراض والبندية • ش قوله كان يكره ما قتل المراض يريد بمرضه والله أعلم لأنه وقيد الأصل في ذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة إلى قوله تعالى والموقوذة والمتردية والموقوذة هي المضرورة بما لا حمله وقد بين ذلك بما روي عن عدي بن حاتم ثم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المراض فقال ما أصاب بمحجر فكله وما أصاب بمرض فهو الوقيد فالمرضى عصا

في طرفها حديد يرمى الصائدها الصيد فأصاب بعده فهو وجد كأنه فانه يؤكل وما أصاب بعرضه فانه وقيد فلا يؤكل الآن تمر كذا كأنه لما قدمناه في صفة ما يرمى به من أنه يجب أن يكون محددا

(فصل) وقوله والبنده يستعمل أن يربده به ما اجتمع في قتله المراض والبنده مثل أن يرمى بهما

جميعا في وقت واحد فيعلم أنه من الضربتين مات ولا يعلم من أيهما مات فلهذا لا يؤكل سواء أصابه

المراض بعرضه أو حده لانه قد أعانت في ذكاته أنه لا يدركي مثلها كما لو اشترك في قتل الصيد الكلب

والخيل والكلبان أحدهما لم يرسل ويحتمل أن يربده بذلك أن ينفرد المراض بالقتل أو تنفرد

البنده بالقتل فعلى هذا لا يؤكل ما انفردت البنده بقتله وينظر الى ما قتله المراض فاختله بعده

أو كل وما قتل بعرضه لم يؤكل ص **ح** مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يكره أن يقتل الانسية

بما يقتل به الصيد من الرمي وأشبهه **ح** ش قوله كان يكره أن يقتل الانسية بما يقتل به الصيد

لا يتناول أحد من أحد ما حل أمكانها والتا حل امتناعها فلما في حل أمكانها فلا خلاف

في ذلك وأما في حال امتناعها بالتوحش فقد قال مالك وأصحابه انه لا يجوز ذلك فيها وإنما يجوز أن

يحبس بالرمي والطنن والضرب وغير ذلك من الرمي وغيرهما لم تنفبش ومن ذلك المقاتل وقال

أبو حنيفة يجوز وحكمها حكم الصيد للدليل على ما نقله أن هذا حكم ثبت لبدة الأنعام فخرج عنه

بالتوحش أصل ذلك وجوب الذكاة فيها وإجراؤه لها في الفصايل والهدايا (مسئلة) وأما ما يتناس

من الوحش ثم استوحش فانه يرجع الى أصله فيصلى كلب الصيد قاله مالك وحكاه عنه ابن حبيب

في أيامه واليعاقب وجوع الطير الذي أصله التوحش ص **ح** قال مالك ولا يرى بأسا بما أصاب

المراض اذا خسق وبلغ المقاتل أن يؤكل **ح** ش ومعنى ذلك أن يكون بعده وطرفه المحدد

كطرف الصا وكذلك قال ابن القاسم في المدونة فحين رمى صيدا يعود أو عصا يخزق فانه يؤكل

لانه نفذ بطرفه كطرف الرمح **ح** قال الامام أبو الوليد وهذا انما يصح عندى فيما يكون محددا الطرف

فأما ما لم يكن محددا الطرف فاما خزق فحشم ورض وقد أشار الى هذا ابن حبيب وقال مالك في

المدونة فحين رمى بحجر أو بنده يخزق أو يضع وبلغ المقاتل انه لا يؤكل وليس ذلك بخزق وإنما هو

رض وقد روى عنى بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المراض فقال ما أصاب

بعده فخرق فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد فلا تأكله ص **ح** قال مالك قال الله عز وجل يأبى

الذين آمنوا يلبسوا من اللباس من الصبيته أيدىكم وربما حاكم قاله في كل شيء ناله الانسان بيده أو رمحه

أو بشي من سلاحه فانه ذمه وبلغ مقاتله فهو صيد كما قال الله تبارك وتعالى **ح** ش قوله يلبسوا من

اللباس من الصبيته لا يدل على اختصاص هذا الحكم بالمؤمنين من هذه الآية لانه لم يحاطب بها

سواهم ولا أضيف الى أيديهم وربما حاكم

(فصل) قوله بشي من الصيد يدل على الإباحة في الجملة وأطلاقه هو على ثلاثة أضرب ضرب يفعله

المتصيد على وجه الحاجة اليه للتكسب والاستغناء به وضرب يفعله على وجه الحاجة الى كل شيء

الغنى عنه وضرب يفعله على وجه اللهو والراحة فألما يفعل على وجه الحاجة للتكسب ولا كل شيء

فلا خلاف في الإباحة دون كراهية فيه رواه ابن حبيب عن مالك وأما الصيد للهو فكرهه مالك

ونهى عنه رواه سفيان ولم يميز قصر الصلاة فيرواه عنه ابن المواز وابن حبيب ص **ح** مالك انه

سمع أهل العلم يقولون اذا أصاب رجل الصيد فانه عليه غيره من ماء وكلب غير يعلم لم يؤكل

ذلك الصيد الآن يكون سهم الرمي فقتله أو بلغ مقاتل الصيد حتى لا يشك أحدا في انه هو قتله وأنه

لا يكون الصيد حياة بعده **ش** وهذا كما قال انه اذا أعان المائد على صيده غيرهما ليس
 كما للصيد فلم يدر ان مات من فعل المائد أو من فعل المعين لم يجزأ كل ذلك الصيد وقال ابن
 حبيب نحوه ووجه ذلك ان الصيد يحتاج الى نية كالذكاة وتراعى فيه صفة الفاعل والآلة كالذكاة
 فاذا رمى الرامي صيداً على شاطئ فتردى فوجده ميتاً فان كان سهمه قد أذنته مقاتله قبل ترديه فقد
 تمت ذكاته فلا يصرمه ترديه بعد ذلك وان كان لم ينفذ مقاتله برميته لم يجزأ كله لانه لا يدرى أمن
 رميته مات أو من ترديه قاله مالك (مسئلة) ولو رماه بسهم فسقط في ماء فعلى حسب ذلك ان
 تيقن انفاذ السهم مقاتله برميته فهو جائز وان شك في ذلك لم يجزأ كله لعل الحماقة الماء وليس بالآلة
 الصيد روى ذلك ابن المواز عن مالك والأصل في ذلك ما رواه عدي بن حاتم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اذا وقعت رميتك في ماء فغرق فلان كل معنى ذلك والله أعلم ان تكون وقعت في الماء
 ولم تنفذ رميته مقاتله ولذلك اعتبر الفرق لان الفرقين ما يعصى الموت ولو نفذ السهم مقاتله لم يراع
 الموت والله أعلم وكذا أو أعان كلبه على الصيد كلباً آخر لم يرسله (مسئلة) ومن رمى صيداً بسهم

مسموم فقد قال مالك في العتية والموازية لا يؤكل لعل السم أعان على قتله وأخاف على من أكله
 قال الامام أبو الوليد وهذا عدى اذا لم ينفذ مقاتله السهم فان أذنته مقاتله فقد ذهبت عنه واحدة
 وهو خوفة أن يعين على قتله السهم وبقيت آلة ثانية وهي مخافته على أكله فلا يجوز حينئذ أن
 يأكله أنفذ السهم مقاتله أو لم ينفذ فان كان من المسموم التي تؤمن ولا يتيقن على كل الصيد منها
 شيء كالبقلة فقد ارتفعت العلتان وجاز أكله على رواية ابن التماس ونحوه نظر على أصل ابن نافع
 مرأته أن ينفذ السهم الآلة قبل أن يسقط في الماء وان سقط في الماء ثم أذنت فيه مقاتله لم يجزأ
 عنده أكله فعلى هذا يخرج الكلام من المسئلتين **س** رجل رمى صيداً بالسهم فوقع في الماء فوقع السهم في الماء فوقع
 الصيد وان غاب عليه سهمه مره انا وجب به أن يرام بكلك أو كان بسهمك ما لم يمت فاذاباته يكره
 أكله **ش** من عوله لا بأس بأكل الصيد وان غاب عنه مصرعه وهذا يحتاج الى تقسيم ووجه ذلك
 ان الكلب أو السهم اذا أنفذ مقاتله الصيد شاهدته المائد ثم يحمل الصيد وغاب عنه فقد كملت
 ذكاته فلا يؤمر في ذلك مضيه عنه ولا مبيته **قال القاضي أبو الحسن** وهذا الذي أراد مالك رحمه الله
 (مسئلة) وان لم ينفذ السهم ولا الكلب مقاتله حتى غاب عنه ثم وجده ميتاً فقد قال القاضي أبو
 الحسن اذا كان محملاً في الطلب حتى وجده على هذه الحالة فانه يجوز أكله وان تشاغل عنه ثم
 وجده ميتاً فانه لا يجوز أكله وحكي نحوه ابن حبيب عن أصبغ وروى يحيى بن يحيى عن ابن
 القاسم اذا تورى الصيد مع الكلب فوجده قد قتل ان لم يرب بالقرب صيداً يشك ان الذي قتل
 غير الذي أرسل عليه فانه حلال وان شك فلا يؤكل ومعنى ذلك أن لا يرب الصيد الذي أرسل عليه
 ويكون بالموضع من الصيد ما يشك به في قتل الذي أرسل عليه وهذا أشك في عين الصيد وما ذكرناه
 أو لا شك في صفة قتله وقال بعض الشافعية اذا زال عن عينه وهو في غير حكم المذبوح فلا يجوز
 أكله واللبس على ما نقله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أرسلت كلبك المعلم
 فذكرت الله عز وجل وقيل فكل

(فصل) وقوله اذا وجدت فانه من كلبك أو كان به سهمك يريده ان الظاهر اذا كان به أثر كلبه أو
 وجده سهمه انه الصيد الذي أرسل عليه ما لم يدخل عليه شك من وجود صيد بقر به شك به ان
 النبي فيه أثر كلبه أو سهمه غير الذي أرسل عليه فلا يأكله حينئذ على ما تقدم

يكون للصيد حياة بعده
 قال وسعت مال كيقول
 بأس بأكل الصيد وان
 أبغضك مصرعه اذا
 جئت به اثر من كلبك أو
 ن به سهمك ما لم يمت
 ذاباته فانه يكره أكله

(فصل) وقوله لم يمت عنه فإذا بات عنه كره أكله ولا يخلو أن يكون اصطاده بجراح أو سهم فإن كان بالجراح فبات الصيد عنه وقتله الجوارح بعد أن غاب فالشهور من منسوب مالك أنه لا يؤكل وبه قال الشافعي وحكي القاضي أبو محمد عن مالك في الصيد الكلب أنه يؤكل وإن بات عنه سواء كان صاحب يطلبه أو لا يطلبه وقال أبو حنيفة إن كان صاحبه لم ينقطع حل أكله وإن كان قد تشاغل عنه لم يعل أكله وجه الامتناع من أكله ما ذكره أصحابنا أن الحيوان انتشار بالليل فإذا بات عنه جوز أن يكون ما ينتشر من السباع وغيره بالليل قتله دون كلبه فلا يجوز أكله وإن كان يجوز مثل هذا البهار إذا غاب عنه كثر النهار إلا أنه ينذر بالبهار ويكثر بالليل فالحكم للشافعي دون النادر وجه الرواية الثانية أن مغيب الصيد عن الصائد لا يمنع إباحته أصله مغيب البهار (مسئلة) وأما أن صاد به سهم فبات عنه فالنذر ويأبى القاسم عن مالك لا يؤكل صاد بكمب أو سهم أو غير ذلك وقال أصبغ إن بات عنه فوجده في أثر سهمه وقد نشت مقاتله فليأكله وأما أثر البازي والكلب فلا يأكل وإن كان مقتلاً وقد تقدم وجه الرواية الأولى وأما الرواية الثانية فوجهها ما أخرجه البخاري من حديث عمر بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وإن رميت الصيد فوجده بعد يوم أو يومين ليس فيه إلا أثر سهمك فكل فإن وقع في الماء فلا تأكل ومن جهة المعنى ما قاله القاضي أبو محمد أن الفرق بين أثر السهم والجراح أن السهم يوجد في موضعه فإذا لم يوجد فيه أثر غيره علم أنه مات منه وأما الجوارح فإن آثارها كآثار غيره من السباع لا تميز منها صار في هذه المسئلة ثلاث روايات ورواية القاضي أبي الحسن أنه يؤكل ما مات سواء صيدهم أو كلب ورواية ابن القاسم لا يؤكل ما مات سواء صيدهم أو كلب وقول أصبغ يؤكل ما مات مما صيد بسهم ولا يؤكل من ذلك ما صيد بجراح والله أعلم

﴿ ماجاء في صيد الملعات ﴾

﴿ ماجاء في صيد الملعات ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر أنه كان يقول في
 الكلب المعلم كل ما أمسك
 عليك أن قتل وإن لم يقتل
 • وحدثني عن مالك أنه
 سمع نافعاً يقول قال عبد
 الله بن عمرو إن كل وإن
 لم يأكل

ص • مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الكلب المعلم كل ما أمسك عليك أن قتل وإن لم يقتل • مالك أنه سمع نافعاً يقول قال عبد الله بن عمرو إن كل وإن لم يأكل كل شيء قوله في الكلب المعلم كل ما أمسك عليك يعلم الصيد والاصل فيه قوله تعالى وماعلمن من الجوارح مكليين أي قوله وأذكروا اسم الله عليه وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن أهل لعدى بن حاتم إذا أرسلت الكلاب الملعدة ذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك وفي هذا ثلاثة أبواب • أحدها في صفة الجراح الذي يصح الاصطياد به • والباب الثاني في صفة المعلم منه • والباب الثالث في معنى الامساك على الصائد

﴿ الباب الأول في صفة الجراح ﴾

فأما صفة الجراح الذي يصح أن يصاد به فهو كل جراح يمكن أن يفهم التعليم من فوات الأربع كالكلب والفهد والثعلب ومن الطير كالبازي والضر والباشق والشاوين والشنابق والعقاب وغير ذلك وعلى هذا عامة الفقهاء وقوله مالك وأبو حنيفة والشافعي وهو مذهب ابن عباس وروى عن عبد الله بن عمر أنها قال لا يعل الاصيد الكلب وأما صيد سائر الجوارح من الطير وغيره فلا يعل صيدها وقال الحسن البصري يجوز صيد كل شيء الاصيد الكلب الأسود البهم وبقال الثعبي وابن حبان وابن راهويه والذليل على ما نقلوه قوله تعالى وماعلمن من الجوارح مكليين

وهذا عام في كل جارح من الكلاب وغيرها لأن معنى مكبلين مسلطين وأضاف إلى الصائد ليعلم أن ذلك من فعله وهو التعليم والتسلط قاله ابن حبيب وقال الفضل بن مسعدة التكبيل تعليم الكلاب الصيد ودليلنا من جهة القياس أن هذا من الجوارح المعدة فجاز الاصطيا به كالكلاب

﴿ الباب الثاني في صفة الكلب المعلم ﴾

أما صفة الكلب المعلم فهو أن يفهم الزجر والأشلاء وليس من شرطه أن لا يأكل عند مالك وأصحابه وهو شرط في تعلمه عند أبي حنيفة والشافعي والقول الأول قال سدان الفارسي وسعد بن أبي وقاص وعلى بن أبي طالب وابن عمر وأبو هريرة وقد استدل شيوخنا في ذلك بقوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم قالوا غايبي بعد الأكل فهو مما أمسكن علينا ودليلنا من جهة القياس أن قتل الجارح ذكاة يفسد الصيد بها فلا يفسد أبداً كلفه أصل ذلك إذا ذبح وتعلق من منع ذلك بما روى عن الشعبي عن عدي بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل وإن قتل فإن أكل فلا تأكل فاعلم أن الكلب على نفسه وهذا الحديث صحيح فلا يخذه واجب غير أنه عام فخصمه على الذي أدركه يتأمن الجري أو الصدم فأكل منه فإنه قد صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك علينا بين هذا التأويل أنه قد قتل صلى الله عليه وسلم ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكاة والحديث وإن كان أخذه المعتاد ذكاة ومعنى الذكاة أن تبيح أكل الميتة فلا يفسده ما وجد بعد ذلك من أكل وغيره كما ذهبه الصائد ثم أكل منه الكلب ويحتمل أن يريد بقوله صلى الله عليه وسلم فإن أكل فلا تأكل إلا أن يوجد منه غير مجرد الأكل دون إرسال المائدة ويكون قوله فإن أكل فلا تأكل مقطوعاً عما قبله والله أعلم وانما ذكرنا الحديث ووجدنا وبه لا نكار من أنكر على مالك مخالفته ابن عمر فينا أن مالكاً لم يخالفه وانما تأكله على وجه سائق وقياس على

﴿ الباب الثالث في معنى الإمساك ﴾

أما معنى الإمساك علينا فقد قال القاضي أبو الحسن إن معناه أن يمسك بارسالنا وهو على أصولنا بين لأن الكلب لا يتعلمه ولا يصح منه مبر هذا وانما يتصيد بالتعليم وإذا كان الاعتبار علينا بأن يمسك علينا وعلى نفسه وكان الحكم مختلفاً بذلك وجب أن يميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله فلم يمسك عليه وقال أبو حنيفة معنى قوله تعالى مما أمسكن عليكم مما صدن لكم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الكلب إذا لم يرسله الصائد وصاد به فلا يؤكل ما تله والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل وفيه فإن وجدت مع كلابك أو كلبك كلباً غيره تنفشت أن يكون أخذه معه وقد قبله فلا تأكل فاعلم أن ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكره على غيره (مسئلة) وإذا انشلى الكلب بنفسه على الصيد ثم أعانته المائدة بالأشلاء فقد قتل مالكاً في المدونة لا يؤكل وهو قول الشافعي قال القاضي أبو الحسن وتروى عن مالك أنه يؤكل وبه قال أبو حنيفة وجه القول الأول أن الاعتبار بأول انبعائه يدل على ذلك أنه لو أرسل مسلم كلباً على صيد فانبعث بذلك فأغراه مجوسى لما منع ذلك من أكله ولو أرسله مجوسى ثم أغراه مسلم ما أكل صيده قال القاضي أبو الحسن ووجه القول الثاني أن بإشلائه تمادى على الصيد فوجب أن يطرح ما كان من جريه قبل ذلك فلا يعتبر به لأنه لم يكن على قصد قاصد أرسله (مسئلة) فإن أرسله على صيد فصاد غيره فقتله لم يؤكل وقال أبو حنيفة

والشافعي يؤكل والدليل على ما نقوله أن هذا صيد لم يرسل عليه فلم يجعل كماله إذا انبعث من غير ارسال (مسئلة) اذ ثبت أن الصيد يحتاج أن يعتبر بالنية فانه يجوز أن يعتبر بذلك في جماعة يراها الصائم أو يرى بعضها ولا يرى شيئاً منها وتخصر بموضع لا تحتلط بغيره في الأغلب كالغار فيه الصيد يرسل جرحه وينوى جميع ما فيه هذا هو المشهور عن مذهب مالك وأصحابه وقال أشهب لا يصح ارساله الا على ما رآه حين الارسال وأما ما لا يراه اذا كان الموضع مما لا ينصرف ولا يتمتع من دخول غيره من الصيد اليه كالنيمات والجو به من الارض فقد جوز الارسال على ما فيها أصبح ومنع منه ابن القاسم وأشهب وينتزع القولان من قول مالك وهذه المسئلة على ثلاثة أضرب وأقوال أحسنها ما فيها على ثلاثة أهاج * فذهب ابن القاسم أنه يجوز الارسال على ما لا يراه اذا أمن من امتزاج غيره به كالغار ولا يجوز اذا لم يأمن ذلك كالغياض * ومنه أصبح يجوز الارسال على ما في جهة معينة سواء كانت مما يصل إليها صيد غير ما فيها كالغياض أو مما لا يصل إليها كالغار * ومنه أصبح لا يجوز أن يرسل الا على ما يراه وأما الارسال على غير تعيين مثل أن يرسله على كل صيد يقوم بين يديه فلا خلاف في المذهب أن ذلك لا يجوز لعدم التعيين كما لو أرسله ونوى كل صيد في العالم ولم ينو شيئاً

(فصل) وقوله وان قتل وان لم يقتل يريد وان قتل فانه يؤكل لان قتله على ما تنقسم ذكاة اذا أخذه الأخذ المعتاد فجرحه فمات من جرحه من غير تغريط من صاحبه أو أنفذ مقاتله * وأما ان قتله بالصدم أو الغنط فقتل من يابن القاسم عن مالك في المدونة لا يؤكل وبه قال أبو حنيفة * وروى محمد بن أشهب يؤكل وبه قال ابن وهب والشافعي في أحد قوليه * وجه قول مالك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله الاماذا كبرتم وحده نطيحة لم تذك * فلا يجوز أكلها ومن جهة المعنى ان الله آله الصيد فاذا قتل من غير جرح لم يؤكل أصل ذلك السهم والمرأض * ووجه قول أشهب حديث عدى بن حاتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله تعالى فكل وان قتل ولم يفرق بين أن يجرح أو لا يجرح * ومن جهة القياس ان هذا صيد مباح فكل الجارح فجاز أكله أصل ذلك اذا جرحه * فلما اذا مات من غير أن يذبح فقد قال ابن المواز ان قول مالك وأصحابه لا يؤكل ولا تعلم في ذلك خلافا في المذهب

(فصل) وان لم يقتل معنى ذلك ان لم يقتل فأدركت ذكاته قد كبر لان ذكاة المقدور عليه هي الذكاة المهودة وأما اذا لم يقتل على ذكاته حتى قتله الكلب سواء أدركه أو لم يدركه فانه يجوز أكله لان قتله على هذا الوجه ذكاة

(فصل) وقوله وان أكل وان لم يأكل هو مذهب عبد الله بن عمر وذلك ان أكل الكلب من الصيد ما هو بعد قتله وقد جمع الفقهاء على ان قتله ذكاة قال مالك وأصحابه لا يضرمطر أبعد ذلك من قتله كالأضرمطر الذي يصعد ما طمرأ عليها بعد ما ذكاتها * مالك أنه يلعن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن الكلب المعلم اذا قتل الصيد فقال سعد كل وان لم تبق الا بضعة واحدة * ثم ظهر السؤال عن الكلب المعلم يقتل الصيد هل يبيع ذلك أكله ولا يبيعه فأجاب سعد بقوله كل وان لم يبق الا بضعة وليس في السؤال ذكر أكل غير أن معناه ان يقتله الصيد على الوجه المخصوص فقد كملت ذكاته فلا يضرمطر بعد ذلك ما حدث على الصيد فكل ما وجبت منه وان لم يبق منه الا بضعة واحدة بأكلي الكلب وغيره لان ذكاته قد كملت ص * مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقولون

* وحدثني عن مالك أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن الكلب المعلم اذا قتل الصيد فقال سعد كل وان لم تبق الا بضعة واحدة * وحدثني عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقولون

في البازي والعقاب والصقر وما أشبه ذلك أنه إذا كان معلما يفقه كاتفقه الكلاب الملعنة فلا بأس
 بأكل ما قتلت مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها * ش قوله في البازي والعقاب والصقر
 إذا كان معلما يفقه كاتفقه الكلاب الملعنة يؤكل ما قتلت وقد تقدم أن جميع الجوارح التي تفهم
 التعليم يؤكل ما قتلت * ونقل ابن حبيب تعلم السكبان أن تدعوهم فيصيب وتبشيه فيشلي وتزجره
 فيزدجر وكذلك الفهود وأما البزاة والصقر والعقبان فإن تعجب إذا دعيت وتبشلي إذا أثلشت ولا
 تزدجر إذا زجرت لأن ذلك لا يمكن فيها قاله ربيعة وابن الماجشون * وكان ابن القاسم يقول في
 البزاة أنها كالكلاب تعجب عند النداء وثقته الزجر وأما ما لا يفقه الزجر من سائر الحيوان فلا يجوز
 أكل ما قتل من الصيد لأن ترك ذكاته * روى ذلك ابن حبيب عن مالك في النمر * وروى
 عيسى عن ابن القاسم في المدينة أن كان لا يفقه فلا يؤكل صيده * قال الشيخ أبو إسحاق وماجري
 مجري ما ذكر مما صاد به فهو جارح وإن كان سنورا أو ابن عرس * وجه ذلك أن جنس ما يفقه
 التعليم إذا كان منه خبر معلم لا يجوز أكل ما قتل فبان لا يجوز أكل ما قتل النمر الذي جنسه
 لا يفقه التعليم أولى

(فصل) وقوله لا بأس بأكل ما قتلت مما صادت ير بمتناولته على وجه الاصطيداء من زهدا بها
 إذا أثلشت من غير أن يرسلها أو أرسلها فلم يقتل على وجه الاصطيداء وذلك أنهم لم يتبع الصيد إلا شلاء
 بل رجعت عنه واشتغلت بغيره أو قتلته صمما أو نطعها على مذهب ابن القاسم فإن هذا ليس وجه
 الاصطيداء المعتاد

(فصل) وقوله إذا ذكر اسم الله تعالى على إرسالها ظاهر هذا اللفظ يقتضي أن التسمية شرط في
 صحة الاصطيداء كما هي شرط في صحة الذكاة * ونقل ابن القاسم في الدونة من ترك التسمية في
 الصيد عامدا لم يؤكل صيده * ويجري في التسمية في الصيد من اختلاف ما تقدم في التسمية وتقدم
 حناك من الكلام ما يفني عن إعادته * وما يخص هذا الباب من أنه تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم
 واذكروا اسم الله عليه فأمر بذكر الله تعالى على الصيد لا الأمر بفتحه أو الجواب ومن جهة السنة
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعدي بن حاتم إذا هيت فكل ولا فلا تأكل ركلك
 إرسال السهم والري بالرمح والضرب بالسيف يلزم فيه من التسمية تعاملا في إرسال الجارح لأن
 الذكاة انتقلت منه (مسئلة) إذ أنبت ذلك فإن التسمية تنزح حين إرسال السكبان على ما نقله في
 موطنه في قوله إذا ذكر اسم الله تعالى عن إرسالها * وجه ذلك أنه يرماقتل فيكون ذلك ذكاته
 فإن قدر على الصيد بعد ذلك ولم يمتد ذكاه كان عليه أن يذبحه عند ذكاته أيضا ولم أر في ذلك نضاهير
 أن إرسال السكبان هو ابتداء ذكاة ما تمل لأنه قد قُتِل حين القتل ولا يعلم به فلا يمكن التسمية
 حين تنفخ عن التسمية حين إرساله فإن لم يقتل انتقلت ذكاته إلى الذكاة الموهودة فازمت إعادة
 التسمية أيضا فإن التسمية تنزح عند إرسال الجارح لأنه فعل المائد * وما بعد ذلك فأنما هو فعل
 السكبان وحينئذ يلزم المائد أن ينوي دون وقت تمل السكبان فإذا أخذوا لم يقتل فقد تعين عليه فعل
 آخر وهو الذكاة ونية أخرى فازمت إعادة التسمية كما لم تعيد بالية والله أعلم * قال مالك
 وأحسن ما سمعت في الذي يتخلص الصيد من غالب البازي أو من في السكبان ثم يربص به فهو أن
 لا يصلأ كاه * قال مالك وكذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في غلب البازي أو في في السكبان فيتركه
 صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي أو السكبان فإنه لا يصلأ كاه * قال مالك وكذلك الذي

في البازي والعقاب
 والصقر وما أشبه ذلك إذا
 كان يفقه كاتفقه الكلاب
 الملعنة فلا بأس بأكل ما
 قتلت مما صادت إذا ذكر
 اسم الله على إرسالها قال
 مالك وأحسن ما سمعت
 في الذي يتخلص الصيد
 من غلب البازي أو من
 السكبان ثم يربص به
 فهو أن لا يصلأ كاه
 * قال مالك وكذلك كل
 ما قدر على ذبحه وهو في
 غلب البازي أو في في
 السكبان فيتركه صاحبه
 وهو قادر على ذبحه حتى
 يقتله البازي أو السكبان
 فإنه لا يصلأ كاه * قال مالك
 وكذلك الذي

برى الصيد فيناه وهو حي فيفرط في ذبحه حتى يموت فإنه لا يجلأ كله **ش** وهذا كما قال ابن
 الجراح إذا أخذ الصيد فأدركه صاحبه سالماً فلا يجلأ أن يقدر على ذكائه أو لا يقدر فإن قدر على
 الذكائين بذنته من غير ذكائه أو يدكه في أفواهها أو تحنأ الزم ذلك وانتقلت الذكاة إلى الصائد
 فإن لم يفعل ذلك وتركها حتى قتله فإنه لا يجوز **ك** له ووجه ذلك أنه صار مقدوراً عليه بمقتضى ما
 ذكائه فلا يجوز أن يؤكل بقتل الجراح كالستأنس المقدور عليه وكذلك لو شغل عن ذكائه بانزاح
 السكين من ستاعه أو انتظار غلامه به حتى قتله الجوارح فإنه لا يجوز **ل** أنه لا مقدور عليه (مسئلة)
 وإن لم يقدر على ذكائه حتى فاضت نفسه أو غلبته الكلاب عليه فقتله فإنه يؤكل وبه قال الشافعي
 وقال أبو حنيفة لا يؤكل والدليل على ما نقله قوله تعالى فكلوا مما أسكن علىكم وهذا مما أسكنه
 الجوارح عايناً ودليلاً من جهة السنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعدي بن حاتم إذا
 أرسلت كلابك المهله وذكرت اسم الفكل فإن قتلن ودليلاً من جهة القياس أنه حيوان
 مستوحش غير مقدور عليه فكان ذكائه بمقتضى الجوارح أو آلة الصيد كالذئب لم يدركه حياً
 (فصل) وقوله وكذلك الذي برى الصيد فيناه وهو حي فيفرط في ذبحه حتى يموت فإنه لا يجلأ
أ كله وحكمه في ذلك حكم صيد الجوارح فإذا رى الصيد بهم أو رمح أو ضرب به بسيف فلم ينفذ قتله
 وصار مما لا منه مقدور عليه فإن الذكاة قد انتقلت إلى أصلها فليس أن يدكه فإن فرط في ذلك
 أو نأى أو شاعل بشئ مما قد منأى كره حتى ما فدفقت ذكائه ولا يجلأ كله **ح** قال مالك
 الأمر يجتمع عليه عندنا أن المسلم إذا أرسل كلب الجحوشى النارى فصاد أو قتل أنه إذا كان معلماً
 فذلك الصيد حلال لأبى به وإن لم يدكه المسلم وإنما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجحوشى
 أو برى بقوسه أو بنبله فيقتل بها فصيد ذلك وذبحته حلال لأبى به **ك** وهذا كما قال
 لأن كلب الجحوشى إذا كان معلماً فإنه لا فرق بينه وبين كلب المسلم لأنه آلة لصيد الكلب والرمح ولا
 راي فيها صفة مالكة ولا صفة لمعلمه ولا صفة مرسله وإنما راي صفة المرسل في نفسه فالكلب
 كالسلم والرمح فإذا أرسل المسلم كلب الجحوشى وهو معلّم فقد أرسل كلباً يجوز الاصطياد به والمرسل
 لما كان مسلماً جازاً اصطيداه فلهذا ترى في ذلك ملك الجحوشى لأنه ليس بمرسل ولا جراح وإنما يعتبر في
 الصيد صفة المرسل والجراح خاصة وذلك كالذئب راي فيه صفة الذئب وصفة آلة الذئب دون صفة
 مالكها وأنه أعلم **ح** قال مالك إذا أرسل الجحوشى كلب المسلم النارى على صيد فأخذه فإنه
 لا يؤكل ذلك الصيد إلا أن يدكى وإنما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبله يأخذه الجحوشى فيرى بها
 الصيد فيقتله وبزله شفرة المسلم يذبح بها الجحوشى فلا يجلأ كل شئ من ذلك **ش** وهذا كما قال
 ابن الجحوشى إذا أرسل كلب المسلم على صيد فقتله فإنه لا يجلأ كله وإن كان الكلب معلماً لأن الكلب
 وإن كلف شروط الصيد فإنه مرسله بمن تعبر بصفاته في الصيد وقد عرفت شروطه لأن من
 لا يجوز ذكائه لا يجوز صيده ولها صفات تعبر برفه منها أن يكون مسلماً وأن يكون عائلاً وأن
 يكون صاحباً ولا خلاف في جواز صيد المسلم المائل الماحى فأما صيد الكلابي فقد روى ابن
 الموازن مالك لا يؤكل صيده وإن كذب ذبيحته وروى ابن حبيب عن ابن وهب بالبحث قال ابن
 حبيب ونحن نكره من غير تحريم والقياس أنه كذبهم وأحق مالك لموله المتقدم قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا ليؤمننكم الله بئى من الصيد مثله أيديكم ورماحكم ولم يدكر أهل الكتاب في
 الصيد كذا كراهية طعامهم وهي ذبيحتهم ووجه الاستدلال بهذه الآية على قول من يرى المضاف

برى الصيد فيناه وهو

حتى فيفرط في ذبحه

حتى يموت فإنه لا يجلأ

أ كله قال مالك الأمر

الاجتمع عليه عندنا أن

المسلم إذا أرسل كلب

الجحوشى النارى فصاد

أو قتل أنه إذا كان معلماً

فأكل ذلك الصيد حلال

لأبى به وإن لم يدكه

المسلم وإنما مثل ذلك مثل

المسلم يذبح بشفرة الجحوشى

أو برى بقوسه أو بنبله

فيقتل بها فصيد ذلك

وذبحته حلال لأبى به

أ كله وإذا أرسل الجحوشى

كلب المسلم النارى على

صيد فأخذه فإنه لا يؤكل

ذلك الصيد إلا أن يدكى

وأنما مثل ذلك مثل قوس

المسلم ونبله يأخذه الجحوشى

فيقتله وبزله شفرة المسلم

يذبح بها الجحوشى فلا يجلأ

كل شئ من ذلك

من باب الحصر فلما أضاف الأيدي وأزماح إلى المخاطبين وهم المؤمنون دل ذلك على قصر هذا الحكم عليهم ووجه قول ابن وهب أنها ذكاة فصحت من الكتابي كالذبح (مسئلة) وأما صيد الجوسى فإنه لا يجوز كما لا يجوز ذبيحته لأنه ليس من أهل الكتاب وإنما أباح الله تعالى لنا طعام أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب وإذا تولد صبي بين كتابي وجوسى حكمه فى هذا الباب حكم أيهموسى أى بيانه أن شاء الله تعالى (مسئلة) وأما المجنون فلا يؤكل صيده ولا ذبيحته وكذلك السكران رواه ابن المواز عن مالك لأن الصيد يحتاج إلى نية ولا تصح النية من أحدهما

ما جاء فى صيد البحر

ص عن مالك عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عما لفظ البحر فنهاه عن أكله قال نافع ثم انقلب عبد الله فدعا بالمصنف فقرأ أحل لكم صيد البحر وطعامه قال نافع فأرسلنى عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه لا بأس بأكله كذا ش قوله أن عبد الله بن عمر نهى عن أكل ما لفظه البحر وذلك على ضربين أحدهما أن يلفظ حيا والثانى أن يلفظه ميتا لما اعتقد تحريمه ثم ظهر إليه أن بعيد النظر أو يذكرة الآية فأعاد نظره فهاقرأ أحل لكم صيد البحر وطعامه فحمل الصيد على ما اصطيد منه لا امتناعه والطعام على ما يتناول دون نصه وذلك لا يكون إلا فى الطافي الذى قسما وهو فى الغالب لا يعلم سبب موته ولا أنه مات بسبب فمما استوى عنده ذلك فى الإباحة أتأله موم الآية ولغيره من الأدلة رجع عن المنع منه إلى إباحته (مسئلة) إذا ثبت ذلك فجميع صيد البحر حلال عند مالك وأما كلب الماء وخزيره فقد روى الشيخ أبو القاسم أنه مكروه غير محرم وقاله ابن حبيب وفى الموازية اختلف فى خنزير الماء فأجاز أكله ربيعة وكرهه يحيى ابن سعيد وظاهر القرآن والسنة يبيحه فوجه القول الاول ظاهر التسمية وفى المدونة عن ابن العام لم يكن مالك يمينيا فيه يمشى ويقول أتم تقولون خنزير يريده والله أعلم بالتعلق بعموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ولا سباعى قول من راعى فى العموم موضوع اللفظ دون عرف استعماله ومن راعى عرف استعماله دون موضوعه ونفخ عن الجواب أو حكم لما لم يدخل تحت عرف الاستعمال بالكرهية قال ابن القاسم أنى لا تقيمه ولو أكله رجل لم أره حراما وجه القول الاول قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو الطهور ماؤه أحل ميتته (مسئلة) وأما الخريت فقال ابن عباس لا بأس بأكله وهو ظاهر مذهب مالك وأصحابه وقال ابن حبيب أنا أكرهه لأنه يقال انه من المسوخ

(فصل) وقوله نهى عن أكل ما لفظه البحر وذلك على ضربين أحدهما أن يلفظ حيا والثانى أن يلفظه ميتا فاما لفظه حيا فان مذهب مالك جواز أكله وكذلك لفظه ميتا سواء مات بسبب أو بغير سبب وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة لا تؤكل ميتته إلا لمات بسبب مثل أن يؤذخ فيموت أو يموت من شدة حر أو برد أو تفتله سمكة أخرى أو ينضب عنه الماء فيموت أو يلفظه البحر فيموت فأما ان مات حتف أنفه أو لفظه البحر ميتا فإنه لا يؤكل والدليل على ما نقله الحديث المتقدم فى كتاب الطهارة وهو ما رواه أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو الطهور ماؤه أحل ميتته ودلنا من جهة القياس ان ذماء سلك لومات فى البر لا كل فإذا مات فى البحر وجب أن يؤكل أصله إذا مات بسبب وأضاف الله ذكاة مما تكون بقصد ما تصيد منه القصد ولا خلا فى أن ذلك لا يعتبر

ما جاء فى صيد البحر
حدثني يحيى عن مالك
عن نافع أن عبد الرحمن بن
أبي هريرة سأل عبد الله
بن عمر عما لفظ البحر
فنهاه عن أكله قال نافع
ثم انقلب عبد الله فدعا
بالمصنف فقرأ أحل لكم
صيد البحر وطعامه قال
نافع فأرسلنى عبد الله بن
عمر إلى عبد الرحمن بن أبي
هريرة أنه لا بأس بأكله

في الحوت فوجب أن لا تعتبر فيه الذكاة اذ ثبت ذلك في هذا الباب. أحدهما في بيان ما يجوز أكله بغير ذكاة * والباب الثاني في بيان ما لا يجوز أكله الا بذكاة

﴿ الباب الأول في بيان ما يجوز أكله بغير ذكاة ﴾

ما في الماء من الحيتان ودوابه على ضربين * ضرب لا يتبقى حياته في غير الماء وضرب يتبقى حياته في غير الماء فأما لا يتبقى حياته في غير الماء كالمعك وجميع أنواع الحيتان والدواب التي اذا خرجت من الماء لم يتبقى حياتها وعاجلها الموت ولا تصرف لها في البر فلا خلاف في المذهب انه يجوز أكل ذلك كله بغير ذكاة ولا سبب * وأما ما يتبقى حياته في البر كالصفادح والسلحفاة والسرطان ففي المدونة عن مالك باحتمال كله من غير ذكاة ولا سبب وروى عيسى عن ابن القاسم ما كان مأواها في المساق فان يؤكل بغير ذكاة وان كان يرى في البر وكان مأواه ومستقره في البر فانه يؤكل الا بذكاة وان كان يعيش في الماء وفي المسينة عن محمد بن ابراهيم بن دينار في القمعين لا يؤكل الا بذكاة وهو قول أبي حنيفة والشافعي وجه قول مالك ان هذا من حيوان الماء فلا يحتاج الى ذكاة كالحوت ووجه القول الثاني انه حيوان يعيش في البر فلهما أكله الا بذكاة كحيوان البر (مسئلة) دم السمك نجس وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو طاهر يصل أكله وبطاهره قال الشيخ أبو الحسن والدليل على ما نقوله قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم وهذا عام فيعمل على عمومه ودليلنا من جهة القياس ان هذا دم فوجب أن يكون نجسا كسائر النماء

﴿ الباب الثاني في بيان ما لا يجوز أكله الا بذكاة ﴾

أما ما يحتاج الى ذكاة فهو كالجراد والحلزون وما يكون في البر من الحشرات وأنواع الخشاش. قال القاضي أبو الوليد هو عني من التي ليست لها نفس سائلة فقد روى عن مالك في كتاب ابن المراز وغيره انه لم يجز أكل الجراد وغيره الا بذكاة فان ماتت بغير سبب بعد ان اصطليت حقيقة فجاز أكلها سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ولا أخذا فكتها ولو وجبت ميتة لم يجز عندهما أكلها وأجاز ذلك مطرف من رواية ابن حبيب عنه وقاله محمد بن عبد الحكم وبه قال الشافعي ووجه قول مالك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذه ميتة ومن جهة المعنى ان هذا من حيوان البر فلهما أكله بغير ذكاة أصل ذلك سائر حيوان البر ووجه قول مطرف ان هذا حيوان مقدور عليه لا تعتبر فيه الذكاة ان خصوصه فلم تعتبر فيه ذكاة أصله الحوت (فرع) وحكم الحلزون حكم الجراد في انها لا تؤكل الا بذكاة قال ابن حبيب كان مالك وغيره يقول من احتاج الى كل شيء من الخشاش لدواءه وغيره فلا بأس به اذا ذكى كما ذكى الجراد كالخنفساء والعقرب وبنات وردان والعقربان والجنب والزنبور واليعسوب والدر والنمل والوس والخم والدود والبعض والنباب وما أشبه ذلك من ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن سعد الجارى مولى عمر بن الخطاب انه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضا أو تموت صردا فقال ليس بها بأس قال سعد ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي فقال مثل ذلك ﴿ ش يقتل بعضها بعضا من الحيتان أو مات صردا يجوز أكله وما اتفق عليه مالك وأبو حنيفة والشافعي لانه مات بسبب وليس من شرطه عند أبي حنيفة أن يكون السبب من فعل المالك بل يجوز أكله متى مات بسبب من فعل المالك أو غيره فله وما احتاج الى سبب عن مالك فانه يحتاج أن يكون السبب من فعل قاصد الى ذلك وقد نص على ذلك الشيخ أبو بكر في كل ما ليس له نفس سائلة ان ذكاته بأن يفسد الى اماته بفعل تاوله يعتبر فيه من صفته الفاعل

• وحدثنى عن زيد بن أسلم عن سعد الجارى مولى عمر بن الخطاب أنه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضا أو تموت صردا فقال ليس بها بأس قال سعد ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي فقال مثل ذلك

وحدثني عن مالك بن أبي الزناد عن أبي سلمة بن (١٣٠) عبد الرحمن عن أبي هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان

ما يعتبر في الذكاة أم لا في العتقة من رواية أشهب عن مالك لا يجوز صيد الجحوش بالجرادان قتلها بفعله إلا أن تؤخذ منه حبة قال ابن عبد الحكم وعلى أخذها التسعة عند قطع رؤسها أو أجزائها أو غير ذلك مما يقتلها وهذا لا يدل على أن هذا ذكاة لها ص **مالك** عن أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان باللفظ البر بأس **مالك** عن أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من أهل الجار قسموا فساءلوا مروان بن الحكم عما لفظ البر فقال ليس به بأس وقال اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فساءلواهما عن ذلك ثم اتنوا فآخبروني ماذا يقولان فآتواهما فساءلواهما فقالا لا بأس به فآتوا مروان فآخبروه فقال مروان قد قلت لكم قال مالك لا بأس بكل الحيتان يصيدها الجحوش لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في البر وهو الطهور ماؤه محل ميتته قال مالك وإذا كل ذلك ميتا فلا يضره من صاده **ش** قوله إن ناسا من أهل الجار آتوا مروان فساءلوه عما لفظ البر ومعناه من الحيتان والدواب وأحساؤه لأنه كان أمير المدينة حينئذ فأقامهم بأكله ثم أمرهم أن يسألوا زيد بن ثابت وأبى هريرة لهما ما كانا من سبق من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة في ذلك الوقت ولعل من كان يشاركه في العلم غلب ذلك الوقت واستظهر بمساورتهم المعتبرين أما لأنه قد علم موافقتهما له على حكاية الحكم قبل ذلك وأراد أن يقوى ذلك في أنفس السائلين بجواب علماء الصحابة وفقهاء المدينة وأما أن لم يعلم قولهما في ذلك فأراد أن يستظهر بجواب من هو أعلم منهم ويعلم في ذلك قوله وإن كان ينظر اليهما باب به فدلوا فقاما على ذلك بتحقيق قوله وقوى في نفسه ما أقام به ولم يسأل مروان ولا زيد ولا أبى هريرة أحدا من السائلين مما رماه البصر من ذلك هل رماه حيا أم ميتا لأن الحكم عندهم في ذلك واحد على ما قد مر من قول مالك ولو اختلف الحكم فيه لسألوا عنه وكان الجواب من التفصيل على حسب ما أتاهم

تحريم كل ذي ناب من السباع

مس **مالك** عن ابن شهاب عن أبي أدریس الخولاني عن أبي ثعلبة الغنصی أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل كل ذي ناب من السباع حرام **مالك** عن اسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة ابن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل كل ذي ناب من السباع حرام قال يحيى قال مالك وهو الأمر عندنا **ش** ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع ظاهره التحريم ويجوز أن يجعل على الكراهية بدليل أن وجد في الشعر واختلف العلماء في تحريم السباع فروى العراقيون من المالكيين عن أنها كلها عند الله على الكراهية من غير تمييز ولا تفصيل وهو ظاهر ما في المدة وقضى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة أنه قال كل ما يفترس من السباع وبأكل اللحم فهو ما لا يؤكل وما كان سوى ذلك من دواب الأرض وما يعيش نبات الأرض فلهأبى فيه نهى قال عيسى بن ابن القاسم وهذا ما كان من السباع فأما الطير فلهأبى فيه نهى وأكل اللحم وليس بأكلها بأس وأما المذبذبون من المالكيين فقتلوا ابن حبيب لم يختلف المذنبون في تحريم غلوم السباع العادية والأسود والنمر والذئب والكلب فأما غير العادية كالذئب والثعلب والضبع والنمر والوحش والانس فيكره أكلها دون تحريم قاله مالك وابن الماجشون ولعله لم يبلغه قول ابن كنانة أو بلغه وجهه على النسخ في الجمل ولأنه عنده على أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل كل ذي ناب من السباع حرام قال مالك وهو الأمر عندنا

بما لفظ البحر بأس **مالك** عن مالك بن أبي الزناد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناسا من أهل الجار قسموا فساءلوا مروان بن الحكم عما لفظ البر فقال ليس به بأس وقال اذهبوا إلى زيد بن ثابت وأبي هريرة فساءلواهما عن ذلك ثم اتنوا فآخبروني ماذا يقولان فآتواهما فساءلواهما فقالا لا بأس به فآتوا مروان فآخبروه فقال مروان قد قلت لكم قال مالك لا بأس بكل الحيتان يصيدها الجحوش لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في البر وهو الطهور ماؤه محل ميتته قال مالك وإذا كل ذلك ميتا فلا يضره من صاده **ش** قوله إن ناسا من أهل الجار آتوا مروان فساءلوه عما لفظ البر ومعناه من الحيتان والدواب وأحساؤه لأنه كان أمير المدينة حينئذ فأقامهم بأكله ثم أمرهم أن يسألوا زيد بن ثابت وأبى هريرة لهما ما كانا من سبق من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة في ذلك الوقت ولعل من كان يشاركه في العلم غلب ذلك الوقت واستظهر بمساورتهم المعتبرين أما لأنه قد علم موافقتهما له على حكاية الحكم قبل ذلك وأراد أن يقوى ذلك في أنفس السائلين بجواب علماء الصحابة وفقهاء المدينة وأما أن لم يعلم قولهما في ذلك فأراد أن يستظهر بجواب من هو أعلم منهم ويعلم في ذلك قوله وإن كان ينظر اليهما باب به فدلوا فقاما على ذلك بتحقيق قوله وقوى في نفسه ما أقام به ولم يسأل مروان ولا زيد ولا أبى هريرة أحدا من السائلين مما رماه البصر من ذلك هل رماه حيا أم ميتا لأن الحكم عندهم في ذلك واحد على ما قد مر من قول مالك ولو اختلف الحكم فيه لسألوا عنه وكان الجواب من التفصيل على حسب ما أتاهم

خبرين منه ممنوع على وجه التحريم ومنه ممنوع على وجه الكراهية وأما المغاربة من المالكيين
ففي كتاب ابن المواز عن مالك السبع والخمر والقهد محرمة بالسنة والنسب والشعلب والخمر مكرهه
وقد وجد من قول ابن القاسم وروايته عن مالك أن ذلك كله على الكراهية مثل رواية العراقيين
استدل شيوخنا في ذلك بقوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون
ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فانه رجس فليست لحوم السباع مما تضمنته الآية فوجب أن
لا يكون محرما ودليلنا من جهة القياس أن هذا سبع فلم يكن محرما كالضبع والشعلب
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أكل كل ذي ناب من السباع حرام وهذا نص في التحريم
وقد أجاب عنه أبو بكر بن الجهم وغيره بأن سفيان غير معلوم الحفظ وقد روى الزهري حديث أبي
ثعلبة الخشني فلو ذكر لفظ التحريم وليس هذا بصحيح من الاعتراض لأن مالك أخرجه في
موطئه وهذا يدل على تصحيحه والتزامه إلا أن يكون عنده في ذلك تأويل وأما مخالفة لفظ حديث
الزهري له فليس باعتراض صحيح لجواز أن يكون أبو هريرة نقل لفظ التحريم ونقل أبو ثعلبة لفظ
النهي وقد أجاب عنه بعض أصحابنا بأن قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه
الآية عام في كل محرر غير ما تضمنت الآية تحريمه إلا أن يدل دليل على تحريم ما لا تضمنه الآية
كما دلت آية الخمر على تحريمها وإن لم يكن ذلك في هذه الآية وحديث لحوم السباع عام في تحريمها
على كل أكل فصل الآية على عمومها ويخص بها حديث تحريم لحوم السباع ويجعله على
المحرمين وكان ذلك أولى لأن الآية مقطوع بصحتها وكان التعلق بعمومها أولى من التعلق بعموم
مظنون وهو عموم الخبر فإن قيل فإفادته تخصيص لحوم السباع وسائر لحوم الوحش محرمة على
المحرمين فالجواب أن لا يمنع بأن يخص نوعا من الجنس دون جميعه لجهت في إلحاق الباقي به أو مخالفته
له كما يقولون أنه انتهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وخص بذلك التحريم وإن كان غيره من
الحيوان عندكم حراما لم ينص عليه وجواب ثان وهو أنه إنما خص لحوم السباع لأنه كرمها كانت
مما يبيع للمحرر قتلها ابتداء ثلاثا يمتقدانها بمنزلة تهنئة الأنعام في استباحة لحومها كانت بمنزلة
في استباحة قتلها والاصل عندى في هذا أن يخص الحديث بقوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم
وذكروا اسم الله عليه فالآية عامة في كل الحيوان وخاصة في الأسماك وحديث أبي هريرة خاص
في السباع وعام في أحوالها فجميع بينها ونخص الحديث ونعمله على الميتة من دليل خصوص الآية
فبما أسكت علينا وكان ذلك أولى من تخصيص الآية بالحديث لمعنيين أحدهما أن الآية معلومة
والحديث ليس بمعلوم والثاني أن عموم الآية لم يدخله تخصيص وعموم الحديث قد دخله تخصيص
في الضبع والشعلب عندنا وعند الشافعي ووجه ذلك أن الأغلب من هذه السباع العادية أنها
لا يتمكن منها إلا بعد فوات كاتها فخرج الحديث على الأغلب من أحوالها فهذا الذي يمكن أن
يقال في ذلك ورواية مروى عن مالك التحريم أظهر لحديث أبي هريرة وهو نص في التحريم
وخاص في السباع وقد قال القاضي أبو اسحاق في مبسوطه أحسب أن مالكاً حمل النبي عن
أكل كل ذي ناب من السباع على النبي عن أكلها خاصة لأن عبيدة بن سميان روى عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام فذهب مالك إلى
أن النبي لم يخص بالأكل وإن التذكية طهر لغيره لا أكل فقال لأبى بن جلود السباع المذكاة أن
يصلى عليها (مسئلة) إذا قلنا بتعريم لحوم السباع العادية فقد روى ابن حبيب عن مالك أن

الذب والتعلب والضع ليست بمحرمة وهذا على ما قاله ابن حبيب فان قول مالك لم يختلف في السباع التي لا تبتدأ بالأذى غالباً كالحمير والتعلب والضع وإنما اختلف قوله في السباع المادية التي تبدأ بالأذى غالباً فروى عنه التعريم وروى عنه الكراهية وما روى عن ابن القاسم وابن كنانة ان كل ما يفرس ويبأ كل اللحم لا تؤكل لحمه محفل يعقل أن يريد به التعريم ويعتدل أن يريد به الكراهية وأما القرد فقد قال ابن حبيب لا يجل لحم القرد ^{هـ} قال الامام أبو الوليد رحمه الله والأظهر عندى انه ليس بمحرّم لمعوم الآية ولم يرد فيه ما يوجب تحريم ما ولا كراهية فان كانت كراهية فلا اختلاف العلماء فيه والله أعلم (مسئلة) وأما كل الضب فباح عند مالك وقال أبو حنيفة فهو مكروه (مسئلة) ولا تؤكل حية ولا عقرب قاله الشيخ أبو بكر وإنما كرهها كلها لانها ليست من بهيمة الأنعام ولا الطير ولا السمك وقد يجوز أن تكون في معنى السباع فكرهها كلها كما كرهها كل لحوم السباع فاما تحريمها فغير جائز لان الدليل لم يرق على ذلك فنص على المنع على وجه الكراهية لا على وجه التعريم الوجهين اللذين ذكرهما ويعتدل أن يكون كرهها كلها لما فيها من السم مخافة على أكلها وأما كل كل شئ من ذلك على وجه التساوى اذا أمن من أذاها وعرف وجهه فلا بأس به ولا أبيع كل الترياق مع ما فيه من لحوم الافاعي لمن أمن أذاها وعرف سلامة لحومها من سها (مسئلة) حشرات الأرض مكروهة خلافا لأبي حنيفة قال الشافعي في قولها هي محرمة والدليل على ما نقوله قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طعام يطعمه الآية وليس فهاذا كراهية الحشرات ومن جهة المعنى انها من الهوام فكرهها كلها لغير ضرورة كالحيات (مسئلة) وأجاز مالك أكل الطير كلما كان له غلب ومالم يكن له غلب قال مالك لا بأس بأكل الصرود والهدج ولا أعلم شيئاً من الطير يكره أكله واختلف قول مالك في الخفاف في المستخرجة لا بأس بكل الخطاطيف وقاله ابن القاسم وروى على بن زياد عن مالك انه كرهها كلها والأول أكثر وأظهر خلافاً لأبي حنيفة قال الشافعي في قولها لا تؤكل كل ذى غلب من الطير والدليل على ما نقوله قوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ولم يخرز الآية وهذا عام فحصله على عموم الاماخذ الدليل وقوله تعالى في الجوارح فكلوا مما أسكن عليكم ولم يفرق بين ذى غلب وغيره ودليلنا من جهة القياس ان هذا طائر فله يكن حراماً كالبداج والأوز

﴿ ما يكره من أكل الدواب ﴾

ص مالك ان أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير ان لا تؤكل لان الله تبارك وتعالى قال والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال تبارك وتعالى في الأنعام لتركبوها ومنها ما لا يكون وقال تبارك وتعالى ليدركوا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتز قال مالك وسمعت ان البائس هو الفقير وان المعتز هو الزائر قال مالك فقد كره الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة تؤخذ كراهية للركوب والأكل قال مالك والقانع هو الفقير أيضاً ^{هـ} ش استدلل مالك على المنع من أكل لحوم الخيل والبغال والحمير بالآية وذلك من وجهين أحدهما ان لا معنى للحصر وذلك انه أخبر تعالى انه انما خلقها للركوب والزينة وقصد بذلك الامتنان علينا وظهار احسانه لنا فدل ذلك على انه جيع ما باح لنا منها ولو كانت فيها منفعة غير ما دللنا عليها لبيد انعامه علينا ول يظهر باحتذاء ذلك النبي فان أخبر تعالى انه خلقها لهذا المعنى دليل على انه جيع التصرف

﴿ ما يكره من أكل الدواب ﴾

• حدثني يحيى عن مالك ان أحسن ما سمع في الخيل والبغال والحمير انها لا تؤكل لأن الله تبارك وتعالى قال والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال تبارك وتعالى في الأنعام لتركبوها ومنها ما لا يكون وقال تبارك وتعالى ليدركوا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتز قال مالك وسمعت أن البائس هو الفقير وأن المعتز هو الزائر قال مالك فقد كره الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة وذكر الأنعام للركوب والاكل قال مالك والقانع هو الفقير أيضاً

المباح فيها والوجه الثاني انه ذكر الخيل والبغال والحمير فاخر تعالى انه خلقها للركوب والذين يتنزهون
 الأنعام فاخر به خلقها للركوب منها وانما كل فلما عمل في الخيل والبغال والحمير عن ذكر الأكل دل
 ذلك على انه لم يخلقها لذلك والابطال فائدة التخصيص بالذكر (مسئلة) اذا ثبت ذلك فاخليل عند
 مالك مكروهة وليست بمعصية ولا مباحة على الإطلاق وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي هي مباحة به
 قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال ابن حبيب اخليل عتقت في كراهية كلها فلا يبلغ بها التصريم
 والبراذين مثلها فاجعلها مباحة في أحد القولين ودليلنا على كراهيتها ان هذا حيوان أهل ذوا فرس
 فلم يكن؟ كله مباحا كالغزال والحمير وتعلق من رأى اباحه ذلك بما روى محمد بن علي عن جابر بن عبد الله
 نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر وأرخص في لحوم الخيل (مسئلة) وأما الحمير
 فاختلفت الروايات عن مالك فيها قيل انها محرمة وقيل مكروهة غير محرمة ذكر ذلك القاضي أبو محمد
 وذكر القاضي أبو الحسن رواية الكراهية خاصة والدليل على التصريم ما روى عن أبي ثعلبة حرم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجر الأهلية ووجه الرواية الثانية ان هذا حيوان من ركوب ذو
 حوافر فلم يكن محرما وان كان مكروها كما نخليل وأما البغال فحكمها حكم الجر لانها متولدة بينها
 وبين الخيل فان قلنا ان الجر مكروهة فالبغال مكروهة وان قلنا ان الجر محرمة فالبغال محرمة
 (فصل) وقوله وان القانع هو الفقير والمعتر هو الزمجد كره العلماء وأهل التفسير ويقتضيه
 المعنى وذلك ان الباس من وجده به البؤس والفقر من جسه البؤس والقانع هو الطالب والقنوع
 الراضي بما عنده

﴿ ما جاء في جلود الميتة ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال مر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة كان أعطاها مولاة لمعونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أفلا
 انتفعتم بجلدها فقالوا يا رسول الله انها ميتة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعالموا؟ كلها ش
 قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة كان أعطاها مولاة لمعونة ريدها كان أعطاها
 اياها حية ثم ماتت وكل أعطاها اياها ما على سبيل الصدقة لكونها محتاجة لان إطلاق لفظ المولاة
 يفيد انها قد اعتقت وسقطت نفقها عن أعنتها والله أعلم
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا انتفعتم بجلدها بحتمل معنيين أحدهما أفلا ذبحتموها
 فانتفعتم بجلدها والثاني أفلا سلختموها فانتفعتم بجلدها حاتمته صلى الله عليه وسلم على الانتفاع
 بالأموال والتميز لها ومنعها من افسادها قليلا وبسيرة وما ينمي منتفع منها والانتفاع بكل نوع منها
 وصرف ما فضل من الأموال واستغنى عنه الى سبيل الله ومواساة أهل الحاجة فان افساد المال
 لا فائدة فيه ولا منفعة في اطراح ما ينتفع به الا مجرد العيب والكبر (فرع) وهذا الانتفاع مشروط
 عند مالك بتقديم الدباغ ولا يجوز الانتفاع بها قبل الدباغ رواه عيسى بن دينار عن ابن القاسم في
 الميتة وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبح لا يفتش ولا يطحن عليه ولا
 يستعمل في غير ذلك من وجوه المنافع حتى يذبح وروى أبو يزيد عن ابن القاسم عن مالك في العتية
 ترك الانتفاع بجلد الميتة قبل الدباغ أحب الى وقال ابن القاسم لا ينتفع به حتى يذبح والدليل على
 ذلك ما روى عن عبد الله بن عكيم أنه قال قرأ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ينتفعوا

﴿ ما جاء في جلود الميتة ﴾
 حدثني يحيى عن مالك
 عن ابن شهاب عن عبيد
 الله بن عبد الله بن مسعود
 عن عبد الله بن عباس
 أنه قال مر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بشاة ميتة كان أعطاها
 مولاة لمعونة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم أفلا
 انتفعتم بجلدها فقالوا
 يا رسول الله انها ميتة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتعالموا؟ كلها

من الميتة باهاب ولا يعصب فدل على أن الانتفاع بالجلد بشرط في التوصل إليه تطهيره بالذكاة وجعل لذلك التطهير مندعه بدل وهو الدباغ فلا يجوز استحباب ذلك دون البسلة إذا عدم المبدل منه كالصلاة جلست الطهارة فمرطافي حتمها وجعل الطهارة بدلا وهو التيمم فلا يجوز استحبابها عند عدم المبدل منه إلا بالتيمم الذي هو البسلة فهذا الأكثر من المنعوب ويحتمل الزيادة عن مالك أن ذلك على الاستحباب ويكون وجه ذلك التعلق بظاهر قوله فلا تنفعتم بجلدها ولم يشترط دباها ولا غيره

(فصل) وقولهم إنها ميتة أظهر للوجه الذي منعهم من الانتفاع بجلد الميتة حين علمه وانحرى الميتة فاعتقدوا أن ذلك يحرم الانتفاع بجلدها وغير ذلك منها وأنه قد حرم ذلك كله منها كحرم أكل لحمها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنما حرم أكل الميتة من أكلها ما لم يكن لها روح وأعلام أن الانتفاع بها لم يفت بغونها كما لم يفت المحن الصلاة عند عدم الماء بل قد يمكن استئثارها بالدباغ كما يمكن المحن استئثارها باستباحة الصلاة بالتيمم وليس في هذا الحديث نص في بطلان طهارة جلد الميتة وانما فيه الاخبار عن جواز الانتفاع بها وقد استدلل أصحاب الشافعي من هذا الحديث على طهارة جلد الميتة بالدباغ لقوله صلى الله عليه وسلم إنما حرم أكلها وانما المحصر وهذا يقتضي أن ماء ما أكل منه باق على ما كان عليه من الإحقة وهذا ليس بصحيح لأنه لم يجر الطهارة ولا الانجاسة ذكر وانما جرى ذكر جواز الانتفاع بها فيجب أن يكون قوله إنما حرم أكلها راجعا إلى ما يقتضي اللفظ باحته من منع ما يقتضي اللفظ المنع منه فأما الطهارة والنجاسة فلم يجر لها ذكر فلا يتعلق بهما شيء من اللفظ بمصر ولا غيره كما أن بقاء الملك عليها وازالة عنها لم يجر له ذكر فلم يرجع اللفظ إليه ولذلك قال أكثر أصحابنا وأصحابهم أنه لا يجوز بيعها لأن لفظ الانتفاع بها لا يتناولها فلم يرجع إليه قوله صلى الله عليه وسلم إنما حرم أكلها ويحتمل أن يكون قوله صلى الله عليه وسلم إنما حرم أكلها راجعا إلى الشاة وقد يتنفع بلحمها أيضا وقال الشيخ أبو بكر ينتفع به بان يطعمه كلابه قاله ابن الموزان إذا شاء ذلك فإنه يذهب بكلابه إليها ولا يأتي بالميتة إلى الكلاب حر، مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وهلة المصري عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الأهاب فقد طهر ثم شق قوله صلى الله عليه وسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر نعتصر بطلان طهارة بعد الدباغ والطهارة على ضربين طهارة رفع النجاسة وطهارة تبييض العين طهارة كغسل الخمر وطهارة تبييض الانتفاع بالعين وان لم ترفع حكم النجاسة كطهارة الدباغ جلد الميتة على المشهور من مذهب مالك ويجري ذلك مجرى الوضوء في رفع الحنن والتيمم في استحابة الصلاة مع بقاء الحنن فأما تطهير الدباغ جلد الميتة بمعنى الانتفاع به مع بقاء نجاسته في الأخلاق فيه نعلمه في المذهب ذال الشيخ أبو القاسم جلد الميتة قبل الدباغ نجس وبعده طاهر طهارة مخصوصة يجوز بها استعماله في اليابسات وفي الماء وحده من المائعات وأما تطهير ما يابغى رفع نجاسته بجلده وإعادة طهارته فبما اختلف العلماء فيمفروى عن مالك أنه لا يطهر بالدباغ ومعنى ذلك الطهارة التي تدفع النجاسة وروى شيوخنا العراقيون عن مالك رواية أخرى أنها تطهر بالدباغ إلا جلد الخنزير وهو قول ابن وهب وابن حنبل وبه قال أبو حنيفة والشافعي واستدل أصحابنا في ذلك بما روى عن عبد الله بن عكيم أنه قال فرئ علبنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يتنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وهذا الحديث لا يصح أحبا جانا بل لا ياتع الانتفاع بجلد الميتة بعد الدباغ وهم لا يمتثلونافي الذي لا يجوز الاختنا

وحدثني مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وهلة المصري عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دبغ الأهاب فقد طهر

بمقبول الدباغ ودليلنا من جهة المعنى أنه جزء من الميتة نجس بالموت فوجب أن تتأبد بنجاسته أصل
 ذلك اللحم واستدل في ذلك من أثبت الطهارة التي تدفع النجاسة بما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه قال إذا دبغ الأهاب فقد طهر والجواب أن الطهارة تكون بمعنى التنظيف وإباحة الاستعمال
 وإن لم ترفع حكم موجب الطهارة يدل على ذلك أن التيمم قسمي في الشرع طهارة وسمى التراب
 طهورا كما يسمى الماء وان كان لا يدبغ حكم موجب وهو الحدث وانما يستباح به الصلاة فكذلك
 في مسئلتنا مثله (فرع) فان قلنا ان الدباغ لا يدبغ حكم نجاسة فانه يستمتع به ويصرف في
 الجامدات يغربل عليه الطعام وغيره غير أنه لا يصلى به ولا عليه وقال ابن حنبل لا ينتفع به ولا يستعمل
 في جامد ولا غيره والدليل على قولنا صلى الله عليه وسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر وقوله صلى
 الله عليه وسلم في حديث ابن عباس أفلا نتقتم بجلدها وقوله صلى الله عليه وسلم اتماحرم أكلها
 (فرع) وأما استعمالها في المائعات فانه كرمها لك في خاصته استعماله في الماء لم يمنع منه غيره ومنع من
 استعماله في غير ذلك من المائعات هنا هو المشهور من منهي مالك وذكره الشيخ أبو بكر
 في شرح المختصر عن مالك وقال ابن حبيب لأبأس أن يحصل منها السقاء للماء وقرية الدين وزق
 الزيت ووجه ذلك أن الماء لا ينجس من النجاسات إلا بما يفيرها وانما يكره استعمال البسبر منه
 للخلاف على ما تقدم في ذكر أحكام المياه في كتاب الطهارة فكان يقطر يأخذ بالفضل في
 خاصته ويوسع على الناس في الماء فقام من الدليل على طهارته وأما سائر المائعات فانه تنجس ببسبر
 وإن لم يفيرها فلذلك لم يجز استعمالها فيها لأن ذلك ينجسها ويحرمها ولا يجوز على هذه الرواية
 بيعه رواه ابن القاسم عن مالك في المدينة لأنه لا يجوز بيع ما كان نجسا لعينه وأما رواية ابن
 حبيب في استعماله في اللبن والزيت فمبنى على قول من يرى أن المائعات لا تنجس من مخالطة
 النجاسة إلا بما غير وقد تقدم ذكره في الطهارة (فرع) وان قلنا انه يطهر بالدباغ طهارة تمنع
 نجاسته فانه يصلى به وعليه ويستعمل في المائعات كلها ويجوز بيعه قاله ابن وهب ورواه ابن
 عبد الحكم عن مالك في المختصر الكبير بشرط أن تبين والمشهور من المذهب أنه لا يجوز بيعه
 مع كونه لا يجوز أن يصلى فيه (مسئلة) وبما يطهر من الدباغ قال ابن المواز عن نافع في
 المدينة لا يكون دباغه بالمح فقط مما عمنه الفساد وانما يكون الدباغ التام الذي ينتفع به للشرب
 وغيره وقال يحيى بن سعيد الأنصاري ما دبغ به جلد الميتة من دقيق أو ملح أو قرقط فهو له طهور
 والدليل لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دبغ الأهاب فقد طهر فعلى ذلك الدباغ والدباغ معلوم
 وأما ما فعل من غيره مما لا يلبسه حكم الدباغ والاتفاق به في الأسقية وغيرها فانما هو تحفيف لوطوبائه
 وحنا يحصل بغيره في الشمس (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم جلسم استباح أكله لئلا كاه
 والحيوان على ثلاثة أضرب مباح وقد تقدم ذكره ومحرم ومكرهه فاما المتفق على تحريمه كالتخزير
 فقد قال الشيخ أبو بكر لا ينتفع بجلده وان ذبح ودبغ لانه لا يصل بكاه ولا غيرها * والدليل على
 ما نقله قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ثم قال في آخر الآية الاماذا كسبتم واخذت بزلنا عمل فيه
 الذكاه وهي أقوى في التطهير من الدباغ لان الذكاه تعمل في اللحم وغيره من أجزاء الحيوان
 والدباغ إنما يعمل في الجلد خاصة على الاختلاف فاذا كانت الذكاه لا تؤثر في جلدنا تخزير فبان
 لا يؤثر الدباغ أولى وأحرى * وفي المبسوط عن اسمعيل بن أبي أويس سئل مالك عن جلود الميتة مما
 يؤكل لحمه ولا يؤكل لحده فقال لأبأس ان يسقتم بها ولا تباع ولا يصلى عليها وقال الشيخ أبو القاسم

ذلك كله سواء (مسئلة) وأما ما تقدم اختلاف في تحريمه كجلود السباع فقال ابن المواز عن مالك لا بأس ببيع جلود السباع والصلاة فيها اذا ذكيت وان لم تدبغ اذا غسلت وقال ابن حبيب في جلود السباع العادية لا تباع ولا يصلى عليها ولا تلبس وان ذكيت وينتفع بها فباسوى ذلك فلما قول ابن حبيب فعلى رواية التحريم وأما رواية ابن المواز فيجوز أن يكون على رواية في التحريم ويجوز أن يكون على رواية التحريم لما كان تحريمه معتقده فيه وأما السباع التي لا تدبو كالخر والتعلب والضبع فقد قال ابن حبيب يجوز بيعها ولباسها والصلاة فيها اذا ذكيت وقال الشافعي لا تطهر جلود السباع بالذكاة غير الضبع وتطهر باللباغ ثم جلد الكلب والخنزير والدليل على ما نقوله قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله تعالى الا ما ذكيتم فاستثنى المذكي فدل على انه غير محرم ودلنا من جهة القياس ان هذا جلد يطهر باللباغ فوجب أن يطهر بالذكاة كجلد الضبع (مسئلة) وأما جلد الفرس فقال ابن المواز لا يصلى به وان ذبح وذبح وقال ابن حبيب لا بأس ببيعه والصلاة فيه وقد اتفقنا على انه جلد حيوان مكره لا يحرم فيخرج من هذا ان جلد الحيوان المكروه له عند ابن المواز لا يستباح استعماله بالذكاة ولا بلاغ ومعنى ذلك ما رواه عن مالك انه انما كرهه ذكاته للثريفة الى كل لحومها فخرج من ذلك لما كانت كثرة التكرار والوجود لا لعينها وأما جلود السباع فقد أجاز بيعها والصلاة بها اذا ذكيت وان لم تدبغ وذلك لما لم تكن لحومها ووجوده فلم يصف أن يكون استعمال جلودها ذرية الى أكلها فتأكدت عنده كراهية لحوم الخيل وجلودها لما حاف الذرية الى أكلها ولا يمنع مثل هذا في الشريعة فان لحم الخنزير محرم كلحم الميتة وكالخر ثم نزع الحدف شرب الخمر لما خيف التسرع بها ولم يشرع الحدف في كل الميتة ولا في كل لحم الخنزير لما لم يصف التسرع بها وقال ابن حبيب في جلد الفرس لا بأس ببيعه والصلاة فيه ومعنى ذلك انه غير محرم له فجاز أن يكون جلده طاهرا كجلود السباع التي لا تدبو (مسئلة) وأما جلد الحمار والبغل فقد قال ابن المواز لا يصلى بمجلدئ من ذلك وان دبغ وذبح وقال مالك أكره ذكاته للذرية الى أكل لحومها وهذا يقتضي انها عند علي الكراهية ويحتمل على توجيه ابن حبيب أن يكون القول فيها كالقول في جلد الفرس وأما على رواية التحريم فيجب أن يكون جلدها ممنوعا قول واحد (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان العلم بنجس بالموت وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا نجس بالموت وقد روى ابن المواز ان مالك انتهى عن الانتفاع بعظم الميتة والفيل والادمان فيه ولم يطلق تحريمهم الا لربيعه وان شهاب أجاز الانتفاع بها قال ابن حبيب وقد أجز ذلك ابن الماجشون ومطرف وابن وهب وأصبغ فاما ابن وهب وأصبغ فاتهم اراعيان تغليبهما بالماء وجعل ذلك كاللباغ فها يطهرها كما يطهر جلد الباع وهذا يدل على انه نجس عندهما بالموت فلم أرمالك في رواية ابن الموارنة راعى ذلك فيها وكذلك مطرف وابن الماجشون قال الشيخ أبو بكر واختلف في هذه المسئلة مبنى على أن اروح محل العظم ولا يجعله وهذا الذي قاله مالك هو الأصل غير رواية ابن وهب وأصبغ فاتهم جعله محل اروح ويطهر باللباغ والدليل على ان اروح يجعله وانه نجس بالموت قوله تعالى من يحيى العظام وهي رميم الآية ودلنا من جهة القياس ان ما ينجس لحمه بالموت ينجس به عظمه كالكلب والخنزير ووجه اراعية الثانية انه جاز لا يألم الحيوان منه فلم ينجس بالموت أصل ذلك الشعر وقال الشيخ لم يحرم الانتفاع بآتياب الفيل وغيره وانما كره ذلك للاختلاف في موتها وقال ربيعة انما منع من عظم الفيل بالناب وحده لانه لا لحم عليه ولا دسم فيه انما هو كمود

بأنس ثابت قال وكذلك كل عظم ليس - ليس علم - وإلى هذا ما بين حبيب ولا أعلم بهذه الصفة غير
الاستئذان وقد نقضى أن أصل العظم الطهارة وأنما ينسب ما ثبت عليه اللحم مما خالطه من الدم
الذي ينسب بالوثوق وقد قال عن مالك أن ابن شاذان سأل عن اللحم والدم والغروث والانباب
والاطلاق لاخبره وحكم هذا فإذا ذكر ربيعنا حكم باب القيل إلا أن يكون ابن حبيب روى عن مالك
فوله واختار قول ربيعة (فرع) وأما بيع عظام الميتة فقد سئل ابن حبيب عن ابن الماجشون
لم أسمع أحدا رخص في ذلك وإذا وقع البيع فسخ ورد الثمن إلى المبتاع وذلك عندنا في عظام القيل
وغيرها وقال ابن عبد الحكم عن مالك يجب اجتناب عظام الميتة وعظام القيل لأنها تجري مجرى
اللحم فلا يمشط بها ولا يجر فيها وقال ابن حبيب في الواضحة إذا غلبت جاز بيعها كلب جوز بيع
جلود الميتة إذا دبقت وغال أصبغ لا يتباع وإن غلبت غيرا فلا يفسخ بيعها بعد أن تغلى إلا أن تكون
قائمة ولم تمت وأما ما لم يدبغ ولم يغلى فالبصير مفسوخ فأتت أولمت وولمت كلب بدل من قول أصحابنا
على أنها تنس بالموت ويحله الروح قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وقول ابن حبيب ويرفع في
العظم المطبوخ له منى له منى إلا أن يرد أن طول طهوره وليس رطوبته أو عذمه يقوم مقام
الدباغ لسائر ما وهذا حكم أنياب النبل الذي لم يذك فأما إذا ذكي فسد قال الشيخ أبو بكر ينتفع
ببريده وخط من غيره دباغ بجلود السباع وعظامها يجوز الانتفاع بها إذا ذكيت من غير دباغ
(فرع) وكره مالك أن يطبخ بعظام الميتة طعام أو شراب أو يذبح بها ما لم يذبحه أو يذبحه
كرهه فإن فعل جاز أكل الطعام ولم ينس الماء قال الشيخ أبو بكر إنما كره ذلك لجواز أن يقع
في المدر منها في نفسه (مثله) الدرر والصوف والوبر لا ينس بالموت زاد ابن حبيب
مالك وأكل الكلب يس الذي لا ينس مثل الزغب وشبهه به قال أبو حنيفة غير أنه استثنى شعر الكلب
والخنزير وهو أحدهما في الساقى وقوله الثاني أن ذلك كله ينس بالموت وذلك بسبب عندنا على أن
أرواح الأحياء والدليل على أن قوله أنه تعالى وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تعرفون وأرواحهم
تدركهم ويوم أقامتمكم إلى قوله ومتاعا إلى حين فوجب أن الاستئذان من الأب وهو ما لم ينفرد
بين شعر الميتة وغيره منها ودليلنا من جهة القياس أن جز الشعر بسبب لانتفاع الماء عن العرف
ينسب به كغيره قال الشيخ أبو بكر تجوز الحرازة بشعر الخنزير لأنه ليس ينس ولا روح فيه فورد
بعد ذلك منه بأن يؤخذ ذلك منه حل حياته أو يموت أو يذبحه والله أعلم من مالك عن زيد بن عبد الله
ابن قيس عن محمد بن عبد الرحمن بن قوبان عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبقت في شئ فوله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبقت أمرها ما يصح أن يجعل على الوجوب
والمنع من اتلافها يمكن الانتفاع به أو ما يطلع أن يهلك على اختلاف الناس في ذلك كأنه صلى الله
عليه وسلم نهى عن إضاعة المال وترك الانتفاع به مع جواز ذلك من باب ما يؤول ويحذر أن يجعل
على الوجوب فتح تحريم ترك الانتفاع به تحريم له لأن تحريم ما أحله الله محرم وبه أن يجعل على
الندب وهو أقل ما يجعل عليه على الصحيح من المنأحب وهو قول أكثر شيوخنا وقد قال القاضي
أبو الفرج من أصحابنا إن الإباحة أمر فعلي هذا يجوز أن يرد به الإباحة الاستعمال لها بعد الدباغ
والأول أظهر لأن الأمر بالعمل اقتضاه ومنع من تركه على وجهه وأمر به وأما الإباحة للعل فأنها
تعلق القيل بمشيمة المأذون فيه والله أعلم

وحدثني عن مالك عن
زيد بن عبد الله بن قيس
عن محمد بن عبد الرحمن
ابن قوبان عن أمه عن
عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أمر أن يستمتع بجلود
الميتة إذا دبقت

لا يمكن الوصول اليه فلا يتخلو أن يكون مما لا يطع فيه كالثمر المعلق والزرع الفائم ونحوه أو يكون مما فيه القطع إذا أخذ على وجه السرقة كالمال في الحرز فان كان مما لا قطع فيه فقد قال مالك من رواية محمد عنه ان خفي ذلك فليأخذ منه وأما ان وجد ثمرأ وزرعاً وغنائم القوم فظن أن يصدقه ولا يحدوه سارفاً لياً كل من ذلك أحب الي من الميتة فشرط في المسئلة الأولى وهو في الثمر المعلق أن يخفي له ذلك لعنيين أحد هما أن يعلم أنه لا اثم عليه في ذلك ولا يبينه وبين الله وإنما يجب أن يعتز في ذلك من المخوفين لنفسه فربما أودى أو ضرب ضرباً غنياً ان علم به ولم يعتز بما يدعيه من الضرورة وشرط في القسم الآخر أن يصدقه وهو في الثمر الذي بدأه إلى حرزه والزرع الذي حمد وأوى إلى حرزه والغنم التي في حرزها وهي التي أراد في مسئلة الكتاب ولذلك قال انه ربما تقطع به ولم يصدقه ولم يشرط أن يخفي له ذلك لان أخذه على وجه التستر بهو الذي يعاقب عليه بالقطع فأنما يجب أن يأخذ معاملة ان علم أنهم يصدقونه وان لم يعلم ذلك فلا يتعرض إلى أخذه على وجه الاستمرار لان ذلك يؤدي إلى قطع يده والذي يأخذ من الثمر المعلق لا على وجه الاستمرار فذلك لا يوجب قطع يده

(فصل) وقوله فباجبده من الثمر والزرع والغنم لغيره ان ظن أنهم يصدقونه فانه كل من مارد جوعه ولا يحمل منه شيئاً وفرق بين أكله من هذا وبين أكله من الميتة قال يشيع ويتزود وقال في هذا يأكل ما ردد جوعه ولا يتزود ووجه ذلك ان هذا مال لغيره فهو ممنوع منه لحق الله ولحق ما لا يكف فليس له أن يأخذ منه الا بقدر ما يرد به رقه أو ما لا يتقبلت بمال لغيره وإنما هي ممنوعة لحق الله تعالى وحقوق الله تعالى اذا استبيحت للضرورة تجاوزت الرخصة فيها مواضع الضرورة وحقوق الآدميين لا تجاوز مواضع الحاجة والضرورة وهذا الفرق على رواية الموطأ ورواية ابن المواز وأما على رواية ابن حبيب وهي الرواية الثانية عن مالك فلا فرق بينهما

(فصل) وقوله وذلك أحب الي من أن يأكل الميتة يريدان ما أكل من الثمر والزرع مباح العين وإنما هو ممنوع منه لحق الغير واذا بلغت الضرورة منه إلى استباحة الميتة فقد لزم صاحب هذا الثمر والزرع أن يعطيه منه ما يرد به رقه ان لم يكن عنده ثمن أو يبيعه منه ان كان عنده ثمن فإذا أخذ بقدر ذلك فقد بلغ به حقه وكان مباحا له من الوجهين من جهة أنه مباح في نفسه ومن جهة أنه قد لزم صاحبه تسامها اليه وأما الميتة فليست بمباحة في نفسها فكان أكل هذا الطعام الذي هو مباح في نفسه أولى

(فصل) وقوله وان هو خشى أن لا يصدقه أو أن يحدوه سارقاً ان أخذ ما كان في الحوزة فبذلك القطع فأكل الميتة أولى ولا يجل له أن يتعرض لما يوجب قطع يده وأضاف ذلك إلى رأيه وقوله أمثاله لم يرفه نصاباً ولا لأنه قول اختاره من أقوال العلماء قبله

(فصل) وقوله مع أني أخاف أن يحدوه من لم يضطري إلى أكل الميتة يريد استجازه أخذ أموال الناس وزرعهم وثمارهم بذلك أظهر لئلا يظن من ذلك علة أخرى وحتى أن ما يدعيه هذا من الضرورة أمر لا يعلم الا من جهته ويقول في الأغلب ولو سارع هذا الناس لتسبب أهل الظلم والعدوان إلى أخذ أموال الناس وزرعهم وثمارهم فإذا ظهر عليهم وظن بهم ادعوا الضرورة فوجب سد هذا الباب ووجب على هذا المضطر أن يأكل الميتة ولا يتعرض لهذا الوجه الذي لا يتخلو من أن يحدوه ولو

صدق فيه لتسبب بغيره فهو ليس بصادق ولا يعرف كذبه كما لا يعرف صدق هذا الذي ادعى
الضرورة الى كل زيوع الناس ونمازهم (مسئلة) وانما يخص مالك في هذه المسئلة أن يعجز
الزرع وانحر والماشية دون سائر أنواع الاموال لان هذه أوما كان من جنسها ينتفع المضطر
بوجودها وأما ما كان من غير جنسها من الاموال كالثياب والعين فلا منفعة فيها الا لا يمكنه أكلها
فلا يجوز له أن يأخذ شيئاً منها سواء وجد ميتة أو لم يجدها وان كان بموضع يجده من يشتري منه الثياب
أو يبيع طعاما بالدينار والدرهم لما جازله أكل الميتة ولا أخذ مال غيره بل يجب عليه أن يظهر
ضرورته ويسأل فان وهب ان لم يكن عنده عن أو يبيع منه ان كان عنده عن والابازله قتالهم بمنزلة
منعه الماء من كتاب ابن الموز وفي المبسوط روى ابن وهب عن مالك من خاف من السباع فجاء
فتضيف قوماً فابوا أن يضيفوه فلا يضيفهم الا برضاهم وليأكل الميتة وليكشف عنهم وعن أموالهم الا
ما لا نفع فيه يريد أموالهم ما ليس بطعام وقد أورد ابن حبيب هذه المسئلة إيراداً حسناً فينها
واختصر عا فقال قال مالك من زلت به محجمة خاف منها على نفسه وهو بمكان فيه مال مسلم يمكنه
الأكل منه فما كان من الثمار في رؤس النخل لا قطع فيه فليأكل منها ما يريد من نفسه ثم يكف ولا
بأكل الميتة وان كانت الثمار قد حُرِز فليأكل الميتة ولا يأكل منها الا بادن صاحبها وما كان من
الاول وال من غير الثمار فانه يأكل الميتة لا يأكل منها شيئاً قال عبد الملك وهذا اذا وجد ميتة فان لم
يجدها وخاف الموت بآزله أن يأكل من أي ذلك وجد من مال المسلم وان حضر صاحب المال
فحين عليه أن يأذن له في الأكل . . . هان . . . نفعه فجاز للذي خاف الموت أن يقتله حتى يصل الى أكل
ما يريد بنفسه (فرع) قال القاضي أبو الوليد رحمه الله ومعنى ذلك عندى أن يدعوه أولاً الى أن
يبيعه منه بمن في ذمته ويعرفه بضررته فان أبي استطاعه فان أبي علمه بأنه يقتله عليه وإساره
أخذه ابتداءً فعرض خلافاً لمن قال بذلك قال القاضي أبو محمد . . . وجه ذلك ان ذمة الانسان بدل
من ماله واوكان له مال لم يجز أن يأخذ الا بعوض فكذلك ما يعاض منه (فرع) واذا أكل
المضطر الى الميتة مال غيره فقد قال الشيخ أبو القاسم يأكل منه ويضعه من قيل لاضمان عليه فيما
اضطر اليه وجه القول الاول انه أثاف مال الغير لمنفعة نفسه فكانت عليه قتله كثيرا المضطر فان
اضطراره انما يتعلق بلباحة كعدم اسقاط عوضه ووجه القول الثاني انه مال جازله اتلافه من
خبراذن فلم يرمه ضامه أصل ذلك المباح الذي لا ملك لاحد عليه (مسئلة) ومن وجد ميتة وصيدا
وهو محرم أكل الميتة ولم يذك الصيد لان يذكته يكون ميتة وقتله محرم حال احراره وقال محمد بن
عبد الحكم او نأى ذلك لأكلت الصيد وان وجد ميتة ونحوه . . . قال القاضي أبو الوليد رحمه الله
والأطهر عنى أن يأكل الميتة ويقتل مع الخنزير لانه ميتة مع ان لا يستباح بوجه ولا يجوز للفطر
أكل لحم بني آدم وان خاف حلالا لانساقى والدليل على ما به انه لا يجوز له متلخه بنفسه
فانه لا يجوز له أكل لحمه أصله أكل لحمه ميتا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان العادم للطعام المضطر
انى أكل الميتة كثيراً ما يكون ذلك في السفر والفقر على ما ذكرناه وقال ابن حبيب وأما في
الحواضر والمدن فليسأل في ذلك ولا يخلو السفر من أن يكون سفراً باحاً أو سفراً محرماً أو سفراً
مكروماً فأما السفر المباح فهو الذي يجوز له أن يترخص فيه بأكل الميتة وأما السفر المحرم
فما مشهور من مذهب مالك انه لا يجوز له ذلك ففرق بينه وبين القصر والفطر في سفر المعصية
وروى زياد بن عبد الرحمن الأندلسي أن العاصي في سفره يقصر الصلاة ويفطر في رمضان

فسوى بين ذلك كله وهو قول أبي حنيفة وقال ابن حبيب ومالك لا يحصل له أكل الميتة من ضرورة به قال الشافعي وجه القول الأول قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم الآية لأنه لا خلاف أنه لا يجوز له قتل نفسه بالامساك عن الأكل وأنه أمور بالأكل على وجه الوجوب ومن كان في سفر معصية لا يسقط عنه الفروض الواجبة من الصوم والصلاة بل يلزمه الاتيان بها فكذا ذلك ما ذكرناه وجه القول الثاني أن هذه المعاني على التعفيف والعون على الاسفار المباحة حاجة الإنسان إليها فلا يباح له أن يستعين بها على المعاصي وله سبيل إلى أن لا يقتل نفسه قال ابن حبيب وذلك بأن يتوب ثم يتناول لحم الميتة بعد توبته وقد تعلق ابن حبيب في ذلك بقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه الآية فاشتراط في استباحة الميتة للضرورة أن لا يكون باغيا والمسافر على وجه المحاربه أو قطع رحم أو طالب إثم باغ ومتعد فله وجوب فيه شرط الإباحة والله أعلم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فمن اضطر إلى شرب الخمر لجوع أو عطش حيث يجوز له أن يترخص بأكل الميتة فهل له أن يشربها روى ابن القاسم عن مالك في العتبية لا يشربها ولن يزيد إلا عطشا قال الشيخ أبو بكر في شرحه لا يشرب الخمر لانه لا يروى من عطش ولا نفث من جوع فبأن قال وأمان كانت تشبع أو تروى فلا بأس أن يشربها عند الضرورة كالسبلة وفي النوادر ذكر عن ابن حبيب فحين غص وخاف على نفسه أن لا يشربها بالجر وقله أبو الفرج وروى أصبغ عن ابن القاسم يشرب الخمر لانه لا يروى من عطش ولا نفث من جوع فبأن قال وقاله ابن وهب (مسئلة) وأما التداوى فالمشهور من المذهب أنه لا يعمل ذلك وقال ابن سحنون لا بأس أن يداوى بجرحه بعظام الأنعام المذكورة ولا يداوى بعظام ميتة أو بعظم إنسان أو خنزير ولا بعظم ما لا يعمل أكله من الدواب وفي العتبية عن مالك في المرتك يصنع من عظام الميتة أن جعل في فرجة أو جرح فلا يصلى به حتى يفصل وقال ابن حبيب إن صلى به لم يكن ممن صلى بنجاسة لتأثر التي أحرقته وتبخفت ابن الماجشون أن يصلى فإذا قلنا أنه لا يجوز التداوى بها ويجوز استعماله للضرورة فالفرق بين التداوى وبين الأكل والشرب للضرورة وما قاله وذلك أن التداوى لا يتيقن البرء به فلم يجز أن يستعمل المحظور فيه وأما الأكل والشرب للجوع والعطش فإنه يتيقن البرء به فلذلك جاز استعماله وظاهر قول مالك في العتبية في التداوى بما لا يعمل استعماله للضرورة والوجه الثاني أنه إنما أبيح في ذلك ما فيه إغلاظ وذلك أن ابن الماجشون جعل ذلك طاهرا وأما الماخلاف في نجاسته فلا يجوز ذلك فيه والوجه الثالث أنه إنما أبيح في إغلاظ في استعماله خارج البدن فجوز ذلك مالك ومنعه ابن سحنون وأما شربه فصر على الوجهين وقول ابن حبيب أن النار تطهر عظام الميتة خلقي المذهب لأن العظم نجس العين وما نجس لعينه لم يطهر بوجهه وما نجس بمجاورة لا يطهر الإبلاء ومارواه عن ابن الماجشون مما انفرد به عبد الملك والله أعلم وأحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأثربة

الحق في الخمر

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأثربة

الحق في الخمر

وحدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن السائب

ابن يزيد أنه أخبره أن عمر

ابن الخطاب خرج عليهم

فقال

ص مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال

أني وجدت من فلان ربيع شراب فزعم أنه شراب الطلاب وأناسائل عما شرب فان كان يسكر جلده
فجلده محرأخذنا **ش** قوله ان عمر بن الخطاب خرج عليهم يريد على المسلمين فقال اني وجدت
من فلان ربيع شراب وفلان هذا يقال انه ابن عمر بن الخطاب عن الزهري هذا الحديث فقال اني وجدت
من عبيد الله ربيع شراب والأصح انه ابنه عبد الرحمن الأوسط وكان له ثلاثة بنين كلهم يدعى عبد
الرحمن أكبرهم يقال انه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم والثاني هو أبو شعبة المجلودي الخبير
والثالث هو أصغرهم جد عبد الرحمن بن الحجير

(فصل) وقوله وجدته ربيع شراب اسم الشراب ينطلق من جهة اللغة على كل مشروب مسكر
وغيره وانما وجد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الشارب ربيع شراب ولم يميزه هل هو ربيع
مسكر أو غيره ولو يميز له انه ربيع شراب مسكر لما احتاج أن يسأل عنه ان كان مسكرا أولا وقد
اختلف الفقهاء في وجوب الحد بالراثة فذهب مالك وجاعة أصحابه الى أن الحد يجب على من
وجد فيه ربيع المسكر ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي وقالا لا حد عليه والدليل على ما ذهب
اليه مالك وأصحابه ما روي عن السائب بن يزيد انه حضر عمر بن الخطاب وهو يجلد رجلا وجد منه
ربيع شراب فجلده الحد تاما فوجه الدليل من ذلك أن عمر بن الخطاب حكم بما كان ممن تشهر
فضاها وتنتشر وتعدت بها وتنتقل الى الآفاق ولم ينقل خلاف عليه ثبت انه اجاع ودليلا من جهة
المعنى ان هذا معنى تعلم به صفة مائس به المكسور وجسه فوجب أن يكون طريقا الى اثبات الحد
أصل ذلك الرأية لما شربه بل الرأية أقوى في حال المشروب من الرأية لان الرأية لا يعلم بها
الشراب مسكرا هو أم لا وانما يعلم ذلك برأيته اذ ثبت ذلك في هذا لانه أبواب « الباب الأول فمن
يجب استنكاهه من لا يجب ذلك فيه » الباب الثاني فمن ثبت ذلك بشهادته « الباب الثالث فمن
يجب في ذلك اذ اتقنت رأيته المسكر أو استكملت

أني وجدت من فلان ربيع
شراب فزعم أنه شراب
الطلاب وأناسائل عما شرب
فان كان يسكر جلده
نجلده محرأخذنا

في الباب الأول فمن يجب استنكاهه

وذلك لمن يرى الحاكم منه تخليطا في قول أو مشى شبه السكران في الموازية من رواية أصبغ
عن ابن القاسم انه اذا رأى ذلك منه أمر باستنكاهه قال لانه قد بلغ الى الحكم فلا يسهل التحقيق فاذا
ثبت الحد أقامه (مسئلة) وكذلك لو شتم منه رأته ينكرها أو أخبره بمحضته من ينكرها منه
قال القاضي أبو الوليد فعندي انه قد بين عليه استنكاهه وتحقيق حاله لان منه صفة ينكر بها حاله
فيجب اخباره وتحقيق حاله كالتخليط في الكلام والمشي واقفا علم (مسئلة) فان لم يظهر
منه شيء من هذه الأحوال لم يند التخليط في القول والمشي لم يستنكاهه رواه أصبغ عن ابن القاسم
في العتبية والموازية قال ولا يتجسس عليه ووجه ذلك انه لم يربط ولا نحو وجاع أخوال الناس
المعتادة ولا يجوز التعرض لهم من غير رغبة

في الباب الثاني فمن ثبت ذلك بشهادته

فأما من ثبت ذلك بشهادته فانه يحتاج الى معرفة صفته وعدد حده فأما صفته فقد قال القاضي أبو
الحسن في كتابه ان صفة الشاهد بن على الرأية أن يكون ناخما خبر شربها في وقت اما في حال كفرها
أو شر باها في اسلامها فيلزم تأنيها حتى يكون ناخما يعرف الخبر ربيعها قال القاضي أبو الوليد وهذا
عندي فيه نظر لأن من هذه صفته معلوم أو قليل ولو لم تثبت الرأية بالاشهاد من هذه صفة لبطلت
الشهادة فيها في الاغلب ووجه ان هو أنه فليكون ممن لم يشرب قط ولكن يعرف رأيتها معرفة

صحيحة بان يحضر عنها المرتبة المدة من قدس بها أنها هي راحة الجرح حتى يعرف ذلك كما يعرفها الذي قدس بها (مسئلة) وأما العدد فلا يتلو أن يكون الحالك أم الشهود بالاستسكان أو فعلا وهم ذلك ابتداء فان كان الحالك أمهم بذلك فقد روى ابن حبيب عن أصبغ أنه استسكب أن أمر شاهد بن فان لم يكن الا واحد وجب به الحد وأما ان كان الشهود فعلا وذلك من قبل أنفسهم فلا يجزى أقل من اثنين كالشهادة على الشرب وقد روى ابن وهب عن مالك أنه ان لم يكن مع الحالك أم الواحد فليقره الى من هو فوقه ومارواه ابن حبيب عن أصبغ مبنى عندي على أن الحالك أم يحكم بعلمه فقلنا جاز عنده علم من استناب والا فقد يجب أن لا يجزى ذلك حتى يشهد عنده فيه شاهدان

باب الثالث فيما يجب بشهادة الاستسكان

أما شهادة الاستسكان فلا يتلو أن يكون الشهود متيقنين للراحة أو شاكين فان كانوا متيقنين للراحة فلا يتلو أن يتفقوا على أنها راحة المسكر أو على أنها راحة المسكر أو على أنها راحة غير مسكر أو يختلفوا في ذلك فان اتفقوا على أنها غير راحة مسكر فلا نعلم في الملصق خلافا في ترك وجوب الحد فان اتفقوا على أنها راحة مسكر وجب عليه الحد وان اختلفوا فقال بعضهم حتى راحة مسكر وقال آخرون ليست راحة مسكر فقد قال ابن حبيب اذا اجتمع منهم اثنان على أنها راحة مسكر حد ووجه ذلك أن الشهادة قد قامت وكنت اجتماع شاهدين على أنها راحة مسكر فلا يجوز في ذلك نفي من نفي مقتضاها كالمشهد شاهدان رايانه يشرب خرا وقال شاهدان آخران لم يشرب خرا (مسئلة) فان شك الشهود في الراحة هل هي راحة مسكر أو غير مسكر نظرت حاله فان كان من أهل السفن مكل وان كان من أهل العدل خلى بيته حكاه ابن القاسم في العتية والمواز يقن مالك ووجه ذلك أن من عرف بالسفة والشرب والتعليل وخيف أن يكون ماثلا فيه محارم علم وجب أن يزجر عن التشبه بذلك لثلاث طرق بذلك الى اظهار معصية وأما من كان من أهل العدل فتبعه عن الرية (فرع) اذا ثبت ذلك فان الحد يتعلق بما يقع به الفطر من جواز الشراب القم الى الخلق

(فصل) وقوله فرع من شرب الطلاء دليل على أن عمر بن الخطاب لم يتيقن ذلك ولا يحقق هل هو ربح مسكر أو غيره ويحتمل أن يكون لم يعرف الطلاء فأراد أن يسأل عنه ولم يعول على إقراره أنه لم يشرب غير ذلك ويحتمل أن يكون عرف الطلاء ولم يعرف صدقه في كونه طلاء لا يسكر فأراد أن يسأل عنه ويتوصل الى معرفة ذلك اما باستسكانه أو بالنظر الى بقبته وشمه ان كانت بقبته منه بقبته (فصل) وقوله فان كان يسكر جلده تظاهر في أن ما يسكر عندهم يجب به عندهم الحد وان لم يبلغ الشارب حد السكر ولو بلغ حد السكر لم يمتنع الى السؤال عن الشارب لأنما عدا كرا الجنس ولم يذكر المقدار ولو اعتبر بذلك المقدار لقال انه شرب يسيرا. ان الطلاء أو ناسائل عن ذلك المقدار ولما لم يقل ذلك وعلى حكم الحد على الجنس علم أنه اعتبر به دون غيره

(فصل) وقوله فجعله عمر بن الخطاب الحد تليها يد أنه جلد جلد الجرح ولم يضره على ما قاله بعض العلماء انه يضر ويعاقب وبشكل اذا أشكل أمره وتعلقت الهمة به ص في مالك عن ثور ابن زيد الدبلي أن عمر بن الخطاب استشار في الجرح يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب زرى أن تجلده ثمانين فانه اذا شرب مسكر واذا سكر هذى واذا هذى اقترى أو كما قال فجعله عمر بن الخطاب في الجرح ثمانين في قوله أن عمر بن الخطاب استشار في الجرح يشربها الرجل وجواب على بدل على أنه إنما استشار في فرد الحد وانما كان ذلك لأن الاصح أنه لم يتقرر في زمن النبي صلى الله

• وحديثي عن مالك عن ثور بن زيد الدبلي أن عمر بن الخطاب استشار في الجرح يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب زرى أن تجلده ثمانين فانه اذا شرب مسكر واذا سكر هذى واذا هذى اقترى أو كما قال فجعله عمر بن الخطاب ثمانين

عليه وسلم يعني أنه لم يصفيه حدًا بقول يعلم لا يزال لم يولد ينقص عنه وإنما كان يضرب مقدار قدرته
الصحة واختلافوا في تقديره بدل على ذلك ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال ما من
رجل أقت عليه حدًا فأتى جدي نفسي منه شيئًا إلا شارب الخمر فانه ان مات فيه وديته لا نرسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يبينه ومعنى ذلك أنه لم يصده بقول يصحرو ويمنع الزيادة فيه والنقص منه لحدوه
باجتهادهم وروي أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رجل تيسر الخمر فجلبه بجر يدتين نحو من
أربعين وقعه أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود وثمانون فأمر به
عمر وبتقدم من قول علي بن أبي طالب أنه قال إذا ضرب سكر وإذا سكر لم يواظب أفرى فقا له
علي المفسري واستدل أن ذلك حكمه وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة أن حد شارب الخمر ثمانون وقال
الشافعي أربعون والدليل على ما نقوله ما روي عن الأحاديث الدالة على أنه لم يكن من النبي صلى الله
عليه وسلم نص في ذلك على تحديد وكان الناس على ذلك سموع الاجتهاد في ذلك في زمن عمر بن
الخطاب ولم يوجد عند أحد منهم نص في تحديد ذلك من أقوى الدليل على عدم النص فيه لأنه
لا يصح أن يكون فيه نص بل حكمه ويذهب على الأمل لأن ذلك كان يكون إجماعًا منهم على الحلق ولا
يجوز ذلك على الأمة ثم أجمعوا واتوا أن الحد ثمانون وحكم بذلك على الأئمة ولم يعلم لاحد فيه
مخالفة فثبت أنها جاع ودليلا من جهة الميأس أن هذا حد في مصنف فلم يكن أهل من محمدين تحد
الفرية والزنى

(فصل) وقوله فجاء عمر في الخمر عانين يريد والله أعلم أن جميعها حد وهو المأمور من دولهم جلد
في الزنى مانه وفي الفرية ثمانين وقال بعض أصحاب الشافعي أنه إنما جلد الأربعة عشر برًا والجواب أن
الظاهر ما ذكرناه فلا يصح أنه لا بدليل وجواب مان وهو ماورد جواب على رضى الله عنه على
سؤال عمر فيما يجب عليه من الحد فأجاب به بن عباس على حد الزنى وذلك يقتضي أنها حد كلها وقال
له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أخف الحدود ثمانون فأخذ عمر بفولها ولما يقتضي أنه ضرب
ثمانين كلها حدًا وروى ابن المواز أن عمر بن الخطاب جلداه في الخمر عانين وزاده لاثنتين وقال
له إنما تأويل لكتاب الله في غير تأويله وفي ذلك خمسة أبواب الباب الأول في صفة الشهادة التي
يثبت بها الحد والباب الثاني في صفة الضرب وصفة ما يضرب به والباب الثالث فيما يضاف إلى
الحد والباب الرابع في تكرار الحد والباب الخامس فيما يسهط الحد

باب الأول في صفة الشهادة

أما الشهادة التي تثبت الحد فهو أن يشهد شاهدان أناسا شربا سكرًا ما يعانين ذلك أو بانراه به
على نفسه أو سمرًا خلف ذلك منه على متقدم أو شهدانه فخرًا أو جوب لمبال الحد لا لا يفيها حتى
يشربها وروى نحوه هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (مسئلة) فإن شهد شاهدان أنه شرب
خمرًا وشهد آخر أنه شرب سكرًا جلدوا حدًا رواه أصبغ عن ابن عباس في التتبية ووجه ذلك أنهما
قد شهدا أنه شرب سكرًا لأن اسم الخمر لا يقع إلا على مسكر وعندنا أن كل مسكر حرام فإذا شهد
أحدهما على أنه شرب خمرًا وشهد آخر على أنه شرب مسكرًا فقد اتفعا على أنه شرب خمرًا وإلى أنه
شرب سكرًا لأن كل خمر مسكر وكل مسكر خمر فقد اتفعا في المعنى فلا اعتبار بخلاف الألفاظ

باب الثاني في صفة الضرب وما يضرب به

روى ابن المواز أنه لا يتولى ضرب الحد عوى ولا ضعيف ولكن رجل وسط من الرجال وروى عن

مالك انه يضرب ضربا بين اثنين ليس بالخفيف ولا المورع وقال مالك كنت اسمع انه يختاره العدل وروى ابن المواز انه يضرب على الظهر والكففين دون سائر الأعضاء ويكون المحدود قاعدا لا يربط ولا يمد وتجل له يده قاله مالك في العتية ويجرد الرجل للضرب ويترك على المرأة ما يستر جسدتها ولا يقبض الضرب (مسئلة) ويضرب بسوط بين سوطين ولا يقام حد الخمر الا بالسوط قال أبو زيد عن ابن القاسم فان ضرب بالدارة على ظهره أجزاء وما هو بالبين وجه القول الأول انه حد فلا يقام الا بالسوط أصل ذلك حد الزنا وجه الرواية الثانية ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجريد والنعال

﴿ الباب الثالث فيما يضاف الى الحد ﴾

هل يضاف اليه حلق الرأس أم لا روى أشهب عن مالك في العتية لا يعلق رجلا ولا امرأة في الخمر ولا القذف لأن حلق الرأس تمثيل وزيادة على الحد من غير جنسه فليزوم ذلك كلابزوم حلق لحية ولا غير ذلك من وجوه التمثيل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه بعده فقد وجدوا في الخمر والفريه ولم يرو عن أحد منهم انه مثل بالمحدود (مسئلة) وهل يطاق بشارب الخمر قال ابن حبيب لا يطاق به ولا يسجن الا لحد من المعتاد المشهور بالفسق فلا بأس أن يطاق به ويفضح ومثل ذلك روى أشهب عن مالك في العتية ووجه ذلك انه اذا بلغ هذا الحد من الفسق والفجور فواجب أن يفضح لأن في ذلك ردع له واذلاله فيا هو فيه واعلام للناس بحاله فلا يفتقر به أحد من أهل الفضل والتعاون في نكاح ولا غيره وأما السجن فقد قال ابن حبيب واستحب مالك لحد من الخمر المشهور بالفسق أن يازم السجن وقال ابن الماجشون في العتية من أقيم عليه حد الخمر أو غيره من الحدود ما كان فليخل سبيله ولا يسجن وجه قول مالك أن في الزامه السجن منعه مما لم ينتم عنه بالحد وكما اذا عم الناس لأن في اعلانه بالعامي أذى للناس وأهل الدين والفضل ووجه قول ابن الماجشون أن الحد في جميع ما يجب عليه بشرب الخمر أو الزنا فالما السجن فلا يجب ذلك عليه بفعله وانما يجب عليه بادمان أو غيره من الاعلان بالفسق والله أعلم

﴿ الباب الرابع في تكرار الحد ﴾

فاذا تكرر من الرجل شرب الخمر لزومه حد واحد فان سر به بعد ذلك لزومه حد آخر قاله مالك وأصحابه ولا نسلم في ذلك خلافا بينهم وذلك أن هذا حكم سائر الحدود وحقوق الله تعالى فانه من زنى مرة أو اثنتين يقيم عليه حد واحد ثم إن زنى بعد ذلك أقيم عليه الحد لأن الحد زجر عما تقسم من فعله قل ذلك أو كثر فليتنع عن مثله في المستقبل لأن الحدود موانع عن معاصي الله تعالى فاذا أقيم عليه ذلك ثم أوقها بعد الحد لم أن يقيم عليه الحد ثانية سواء واقع بعد الحد مرة أو مرارا لانه يحتاج من الزجر على ما أتى منه بعد الحد الى مثل ما احتاج اليه منه في أتاه قبل الحد (مسئلة) اذا ثبت أن الحدود التي سبها من جنس واحد تنفذ اخل كحد الخمر وحد الزنا وحده القذف فان كان الحدان بسببهما من جنس مثل حد الخمر وحد القذف أو وحد القذف أو وحد الزنى فلا يخلو أن يكون عدد الحدين سواء أو مختلفا فان تساوى كحد الخمر وحد القذف فاهما يتداخلا قال مالك قال ابن القاسم وسواء اجتمعا أو افترا ووجه ذلك انها حدان عدد هما وجنسهما واحد فوجب أن يتداخلا كما لو كان سبهما واحدا وأما اذا كان عدد هما مختلفا مثل أن يزنى ويقذف فقد اختلفت أعما بينهما في فقال ابن الماجشون يجزى أكثرهما عن أقلهما وقال ابن القاسم لا يجزى أحدهما عن الآخر ولا بد من إقامتهما وجه قول ابن الماجشون

أن هذين حدان من جنس واحد فوجب أن يتداخل أحدهما في الآخر إذا كان عدد هما واحدا ووجه قول ابن القاسم أن هذين حدان يختلف عددهما فلا يتداخلان كما لو كانا من جنسين مختلفين

(الباب الخامس في إسقاط الحد عن شارب الخمر)

وذلك لأن الحمى التي يدخل في الإسلام ولم يمتحرم الخمر فلا عثر له في ذلك ولا يقيم عليه الحد رواه ابن المواز عن مالك وأصحابه إلا بن وهب فإن أبازيروى عنه أنه إذا كان البسوى الذي لم يقرأ الكتاب ولم يعلمه ويجعل مثل هذا فانه لا يجد عثر قال ابن المواز وأخرج مالك في ذلك أن الإسلام قد غشا ولا أحد يجعل شيئا من الحدود (مسئلة) ومن تأول في المسكر من غير الخمر أنه حلال فلا عثر له في ذلك وعليه الحد رواه ابن المواز عن مالك وأصحابه ولعل هذا إنما هو فحين ليس من أهل الاجتهاد وأما من كان من أهل الاجتهاد والعلم فالصواب أنه لا حد عليه إلا أن يسكره وقد جالس مالك سفيان الثوري وغيره من الأئمة ممن كان يرى شرب النبيذ ما لم يأتهم على أحد منهم الحد ولا دعا إليه مع إقرارهم بشربه ونفلاهم ومنظرهم فيه وفروى عن مالك أنه قال ما روى علينا مشر في مثل سفيان الثوري أما أنه آخرا ما فرغى على أن لا يشرب النبيذ وهذا يقتضى أنه لم يفرقه

« وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن حد العبد في الخمر فقال بلغني أن عليه نصف حد الخمر في الخمر وأن عمر بن الخطاب وعنان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الخمر في الخمر »

قبل ذلك على هذا ولكن لما تكررت مناظرته فيه وتبين له وجه الصواب فيها قال مالك اعتقده أنه لا يحدونه فيه (مسئلة) ومن شرب الخمر لم يسقط عنه توبته ما جدد ورؤى عن الشافعي أن توبته تسقط عنه الحد من مالته عن ابن شهاب أنه سئل عن حد العبد في الخمر فقال بلغني أن علي بن نصف حد الخمر في الخمر وأن عمر بن الخطاب وعنان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الخمر في الخمر. س قوله أن علي بن العبد يصف حد الخمر في الخمر يدرأ بعين جلدته لأن حد منتهاه البسوان كحد الفري لان الخمر يجعل في العبد ثمانين ويجلد أربعين فكذا من شرب الخمر (فصل) وقوله وأن عمر بن الخطاب وعنان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف جلد الخمر في الخمر وعمر بن الخطاب وأبو المؤمنين وكذلك عنان ويحتمل أن يكونوا أئاما للحد على عبيدهما في أمارتهم ما فيكون لهذا ذلك بحق الإمامة وأما عبد الله بن عمر فلم يرق الحد على عبيده إلا بملكهم وفي ذلك جابان الأول منهما في صفة من يقيم الحد والثاني في صفة من يقيم عليه

(الباب الأول في صفة من يقيم الحد)

يقع على الأحرار السلطان قال محمد بن عبد الحكم وأحب إلى أن يضرب الحدود بين يدي القاضي ثلاثين ضربة وعدا في الخمر رأما العبد فلا بأس أن يعق عليه سيده الحد إذا كان الحد جلدا قاله مالك وأصحابه وكذلك في حد الخمر إذا شهد عليه شاهدان غير سيده وسواء كان السيد ذكرا أو أنثى وهذا إذا كان العبد كراهما أن كانت أمته جاز للسيد أن يعق عليها الحد إذا لم يكن لها زوج أو كان زوجها عابدها فإن كان زوجها غير عبيده فقد قال مالك ليس السيد إقامة الحد عليها وإنما ذلك لحرمة الزوج قال وعسى أن يعق ولده منها فيقتلوا بأمرهم

(الباب الثاني في صفة الحدود)

فقد علم أنه أن كان حرا فله عاتون وأن كان عبدا فله أربعمون لأن هذا حد جلد في الخمر أربعين كحد النفس (مسئلة) فإن كان شارب الخمر سكرانا فقد قال ابن القاسم لا يضرب وهو سكران وإن كان خشي أن يأنثيه فيمنع اعتيظ حق الله فليضرب به في حال سكره وبوجه ذلك أن الحد للردع والازجر والسكران لا يذكر ما يجري عليه فلا يكون له فيه ردع (مسئلة) فإن كان

صحيحاً مجمل جلده وإن كان مربباً آخر حتى يفيق وكذلك المرأة تدعى أيتها حامل قال مالك لا يجعل
 عليها حتى يتبين أمرها فإن تبين أن ليس لها حمل أقيم عليها الحد وإن تبين أن بها حمل أخرت حتى تضع
 واستؤجر ولد لها من رضعها إن كان له مال وأقيم عليها الحد في زنا وسرقة وأقن وأشرب خمر أو
 قصاص وجهه ذلك إن هذه معان يرجى قربن والهاو برؤاها وأما السكر والحرم والنف
 عن حمل الحد قال مالك يجلس ولا يقرأ ليس لأقنهم وقت يؤخرن إليه من مالك عن يحيى بن
 سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول ما من شيء إلا يحب الله أن يعفى عنه ما لم يكن حداً يحمي
 ما من شيء إلا يحب الله أن يعفى عنه ما لم يكن حداً يحمي ما من شيء إلا يحب الله أن يعفى عنه ما لم يكن حداً يحمي
 إذا بلغت الإمام أو من يقوم مقامه من شرطه فانه لا يجوز للإمام العفو عنه ولا السترة * والوجه
 الثاني أن يري بذلك أن من الحدود ما لا يجوز لصاحب العفو عنها بعد بلوغها الإمام كحد القذف فقد
 اختلف قول مالك في ذلك وسأقي في كتاب حد القذف مينا أن شاء الله تعالى ص * قال مالك
 السنة عندنا أن كل من شرب شراباً مسكراً فسكر أو لم يسكر فقد وجب عليه الحد * ش وهذا كما
 قال أن من شرب مسكراً أي نوع كان من الأنواع المسكرة من عنب كانت أو من غير عنب مطبوخاً
 كان أو غير مطبوخ قليلاً شرب منه أو كثيراً فقد وجب عليه الحد سكر أو لم يسكر هذا مذهب أهل
 المدينة مالك وغيره به قال الشافعي وقال أبو حنيفة ما خرج من النخل والكرم فقليله وكثيره حرام
 ما لم يطبخ وطبخه إن ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وما عدا ما يخرج من النخل والكرم فهو حلال من غير
 طبخ إلا أن المسكر من حرمه وهذه المسئلة قد كأدأ مذهب أبي حنيفة يصحونها ولا يرون المناظرة فيها
 ويقولون إن السائل عنها إنما يجب إلى التشنيع والتوبيخ وذلك أنهم لطلول الأدو وصول الأذلة
 إليهم وتكررها عليهم تبين لهم ما فيها إلا أنهم مع ذلك يهونونها في كتبهم باللفظ ليس فيها ذلك
 التصريح بوجوبها ولو نهاها إلى وجهه تخفف أمرها عندهم ولنا في هذه المسئلة طريقتان أحدهما إثبات
 اسم الخمر لكل مسكر والثاني إثبات تحريم كل شراب مسكر * فاما الأول فإن مذهب مالك
 والشافعي أن اسم الخمر يقع على كل شراب مسكر من عنب كان أو من غيره وقال أبو حنيفة إنما الخمر
 اسم المسكر من عصير العنب ما لم يطبخ الطبخ المذكور والدليل على ما قوله ما روى عن ابن عمر
 أن قال خطب عمر على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال زل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء
 العنب والنمر والخنطة والشعير والعسل والخمر ما خسر العقل فوجه الدليل من هذا الخبر أن عمر
 ابن الخطاب قال إن الخمر يكون من خمسة الخسة الأشياء وعمر بن الخطاب من أهل اللسان فلا نفرد
 بهذا القول لأحج بقوله فكيف وقد خطب بذلك بحضرة قرينش والعرب والعجم وسائر المسلمين
 فزنبكر ذلك عليه فثبت أنه إجماع ووجه آخر هو أنه قال والخمر ما خسر العقل فانه يسمى الخمر وأما
 بذلك تسمى خمر * والدليل على أن كل مسكر محرم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر
 والأتصاب والأزلام إلى قوله فهل أنتم متهمون فلنا من الآية أنه تعالى قال أنتم رجس من عمل
 الشيطان وهذه صفة المحرم * والثاني أنه تعالى قال فاجتنبوه فأمراً باجتناب ذلك الأمر يقتضي
 الوجوب ووجه ثالث أنه وعد على ذلك بالفلاح وهو البقاء ولو كان الفلاح وهو البقاء في الخمر من
 ثواب من لا يجتنبها لما كان لهذا الوعد وجه وجه رابع أنه وصفها تعالى بأنها تقع بين المؤمنين
 العداوة والبغضاء وتدع عن ذكر الله وعن الصلاة وهذه صفة المحرمات ووجه خامس أنه تعالى وعد
 على من أتقها بقوله تعالى فهل أنتم متهمون وهذا غاية الوعد ولا يتعدا إلى غلظ وعمر محرم وديننا

• وحديث عن مالك عن
 يحيى بن سعيد أنه سمع
 سعيد بن المسيب يقول
 ما من شيء إلا يحب الله أن
 يعفى عنه ما لم يكن حداً
 قال يحيى قال مالك والسنة
 عندنا أن كل من شرب
 شراباً مسكراً فسكر أو لم
 يسكر فقد وجب عليه الحد

من جهة السبق والرياء وداود عن أبي القرات عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سكر كثيره فقليله حرام ودليلنا من جهة القياس ان هذا امر أب فيه شدة مطر بة فوجب أن يكون قليله حراماً أصله عمير العنب والله أعلم

﴿ ما ينهى أن ينبذ فيه ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس في بعض مغازبه فقال عبد الله بن عمر فأقبلت نحوه فأنصرف قبل أن يبلغه فسألت ماذا قال فقيل نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت • مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ في الدباء والمزفت • ثم قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب في بعض المغازي على حسب ما كان يفعل من القاء الأحكام اليهم وتعليم ما يجب عليهم في المغازي وعلى حسب ما يرى من الحاجة الى ذلك وقول عبد الله فأقبلت نحوه برئانه أبيل اليه لسمع ما يخطب به ويتعلم ما يصله وما أمر به وينهى عنه وعلى حسب ذلك كانت الصحابة ترضى الله عنهم تفعل حرصاً على الاقتباس منه والاختصاص به ومسارعة الى امتثال أوامره واجتناب نواهيه

(فصل) وقوله فأنصرف النبي صلى الله عليه وسلم بر بعد عن خطبته قبل أن يبلغه عبد الله بن عمر فسأل عبد الله بن عمر من حضر خطبته أو من علم ما خطب به ماذا قال لثلاثين فو تمل ذلك حين فاته حضوره فقيل له انه نهى صلى الله عليه وسلم عن أن ينبذ في الدباء والمزفت ولم يصح عبد الله بن عمر أن يذكر من أخره بذلك لا تدعى ان مثله لا يأخذ الا عن شئ به على نيل الدين اليمع انه لا خلاف في عدالة جميع الصحابة ولا خلاف في جواز الاخذ بما سئلوا وكذلك يجب أن يكون من علم من حله من الأئمة أنه لا يرسل الا عن صحته

(فصل) ونهيه صلى الله عليه وسلم عن أن ينبذ في الدباء والمزفت الدباء هو القرع والمزفت هو ما طلى بالزفت وهو القار قال ابن حبيب قال أهل العلم انما نهى عنه لئلا يجعل نصب ما ينبذ فيها قال ابن حبيب فأخفنا ذلك بكرامة نبينا الدباء والمزفت قال ابن حبيب والتخيل أحب الي فيها به أقول وجه رواية المنع منع الفعل وهو الابتداء ونهيه صلى الله عليه وسلم أن ينبذ في الدباء والمزفت والنهي يتنصى التحريم أو الكراهية ودليلنا من جهة المعنى ان هذا معنى يجعل شدة التنبذ وبغيره فوجب أن يكون ممنوعاً كالخيلطين ووجه ما ذهب اليه ابن حبيب ما زعم انه منسوخ وتعلق في ذلك بما

روى عن ربيعة الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كنت نهيتكم عن التنبذ الا في سقاء فاشربوا واتموا كل مسكرو من جهة المعنى انه امر أب ليست فيه شدة مطر بة فوجب أن يكون مباح الابتداء أصل ذلك افراده وانتباهه في السقاء (فرع) فاذا قلنا بالمنع من الابتداء فها نحن اجترأ على ذلك جازاً يشرب التنبذ ما لم يسكر كتحليل الخمر من اجترأ عليها وخلقها لم يحرم عليه شربها (مسئلة) وهذا اذا كان المزفت انا غير الزقاق وأما الزقاق فقد روى أشهب عن مالك بالجهة الابتداء في الزقاق المزفت والفرق بين الزقاق وبين غيره من الظروف التي يجوز الابتداء فيها من غير تزفت انه اذا زفت الجميع ليس بينه وبين الاطهر أن يمنع المزفت وذلك كله زقاق وغيره الا ان النبي ورد على ما من المزفت ولم يخص زقاقاً من غيرها (مسئلة) وأما الجرار فقد روى أشهب عن مالك انه أجاز تنبذ الجرار • قال القاضي أبو الوليد ويحتمل عندى أن ير يد الجرار العارية من بمن الحتم وقد روى عن عبد الله بن

﴿ ما ينهى أن ينبذ فيه ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم خطب الناس

في بعض مغازبه فقال

عبد الله بن عمر فأقبلت

نحوه فأنصرف قبل أن

أبلغه فسألت ماذا قال فقيل

نهى أن ينبذ في الدباء

والمزفت • وحدثني عن

مالك عن العلاء بن عبد

الرحمن بن يعقوب عن

أبيه عن أبي هريرة أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى أن ينبذ في الدباء

والمزفت

مسعودان النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في نبيذ الجرار ومن جهة المعنى أن معنى نبيذ لا يجعل
 الشدة المطر بقليل منع الانتباز كالأسقية وما روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نبيذ
 الجرار فقله أن يريده النبي صلى الله عليه وسلم بالحنتم أو المزفت والله أعلم (مسئلة) وأما الحنتم فقروى ابن حبيب
 عن مالك أنه أرخص فيه وقروى القاضي أبو محمد المنع منه على التصريم . قال القاضي أبو الوليد
 وعندى أن المنع منه كالمنع من المزفت لأنه يحدث من اسراع الشدة ما يبعث المزفت والاصل في
 ذلك ما روى عن عبد الله بن عباس أن وفد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نأتيك
 من شقة بعيدة وبيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر ولا نستطيع أن نأتيك الا في شهر حرام فخرنا
 بأمر نغير به من وراءنا فدخل به الجنة فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع أمرهم بالإيمان بالله وحده
 هل ترون ما لا يمان بالله وحده شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام
 الصلاة وآتاه الزكاة وصوم رمضان وتعلقوا الخمس من المقت ونهاهم عن الرب والحنتم والمزفت وما
 قال الراوى النقيير وبما قاله المقبر قال صلى الله عليه وسلم احفظوها وأخبر بها من وراءكم قال ابن
 حبيب والحنتم الجرار وهو كل ما كان من فخراربيض أو أخضر وهذا الذى قاله ابن حبيب يحتاج الى
 تأمل لأنه ليس كل فخرار حنتم وإنما الحنتم ما طلى من الفخار بالحنتم المعمول من الزنجار وغيره وهو
 يجعل الشدة في الشراب وأما الفخار الذى لم يطل فلا وحكمه حكم الحجر (مسئلة) وأما النقيير فهو
 العود المنقور وقروى ابن حبيب عن مالك أنه كرهه وهو عنده كالزفت وجه الرواية الأولى أنه
 لا يبلغ من التعجيل مبلغ الدباء والمزفت وتدور الحديث وكنت تهتمكم عن الانتباز في الاوعية
 فانتبهوا فيها ووجه الرواية الثانية أن هذا ظرف يجعل تغيير ما ينبذ به فوجب أن يمنع الانتباز فيه
 كالدباء والمزفت والله أعلم

وما يكره أن ينبذ جميعا

وما يكره أن ينبذ جميعا
 وحدثنى يعقبي عن مالك
 عن زيد بن أسلم عن عطاء
 ابن يسار أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى أن
 ينبذ البسر والطب جميعا
 والنمر والزبيب جميعا

ص مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن ينبذ
 البسر والطب جميعا والنمر والزبيب جميعا . ش قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 ينبذ البسر والطب جميعا والنمر والزبيب جميعا يقتضى المنع من ذلك على وجه التصريم . قال القاضي
 أبو محمد ما إذا بلغ حد المسكر فلا خلاف عنده في تحريمه وأما لم يسكر فهو ممنوع منه واحتلف
 أصحابنا في تأويل منع مالك منه فقال قوم هو ممنوع تحريم وقال قوم منع كراهية ووجه التصريم أنه
 نهى صلى الله عليه وسلم أن ينبذ البسر والطب جميعا والنبي يقتضى التصريم ومن جهة المعنى أنه
 معنى يجعل أحداث الشدة المطرية في الشراب فوجب أن يكون محرما ولم يبلغ ذلك أصله الانتباز
 في الحنتم والمزفت ووجه القول بمنع التصريم قوله صلى الله عليه وسلم وكنت تهتمكم عن الانتباز في
 الاوعية فانتبهوا وكل مسكر حرام ومن جهة المعنى أن هذا شراب لم تحدث فيه شدة مطرية
 فلم يحرمها أصل ذلك إذا أفرد أحدهما بالانتباز وأما الانتباز في الحنتم والمزفت فقد تقدم ذكر
 خلاف فيها . قال القاضي أبو الوليد ويحتل عندي أن يكون القولان جاريتين في كل ما يجعل
 حدوث الشدة المطرية (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن البسر ما قلأ زهى من الثمر ولم يبدف به اوطاب
 والطب ما قلأ جاوز حد البسر الى الارطاب وادامع من جميعهما التبفسن البسر في حكم جميعهما فيجب
 أن لا يجوز انتبازه

(فصل) وقوله نبي أن ينبل البصر والطب دليل على المنع من أن ينبت شيئا وإن كان من جنس واحد ينبتان مفردين قال ابن حبيب لا يجوز ضرب الخليلين ينبتان كذلك أو يقطعان عند الشرب كان من جنس واحد مشتمل عنبوزيب أو من جنسين مثل زيب وعمر فقد نبت عنهما مالكة الالفقاع فقد سكي ابن حبيب عن أصبغ أنه سكب ثعلبه على العسل فإنه يجيب أن يكون عنهما لأن كل واحد منهما مما ينبت مفردا لأن الفقاع من القمع أو الشعير وكل واحد ينبت مفردا فالقياس أن يمنع الجمع بينهما غير أن قول مالك قد اختلف في العسل تطرح فيه قطع العجين أو الحريرة وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه كره عقل ابن القاسم وقد قال لأبى بهو هو أحب إلى وجه القول الأول أنهم أحيطان جنس كل واحد منهما متى إلى السكر فلم يجز ذلك فيهما كقول خطه بن يزيد وعمر زيب وجه القول الثاني وهو أن طرح قطع العجين تطرح في العسل أن ذلك ليس من باب الانتباز لأن القمع والشعير لا ينبت على هذا الوجه وإنما خط العسل واللبن وشربهما فلا بأس به قاله ابن القاسم في الصنية وجه ذلك أن هذا ليس بانتباز وإنما هو على معنى خطه مشروبين كشراب الورد وشراب النيوافر وجهه ثان أن اللبن لا يفضى أن يسكر وقد سطرنا أن الخليلين إنما هما ما يفضى كل واحد منهما إلى الاسكار (مسئلة) وحل يجوز خطه الغير الانتباز لكن على وجه التقليل روى ابن عبد الحسك عن مالك أنه قال لاخير في ذلك للخل والتقليل والانتباز في ذلك سواء قال وقد قال لأبى بذلك للخل وجه الرواية الأولى ما قاله الشيخ أبو بكر التلق به ومضى النبي صلى الله عليه وسلم عن نبت الخليلين فلا يجوز ذلك للخل ولا غيره ولا يصير نبتا ثم يصير خلا لوجه الرواية الثانية وجهها عندي أنه لا يقصد بذلك النبت وإنما قصد به الخل وقد قال أنه لا بد أن يكون نبتا ثم يكون بعد ذلك خلا فلا يضر ما يصحله لأن تعجيله للنبت يعجله للخل وإنما سدد الشرب فإذا صار نبتا فسد عليه وزمارة (مسئلة) إذا نبت ذلك فنبتا الخليلين فقد أساء فإن حدثت الشدة المطرة حرم وإن لم تحدث ففعل القاضى أبو محمد يجوز شربهما لو سكر ولم يكره هذا الوجه فاقضى هذا مع ما تقدم من قوله في الانتباز أن في شرب الانتباز قول واحد وأن شرب ما سكر نبت من ذلك ولم يبلغ أن يسكر مباح قول واحد صرح مالك عن الثقة عنده عن بكر بن عبد الله بن الأراج عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصارى عن أبي قتادة الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي أن يشرب القرو والزيب جميعا والزهو والطب جميعا قال مالك وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا أنه يكره ذلك لنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه

● وحدثنى عن مالك عن الثقة عنده عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصارى عن أبي قتادة الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي أن يشرب القرو والزيب جميعا والزهو والطب جميعا قال مالك وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا أنه يكره ذلك لنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه

● وحدثنى عن مالك عن الثقة عنده عن بكر بن عبد الله بن الأشج عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصارى عن أبي قتادة الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي أن يشرب القرو والزيب جميعا والزهو والطب جميعا قال مالك وهو الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا أنه يكره ذلك لنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه

والعجين والخبز وفلان يأكل الانعام ومعنى ذلك على الرجل المتاد فيما من النزع والطبخ

(فصل) وقوله أن يشرب القرو والزيب جميعا والزهو والطب جميعا جمع في ذلك في القرو بين القرو والزيب وهما جنسان وعن الجمع بين الزهو والطب وهما من جنس واحد ثبت بذلك المنع من انتباز شئين يفضى كل واحد منهما إذا أفرد بالانتباز إلى الاسكار وجهه ما تمحيط لذلك سواء كان من جنس واحد أو من جنسين (مسئلة) وهذا إذا خطا للانتباز أو خطا النبتان وقد قال ابن

حبيب لأبى بالمرى الذى يعمل من العبر ولا بأس بمطبخ من العبر أو رب به من سفر رجل وغيره إذا كان يوم عمل به ذلك حالاً ووجه ذلك أن هذا لم يقصد به الابتداء وإن كان كل واحد منهم ينتهى إلى الاسكال إذا ابتدى لان العبر يستعمل مع السفرجل والتفاح على غير وجه الابتداء بل على وجه الاعتقاد لمنفعته ورفع الفساد عنه وكذلك المرى يعمل من العبر فإن تلك الصناعة ليست على وجه الابتداء وإنما يقصد بها وجهان من المنفعة والطعام المعروفة فإن أفضى ذلك إلى أن يصير له حكم النيذ في أثناء ذلك لم يمنع الوصول إلى المقصود منه كاخل قال القاضى أبو الوليد رحمه الله وهذا عندي على رواية اباحة تحليل الجنسين وأما على رواية المنع من ذلك فإنه ينبغي أن يقال في هذا أنه مباح لأنه ليس في تحليل الجنسين والجمع بينهما غرض مقصود مباح فلذلك منع منه وفي المرى غرض مباح مقصود فلذلك لم يمنع منه والله أعلم

﴿ تحريم الخمر ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام م ش هو لما رضى الله عنها سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع على حسب ما كانوا يستقهمونه ويسألونه عما يشكون من تحريم حرام أو تحليل حلال أو وجوب واجب أو غير ذلك فسأله عن البتع وهو شراب العسل وذلك أنه زل تحريم الخمر وعله وتحريمها بنص الكتاب فسأله عما يبع عليه هذا الاسم ليعلموا أن الذى ورد من ذلك محمول على عمومها أو مخصوص ببعض ما يتأوله اللفظ فإن قيل لو كان اسم الخمر يقع على البتع وغيره من الأسماء لماسألت العرب إذ سمعت تحريم الخمر عن البتع لان البتع هو الخمر فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لا يحصل أن يسأل عن ذلك من لم يبلغه تحريم الخمر وإن بلغه تحريم النبيذ وبلغه تحريم الخمر باسم خاص مثل أن يبلغه تحريم خمر العنب أو تحريم خمر الخمر والوجه الثاني أن يكون نوع من الخمر غالباً على بلد من البلاد فيكون خمر الخمر غالباً على بلدنا وخمر الخمر غالباً على بلد آخر وخمر الخمر غالباً على بلد آخر فيكون لفظ الخمر إذا أطلق في ذلك البلد كان أظهر فيها هو الأغلب عندهم لكثرة وكثرة استعمال هذا الاسم فمدون غيره مما هو معلوم عندهم فيسأل أهل كل بلد عن غيره مما هو الأغلب عندهم لتجوز أن يكون الحكم مقصوراً على ما هو الأغلب عندهم والوجه الثالث أن يكون هذا الحكم ورداً ولا على سبب فقلن هذا السائل لما جاز أن يكون مقصوراً على سببه والوجه الرابع أن يسأل عن ذلك من سمع تحريم الخمر فجوز عليه التخصيص فدل عن البتع ليعلم أن كان حكم العموم جاز فيه أم لا وفردى عن أبي موسى أنه سئل عن ذلك فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقلت يا رسول الله إن بها أشرب به يقال لها البتع والمزرق قال وما البتع قلت شراب يكون من العسل والمزرق يكون من الشعير فقال كل مسكر حرام

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر حرام وقد سئل عن البتع دليل على أنه أجاب عن جنس الشراب لانه مقدار ما حرم منه من وجهين أحدهما أنه سئل عن البتع ولم يسأل عن مقدار منه فأجاب عن السؤال أفضى ذلك جواباً عن الجنس والا كان عدولاً منه عما سئل عنه وذلك غير جائز عليه وإذا كان جواباً لما قصد من السؤال وكان السؤال يقتضى الجنس وجب أن

﴿ تحريم الخمر ﴾

م وحديثي يعنى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام

يكون الجواب مثله وإن كان أعظم منه والوجه الثاني أنه انما سئل عن جنس شراب هل هو حرام أو حلال ولو سأل عن أبعاض ومقادير لقال ما يصل منه وما يحرم فلما كان السؤال عن البتة يقتضي السؤال عن جميعه ثبت أنه سؤال عن جنسه وجوابه صلى الله عليه وسلم كل شراب أسكر حرام يقتضي الجواب عن أجناس الشراب ليكون مقابلا للسؤال ولأنه صلى الله عليه وسلم علق الحكم على الجنس فقال كل شراب أسكر حرام فكان ذلك جوابا عنه وعن غيره ولو أراد الإخبار عن أبعاضه وإن بعض مقادير حرام وبعضها حلال لقال كل مقدار أسكر فهو حرام ولقال كل ما أسكر منه فهو حرام ولا يستغنى عن إعادته لفظ الشراب لأنه لا خلاف أن اسم الشراب واقع على الجنس دون بعض مقادير فإذا علق الحكم بالجنس ولم يعلقه بالقدر كان الظاهر أنه أراد به الجنس دون القدر والله أعلم **ص** **ح** ما لث عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفيرا قال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك فسأل زيد بن أسلم ما الفيرا فقال هي الأسكركة **ح** ثم قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن الفيرا قال لا خير فيها ونهى عنها يقتضي أنه قد علم حالها وصفها وخذلها بطلها في السؤال كان على جنسها وأنه عن ذلك أجاب صلى الله عليه وسلم لما قد مناه وهو المعصروف من كلام العرب المعتاد إذا سألوا عن الماء أحالوا عوام مر؟ فأيما سألوا عن طعم جنسه لا عن طعم فطرته منه لا يوجد لها طعم ولا عن طعم الكثير منه دون القليل وكذلك إذا سألوا عن شراب من الأثربة أنافع هو فأيما يقع السؤال عن جسمه وإذا أجاب من سألوه بل كل شراب سخن عند تناوله يجب أن يحتج به فأيما منع جسمه وإذا أرادوا السؤال عن مقدار ما يقتضي مضرة منه فقالوا كم الشراب منه أو كم مقدار ما يتناول منه أو كم مقدار ما يجب منه وإن جهل السائل فسأل عن جنسه فسأل عن شراب الورد في جهله وكان ليس له مخالف لكثيره لزم المسؤول التفصيل وأن يقول أما يسيره فلا تبقى مضرة فذهب إلى يجب كثيره ووجهه وكذا وإن سأل بلفظ يحمل المقدار ويحمل الجنس كان الظاهر أنه يريد الجنس لأنه وافق لسؤال السائل والله أعلم ووجه آخر وهو أن اللغة تمنع من هذا وذلك أن عمر بن الخطاب وهو من أهل اللسان قال والجر ما خامر العقل فلو كان المراد به الكثير دون القليل لوجب أن لا يسمى قليل الخمر خرا وهذا باطل باتفاق ولما أجمعنا على أن يسيرا الخمر يسمى خرا وإن كان بآفة واحدة لا يتخامر العقل واتخامه من جنس ما يتخامر العقل علم أن المراد بذلك كله الكلام في الجنس دون المقدار

• وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الفيرا فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك فسأل زيد بن أسلم ما الفيرا فقال هي الأسكركة • وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يترتب منها حرما في الآخرة

(فصل) وفولن زيد بن أسلم لما سأله مالك عن الفيرا عن الأسكركة دليل على أن الأسكركة كانت معروفة عندهم والفيرا التي هي الأسكركة شراب **ص** **ح** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يترتب منها حرما في الآخرة **ح** ثم قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يترتب منها حرما في الآخرة بيان منه صلى الله عليه وسلم أن التوبة منها مخرصة للشاربها بمكنته مقبولة منه لمن وفقه الله لها وأنهم عليه بها فانهز بما يخفى على المكشوف المسمن على معاصيه أن يمنع من التوبة ويحرمها ويحال بينه وبينها نسأل الله العصمة ونعوذ به من الحرمان

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حرما في الآخرة يريد الله أعلم أنه وإن دخل الجنة بعد العقوبة له أو العفو عنه فإنه يحرم خراج الجنة ويقتضي أن في الآخرة ثم لا يسمى بهذا الاسم قال الله تعالى وأنها من خمر لذة للشاربين فيصير مصرا على شرب الخمر وإن دخل الجنة

جامع تحریم الخمر

ص مالك عن زيد بن أسلم عن ابن وعله المصري انه سأل عبد الله بن عباس عما يصمر من العنب فقال ابن عباس أهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما علمت أن الله حرمها فقال لا فساره رجل الى جنبه فقال بمساروته فقال أمرته أن يبيعها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي حرم شر بها حرم بيعها ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيها ثم سؤله عما يصمر من العنب بمحتمل معنيين أحدهما أن يسأل عن جميع أنواع العنب من حين يصمر الى أن ينتهي في آخر أحواله وذلك أن العنب أربعة أحوال أحدها من حين يصمر وقبل أن ينش والثانية إذا نش وقبل أن يسكر والثالثة إذا أسكر والرابعة إذا صار خلا فأما الأولى وهي حال حلاوته وقبل أن ينش فانه حلال لا خلاف فيه إلا أن يدخل عليه ما يغير حكمه فقد قال ابن حبيب وأنها عن شرب الخمر العنب الذي يصمر في المعاصر التي ترد العصر فيها وإن كان ساعة عصر لم يبق في أسفلها خمر أو أن يكون قد أخضر ولا شك أن بقايا سلفها في أسفلها تختصر فتصير خمر ثم يلقى عليه عصير طوى فيختلط به فيفسد جميعه لأن قليل الخمر يخالط كثيرا من عصير أو خل أو طعم أو ما يشرب فيصمر كله قال الامام أبو الوليد ووجهنا عندى أن الخمر لاعود عصيرا حلالا فلذلك إذا ما زجت العنب بمحسنة لأنها تبقى على نجاستها ولو خالط بيسر الخمر الخل لم ينسبه لأن أجزاء ذلك الخمر تستعمل خلطا حرا فلا تبقى ثم لا ينجس الخل بمجاورته وقد قال لا يستعمل ذلك الخل حتى تبقى مدية قدر فيها أن أجزاء ذلك الخمر قد استعملت خلا (مسئلة) وأما إذا نش فان ما لسكر حده الله لا يراه حراما حتى يسكر وبما قال الشافعي وقال أبو حنيفة إذا نش فقد حرم والدليل على محصمها ذهب اليمالك قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن البع فقال كل شراب أسكر فهو حرام فلنا من هذا الحديث دليلان أحدهما أنه فقد النبي صلى الله عليه وسلم الى بيان ما حرم وتيميزه مما أحله الله فقال كل شراب أسكر فهو حرام فعلق اسم الصريم بالسكر ولم يلقه بالتليان فنقل ذلك على أن الاسكار حين الحلال والحرام دون التليان والوجه الثاني أنه علق حكم الصريم على الاسكار فكان الظاهر أنه علمه دون التليان الذي لم يعلق عليه تحريرا ومحال أن يكون التليان علمه فترك التعليق به ويعلق بغيره مما ليس بعلمه (مسئلة) وإذا أسكر فلا خلافي في تحريمه عليه وكثيره وكلكت سائر الاثر بقه عن مالك وقتقدم ذكر اختلاف الفقهاء فيايسوغ فيه الاختلاف عنه بما يفتى عن عادته (فرع) اذا ثبت أن الخمر حرام فهل يجب اراقتها ومن كانت عنده لا يغلواذعصرها أن يربدها المحظور وهو أن يتخنها خرا أو يقصدها المباح وهو أن يشربها عصيرا أو يخلها أو يطبخها بالآخر غير ذلك من الوجوه المباحة فان قصد بها المحظور فلا خلافي في المذهب بعلمه أنه يجب عليه اراقتها وان اجتأ عليها فقلها فمن مالك في ذلك روايتان وسند كرها بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قصد بها أمر ابا حصار خرا فقد قال ابن حبيب فحين عصر عصيرا يربده الخل فلا بأس أن يعاجله وهو عصير يصيب الماء فيه ويطرح حتى دردى الخل فله أن يقره وحالته وان داخلها خمر ثم أن يحلل فتصه قبل أو أنه فوجده قد دخله عرق الخل فله أن يقره ويعالجه وان لم يجد فيه شيئا من ذلك في راتحة ولا طعم فهي خمر تراق ولا يجعل حبسا ولا علاجها لتبريد خلا قال الامام أبو الوليد وفي كلام ابن حبيب نظر وظاهر ما في كتاب ابن المواز

جامع تحریم الخمر

حاشي يحيى عن مالك

عن زيد بن أسلم عن ابن

وعله المصري انه سأل

عبد الله بن عباس عما

يصمر من العنب فقال

ابن عباس أهدى رجل

لرسول الله صلى الله عليه

وسلم راوية خمر فقال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أما علمت ان الله حرمها

قال لا فساره رجل الى

جنبه فقال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم

سارته فقال أمرته أن

يبيعها فقال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان

حرم شر بها حرم بيعها

فتح الرجل المزادتين حتى

ذهب ساقه ١٠

عن مالك خلاف هذا وقد بسطت الكلام فيه في الاستيفاء (فرع) فان صارت خلا بعلان كانت خرافا لم يتناولن تصدير خلا بمعالجة أو بغير معالجة فان صارت خلا بمعالجة أدى فان المعالجة ممنوعة في الجملة عندنا وأحسن ما يتعلق به عندي في ذلك أن مهدي المراتين أراقها بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر ذلك عليه ولو جاز تخليلها لما أباح له أراقها ولنبه على تخليلها كتابه أهل الميتة على الانتفاع بجلدها غير أنه يتصرح في ذلك أن تلك خمر صدها الخمر وأما ما لم يقصده خرا وانما قصدها الخلل فحكمه غير حكم ما قصده الخمر (فرع) فان صارت خلا بمعالجة ففي كتاب ابن المواز فبين عصر خرا أو عصر خلا فصارت خرافا بعلم من مسلم أو نصراني فصارت خلا أو خلها أو خلها بأسأكلها ويبيعها وروى عن مالك بأحسأكلها وروى عن ابن الماجشون المنع من ذلك وروى ابن عبد الحكم في مختصره الرايتين عن مالك وجهان روايا الأولى ما احتج به الشيخ أبو بكر أن علمه التعريم في السدة المطر يا ناذر زالت زال التعريم كما وتخلت بنفسها قال القاضي أبو محمد ولا خلاف في ذلك أدلة ثلاث بعضها ورجحانها وإثباتها الماتع في أراقها المراد بين بحضرة أبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر ذلك عليه ولو جاز تخليلها لما أباح له ذلك ونهيه ما ياب (مسئل) رول ابن جابر بالله صلى الله عليه وسلم من أخصب أسدي رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم راويه - تخريجه أن يكون فهم من السائل أنه لما سأل عن الخمر من أنواع العدد أو حرام - رول لغيره كان سأل عن الخمر فقد أجابه عن نفس مسئلته وان كان أنه عن عصر أو يدب الخمر يعني ذلك أن حكمه حكم ما عد صراخا

(فصل) وقوله رايه خرا رواه في الدبا التي تحمل الخمر أو الماء لانها هي التي روي ثبوتها فيسمى الطرف الذي يجعل فيه الماء والخمر راويه يعني دسمية الشيء باسم ما يورده أو يارب (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا ذى أذى إليه راويه أما حديث أن الله رهاضي جهة التوبيخ له أن كان علم ذلك سم أحداهما وان كان جهل مثل «نامن» أمر الشرع معه ظهوره ولما قال المهدي للخمر ولاظهار الخمر سار انسان الى جانبه بما ظن أن يرتد به الى منعة قال ارأى الى جبي صلى الله عليه وسلم ذلك من مسارته ولم يثب ببعده وتوقع أن يأمره بمثل ما أظهر به بذلك سألته فمأسره به فان كان صوابا أقره عليه وبنته فيه وان كان خطأ حذر منه ونهاه عن وأرشدته الى الصواب فأخبره انه أمره به ما قال صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم من بها حرم يبيعها فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه لا يخل يبيعها كالا يخل سر بها لا لم يبق بها منة مع حسن لسيبها في الحال والمآل وما كان بها الصفة لم يحل بيعه (مسئلة) ادأبنت أن يبعها محرم حاجر مسلم فباعها فلا بأس لأن يتره بها منه نصراي أو مسلم وسواء في بيان مدافى آخر السالب ان شاء الله

(فصل) وهو ففتح المراتين حتى ذهب ما فيها للعصر حتى أصلها بلا أحوال حال عصر وحال سكر وحال تخلل فأما الحالة الأولى وهي حالة العصور فهي حالة أبا جعل على وجه ملقن أعدها لوجه مباح فلا خلاف في أنه لا يرمز أراقها في هذه الحال ومن اتخذها لوجه عظور فهل تازمه أراقها يحتمل أن يكون قصدها فصا يبق الانتفاع بها بان حل أفواهمها ويحتمل أن يكون قصدها يشق أو ساطعها فباطل ذلك الاتماع به أو قد حكى ابن عبد الحكم عن مالك أن من وجد عند حرم من المسكين كسره عليه وشق ظر وفها قال الشيخ أبو بكر اتما شق الظرف اذا كان لا يزول ما عد فيه سامن الجرب بالعدل فان كان برول ما فيها من الفسل غسلت وليتفق بها وكذلك الأولى

تسكران كان لا يزول ما فيها قال ويجوز أن يكون مآلثا غارا إذا أن الظروف تشق وتسكر الاواني وان كان ما فيها يزول بالغسل عقوبة السلم على فعله وامساكه الخروبيص لما وهذا الذي أراده مالك والله أعلم ولذلك قال يفرق بين مبالغته على الفقراء وأهل الحاجة عقوبة السلم الذي يباعها لثلايعود ثانية إلى بيعها ص **مالك عن اسحاق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال كنت أسقي بأعبيدة بن الجراح وأبطلحة الانصاري وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وتغر قال فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرارها كسرها قال فقمت إلى مهراس لنا فصر بها بأسفله حتى تسكرت **ص** قوله كنت أسقي بأعبيدة بن الجراح ومن معشر ابين فضيخ تمر يهمل من جهة اللفظ أن يكون مسكرا أو غير مسكرا لأن اسم الشراب قد تناول ذلك كله قال فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حرمت وهذا يقتضي ان هذا كان وقت تعمر بها ونسج باحتيا لمكان هؤلاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلموا بصر بها ولو تقدم تعمر بها بجمعة طويلة من النبي صلى الله عليه وسلم لما خفي عليهم ولما اجفوا عليها**

(فصل) وقول أبي طلحة عند قوله الآتي يا أنس قم إلى هذه الجرارها كسرها ما مثال النبي صلى الله عليه وسلم فهو الذي حرما وهو الذي أخبر بذلك عن الله تعالى ولما غافا فبارى أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤثر الأقامة من هذا ما لا يأمير الا النبي صلى الله عليه وسلم ولا يني في الشريعة غيره

(فصل) وأمر أبي طلحة أنسا بكسر الجرار يدل على أن فضيخ التمر عنده ينطلق عليه اسم الخمر ولولم يقع عليه اسم الخمر لما جاز أن يأمر بكسر البياض عنده لغيره بل لا يجوز أن يأمر بكسر نوع من المائعات والمسروبات لغيره **ص** الخمر اذا لم يكن المسكر خرا كالماء يأمر حينئذ بكسر جوارفها ما عدا ما من ولا زيت ولا غير ذلك من أنواع المائعات والمسروبات ولما أمر بكسر الجرار لما فيها من الفضيخ عند نزول تعمر بم الخمر يدل على ان اسم الخمر يتناول شراب الفضيخ

(فصل) وقول أنس فقمت إلى مهراس لنا فصر بها بأسفله حتى تسكرت المهراس حجر كبير كسر أنس به الجرار بأمر أبي طلحة وبهضرة أبي عبيدة وأبى بن كعب ولم يقتضه راء اراة ما فيها وغسلها ولعله أن يكون ذلك لتسكر سرابها منها وسرايتها في اجزائها ومسماها وانما يصحزغها واستعملها اذا علم انه ير ولعنهما ما تشب من الخمر بها ولا يبق من الخمر فيها بغيره وتبرى في المجموعة عن مالك في الحرة اذا طبخ فيها الماء وغسلت انه لا بأس باستعمالها فاعلم أن يكون أمر بكسرهما لما رأى انه لا يمكن غسلها وتنظيفها من بقاياها فيها ويجعل أيضا أن يكون كسرها لما رأى ان ذلك حكمه على كل حال وتبرى الروايات عن مالك في الجرار (شرح) وأما الذي يراه في ظاهرها

وظاهرها اذا قلنا يجوز غسله اروي أشهب عن مالك في الكوفة للحدود نسل أحاق أن لا يخرج رجلا من الكوفة وهذا يدل على انه يراه في راءه في الاناء وتتمثل مرعاة الاحتجوجين **ص** **ص** أن يراه في تغير المائع راحة النفس وكون الرائحة فيها مجاورة أو مخالطة فان المشهور من ذهب مالك تغير الرائحة بالمخالطة والثاني ان بقاء الرائحة في الاناء بمخالطة بالنسب من ذلك لا نأخذ في ذلك إلى اقامة الحد عليه بالرائحة والله أعلم **ص** **ص** مالك عن داود بن الحصين عن وايد بن عمر بن سعد ابن معاذ انه أخبره عن محمود بن لبيد الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام سكا اليه أهل الشام وباء الأرض وقتلوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اتروا العسل فقالوا

وحديثي عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك انه قال كنت أسقي بأعبيدة بن الجراح وأبى بن كعب شرابا من فضيخ وتغر قال فجاءهم آت فقال ان الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرارها كسرها قال فقمت إلى مهراس لنا فصر بها بأسفله حتى تسكرت **ص** **ص** مالك عن داود بن الحصين عن وايد بن عمر بن سعد بن معاذ انه أخبره عن محمود بن لبيد الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام سكا اليه أهل الشام وباء الأرض وقتلوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اتروا العسل فقالوا

لا يصلحنا العسل فقال رجل من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر قال نعم فلبضوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأثاب به عمر فأدخل فيه أصبعه ثم رفع يده فثبها بتمشط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشربوه فقال له عبادته بن العمامت أحلتها والله فقال عمر كلا والله اللهم إني لأحل لهم شيئاً حرمتهم عليهم ولا أحرم عليهم شيئاً أحلتهم به ش قوله ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام قدومه الشام كان على حسب ما يابزم الامام من مراعاة أنظاره وتطلعهما بنفسه وتماها حوالها لاسيا وهو موضوع رباط وهو أهم المواضع عند الامام وأولها بنة تقدمه وتماها

(فصل) وقوله شكك اليه أهل الشام وباء الأرض وثقلها بريدانهم شكوا اليه من ذلك ما أوجبه لهم الى شرب شراب يزيل عنهم وباء الأرض ويبعد عنهم ثقلها وأمر اضها المعتادة عندهم وتباعدوا أن يقتلوا لها شراب وأخبروا عمر انه لا يصلحهم الا ذلك بريدان بئانهم لا تألف غيره فأمرهم عمر أن يشربوا العسل على الوجه المباح منه من أن لا ينهي الى احدى الحرم من السكر وذلك انه لم يكن علم انه يفتن من العصب ما يبقو ويسلم من الشدة المطربة وعلما أن العسل يبقو المدة الطويلة فعمل بهم اليه ليقتنوه ويتخذوه ويخبروه فقي أرادوا شرب به خطوه بالماء فقالوا انه لا يصلحنا العسل يعني انه لا يزيل عنهم وباء الأرض ولا وراثتها ولا يدفع ما يحدث من امراضها وهذا كدقيقته انه لم يربح لهم شرب ذلك الشراب المسكر للتداوى وقد تقدم ذكره

(فصل) ولما توقف عمر رضي الله عنه عن اجابتهم الى ما أرادوه من شرب العنب لاعتقاده انه لا يمكن ادخاره قاله رجل من أهل الأرض يريد من تشأنا هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر لهم بذلك انه يمكن أن يشرب ولا يتغير ويتوصل الى ذلك بجنة علهما فقال له عمر نعم اجابة الى اختبار ما ادعاهم من جهة ادخاره العصب دون أن يسكر أو يتغير فانه ما تمنعهم من علمه فيمن التغير وتغير عنده من بقاءه دون أن يفسد فلما ادعى هذا بحضرته انه يمكنه أن يصنع منه ما يسلم من الفساد أجابه الى أن يصنع ذلك ليخبر قوله ويعاين ما أخبر به

(فصل) وقوله فلبضوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث ومعنى ذلك انه ذهب منه المائتين التي تحدث افساده ويسرع بها تغيره وبقيت عسلية خالصتها من ذلك بذهاب الثلثين وبقاء الثلث لان هذه كانت صفة عصب ذلك العنب في ذلك البلد وقمرى ابن المواز في طبع لا أحد ذهب ثلثه وانما انظر الى السكر فالأشبه وان نقص تسعة أعشاره بذلك قال ابن المواز وليس ذهاب الثلثين في كل بلد من كل عصب فالما الموضوع المختص بذلك فلا بأس به وقال ابن حبيب من تحفظ في خاصته فعمل الطبخ فلا يعمله الا باجتماع وجهين أن يذهب ثلثاه ويوفى انه لا يسكر فالما أحد الوصفين من انه لا يسكر فصحيح ولا يحتاج الى سؤال لانه اذا لم يسكر فسواء ذهب ثلثه أو ربعه أو أكثر وأقل اللهم الا أن يعلم انه لا يوجد له يذهب منه أقل من الثلثين ويسلم من الفساد فيراعى ذهاب الثلثين في البلاد التي يسلم فيها من الفساد ذهاب الثلثين ويحترز بيقين سلامته من الفساد لوجود الفساد مع ذهاب الثلثين في سائر البلاد واذا اعتبر السلامة من أن يسكر استغنى عن سائر الأوصاف وجعل أبو حنيفة ذهاب الثلثين حدا في جواز شرب ما يبقو وان كان يسكر من كثيره والدليل على ما نقوله ان هذا شراب فيه شدة مطر به فوجب أن يكون قليله حراماً أصل ذلك النية

(فصل) وقوله رضي الله عنه لما أخبر به وأثر في عليه بالمشاهدة والمباشرة وقوله فأثاب به عمر بن

لا يصلحنا العسل فقال رجل من أهل الأرض هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر قال نعم فلبضوه حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فأثاب به عمر فأدخل فيه عمر أصبعه ثم رفع يده فثبها بتمشط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن يشربوا العسل على الوجه المباح منه من أن لا ينهي الى احدى الحرم من السكر وذلك انه لم يكن علم انه يفتن من العصب ما يبقو ويسلم من الشدة المطربة وعلما أن العسل يبقو المدة الطويلة فعمل بهم اليه ليقتنوه ويتخذوه ويخبروه فقي أرادوا شرب به خطوه بالماء فقالوا انه لا يصلحنا العسل يعني انه لا يزيل عنهم وباء الأرض ولا وراثتها ولا يدفع ما يحدث من امراضها وهذا كدقيقته انه لم يربح لهم شرب ذلك الشراب المسكر للتداوى وقد تقدم ذكره

الخطاب فأدخل فيه أصبعه ثم رفعه فقبعها يتمطط اختبار من عمر رضى الله عنه لما أخبره به واشراق عليه بالمشاهدة والمباشرة واعتناء بأمور المسلمين ومعالج ذنبهم ودنياهم فأدخل أصبعه لختبر ثخنته وهى التى تمنع التغير ثم رفع أصبعه التى أدخلها فى الطلاء فقبعها الطلاء يتمطط لثخنته ولو كان رقيقا فى حكم الشراب لم يتبّع بده ولا أصبعه منه عني وجعل ينقط ما يتعلق بأصبعه منه ان كان تعلق منه شيء

(فصل) وقول عمر هذا الطلاء يريد انسمى بالطلاء على معنى التشبيه بهذا ولذلك قال هذا مثل طلاء الابل فى ثخنته وبعده من التغير ثم أمرهم بشر به ولو راى أبو حنيفة ان يعود الى مثل هذا من القوام والثخانة لما أباح للناس الا شرب ما يؤمن فساده فان دنا فى قوام العسل ولا يكن شرب مثله الا ان يمزج بالماء فلا يضاف على مثل هذا التغير بدأ وأمان من عصير يذهب ثلثاه ويبقى الثلث رقيقا يسرع اليه التغير ويطرأ عليه الفساد فليس له حكمه وحكم الذى قد صار فى قوام العسل حكم الذى لا يتغير ولو أمسك أعواما ولو كان ذهاب الثلثين منه يجرى على كل ما احتاج عمر أن يراه ويحتمره ويدخل أصبعه فيه ويرفعه ليعلم بذلك ثخنته ولقال للذى قاله هل لك أن أجعل لك من هذا الشرب ما لا يسكر أنا أعلم بذلك منك ابطخ حتى يذهب الثلثان ولا يراى أي سكر أم لا ولما قاله افضل علم انه انما أمره بان يعمل منه ما لا يسكر وانه اختبر صدقه وعلم حجة قوله بما شاهد من ثخنته وانه فى قوام طلاء الابل ثم أظهر تصديق قول الصانع وإدبته الى ما سأل بان يكون على مثل هذه الصفة التى ادعى انها لا تسكر فى أباح شرب ما يسكر من ذلك بذهاب الثلثين فقد خالف اجماع الصحابة لانهم بين قائلين قائل يقول بمثل قول عمر انها اذا لم تسكر لماعدت عليه من القوام انه مباح عملها واتخاذها وقائل أنكر على عمر رضى الله عنه ابحاثها مع ذلك كله خوفا من الذريعة لباحته الى شرب المسكر منها على حسب ما أفتى به أبو حنيفة فقد خالف اجماعهم وقدرى ان على بن أبى طالب كان يرقق الناس طلاء يقع فيه الذباب فلا يستطيع أن يخرج منه

(فصل) وقوله ثم أمرهم بشر به يحتمل أن يريد أمرهم بشر به على معنى انه نذيرهم الى ذلك على معنى استيفاء حصة أجسامهم وصلاح أحوالهم والمنع لهم من تحريمه ويحتمل ان يريد بذلك ابحاثهم فان القاخى أبا الفرج من أصحابنا قد قال ان الاباحة أمر

(فصل) وقول عبادة بن الصامت أحلتها والله يريد ان ما أباحه لهم من دنا الطلاء الذى يؤمن معه الفساد يتسبب به الى شرب ما لا يبلغ ذلك المبلغ محايى سرع اليه الفساد الا انهم يحتانون أنفسهم فلا يبلغوه ذهاب الثلثين فى البلد الذى يصلح فيه بذهاب الثلثين واما ان يتعلق بذلك ويشرب ما ذهب ثلثاه فى بلد لا يصلح فيه الا بذهاب أكثر من الثلثين ويتعلق بذلك ذهاب الثلثين على حسب ما تعلق به المخالف وقد تبع عبادة بن الصامت على هذا الانكار عبدالله بن عمر قال ابن حبيب وقد نهى عنه عمر بن عبد العزيز ولو اقتصر الناس على ما أباح منه لم انعه قال ابن حبيب وانه ليعجبني لمنع الذرائع أن ينهى عنه الناس

(فصل) وقول عمر كلا والله اللهم انى لأحل لهم شيا حرمتهم عليهم ولا أحرم عليهم شيا أحلتهم انكرا على عبادة باظهار النية وجمع معتقده وتبيين مذهب اليه وانه لا يحل حراما وهو ما يسرع اليه الفساد والتغير من الأثر به ولا يحرم حلالا منها وهو ما يبلغ المبلغ الذى صنعه الرجل من الثخانة وانه بمنزلة طلاء الابل فلا يدسرع اليه فساد ولا يمكن شربه الا بخلط بالماء على حسب ما يصنع بالعسل من أراد

والله أعلم قوله تعالى انما الجهاد والمسير والانتصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم
تفلحون ثم كتاب الأمر به والحمد لله

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الجهاد)

﴿ الترغيب في الجهاد ﴾

معنى الترغيب في الجهاد الاعلام بعظيم ثوابه وجزيل أجره ليرغب الناس فيه أو كثر ما يوصف
بارغائب ما قصر عن رتبة الواجب لان العمل انما يوصف بأتم أحواله الا انه لم يقدحنا للوصفه
بوجوب ولا غير ما ناقصا لحض على فعله بالاخبار عن جزيل ثوابه ومشمول أن يوصف بأنه من
أركان الدين ان سقط عنه فرضه لمعاصي غيره وبوصفه عن مكانة ظهور المجاورين للعدو عليهم
واسعتنا عن عيون من بعدهم وبما قاله مصنفون في مثل هذا كان أول الاسلام فرضا على
جميع المسلمين والآن ترغيبه (مسئله) الجهاد فرض في الجملة الا انه من فروض الكفاية
ومعنى قولنا من فروض الكفاية ان يصب في الجملة فاذا قام ببعض الناس سقط فرضه عن قامة
وعن غيره من المسلمين واذا عجزت الحاجة الى جميع الناس ودفعهم من العدو ولا يقوم بعضهم لرم
الفرس جميعهم والأصل في وجوبه لله تعالى وانا نلوم حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله
(مسئله) اذا ثبت وجوب الجهاد فان غابت أمان بدخل الكفار في الاسلام أو بدخول في الفتنة
بأداء الجزية وسرعان أحكم الاسلام عليهم والأصل في ذلك قوله تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر الى الاسلام فلا بأس بمهادنتهم ومصالحتهم على غرضي وسأل أهل الأندلس مصنفون قالوا
أرأيت اواضعنا الحيثوس وبعدا من المؤمنين وعدونا ترهبنا في قوة لأمير الثغور أن
يصلحهم على غير غرضي اذ لا طاقة لنا بهم فلزم ولا يبعد في المدة لما يصبحت من قوة الاسلام والأصل في
ذلك مهادنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ساءام الحديبية على غير غرضي أخذ منهم حتى موى الاسلام
فلم يقبل ذلك منهم (مسئله) وأما مصالحهم على مال يعطونهم الماسون اليه اذا عجزوا عن جوابه
زدهم أو جانية يبيعهم أو حصن من حصونهم وخافوا التلب وأخذ العدو من قها من النساء والفرية
فهو حائز ص. م. مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال صل الجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع
س. قوله صلى الله عليه وسلم صل الجاهد في سبيل الله السبيل في كلام العرب هو الطريق يذكر
ويؤنس وجيع أعمال البرهي سبيل الله تعالى الا ان هذه اللفظة اذا أطلقت في الشرع اقتصت القزو
الى العدو وسئل مالك عن رجل أوصى بمال في سبيل الله فقال سبيل الله كبيرة وأوجب ان يأن يجعل
ذلك في القزو ووجه ذلك ما ذكرناه من أن اطلاق هذه اللفظة أظهر في القزو وغنيها المجاهد في
سبيل الله بالصائم القائم في بدني عظم ثوابه وكبرته ومعنى ذلك ان الله من الثواب على جهاده في سبيل
الله مثل ثواب المستديم للقيام والصيام لا يستعظم ما وما أحوال على ثواب الصائم والقائم وان كما
لأنه في معياره لما قرر الشرع من كبرته وعرف من عظمتها والمراد بالصائم جهن المصلي يقال فلان
يقوم بالليل اذا كان يصلي فيه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب الجهاد ﴾

﴿ الترغيب في الجهاد ﴾

عن حنيفة بن يحيى عن مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

صل الجاهد في سبيل الله

كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر

من صلاة ولا صيام حتى يرجع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم القائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع ريدان حال المجاهد في سبيل الله في أجره وثوابه مثل أجر هذا لأن جميع تصرف المجاهد وأكله ونومه وغفله عائلاً ثوابه وثواب الذي يقرن بين الصلاة والصوم وقد روي أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دني على عمل معدل الجهاد فقال لا أجدهل نستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل المسجد تسلياً لا تفر وتقوم لا تنظر قال من يستطيع ذلك ص **عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصدق كفايته أن يدخله الجنة أو يرد إلى مسكنه الذي خرج منه مع ماله من أجر أو غنية** **عن** ش قوله صلى الله عليه وسلم تكفل الله لمن جاهد في سبيله الكفالة الضمان وإنما أضاف الكفالة إلى الباري في هذا العمل لأنه أوفى كفيل على سبيل التعظيم لشأن الجهاد والتمسح لثواب المجاهد وقوله لا يخرجه من بيته إلا الجهاد في سبيله ريدان يكون نحو جوفي جهاده خالصاً لله تعالى لا يشوبه طلب الفدية ولا العvisية للأهل والعشيرة ولا حب الظهور ولا سمعة ولا شيء من المعاني غير الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا وإذا كانت نيته وعقده الجهاد فلا ينقص أجره ولا ينقص عقده ماله من غنية بل هي رزق ساقاه الله إليه وأجره وأفر كامل وإنما يكره أن يكون سبب خروجه وعقده ومقصد في قتاله الفدية أو إظهار البينة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وتصدق كفايته يحتمل أن يريد به الأمر بالقتال في سبيل الله وما وعد الله عليه من الثواب ويحتمل أن يريد به الشهادتين وأن تصدق به ما يشفي نفسه عنداؤه من كذبهما والحرص على قتله والمجاهدة وقوله صلى الله عليه وسلم أن يدخله الجنة أو يرد إلى مسكنه الذي خرج منه يريد والله أعلم أن يدخله الجنة أن أصيب بموت أو قتل لا ليس في اللفظ ما يختص بالقتل دون غيره

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يدخله الجنة يحتمل وجهين أحدهما أن يدخله الجنة بأمر قتله ويكون هذا تخصيصاً للشهداء كما خصوا بأجرهم برزقون قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فربح بما آتاهم الله من فضله والثاني أن يدخله الجنة بعد البعث ويكون قائمة تخصيصاً بذلك يكون كفارة لجميع خطاياهم وأن كثرت إلا ما خصه الدليل وأنه لا موازنة بين ما اكتسب من الخطايا وبين ثواب ما تركه من الجهاد فلم يرجع ويرى بهذا التأويل حديثاً في قتاده في الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم أ رأيت أن تقتل صابراً تعتب ما قبلا غير مدبر يكفر الله عنى خطاياى فقال صلى الله عليه وسلم نعم ثم قال له بعد أن رد عليه إلا الدين كذلك قال لي جبريل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مع ماله من أجر أو غنية يريد والله مع الذي ينال منها فإن أصاب غنية فله أجر وغنية وإن لم يصب الفدية فله الأجر على كل حال فتكون أو بمعنى الواو كقول جرير

نال الخلافة وكانت على قدر **عن** كافي ربه مومي على قدر

وقد روي عن أبي عبد الرحمن الحلي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من غزاة تغزو في سبيل الله فمصيبو غنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الأجرة ويبقى لهم الثلث فان لم يصبوا غنيمة ثم لهم أجرهم وهذا الحديث لا يثبت رواه أبو هاني حيد بن هاني وليس بمشهور ولو ثبت لكان

عن وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصدق كفايته أن يدخله الجنة أو يرد إلى مسكنه الذي خرج منه مع ماله من أجر أو غنية

معناه أن يصيبوا غنجة على غير وجهها أو يكونوا قد خرجوا قاصدين لها مع ارادة الجهاد ولا يصح
 حمله على عمومهم لأننا لنعلم غايات أعظم أجرام من أهل بدر على ما أصابوا من الفجعة وقروى عن
 رفاعه بن نافع الزرقي وكان من شهد بدر قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ما قدس من أهل بدر فيكم قال من أفضل المسلمين أو كلمة نحوها قال وكذلك من شهد بدر من
 الملائكة وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر بن الخطاب ما يدريك لعل الله طالع على أهل
 بدر فقال أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ص **ج** مالك بن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخيل رجل أجر ورجل ستر وعلى رجل وزر
 فأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مرج أو روضتها فأصابت في طيلها
 ذلك من المرج أو الروضة كان له حسنات ولو أنها قطعت طيلها ذلك فاستنت شرفاً أو شرفين
 كانت آثارها وأروائها حسنات له ولو أنها هربت بنهر فمريت منه ولم يرد أن يسبق به كان ذلك له
 حسنات فهي له أجر ورجل ربطها تغنياً وتعفوا ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي
 لذلك ستر ورجل ربطها نفراً ورياءً أو لأهل الاسلام فهي على ذلك وزر وسئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الحر فقال لم ينزل على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال
 ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره **ج** ش قوله صلى الله عليه وسلم أخيل رجل أجر
 ورجل ستر وعلى رجل وزر يريد أن اتخذها وزر ربطها في الغالب يكون لأحد هذه الثلاث
 الأحوال إما مجرد الأجر وهو لمن ربطها في سبيل الله وإما للستر وهو لمن ربطها ليكتسب عليها
 وإما للوزر وهو لمن ربطها على الوجه الممنوع من عواريط الخيل وربطها هو اقتناؤها وأصله
 من الربط بالجلد والمقود ولما كانت أخيل لا تستقيم ذلك وكان كل من اقتنى فرساً ربطه وكثر
 ذلك من استعماله حتى سموا اقتناءها واتخاذها ربطاً يعني ربطها في سبيل الله أعدادها لهذا الوجه
 واتخاذها بسببه وهو من وجوه البر يتأهب عليه صاحبه في حال مقامه دون استعماله في الجهاد وغزو
 العدو لأنه من باب الاتفاق في سبيل الله أو الأعداد له والأروهاب على العدو فاذا غزا به كان له أجر
 الجهاد والغزو وأجر الاتحاد والرباط

(فصل) الرباط يكون على وجهين أحدهما رباط الخيل وهو ما ذكرناه والأصل فيه قوله تعالى
 وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل الآية ورباط الخيل يكون اتحادها في موطن
 المتخذها أو غير موطنه سواء كان في الثغر وقرب العدو أو في معظم الاسلام وبالبعيد من العدو لأن
 ذلك كله من باب أعداد القوة لأنه قديماً في النفير ويحتاج إلى الغزو ولا يجتمع من المهلة ما ينفع فيه
 الخيل ولأن الغايات التي يحتاج إليها اختيارها وتأديبها قبل ذلك ولا يتم له مراده منها إلا باتخاذها
 قبل الغزو بها والوجه الثاني من الرباط هو رباط الرجل نفسه وهو أن يربط نفسه لحفظ الثغور
 ويكثر سوادها والأروهاب على من جاوره من العدو والأصل في ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون وماروى عن سهل بن سعد أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها (مسألة) إذا ثبت ذلك فرباط
 الرجل نفسه هو أن يترك وطنه يلزم ثمران الثغور والخوف لعل الخلف وتكثير السواد وأما
 من كان وطنه الثغر فليس تأتم به رباطاً ورواه ابن حبيب عن مالك ووجه ذلك أن يحبس نفسه
 ويقم لهذا الوجه خاصة فإن أقام لغير ذلك فإنه بمنزلة نصر فانه لم يربط نفسه لمداقة العدو وليس

• وحديثي عن مالك عن
 زيد بن أسلم عن أبي صالح
 السمان عن أبي هريرة أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال أخيل رجل أجر
 ورجل ستر وعلى رجل
 وزر فأما الذي هي له أجر
 فرجل ربطها في سبيل
 الله فأطال لها في مرج أو
 روضة فأصابت في طيلها
 ذلك من المرج أو الروضة
 كان له حسنات ولو أنها
 قطعت طيلها ذلك فاستنت
 شرفاً أو شرفين كانت
 آثارها وأروائها حسنات
 له ولو أنها هربت بنهر
 فمريت منه ولم يرد أن
 يسبق به كانت ذلك له
 حسنات فهي له أجر ورجل
 ربطها تغنياً وتعفوا ولم
 ينس حق الله في رقابها
 ولا في ظهورها فهي لذلك
 ستر ورجل ربطها نفراً
 ورياءً أو لأهل الاسلام
 فهي على ذلك وزر وسئل
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الحر فقال لم ينزل
 على فيها شيء إلا هذه الآية
 الجامعة الفاذة فمن يعمل
 مثقال ذرة خيراً يره ومن
 يعمل مثقال ذرة شراً يره

كذلك رباط الخيل فان جمهور الناس يستغنى عن اتخاذها هذا الذى ذكره أصحابنا * قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندى أن من اختار المقام والاستيطان بالثغر وموضع اتخوف للرباط خاصة وأنه لو لا ذلك لأمكنه المقام بغير ذلك من البلدان له حكم الرباط والله أعلم (مسئلة) اذا كان الثغر رباطا لموضع الخوف ثم ارتفعت المخافة لقوة الاسلام بذلك الموضع أو بعد العدو عنهم فان حكم الرباط يزول عنهم وقد سئل مالك عن جعل شيئا في سبيل الله أن يجعله في جدة قال لا قيل له فانه قد كان بها خوف قال فانه قد ذهب (مسئلة) ورباط الخيل والنفس من عدة الجهاد وقد سئل مالك أيما أحب اليك الرباط أم الغارات في العدو قال أما الغارات فلا أدري كأنه كرهها وأما السير في أرض العدو على الاصابة يريد الاستنفهوا أحب اليه ووجه ذلك أنه كره الغارات لما كانوا يقصدون بهامن أخذ الأموال ورب ما غلوا وأما السير في أرض العدو وهو الغزو على الاصابة بالحق والسنة لتسكون كلمة الله هي العليا ولا يقل وطبيع الأمير في الحق فهو أفضل لأن فيه زيادة على الرباط دخول أرض العدو وإمانته وروى عن عبد الله بن عمر أنه قال فرض الله الجهاد لسنتك دماء المشركين والرباط لحقن دماء المسلمين وحقق دماء المسلمين أحب الي من سفل دماء المشركين قال ابن حبيب وانما ذلك حين دخل في الجهاد ما دخل * قال القاضي أبو الوليد ووجه ذلك عندى والله أعلم أن يكون الخوف بغير من الثغور قد اشتد حتى خيف على أهله من عدوهم فاستنفروا لادراك ذلك الزمر فان قصد ذلك الثغر حينئذ يكون أولى لأن حقن دماء أهله أفضل من سفل دماء المشركين وأما أن يكون رجل من المسلمين يقصد الثغر من الثغور للرباط فيه لا لعدو يتربص بزو له ويترك المنزل والى بلاد الله سيفقد ترك الأفضل لأن دخوله الى أرض العدو نكابة فيهم وإحاطة لهم وفيه مع ذلك حفظ للمسلمين لأن نكابه العدو تضعفهم عن غزو المسلمين وقد قال على بن أبي طالب رضى الله عنه ما غزا قوم في عقر دارهم الا ذلوا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فأما الذى حى له أجر فرجل رباطا فذكر انه الرباط في سبيل الله ثم وصف أن جميع نصرتهما أجروا لم يكن غزو فان أطال لها في مرج أو روين نلار حى فان ما أصابت من ذلك يكون له حسنات وقوله صلى الله عليه وسلم ولو أنها فطعت طيلها ذلك فاستنت نرفا أو شرفين كانت آماره أو أرواها حسنات له يريد صلى الله عليه وسلم أن تصرف هذه الخيل وان كان بغير سببه يكون حسنات له ولذلك وصفه وأما كان بسببه من الاطالة لها في المرج واحة ثم ذكر ما يكون بغير سببه ومن غير اختياره من نطع الطيل وهو ما أطال لها فيه من الحبل واستنان الشرف والجرى الى ما بعد من الأرض ورأيت لبعض أهل اللغة أن الشرف والطلق واحد فيكون معناه على هذا جرحها طلقا وطلقين والله أعلم وذكر بعد ذلك ما لم يرد فعله من أن تشرب من غير أن يريدها وأخبر أن ذلك كله حسنات له من رباطها وانما في ذلك والله لم يستوعب أنواع نصرتهما والله أعلم

(فصل) وقوله ورجل رباطا تغيا وتغفأ يريد أنه رباطا يستغنى بها وبغف عن السؤال وهو مع ذلك من قصد فيها لمنس حق الله في رقابها ولا ظهورها يريد والله أعلم أن اتخاذها لهذا الوجه لا يسقط حق الله فيها فان ضيع حقوق الله فيها لم توصف بأنها ستر له خاصة لما بلحقه من الماسم والورر بسببها وانما بوصف بذلك من لم يأثم باتخاذها لانه أدى حق الله تعالى في رقابها وظهورها والحقوق التي تتعلق لله برقابها أن تؤدى منها الحقوق اذا تيمت فيها باختصاصها بها أو لصيق ذمتها عنها

واحتماء إلى أدائها من رقاب هذه الخيل وما يتعلق بذلك من ظهورها أن يتعين عليه فرض الجهاد بها إذا دعت إلى ذلك ضرورة وإن لم يتقنها للجهاد إلا أنه يتعلق حق الله تعالى بها إذا تعين عليه الجهاد بها ويتعين عليه جل الضعيف عليها إذا خاف عليه الهلكة ولم يجد محملاً غيرها وما أشبه ذلك من الحقوق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل يطعن نحرًا ورءاه نواء لاهل الاسلام يريد أن يقتل بها ويرأى بها الاسلام وأما لو اقتصر بها على أهل الشرك ورأى أنهم بها لكان ذلك من باب الخير الذي يرجو عليه الأجر وأما النواء فهو المقاومة على وجه العداوة من قولهم فلان نأوى فلانا إذا قومه على عداوة فمن اقتنى فرسان يقتل بها على أهل الاسلام وينأوى بهم بها فهي عليه وزر والله أعلم

(فصل) وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجر يريدوا الله أعلم أن السائل له لم يعلم أن كان حكم الجر حكم الخيل فيأخذ كرم من أهل الرجل أجرة رجل ستر وعلى رجل وزر أو يكون مخالفًا لحكم الخيل في ذلك لا لها لا تتخذ غالب الجهاد ولا تربط فيه وهي مجازت العادة أن ينأوى بها ولا يقتل بقتلتها ولا هي ما يتكسب بركوبها وأن يكسب بالحل عليها كالابل والبغال فقال صلى الله عليه وسلم لم ينزل على قهاين إلا أنه الآية الجامعة الفادة يريدوا الله أعلم أنه لم ينزل عليه فيها من التقسيم والتقسيم ما نزل على الخيل لئلا يغير مشاركة لها في ذلك ولكونها داخله تحت قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره والجر وإن لم تبلغ مبلغ الخيل في الجهاد فقد يعمل عليها راحتهم لم يستطع اقتناء الخيل ويعمل عليها زاده وسلاحه ويتكسب عليها ضغفاء الناس وأما هي فيقتل بها ويستعين بها أهل الشرك والبنى على غزو الاسلام فيوزرون بها فهذا استفاد من عموم الآية لأن اقتناءها لا يخلو أن يكون من عمل الخير أو من عمل الشر وقد أخبر تعالى من عمل شيئا منهنها ته براه وهذا يدل على التعلق بالعموم لأنه صلى الله عليه وسلم تعلق به يوم الآية واستفاد منه حكما وهذا يدل على وجوب التعلق به لغتوسرها وقوله صلى الله عليه وسلم الآية الجامعة يريد صلى الله عليه وسلم العامة وقوله صلى الله عليه وسلم الفادة يريد القليلة المثل في هذا الحكم يقال كذا فادة وفذة أي شاذة ص **ع** مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ميمر الانصاري عن عطاء بن يسار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير الناس منزلة رجل أخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله ألا أخبركم بخير الناس منزلة بعده رجل معتزل في غنيته يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعبد الله ولا يشرك به شيئا **ش** قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير الناس منزلة وقيل أهم يريدون ذلك على سبيل التبيين لم على الاصطلاح اليه والاقبال على ما يغير به والتفرغ لغيره ويجعل أن يريد بقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس منزلة أكثرهم نوايا في الآخرة وأرفهم درجة وقوله صلى الله عليه وسلم رجل أخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله يريد والله أعلم أنه مواظب على ذلك وصفه بأنه أخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله بمعنى أنه لا يخلو في الغلب من ذلك راكبا أو قائما هذا معظم أمره ومقصوده من نصره فغوص بذلك جميع أحواله وإن لم يكن أخذ بعنان فرسه في كثير منها

(فصل) وقوله ألا أخبركم بخير الناس منزلة بعده رجل معتزل في غنيته وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل المنازل ونص عليها ورغب فيها من قوى عليها وأخبر بعد ذلك بفضل من قصر عن هذه المنزلة وضعف عنها فليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على أن يكون أخذ بعنان فرسه فيه في كثير منها

(فصل) وقوله ألا أخبركم بخير الناس منزلة بعده رجل معتزل في غنيته وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل المنازل ونص عليها ورغب فيها من قوى عليها وأخبر بعد ذلك بفضل من قصر عن هذه المنزلة وضعف عنها فليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على أن يكون أخذ بعنان فرسه فيه

• وحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ميمر الانصاري عن عطاء بن يسار أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير الناس منزلة رجل أخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله ألا أخبركم بخير الناس منزلة بعده رجل معتزل في غنيته يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعبد الله ولا يشرك به شيئا

ففي الناس الضعيف والكبير وذو العاهة والفقير ووصف صلى الله عليه وسلم هذا المعتزل في أنه في غنمة بلفظ التغبير إشارة والله أعلم إلى قلة المال وقد يكون اعتزاله ضعفا عن الجهاد وقسروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في غزاة أن أقواما بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعبا ولا واديا إلا وهم معنا حبسهم العذر ويحتمل أن تكون له قوة على الجهاد ولكنه يؤمر مع الغنى عنه بالتقياض والاعتزال لما يرى أن ذلك أرفق به وأوفق له في دينه فهذا أقام الصلاة وآتى الزكاة وعبد الله تعالى فزنت بعد منزلة المجاهد من أفضل المنازل لأدائه الفرائض وإخلاصه لله العباداة وبعد عنه الزياه والسمعة إذا خفي موضعه ولم يكن ذلك شهرته ولأنه لا يؤذي أحدا ولا يذكره ولا تبلغ درجته درجة المجاهد لأن المجاهد يذب عن المسلمين ويجهاد الكافر ين حتى يدخلهم في الدين يتعدى فضله إلى غيره ويكثر الانتفاع به وهذا المعتزل لا يتعدى نفعه إلى غيره ولو أن رجلا رأى أن الانتقياض أسلم لديه وأعدل لحاله ورأى أن نفسه أطوع له في الصلاة والزكاة فأقبل عليها هذا المعنى لكان ذلك والله أعلم الحظ له فمن الناس من يجده نفسه أطوع له في الصلاة ومنهم من يجدها أطوع له في الجهاد ومنهم من يجدها أطوع له في غير ذلك من أبواب البر وانما ذلك بحسب ما يفتح على الإنسان ويقسم له ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في اليسر والعسر والمنشط والمكره وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم **ح** ش قوله رضي الله عنه بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل البيع في كلام العرب المعاوضة في الأموال ثم سميت معاوضة النبي صلى الله عليه وسلم ومعاودة المسلمين بمبايعة بمعنى أنه عاوضهم بمأمن لهم من الثواب عوضا عما أخذ عليهم من العمل قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون إلى قوله الفوز العظيم

(فصل) وقوله على السمع والطاعة السمع هنا يرجع إلى معنى الطاعة ولعله أن يكون أصله الاصغاء إلى قوله والتفهم له يراد أن الذي شرط علينا السمع والطاعة لا أمره ونواهيه على كل حال في حال اليسر وحال العسر ويحتمل أن يراد به يسر المال وعسره وانما يمكن من جدار أهله وأفر الزاد والاقتصار على أقل ما يمكن منهما والمنشط والمكره يراد وقت النشاط إلى امتثال أو أمره ووقت الكراهية لذلك ولعله أن يراد به المنشط وجود السبيل إلى ذلك والتفرغ له وطيب الوقت وضف العدو ويراد بالكراهة تعذر السبيل وشغل المانع وشدة الهوا بالجر والبرد وصعوبة السفر وقوة العدو

(فصل) وقوله وأن لا تنازع الأمر أهله يراد بالامارة ويحتمل هنا أن يكون شرطاً على الأنصار ومن ليس من قريش أن لا ينازعوا فيه أهله وهي قريش ويحتمل أن يكون هنا ما أخذ على جميع الناس أن لا ينازعوا من ولاد الله الأمر منهم وأن كان فيهم من يصلح لذلك الأمر إذا كان قد صار لغیره

(فصل) وقوله وأن نقول أو نقوم شك من الراوي بالحق حيثما كنا يراد أن يظهره والحق بالقول أو القيام به حيث كانوا من المواطن والأما كن لا ينعمهم من ذلك مخافة ولا لومة فلان ص **ع** مالك عن زيد بن أسلم قال كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب يذكر له رجوعا من الروم وما

• وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عباد بن الوليد ابن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في اليسر والعسر والمنشط والمكره وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول أو نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم • وحديثي عن مالك عن زيد بن أسلم قال كتب أبو عبيدة بن الجراح إلى عمر بن الخطاب يذكر له رجوعا من الروم وما

يتخوف منهم فكتب اليه عمر رضي الله عنه أما بعد فإنه مما تنزل بعبد مؤمن من منزل شدة يجعل الله بعدهم جواراً وإنه لن يذهب عسر يسرين وأن الله جل ثناؤه يقول في كتابه يا أيها الذين آمنوا أصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴿ ش قوله كتب أبو عبيدة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا كان أمير المؤمنين يستشير فيما يفعله لما فجا المسلمين من جوع الرءوم وصله ما يتقى منهم ويخاف من ضعف سلمي الثغور عنهم فكتب اليه عمر رضي الله عنه بما ذكر في الحديث يريد أن عاقبة المؤمنين إلى الفرج وقوله رضي الله عنه فإنه لن يذهب عسر يسرين قيل إن وجد ذلك أنه لما عرف العسر اقتضى استغراق الجنس فكان العسر الأول هو الثاني من قوله تعالى فإن مع العسر يسراً ولو كان اليسر منكراً كان الأول منه غير الثاني وقد أدخل البصري في تفسير سورة ألم نشرح لك بائراً قوله تعالى إن مع العسر يسراً كقوله تعالى قل هل ترصون بنا الأحادي الحسينين ﴿ فهنا يقتضى أن اليسر عنده الظفر بالمراد أو الأجر فالعسر لا يذهب هذين اليسرين لأنه لا بد أن يحصل لأو من أحدهما ﴿ قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وهذا عندي وجه ظاهر (فصل) وقوله رضي الله عنه فإن العسر وجعل يقول في كتابه يا أيها الذين آمنوا أصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون وذكرهم هذه الآية ونههم عليها لما تضمنت جميع ما يحتاجون اليه من الأمر بالصبر ومداومة وقوله وصابروا والأمر بالباط هو المقام بالثغر وسده واللب عنه وعن أهله

﴿ النبي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ﴾

يتخوف منهم فكتب اليه عمر بن الخطاب أما بعد فإنه مما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة يجعل الله بعدهم جواراً وإنه لن يذهب عسر يسرين وأن الله تعالى يقول في كتابه يا أيها الذين آمنوا أصبروا وصابروا واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴿ النبي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ﴾ حنن بن يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو قال مالك وأما ذلك

ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو قال مالك وأما ذلك مخافة أن يناله العدو ﴿ ش قوله نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو يريد والله أعلم المصنف لما كان القرآن مكتوباً في أسماهم قرأوا ولم يرد ما كان منه مخفوطاً في الصدر لأنه لا خلاف أنه يجوز لحافظ القرآن الغزو وأما ذلك لأنه لا إباحة للقرآن في قتل الغازي وأما الإباحة للقرآن بالعبد بالمصنف والاستغناء به وقد روى مفسر أنه أن يسافر بالمصنف رواء عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي أن يسافر بالمصنف إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو (فصل) والسفر اسم واقع على الغزو وغيره قال ابن مسعود قلت لسعد بن أبي بكر عن بعض العراقيين الغزو بالمصنف إلى أرض العدو في الجيش الكبير كالطائفة وتصورها وأما السرية ونحوها فلا قال سعدون لا يجوز ذلك لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك عاماً ولم ينفصل وقتيناه العدو من ناحية الغلبة والدليل على صحة ما ذهب إليه سعدون أنه لا قوة فعل العدو وليس مما يستعان به على جرح وقتيناه لشغل عنه كقول سعدون وتبيناه بالغلبة أيضاً (مسئلة) ولوان أحداً من الكفار رغب أن يرسل إليه بمصنف يتدبره لم يرسل إليه به لأنه نجس جنب ولا يجوز له مس المصنف ولا يجوز لأحد أن يسلمه إليه ذكره ابن الماجشون وكذلك لا يجوز أن يرسل أحد من ذراريهم القرآن لأن ذلك سبب لتعظيمه منه ولا بأس أن يقرأ عليهم احتياجاً جعلهم به ولا بأس أن يكتب إليهم بالأقوال ونحوها على سبيل الوعظ كما كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى ملك الروم يأهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم

(فصل) وقوله مخافة أن يناله العدو يريد أهل الشرك لأنهم بما عكسوا من نبيله والاستغفاني به فلاجل ذلك منع السفر به إلى بلادهم

عن النبي عن قتل النساء والولدان في الغزو

النبي عن قتل النساء
الولدان في الغزو

حدثني يحيى عن مالك

ابن شهاب عن ابن

كعب بن مالك قال

سبب أنه قال عن عبد

جن بن كعب أنه قال

رسول الله صلى الله

عليه وسلم الذين قتلوا ابن

الحقيق عن قتل

سواء والولدان قال

كان رجل منهم يقول

متبنا امرأة ابن أبي

يوق بالصياح فأرفع

يفه أيهم أذكر نهي

ول الله صلى الله عليه

لم تأكل ولولا ذلك

حنا منبأ وحديثي

مالك عن نافع عن ابن

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم رأى في بعض

منه امرأة مقتولة

مكر ذلك ونهى عن

ل النساء والصبيان

ص مالك عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك قال حسب أنه قال عن عبد الرحمن بن كعب أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان فكان رجل منهم يقول برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصياح فأرفع السيف عليها ثم أذكر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل ولولا ذلك استرحنا منها ش قوله نهي الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان يريد حين أنفذهم لقتله فقتله عبد الله بن عتيك ونهبهم هذان عن قتل النساء والولدان أصل في المنع من ذلك وسيرد بعد هذا مفسرا وقوله برحت بنا يريد أظهرت أمرنا بصياحها فكان ينفع قتلها إذا رفع عليها السيف ما يذكر من نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان ولولا ما يذكر من ذلك النبي لقتلها فاستراحوا منها وهذا يدل على التعلق بالعموم لأنه أجرى نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم على عموم في سائر الحالات ولم يقصره على القمادة في ذلك دون الحاجة إليه والذي يظهر من مذهب أصحابنا أنه لا تقتل المرأة إذا جرى منها مثل هذا من الانذار بالصياح وقد قال ابن مسنون لا يقتل النساء في الحراسة خلافا للرواية في قوله يقتل في الحراسة ووجه ذلك أن الحراسة على الأسوار والحصون ليست من باب المدافعة وهذا ما يمكن للنساء والصبيان فعله كالنظر والمرأاة ولا يستباح قتل هذين الصنفين ولكن يستباح قتلهم بالقتال والمدافعة التي ينفرد بها الرجال غالبا ص مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى في بعض غزاه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان ش قوله رأى في بعض غزاه امرأة مقتولة فأنكر ذلك يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم لم ينسأ تلك المرأة أنها لم تقا تل ويحتمل أن يكون جل أمرها على المعهود من حال النساء في بعدهن عن القتال والمنعة وقد روى بريح بن ربيع قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلا فقال انظر على ما اجتمع هؤلاء فجاء فقال امرأة مقتولة فقال ما كانت ههنا لتقاتل قال وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلا فقال خالد لا تقتل امرأة ولا عسيفا فهذا يقتضي أن المنع من قتل النساء واله بيان لأنهم لا يقاتلون وفيهم معنى آخر أنهم من الأمور التي يستعان بها على العدو وينتفع بهادون مخافة من فلما ان قاتلوا فأنهم يقتل لأن الصلة التي منعت من قتلهم عدم القتال منهم فإذا وجد منهم وجبت عليهم الباحة فقتلهم لأن الحاجة داعية إلى دفعهم فزهرتهم وأزاله منعهن الموجود في الرجال (مسئلة) وهذا إذا قاتلن بالسلاح والرمح وشبهه وأما الرى بالمجاعة فهل يبيع قتلن أم لا قال ابن حبيب لا يستباح بذلك قتلن ورواه ابن نافع عن مالك وجهد ذلك أن مضرة هؤلاء ضعيفة وغنائهم عن قومهم قليل فلا حاجة بنا إلى قتلهم ومنع الانتفاع بهم وقال مسنون برميهم المسجونين بالمجاعة وإن قتلن في ذلك ووجه ذلك قوله تعالى ولن انتصر بصلطه فأولئك ما عليهم من سبيل (فرع) فإذا قلنا يجب مقاتلتهم ولم يستطع عليهم إلا بعد أسره في قتلهم فاختلف أصحابنا في ذلك فروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم أنهم يقتلن وفي كتاب ابن مسنون لا يقتلن بعد الأسر وجه الرواية الأولى أنهم بالقتال قد استحقن النفس ولا

يسقط ذلك عنهم بالأسر كما لو قتل أحد من المسلمين ووجه الرواية الثانية أنهم ممن يقر على غير
 بزية فلم يجر قتلهم بالأسر كما لم يقتل ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق رضى
 الله عنه بعث جيوشاً إلى الشام فخرج عشى مع يزيد بن أبي سفيان وكان أميراً مع ربع من تلك الأرباع
 فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر أماناً تركب وأماناً أنزل فقال أبو بكر ما أنت بنازل وما أنا أبا بكر
 أحتسب خطيأى هذه في سبيل الله ثم قال له أنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذهبهم وما
 زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له وسجدوا فمما عاون أوساط رؤسهم من الشعر فاضرب ما خضوا
 عنه بالسيف وأى موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبي ولا كبيراً حرماً ولا تقطن شجرة أمراً ولا
 تحزن من عامر ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لا كله ولا تحرقن نخلاً ولا تفرقنه ولا تغفل ولا تحببن **ع** ش
 قوله أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعث جيوشاً إلى الشام فخرج عشى مع يزيد بن أبي سفيان
 يحفل أنه خرج معه على سبيل البر له والتشيع فيكون ذلك متفقاً في تشيع الخارج إلى الفز ووالج
 وسبل البر وأضاف مشيه إلى يزيد بن أبي سفيان أما لانه أخص بما شأنه والقرب منه والمكانة وأما
 لانه كان خروجه بسببه فقال خرج مع يزيد بشيعة بمعنى أنه قصد يغزو حنظلة معهم وان لم يحضر جامعاً
 (فصل) وقوله فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر أماناً تركب وأماناً أنزل على معنى الأكرام لأبي بكر
 والتواضع له بدنه وفعله وخلافته لثلاث كون حله في الركوب أرفع من حله في المشى وقول أبي بكر
 الصديق رضى الله عنه ما أنت بنازل وما أنا أبا بكر أى احتسبت خطيأى هذه في سبيل الله يريد أن
 قصده بالمشى في تشيعهم ووصيتهم حسنة في سبيل الله تعالى فله أن أراد الفرق بدو التقوى بالله لما لبعاده من
 لعب العدو وتعب السفر ولقاء العدو ومقاومته وأبو بكر رضى الله عنه لا يلقى شيئاً من ذلك فلم يصح
 من التقوى والترف ما يحتاج إليه يزيد

(فصل) وقوله رضى الله عنه أنك ستجد أقواماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذهبهم وما زعموا أنهم
 حبسوا أنفسهم له يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس وأقبلوا على ما يدعون من
 العبادة وكفوا عن معاونه أهل ملتهم برأى أموال وأحرب وأخبار يجتهدون في الإلتفات سواء كانوا
 في صوامع أو ديار أو غير أن لا بد لولا تماخضوا عن الفربيق وعفوا عن معاونته أحدهما (مثله)
 وأما رهبان الكنائس فقال ابن حبيب يقتلون لهم لم يمتزلوا أهل ملتهم وهم بما خاون لهم بحيث
 لا يمكن أن تعرف صلاحهم من معونتهم (مثله) ولا يسي الرهبان ولا يخرجون من صوامعهم بل
 يتركون على حالهم خلافاً للشافعي في أنه يسبون ويسترقون لقول أبي بكر رضى الله عنه فذهبهم وما
 زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له وهذا يقتضى إبقاعهم على حالهم فإن كان للرهبان أموال فروى ابن نافع
 عن مالك في إرادته العذبة والزعر في أرض الروم أنه لا يعرض له وذلك ليسير ولا يعرض لبقرة
 ولا لقنعة إذا عرفت أنها له ولذلك وجب يعرف وما أدى كيف يعرف ذلك وقال سحنون أن معنى ذلك
 من قول مالك إذا كان قليلاً قدر عيشه وأما ما جاز ذلك فلا يترك له وجه قول سحنون أن في
 استئصال ماله قتله أو إزاله عن موضعه وتمتق من ذلك غير جائز فلا بد أن يترك له ما يكتفيه وما زاد
 عليه فلا حاجة له به فلا يترك له

(فصل) وقوله رضى الله عنه ستجد أقواماً حبسوا أنفسهم لله فذهبهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له
 قال ابن حبيب معنى الشامة فأمره أن يضرب ما حبسوا عنه بالسيف يريد بذلك قتلهم ولم يرد ضرب
 ذلك الموضع خاصة وذلك كقوله تعالى أو جرحي ربك إلى الملائكة أى معكم فقتلوا الذين آمنوا سألني

• وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام فخرج عشى مع يزيد بن أبي سفيان وكان أميراً مع ربع من تلك الأرباع فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر أماناً تركب وأماناً أنزل فقال أبو بكر ما أنت بنازل وما أنا أبا بكر أحتسب خطيأى هذه في سبيل الله ثم قال له أنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذهبهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له وسجدوا فمما عاون أوساط رؤسهم من الشعر فاضرب ما خضوا عنه بالسيف وأى موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبي ولا كبيراً حرماً ولا تقطن شجرة أمراً ولا تحزن من عامر ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لا كله ولا تحرقن نخلاً ولا تفرقنه ولا تغفل ولا تحببن

في قلوب الذين كفروا العجب افطر بوا فوق الأعناق واخر بوا منهم كل بنان وأما ضرب أو ساط
 رؤسهم بالسيف فلا يجوز ذلك الا قبل الأسر لم في نفس الحرب وأما بعد أسرهم والتكن منهم فلا
 ينبغي أن يمثل بهم ولا يعذب في قتلهم ولكن تضرب أعناقهم صبرا الآن يكونوا فدعوا بالمسلمين
 على وجه التمثيل فيعمل بهم مثله قال الله تعالى وان عاقبتهم فاعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به
 (فصل) لم يذكر في هذا الحديث تقديم الدعوة والمشركون في ذلك على ضربين طائفة قد
 بلغت الدعوة وطائفة لم تبلغهم فأما من بلغت الدعوة فروى عن مالك ثلاثة عشر غيرهم ويقالون دون
 تقديم دعوة إلى الاسلام وندم رواية العراقيين عن مالك وفي المسونة روايتان عن مالك قال ابن
 القاسم لا يبيتوا غزواهم نحن أو أقبلوا الينا غزاة في بلادنا حتى يدعوا قال وقد قال مالك أيضا الدعوة
 ساقطة عن قارب الدار لعلمهم بما يدعون اليه وأما من شك في أمره نخف أن لا تبلغه الدعوة فان
 الدعوة أقطع للشك وأتم للجهاد يبلغ بك وبهم ما بلغ وقال أبو حنيفة ان بلغت الدعوة فحسن أن
 يدعوا قبل القتال وان لم تبلغهم الدعوة لم يبتدوا بالقتال حتى يدعوا وقال الشافعي لأعلم أحدا من
 المشركون لم تبلغه الدعوة الا أن يكون خلف الذين يقاتلون قوم من المشركون خلف الغزير والترك
 لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الايمان وجه الرواية الأولى ما روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم بعث محمد بن مسلمة وأبا ثالة إلى كعب بن الأسرف وابن أبي الحقيق فيقتوما غار بن وقتلوما ولم
 يقدمادعوة حين قتلاهما ومن جهة المعنى ما احتج به في المدونة أنه قد تقدم علمهم بما يدعون اليه وعادوا
 الدين وأهله والدعوة لا تحدث لهم إلا تحذيرا وتذكيرا ومع ذلك يطلبون الغارات والعورات فيجب
 أن يلتبس منهم ويؤخذوا بها * قال القاضي أبو الحسن وعلى كل حال فيستحب أن يدعوا إلى
 الايمان قبل القتال ووجه رواية الثانية ما روى أن علي بن أبي طالب قال للنبي صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر نقاتهم حتى يكونوا مثلنا فقال صلى الله عليه وسلم انفذتم ادعهم إلى شهادة أن لا إله الا الله
 فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحد خير لك من حرا ناعم ومن جهة المعنى ان هذا حرب للمشركون
 فلمزم أن يتقدم بالدعوة كغير العالمين لان تعديد الدعوة فديكون فيها من التذكير بالله والايمان به
 ما لم يكن فيا تقدم (فرع) اذا ثبت ذلك فانما حكم الروم وأما القبط فقد فرق مالك بينهم وبين
 الروم فقال لا يقاتلوا ولا يبيتوا حتى يدعوا ولا ترضى الدعوة بلغتهم وكذلك الامرازة قال القاضي
 وهم جنس من الحبشة قال ولم ير مالك بلوغ الدعوة مرة فهم ووجه ذلك انهم قد استعملوا الكف
 عن المساهين ولم يعاجلوا بالحاربة ولا استعملوا طلب الغرة فلم يكن في تقديم الدعوة وجه مضرة
 وكذلك اذا كان المسلمون ظاهرين ولم يكن في تذيير الدعوة لمن دبلقته وجه مضرة فان الدعوة
 نابتة في حقهم ولذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الدعوة على محاربه أهل خير وقد تقدم
 علمهم بما يدعوا النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في ذلك لطول المدة وقرب المسافة (فرع)
 فان عوجل أحد من لم تبلغه الدعوة قتل قبل أن يدعى إلى الايمان فقد قال أبو حنيفة لا دية فيه
 وقال الشافعي الدية على عاقلة القاتل قال القاضي أبو الحسن ولست أعرف مالكا فيه نصا والأظهر
 عندي قول أبي حنيفة قال والدليل على ذلك ان من أصلنا ان المسلم اذا أقام بدارا الحرب مع القدرة
 على الخروج ثم قتل خطأ لم تكن فيه دية الكافر منهم أولى الآن تكون فيه دية قال وأيضا
 فانه ليس فيه أكثر من اننا ممنوعون من قتله وذلك لا يوجب فيه دية لكونه في دار الحرب قتل
 ناسهم وذرارهم وكذلك الرهبان والشيخ الفاني

(فصل) وقوله رضى الله عنه انى موصيك بمشعر خلال لا تقتلن امرأه ولا صبياً على حسب ما تقدم من المنع من قتل النساء والصبيان وان الصبي هو الذى لم يحتم ولم ينبت فان أنبت ولم يحتم فهل يقتل أم لا اختلف أصحابنا فى ذلك فقال أكثرهم يقتل وقال ابن القاسم لا يقتل حتى يحتم وجه القول بالقتل ما روى عن عطية القرطبي انه قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قرينة فكان من أنبت مناقض ومن لم ينبت حلى سبيله فكنت فمين لم ينبت نخلي سبيلي ومن جهة المعنى ان الاحتلام انما يتعلق به حقوق البارئ تعالى وأما حقوق الآدميين فالأحكام التى تنفذ بين الناس فلا يجوز أن تتعلق بالاحتلام لانه أمر لا يدري ويمكن كتابه وادعائه وانما يجب أن يتعلق ذلك بأمر يظهر ويمكن معرفته بالنظر اليه وهو الانبات على انه فى الأغلب لا يتأخر عن الاحتلام ولا يتقدم عليه بكثير مدة وأكثراً يكون مقارناله والله أعلم

(فصل) وقوله رضى الله عنه ولا كبيرهما يريد الشيخ الهرم الذى بلغ من السن ما لا يطيق القتال ولا ينتفع به فى رأى ولا مدافعة فهذا مذهب جمهور الفقهاء الا انه لا يقتل وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعى قولان أحدهما مثل قول الجماعة والثاني يقتل هو والراغب والدليل على ما نقوله قول أبي بكر رضى الله عنه هذا ليز يدن أبى سفيان ولا يخالفه فثبت انه اجماع ومن جهة القياس ان هذا ممن لا يقتل ولا يعين العدو بمنع دائم فلا يجوز قتله كالمرأة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان المشركين على ضربين أحدهما ممن لا يخاف منه مضرة ولا معونة برأى ولا مال كالراغب والشيخ الفاني فهذا لا تقدم حكمه والضرب الثاني أن يكون ممن تخشى مضرة فيكون فيه المعونة للحرب أو الرأى أو المال فهذا اذا أسرى يكون الامام يخبر فيه بين خمسة أشياء أن يقتله أو يفاديه أو يمن عليه أو يسترقه أو يعقده الذمة على أداء الجزية فأما الاسترقاق وعقد الذمة فلا خلاف نعلمه فى جوازهما وأما القتل فحسبى القاضى أبو الحسن انه لا خلاف فى جوازه وحسبى القاضى أبو محمد عن الحسن المنع من ذلك وانه قال اصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسارى بدر ممن عليه أو يفاديه والدليل على جواز ذلك قوله تعالى ما كان لنى أن يكون له أسرى حتى ينضن فى الأرض ودليلنا من جهة السنة تواتر الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم يقتل عقبه بن أبى عبيط والنضر بن الحارث من أسارى بدر ومن جهة المعنى انه ليس فى الأسر حق للدم وانما يحقق الدم بعقد الأمان (مسئلة) وأما المن أو المفاداة فانه جائز عند جمهور الفقهاء وبه قال مالك والشافعى وقال أبو حنيفة لا يجوز المن ولا المفاداة وحسبى هذا القول عن أصحاب الشافعى غير انهم قالوا لا يفادى بمال وهذا القول فى المفاداة انما هو لمسنون والدليل على صحة جواز المن والمفاداة قوله تعالى فاذا لقيتم الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى اذا أغنصتمهم فسئلو انا فاما من ابعدوا فاما من ابعدوا حتى تضع الحرب أوزارها ودليلنا من جهة السنة انما ظفرت الاخبار به من مفاداة أهل بدر ودليلنا من جهة القياس ان هذا يقتل يجوز تركه الى غير بدل فجواز تركه الى بدل كالتقصاص (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الامام يجب أن ينظر فى ذلك بحسب الاجتهاد فمن علمت شجاعته واقاداه أو رأيه وتديره فالأولى قتله ومن لم يكن بهذه الصفة وكان صاعداً أو عسيفاً فالأفضل استبقاؤه ومن رضى اسلامه والاتقاع به فالأولى أن يمن عليه ومن كان غناؤه عنهم قليلاً وأخذ عنه عوض نافع من مال أو أسير من أسرى المسلمين فودى

(فصل) وقوله رضى الله عنه ولا تقطعن شجرة من غرا ولا تحرقن عامراً هذا على ضربين أما ما كان من البلاد مما يرجى أن يظهر عليه المسلمون فانه لا يقطع شجره الممر ولا يخرب عامره

لم يرجع من استيلاء الاسلام عليه وانتفاعهم به وما كان بحيث لا يرجع مقام المسلمين به بعده
وتوغله في بلاد الكفر فانه يخرب عاصره ويقطع شعبه المفر وغيره لان في ذلك اضعافا لهم وتوهينا
واتلاف ما يمتقون به على المسلمين قال ابن حبيب قال مالك واصحابه انما انتهى الصديق عن اشرب
الشام لانه علم مصيرها للمسلمين واما لا يرجع ظهورهم عليه فنراهم ذلك مما ينبغي قال ابن حبيب
هو الصحيح وقد سرق النبي صلى الله عليه وسلم تحل بني النضير

(فصل) وقوله ولا تعقرن شاة ولا بعيرا الا لما كلة وهذا ايضا على ضربين أحدهما أن يكون
الابل والغنم فيستطيع المسلمون أن يخرجوا بها ويتمولوها فلا تعقر الحاجة ويحتمل أن يريد
بالعقر الذبح والعقر فيقول لا يسرع بذبحها وتحربلها الا حاجتهم الى أكلها فأما على وجه السرف
والافساد وأعلى وجه القول والاشراج للبيع الى بلاد المسلمين فلا ويحتمل أن يريد بالعقر الحبس
لما شرد منها بالعقر الذي يحبس ما تدور شره ولا تبلغ مبلغ القتل فيقول ما شرد عليكم فلا يمكنكم
ركوبه واستعماله فلا تروموه ولا تعقروه وليكن في حلة ما يساق من الابل ولا تعقروه على الوجه
المذكور الا حاجتكم الى أكلها فاحبسوه بالعقر ثم ذكروه بعد التمكن منه بالنصر (مسألة)
والضرب الثاني من الابل والغنم ما يعجز المسلمون عن اخراجها فانه يقتل أو يدعوه وهو الذي عناه
بقوله المروى عنه في كتاب ابن المواز ولا بأس أن يعقر غنمهم ويقرهم وان لم يمتح في ذلك لان في ترك
ذلك تقوية العدو وفي اتلافه اضعافا لهم فان كانوا ممن يأكل الميتة فالصواب أن تحرق بعد العقران
أمكن ذلك ليبطل انتفاعهم بها وبالله التوفيق فعلى هذا يجعل قول أبي بكر رضي الله عنه على
ما يمكن اخراجه وحله ابن وهب على عمومه فقال لا يجوز قتل شيء من الحيوان الا لما كلة (مسألة)
وأما دوابهم وخيلهم وبناتهم وجرهم فانها تعقر اذا عجز عن اخراجها والانتفاع بها يختلف في ذلك
أصحابنا غابر ابن وهب وبه قال أبو حنيفة وقال السافى لا يجوز عقرها وبه قال ابن وهب من أصحابنا
ولكن تحل والدليل على ما نقلوه ان هذه الدواب ميتة ويها المذود فجازا لافعالهم كالزروع
القائم والشجر المفر (فرع) واختلف أصحابنا في صفة العقر فقال المصريون من أصحاب مالك
تعقر وتذبح أو يجهز عليها وقال المدنيون من أصحابه يجهز عليها وكرهوا أن تذبح أو تعقر قال
ابن حبيب وبه أقول لان الذبح مثله والعرقه تعذيب وهذا الذي قاله ابن حبيب ليس بين لان الذبح
لم يكرهه في اخيل لانه مثله وانما كرهه لانه ذرعة الى اباحة أكلها قال أصحابنا يضرب عنقه وتبقر
بطنه فأما العرقه فانه تعذيب على ما ذكره والصواب الاجهاز عليه بوجه متع كلعنهم من قال
بذلك ووجه محاكمه عن البصريين أنه بما اضطر اليه أحد من المسلمين فيكون أولى من الميتة
وكتلك ما وقف من خيل المسلمين ببلد العدو فحكمه عند مالك وأصحابه ما ذكرناه في خيل العدو
وأما سائر الاموال مما ليس بمعيون فان عجز عنه أرق ولم يترك طعاما كان أو غيره

(فصل) وقوله ولا تحرقن لحلا ولا تنرقنه يريد ذباب الفصل لا يحرق بالنار ولا ينفق في ماء
واختلف قول مالك في الايقار على اخراجه من ذلك فروى ابن حبيب عن مالك يحرق وينرق وروى
عن مالك أنه كره ذلك وجه الرواية الاولى انه لا طريق الى اتلافها الا بذلك واتلافها أمور به لانها مما
يقوى به العدو فاذا لم يكن اتلافها الا بالنار توصل اليه بها كالفار من العدو ووجه الرواية الثانية
ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قرصت غلة نبيامن الانبياء فأمر بقرية من الغل فأقرقت
فأوحى الله اليه أن قرصتك غلة أقرقت أمة من الامم تسبح وهذا ما لم تدع الى ذلك حاجة كل فان

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تخلوأربدا العيث في قتلهم بقطع الأيدي والأرجل وفق العيين و قطع الآذان وأما يقتل من أسرمهم بضرب الرقاب وأما ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالعرنيين الذين قتلوا رجلا النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا منه فأمر بهم النبي صلى الله عليه وسلم ف قطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم فانه روى سلمان التيمي عن أنس أنهم كانوا فعلوا بأربعة مثل ذلك ومثل هذا يجوز من مثل مسلم أن يمثل به على سبيل القصص والمعارضة على فعله (مسئلة) وحذا في قتلهم بعد الاستيذان منهم فأما في الحرب فأنهم على ضربين أحدهما أن يضرب المشرئ عن المحارب فيؤسسلم فهذا يجوز قتله باللعن والضرب دون التمثيل ولا التعذيب والضرب الثاني أن يكون مقاتلا ومدا فعفا هذا يجوز أن يتوصل الى اذائه بكل ما يمكن بحافيه تمثيل وغيره

(فصل) وقوله رضى الله عنه وقل ذلك لجيوشك وسراياك ان شاء الله والسلام انما يخص الامير بهذه الوصية ثم أمره أن يوصي بهما من ينفعه من الجيوش والسرايا لانه هو الذي يطاع أمره فاذا أمر بذلك من ينفعه امتثل أمره وبالله التوفيق

﴿ ما جاء في الوفاء بالامان ﴾

ص ﴿ ما لك عن رجل من أهل الكوفة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى عامل جيش كان بعثه اليه بلفي أن رجالا منك يطلبون العليج حتى اذا أسند في الجبل وامتنع قال رجل طرس يقول لا تخف فاذا أدركه قتله واني والذي نفسى بيده لا أعلم مكان أحد فضل ذلك الا ضربت عنقه ﴾ قال مالك ليس هذا الحديث بالاجتمع عليه وليس عليه العمل كـ ﴿ قوله رضى الله عنه انه بلفي ان رجالا منك يطلبون العليج ر يدبر أماءهم فيتبعونه حتى اذا أسند في جبل ر يدصار في سنده وامتنع فيه من طلبه قال له طرس وند له نفلة فارسية تقول النرس طرس أي لا تخف فاذا أدركه قتله فانكر عمر رضى الله عنه قتله بعد أن أمن لانه نقض لما عهده من التأمين و قد أمر الله تعالى بأن يوفى بالعهد فقال يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وقال عز وجل وأوفوا بعهدهم اذا عاهدتم وفي التأمين خمسة أبواب ﴿ الباب الأول في صفة التأمين ﴾ الباب الثاني في وقت التأمين ﴾ والباب الثالث في صفة المؤمن ﴾ والباب الرابع في إثباته التأمين ﴾ والباب الخامس في مقتضى التأمين

﴿ الباب الأول في صفة التأمين ﴾

التأمين لازم بكل لسان عربي ا كان أو غيره سواء عهده مع المؤمنين أو لم يده ، والاعتبار فيه بأحد الجانبين فان أراد المؤمن التأمين ولم يده بالخير في ذلك لمزم الامان وكذا ان أراد به المؤمن منع الامان فظن الخري في انه أراد التأمين فـ لمزم من الامان أن لا يقتله بذلك الامة سلام وحكم الاشارة في ذلك حكم العبار والكنية لان التأمين انما هو معنى في ذلك من يخطره نار من اللنق وتارة بالكنية وتارة بالاشارة فكل ما بين به التأمين فانه يلزم كالسلام

﴿ الباب الثاني في وقت التأمين ﴾

التأمين لازم ما لم يكن الحرب مأسورا أو في حكم المأسورين فيقتت غلبته وظهور النافر بدأما المأسور فأمره الى الامام فليس لغبره الا فتيا عليه في حكمه أنه ليس لتبر الامام استرقاقه ولا عند الامة له كذلك ليس له تأمينه وان عليه وأما من في المسجون على أخذ حصن ويتيقن أخذه فأن آمن له رجل من المسلمين كان للامام رد تأمينه قتله معنونه لان حق المسلمين ان يتعلق بهم فليس لحدا

ما جاء في الوفاء بالامانات
• حتى يعي عن مالك
من رجل من أهل
كوفة أن عمر بن الخطاب
كتب الى عامل جيش كان
بثه انه بلفي ان رجالا
منك يطلبون العليج حتى
ذا أسند في الجبل وامتنع
ل رجل طرس يقول
تخف فاذا أدركه قتله
في والذي نفسى بيده
أعلم مكان واحد فعل ذلك
ضربت عنقه قال يعي
عت مالك يقول ليس
ما الحديث بالاجتمع عليه
بس عليه العمل

المؤمن ابطاله ولو تقدم الامام بمنع التأمين ثم تمضى بعد ذلك رجل من المسلمين فأمّن أحدا كان للامام رد تأمينه ورد الحرب الى ما كان عليه قبل الامان ان لم يعلموا منع الامام وان علموا

﴿ الباب الثالث في صفة المؤمن ﴾

المؤمنون على ضربين آمن وخائف فالأمن اذا اجتمعت له صفات الامان وهي خمسة الذكورة والحريّة والبلوغ والعقل والاسلام جاز تأمينه عند مالك فان عدم بعض هذه الفصول فقد اختلف العلماء فيه وقال عبد الملك بن الماجشون لا يلزم غير تأمين الامام فان آمن غيره فلا مام بالخيار بين أن يضمنه وبين أن يردّه والأصل في اذهب اليه مالك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وذمة المسلمين واحدة يسعي بها أديانهم فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل ودليلنا من جهة القياس ان هذا مسلم يعقل الامان فجاز أمّانه كالامام (مسئلة) وأما الاثنية فلا تمنع صحة الامان وسيأتي ذكرها بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما الحر فمقتضى اختلاف أصحابنا في مرعاتها فقال القاضي أبو الحسن لم أجده في هذا مالك ولكنهم يحكمون يلزم أمّان العبد وزم القياس قول مالك وقد نص على لزومه ابن القاسم وذكر القاضي أبو محمد وزم أمّان العبد على انه من مذهب مالك وبه قال الشافعي وأخرج الشيخ أبو محمد في النوادر رواية عن ابن عيسى عن مالك أنه قال لا يصح أمّان العبد وما سمعت فيه شيئا وقال سحنون ان أذن له سيده في القتال جاز أمّانه وان لم يأذن له سيده في القتال لم يجز أمّانه وبه قال أبو حنيفة وجهاً جازة أمّانه قوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعي بها أديانهم والعبد من أدنى المسلمين ودليلنا من جهة القياس أن كل من لزم أمّانه اذا أذن له في القتال لزم وان لم يؤذن له كالاجير والمرأة ووجه رواية عن أنه محجور عليه فلم يجز تأمينه كالطفل والذي لا يعقل (مسئلة) وأما البلوغ فاختلاف أصحابنا فيه فقال ابن القاسم يجوز تأمين العبي اذا عقل الامان وقال سحنون ان أجاز له الامام في المقاتلة جاز تأمينه والا فلا أمّانه وقال الشافعي لا يلزم أمّانه وجه قول ابن القاسم ان هذا مسلم يعقل الامان فجاز تأمينه كالبالغ (مسئلة) وأما العقل فلا اختلاف في اعتباره في لزوم الامان وصحته لأن من لا يعقل لا يعتبر بأقواله ولا تصح مقاصده وأما الاسلام فالظاهر من المذهب الاعتبار به وبه قال أبو حنيفة والشافعي والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تكفاد مؤمهم ويسعى بذمتهم أدناهم نفى بذلك المسلمين

﴿ الباب الرابع فيما ثبت به الامان ﴾

قد اختلف أصحابنا في ذلك فقال سحنون لا يثبت الا بقول شاهدين وأما بقول المؤمن فلا يثبت له التأمين وقال ابن القاسم ثبت بقول المؤمن وبه قال الاوزاعي وأصبغ وابن المواز وجه ما قاله سحنون أن التأمين فعل المؤمن والزام سائر المؤمنين تأمينه لا يثبت بقوله وانما يثبت بشهادة غيره وجه قول ابن القاسم أن هذا شخص يصح أمّانه فوجب أن يقبل فيه قوله كالامام

﴿ الباب الخامس في مقتضى التأمين ﴾

أما التأمين فانه على ضربين أحدهما التأمين المطلق الذي لا يخاف بعده أن لا يحدث والثاني تأمين مترقب فاما الاول فمثل أن يؤمن الامام الرجل والجامع من المشركين تأميناً مطلقاً فهذا يقتضى كونه آمناً من القتل والاسرقاق فان أراد البقاء في بلاد المسلمين على أداء الجزية كان له ذلك وان أراد الرجوع الى حيث شاء من بلاد الحرب فهو آمن حتى يبلغ موضع امتناعه من بلاد الحرب وهذا

حكم من آمنه المسلم الجائر الامان وأما التأمين المتربفان ينظر فيه الامام فان رآه صواباً أمناه والارادة مودة الى آمنه وهذا مذهب مالك وابن الماجشون وقال سمعون ان التأمين ان لا يكون لأحد من الجيش قتل المؤمن وينظر الامام في حاله فان رأى التأمين صواباً أمناه والارادة الى آمنه ولعل هذا أن يكون مجوزاً بمن يقوله من أصحابنا * قال القاضي أبو الواسع رحمه الله والصواب عندي أن يرذأى مثل الحالة التي كان عليها قبل التأمين ولو لزم ردة الى آمنه لكان أمناً تاماً فهذا عن سمعون هو التأمين الصحيح وابن الماجشون يرى هذا رد الامان

(فصل) وقوله والذي نفى بيده لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا ضربت عنقه بحقل أن يكون عمر رضى الله عنه رأى قتل المسلم بالسأمن وقد قال به أبو يوسف ومنع منه مالك وأبو حنيفة والشافعي ولذلك قال مالك ليس هذا الحديث بالمتجمع عليهم ليس عليه العمل يريد أن من قتل من المسلمين مستأمناً فانه لا يقتل به ص * وسئل مالك عن الاشارة بالامان أي بمنزلة الامان فقال نعم واني أرى أن يتقدم الى الجيوش أن لا تقتلوا أحداً وأشاروا اليه بالامان لأن الاشارة عندي بمنزلة الكلام وأنه بلغني أن عبد الله بن عباس قال ما خرقوم بالعهد الاسط الله عليهم العدو * ش وهذا كما قال ان الاشارة بمنزلة الكلام والكتابة لأنها افهام بالامان فيجب أن يتقدم الى الجيوش أن لا يقتلوا من أشاروا اليه بالامان والاشارة بالامان على ضربين أحدهما أن يشير الى تمتع بالامان فهذا يكون آمناً بذهب حيث شاء والثاني أن يؤمن أسيراً بعد أن بأسره فهذا لا يجوز ولا له لغيره قتله حتى يبلغ الامام فيرى فيه ربه لأنه آمن بعد أن ثبت فيه حكم النظر للامام

(فصل) وقول عبد الله بن عباس ما خرقوم العهد يريد منصفوه ولم يغوا به الاسط الله عليهم عدوم يريد ان هذه عقوبتهم التي تخص بهم في الدنيا مع ما في ذلك من المأثم والله أعلم

﴿ العمل فحين أعطى شيثاني سبيل الله ﴾

ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أعطى شيثاني سبيل الله يقول لصاحبه اذ بلغت وادى القرى فثأنتك به * ش قوله أن عبد الله بن عمر كان إذا أعطى شيثاني سبيل الله يرى بداً يخرج فيه نفقة أو فرساً أو سلاحاً يقول لصاحبه برى الذي يدفع اليه ذلك اذ بلغت وادى القرى يريد أن هذا نهاية في سفره ومقتضى غزوه وفي رجوعه غزاه يامن الشام وقوله فثأنتك به يعني ذلك وفي هذا مستلثان أحدهما حكم محل العطية والثانية حكم العطية فأما حكم محل العطية فعلى ضربين أحدهما الاطلاق والثاني التحيين فأما الاطلاق فهو أن يقول ما في سبيل الله فان منصرفه الى الغزاة ومن في موضع الجهاد لأن اطلاق هذه اللفظة وتظاهرها يقتضي الجهاد فان كان في موضع لجهاد فيه ولا غزوة فلا يعطى منه حاج ولا غيره قاله مالك قال مصنون ويعطى منه الميمان والساء والاعمى والماتعد وقال مصنون لا يعطى منهم من تعطل عن العمل كالمنجوع والاعمى ويعطى منه المريض وجسمه ماله مصنون ان هؤلاء من عمار الثغور وفي بقائهم هناك تكثير للعدو وقوة لأهل الحرب فكانوا مستحقين ووجه قول مصنون أنهم لا يرجون منهم عون على الحرب فلا يعطون منه شيئاً لأن هذا المال إنما أخرج للعون على الحرب (مسئلة) وأما حكم العطية فانه على ضربين أحدهما أن يعطى العطية في السبيل خاصة فهذا ليس لعطيتها ولا لانهما في غير سبيل الله لانه عدول بالعطية عن وجهها وعملها أن يأكل منها في القبول أم لا قال ابن حبيب ينقص منها في القبول وقال مالك

* وسئل مالك عن
لاشارة بالامان أي
منزلة الكلام فقال نعم
إني أرى أن يتقدم الى
الجيوش أن لا تقتلوا أحداً
شاروا اليه بالامان
أن الاشارة عندي بمنزلة
كلام وأنه بلغني ان
بجد الله بن عباس قال
اخرقوم بالمهد الاسط
له عليهم العدو
العمل فحين أعطى
شيثاني سبيل الله *
حنيني يعني عن مالك
ن نافع عن عبد الله بن
ر انه كان اذا أعطى
بأ في سبيل الله يقول
صاحبه اذ بلغت وادى
يرى فثأنتك به

لا ينتفع بها في القبول وجه ما قاله ابن حبيب ان القبول من الغزو فكان له أن ينفق فيه منه كالسيرة إلى بلد العدو وجه ما قاله مالك أن من أخرج شأني سبيل الله فقد عني لغزو والعون على العدو وليس القبول منه سبيل فمن فضل الله منه شيء بعد ذهابه على قول مالك أو عن قوله على قول ابن حبيب فهو غير بين أن رده إلى من أعطاه إياه أو يصطبه في سبيل الله * وأما الشرب الثاني وهو أن يجعل المعطى العطية في سبيل الله ويتنهل من أخذها بان يقول هذا لك في سبيل الله فهذا يأنم المعطى أن يترد منه في السبيل بقدر ما يعلم أن تلك العطية تخرج لك ثم يكون له بيعه والاتقاع بغيره وهذا كان عبد الله بن عمر يشترط عليه إذا بلغ وادى القرى يريد قضاء الغزوة ص * وما لك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب كان يقول إذا أعطى الرجل الشيء في الغزو فبلغ به رأس مغزاته فبوه * ش قوله إذا أعطى الرجل الشيء في الغزو ويريد ما قلناه من تنبيله له على وجه الغزوة بقوله فبلغ به رأس مغزاته في النهاية الغزوة وموضع تفرق أهل الجيش إلى مواضعهم وبلادهم وهكذا كانت وادى القرى رأس المغزى في الغزو والى الشام وقوله فهو له يريد أنه قد ملكه وكل ما لزمه المعطى فيه من الغزو وبقوله فعل به المعطى ما شاء من بيع أو غيره ص * مثل مالك عن رجل أوجب على نفسه الغزو وقبض حتى إذا أراد أن يخرج منه أبواه أو أحدهما فقال لا أرى أن يكابرهما ولكن يؤخر ذلك إلى عام آخر فأما الجهاد فاني أرى أن يرفعه حتى يخرج به فإن خشي أن يقسب بعباده أو مسك تمتع حتى يشترى به ما يصلحه للغزو وكان كان موسرا يجيد مثل جهازه إذا خرج فلم يمنع بجهاز ما شاء * ش وهذا كما قال ابن من أوجب على نفسه الغزو وينذر أو قسم قتيه له ثم منع منه أبواه فليس له أن يكابرهما في ذلك العام وليؤخر غزوه إلى العام المقبل وقبضنا أن الجهاد على ضربين أحدهما أن لا يتعين على المكلف الغزو والجهاد لقيام غيره به فهذا يأنم مطاعة أبو به في المنع منه مؤمنين كانوا وكافرين قاله مسنون والأصل في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشاره في الجهاد فقال لك أبو أن فقال نعم قال ففهما فجاهد ومن جهة المعنى أن طاعة أبو به من فرض الأعيان والجهاد من فرض الكفاية وفروض الأعيان أكد (مثله) والضرب الثاني أن يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين من وجهين أحدهما أن يوجب ذلك على نفسه بنذر أو قسم والثاني أن يوجب ذلك عليه بأصل الشرع ويتعين عليه لقوة العدو وضعف المسلمين عنه فاما أن أوجب ذلك على نفسه فلا يمنع من منع أبو به وإن كان يوجب ذلك عليه بأصل الشرع لم يمنع من منع أبو به والفرق بينهما أن حق أبو به قد وجب عليه فليس له أن يسقطه بنذر يأنم نفسه وليس كذلك ما ثبت بأصل الشرع فانه يجب بالوجه الذي وجب به حق أبو به فإذا كان آكد من حق أبو به لم يكن لها المنع منه

(فصل) وقوله وأما الجهاد فاني أرى أن يرفعه حتى يخرج به يريد أن هذا الأفضل له لا مال قنوي به البر وسببه للغزو وليس يجب له أن لا يرجع عن ذلك فإن أسكه كذلك فانت قبل الغزو به فانه ميراث سواء أسكه عنه أو جعله على يد غيره لانه كصدة نذر ها ولم ينفذها فإن أشهد بانفاذها فهو على ضربين أحدهما أن يشهد بانفاذها من مات فنهت تكون من الثلث والثاني أن يشهد بانفاذها على كل حال فنهت تكون من رأس المال

(فصل) وقوله فإن خشي أن يقسب بعباده أو مسك تمتع حتى يشترى به ما يصلحه للغزو يريد أن يكون جهازه ذلك مما يفسد ويغير كالزاد والأطعمة وغير ذلك مما يفسد إلى الفساد فانه يبيعهم بمسك

* وحاشي عن مالك عن يحيى بن سعيد بن سعيد ابن المسيب كان يقول إذا أعطى الرجل الشيء في الغزو فبلغ به رأس مغزاته فبوه * وسئل مالك عن رجل أوجب على نفسه الغزو وقبض حتى إذا أراد أن يخرج منه أبواه أو أحدهما فقال لا أرى أن يكابرهما ولكن يؤخر ذلك إلى عام آخر فأما الجهاد فاني أرى أن يرفعه حتى يخرج به فإن خشي أن يقسب بعباده أو مسك تمتع حتى يشترى به ما يصلحه للغزو وكان موسرا يجيد مثل جهازه إذا خرج فلم يمنع بجهاز ما شاء

تملأن الجن يقرم مقامه فان كان غنيا يعلم انه يقدر على مثل ذلك أو أفضل منه اذا تيسر غزو ولم يكن له التصرف فيها اذا اعتقد ان يعوض منه مثله أو أفضل منه

﴿ جامع النفل في الغزو ﴾

ص ﴿ مالئ عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل تحجدهم فغلبوا ابلا كثيرة فكانت سهماتهم اثني عشر بغيرا أو أحد عشر بغيرا ونفوا بغيرا بغيرا ﴿ ش قوله رضي الله عنه فكانت سهماتهم يرسمبلغ سهماتهم الواقعة لهم من الغنمة اثني عشر بغيرا أو أحد عشر بغيرا شك في ذلك الراوي ويحتمل وجهين أحدهما انه شك هل سهماتهم كانت اثني عشر بغيرا أو أحد عشر بغيرا والثاني انه شك هل كانت سهامهم اثني عشر ونفوا بغيرا انما على ذلك وبلغت بالنافلة اثني عشر بغيرا غنائه يعود من جهة هذا العدد الى معنى واحد وقوله ونفوا بغيرا بذلك بغيرا يراد اعطوه زادنا على ما وجب لهم ويحتمل أن يكون جميع ما حصل لهم اثني عشر بغيرا من جهة اللفظ غير ان قوله غنوا ابلا كثيرة يدل على أن سهام كل واحد منهم كانت هذا العدد والنافلة في كلام العرب عطية التطوع والزيادة في العطاء على الواجب وهذا يقتضي ان النفل في الخمس وذلك انه قد سوى بينهم في النفل فنفوا بغيرا بغيرا فلو كان النفل من الأربعة الاخماس التي لهم لما كان في ذلك فائدة لان ذلك كان لهم لو لم ينفلوا ومساكين بينهم الأربعة الاخماس ولو كان ذلك لكان هذا الفعل لا فائدة فيه ولكن هذا اللفظ من جملة اللغو وما أجبنا على أنه صلى الله عليه وسلم لا يفعل مالا فائدة فيه ثبت أنه قسم عليهم الأربعة الاخماس ثم نفلهم بعد ذلك من غير ما بغيرا بغيرا ولا سهم يمكن أن يشار اليه بنفلوا منه في الخمس وهذا ما ذهب اليه مالك رحمه الله أن النفل لا يكون الا من الخمس وبه قال أبو حنيفة والشافعي ص ﴿ مالئ عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس في الغزو اذا فسموا غنائهم يستأون البعير بعشرين شمله قوله كان الناس اذا فسموا غنائهم يراد له عابه وفي هذا خمسة أبواب ﴿ أحدها في موضع قسمة الغنمة ﴿ والثاني في من يقسمها ﴿ والثالث فيما يقسم منها ﴿ والرابع في من يسهم له منها ﴿ والخامس في صفة قسمةها

﴿ الباب الاول في موضع قسمةها ﴾

هو من بلاد الحرب بحيث لا يمنع من ذلك خفاقة أو عدم قوت يحتاج اليه لان المقام بسبب التماس وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقسم في بلاد المسلمين إلا أن يحتاج الجيش الى ثياب أو ما أشبه ذلك فيقسم ذلك بينهم ويبقى الباقي يقسم في دار الاسلام فان قسم الجميع بدار الحرب رضي الحكم بذلك ولا ينقض والدليل على ما نقله ما روى الاوزاعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنمة قط الا في دار الشرك فها غنمة يعني المصطلق قسمها على مياهم وقسم غنمة حوازن في دارهم وقسم غنمة خبير بخير وهم مشركون ثم لم يزل الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى زمن عمر وعثمان والخلفاء كلهم وجوشهم في البر والبحر ما قسموا غنمة قط الا حيث غنوا وهذا معروف عند أهل السير والمغازي فان قيل انما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائهم في المصطلق في مياهم وهو اذن في دارهم لأنها كانت دار اسلام يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الوليد بن عتبة معنا اليهم فلم أعلم أنهم كانوا مسلمين فالجواب أن هذا غير صحيح لأنهم لم يكونوا

﴿ جامع النفل في الغزو ﴾

﴿ حشني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل تحجدهم فغلبوا ابلا كثيرة فكانت سهماتهم اثني عشر بغيرا أو أحد عشر بغيرا ونفوا بغيرا بغيرا وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس في الغزو اذا اقتسها غنائهم يستأون البعير بعشرين شمله

مسلمين وقت الفتنمة ولو كانوا مسلمين ما قسم غنائمهم والتي صلى الله عليه وسلم غنم بني المصطلق سنة
خمس وأسلموا سنة عشر وفي سنة عشر بعث الله إليهم الوليد بن عقبة ممدقا وولينا من جهة القياس
أن كل مكان جازت فيه قسمة الثياب إذا احتيج إليها فهو زقمة سائر الغنائم كسائر الاسلام
وهذا إذا كان الغنائم جيشا فإن كان سرية من الجيش فلا يقسم حتى يعود إلى الجيش فله ابن
المواز وقد كررنا قول أصحابنا إلا عبد الملك بن الماجشون فإنه قال إلا أن يعنى من ذلك في السرية
مفردة من فتية مبادرة الانصراف وطرح ائصال وقلة طاعة وإلى السرية فتباع الفتنمة وبازم كل
مبتاع حفظ ما ابتاعه وبازم البيع من غلب من أهل الجيش فوجهما قال ابن المواز أن القسمة
لا تصح إلا بعد الرجوع إلى الجيش لأن أنصباهم في غنمة السرية وإلى السرية لا يلزم أهل الجيش
حكمه فيقسم عليهم ويبيع ملهم وأعمالهم حكم أبيهم

﴿ (١) الباب الثاني في بيان من اليعقبة الفتنمة ﴾

﴿ الباب الثالث في بيان ما يقسم من الفتنمة وتعيينه بما لا يقسم ﴾

الأصل في ذلك أن ما كان منها مباحا لكل واحد من الجيش أخذ من بلاد العدو والاستبداد به وهو
على غير ابن أحمد ما أن يكون مملوكا في الأصل ولكنه يباح للانتفاع به للعدو والقوة وسأني بيانه
والثاني ما كان على حكم الأصل لمن يملكه بعد وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما لا يترك أكثره
ويتمول جميع ما يوجد منه لنفسه كالجوهر والياقوت والعنبر فإن هذا قياسه على من ذهب
أصحابنا أنه في كل ما ذكرناه كالنساء والمبيان (مسئلة) والقسم الثاني أن يؤخذ من الجيش
بعضه ويرك أكثره كالصيد والخشب والحجارة يستحب منها ما يحتاج اليه من سرج أو رخامة
أو مس أو شباب أو قتب فأما ما كان منه فدية بأرض العدو فحقه وكثرة فدية كالبازي والقر
فالذي عليه جمهور أصحابنا أنه يكون في شاة وحكاما بن حبيب عن مالك ووجدنا أنه لا حقيقة كثيرة
بموضع الاستيلاء عليه فوجب أن يكون فينا كسائر ما يقسم وأما ما يكن له ببلد العدو إلا القصة
السيرة فروى أشهب عن مالك في الفتنمة أنه قيل له بأرض العدو أنصار لها من كثير ببلاد الاسلام
وجلبها خفيف وشأنها ببلاد العدو يسر قال لا بأس بأخذها وأجاب أخذه للبيع ولو جاءه إلى
صاحب المقام لم يقبله ولم يقسمه وروى ابن حبيب عن ابن القاسم أنه إذا كان بماء وكل من
حيثان أو صيدفا أو كل منفعه وله ومناعه كان منه فينا وكذلك ما حمل إلى أهل فباعه إلا اليسر الذي
يتمل عنه وروى ابن المواز عنه أن ما حمل من الخشب والحجارة من سرج وقب وعصى ورماع وما
يحتاج إليه فهو له وإن فضل منه يسر كان له وأما ما كان منه ما يقصد به الخول فهو في وجوه لملك أن
عند مباح الأصل لا فدية ببلد الحرب وإنما عظم منه الصناعات وهي ملك لما حيا وأجل وهو ملك
لحامله فوجب أن لا يكون فينا كالأدخول معه ودا أو حجر اقتصه في بلاد الحرب لكان له
دون جميع الجيش ووجه ما ذهب إليه ابن القاسم أن هذا مما وصل إليه بجماعة المسلمين فلم يكن له
دونهم إلا سائر الغنائم (مسئلة) وأما ما كان مملوكا في الأصل فليس لأحد من أهل الجيش الاستبداد
به كالميرق والثياب والمتاع فهو في كله له وله وكسبر مملوكا من انحرجه ونقله فان مجز عن ذلك
وتركه للإمام أو أراحه أو اقتضى من أخذه فروى ابن المواز عن مالك حوله دون الجيش ولا خمس
فيه وقال أشرب ليس لمن أخذه وهو كرجل من الجيش فيه ووجهه لو سألنا كل طرح الإمام له حكم
بأهل الملك الجيش عنه ووقفنا على حكمهم نواتة فاعا الحامل له أو من تركه ولو شاركه فيه غيره لأدى ذلك

(١) بياضه هكذا في
النسخ المعول عليها بيدنا

الى أن يتركه ووجوه قول أشهب أن أهل الجيش قتل ملكوه بالغمية فلا يزول ملكهم عنه المعجز عن حمله كالمالك كان ذلك في بلاد المسلمين

﴿ الباب الرابع في بيان من له حق وسيأتي بعدهما إن شاء الله تعالى ﴾

﴿ الباب الخامس في بيان قسم الغنمة ﴾

قال ابن المواز إن رأى الامام الأفضل في أن يقسمها خمسة أقسام بالسوية بأن يجعلها خمسة أنصاء في كل سهم صنف وكذلك التساء والصبيان والابل حتى فعلت ثم يسهم بينها ويكتب في سهم منها الخمس لله وأول رسول الله فخرج ذلك السهم كان الخمس وكانت الأربعة الأخماس للجيش وإن رأى أن يسبق الجميع ثم يقسم الأثمان فذلك له وحكي ابن سحنون عن أبيه يسبق الامام ثم يقسم الأثمان وإن لم يجسد بشره يقسم العروض خمسة أجزاء بالفرقة قال القاضي أبو الوليد رحمه الله لا يظهر عندي من فعل النبي صلى الله عليه وسلم قسمه ذلك دون يسبق وعلى ذلك ورد حديث عبد الله بن عمر في السرية التي توجهت قبل محمد فبلغت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً إلا أنه يحتمل أن ذلك البيع بعذر وقوله في حديث سعيد بن المسيب كان الناس إذا انقسموا غنائمهم يعملون البعير بعشر شياه وهذا يقتضي تكرار فعل الصحابة له ولا يعلم مخالفه ثبت أنه إجماع ومن جهة المعنى أن حقهم متعلق بالعين فليس له أن يسبق عليهم إلا الحاجة داعية إلى ذلك

(فصل) وقوله كانوا إذا انقسموا غنائمهم يعملون البعير بعشر شياه يحتمل أن تكون تلك كانت فيما يؤخذون وكذلك يجب أن يفعل الامام إذا اختلقت أجناس الغنمة واختار القسمة واحتاج إليها أن يعمل بينها بالقيمة ص قال يحيى سمعت مالكا يقول في الأجير في الغزو أنه إن شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حرافه سهمه وان لم يفعل ذلك فلا سهم له س وهذا كمال أن الأجير لا سهم له إذا لم يثبت القتال لأنه قد أخذ عوضاً على دخوله إلى بلاد الحرب من استأجره على ذلك فلا بد من ذلك غنمة لأن ذلك منافس مستحقه عليه كماله

(فصل) وقوله فإن شهد القتال وكان مع الناس عند القتال يريد أنه كان مع الغنم لأن يكون في جملة الجيش فإن كان في المعركة موضع القتال وكان من جملة المقاتلين استحق السهم في الغنمة لأن القتال لم يأخذه عوضاً ولا يستحق ذلك عليه غيره فاستحق به سهمه من الغنمة فوسقط سهمه من الجارة بقدر ما اشتغل عنه من الخدمة قال سحنون فهذا المشهور من المذهب وقد روي أشهب عن مالك لا يسهم للأجير وإن قاتل ووجه ذلك أنه ممن لا يسهم له مع الحضور إذا لم يقاتل فإنه لا يسهم له وإن قاتل كالعبد والأصل في هذه المسئلة على المشهور من المذهب أن الغنمة إنما تجب للجهاد والقتال والتعاون على الظهور على العدو فمن دخل أرض العدو ولم يظهر غرضاً غيره ولا مقصد أسوأه كان وقوفه في الجيش ومقامه في العسكرية يوم قام القتال لأنه لم يدخل لغيره فمالأن يقاتل أو يحفظ المقاتل أو يكثر السواد من أظهر غرضاً غيره في تجارته وأجازه أو وصفاً غفلاً حق لأن حضوره لم يكن معقولاً جهاداً فإن قاتل ثبت حقه في الغنمة لأن المقصود من الغزو والجهاد فهو جملته وليس اكتسابه في طريقه وانتفاعه به مما يبطل جهاده إذا وجد مقصوده منه كالحاج يجبر (مسألة) إذا ثبت ذلك فإنه يستحق الغنمة بما ذكرناه من أنه تثبت له صفات الكمال وهي صفات العقل والاسلام والبلوغ والذكورة والحربة والصحة فأما العقل فإن كان معتمداً يمكنه به القتال أسهله لأن مقصود الجهاد يصح منه فإن كان مطبقاً لا يتأقرب منه

قال يحيى سمعت مالكا يقول في الأجير في الغزو أنه إن كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حرافه سهمه وإن لم يفعل ذلك فلا سهم له

القتال لم يسهمه وأما الاسلام فهو شرط في استحقاق السهم لان من ليس بمسلم لا يقاتل جهادا وليس حضوره بجهاد ولا نصرة للاسلام لان معنى الجهاد أن يقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله والمشرک لا يقاتل لذلك ولانه ممن يلزم أن يقاتل عنه ويمنع الاستعانة به في الحرب وان استعين به في الأعمال والصنائع والخدمة والأصل في ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في غزوة فغزاه حتى كان بكنا وكذا لحقمر جل من المشركين كان شديدا ففرحوا به قال يا رسول الله جئت لأكون معك وأصيب قال انا لانستعين بمشرك قال ذلك ثلاث مرات فأسلم في الرابعة فانطلق معه فاذا كان الأمر على ذلك فلا يسهمه وأما البلوغ فهل يكون شرط في استحقاق السهم من الغنيمة أم لا قال مالك لا يكون البلوغ شرط في استحقاق السهم ويسهم للرقيق اذا أطاق القتال وقال أبو حنيفة والشافعي لا يسهم الابالغ وقال ابن حبيب من بلغ خمس عشرة سنة وأبنت وأطاق القتال فانه يسهمه اذا حضر القتال وان لم يقاتل ومن كان دون ذلك فلا يسهمه حتى يقاتل والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك انه مرسل ذكر وجود منه القتال ومكابدة العدو فوجب أن يسهمه كالبالغ وأما الذكورة فانها شرط في استحقاق السهم عند جمهور أصحابنا ولا يسهم لأمراة قاتلت لم تقاتل وقال ابن حبيب من قاتل من النساء قاتل الرجال فانه يسهم لها والدليل على ما نقوله ان هذا جنس لا ينعزل للقتال فلا يسهمه كالعبيد ووجه ما قاله ابن حبيب ما احتج به من ان هذا حكم ثبت للرجال بالحضور فوجب أن ينبت للنساء بالمقاتلة كاستحقاق القتل (مسئلة) وأما الحرية فهي شرط في استحقاق الغنيمة فلا يسهم لعبد لان منافعه مستحقة لغيره استحقاقا عاما ولان العبد من جملة الأموال التي تحصى ويقاتل عنها فلا يستحق سهما بقتال ولا غيره (مسئلة) وأما الصحة فان كان معنى يمنع القدرة على القتال في الحال والمآل فانه يمنع استحقاق السهم من الغنيمة وما لم يمنع من ذلك فانه لا يمنع السهم لاننا قد دللنا على أن سهم الغنيمة لا يحصى بالاعداد للدافعة والقتال (مسئلة) اذا ثبت ذلك فماغنم من لا يسهم لهم ولم يحاط بهم غيرهم وغنموا فاتهم على ضربين أحدهما أن ينفردوا أو يكون معهم ممن يسهم له العدد البسيط يكون تبعاهم والثاني أن يكون معظم العدد ممن يسهم له فأما اذا انفردوا أو كان معظم العدد لهم فانه تدفع اليهم الغنيمة وتقسيم بينهم ان كانوا مسلمين وان كانوا كفارا أسلم اليهم وقسمه بينهم أساقنتهم الآن يحكموا بينهم مسلما فيقسم بينهم ذلك على ستة المسلمين وأما ان كانوا معظم أهل الغنم فلا يدخل أن يدخل غيرهم معهم بأذن الامام أو بغير اذنه فان دخلا وبغير اذنه فلا سهم لهم والغنيمة لساير الجيش ودونهم وان أذن لهم فليس مافعل وهل يسهم لهم أم لا قال ابن حبيب اذا أذن الامام لقوم من أهل الذمة في الغزوة مع أسهم بينهم وبين المسلمين وقال سحنون لا يسهم لأهل الذمة اذا كانوا تبعاء وان رأى الامام أن يرضع لهم فعل وجه قول ابن حبيب ان الامام قد أذن لهم في الغزوة فلم يرضعهم منهم في الغنيمة لانهم على ذلك دخلا ووجه قول سحنون أنهم تبع للمسلمين فلا حكم لغزوهم وليس للامام أن يأذن لهم في أخذ سهام المسلمين فان كان وعلم بعباءة فليكن ذلك من الخمس لان هذه الغنيمة انما سلبت بالمسلمين وهم المدافعون عنها فلا اعتبار بمن شربها معهم من غيرهم والمدافيا أخذ على وجه الاعلان والمدافعة فأما ما أخذ على وجه السرقة والتلصص فان حكم أهل الاسلام وغيرهم في ذلك سواء أخاهم كل واحد منهم حصته لانهم لم يخطئوا على وجه المدافعة والمناوبة فيكون المسلم أحق بهان الذي والحرأوى بهان العبد وأما ما أخذ على وجه التلصص والسرقة فقد استوا في

فيا أختبئهم وعيل حضوره ولا يمنع من سهمه فبا أخذ قبل ذلك لانه معنى يزيل التكليف كالقول
 قال القاضي أبو الوليد رحمه الله والأصل في ذلك عندي ان ما كان من الأرض التي يرجي
 برؤها كالحج والرمي وما أشبه ذلك فاتها لا تمنع السهم وما كان لا يرجي برؤه ومنع القتال كالجنون
 فاته يمنع السهم في المستقبل ولا يمنع ما قد استحق منه قبل حدوثه (مسئلة) وأما الضرب الثاني
 فإن يغيب قبل القتال عن الجيش بختياره دون اذن الامام فيها لا يسهم لانه لم يحضر الواقعة على
 الوجه المذكور (مسئلة) وهذا فيما استحق بالقتال فاما ما استحق بالاحراز فاما راي فاما التغيب
 عند الاحراز على حسب ما تقدم ومثل هذا ما يفوت به القادم الغنيمة لا الحق بالجيش والذي
 يسلم أو العبد متفق أو الأسير يطلق فهذا يسهم في المستقبل دون الماضي ولا تقوته الغنيمة بعد
 القتال بان لا يحضر القتال اذا حضرا حرارها وأختبأ فيمير القتال فيستحق الغنيمة بحضوره من
 لم يشاهد احرازها ولا يغوب بموايه من شاهد احرازها

باب الرابع فيما تنبت به المعاني المؤثرة في منع الغنيمة

﴿ ما لا يجب فيه الخمس ﴾
 قال مالك فمن وجد
 من العدو على ساحل البحر
 بأرض المسلمين فرجوا
 انهم تجار وأن البحر
 لعظم ولا يعرف المسلمون
 نصيب ذلك ولا أن
 مراكبهم تكسرت أو
 عطشوا فزولوا بغير اذن
 المسلمين أرى أن ذلك
 للامام يرى فهم رايه ولا
 أرى لمن أختلهم بهم
 خسا

وأما ما تنبت به المعاني المؤثرة في الغنيمة فان ذلك على ضربين أحدهما أن يدعى على الغازي أمر
 فيمر به ويدعى المنع فيه والثاني أن ينكره جلة فاما الضرب الاول فخل أن يغرب بالرجوع
 ويدعى ان يرجع مضلوا أو ضالا لان ذلك على قسمين أحدهما أن يدعى من الاعتذار له امارا من
 رجوعه من كبا كان فيه أو محافة غرط ربي أو مرض أو يخلف دابته أو مالا تكون له اماره
 كالضلال ونحوه فاما كانه امارا يستدل بها فادانبت اماره عنده قبل قوله ولم تكن له اماره
 وكل الى امته وقبل عنده (مسئلة) وأما اذا أنكر الصلف جلة فانه يدعى عليه الصلف بعد ان اقراره
 بالغزو والكون في جله الجيش فلا يثبت عليه بقول أحد من يشاركه في الغزاة لانه جار الى نفسه
 كما قيل بقول الأسير في ذلك لا يروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم لا تقبل شهادة الامر
 يروى ابن مهنون عن أبيه انها ليست بشهادة ويجعل قول الامر وجه قول ابن القاسم ان هذا
 الامر له شركة في المنعم فلم تقبل فيه شهادته كسائر الجيش ووجه قول مصون ان فيه ابست بشهادة
 وانما هو حكمه ويجوز له أن يحكم ببلده على الصلوة اليه كرفته بأديان السهو

﴿ ما لا يجب فيه الخمس ﴾

حي قال سمي مع السكاكول فمن وجد من العدو على ساحل البحر بأرض المسلمين فرجوا
 انهم تجار وان البحر فله ولا يعرف المسلمون نصيب ذلك ولا أن مراكبهم تكسرت أو عطشوا
 فزولوا بغير اذن المسلمين أرى أن ذلك لاني الامام يرى فهم رايه ولا أرى لمن أختلهم بهم خسا
 ودعا كما قال ان العدو اوجده ساحل الماء فزولوا واذن من المسلمين أو لعظم البحر
 فادعوا انهم أنوا للتجارة فان لم يعلم صدق قوله فهم في قوله فصدىم دورهم ووجه رايه على
 ما نزلوا عليه أو ردون الى أمهم وفي هذا بيان أحد هما في بيان حكمه ولاني في حكمه اوجد
 معهم من المال

﴿ انساب الأئمة في بيان حكمهم ﴾

قال مالك ان بان صدقهم لم يحضرهم ولا رأى الامام فرأى وروى ابن سبويه واحسن
 أصحاب مالك عن مالك انهم رأوا بهم في ولا يقبل قولهم وان كان ذلك من السرايا بل الحوزة لا وز

وغير ذلك وليسوا على جهة حرب فهم أهل حرب أبدأ حتى يؤمنوا الآن يكونوا تعودوا الأمان على الاختلاف بالتجارة قبل هذا فهم على الأمان فوجه القول الأول انه اذا عرف صدقهم في انهم تجار فهم مستأمنون يلزم بذل الأمان لهم أو ردهم الى ما منهم ووجه رواية ابن حبيب انهم أهل حرب فلا أمان لهم ومتى غلبوا وظفر بهم قبل بذل الأمان لهم فهم فيء وأما من اعتاد الاختلاف للتجارة الى بلد المسلمين على أمان فقد تقدم الأمان له على هذا الوجه فهو على ذلك (فرع) اذا قلنا انهم لا يسترقون اذا عرف صدقهم فان النسي يعرف به صدقهم فقد كره ابن المواز عن عبد الملك بن الماجشون ولا يكاد يخفى أمرهم فان المركب يوجد فيه العدد من المقاتلة والكثير من السلاح والمركب الكبير ليس فيه الكثير من المقاتلة ولا الكثير من السلاح وان كان فيهم بعض المقاتلة وبعض السلاح لانهم يدفعون عن أنفسهم فليقبل قولهم في مثل هذا انهم جاؤا للتجارة وذكري موضع آخر في السفن تنزل بموضع ومعهم التجارات والسلاح انه ينظر الى قتلهم وكثرتهم وضيق الموضع الذي نزلوا به وفوته وما معهم من السلاح والامتنعة والتجارات فجعل هذه كلها من العلامات التي يستدل بها على صدقهم أو كذبهم وهذا على ما قال لان مركب البحار بين غير مركب التجار وعددهم في الكثرة غير عند النصارى وليس معهم من التجارات ماله كبير معنى والتجار معظم ما معهم التجارات وصدقة مركب البحار بين غير صدقة مركب التجار فهذا كله يستدل به على صدقهم أو كذبهم وعلى حسب ذلك يكون حكمهم وبالله التوفيق

باب الثاني في بيان حكم ما وجد معهم من المال

أما ما وجد معهم من أموالهم فانه على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون الاخذ لذلك من بلادهم من يتصرف في بلادهم غير مغالبهم كالأسير الذي قتل كوه وصار بأيديهم أو دخل اليهم بأمان فأخذ شيئاً من أموالهم وخرج بها فان جمعه له ولا خسر فيه لان هذا بمنزلة المستأمن يأخذ شيئاً من أموالهم ويخرج به اليها فانه له والضرب الثاني ما أخذ منهم على وجه المغالبة لهم ووضع يمكن خلاصهم منه فان ذلك فيء لمن أخذه وفيه الخس والضرب الثالث ما أخذ من أموالهم ورقابهم بوضع لا ترجى فيه نجاتهم كأن كان يتكسر مرأبهم فانه لا خسر فيه ولا هول من أخذه وانما اللام أن يصر فيه فيما رآه من مصالح المسلمين وهذا حكم رقابهم وما كان معهم من أموالهم في هذا الضرب فأما اذا انفردت أموالهم ووجد شيء منها ببلاد المسلمين على هذا الوجه فقد قال ابن المواز هولن وجده ولا تخمس عروضه ويخمس ما فيه من ذهب أو ورق ورواه أشهب عن مالك ووجه ذلك انه بمنزلة الكثير من أموال العدو ولا نه ليس به من تقدم له عليه لثأماً للذهب والورق فخذ سان على ما ذكر عن مالك في كنز الذهب والورق وأما العروض فقال هاهنا لا تخمس وقد اختلف الرواة فيه في كنه العروض فقال مرء لا تخمس وقال مرء تخمس فعلى هذا يجب أن يكون الجواب في هذه المسئلة على الروايتين (فرع) اذا ثبت ذلك فما وجد في هذه المركب من الرقيق ولم يمسد قوائف كتاب ابن المواز عن ابن القاسم يرى فهم الامام رأيه من أسرا أو بيع أو فداء ولم يمسد كرا القتل وتال في الالج يوجد ببلاد المسلمين بعد طول مقام بها فلما ظن ربه قال جئت لاقم آمنافي بلاد المسلمين فان الامام يرى فيه رأيه وهو في ولايته يقتل الآن يتهم بالتجسس فيقتل وقال ابن الماجشون في المركب التي يكون فيها العدو وتتكسر ببلاد المسلمين فيدعون انهم جاؤا لتجارة فيظهر من كثرة عددهم وكثرة مقاتلتهم وفلة تجارتهم انهم كاذبون فانهم وما معهم فيء وتقتل مقاتلتهم على هذا

﴿ ما يجوز للمسلمين ﴾

أكله قبل الخمس ﴿

قال وسعت مال كاشفول

لأرى بأساً أن يأكل

المسلمون إذا دخلوا

أرض العدوم طعامهم

ما وجدوا من ذلك كله

قبل أن تقع المقاسم قال

مالك وإنما أرى الأبل

والبقر والغنم بئزلة

الطعام يأكل منه

المسلمون إذا دخلوا

أرض الصدوق كما يكون

من الطعام ولأن ذلك

لا يؤكل حتى يحضر

الناس المقاسم ويقسم

بينهم أمر ذلك بالجيوش

فلا أرى بأساً بما أكل

من ذلك كله على وجه

المعروف والحاجة إليهم ولا

أرى أن يدخر أحد من

ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله

وسئل مالك عن الرجل

يصيب الطعام في أرض

العدو في كل منوب تزود

فيفضل منه شيء أيسلح له

أن يصبغ شيئاً كله في أهله

أوردني قبل أن ينقسم

بلاده فينتقم بثمنه مالاً

إن باعه وهو في الغزو فاق

أرى أن يجعل منه في

غنائه للمسلمين وإن بلغ

ببيله فلا أرى بأساً أن

يأكله ويتنعم به إذا كان

يسيراً ناقها

﴿ ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس ﴾

ص قال مالك لأرى بأساً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدوم طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل أن يقع المقاسم قال مالك وإنما أرى الأبل والبقر والغنم بئزلة الطعام يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض الصدوق كما يكون من الطعام قال يحيى قال مالك ولأن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم أمر ذلك بالجيوش قال يحيى قال مالك فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة إليهم ولا أرى أن يدخر أحد من ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله ﴿ ش وهذا كما قال وقد تقدم من قولنا إن ما ينتفع به في أرض العدو مما عندكم على ضرب بين مباح وغير مملوك وقد تقدم القول فيه والثاني أصله الملك ولكنك أتبع الانتفاع به فلغذاء والقوة وذلك كل مطعوم من أموال الروم وجده المسلمون في بلادهم فإن لم يجدوه أكله في دار الحرب ويعلمون أنه لا يحتاج في استباحته إلى قسم ولا إذن الإمام وإنما يكون الأخذ له أحق حاجته منه وما فضل من غنمه أعطاه من احتاج إليه من الغزاة فإن لم يجد محتاجاً إليه فمضى إلى صاحب المقاسم والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر أمقل كتناصب العسل والعنب فتأكله ولا ترضه (مسئلة) وأما الحيوان المباح أكله كالبحر والغنم والأبل فإنها في ذلك بمنزلة الطعام عند مالك وقال الشافعي لا يدخر شيء من ذلك إلا لضرورة إذا عسوا الطعام والدليل على ما نقوله أن الحاجة إلى أكلها والاحتياج إليها أشد من الحاجة إلى العسل والعنب فإذا جاز أكل العسل والعنب فبأن يجوز الاحتياج بلعوم الغنم والبقر أولى وأحرى

(فصل) قوله فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك على وجه المعروف والحاجة إليه يريد أن الشيء أيسلح له من ذلك كله على وجه جبرن العادة بأكله وأما ذبح الحيوان وأتلافه أو ذبح الكسيرة منه الذي يكتفي بسيره ويخرج فيه عن حد الاقتيات البالغ إلى حد الإفساد والانتهاج والتبذير فإن ذلك ممنوع إلا أن يربد إفساده إذا لم يقدر وعلى المواد لم يطبقوا انتقاله

(فصل) وقوله ولا أرى أن يدخر أحد من ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله يريد أنه من ذلك بالوقية وأتماله أن يأكل منه حتى ينصرف فإن فضل منه شيء تصدق به إلا أن يكون التافه اليسير كالقديد والكعك مما يقبل منه (مسئلة) وأما ما أخذ من ذلك للقوة والاستعداد كالفرس والسلاح والثوب ينتفع به حتى ينقضي غزوه فهذا اختلاف أصحابنا في فقال ابن القاسم له أن يأخذ ذلك من احتاج إليه بغير إذن الإمام وينتفع به حتى ينقضي غزوه وروى علي بن زياد وابن وهب ليس له أن يأخذ شيئاً من ذلك ولا ينتفع به وجهه قاله ابن القاسم أن هذا مما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به فجاز أن ينتفع به من أخذه دون قبضة كالطعام ووجه الرواية الثانية أن هذا مما ينتفع به مع قبضته وله قيمة فمن يكن لاحد من العامة من الانفراد به كالنهب والورق والحلى والوطاء ص ﴿ سئل مالك عن رجل يصيب الطعام في أرض العدو في كل منوب تزود فيفضل منه شيء أيسلح له أن يصبغ شيئاً كله في أهله أو يبيعه قبل أن ينقسم بلاده فينتقم بثمنه مالاً إن باعه وهو في الغزو فاق أرى أن يجعل منه في غنائه للمسلمين وإن بلغ ببيله فلا أرى بأساً أن يأكله ويتنعم به إذا كان يسيراً ناقها ﴿ ش وهذا كما قال إن باع شيئاً مما فضل عن من الطعام أو لم يفضل منه وكان محتاجاً إليه فأدبهم من تجار بيعه فانه على ضربين أحد ههنا يرغب في بيعه مرغبة في غنمه واختصاصه به فإن ذلك غير مباح له

لا يماضيها كقولنا استباح وأما به واحد جمع غير مازر ووجه ذلك أنه لا يملكه قبل الأكل
ولا يملكه إلا بعد أكله من الفار بن أو تقسيمه فثبت لهم بزم المباح أن يقسمه بينه وبين الآخر من أن
يوقه القرض (مسئلة) وأما ما لم يملكه من يصر في نفسه فبما يحتاج اليه من السلاح واللباس
فثبت له أن يستعمله من بعض أصحابه لا بأس بذلك لأن له أن يأخذ ما من القوم إذا وجد فيه فإذا لم
يجدوا مكانه يأخذ من القوم ما يبيع له أخيه ليتوصل به اليه فله ذلك كالأخذ بطعاما لا يحتاج
اليه في طعام يحتاج اليه وهذا يقتضي أنه يجوز أن يتنازع بطعاما وقد قال ابن حبيب هو مكروه لأنه إذا
صار لنا وجب أن يرجع معنا وهذا يقتضي أنه لا يجوز أن يتنازع بطعاما وأنه متى صار لنا وجب أن
يرجع معنا كالأخذ بنارا أو درهما فانه لا يجوز له أن ينفر به

ما ورد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو

ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أبق وأن فرس له عار فاصبهما المشركون ثم غنمها
المسلمون فردا على عبد الله بن عمرو ذلك قبل أن يصيبهما المقاسم ش قوله أن عبد الله
ابن عمر أبق يريد ذهب وإن فرس له عار يريد أيضا ذهب قال أبو عبد الله البزازي عار الفرس مشتق
من العير وهو جارا الوحش يريد أنه فعل مثل فعله في الفار والفرار وقال ابن دريد في جهره عار
الفرس يعني عبرا إذا انطلق من جريه فذهب على وجهه وكذلك الجبر وقوله فاصبه المشركون
يريد صار ذلك بأيديهم وفي قبضتهم وحيازتهم ثم غنمها بعد ذلك المسلمون فردا على عبد الله بن عمر
يريد أنها مراد إلى ملكه لماعلم أنهم لا قبل أن يصيبهما المقاسم يريد مقاسم الغنائم من أهل الجيش
وهذا حكم ما أصابه المشركون من أموال المسلمين ثم غنمها المسلمون يعرف صاحب قبل أن يقسم وفي
هذا ثلاث مسائل أحدها أن يعرف صاحبه والثانية أن يعرف أنه مسلم ولا تعرف عنه والثالثة
أن لا يعرف شيء من ذلك فأما أن يعرف صاحبه وكان حاضرا فانه يدفع اليه حديث عبد الله بن عمر
ولانه باق على ملكه لم يزل عنه بعدد ملك عليه (فرع) فان كان صاحبه غائبا، مر وقابضه فانه
يوقفه قاله سحنون وقال ابن المواز ينظر الاموال في ذلك للغائب فان رأى أن ينفعه اليه وتكون
عليه النفقة والاجرة فعلى وإن رأى أن يبيعه عليه ويوقفه الثمن فعل وروى ابن وهب عن مالك
أن عرف صاحبه ولم يستطع تسليمه اليه قسم وجه القول الاول انه باق على ملكه لم تنته القصة
فوجب أن لا يكون عليه بالقصة كالأول كان حاضرا وجه القول الثاني انه لو كان حاضرا لم يتقرر
ملكه عليه الآن بدعيه فإذا كان غائبا وكان ثم من يستحقه لم يحكم له به كالأول كان في بدمالك معين
(مسئلة) فان عرف أنه مسلم ولم تعرف عنه فالى عليه جهورا أصحابنا انه يقسم بين الغائبين ولا
يكون له إذا قسم الا ما من بمنزلة ما لم يعرف أنه مسلم وقال القاضي أبو محمد ان علم أنه مسلم لم يميز
للجيش تملكه وقسمته ولم تركه أن يأتي به وجه القول الاول انه في أيدي الغائبين مستحقين له
فلا يخرج عن أيديهم الا بأن يستحقه معين بدعيه وجه الزاوية الثانية ان الغائبين لا يدعون ملكه
الامن جهة الفضيحة وتوقفت لهم مالك تقدم ملكه فكان أحق بملكه (مسئلة) فإذا لم يعرف انه
مسلم فلا خلاف في أن يباع في المقاسم لانه بمنزلة سائر الناس وهذا إذا كان المشركون قد أخذوا ذلك
من غير اختياره فأما أن يدفع اليه طوعا مشاء أن يبيعه منهم فلا يوفوه منه أو يخافهم فيسلمهم به فلا
حق له فيه إذا غنم المسلمون قاله سحنون ووجه ذلك انه سلمه اليهم باختياره وملكهم إياه وذلك

ما ورد قبل أن يقع
القسم مما أصاب العدو
حدثني يحيى عن مالك
أنه بلغه أن عبد الله
ابن عمر أبق وأن فرس له
عار فاصبهما المشركون
ثم غنمها المسلمون فردا
على عبد الله بن عمرو ذلك
قبل أن يصيبهما المقاسم

لخر وجه من ملكه فلاحق له فيه من **يقال يحيى** وسعت مال الكافيول فيا يصبه العلو من أموال
 المسلمين انه ان أدرك قبل أن تقع فيه المقاسم فهو رد على أهله وأما ما وقعت فيه المقاسم فلا يرد على
 أحد **س** وهذا كقالت ان ان أدرك قبل المقاسم فانه رد على صاحبه يكون أحق به من الغائبين
 وغيرهم وأما اذا لم يعلم انه له حتى وقعت فيه المقاسم فانه لا يرد على صاحبه ومعنى الردها هنا انه
 لا يكون أحق به دون من وذلك ان أخذ أهل الشرك الشيء على وجه القهرة شبهة تلك وهكذا كل
 ما ملكوه على وجه لا يصلح للسلم أن يملك عليه فانه له ويصعبه اسلامه عليه وألحكم له بصحة
 وقال الشافعي لا يصح ملكهم لشيء الا على الوجه الذي يملك عليه المسلمون ومن أسلم منهم وفي يده شيء
 من أموال المسلمين فلا شيء له فيه من أمواله وكذا ما أصابوا من أموال المسلمين ثم غفقه
 المسلمون فلا يلزم بذلك حتى قسم فان صاحبه أحق به يرد اليه بغير شيء ويصطفي من صار اليه في قسمه
 قيمته من بيت المال والدليل على ما نقوله ان القهرة والنلبة جهة يملك بها المسلم على المشترك فجاء
 أن يملك بها المشترك على المسلم كالبيع والصلح (مسئلة) اذا ثبت ذلك ففي هذا مسئلتان
 احدا ايمان بجدة الانسان ملكه في الغنمة قبل القصة تعظيها أن يأخذ بغير قيمة وهذا قال أبو
 حنيفة والثاني وقال عمرو بن دينار اذا واصل الى دار الحرب ثم أخذ المسلم وفي يده من غنما فهو
 للغائبين والدليل على ما نقوله ان ملك المشترك على ما غفوه لم يستقر واو استمر كما كان لصاحبه
 قبل الفدية ولا بد له او اعطيت له وبشبهه الاسلام فاذالمه تترن بشبهه الاسلام فهو على ملك صاحبه
 الأول (مسئلة) فان أثبتنا صاحبه بما لفته فهو أحق به وروى عن عمر بن الخطاب انه قال
 من دونه بده أحق به والدليل على ما نقوله ان من صار يديده فيه شبهة ملك ومن كان له ملك
 بآب أصبح كان أولى وحيازة المشترك له شبهة ملك لم يتم لان تمامها لا يكون الا بالاسلام فبقى
 لصاحبه فبقا حق واو أسلم من في يده لم يطل حق السيدتها لان ملكها وحكم الامام يبيع
 المبرور بدهة منه ليس يحكم بابطال حقه منه والملك هو حكم بصحة أخذنا الغائبين عنه ويقتل له فيه أن
 يمتد به بذلك الترتين أو يتركه ولو حكم الامام باطل حقه منه لما كان له رجوع فيه الى دول سجنون
 ورجع فيه في قول ابن العاصم لان حكمه غير جائز لانه لم يملك به أحد ولا دسه اليه ضرورة لم يكن
 فيه غير مجرد الضرورة فيجب أن يرد فيه وينقض (فرع) اذا ثبت به أخذنا فلا يكون
 له أخذنا الا بالحق بردين من سنده وقال الشافعي تمتع اليه الفدية من بيت المال والدليل على صحة
 ما نقوله ان العبد لا يدفع الى بيت المال وانما رد الى سيده فوجب أن تكون القيمة في يدي يبيع
 اليه العبد أو يكون اسفنا فاما ما قال فيجب فيه القيمة على أخذه من **س** وسئل مالك عن رجل حاز
 المشركون غنما ثم غنمه المسلمون قال مالك صاحبه أولى بغير ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم يصب
 الماعص قال فان وقعت فيه المقاسم قال أرى أن يكون الغنم لسيده ما ان شاء **س** قوله ان
 صاحبه أولى بغير ثمن ولا قيمة ولا غرم يرد ان له أن يأخذه ولا يبيع فيه شيء وجوبه على أي يوم
 أخذه له ولا ضمان كان وقع فيه يتابع بين المشتركين قبل أن يفتقر ولا يفتقر بسبب ذلك من يفتق عليه
 ولا يكون بسببه ووجه ذلك ان الغنمة تملكه من ملك الغائبين لها بنفس الغنمة وانما استقر
 بالاسلامه وبذلك التراضي أو الحسن وغيره من غير حيازة ثمنها ما لم يصبه بغير ثمن يصدق الغنمة
 فكأن لم يأخذه بغير ثمن وأما ما بدله الفدية فلا خلاف في تمرر ملك الغائبين اياهم يكن لصاحبه
 ذلك يأخذه الا بالان كذا روي

قال وسعت مال الكافيول
 فيا يصبه العلو من أموال
 المسلمين انه ان أدرك قبل
 أن تقع فيه المقاسم فهو رد
 على أهله وأما ما وقعت
 فيه المقاسم فلا يرد على
 أحد **س** وسئل مالك عن
 رجل حاز المشركون غنما
 ثم غفقه المسلمون قال
 مالك صاحبه أولى بغير
 ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم
 يصبه المقاسم فان وقعت
 فيه المقاسم فاني أرى أن
 يكون الغنم لسيده
 بان ان شاء

(فصل) وقوله فان وقعت المقاسم قالى رأى أن يكون الخلاص له بالثمن إن شاء ربها بشرى الذى صار الى الذى هو فى يده بالقسمتان كان فى يبيع وقسمت الأثمان وان كان فى قسم بقيمتهم يوم دفع اليه فى القصة وسوا دخل العبد زيادة ونقصان عى أو غيره فان صاحبه لا يأخذ إلا بجميع الثمن لانه انما يستحقه بسبب قدوم كالمشفقة (مسئلة) فان ادى من صار اليه العبد بالقصة بماء أو أنكره المستحق فهو مصدق فيها بشبه فان أى بما لا يشبهه رالى القصة ووجه ذلك انه يخرج العبد من يده بموضع فكان القول قوله فى ذلك العوض بالميتين كسبه كالمشفقة ص **قال مالك فى أم ولد** رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غفها المسلمون فقسمت فى المقاسم ثم عرفها سيدها بعد القسم انها لا تشرق وأرى أن يقتديها الامام لسيدها فان لم يعل فعل سيدها أن يقتديها ولا يدعيها ولا يرى للذى صارت لها أن يسترقها ولا يستعمل فرجها وانما هي بمنزلة الحرمة لان سيدها يكف أن يقتديها اذا جرحت فهذا بمنزلة ذلك فليس له أن يسلم أم ولده تسترق ويستعمل فرجها

قال مالك فى أم ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غفها المسلمون فقسمت فى المقاسم ثم عرفها سيدها بعد القسم انها لا تشرق وأرى أن يقتديها الامام لسيدها فان لم يفعل فعل سيدها أن يقتديها ولا يدعيها ولا يرى للذى صارت له أن يسترقها ولا يستعمل فرجها وانما هي بمنزلة الحرمة لان سيدها يكف أن يقتديها اذا جرحت فهذا بمنزلة ذلك فليس له أن يسلم أم ولده تسترق ويستعمل فرجها

(فصل) وقوله فان لم يفتدنا الامام فعلى سيدها أن يقتديها بربان الامام ان ترك الواجب عليه من ذلك أو رأى فيه غير مرام **قال مالك** فان على سيدها أن يقتديها على كل حال وبما اذا بتدبير باختلاف أصحابنا فى ذلك فروى ابن القاسم عن مالك ان عليه أن يقتديها بشئ الذى أخذناه كان أكرم من القيمة وأقل وحكى ابن المواز عن أشهب والمغيرة أن على سيدها الأقل من القيمة والتمن ووجه قول مالك ان ما افتدى من ذلك الحق القصة فاما يفتدى بالثمن كالأمة ووجه القول الثانى انه يجبر على اقتدائها فانما هي القصة ان كانت أقل من الثمن وليس ذلك بمنزلة الأمة فانه غير بين اقتدائها وتركها فذلك لزمه الثمن الذى انقسمت به (مسئلة) فان ماتت قبل الحكم لسيدها فلا شئ عليه من قبضتها لان الثمن انما هو لسيدها فاذا ماتت فلا شئ عليه من فداها وكذلك لو مات سيدها قبل أن يحكم بها فهي حرة ولا شئ عليها ولا على ترك سيدها قلة مصنون ووجه ذلك انها تعتق بموته ولا تتبع تركه السيد بشئ لانه لا يقوم على ميت ولا تتبعه شئ لان ذلك ليس بسببها بخلاف الجنابة

(فصل) وقوله ولا يرى للذى صارت له أن يسترقها ولا يستعمل فرجها بربان فيها لمالك لسيدها ولا يصح ازالته الى ريق واذا لم يحصل للثانى استرقاقها لم يجعل له وطؤها وانما على سيدها عوض ما يملكه سيدها فانما لم يتقرر ذلك ولم يثبت كان عليه قيمة رقبته لان رقبته مشغولة بما يقبض لسيدها فيها من الملك ولا لها الوقت لكان له قيمتها فان كان غنيا أخذ ذلك منه وان كان فقيرا اتبع

في ذمته وان كان ميتا بلحقه

(فصل) وقوله انما هي بمنزلة الحررة يريد ان لا يصح لمن هي في يده ان يملكها فهي بمنزلة الحررة في حقه وقوله لان سيدها يكتفان يقتديها اذا جرحت بريداتها لو جئت على أحد لكف سيدها أن يقتدي بها فبذلك في وجوب اقتنائها عليه وقياسه على الجنابة يقتضي ان على سيدها أن يفتكها بمن هي في يده بالأقل من الثفن والقيمة كالجنابة انما هي الأقل من الارض والقيمة

(فصل) وقوله وليس له أن يسلم أو يهدى فسترق ويستعمل فرجها بريدانه لا يجوز له ذلك فخير على اقتسكا كما ص وسئل مالك عن الرجل يخرج الى أرض العدو في المفاداة أو لتجارة فيشتري الخرا أو العبد أو يوهب له فقال اما الخرفان ما اشتراه به دين عليه ولا يسترق وان كان وهبه فهو حر ولا شيء عليه الا أن يكون الرجل أعطى فيه شيئا مكافاة فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به وما العبد فان سيده الاول خير في ان شاء ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه منه فقلت له وان أحب ان يسلمه أسلمه وان كان وهبه فسيده الاول أحق به ولا شيء عليه الا أن يكون الرجل أعطى فيه شيئا مكافاة فيكون ما أعطى فيه غراما على سيده ان أحب أن يقتدي به وهذا كما قال ان الرجل اذا خرج الى أرض العدو في المفاداة أو لتجارة اخرج الى أرض العدو على ثلاثة أضرب الجهاد والمفاداة والتجارة فاما دخول أرض الحرب للجهاد فقد تقدم ذكره وفضله وأما دخولها للمفاداة ودخولها للتجارة فقال مصنفون من ركب البحر الى بلاد الروم في طلب الدنيا فهي حرة ونهى عن التجارة الى أرض السودان لان أحكام الكفر تجري هناك عليه

(فصل) وقوله فيشتري الخرا أو العبد أو يوهب له ما اشتراه الخرفانه لا يصح الا بل لا يصح ان يهرق اشتراه ثم يبين له ذلك ولعله سمي الفداء شراء والأصل في ذلك ان فداء المسلمين وتخليصهم من يدي المشركين واجب لازم رواه أشهب عن مالك قال ولو لم يقدروا ان يقدموهما بالكل ما علىكون فذلك عليهم وقال أشهب لما سأل عن فداءهم بالخرا لا يقدرون به لا يدخل في نافلة بحسب فسادها نافلة ولعل هذا أن يكون رأى أشهب وروى عن مالك خلافه فجمهور أصحابنا على قول مالك والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني والدليل على ذلك من جهة المعنى ما أحج به مالك من انه يلزم القتال لاستقاذهم وفيه اتلاف للمهج وسفك الدماء فبان يلزم استقاذهم للمال أولى وفي هذا الباب خمس مسائل احداها فيما يجوز فداؤه به والثانية في الحكم بيننا وبينهم ان يتفق الفداء والثالثة في وجوب الرجوع على الأسير بمافدى والرابعة في تعيين من لا يرجع عليه الفداء والخامسة في تداوى الأسير والمفادى في مبلغ الفداء فاما الاولى فاختلف أصحابنا فيها فذهب ابن القاسم الى انه يذم من الأموال بما يجوز أن يملكهم اياه ولا يتقون به فاما ما لا يجوز أن يملكهم اياه من رقيق المسلمين فلا يقدون به لاننا فداء

مسلم مسلم وحققوا واحدا في وجوب الاستقاذ منهم وكذلك الخرا واختر يرفاهه لا يجوز أن يملكهم شيئا منه وكذلك ما يتقون به على المسلمين كالتخيل والسلاح لانهم يرفعون اليها أسيرا واحدا ويتقون بمصير اليهم من التخييل والسلاح على جماعة المسلمين وقال ابن الماجشون وأشهب يقدون بجميع أنواع المال مما يمكننا نحن أن نملكه ونملكهم اياه فاجازنا فداءهم بالتخييل والسلاح ووجه ذلك ان التخييل والسلاح قوتهم بهما متروكة موجلة واذانهم لهذا المسلم موجودة وقال مصنفون يقدون بكل شيء حاشا المسلمين فيجوز فداءهم بالخرا فقال يتباع لهم الخرا للفداء وهي ضرورة

وسئل مالك عن الرجل يخرج الى أرض العدو في المفاداة أو لتجارة فيشتري الخرا أو العبد أو يوهب له فقال اما الخرفان ما اشتراه به دين عليه ولا يسترق وان كان وهبه فهو حر وليس عليه شيء الا أن يكون الرجل أعطى فيه شيئا مكافاة فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به وأما العبد فان سيده الاول خير فيه ان شاء أن يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه منه فقلت له وان أحب أن يسلمه أسلمه وان كان وهبه فسيده الاول أحق به ولا شيء عليه الا أن يكون الرجل أعطى فيه شيئا مكافاة فيكون ما أعطى فيه غراما على سيده ان أحب أن يقتدي به

ووجه ذلك ان الضمور متبع الانتفاع بالجزءات ولذلك أتبع كل المية ضرورة هذا الأسير مثل ذلك وأصبح فكان له الانتفاع بالجزء والخزير لا الزمور وبه * وأما المسئلة الثانية وهي أن يأتي أهل الحرب بإسرى المسلمين للفداء فيطلبون فيهم ما لا يستطيعون فيريدون صرفهم إلى بلدنا الحرب قال مالك وابن القاسم لهم أن يرجعوا بهم ولا يؤخروا منهم إلا برضاهم وقال ابن الماجشون وغيره أن أراد الذي في يده الأسير قيمته أو أكثر من ذلك يسير دفعته اليه والآخر منهم قهرا ودفعته اليه قيمته وجه قول مالك أنهم زلوا على عهد فلا يصوزن نفسه وغلبتهم على ما بأيديهم وجه القول الثاني ما احتج به أصبح أن اتلفوا نعاهدهم على مخالفة أحكام الله تعالى واتلفوا نعاهدناهم على أن يفي لهم بشر وطهم ما لم يخالفوا الحق (فرع) وأما الذي برأى في قيمته قال مسنون برأى في ذلك فداء مثلهم ليس القرشي والعربي كالأسد والمولى قال ابنه فقد غلبت الأسارى الذين كانوا يسردانية على قيمتهم صبيدا قال إنما ذلك لأنهم غير معروفين عندي من ذوي القدر * وأما المسئلة الثالثة وهي وجوب الرجوع على الأسير بالفداء لمن شاء ذلك فالذي عليه جمهور أصحابنا أن الاجنبي يرجع على الاجنبي بمفادته به وإن كان أضاعف ثمنه قاله ابن القاسم ومسنون فان وجهه عنده أخذه منه قال عبد الملك ومسنون وهذا أحق بماله من غرمائه حتى يستوفي الفداء واحتج عبد الملك بان الفداء أكمن الدين لأنه يبيع على فداءه بأضعاف قيمته ودينه أتماد يخل في ذمته باختياره وقال محمد بن المواز إنما هذا في ماله الذي أحرزه الغدومع رقبته (فرع) فان كان ما اشتراه به ماله مثل رجوع عليه بمثله وإن كان مما يرجع إلى القيمة رجوع عليه بقيمته فان كان خرا أو خيرا فقد قال مسنون أن كان المشتري مسلما لم يرجع عليه بشئ منه رواية ابنه عنه ويحتمل على قوله أنه اشتراه بالجزء والخزير برأيه يرجع على الأسير بثمن ذلك قال مسنون وإن كان المشتري ذميا رجوع عليه بقيمة الجزء والخزير لأن ثمنه مال وإن كان ممن يدخل المية فهذا حكمها * وأما المسئلة الرابعة وهي تميز من يرجع عليه بالفداء من غيره فالناس في ذلك على ثلاثة أضرب أحدهم وأما المسئلة الرابعة ومن يعتق عليه فأما الاجانب فانه يرجع عليهم على كل حال إلا أن يرد الصدقة عليهم وكذلك الاقارب ممن ليسوا بذي محارم فلذلك جعلناهم في جملة الاجانب وأما من يعتق عليه فلا رجوع له عليهم فيما فداهم به عرفهم أو لم يعرفهم إلا أن يقول له ادفوا لك الفداء على وأما ذو المحارم وغيرهم والوجه فانه إن فداهم وهو لا يعلم من هم فله الرجوع عليهم لأنه لم يقصد الهبة فان عرفهم فلا رجوع له عليهم إلا أن يأمرهم بدينهم ليرجع عليهم قال مسنون والاصل في ذلك أن كل من لا يرجع عليه بثواب الهبة فانه لا يرجع عليه بالفداء ومن يرجع عليه بثواب الهبة فانه يرجع عليه بالفداء وقد قال القاضي أبو محمد في هبة أحد الزوجين الآخر روايتان عن مالك أحدهما لا ثواب عليه وعلى هذا بنى مسنون هذه المقالة والثانية عليه الثواب فيجب أن يرجع أحد الزوجين على الآخر بالفداء قياسا على هبة الثواب * وأما المسئلة الخامسة وهي تداعي الأسير والمفادى في الفداء فاختلف أصحابنا فيه فذهب أكثرهم إلى أن القول قول الأسير في انكار الفداء جملة وفي انكار بعضه فان أتى بما يشبه حكم عليه به ولم يقض عليه بغيره سواء أخرجه من أرض الحرب أو لم يخرج منه راءه ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماجشون ومطرف وأصبح قال ابن حبيب وقيل إذا أقر الأسير أنه فداء واختلفا في قدر الفداء فالغداى صدق ويمير كازن في يديه وهذا خلاف قول مالك وقد قال مسنون مثل هذا القول قول الفادى إذا كان الأسير بيده

غير الذي يبارزه فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم على الذي قتله ديته وقال أشهب لادية عليه
(مسئلة) فان يبرز ثلاثة من المسلمين ثلاثة من المشركين فلا بأس لمن قتل صاحبه من المسلمين
أن يبين صاحبه في القتل والدفع كما فعل علي بن أبي طالب رضي الله عنه وحزبه بن عبد المطلب
في معونة عبدة بن الحرث يوم بدر ووجه ذلك أنهم قد رضوا بتعاونهم فهم بكساعة جيش تلقى جماعة
جيش آخر فلا بأس بتعاونهم

(فصل) وقوله فضمني ضعة وجدت منهار مج الموت يريد أنه وجد من شدتها ألمها يقرب من ألم
الموت ويحتمل أن يريد أنه خاف من شدتها الموت وقوله ثم إن الناس رجعوا يحتمل أن يريد
رجعوا من جملتهم ويحتمل أن يريد رجعوا من القتال بعد الفراغ منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه والذي ذهب إليه مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ذلك بعد أن رد القتال ولو لم يقله لم يكن للقاتل سلب فان السلب الذي نقله رسول الله صلى
الله عليه وسلم للقاتل إنما هو من الخمس والدليل على أن هذا القول إنما كان بعد الفراغ من
القتال الذي فيه وقع القتال قوله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه وهذا يقتضي أن قوله صلى الله عليه وسلم كان بعد رجوعهم فان كان
رجوعهم ذلك من القتال فهو ما قلناه وإن كان رجوعهم من الهزيمة فانه يقتضي أنه صلى الله عليه
وسلم قال ذلك بعد التراجع من الهزيمة فحين قتل قبل التراجع ولذلك قام أبو قتادة فحين قتله قبل
التراجع وقضى له سلبه ووجه آخر وهو أن القضي وهو أوثق الناس وأحفظهم لحديث مالك قال
في هذا الحديث ثم إن الناس رجعوا وجلس النبي صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلًا فله سلبه
وهذا يدل على أنه بعد الفراغ من القتال لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان راكبًا على بقلته في حال
القتال ومعلوم أنه لا يرجع عنه إلى الجلوس والراحة إلا بعد الفراغ منه ووجه آخر وهو أنه لا خلاف
أن النبي صلى الله عليه وسلم أعفاة ذلك بعد الفراغ ورجوع الناس من الهزيمة وهذا يدل على أنه
لم يرد به التصريض ولو أراد به التصريض على القتال ذلك اليوم لقاله في أول القتال وقبل الهزيمة
ووجه رابع وهو ما روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم
فقال الرجل يقاتل للفخمة ويقاتل للحمية ويقاتل ليري مكانه من الشهداء فقال من قاتل لتكون
كلمة الله هي العليا فذلك في سبيل الله وإذا قال ذلك الإمام بعد تقضي الحرب كانت النيات فيه سليمة
صحيحة ولم يقاتل أحد إلا لتكون كلمة الله هي العليا وإذا قاله في أول القتال أمر ذلك في النيات
وعرض الناس ليقاتلوا ما يحصل لهم من السلب (مسئلة) والدليل على أنه من الخمس حديث
عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية قبل نجد ففقدوا إبلاً كثيرة فكانت
سهمانهم اثني عشر بعيراً وأحد عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعراً فوجه الدليل منه أنه ذكر أن سهمانهم
بلغت أحد عشر بعيراً ثم نفلوا بعيراً بعيراً وهذا يدل على أن النفل من غير الأربعة الأخماس ولا مكان
له غير الأخماس وما يبين ذلك من جهة المعنى أن الأربعة الأخماس من الفئمة للفئتين تجب المساواة
بينهم فيه لا يزداد أحد منهم لئانه ولا لقتال ولو كان فيه تفضيل لقتل أو نفل لوجب أن يفاضل بينهم
للفناء فلا يخفى على الله بن مسعود وأبو هريرة ما يأخذ علي بن أبي طالب واليزيد بن العوام وخالد
ابن الوليد والبراء بن مالك وأبو قتادة الأنصاري رضي الله عنهم ولما جع المسلمون على أن أخذهم
سواءه وإن اختلفوا وتباينوا في القتل والقتال بطل أن يكون للقتل من الأربعة

الأخماس وإنما يكون التفاضل في الخمس فإنه محل للتفاضل والعطاء لبعض دون بعض على قدر
اجتهاد الامام وأما الاربعة الأخماس فليست بعمل لاجتهاده وتحرر من هذا قياساً فنقول ان هذه
من غنائه فلم يجز أن يعاوض عليها بجزء عطاء من الأربعة الأخماس أصل ذلك لشدة القتال
وحماية المسلمين والمداخلة عنهم والافتراء بأخذ الغنائم العظيمة والاموال الجسيمة (مسئلة) اذا ثبت
ذلك فلا وأن اماماً قاتل قبل القتال من قتل قتيلاً فله سلبه أو نفل رجل سلب قتيل قتله من غير الخمس
فانه لا ينقض لانه من الامام حكم كما بقول بعض العلماء فلا ينقض قتله مصنون وفي هذا أربع
مسائل احدها ما يقتضيه قول الامام من ذلك والثانية في ذكر من يستحق ذلك من الفايدين
والثالثة في وصف من يستحق ذلك بقتله من المقتولين والرابعة في وصف السلب الذي يستحق
بذلك فأما ما يقتضيه قول الامام من ذلك فان الامام اذا نادى في ذلك بلفظ يمه ويم الناس مثل
أن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه فان هذا الحكم ثابت له لجميع الناس وان خص نفسه بان قال
ان قتلت قتيلاً فله سلبه لم يكن له من ذلك شيء لانه قد جازى نفسه وأظهر مانيه عنه من ترك المعللة
فلم يجز حكمه ووجب نقضه وان قال من قتل منك قتيلاً فله سلبه فان هذا الحكم ثابت للناس دون
لانه قد أخرج نفسه منه بقوله منكم قال ذلك كله مصنون (مسئلة) واذا قال الامام من قتل
قتيلاً فله سلبه فكل القاتل ممن لا يسبهم فقد روى ابن مصنون عن أبيه ان كان القاتل ذنباً
فلا شيء له من السلب وكذلك لو قتلت امرأة قال وأشهب يرى أن يرضع لأهل الذمة على قياس
قوله له السلب من الخمس لانه نفل واختلف قول الشافعي في العبد والمرأة والصبي والأظهر عندي
على مذهبه ان من قتل قتيلاً منهم فله سلبه فان اللفظ عام وأما ان كان القاتل غزلاً أو امر جفا على
المسلمين فانه ليس له من السلب شيء لانه لم يقاتل عن الله ورسوله (مسئلة) واذا قال الامام من
قتل قتيلاً فله سلبه فقتل القاتل امرأة أو صبياً فقد حكم مصنون عن الأوزاعي ان قاتله سلبها
وهذا يقتضي أن يكون المذهب وقد رأيت لمصنون ما يقتضيه وأما من قتل مستأسراً أو من لا يدافع
فليس له من سلبه شيء (مسئلة) وأما السلب الذي يستحقه القاتل بهذا القول قال مصنون قال
أصحابنا لا نفل في العين وانما هو العرس وسرجه وجامه وخاتمه ودرعه وبيضته ومنطقته
في ذلك من رجله الى ساعديه وساقيه ورأسه والسلاح ونحوه وحلية السيف تبع للسيف ولا شيء له
في الطوق والسوارين والعين كله ولا في الصليب يكون معه وقال ابن حبيب يدخل في السلب كل
يؤب عليه وسلاحه ومنطقته التي فيها نفقة وسواراه وقرسه الذي هو عليه أو كان يحسكه لوجه قتال
عليه فأما ان كان مجنباً أو كان منفقاً فليس من السلب قمصه من مذهب مصنون ان ما كان معه من
لباسه المعتاد وما يستعين به على الحرب من فرس أو سلاح فهو من السلب ومذهب ابن حبيب ان
ما كان عليه من اللباس والحلي والنفقة المعتادة وما يستعان به على الحرب فهو من السلب
(فصل) وقوله فقتل فقتل من يشهد لي ثم جلست يريد ان يقاتل ليطلب سلب القتيل الذي قتله لما
سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له عليه يئنه فله سلبه ثم تأمل قوله صلى الله عليه وسلم له
عليه يئنه ولم يعلم بأن أحداً رآه يشهد له بذلك فقال في نفسه من يشهد لي بذلك فلما استبعد أن تكون له
بينة بما فعل من ذلك يصل بها الى استحقاق سلب القتيل الذي قتله جلست عن القيام في ذلك وسكت
عن طلبه

(فصل) وقوله ثم قال من قتل قتيلاً له عليه يئنه فله سلبه تكرار النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ثلاث

مرات يحتمل أن يكون قائلها في ساعات مفترقة لكي يسمع قوله من يأتي بعده وله الأول والثاني
ويحتمل أن يكون جرى في ذلك على عادته صلى الله عليه وسلم أنه إذا قال قولاً أعاده ثلاثاً فيكون قال
ذلك قولاً متعارفاً وقيام أي قتادة عند قوله الأول والثاني بعد أن جلس في الأول والثاني لما كان
يتجدد له من الأمل في سلب قتيله بقول النبي صلى الله عليه وسلم بما كان شئت في نفسه أنه مستحق
لسلب ذلك القاتل لعلمه بقتله ثم كان يجلس بعد ذلك عندما تبين له أنه لا يدفع إليه الابينة وكان
عنده أن ينته على ذلك معدومة وما الذي ثبت به هذا في مثل تلك المواضع أم من شهد له شاهدان بأنه
قتله فلا خلاف في ذلك واحتجاج أصحابنا بخبر أبي قتادة أنه دفعه إليه بقول واحد دون عين يدل على
أنه يجوز أن يقبل فيه قول الواحد وذلك إذا قال الامام من قتل قتيلاً عليه بينة فله سلبه قال أبو بكر
بعد ذلك للنبي شهد به لاه الله إذا لاه ما لي أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله في عطيك سلبه
فأضاف السلب إلى ملكه بقول الشاهد الواحد وإذا كان هكذا فطر يقطع طريق الخبر لا طريق
الشهادة (مسئلة) وأما إذا قال من قتل قتيلاً فله سلبه ولم يشترط البينة فقد قال ابن مهنون من جاء
برأس فقال أنا قتله فقد اختلف فيه فوله فعلى قوله الأول السلبه وعلى قوله الآخر لا شيء له الابينة
فأما إن جاء بسلب فقال أنا قتلت صاحب هذا السلب فلا يأخذ السلب الابينة وجه القول الأول
في التفريق بين الرأس والسلب إن الرأس في الأغلب لا يكون الابينة من قتله لأنه أقرب إليه من
غيره وهو يمنع منه من أراد ولا يتركه وقد علم أن الامام نغله سلبه فهذا الإيهامه وأما السلب فليس
كونه سيده شاهداً له لأنه وضع سلب ولا يمنع منه غير ذلك لا حلق فيه الا تحقه وأما على القول
الآخر فلا فرق بينهما أنه لا يصح في صاحب رأس ولا صاحب السلب قال القاضي أبو الوليد يجوز
أن يقبل في ذلك الشاهد الواحد على ما تقدم من احتجاج أصحابنا بقول أبي قتادة والافضاء رافض
البينة يقتضي الشهادة ولا يكون ذلك أقل من شاهدين ولا يجوز على هذا القول في ذلك الشاهد
والعين لأن الشهادة لا تتناول المال وانما تناول القتل وهو حكم في الجسد

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك يا أبا قتادة يحتمل أن يكون صلى الله عليه
وسلم لما رأى قياماً به مرة بعد مرة اعتقده من يستحق مثل هذا أو ممن في نفسه شبهة من استحقاقه فإن
كان مستحقاً له بين له وجه استحقاقه وهذا اليقظ لم يكن على ذلك الوجه بين له أنه غيره مستحق له أو
تفضل عليه ابتداءً ويحتمل أيضاً أن يكون اعتقده أنه له حاجة فتعنه الحياء من إبدائها وتبعته حاجته
على القيام الباهرة بعد مرة فأراد أن يسهل عليه استفتاح الكلام فيها

(فصل) وقوله فاتصمت عليه يريده أنه أورد عليه ما جرى له والموجب لقيامه وجاوزه فقال رجل من
العوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القاتل عندي فارضه منه يا رسول الله وقول الرجل صدق
شهادة لأبي قتادة وقاتله وبإضافة السلب الذي عندي إلى ذلك القاتل لأن القاتل للقتيل يحتاج أن
يبين أحدهما بما تمرة قتله والنتي أن ذلك السالبه إذا وجد السلب عليه ومعه فإن قلنا أن كون
رأس القاتل معه شهادة له يقبل قوله فيجب أن يكون مع ذلك سلب القاتل بيده شهادة له به إذا كان
قلنا أن ضربه طريق الشهادة وأن قلنا طريقه طريق الخبر فإنه ظاهر فيما يدعيه

(فصل) وتول ذلك الرجل وسلب ذلك القاتل عندي عدة ورغبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في
أن يمهله من غير أن يكون قبله ويعرض أبا قتادة من ذلك ما رضى به
(فصل) وقوله رضى الله عنه لا سلب الله إلا بعد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله في عطيك

سلبه بر يدان أبقادة من أسد المؤمنين فاضافه الى الله لما كان عمله لله كقول تعالى يشرب بهاعباد الله فاضافهم الى الله تعالى لما كانوا عاملين له وقوله يقاتل عن الله ورسوله بريدانه يقاتل لتكون كلمتهما العليا ودينهما الظاهر وأضاف السلب الى القاتل بقوله فيعطيك سلبه لما كان قد استحقه بقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاه عليمينة فله سلبه فاستحق بذلك كل قاتل سلب قتيله بعينه وانما وقف سلبه لوجود البينة بذلك ولما استحق أبقادة سلب ذلك القاتل بعينه ملك أعيان السلب ولم يكن لاحد أن يعوضه منه الا باختياره فلذلك منع أبو بكر رضي الله عنه من أن يعطى غيره شيئا من ذلك بغير رضاه وان عوض منه

(فصل) وقوله يقاتل عن الله ورسوله يقتضى ان كل من كان من المقاتلين على هذا الوجه يستحق سلب القاتل بما تقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان منهم لا يقاتل عن الله ورسوله فانه غير داخل تحت ذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطاه اياه تصديق القول أبي بكر بالمنع من أخذ الرجل لسلب قتيل أبي قتادة وأمره باعطائه أبقادة ما كان عنده من سلبه لانه صلى الله عليه وسلم قد كان وجهه له بقوله من قتل قتيلاه سلبه فاعطاه اياه ارجل فباع أبقادة الدرع وهذا يدل على أن ذلك كان من جملة ذلك السلب قال أبقادة فابتعت به مخمرا والخمرف الدستان تكون فيه الفا كهة من التمر وغيره والخمرفه الفا كهة وهذا يدل على ان اقر من جملة الفا كهة لانه معنى بستان المدينة بها وليس فيها شيء غير التيل وما قوله تعالى فيها كهة وتحتل ومان يعطف النخل والزمان على الفا كهة فعلى معنى التأكيد وكذلك قال تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكيل فعطف جبريل وميكيل على الملائكة وعما من أفاضل الملائكة

(فصل) وقوله واه ذلول مال تأتله في الاسلام بريد المال هذا الاصل الذي لا ينقل ولا يحول لانه لا خلاف أنه قد ملك قبل ذلك ما يقع عليه اسم مال من السلاح وغيرها ويحذر أن يرده بذلك غير ذلك من الاموال ولكنه لم يكن أخذها على معنى التأتل وانما أخذها للحاجة لها بالاستعمال كالثوب يلبسه وغير ذلك فلم يكن على معنى التأتل حتى يملكه مال الله بن عباس عن القاسم بن محمد انه قال سمعت رجلا يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال قال عبد الله بن عباس الفرس من السفل والسلب من النفل قال ثم عاد ارجل لما ألتف فقال ابن عباس فلت ايضا ثم قال ارجل الاعمال التي قال الله تعالى في كتابها ما هي قال القاسم فلم ير يدأله حتى كاد أن يصرجه ثم قال ابن عباس أتدرون ما مثل هذا مثل صبيغ الذي ضرب به عمر بن الخطاب ثم سأل ارجل عبد الله بن عباس عن الانفال فظهر انه سأله عن الانفال المذكورة في قوله تعالى يستألفونك عن الانفال هل الانفال لله وارسول قال عكرمة ومجاهد وابن عباس هي الفئام قيل والانفال جمع نفل وانما سميت الفئام لانهما لا ينفصل عن الله على الناس وروى عن ابن عمر وابن عباس ايضا ان الانفال هي الزادات التي يزيد بها لا يملك الناس ادا ساوا ذلك ولو كانت فيه صلعة وقال الحسن الانفال ما شئ من العدو من عبد أو دابة إلا ما لم أن يعطى ذلك من شاعف قال ان الانفال هي الفئام قال ان الآية منسوخة بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خيب والرسول ومن قال بالقولين بعده جعلها حكمه فادأله ثم رماه كرتاه واحدا من أن يكون سؤال الرجل عن الانفال المذكورة فكان سؤاله عن معنى هذه اللفظة ومقتضاها فأجاب عبد الله بن عباس بكبري ما يصح أن يكون منها وهو بعضها وانما يكون هنا جوازا لمن عرف ان الانفال هي الزيادة التي

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد أنه قال سمعت رجلا يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال فقال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل قال ثم عاد ارجل لمشقلته فقال ابن عباس ذلك ايضا ثم قال ارجل الانفال التي قال تبارت وتعالى في كتابها ما هي قال القاسم فلم ير يدأله حتى كاد أن يصرجه ثم قال ابن عباس أتدرون ما مثل هذا مثل صبيغ الذي ضرب به عمر بن الخطاب

معرض لمثل هذا انما هو موقوف لصالح المسلمين وليعط منهم ما ينتفع به المسلمون وأما أربعة أخماس الغنيمة فهو لقوم معينين وهو مبني على المساواة لا يفضل فيه أحد لفناءه ولا ينقص منه أحد لقلة غناه وهو أحب الأقوال إلى مالك هذا يقتضي أنه أحب إليه من قول من قال من غير الخمس ولا بخمس وإنما يخرج والأطفال للقاتلين ثم بخمس الباقي وليس معنى قوله ان هذا القول أحب إليهم من الأثران الآخر عنده صحيح وأنه مما يجب لهذا عليه عزه وإنما معناه ان هذا أولى بان يؤخذ به كما يقال إقامة الحقوق أولى من تضييعها **ص** **ق** قال يعي وسئل مالك عن النفل هل يكون في أول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام وليس عندنا في ذلك أمر معروف موثق الاجتهاد السلطان ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغاز به كلها وتبلغني أنه نفل في بعضها يوم حنين وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام في أول مغنم وفي بعده **ح** ش قوله انه سئل عن النفل هل يكون في أول مغنم معناه أن ينفل قوما يخصهم بشيء من الغنيمة لأمر يتفردون به من سرية أو نحوها مثل أن يبعث سرية أو ينفلها الزبع بعد الخمس فان ذلك لها لانه أمر قد حكم له بالامام وحكمه نافذ (مسئلة) فلو غنمت هذه السرية ثم لقيتها عسكر آخر للمسلمين أخرجها خلفه إلى جهة أخرى فان كانت السرية ضعيفة عن النفل وبما غنمته ولم يكن لها من العسكر الذي انفصلت عنه عون على ذلك فان العسكر الثاني يشركهم في النفل والغنيمة فصار السرية بمن نفل أخذته وما صار لها من مغنم ضم إلى ما بأي يده العسكر الأول من المغنم وإن كانت السرية قوية فعلى النفل لم يشركهم العسكر الثاني في نفل ولا سهم (مسئلة) وان أئذنا الأمر مني تعالى أنا بيع بعد الخمس نفل لهم فلم انفصلت أشهاد وقد أبطل ذلك فقد قال سحنون له ذلك لم ينفقوا ولا يكون به ذلك بعد أن ينفقوا

ق قال يعي وسئل مالك عن النفل هل يكون في أول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام وليس عندنا في ذلك أمر معروف موثق الاجتهاد السلطان ولم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغاز به كلها وقد بلغني أنه نفل في بعضها يوم حنين وإنما ذلك على وجه الاجتهاد من الإمام في أول مغنم وفي بعده

(فصل) وقوله ان ذلك على وجه الاجتهاد ليس فيه حدم معروف يريد على وجه الاجتهاد من الإمام في صالح المسلمين وما بعد ذلك فافهم وليس فيه حدم معروف يريد أن يزم المصير إليه على كل حال لانه ما كان مصر وفا إلى اجتهاد الإمام يفعل اذا رأى ذلك وية **ح** ذكر تركه وما قبله بالشرع ليس له النظر فيه ولذلك لما كان الخمس من الغنم لله ولرسوله لم يؤخذ به ولا ما دونه من الغنم ولا ينقص منه اجتهاده ولما كان أربعة أخماس الغنيمة بين المؤمنين على السواء لم يكن للامام أن يزيد من ذلك أحدا **ح** معناه ولا ينقص من حقه لضعفه لم أر رأي ولا لمصلحة يعتقدها وأما النفل فله الزيادة فيه والنقص منه بيان الفرق بينهما

(فصل) وقوله ولم ينفق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغاز به كلها يقتضي في ذلك من وجهين أحدهما أن يروي عن أحد من النقات انه نفل في مغاز به والثاني أن يروي عن ثقة انه نفل يوم أحد يوم كذا حتى يستوعب ذلك مغاز به وهذا اللفظ يقتضي في الوجهين واتم أثبت انه بلعمان النبي صلى الله عليه وسلم نفل في بعضها وهو يوم حنين وإنما أراد أن يثبت ان ذلك أمر غير لازم بالشرع وأما ما يحسب ما يراه الامام و يأذن فيه في بعض المواطن دون بعض ولو كان الأمر لازما في كل غزوة لحكمه به النبي صلى الله عليه وسلم في سائر مغاز به كما حكم به يوم حنين ولما ثبت انه حكم في بعض المواطن ولم يبلغنا انه حكم به في غيره ولو حكمه بلبلغنا حكمه بذلك يوم حنين ثبت انه انما يحكم به في بعض المواطن لما كان يرى فيه من المصلحة في ذلك اليوم ولا يحكم به في غيره لما كان يرى من المصلحة في ترك الحكم به في ذلك اليوم

(فصل) وقوله وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في أول المغنم وفيما بعده يريد انما قدرى الامام وجه الصواب في أن يهربه في أول المغنم وهو ما ذكرناه من أن ينقل السرية فيقطع ثلث ما ينفقه أو ربه متخصص به دون الجيش لما يرى من المصلحة في ذلك للسرية والجيش وغيرهم وقد يرى الصواب أن يحكم به في آخر المغنم على حسب ما فعل يوم حنين فيفعل ذلك في آخر المغنم والله أعلم

﴿ القسم للخبيل في الغزو ﴾

ص ﴿ قال مالك بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سيمان وللراجل سهم * قال مالك ولم أزل أسمع ذلك * ش يريد للفرس سهم يخصه وهذا يقتضي أن للفرس ثلاثة أسهم وللراجل سهم واحد لانه اذا كان للفرس خاصة سيمان وللراجل الذي يركبه سهم كالراجل المفرد فانه يكون للفرس ثلاثة أسهم وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة للفرس سهم واحد وللراجل سهم واحد فله للفرس سيمان وللراجل سهم والدليل على ما نقوله ما روى أبو داود عن أحمد بن حنبل حدثنا أبو معاوية حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهم ماله وسهمين لفرسه ودليلاً من جهة المعنى ما ذكره الشيخ أبو بكر أن الفرس لما كانت مؤنثة أكثر من مؤنث فرسه وغناؤه أكثر من غناء الفارس زيد في القسم من أجل ذلك (مسئلة) اذ انبت ذلك فانه يسهم للفرس الرهيص يدر به كذلك قال مالك فاما المريض فاختلف أصحابنا في سهمه فقال مالك يسهم له وقال أشهب وابن نافع لاسهم له وجه القول الاول انه على حالة يرجى رؤوه وترقب الانتفاع به كالذي يصيبه الي الخفيف ووجه القول الثاني انه لا يمكن القتال عليه الآن فأشبه الكسير (مسئلة) وأما الكسير يدر به كذلك فاختلاف انه لاسهم له ولو أصابه ذلك بعد الادراب لاسهم له قاله أشهب وأصبخ ووجه ذلك انه على حالة لا يرجى رؤوه ولا ترقب الانتفاع به وقوله انه يسهم له اذا أصابه بعد ان أدرب ليس يقتضي قول مالك وانما يقتضي قول مالك انه انما يسهم له اذا أصابه بعد حضور القتال به وانما ذلك القول مبني على قول ابن الماجشون وهو يحوالى قول أبو حنيفة ص ﴿ سئل مالك عن رجل حضر بفارس كثيرة فقول يقسم لها كلها فقال لم أجمع بذلك ولا أرى أن يقسم الالفرس واحد الذي يقا تل عليه * قال مالك

حدثني يحيى عن مالك أنه قال بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سيمان وللراجل سهم قال مالك ولم أزل أسمع ذلك * وسئل مالك عن رجل يحضر بفارس كثيرة فهل يقسم لها كلها فقال لم أجمع بذلك ولا أرى أن يقسم الالفرس واحد الذي يقا تل عليه * قال مالك

ص ﴿ سئل مالك عن رجل حضر بفارس كثيرة فقول يقسم لها كلها فقال لم أجمع بذلك ولا أرى أن يقسم الالفرس واحد الذي يقا تل عليه * قال مالك

ش وهذا كما قال ابن من حضر بفارس كثيرة فكان من يسهم له فانه لا يسهم له منها الا مع فرس واحد ولا يسهم لساثرها وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال الأوزاعي وأحمد بن حنبل يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك ويقال ابن وهب من رواية مسنون عنه والدليل على ما قلناه انه انما يسهم للفرس يركبه فارس وأما فارس لا يركبه أحد ولا يقاتل عليه فلا منفعة فيه وهذا الفارس اذا كانت عند عدة أفراس فانه لا يمكنه أن يقاتل على اثنين منها في وقت واحد ولا يكون فارس فرسين في وقت واحد فوجب أن لا يسهم الالفرس واحد (مسئلة) واذا كان الفرس بين رجلين فسهما للذي حضر به القتال وان كان الآخر يركبه في أكثر طر يقعه وعليه الاثر أجرته وان شهد عليه القتال جميعا فلكل واحد منهما بمقدار ما حضر عليه من ذلك وعليه نصف الاجارة قال مالك في كتاب ابن مسنون ووجه ذلك ان المراهي في استحقاق السهم حضور القتال فكان أحقهما بسهمى الفرس من حضر عليه القتال وعليه نصف الاجرة كالذي يعمل على الدابة بينه وبين شريكه فان له ما أصاب في ذلك العمل وعليه نصف كراء الدابة في مثل ذلك العمل ص ﴿ قال مالك

﴿ القسم للخبيل في الغزو ﴾

حدثني يحيى عن مالك أنه قال بلغني أن عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سيمان وللراجل سهم قال مالك ولم أزل أسمع ذلك * وسئل مالك عن رجل يحضر بفارس كثيرة فهل يقسم لها كلها فقال لم أجمع بذلك ولا أرى أن يقسم الالفرس واحد الذي يقا تل عليه * قال مالك

لأرى البراذين والمهجن الامن اخيل لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه واخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم قال مالك وأنا ترى البراذين والمهجن من اخيل اذا أجزها الوالى وقد خال سعيدين المسيب وسئل عن البراذين هل فهمان صدقة فقال وهل في اخيل من صدقة **ش** وهذا كما قال ان البراذين والمهجن من اخيل قال ابن حبيب البراذين هي العظام يريد الجافية خلف العظيمة الأعضاء وليست العرب كذلك فانها أضمر وأرق أعضاء وأحلى خلقته وأما المهجن فهي التي يروها عري وأمهان البراذين فهي من المهجن وذهب مالك رحمه الله في قوله هذا الى أحد معنيين أحدهما ان اسم اخيل واقع على جميعها وان افرقت في أنواعها فثنا العرب ومنها المهجن والمعنى أن يربدها من اخيل أي ان حكمها حكمها وان لم يكن اسم اخيل يتناولها ومن ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الأشعر بين اذا ملقوا جمعوا أزوادهم ونسأوا وأنها فقهسي وأما منهم لم يرداه من الأشعرين في النسب ولا أنهم من فرس وانما أراد ان خلقهم في المساواة اقرب الأخلاق الى خلقه الكريم العظيم صلى الله عليه وسلم واستدل مالك بالأية يدل على ان أراد ان اسم اخيل يتناول البراذين والمهجن لانه تعالى قال واخيل والبغال والحمير فالتاخر انه استوعب ذكر الحيوان المشار الى تركوبه والجل عليه ليعدو نعمة علينا بذكر الانعام وما حمل عليه منها ثم ذكر اخيل والبغال والحمير فالظاهر انه استوعب هذا الجنس ولم يذكر المهجن ولا البراذين فدل ذلك على ان اسم اخيل يتناولها (فصل) وقوله وقال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل الآية ومعنى ذلك انما ثبت بالأية المقدسة ان المهجن والبراذين من اخيل ثم قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ثبت ان البراذين والمهجن محاسن الله لانها محقة امر الله تعالى بان تربط في سبيل الله ليذهب بها الى العدو (فصل) وقول مالك وأنا ترى ان البراذين والمهجن من اخيل اذا أجزها الوالى يربدها من حكمها ان سمها حكم اخيل قال ابن حبيب اذا أشبهت اخيل في القتال عليها والطلب بها اسمها وجه ذلك ان هذا المقصود من اخيل الكر والفر عليها والطلب بها ولم يسترط ابن حبيب اجزء الوالى لها وانما شرطه مالك لثلاث يكون من التعلق والدناءة بحيث لا ينفع بها ولا يمكن القتال عليها فحسن هذا يجب ان لا يجيزه الوالى وقال الشيخ أبو بكر اذا لم يكن بها عيب لا يقتل على مثلها قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وذلك عنى الى العيب اذا كان العيب أمر انانيا لا يرجي برؤاهنه وأما ما رجي برؤاهنه بالقرب كالرخص فانه لا يمنع السهم قال مصنون واذا دخل دار الحرب وفرس لا يقدر ان يقتل عليه من كبراً ومن صعب لا يركب فهو راجل ولم يكن ينبي اللام ان يجيزه فهذا يدل على ان على الامام ان يقتل امر اخيل فميزها ما يجب اجزته و يرد منها ما يجبرده مما لا منفعة فيه ولا يمكن القتال عليه (مسئلة) وانما اخيل بمنزلة كور هابسها رواه ابن عبد الحكم عن مالك ووجه ذلك انه يمكن عليها القتال والطلب بما يمكن على ذلك كور عافو جيب ان يسبها كما يسبها للذكور (مسئلة) وانما صفار اخيل لا يمر كعبها ولا حبل فلا يسبها فان كان فيه القوة على ذلك أسبها قاله ابن حبيب ووجه ذلك ان دعاءه لا يقتل على مثله ولا يتنفع به في فرار ولا طلب فلا يسبها كالكتير (فرع) ولودخل فرس صغير فتى في أرض المدوحتى كبر وصار يقتل عليه فله من يومئذهم فرس دون ما قبل ذلك رواه ابن مصنون عن أبيه بمنزلة من بلغ من المياد بأرض

لأرى البراذين والمهجن
الا من اخيل لان الله
تبارك وتعالى قال في كتابه
واخيل والبغال والحمير
لتركبوها وزينة وقال عز
وجل وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة ومن رباط الخيل
ترهبون به عدو الله وعدوكم
فأنا ترى البراذين والمهجن
من اخيل اذا أجزها
الوالى وقد خال سعيدين
المسيب وسئل عن البراذين
هل فهمان صدقة فقال
وهل في اخيل من صدقة

المذوق لاسمها الا فيما غشوا به ذلك (مسئلة) وأما ركب البخل والجار أو البرذون الذي لا يميزه الوالي فانه لا يسميه ولا يرضع له

(فصل) قال وقد قال سعيد بن المسيب وسئل عن البراذين هل فيها من صدقة فقال وهل في الخيل من صدقة يريد أن سعيد بن المسيب لما سئل عن صدقة البراذين فأجاب بنى الصدقة عن الخيل اقتضى ذلك أن البراذين عنده من الخيل والا كان يجبا عن غير ما سئل عنه وهذا لا يجوز فثبت بذلك أن البراذين من جله الخيل واسم الخيل يتناولها ولذلك فهم من سعيد بن المسيب في الزكاة عن البراذين ينفيها عن الخيل والله أعلم

﴿ ما جاء في الغلول ﴾

قال ابن قتيبة سمي غولا لأن من أخذه كان يعله في متاعه أي يدخله في أضعافه ومنه سمي الماء الجاري من الشجر غللا وقال يعقوب بن خالد في المغتصب غل يغسل ويغسل داخلان ص ﴿ ما لك عن عبد ربه بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر من حنين وهو يريد الجعرانة سأله الناس حتى دنت به ناقته من شجرة فتشبكت بردائه حتى زعتم عن ظهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي اتخافون أن لا أقسم بينكم ما آفاه الله والذي نفسي بيده لو آفاه الله عليكم مثل سمر تهامة لقسمتها بينكم ثم لا تجدوني ببغلا ولا جبارا ولا كذابا فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الناس فقال أدوا الخائض والمخيط فان الغلول عار ونار وشنار على أهله يوم القيامة قال ثم تناول من الأرض وبرقة من بعر أو شيئا ثم قال والذي نفسي بيده ما لي ما آفاه الله عليكم ولا مثل هذه الانجس والخس مردود عليكم ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر من حنين يريد حيا أصاب هوازن فأظفروا الله بهم وغنم أموالهم وذراهم فصدروا الجعرانة وهي طريقته إلى مكة ولعله أراد أن يعقرها بها وحين يقرب من الجعرانة فسأله الناس قسم تلك الغنائم وضيقوه في طريقته للاحاقهم عليه المسئلة حتى ألقوه إلى سمرة فدنت ناقته منها فعلق بردائه وهو الثوب الذي يلقه على ظهره فزعم عن ظهره

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي يريدونه الذي انتزعت السمرة منه اتخافون أن لا أقسم بينكم ما آفاه الله عليكم يريد الانكار لكثرة سؤاله إياه لأن ذلك سؤال من يخاف أن يمنع حقه وأما من كان له حق في الغنمة يثق أنه سيعطاه ويستوفيه فلا يجيب أن يسأل ومن لم يكن له حق في الغنمة فيستثنى عن الإلحاح لما علم من حال النبي صلى الله عليه وسلم وأنه سيعطى من له سهم سهمهم ويعطى من لا سهم له من الخس على قدر ما يستحقه وتلك خمسة أخرى في الخس تتناول من له حق في الغنمة ومن لا حق له فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو آفاه الله عليكم مثل سمر تهامة لقسمتها بينكم قسمه صلى الله عليه وسلم على سبيل الانكار عليهم لعلهم وكثرة إلحاحهم عليه السؤال فياخذ عرف من حاله أنه لا يمنعه حتى أنهم فدعوا فوافيه المنع وهذا لا يفيعله فقهاء الصابة ولا فضلا للمهاجرين والانصار وأما يعله قوم من المؤلفين فلو بهم أو بمن قرب اسلامهم يمكن التقبيل في نفسه ولا عرف أن على النبي صلى الله عليه وسلم من أحكام الشريعة تقر به أربعة أخماس من الغنمة على الغائبين ورد الخس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين فأقسم صلى الله عليه وسلم لو كان ما آفاه الله عليكم في الكثرة

﴿ ما جاء في الغلول ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن عبد ربه بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر من حنين وهو يريد الجعرانة سأله الناس حتى دنت به ناقته من شجرة فتشبكت بردائه حتى زعتم عن ظهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي اتخافون أن لا أقسم بينكم ما آفاه الله عليكم والذي نفسي بيده لو آفاه الله عليكم مثل سمر تهامة لقسمتها بينكم ثم لا تجدوني ببغلا ولا جبارا ولا كذابا فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الناس فقال أدوا الخائض والمخيط فان الغلول عار ونار وشنار على أهله يوم القيامة قال ثم تناول من الأرض وبرقة من بعر أو شيئا ثم قال والذي نفسي بيده ما لي ما آفاه الله عليكم ولا مثل هذه الانجس والخس مردود عليكم

مثل سمرتها منعها لما منع ذلك من أن يقسمه بينهم
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا يعني أن تكون ههنا
 ثم بمعنى الواو فيكون تقديره إني أقسم عليكم ما أفاء الله عليكم ولا تجدوني بخيلا بشئ من ذلك ولا
 تجدوني جبانا ولا كذابا ويحتمل أن تكون ثم على بابها في التثنية والمهمل فيكون معنى ذلك إني
 أقسم عليكم جميع ما أفاء الله عليكم ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلا بما يكون لي منه وصرفه إلى سواكم
 ولا كذابا ولا جبانا وخص هذه الصفات بثلاث من أنفسه قال بعض المفسرين لأن وجود
 أضدادها من الجود والصدق والشجاعة من صفات الامام فنفى صلى الله عليه وسلم عن نفسه النقائص
 التي لا يصح أن تكون في الامام ولا يصح أن يكون اماما من كانت فيه وعلى هذا ما قاله عمران
 صفات الامام أكثر من هذه الصفات وهي إحدى عشرة صفة فقد كان يجب على هذا أن ينفي عن
 نفسه أضداد جميعها قال القاضي أبو الوليد رحمه الله والأظهر عندي أن يكون النافي عن نفسه هذه
 الثلاث الخلال لأنها محتمة بالحالة التي كان عليها أنهم كانوا سألوه ما أفاء الله من الغنائم والمال فأقسم
 أنه يقسم جميعها بينهم ولا يجدوه بخيلا ولا كذابا في بعده من قسمتها ولا جبانا في يحتمل أن يريد
 به عن عدو يظهر في الله عليه وأغنى مثل هذه الغنيمة وأكثر منها ويحتمل أن يريد جباناً عن
 السائلين له وأن قسمته التي عليهم لا ينعله عن جبن وضعف عن منه وتمام فعله طاعة لله تعالى
 في أمره وتفضلا على أمته

(فصل) وقوله فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الناس فقال أدوا الخائط والخيط
 يريد لما نزل من مركبه ذلك ولعل زوله كان بالجعرانة لقسمة الغنائم وكانت الجعرانة إذا ذاك
 دار حرب وهذا يقتضي أن قسمة الغنيمة إنما تكون في دار الحرب وبهذا قال الشافعي وقال
 أبو حنيفة لا يقسم في دار الحرب والدليل على صحته في الحرب ما ذهب إليه مالك (مسئلة) وأما
 الخائط والخيط فإن الخائط واحد الخيوط والخيط الإبرة ومن رآه الخياط فقد يكون الخياط
 الخيوط ويكون الإبرة قال الله تعالى حتى يبلغ الجمل في سم الخياط ومعنى ذلك الأمر بإداء القليل
 التافه وإذا وجب رد القليل فبأن يجب رد الكثير الذي له القدر والقيمة أولى وهذه المسئلة
 كقوله تعالى ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤذيه اليك ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤذيه
 اليك فمن أذى القنطار فهو أقرب إلى أن يؤذى الدينار ومن لم يؤذ الدينار فهو أبعد إلى أن يؤذى
 القنطار فإذا وجب أداء الخيط والإبرة من الغنيمة فبأن يجب أداء الثوب والعين أولى وأحرى وفي
 الموازية وسع ابن القاسم قال لا ينبغي أن يرد الخيط بربعها والخيط بغيره أو برة فقال له أن
 ينتفع به وقاه أصبغ وقال لا خلاف فيه قال مالك والذي رد الخيط والكبة ومثله مما نته دائق
 وشبهه أخاف أن رأي بذلك وليس يضيق على الناس وروى أشهب عن مالك في العتية ما كان منه
 درهم ونحوه له أن يجسه ولا يبيعه معنى قوله صلى الله عليه وسلم أدوا الخائط والخيط إنما هو على وجه
 المبالغة لا على معنى أن يبيع عليه اسم خيط من ورأ وأقل من ذلك يجب نقله ورده إلى الغنائم وهذا
 كما قال صلى الله عليه وسلم مالي مما أفاء الله عليكم ولا مثل هذا ثم تناول برة من الأرض ومعلوم أن
 مثل هذا لا يجب أدائه ولا يمكن الاحتراز منه ومن أخذه من بيع غيره لغربا أدى فلا يثم بذلك

(فصل) قوله صلى الله عليه وسلم فإن الغلول عار ونور وشعار على أهله يوم القيامة الغلول السرقة
 من الغنم فمن خان منه شيئا فقد غل وأما السنار فهو بمعنى العيب والعار قال أبو عبيدة السنار العيب

والمار وأشد للقطاى

ومحن رعية وهم رعاة * ولولا رعيهم شنع الشنار

فأمر صلى الله عليه وسلم بإداء القليل والكثير من الغنم فمن أخذ منه شيئا بغير حقه فهو عليه يوم

القيامة عار ونار وشنار

(فصل) وقوله ثم تناول من الأرض ورمة من بعيرا وشيئا يريد ما هو غايبة في النذارة والقلة والقدر

ثم قال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده ما لي بما أأه الله عليكم إلا الخس بر يدان أربعة أخماسه

لم لاحقه صلى الله عليه وسلم فيه واتماله أخذ الخمس فهو له بمعنى التصرف والاجتهاد في رده عليهم

ولذلك قال والخمس مردود عليكم بر يدان الخمس لأنه ليس في الغنمة شيء يوصف بالخمس ينفرد

بحكم غير الخمس التي تقتسم ذكره وهذا يدل على أن الخمس إنما يصرفه الإمام على قدر ما يرى من

اجتهاده في مصالح المسلمين وأنه ليس فيه حق معين لأحد من ماله عن يحيى بن سعيد عن محمد

ابن يحيى بن حبان عن ابن أبي عمرة أن زيدا بن خالد الجعفي قال توفي رجل يوم حنين واتهم ذكره

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزعم زيدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا على صاحبكم

فتغيرت وجوه الناس لذلك فزعم زيدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن صاحبكم قد غل في

سبيل الله قال ففتحنا متاعه فوجدنا خرزات من خرز يهود ما يساوي درهمين في ش قوله توفي

رجل يوم حنين كذا وقع كثير من النسخ وهو غلط والصواب يوم خيبر وكذلك رواه الأئمة

ويدل على ذلك أنه قال فوجدنا خرزات من خرز يهود ولم يكن يوم حنين يهود يؤخذ خرزهم

والقصة مشهورة وإنما كان ذلك إذ قصت خيبر

(فصل) وقوله فذكره كأرواة النبي صلى الله عليه وسلم لسكى يصلي عليهم بركة صلواته ودعائه

صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم امتناعا عما قصدوه فذكر ذلك له من

الصلاة عليه وقتلهم من حاله صلى الله عليه وسلم لا يتبع من الصلاة إلا على من لا رضى حاله وأنه قد علم

أنه أحدث حدثا عن من الصلاة عليه ما يجبره بذلك فمن يد يد بذلك عليه أو يحوي روحه اليه

وهذه سنتي امتناع الأئمة وأهل الفضل من الصلاة على أهل الكبرياء على وجه ازدع والزجر عن مثل

فعلهم وأمر غيره بالصلاة عليه دليل على أن لهم حكم الأيمان لا يخرجون عنه بما أحدثوه من عصية وقد

روى ابن صفوان عن أبيه عن معمر عن مالك أنه قال لأبأس أن يصلى على من ذل وذلك يحتمل

وجهين أحدهما أن يرد على أنه صلى الله عليه وسلم والثاني أن الإمام يخبر أن شاهدا صلى الله عليه وسلم

وأن ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم من الامتناع من الصلاة على من ذل لم يكن على وجه المنع من

الصلاة عليهم وإنما كان ذلك لأسرى ذلك في ذلك الوقت أفضل وأن لم يرأى الصلاة في وقت تكون

الصلاة أفضل أن يصلى ويغفل صلى الله عليه وسلم في الصلاة على المصافين أني خبرت فاختار

(فصل) وقوله فتغيرت وجوه الناس يحتمل أن يرد به وجوه المؤمنين لا امتناعا صلى الله عليه وسلم

من الصلاة على من هو من جلتهم ولا يعمون له دنبا أنفردت بغافوا أن يكون مانع من الصلاة عليه

أمرائهم فلهلكوا بذلك ويحتمل أن يرد به قبيلة وطائفة تغيرت وجوههم لما يخصهم من أمره

ولما غافوا أن يكون ذلك لعني شائع فيه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أن صاحبكم قد غل على وجه التبيين للعني الذي منعه من الصلاة

عليه وفي ذلك جر عن الغلول وإذا غاب المني نفس من لم يغفل وأمان له من امتناعا صلى الله عليه وسلم

من أن يصلى عليه ولما مع الملاحون ذلك فهو امتناعا ليظهر وأهل يهود ما غل فيه فإردوه إلى القنائم

• وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن أبي عمرة أن زيدا بن خالد الجعفي قال توفي رجل يوم حنين واتهم ذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزعم زيدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه الناس لذلك فزعم زيدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن صاحبكم قد غل في سبيل الله قال ففتحنا متاعه فوجدنا خرزات من خرز يهود ما يساوي درهمين في ش قوله توفي رجل يوم حنين كذا وقع كثير من النسخ وهو غلط والصواب يوم خيبر وكذلك رواه الأئمة ويدل على ذلك أنه قال فوجدنا خرزات من خرز يهود ولم يكن يوم حنين يهود يؤخذ خرزهم والقصة مشهورة وإنما كان ذلك إذ قصت خيبر

(فصل) وقوله فذكره كأرواة النبي صلى الله عليه وسلم لسكى يصلي عليهم بركة صلواته ودعائه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم امتناعا عما قصدوه فذكر ذلك له من الصلاة عليه وقتلهم من حاله صلى الله عليه وسلم لا يتبع من الصلاة إلا على من لا رضى حاله وأنه قد علم أنه أحدث حدثا عن من الصلاة عليه ما يجبره بذلك فمن يد يد بذلك عليه أو يحوي روحه اليه وهذه سنتي امتناع الأئمة وأهل الفضل من الصلاة على أهل الكبرياء على وجه ازدع والزجر عن مثل فعلهم وأمر غيره بالصلاة عليه دليل على أن لهم حكم الأيمان لا يخرجون عنه بما أحدثوه من عصية وقد روى ابن صفوان عن أبيه عن معمر عن مالك أنه قال لأبأس أن يصلى على من ذل وذلك يحتمل وجهين أحدهما أن يرد على أنه صلى الله عليه وسلم والثاني أن الإمام يخبر أن شاهدا صلى الله عليه وسلم وأن ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم من الامتناع من الصلاة على من ذل لم يكن على وجه المنع من الصلاة عليهم وإنما كان ذلك لأسرى ذلك في ذلك الوقت أفضل وأن لم يرأى الصلاة في وقت تكون الصلاة أفضل أن يصلى ويغفل صلى الله عليه وسلم في الصلاة على المصافين أني خبرت فاختار

(فصل) وقوله فتغيرت وجوه الناس يحتمل أن يرد به وجوه المؤمنين لا امتناعا صلى الله عليه وسلم من الصلاة على من هو من جلتهم ولا يعمون له دنبا أنفردت بغافوا أن يكون مانع من الصلاة عليه أمرائهم فلهلكوا بذلك ويحتمل أن يرد به قبيلة وطائفة تغيرت وجوههم لما يخصهم من أمره ولما غافوا أن يكون ذلك لعني شائع فيه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أن صاحبكم قد غل على وجه التبيين للعني الذي منعه من الصلاة عليه وفي ذلك جر عن الغلول وإذا غاب المني نفس من لم يغفل وأمان له من امتناعا صلى الله عليه وسلم من أن يصلى عليه ولما مع الملاحون ذلك فهو امتناعا ليظهر وأهل يهود ما غل فيه فإردوه إلى القنائم

ولعله قد فعل ذلك أولاً وه فوجدوا خرزات من خرز يهود يحتمل انهم عرفوا انها من الغنائم
لا تهم انفصال عن غنائم اليهود بخير ولم يكن عندهم مثل هذا من المتاع لاسيما في ذلك الموضع الذي
لا يعمل فيه الخرز زينة ولا بيع فعملوا بذلك انها غل من الغنائم ويحتمل أن يكون عرف ذلك من
رأها من دور اليهود فظن انه قد اداها فلما وجدها في متاعهم سمعوا تعرفها ووصفها بذلك على معنى
الاعلام بحسبها وقلة الانتفاع بها كما أخبر بقية العلم بتفاهتها وان أخذ هذا المقدار على تفاهته
على هذا الوجه من جملة الكبار التي تمنع من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة الائمة وأهل
الفضل على من فعل ذلك ورضيه واستأثر به على جماعة المسلمين والله أعلم من ماله عن يحيى
ابن سعيد عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة السكاني انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى
الناس في قبائلهم يدعوهم وانه ترك قبيلة من القبائل قال وان القبيلة وجدوا في ردة عن رجل منهم
عقد جزع غلوا فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكر عليهم كما يكبر على الميت * ش قوله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى الناس في قبائلهم يدعوهم يريد أن القبائل تحضر في زولها
تنزل كل قبيلة في جهة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم الناس في قبائلهم يريد في مواضع التي تحضر وا
فيها بالقبائل يدعوهم يريد أن آتيا القبيلة انما كان للدعاء لها استئذاناً للمسلمين واحساناً اليهم
واراد أن تدبرهم بركة دعائه صلى الله عليه وسلم على وجه التخصيص به لكل قبيلة وتركه صلى الله
عليه وسلم قبيلة من تلك القبائل لم يأتهم ولا دعاهم تنبيها على فعل وجسبهم منع من ذلك ويحتمل
أن يكون صلى الله عليه وسلم فعل ذلك الفعل بعينه بالوحى ويحتمل أن يعلم أن محمداً يحب أن يتمتع
من أجله وان لم يعلم له ذلك الفصل

(فصل) وقوله وان القبيلة وجدوا في ردة عن رجل منهم عقد جزع غلوا والجزع حجارة يتفلسفها
أسنان الخرز فتظن فيه القلائد والعقود وكان ذلك الرجل قد فعل ذلك العقد وصيره في ردة عن محمداً
الغرائط المبطن فقام على القوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع الايمان اليهم والدعاهم وقد فعل
ذلك لساير القبائل الاحدث فهم كسفوا عن ذلك الاحدث وقتشوا متاعهم حتى وجدوا عندهم الغلول
(فصل) وقوله فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكر عليهم كما يكبر على الميت يحتمل أن يكون
صلى الله عليه وسلم فعل ذلك على وجه الزجر عن مثل ما وجد عندهم من الغلول ولعله صلى الله عليه
وسلم قد أشار بتكبيره عليهم أربعا كما يكبر على الميت إلى أن حكمهم حكم الموقر الذين لا يصعبون
الوعظ ولا يمتثلون الأوامر ولا يجتنبون النواهي وقد قال الله تعالى انك لا تسمع الموتى ولا تسمع
الصم الدعاء اذا اولوا من دبرين ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قد أشار بذلك إلى أنهم بمنزلة
الموتى الذين انقطع علمهم وذلك أن كان يعلم أن من فعل ذلك منهم لا يقضى له بقية فكان ذلك بمنزلة
الاعلام بسوء مصيرهم كما قال صلى الله عليه وسلم للرجل المسعى قزمان وقيل في قتال المشركين بلاد
عظيمة فقال انه من أهل النار فكانت حاقمة ان قتل نفسه فيكون في هذا الحديث على من غل خاصة
وعادى على كتمان ما غله وسره ولم يأت به اذا امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من آتيا قبيلة بالدعاء
لها لاصرف عن سوء معتقده في الامرار على الغلول حتى قش متاعه وجدوا الغلول منه ولعل
معتقده في الايمان كان على مثل هذا فكان تكبير النبي صلى الله عليه وسلم تكبيره على الميت
اعلاماً بأنه في حكم الميت على ذلك الفعل والمعتقدونه لم يقص له بتوباً نسأ الله تعالى اليه والنافع
والعصمة برحمته من ماله عن نور بن زيد البجلي عن أبي التيب سالم مولى ابن طيع عن

« وحديث عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن عبد
الله بن المغيرة بن أبي بردة
السكاني انه بلغه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أتى
الناس في قبائلهم يدعوهم
وانه ترك قبيلة من القبائل
قال وان القبيلة وجدوا
في ردة عن رجل منهم عقد
جزع غلوا فأقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فكبر عليهم كما يكبر على
الميت « وحديث عن
مالك عن نور بن زيد
البجلي عن أبي التيب سالم
مولى ابن طيع عن

سبيل له اليه لأنه نفي خير وعمل صالح يقرب من الله ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يضللك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم يضللك الله إلى رجلين يريد الله أن يعلم أنه يفعل بهما ويتلقاهما من الثواب والنعام والأكرام بما يلتقي به الضاحك المسرور لمن يقدم عليه من ذلك ويحصل أن يريد به يضللك ملائكتك وخزنة جنته وأحله عرشه إلى هذين الرجلين على معنى التبشير لهم بالأعلام لها بما يقومان عليه من فضل الله تعالى ورحمته ونعمته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة وذلك أن مثل هذا غير معروف لأن قتل أحدهما الآخر على معنى مخالفة الدين والشرعية يقتضي بمستقر الشرع أن يكون أحدهما وهو الحق من أهل الجنة وأن يكون الثاني وهو المبطل من أهل النار وهذه القصة على خلاف ذلك فأنهما يدخلان الجنة ولهما يكونان من الذين قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل يحصل أنه كان كافرا فيتوب من كفره بالإيمان فيسقط عنه جميع ما فعله في حل كفره من قتل المسلم وغيره ونفخ الله تعالى قل للذين كفروا أن ينتهوا أفقر لهم ما قد سلف وقال تعالى إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليا حكيما فلان كانت التوبة بالإيمان تسقط القتل السلم وغيره فإذا قتل بسد ذلك فاستشهد دخل الجنة مع الذي قتله ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يكلم أحدي في سبيل الله والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة ووجهه يشع دما اللون لون دم والريح ريح مسك **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يكلم أحدا لا يصرح والكلام الجراح ثم قال صلى الله عليه وسلم والله أعلم بمن يكلم في سبيله على معنى أن هذا الحكم ليس على الظاهر أن من كان يقاتل في جيز المسلمين أنه ممن يقاتل في سبيله ويكلم في سبيله لأنه قد يكون في جيز المسلمين ويقاتل حجة ويقاتل ليري مكانه ويقاتل لأفتم ولا يكون لأحد من هؤلاء هذه الفضيلة حتى يقاتل في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا فتكلم على هذا الوجه فينتد كون ممن يجي يوم القيامة ووجهه يشع دما يري والله أعلم أن لون ذلك الدم لون الدم وريح ريح المسك وهذا دليل على فضيلته وعلو درجته وماله عند الله من الثواب الجزيل ص **ع** مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي يسر رجل صلى لك سجدة واحدة يصاحي بها عندك يوم القيامة **ع** س في سماع ابن القاسم سئل مالك عن قول عمر هذا فقال لا يريد بذلك أنه ليس لغیر أهل الإسلام حجة عند الله **ع** قال لقاضي أو الوليد رحمه الله ومعنى ذلك عندي أن يكون عمر بن الخطاب رضى الله عنه علم أنه يقتل أما بعجز النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول ذلك في حصة وإما أن يكون إنما علم ذلك بعد أن جرى حرم وعلم أنه يموت من جرحه ذلك فكرر قوله ذلك حقا على من قتله وأشفاه من أن يكون من الموحدين الذين سجدوا لله سجدة فيكون لهم بها حجة تمنع من خلودهم في النار ويحصل أن يقولها شفا على المؤمنين أن يصيرون فيعذب بقتله لمرضى الله عنه ويحاج عمر في الموقف بأن يؤمن بسجدته لله تعالى فتكون حجة بالإيمان تمنع عمر من الحرص على تعذيب النار وإن كان قد توفى تسله وأذاه بألم

ع وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يضللك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد **ع** وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يكلم أحدا في سبيل الله والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا جاء يوم القيامة ووجهه يشع دما اللون لون دم والريح ريح مسك **ع** وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي يسر رجل صلى لك سجدة واحدة يصاحي بها عندك يوم القيامة

الجراح التي أدته إلى الموت من مائة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قتلتي في سبيل الله براعتسا مقبلا غير مدبراً يكفر الله عني خطايي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلما أدبر الرجل ناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر به فتودى له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف قلت فأعاد عليه قوله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نعم إلا الدين كذلك قال لي جبريل عليه السلام شق قوله للنبي صلى الله عليه وسلم ان قتلتي صابراً باعتسا بر يدنا برأعي ألم الجرح وكراهية الموت واعتسا بالنكاح عند الله تعالى ومقبلاً على الموت وقاتل العدو غير مدبر بر يدغير فار ولا متصرف وذلك أعظم للأجر يكون ذلك كله بما يكفر الله به عني ما اكتسبت من الخطايا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم بر يدان القتال على هذا الوجه يكفر خطايا

(فصل) وقوله فلما أدبر الرجل يريد ولي عنتر اجما ومستوعباً لجوابه عما سأل عنه ناداه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر به فتودى له على وجه الشك من الراوي فسأله عما قال أن يعيده عليه مبالغة في تفهم سؤال السائل وتحقيق السؤاله وذلك أنه لما استوعب كلامه وألحم جاب عنه بمقتضى أن يكون ذكر بعد ذلك من سؤاله لفظاً لم يجاب عنه فأراد أن يتحقق ذلك إذا أمر به بإعادة السؤال ويجعل أن يكون ذكر ذلك اللفظ كله غيراً لما كان به بعد أن جاب به أن سؤاله يجعل وجهاً غيراً عما جابه عليه من المعنى وإن كان المعنى الذي جعله سأل فيه والأظهر منه أمره بإعادة السؤال ليتحقق احتجاله لما اعتقد احتجاله وذلك لما يزيد في سؤاله إذا أعاده شيئاً كنعينه ما ظهر اليه من احتجاله أو ينفيه عنه وقوله فلما أعاده عليه سؤاله يجعل أن بر يدانه أعاده عليه مثله مطابقاً للمعناه ويجعل أن يكون أعاده عليه السؤال وإن كان قتيلاً وأتقص غيران الأول أظهر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إلا الدين كذلك قال لي جبريل يريد إلا الدين فانه من الخطايا التي لا يكفرها القتل في سبيل الله وقد قال بعض العلماء أنما ذلك لانهم من حقوق الآدميين وحقوق الآدميين لا تسكفها الحسنات وهذا وجه محقق وقد كان في أول الاسلام يمنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة على من مات وعليه دين لم يترك له قضاء وظاهر ذلك أنه لا يتسرع الناس في كل أموال الناس بفبراجعة ولا رفق في اتفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك ولا يترك له قضاء فيذهب أموال الناس بفبراجعة ولا رفق في اتفاق ثم مات فأنسخ الله عليه صلى الله عليه وسلم قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم من ترك مالا فلو رتبته من ترك كلاً أو دناً أو ضاعفاً عني وإلى أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ويجعل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهذا السائل إلا الدين إذا كان يمنع من الصلاة على من ترك ديناً لا أداله فيكون على عموه ويجعل أن يكون قاله بعد ذلك ويكون معنى قوله إلا الدين لمن أخذه بريدان الناس وأخذ من غير وجهه وينفق في سرفه ومعضية فهذا حكمه بما في المنع وما ثبت أن أحداً من الأئمة فقي دين من مات وعليه دين من يبت مالاً مسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز أن يكون هذا الحكم اختص بالنبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهذا لا يكون لأحد بعده

(فصل) أذهب ذلك شأن من صلى الله عليه وسلم لاسأل إلا الدين فانه من الدين بعد أن قال نعم ولم يستثن شيئاً بمقتضى وجوهاً أن يكون سؤاله أولاً لتتضح الجواب على الله وم دون الاستثناء وسؤاله آخره انتفى الاستثناء ويجعل أن يكون السؤال واحداً غيراً به جواباً ولا بلفظ عام وأمر أن

هو وحثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قتلتي صابراً باعتسا بر يدنا برأعي ألم الجرح وكراهية الموت واعتسا بالنكاح عند الله تعالى ومقبلاً على الموت وقاتل العدو غير مدبر بر يدغير فار ولا متصرف وذلك أعظم للأجر يكون ذلك كله بما يكفر الله به عني ما اكتسبت من الخطايا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم بر يدان القتال على هذا الوجه يكفر خطايا

يجاب به ليكون الجهاد على عومه أو تخصيصه بالدليل ثم أعلم جبريل صلى الله عليه وسلم
 أنه يجب أن يجعل تخصيصه بالنسب عليه ثلاث نفوت الحكم في بيان يكون السائل انما سأل ليستبيح
 الأخذ بالدين ولا ينظر في القضاء فان قتل في سبيل الله كان ذلك يكفر عنه ما كتبه من أخذه
 ديناً ثم قضاؤه فيتعجل عند خروجه أو أخذه الدين فأمر جبريل عليه السلام بأن يعلمه بن الدين
 ليس بما يكفره القتل في سبيل الله ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد اعتقد ذلك
 على العموم أما الاجتهاد واللفظ عام ورد عليه في ذلك فأوحى اليه على لسان جبريل عليه السلام
 بتخصيص الدين والله أعلم ص ١٠٠ ما لك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن بلغه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لشهداء أحد هؤلاء شهد عليهم فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه أسأنا
 يا رسول الله أخوانهم أسأنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلى ولكن لأدري ما تحدثون يعني فبكي أبو بكر ثم بكى ثم قال أتأنا لكانت نون بعلبك ثم قوله
 صلى الله عليه وسلم لشهداء أحد هؤلاء شهد عليهم يحتمل أمرين أحدهما أن يشهد على ظاهر أمرهم
 من الإيمان وإقام العبادات والجهاد في سبيل الله تعالى واستدامة ذلك إلى أن قتلوا في جاهدة عدوهم
 وإن غيرهم ممن بقي بعده لا يشهد على استدامتهم لذلك إلى موتهم لانه لا يعلم بما يحدثون بعده ويحتمل
 أيضاً أن يكون شهد على ظاهرهم بما رآه وعلى باطنهم بما أعلم به وأوحى اليه لانه لو كان دفن قتل منهم
 منافق لم ينتفع هذه الشهادة ولم ينجمه من النار قتاله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما لم ينتفع بذلك
 قزمان حيث أعلم النبي صلى الله عليه وسلم باطنه وأنه من أهل النار مع غناؤه وانتفاع المسلمين
 بجهاده واجتهاده لأن ذلك لا ينتفع إلا مع الإيمان والنية السالمة أن يكون جهاده لتكون كلمة الله هي
 العليا فلي هذا لم يشهد بن بقاء بعده لانه لا يعلم باستدامتهم لظواهر العمل ولم يطلع عند موته على أنهم
 خفوا عليهم بما رضى الله تعالى وقوله لم يسلنا أنه قال ذلك لئلا نقتل في غير أحولاً قاله لمن مات في زمنه
 غير مقتول فلو كان هذا الحكم ثبت لمن استصحب لظواهر العمل الصالح إلى أن مات في حياة النبي
 صلى الله عليه وسلم لقال من مات في حياته هاتماً شهد ولم يخص بذلك أهل أحد فقال هؤلاء أناس يريد
 عليهم قتل تخصيصهم على أنهم قد اختصوا بأمر وطاهر يعتدل فأوحى اليه باطنهم ويقبل أنه
 تعالى لعملهم والله أعلم

(فصل) وقول أبي بكر رضي الله عنه أسأنا يا رسول الله أخوانهم أسأنا كما أسلموا وجاهدنا كما
 جاهدوا على وجه الاشتقاق لما رأى من تخصيصهم يحكم كان رجوا أن يكون حظه متوافراً وإن يكون
 حظ جميع من نكره فيه من الصابغة ثابتاً فقال إن علمنا كعملهم في الإيمان الذي هو الأصل والجهاد
 الذي هو آخر عملهم فهل تكون شهادتنا كما أنت شهداء لهم فقال صلى الله عليه وسلم بلى ولكن
 لأدري ما تحدثون يعني قال قوم إن الخطاب وإن كان متوجهاً إلى أبي بكر فإن المراد به غيره ممن لم
 يعلم صلى الله عليه وسلم بما لحاله وعمله وما يموت عليه وأما أبو بكر رضي الله عنه فقد أعلم أنه من أهل
 الجنة والنبي صلى الله عليه وسلم شهد بذلك لظواهر عمله الصالحة وأما أوحى اليه وأعلم من رضوان
 الله تعالى عنه ولكنه لم أسأل أبو بكر واعترض بلفظ عام ولم يخص نفسه السؤال عن حله كان
 الجواب عاماً وقدين تخصيصه بأنه ليس ممن يحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً مما يحبط عمله بما
 تقدم وتأخر عن هذا الحال من تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم له وأخبره به الله عند الله من آخر
 وقريل الثواب وكره المسأله قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي وجه آخر

• وحدثنى عن مالك عن
 أبي النضر مولى عمر بن
 عبيد الله أنه بلغه أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 لشهداء أحد هؤلاء شهد
 عليهم فقال أبو بكر الصديق
 أسأنا يا رسول الله أخوانهم
 أسأنا كما أسلموا وجاهدنا
 كما جاهدوا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بلى
 ولكن لأدري ما تحدثون
 يعني فبكي أبو بكر ثم
 بكى ثم قال أتأنا لكانت نون
 بعلبك

وهو أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال هؤلاء أنا شهداء عليهم بمشاهدته من علمهم في الجهاد الذي أدى إلى قتلهم في سبيل الله ولأنهم لم يقتلوا شهيداً من شهداء ذلك اليوم وقتل وسلم من القتل كل على وطاعة وأبى طلحة وتغويهم عن أبي ذلك اليوم ومن هو أفضل من كثير ممن قتل ذلك اليوم لكنه خص هذا الحكم بمن شاهد النبي صلى الله عليه وسلم جهاده في أن قتل ويكون على هذا معنى قوله لأبي بكر رضي الله عنه بل ولكن لأدري ما تحدثون بعدي لم يرد به الخلف المضاد للشرع وإنما أراد به جميع الأعمال الموافقة للشرعة والمخالفة لها فيكون معنى ذلك أن ما فعلوه بعدي لأشاهده فلا أشهدكم به وأن علمت أن منكم من يموت على ما يرى الله من الأعمال الحالحة إلا أنه لم يعين لي فيقال لي أني بما جاهدني موطن كذا وأنا الواحد منكم يقتل زيداً أو يقتله عمر وكما شهدت من حال هؤلاء فقلت لا لأكون شهيداً لكم بنفس الأعمال وتفصيلاً كما أشهد على تفصيل عمل هؤلاء وإن شهدت لبعضكم بعمله أعمل بالوحي وأعلام الله فلي هذا يكون قوله ولكن لأدري ما تحدثون بعدي متوجهاً إلى جسم الصحابة من أبي بكر وغيره

* وحديثي عن مالك
عن يحيى بن سعيد قال
كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم جالسا وقبر
يوسف بالمدينة طالع رجل
في القبر فقال بش
مضجع المؤمن فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بش ما قلت فقال
الرجل اني لم ارد هذا
يا رسول الله انما اردت
القتل في سبيل الله فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا ملل للقتل في سبيل
الله اعلى الارض بقعة
هي احب الى ان يكون
قبري هاهنا ثلاث مرات
دعي المسنة

(فصل) وقوله فسكى أبو بكر ثم سقى قال الناكثون بعدك يريدانه اطال البكاء وكرهوا ظهور معنى بكاء بقوله ان الناكثون بعدك كما لا شقاق من البقاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم والانفراد دونهم فقد ركنه ونعمة الله على أمته به هذا يدل على ان قد فهم أبو بكر رضى الله عنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم بل ولكن لأدري ما تصدون بصدى انه لا يخاف أو يجوز أن يكون من أبي بكر حدث يضاد الشعر يعنى يتخالف به من أجله عن سبيل النبي صلى الله عليه وسلم لان بكاءه لذلك كان أولى له وكان حكمه على ذلك بان يقول أنا لمحدثون بعدك حديثا يصح سبيلك وتختلف به طريقتك والمام بفعل ذلك ولا يسكى من أجله وانما يسكى من أجل فراقه النبي صلى الله عليه وسلم وبكائه بعده علمنا انه فهم من ما قدمنا ذكره والله أعلم ص ١١٠ ماله عن يحيى بن سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم به الساقير يحفر بالمدينة فاطلع رجل في القبر فقال بش مضجع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بش مضجع المؤمن فقال الرجل انى لم أره هذا يا رسول الله انما أردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مثل القتل في سبيل الله ما على الأرض بقعة من الأرض أحب الى أن يكون قبري بها من ثلاث مرات بمعنى المدينة ص ١١١ قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وقبر يحفر بالمدينة يحتمل أن يكون قصد ذلك لواصله من كان القبر يحفر بسببه أو لفضل المقبر في يومئذ وبه وارب محله من النبي صلى الله عليه وسلم والأول لا تعاطى به ويحتمل أن يكون جلس لغبر ذلك فساد في حذر القبر وقول المطلع في القبر بش مضجع المؤمن ويحتمل ظاهر اللفظ أن يرب به بذلك المكان وتنبأ له على ذلك من بعده من مفلو أو ربه النبي صلى الله عليه وسلم لاعتقاد بعض السامعين انه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أقره على قوله ان المدينة بش مضجع المؤمن

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم له بش ما عت بحتمل اما انه قد اراد عيب القبر وتفضيل السادة ولكن اللفظ لما كان فيمن الاحتمال ما ذكرناه انكر عليه اللفظ دون المعنى وبحتمل أن يكون على هذا الوجه انكر عليه اللفظ والمعنى لانه لا يجوز أيضاً أن يقول في العبر بش موضع المؤمن لانه لو صحت رياض الجنة وسبب الى الرحمة والدرجة الرفيعة وما يجب أن يقول ان السادة أفضل من هذا واداك ان الأمر ان تاضل وأحدهما أفضل من الآخر وجب أن يقال هذا أفضل من هذا وهذا لا يجوز أن يقال في المقبول بش هذا الأمر وأما المعنى الثاني فان يكون النبي صلى

الله عليه وسلم اعتقده انه أراد بذلك ذم الدفن بالمدينة وتوالتك لم ينكر على القائل اذ قال لم أر هذا
يا رسول الله وانما أردت القتل في سبيل الله ولو كان فهم منه هذا لكان الأطهر أن يقول له قد قُتِلَ
مرادك ولكن هو مع ذلك خطأ فانك قد جئت بلفظ مشرك وأسميت المقتول مع فعله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا مثل القتل في سبيل الله يقتضى تفضيله وظاهر هذا يقتضى
تفضيله على سائر الأحوال وأنه لا مثل له من أحوال الحياة والموت ويجعل أن يريده لا مثل له من
أحوال الميتات وصفات الموت لانه سبب القول فيجوز أن يجعل عليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما على الأرض بقعة من الأرض أحب إلى من أن يكون قبري بها
منها ظاهره تفضيل المدينة على ما سواها من الأرض ولذلك أحب أن يكون قبره بها وحدا يقتضى انه
أحب أن يكون قبره بها دون مكة وقد قيل ان ذلك لعنى الهجرة قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه
وليس عنى بالبين لانه لو كان كذلك لم يعلق الحكم بالبقعة ولعله بالمجرة والله أعلم وهذا في
الاخبار وليس فيه دليل على ان فضل أن يكون قبره بالمدينة على القتل في سبيل الله على صفة لا يقبر
فيها وانما قال ذلك ثلاث مرات لما علم من حاله انه كان اذا قال قولا كرره فلا بد له أن يريد بذلك
الافهام والبيان والله أعلم

عن ماتسكون فيه السهادة

عن مالك عن زيد بن أسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم اني أسألك شهادة في سيدك ووفاء
ببيلرسوئك ثم قال صلى الله عليه وسلم ما على الأرض بقعة من الأرض أحب إلى من أن يكون قبري بها
منه رضى الله عنه بأن يجمع بين السهادة والوفاء ببيلد النبي صلى الله عليه وسلم ليكون قبره بها
وهذا يقتضى تفضيله للمدينة على سائر بقع مكة وغيرها واو كانت مكة عنده أفضل لثني أن يقتل بها
مسافرا أو حاجا ولا يكون ذلك نقضا للهجرة وقد علم من رأى عرو رضى الله عنه تفضيل المدينة وقد
أجمع المسلمون على ان هذا الدعاء مستجاب وأنه رضى الله عنه شهيد وما يقتضى أن يقاتل على سائر
الوجوه وان لم يقتل في حرب ولا مدافعة فانه شهيد والله أعلم عن مالك عن زيد بن أسلم عن عمر بن
الخطاب قال كرم المؤمن تقواه ودينه حسيبه ومضى ودينه حسيبه واجراة واجبره رضى الله عنه
شاهدا لجان بشر عن أبيه وسأله الجري عيقاتل عمالا يؤوب به إلى رحله رضى الله عنه
والنبي رضى الله عنه على ما جعل وعمر ثم قال صلى الله عليه وسلم ما على الأرض بقعة من الأرض أحب إلى من أن يكون قبري بها
منه رضى الله عنه على أن كرمك عند الله أعظم كرمك من كرمه في نفسه وفضل تقواه على ما
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الكر بيمين الكر بيمين الكر بيمين
ابن يه قري بن اسحق بن ابراهيم فوصف كل واحد منها بالكرم لما كانوا عليه من التقوى وقوله
رضي الله عنه ودينه حسيبه يريد ان اتسابه إلى الدين هو الشرف واحسب الذي يحسه فأما ما سابه
إلى أب كافر على وجه الفخر به فهو مجموع واتسابه إلى أب صالح رضى الله عنه فذلك فضل الأباين
ان اتسابه إلى دينه الذي يحسه ثم في الشرف والحب وتولاه رضى الله عنه ودينه حسيبه
المروءة التي يحمل عليها الناس ويوصفون بأنهم من ذري رضى الله عنه ومعانيه بالاخلاق من
العبر والحلم والجود والمواصلة والائثار

(فصل) وقوله رضى الله عنه راجع إلى رضى الله عنه حيث شهد به رايها طابع بطبع

عن ماتسكون فيه الشهادة

عن مالك عن زيد بن أسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم اني أسألك شهادة في سيدك ووفاء
ببيلرسوئك ثم قال صلى الله عليه وسلم ما على الأرض بقعة من الأرض أحب إلى من أن يكون قبري بها
منه رضى الله عنه على أن كرمك عند الله أعظم كرمك من كرمه في نفسه وفضل تقواه على ما
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الكر بيمين الكر بيمين الكر بيمين
ابن يه قري بن اسحق بن ابراهيم فوصف كل واحد منها بالكرم لما كانوا عليه من التقوى وقوله
رضي الله عنه ودينه حسيبه يريد ان اتسابه إلى الدين هو الشرف واحسب الذي يحسه فأما ما سابه
إلى أب كافر على وجه الفخر به فهو مجموع واتسابه إلى أب صالح رضى الله عنه فذلك فضل الأباين
ان اتسابه إلى دينه الذي يحسه ثم في الشرف والحب وتولاه رضى الله عنه ودينه حسيبه
المروءة التي يحمل عليها الناس ويوصفون بأنهم من ذري رضى الله عنه ومعانيه بالاخلاق من
العبر والحلم والجود والمواصلة والائثار

(فصل) وقوله رضى الله عنه راجع إلى رضى الله عنه حيث شهد به رايها طابع بطبع

الله تعالى عليها من شامو بعضهم الناس فيمن شاء لا تقتصر بشرى ولا وضيق ولا مؤمن ولا كافر ولا بر ولا فاجر فقد وجب على كل صنف من جنس الأصناف

(فصل) وقوله رضي الله عنه الجبان يفر عن أبيه وأمواله الجري بمقاتل عن لا يؤوب إلى رحله على معنى التفسير ليعلى الجري والجبان وإن ذلك إنما هو بالطبع الذي طبع عليه لا باكتساب ولا يتعلم وإنما يفر الجبان عن أبيه وأمواله مع محبة لها وحرصه على حياتها وما يقاتل الجري على من لا يؤوب إلى رحله مع أنه لا يتركه أمره ولا يكاد يشفق عليه

(فصل) وقوله رضي الله عنه القتل حثف من الحثوف يرد أنه نوع من الموت كالموت من المرض والموت بالفرق والموت بالهجم فهو نوع من أنواع الموت فيجب أن لا يرتفع من شأن الموت لا بد منه وهو كلفه فليحذر من الموت فلا يجب أن يهاب هبة تورث الجبن ثم قال والشهيد من احتسب نفسه يرد به من رضي بالقتل في طاعة الله جاءه نواب الله تعالى

﴿ العمل في غسل الشهداء ﴾

ص ماله عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب غسل وكرم وصلى عليه وكان شهيدا برحه الله ماله أنه بلغه عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون الشهداء في سبيل الله لا يفسلون ولا يصلى على جنازتهم وأنهم يدفعون في الثياب التي فتلوا فيها قال مالك ذلك الستة فيمن قتل في المعركة فلم يدر كنه ما قال وأما من حمل منهم فماس ما شاء الله بذلك فإنه يغسل ويصلى عليه كما عمل بعمر بن الخطاب في قوله غسل وكفن يرد غسل الميت المشروع وقد تقدم في كتاب الجنائز من الاستيفاء والمتتبي أن الشهادة فضيلة تسقط فرض غسل الميت وإن شئت كفته ونسقط فرض الصلاة عليه وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يغسل ولكنه يصلى عليه وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري يغسل ويصلى عليه والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما روي عن جابر بن عبد الله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في بوب واحد ثم يقول لهم أكرأ أخذوا القرآن فإذا أنبره إلى أحدهما قدمه في العهد وقال أما سيد علي هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنتهم بدمائهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ودلينا من جهة النبي أن هذا معنى يسقط فرض غسله فوجب أن يسقط فرض الصلاة عليه أصل ذلك الخوف (مسألة) وهذا لمن خرج محامدا في سبيل الله لا يحتجب به في ذلك وأما من غزا العدو في حر داره فدفع عن نفسه فقتل فقتل القاسم يغسل ويصلى عليه وقال ابن وهب وأشباه لا يغسل ولا يصلى عليه وحده إذا دفع عن نفسه فأما إذا لم يدفع وتلا العدو من غير مدافعة مثل أن يعلوا عليه في منزله أو يغفل نائما أو يقتل بعد الأسر فقتل أو أشبه لا يغسل ويصلى عليه وقال سحنون وأصبغ لا يغسل ولا يصلى عليه وحده كانت حال عمر رضي الله عنه فإنه في حال غيلة لاقى قتالا في مدافعة ومدة غسل وصلى عليه بمحضرة الصحابة ولم يترك ذلك أحد فثبت أنه أجماع (فرع) وهذا إذا مات المقتول من جولة في موضع القتل فأما من رفع من المعركة ثم مات بعد ذلك فالمسهور من قول ابن القاسم أنه من لم يسبق فيه إلا ما يكون منه في عمرة الحرب فإنه يغرله من ما في المعركة ومن أكل بعد ذلك وسرب فهو كسائر الموتي يغسل ويصلى عليه وقال سحنون إن كل من به جرح لا يغسل فإنه الإجماع فيه لولا يصلى عليه وإن كان بجرح فقتل فإنه من غير رقعة فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه

﴿ العمل في غسل الشهداء ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب غسل وكفن وصلى عليه وكان شهيدا برحه الله • وحدثني عن مالك أنه بلغه عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون الشهداء في سبيل الله لا يفسلون ولا يصلى على جنازتهم وأنهم يدفعون في الثياب التي قتالوا فيها قال مالك وذلك السنة فيمن قتل في المعركة فلم يدر كنه ما قال وأما من حمل منهم فماس ما شاء الله بذلك فإنه يغسل ويصلى عليه كما عمل بعمر بن الخطاب

وعمر رضي الله عنه كان قد أنفقت بمقاتله فلي قول سحنون هو بمنزلة من قتل في المعركة وكان يجب على أصله أن لا يغسل ولا يصلى عليه ويحب على مذهب ابن القاسم أن يغسل ويصلى عليه لعينين أحدهما أنه يقتل مدافعا والثاني أنه عاش بعد ذلك وتكلم وترى وليست هذه شهادة تبسط فرض الغسل والصلاة فان الشهادتين كبير ويصلى عليهم أى على جميعهم ويغسلون إلا من ذكرناه

﴿ ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله ﴾

هكذا قال يحيى بن يحيى في هذه الترجمة وتابعه في ذلك جماعة من أهل الموطأ ويحتمل أن يريد به أنه يكره الشيء الذي جعل في سبيل الله أن يستعمل في غيره ويحتمل أن يريد به أن يكره أن يؤخذ على وجه التحصيل وعلى غير الوجه الذي يصح عليه من جعله مثل ما فعل الرجل الذي قال لعمر اجنني وسحبا وقال ابن بكير في هذه الترجمة ما يكره من الترجمة في الشيء يجعل في سبيل الله وتابعه عليه المعنوي وذكر حديث الفرس الذي جعل عليه عمر رضي الله عنه في حبل ألقاه ثم أراد أن يبتاعه ص ﴿ ما لك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يعمل في العام الواحد على أربعين ألف بعر يعمل الرجل إلى الشام على بصير ويعمل الرجل إلى العراق على بصير فجاءه رجل من أهل العراق فقال اجنني وسحبا فقال له عمر بن الخطاب «سدتك» ثم أسعير زوقه له نعم ﴿ ش قوله أن عمر بن الخطاب كان يعمل في العام الواحد على أربعين ألف بعر لكره أن كان يعمل به من يريد السفر فلا يقدر على راحلة يركبها ويعجز عن السفر مع حاجته إليها لكونه من أهل الآفاق فيعجز عن الرجوع إلى أقطار موطنه وأهله ولده وأولاده فذلك من الوجوه التي لا يحصى عددها كثرة مما يضطر الإنسان إلى السفر من أجلها فكان يعمل من كانت هذه حاله من أهل الحاجة ولعله أن يكون كان يعمل من يسعى في أمور المسلمين من يتعذر عليه راحلة لسفره ذلك فكان عمر بن الخطاب يتخذ من الأبل ما يعمل عليه من مال الله تعالى ويصمى لها الحلي

(فصل) وقوله يعمل الرجل إلى الشام على بصير ويعمل الرجل إلى العراق على بصير قال الداودي إنما ذلك ليسمى أهل العراق وقال غيره إنما كان ذلك للكثرة العدو بالشام وحاجة الناس إلى الغزو في تلك الأخوة للجهاد قال القاضي أبو الوليد رحمه الله ويحتمل عندي أن يكون فعل ذلك لأن طريق العراق كانت أسهل وأحر وكان طريق الشام من المدينة أوعر وأشق وأخلى من الناس فكان من انقطع بمقاييتعذر عليه موضع مقام أو من يعين على بلاغ

(فصل) وقول العراق له اجنني وسحبا على وجه التورية والتجمل لربما أن له رفيقا يسمي سحبا فيدفع إليه البعير فيأخذه العراقي وينعقد بركوبه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعاييب بطنه فلا يكاد يخطئ فسبق إلى ظننه أن سحبا الذي ذكره هو الذي فتنه أنه ليخبر به بلحق فيعلم عمر صدق ظنه فقال له الرجل نعم وقد روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قد كان فيمن مضى قبلكم من الأمم محدثون فإن كان في أمتي منه فإنه عمر بن الخطاب يرمي الله عليه وسلم والله أعلم من بلني في روءى الشيء ويظهر اليه حتى كأنه يجنبه بفلا يخطئ ظنه

﴿ ما يكره من الشيء ﴾

﴿ يجعل في سبيل الله ﴾

عن يحيى بن سعيد أن عمر

ابن الخطاب كان يعمل

في العام الواحد على

أربعين ألف بعر يعمل

الرجل إلى الشام على بصير

يعمل الرجلين إلى

العراق على بصير فجاءه

رجل من أهل العراق

فقال اجنني وسحبا فقال

له عمر بن الخطاب سدتك

الله أسعير زوق له نعم

الترغيب في الجهاد ۞

ص ۞ مالک عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالک قال کان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان فقطععه وكانت أم حرام تحت عبادة بن السامت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس على رأسه فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ثم استيقظ وهو يضحك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون سبع هذا البحر ملو كاعلى الأسرة أو مثل الملوک على الأسرة تشك اسحاق قال فقلت له يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ففعلها ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ يضحك قالت فقلت له يا رسول الله ما يضحكك قال ناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله ملو كاعلى الأسرة أو مثل الملوک على الأسرة كما قال في الاولى قالت فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فقال أنت من الأولين قال فركبت البحر في زمن معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتي حين خرجت من البحر فهلكك ۞ س قال ابن وهب أم حرام كانت خالة النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان يعيل عندها وبنام في حجرها وتغلى رأسه

(فصل) وقوله فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمته وجلست تغلى رأسه تلى ما فعله ذو الحارم بن زور ورمه من ذيرجه ومن يكرم عليه ويرب بالمبالغة في مواهاته من اطعامه مما عنده ثم اساع ذلك المملطان الذي عنه وادخل الاحتيا من أدى ذلك الى باسرة شعره وبعضه ويحتمل أن يكون ما أطعمته من المايسر من كثير فلذلك استجارا كاه ويحتمل أن يكون ما أطعمته من مال زوجها بمادة بن السامت وجزاه كاه ما علم من حال عبادة بن السامت انه يسر بذلك ويبيحوز للانسان بموضع فيه تمر أو طعام لمديق مخلص له يعلم انه يسر بما أكل منه بحضرته ومغيبه ان با كل من

(فصل) وقوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ وهو يضحك ونظام ذلك ان ضحكه انما كان من ثمر رأه في نومه أو تذكرة عندي قطعه فسألت أم حرام عن ذلك وقالت ما يضحكك يا رسول الله وعلمت أن ضحكه وسوره لا يكون الا من أمر فيه بخير لانه صلى الله عليه وسلم فقال ناس من أمي عرضوا علي يري في منامه غزاة في سبيل الله يركبون سبع هذا البحر ملو كاعلى الأسرة أو مثل الملوک يسك الراوى أهم ما في يحتمل وجهين أحدهما ان ريدان حالم في الدنيا حين ركو بهم سبع البحر حال الملوک على الأسرة في صلاح أحوالهم وسعة دنياهم وقوتهم على العدو وكثرة عددهم وسلاحهم واسرهم وغير ذلك مما يحتاجون اليه في غز وهم وانهم ليسوا بحال ضيق ولا اقبال وانسمع ذلك ليس ويضحك من حالم وهذا يدل على انها حال صلاح في الدنيا مضافة الى صلاح في الدين ولولا ذلك لاسر بها صلى الله عليه وسلم والوجه الثاني انه يري دنياهم عرضوا عليه غزاة في سبيل الله يركبون سبع هذا البحر وانهم مع ذلك عرضوا عليه وأعلم بحالهم في الجنة ملو كاعلى الأسرة كقولهم نضاني في أهل الجنة على الأرائك مستكؤون والأول أظهر

(فصل) وقوله فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم يؤكسما تقدم من انما سألت وتشفعت بانبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلها الله منهم لافهت من ان سمعهم مقبول وعلمهم مبرور وجهادهم منكر وفان حالم في الآخرة حال رعا ورؤا فان فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اشفاقا لمن

الترغيب في الجهاد ۞ مالک قال کان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قباء يدخل على أم حرام بنت ملحان فقطععه وكانت أم حرام تحت عبادة بن السامت فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ثم استيقظ وهو يضحك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله يركبون سبع هذا البحر ملو كاعلى الأسرة أو مثل الملوک على الأسرة تشك اسحاق قال فقلت له يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ففعلها ثم وضع رأسه فنام ثم استيقظ يضحك قالت فقلت له يا رسول الله ما يضحكك قال ناس من أمي عرضوا علي غزاة في سبيل الله ملو كاعلى الأسرة أو مثل الملوک على الأسرة كما قال في الاولى قالت فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فقال أنت من الأولين قال فركبت البحر في زمن معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتي حين خرجت من البحر فهلكك ۞ س قال ابن وهب أم حرام كانت خالة النبي صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان يعيل عندها وبنام في حجرها وتغلى رأسه

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم أحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأبىني بحضر سعد بن الربيع الأنصاري فقال رجل أنا يا رسول الله فقتل الرجل بطوف بين القتلى فقال له سعد ابن الربيع ما شأنك فقال له الرجل يعني إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم لآتيه بمبرك قال فاذهب إليه فاقرأه مني السلام وأخبره أني قد طعنت ثني عشرة طعنة وأني قد أنفقت مقاتلي وأخبر قومك الانلاء لهم عندا ثم ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حي وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رغب في الجهاد وكره الجثور رجل من الأنصار إلى كل غمرات في يده فقال أني خريص على الدنيا ان جلست حتى أفرغ منهن فرمى ما في يده فحمل بسيفه فقاتل حتى قتل

الدنيا يعلم أن لا يكون وقد تمت صلى الله عليه وسلم أعلاما من رجلة الشهادة وتحريرا لا تتم عليها
 وأعلامها علمها ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد قال لما كان يوم أحد قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من يأتيني بخبر سعد بن الربيع الأنصاري فقال رجل أليس رسول الله ذهب الرجل يطوف
 بين القتلى فقال له سعد بن الربيع ما شئت فقال له الرجل بعثني إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لآتيه بخبرك قال فاذهب إليه فاقره مني السلام واخبره ما في فسطعت ثنتي عشرة طعنة وافي قد
 أنفقت مقاتلي واخرجروك أن لا أعزلك عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم
 حتى **س** قوله صلى الله عليه وسلم من يأتيني بخبر سعد بن الربيع احتبال منه صلى الله عليه وسلم
 بأصحابه ويجمعهم من تقدمهم بعد الموت ليعلم ما خبره وما الذي غيبوا ان كان أصيب أو لم يفتتب
 الرجل ليعرز طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والمبادرة إلى ما يرغبه وان لم يصبه بالأمر وذهاب بين
 القتلى لطلب سعد بن الربيع لان الظاهر ان من فقد في ذلك الوقت وفي مثل تلك الحال انه قتل أو
 تخن بالجرأح فإدرا إلى طلبه حيث ظن أنه يجده وقول سعد بن الربيع ما شئت لك لعله قد توقع أن
 يكون أرسل للبعث عن خبره أو أخبر غيره فبوصي معه بما أراد أن يوصي به إلى قومه أو أمر أن
 يقرى النبي صلى الله عليه وسلم سلاما اعتقادا لانه لا يلقاه وأن يخبره بما جرى عليه من عدد الطعان
 وانفاذ المقاتل وفي ذلك اعلام نفوات لقائهم ولعله قصد بذلك استدعاء ترجمه عليه واستفاد ورده
 عنه ثم أوصى إلى قومه بأن فدوا النبي صلى الله عليه وسلم بأنفسهم وأن لا يوصل اليه ومنهم حتى وان
 من جى منهم بعد ذلك فلا عزله عند الله وهذا نص في أنه كان يحب على المسلمين وقايتهم صلى الله
 عليه وسلم بأنفسهم وبذلها دونته ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رغب في الجهاد وكراة تور رجل من الأنصار بأكل ثمرات في يده فقال **س** ريبص على الدنيا
 ان جلست حتى أفرغ من فرمى ما في يده فحمل بسية فمقاتل حتى قتل **س** قوله انه صلى الله
 عليه وسلم رغب في الجهاد تنبيهه في تعجيد بذلك عند حضور القتال وتذكرا للناس بفاتل
 الجهاد وتغريها لهم في اسرا بأجره والمبر على شدة الحرب وما عسى أن يؤدي اليه من جراح وأشداه
 فأكد ذلك بأن شوقهم إلى الجنة بأن وصف ما أعد الله فيها للجهاد في سبيله لا سيما أن كرمه
 الله الشهادة

(فصل) وقوله ورجل من الأنصار يأكل تمرات في يده ذكر أهل السيران فلا الرجل هو غير ابن الجاء الأنصارى السلي لمع ما ذكر به اننى صلى الله عليه وسلم حله تصديقه وتثبته لما قاله على أن طرح تمرات في يده كان يأكلها ورأى أن اشتغاله بها كلها عن المادرة الى الشهادة المؤدية الى ما وصف النبي صلى الله عليه وسلم من الجنة حصص على الدنيا واشتغال يسير بما عاين عظم ما أعد الله تعالى لأولياءه فطرحها وحل بسيفه وذكر أهل السيران حل وهو يقول
ركننا الى الله بغر زاد ❦ الا التقي وعمل المعاد

« والصبر في الله على الجهاد »

وفد كرو أهل السريان هذا كان يوم بدرو قد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة أصحابه وهم ثلاثمائة وثمانون فقتل من كان مع هذا مع جماعة الناس ويحتمل أن يكون انفرد بالجل على جماعة من المشركين وهذا إذا كان يحمل الرجل وحده على الكنية لا سمان علم من نفسه شدة وقوة وكان مع أصحابه من العدد ما يبلغ ما فيهم يحمونهم ويوقرونهم عن مالكة أن قال يجوز للرجل إذا

يبحث عليه من الاجتهاد في ذلك والمبالغة فيه لما جبلت عليه النفوس من الحرص على النجاة فإذا
 سابق غيره كان اجتهاده لنفسه وفرسه واجتهاده أكثر من اجتهاده إذا انفرد بالجرى
 وليس تعرف العرب المسابقة الا بين الخيل والابل وكذلك في الاسلام قاله محمد بن عبد الحكم وقد
 سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل والابل ولا أعلم أنه صلى الله عليه وسلم سابق بين غيره
 (فصل) وليس في الحديث ما يدل على أنه كان بين تلك الخيل سبق أخرجه أحد المتسابقين أو غيرهم
 وذلك لا يتناول من أحد ما لين انما أن يكون السابق أخرجه غير المتسابقين أو أحدهم فان أخرجه غيرهم
 كالامام وغيره على أنه لمن سبق فلا خلاف في جوازه (مسئلة) وان أخرجه أحد المتسابقين فان
 ذلك على وجهين أحدهما أن يخرجوه ويسابق على أنه ان سبق غيره فهو السابق وان سبق هو
 لم يكن له ويكون الذي يليه فهذا أيضا مما أجاز مالك وأكثرا العلماء (فرع) فان لم يكن معه
 الا فارس واحد فسبق المخرج لم يرجع اليه الطعام وكان لمن حضر رواه ابن مزين عن مالك
 (مسئلة) والوجه الثاني أن يخرج أحد المتسابقين على أنه ان سبق غيره فهو السابق وان سبق
 المخرج فهو له هذا كرهه مالك ورأه ابن المواز عن ابن القاسم لا خبر فيه وروى أصبغ عن ابن
 وهب أجازته ورواه ابن وهب عن مالك
 (فصل) وقوله وان عبد الله بن عمر كان من سابق بها يحتمل أن يريد به التي سابت من الثبته الى
 مسجد بني زريق وليس في الراكيين حدم من صغر ولا كبر ولا خفة ولا ثقل ولا يفر كل انسان
 ركوب دابته من أحب وأمكنه وكتب عمر بن عبد العزيز لا يصحوا على الخيل الا من احتلم ص
 مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول ليس برهان الخيل بأس اذا دخل فيها
 محلل فان سبق أحد السابق وان سبق لم يكن عليه شيء ش قوله ليس برهان الخيل بأس يريد
 المسابقة وقوله اذا كان بينهما محلل سواء محلا لا بدونه لم يفر المسابقة بينهما على شيء يخرج كل
 واحد منهما وان أخرجه أحدهما سبقا وكان بينهما محلل ان سبق أحد وان سبق لم يكن عليه شيء فهذا
 أجازة ابن المسيب قال ابن المواز وهو قياس قول مالك الآخر قال مجاهد بدأ أخذ والمشهور عن
 مالك منعه (مسئلة) وليس من شرط هذا الرهان أن يعرف كل واحد من المرءه بين جرى فرس
 صاحبه ولا صفة الراكب من ثقل وخفة وانما ذلك على حسب ما يتفق ص مالك عن يحيى
 ابن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى وهو يسبح وجهه فرسه بردائه فشلت عن ذلك فقال
 ان عوبت البلهة في الخيل س مسحه صلى الله عليه وسلم وجهه فرسه بردائه على سبيل الاكرام
 له وانما ليعرفى مراعاة والا حسان انما هو ما شئت عن ذلك لما يسهل منه مثل هذا فقال صلى الله عليه
 وسلم ان عوبت البلهة في الخيل وسد ايقضي انه انما عوبت في المبالغة في مراعاتها والتعاقد لها
 والا حسان لما خشي الله به من أن جعلها سببا للخر من الأجرواها عونا عليه ص مالك عن
 حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الى خير أتاه ليليا
 وكان اذا أتى قوما بلبيل لم يفر حتى يصبح فلما أصبح خرجت يهود بمساحهم ومكثهم فلما رأوه قالوا
 محمدا لله محمدا لخير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كبر خربت خير ان اذا نزلنا بساحة قوم فساء
 صباح المنذرين

• وحديثي عن مالك
 عن يحيى بن سعيد أنه
 سمع سعيد بن المسيب
 يقول ليس برهان الخيل
 بأس اذا دخل فيها محلل
 فان سبق أحد السابق
 وان سبق لم يكن عليه شيء
 • وحديثي عن مالك عن
 يحيى بن سعيد أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رأى
 وهو يسبح وجهه فرسه
 بردائه فشلت عن ذلك فقال
 ان عوبت البلهة في الخيل
 • وحديثي عن مالك عن
 حميد الطويل عن أنس
 ابن مالك أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين
 خرج الى خير أتاه ليليا
 وكان اذا أتى قوما بلبيل لم
 يفر حتى يصبح فلما أصبح
 خرجت يهود بمساحهم
 ومكثهم فلما رأوه قالوا
 محمدا لله والحيس فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه كبر خربت خير
 ان اذا نزلنا بساحة قوم فساء
 صباح المنذرين

بتركهم الاذان وانتقامهم عنه بالاذان قبل أن ينثروا ويحتمل أن يكون قصد بذلك الرفق بأصحابه
ليقيم بذلك حر الشمس ووجه الحر والله أعلم بذلك
(فصل) وقوله وكان إذا أتى قوماً بليل يحتمل أن يكون كان يفعل ذلك صلى الله عليه وسلم لان
الدليل ليس بوقت اغارة لاسيا فيا يقرب من الحصون والقرى لان من خشي أن يغار عليه بيت فيها
فلا ينظر به فإذا خرج عند الصباح وانتشرت العيال وسائر الناس المتصرفين أغار حينئذ لينظر
بهم أو ببعضهم ويحتمل أن يكون كان يفعل ذلك شيئاً فان سمع إذا ناعند الصباح أسك وان لم
يسمعه أغار (مسألة) وليس في هذا الحديث ذكر الدعوة الى الاسلام قبل القتال ويحتمل
أن يكون ذلك ولم ينقل إلينا وقد روى أبو حازم عن سهل بن سعد قال يوم خيبر لعلي بن أبي طالب
انفعلني رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يهدي
الله بك رجلاً خير لك من أن يكون لك حمر النعم ويحتمل أن يكون ترك الدعوة لما تقسم من
دعائهم وعلم من عنادهم واصرارهم وقد اختلف العلماء في هذا فقال مالك أحب إلى أن يهدي العدو
قبل القتال بلغتهم الدعوة ولم تبلغهم إلا أن يعجلوا سواء قربوا أو بعدوا وقال عنه ابن القاسم
لا يتوا حتى يدعوا وقال ابن الماجشون عن مالك لا يهدي من قرب من الدرب مثل طرسوس
والمصيصة وروى ابن حبيب عن المدنيين من أصحاب مالك إنما الدعوة اليوم فيمن لم يبلغه الاسلام
ولا يعلم ما يقاتل فاما من بلغه الاسلام وعلم ما يهدي اليه وحارب وحورب كاروم والا فخرج من داني أرض
الاسلام وعرفه بالدعوة فيهم ساقطة قال ابن حبيب فيجب أن يغار عليهم وينتزعهم الفرصة وقد
بعث النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق فوجه القول الاول وهو
رواية ابن القاسم ما روى أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر
يا رسول الله فقاتلهم حتى يكونوا مثلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انفذ على رسلك حتى تنزل
بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً
واحد خير لك من حمر النعم فوجه الدليل منه أنه قال صلى الله عليه وسلم له على رسلك ثم ادعهم الى
الاسلام وهذا نص ووجه آخر أنه قال فلان يهدي الله بك رجلاً واحداً ، قال القاضي أبو الوليد رحمه
الله وناظر هذا عندى يقتضى أن يدعوهم فيستبدون وأما قاتلهم حتى يبيتوا الاسلام فامع من
باب الجبر والا كراه لهم مع ان الحرب ينتجى عن أداء الجزية دون اهتداء وأما الدعوة الى الاسلام
فهى التى تقتضى الاهتداء ووجهه من جهة المعنى ان أمر الاسلام مترقب ومرجوفى وقت من قد
بلغته الدعوة ومن لم تبلغه وقميسلم اليوم من أى الاسلام أعوامجة فلم أن يذكر بالدعوة وتعاد
عليه عسى أن يؤول الى الاسلام ووجه الرأيه الثانية أن من قرب من بلاد المسلمين قبل بلغته
الدعوة وتكررت عليه وعلم مفتضاها ولا يزبداعاتها عليه مرفقة بمالم تقدم له المعرفة وانما فى
ذلك الصبره عن النكأه فيه وذلك يوهن حرب المسلمين وانما يحتاج الى ذلك من بعد داره
ولم يعلم حل الاسلام وان كان قبل بلغته دعوة الاسلام فلم تبلغه على وجهها ولا عرف مقتضاها فيزم أن
تعاد عليه الدعوة ويتبين اليم ما يهدي اليه والذي رواه ابن حبيب عليه عمل المسلمين فى سائر الآفاق
ووجه ما تقدم من قوله ووجهه (فرع) ومن كان من أهل الحرب من يظن أن الدعوة تبلغه
قوتاً ولا يقر دعوة فقتلوا أو غنوا قتل ماض وليس عليهم ردّه وقد أساؤا رواه ابن مسعود عن أبيه
ووجه ذلك أن حالهم من الكفر يحكم بمضاء قتلهم واسترقاقهم وانما كان يجب تقديم الدعوة رجاء أن

• وحديثي عن مالك عن
ابن شهاب عن جدين
عبد الرحمن بن عوف عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
انفق زوجين في سبيل الله
نودي في الجنة يا عبد الله
هذا خير من كان من أهل
الصلاة دعى من باب الصلاة
ومن كان من أهل الجهاد
دعى من باب الجهاد ومن
كان من أهل الصدقة دعى
من باب الصدقة ومن كان
من أهل الصيام دعى من
باب الريان فقال أبو بكر
الصديق يا رسول الله ما
على من يدعى من هذه
الأبواب من ضرورة فهل
يدعى أحد من هذه الأبواب
كلها فقال نعم وأرجو أن
تكون منهم

يتنقلوا عن ذلك خان صادف القتل والاسترقاق الكفر الأصلي دون عهد مضى عليهم والله أعلم
(فصل) وقوله غفر جت بمساحبتهم ومكثتهم يريد العمل في بسائتهم وتحليلهم وحرورهم فلما رأوه صلى
الله عليه وسلم قالوا بحمد الله محمد والنجس يريدون الجيش قالوا ذلك ينذر بعضهم بعضا فقال صلى الله
عليه وسلم الله أكبر اعظما الله تعالى وأكبارا له وأخبارا بعلودينه وظهور أمره ثم قال صلى الله عليه
وسلم أنا أذن لناس حتى تقوم فساءصباح المنذر ينريد صلى الله عليه وسلم أنهم قد تقدم إليهم الأذار
فلما عتوا وعادوا نازل بمساحتهم نزول الانتقام منهم والاذلال لهم من مالك عن ابن شهاب عن عبد
الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين في سبيل الله
نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير من كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة ومن كان من أهل
الجهاد دعى من باب الجهاد ومن كان من أهل الصدقة دعى من باب الصدقة ومن كان من أهل الصيام
دعى من باب الريان فقال أبو بكر يا رسول الله ما على من يدعى من هذه الأبواب من ضرورة فهل يدعى
أحد من هذه الأبواب كلها فقال نعم وأرجو أن تكون منهم ثم قال صلى الله عليه وسلم من أنفق
زوجين في سبيل الله روى عن الحسن البصري أنه قال اثنين من جنس واحد ككبرهين أو
دينارين وروى عن غيره أنه قال دينار ودرهم ومعنى ذلك والله أعلم أنه أهل ما يقع به التكرار
من العبادة وما يتقرب به إلى الله تعالى ويحتمل أن يريد بذلك العمل فيدخل في ذلك من صلى
صلاتين أو صام يومين أو جاهد مريتين وإن كان لفظ الانفاق فيا قدمناه أظهر ولفظ الجهاد والغزو
في سبيل الله أظهر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير من كان من أهل الصدقة دعى
خبراً عنه الله لك فاقبل إليه من هذا الباب ويحتمل أن يريد به هنا أبواب الجنة لك لأنه في الخبر
والأبواب الذي أعيد لك ثم قال صلى الله عليه وسلم فإن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة ومعناه
والله أعلم أن تكون الصلاة أغلب أعماله وأكثر ما يتقلب في عمل الرجل الصلاة فتكون أكبر
أعماله ويتقلب على أعمال الصوم فيكون أكثر أعماله وكذلك الجهاد والصدقة فإن كان الغالب على
عبادته نوع من هذه العبادات نودي من الباب المختص به وهذا يحتمل وجهين أن يريد بقوله في سبيل
الله أي سبيل الله كانت من الجهاد وغيره فيكون معنى ذلك أن من كانت عبادته وتلقته الصلاة دعى
من باب الصلاة ويحتمل أن يريد بسبيل الله الجهاد خاصة ويكون معنى من كان من باب الصلاة من
تفضل في غزوه ومن كان من أهل الصيام من صام في غزوه وأهل الصدقة من تصدق في غزوه فيكون
هذا أغلب عليه في الغزو وبه ينهى وإن كانت عبادته في سائر الأوقات يغلب عليها غير ذلك

(فصل) قوله ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان رأيت لبعض أهل اللغة أن الريان من
الري نخص ذلك بدعاء الصائم لما كان في الصوم من الصبر على ألم العطش والظما في الهواءجر
اعلاما لمن تكلف ذلك بما ينقص هذا من الدعاء من هذا الباب الذي يدل على الثواب الجزيل
والله أعلم

(فصل) وقول أبو بكر رضي الله عنه يا رسول الله ما على من يدعى من هذه الأبواب من ضرورة
ظاهرة أنه ليس عليه ضرورة في أن يدعى من غيرها وإن الدعاء من واحد منها يكفي في التنازل
في الخبر وسعة الثواب لكنه مع ما في الدعاء من واحد من هذه الأبواب من الخير العظيم هل يدعى أحد
من جميعها لأن ذلك أكثر من الخير وأوسع من انعام الله تعالى على من أطاعه فقال صلى الله عليه

وسلم لهم وأرجوان تكون منهم ومن دعى من هذه الأبواب كلها لا يمكن أن يقال له إن دخوله من هذا الباب أفضل من دخوله على غيره من أبواب الجنة ولكنه يدعى بأن يقال له إن لك هنا خيرا وعنده افتك لعبادتك الخمسة بالدخول على هذا الباب وألعبادتك التي هي سبب أن تدعى من ذلك الباب والله أعلم وأحكم

﴿ احراز من أسلم من أهل الذمة أرضه ﴾

ص سئل مالك عن امام قبل الجزية من قوم فكأنوا يعطونها أرايت من أسلم منهم أن تكون له أرضه أو تكون للمسلمين ويكون لهم ماله فقال مالك ذلك يختلف أما أهل الصلح فإن من أسلم منهم فهو أحق بأرضه وماله وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فن أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين لأن أهل العنوة قد غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين وأما أهل الصلح فانهم قد منعوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم إلا ما صلحوا عليه ﴿ ش قوله من أسلم من أهل الصلح قاله له قول جماعة الفقهاء وفي ذلك خمسة أبواب ﴾ أحدها في معرفة الصلح والعنوة ﴿ والثاني في حكم أهل الصلح حال حياتهم وكفرهم ﴾ والثالث في حكم انتقال الأملاك عنهم حال حياتهم وكفرهم ﴿ والرابع في حكم أموالهم بعد موتهم على كفرهم ﴾ والخامس في حكم أموالهم إذا أسلموا ﴿ الباب الأول في معرفة الصلح والعنوة ﴾

فأما أهل الصلح فهم قوم من الكفار حوإبلادهم وقتلوا عليها حتى صلحوا على شيء أعطوه من أموالهم أو جزء أو أرضية أو غيرها فاصالحوا على شيء يأبى أيديهم من أموالهم فهو مال صلح أرضا كان أو غير وما صلحوا به أو أعطوه على إقرارهم في بلادهم وتأبى منهم كان أرضا أو غيره فانه ليس بمل صلح ولو أن أهل حرب قتلوا حتى صلحوا على أن لا يكون لهم في الأرض حتى يؤمنون على الخروج من البلد والمقام به على الفتنة كما كانت تلك الأرض أرض صلح وانما تكون أرض صلح ما صلحوا على بقائها بأيديهم سواء تقدم ذلك حرب أو لم يتقدمه حرب (مسئلة) وأما العنوة فهي الغلبة فكل مال صار للمسلمين على وجه الغلبة من أرض أو عين دون اختيار من غلب عليهم من الكفار فهو أرض عنوة سواء دخنا الدار عليهم غلبة أو اجلوا عنها مخافة المسلمين تقدمت في ذلك حرب أو لم تقدم أقرأ أهلها فيها أو نقلوا عنها وقدرى أشبه عن مالك في العتية أن خير بقت بقتال يسير وبمخست الأماكان متاعنة أو صلحوا وهو يسير فلهما خمس قال أشبه فقلت العنوة والقتال أليسا واحدا فقال إنما أردت الصلح ولا ظ القتال يصح أن يراد به العنوة ويصح أن يراد به الصلح فإن القتال فيكون سببا إلى العنوة ويصح أن يكون سببا إلى الصلح ومرا دنا بالصلح والعنوة أن الأرض آل حالها أن استغفر بأيدي أربابها بصلح صلحوا عليها أو زالت عن ملكهم بالعنوة والغلبة قال مالك دسمت خير ما أتبعه عشره ما على ألف وأثمانا رجل لكل رجل سه قال وما كان قطع من خير بخمسة وقسم الباقي على مائه وسوا خمس نهاية بقتال فخير سه وأطع نهأز واجه فافترى دلائل أن خير كانت على ثلاثة أقسام قسم استولى عليه وقبيل قتال فخر وقسم الأربعة أخماس وقسم أجزاؤه وأما وه غرقته فلهما خمس منه لا حد وكان حكم ذلك كما حكم الحرب كما فتر صلى الله عليه وسلم في الخبر قال الله تعالى وما ظا له من رسول الله ثا أو به من أبيه من خير ولا ركاب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء والله على كل شيء قدير وأما ذلك فصوص على النصف ولم

﴿ احراز من أسلم من أهل الذمة أرضه ﴾

ومثل مالك عن امام قبل الجزية من قوم فكأنوا يعطونها أرايت من أسلم منهم أن تكون له أرضه أو تكون للمسلمين ويكون لهم ماله فقال مالك ذلك يختلف أما أهل الصلح فإن من أسلم منهم فهو أحق بأرضه وماله وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فن أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين لأن أهل العنوة قد غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين وأما أهل الصلح فانهم قد منعوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم إلا ما صلحوا عليه

يوسف عليها يعمل ولا ركاب وكانت عنوة بفريق قال • قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا
عندي يقتضي أنه كان لهم النصف على وجه الصلح وكان النصف على وجه العنوة ولكنه ظهر عليه
النبي صلى الله عليه وسلم من غير إيجاب ولا ركاب ولا قتال فكان حكم ذلك النصف حكم الخمس قال
مالك ثم إن عمر بن الخطاب أجلى أهل خير وأجلى أهل فداء وأعطى أهل فداء بذلك جبالا وقاتبا
ودهابا اشترى ذلك من بيت المال للمسلمين فهذا حكم هذه البلاد (مسئلة) وأما مكة فاختلف أهل
العلم في حكمها فقال مالك اقتضت عنوة به قال أبو حنيفة والأوزاعي وقال الشافعي اتحد دخلها صلحا
وقال أحمد به معنى ذلك أنه فعل فيها فليس من صلحها خلقت لنفسه صلحا وأرضه ودياره فان كان هذا فليس
بخلاف لقولنا عنوة والدليل على ما قلناه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله حبس
عن مكة القليل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وإنما أحلت لي ساعة من نهار والدليل على ذلك
ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم قمع مكة من دخل داري سفيان فهو آمن ولو كان هنا صلح
لما احتاج إلى تأمين من فعل فعلا خصوصا وقد تقدم له حرم وفائدة الخلاف في هذا أنه يجوز للامام
أن يمن ويعفو عن حلة الغنائم قبل القسمة (فرع) إذا ثبت ذلك فإنه لم يستدم بمكة حكم العنوة
من قسم دورهم وأراضيهم واسترقاق من أخذ منهم قال أبو عبيد فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم
مكة ومن على أهلها وردع عليهم ولم يقسمها ولم يجعل شيئا منها فإيا فرأى بعض الناس أن ذلك جائز له
وللافتقار بعده قال أبو عبيد والذي أقول أن ذلك كان جائزا له في مكة وليس ذلك بجائز له في غيرها
ومكة لا يشبهها شيء من البلاد لأن الله تعالى خص رسوله من الانتفال بما لم يخص به غيره فقال قل
الانتفال لله والرسول والذي قاله أبو عبيد لا يبعد في قوله أن ذلك في مكة دون غيرها وذلك أن مكة حست
بمنع القتال فيها وإنما أحلت له صلى الله عليه وسلم ساعة من نهار ثم عادت حرمتها وحرم القتال فيها إلى
يوم القيامة فلذلك أعاد صلى الله عليه وسلم في يوم يوم يأتهم بعد تلك الساعة لما حوت مقاتلتهم • قال القاضي
أبو الوليد رضي الله عنه ويجوز عندى الوجه الأول وهو أن ذلك جائز له صلى الله عليه وسلم بمكة
وبغيرها جائز لمن بعده من الأئمة إذا رأى ذلك صلاحا للمسلمين وتبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم إلى
هو أن سيدهم واستأنى بهم شهرا ليرد إليهم أموالهم وسيدهم فله صلى الله عليه وسلم بدرأى ذلك صلاحا
واستخلافا لأهل مكة فرد إليهم دورهم وأراضيهم وأملاكهم ولعله قد استأذن في ذلك من كان معه من
المسلمين فأذنوا له وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأهل مكة يوم افتتحوها • وقد اجتمعوا
في المسجد فرار من القتل أذهبوا فأتهم الطلقاء ولم يسب من أعطا أحدا فكنكك يجوز أن يكون
قد أتبعهم أموالهم وديارهم وأرضهم فكل من أسلم منهم بقي ملكه في يده (مسئلة) وأما أرض
الاندلس فإن أكثرها فتحت عنوة ومنها ما افتتح صلحا كتدمر وغيرها وإلى هذا ذهب ابن حبيب
وبغيره من عامة الناس • ذكر حكم أرضها بعد هذا إن شاء الله (فرع) ذكر كراهة إبداء أن عمر بن
الخطاب بعث سهل بن حنيف فجعل على جريب البرعمانية وأربعين درهما وعلى جريب الششير
أربعين درهما وعلى جريب القريسة قال أبو القاسم الزجاجي الجريب ستون ذراعا في
ستين ذراعا قال غيره بالذراع الهاتمية وهي ذراع وتلت يذراع اليد والذراع الهاتمية ست قبضات
والقبضة أربعة أصابع والأشل حيل يذرع به الجريب طوله ستون ذراعا والنايب قبضة يذرع
بها أيضا وطولها ستة أذرع وهي عشر الأشل وذلك كلب الذراع الهاتمية

﴿ الباب الثاني في حكم أهل الصلح حال حياتهم مع بقائهم على كفرهم ﴾

أهل الصلح لا يخلو أن يكونوا صولحو على شيء يؤذونه في جلتهم أو يصلحو على شيء يؤذونه من جاجهم وقد روى ابن حبيب أن الجزية الصلحية جزيتان فجزية على البلد مجملة وجزية على الجاهم ومعنى ذلك أن يوضع على جلتهم شيء يفرمونه لا يحيط منه لقلتهم ولا يزداد عليهم لكثرتهم فهم ضامنون له حتى يؤذونه لا يبرأ أحسنهم وإن أدى أكثره حتى يؤدى جميعه مودية الجاهم أن يوضع على كل جبهة دينارا وأكثر منه على ما تقدم تفسيره فهذه الجزية تزيد بزيادة عددهم وغنائم وتنقص بنقص عددهم وغنائم ويبرأ كل واحد منهم إذا أدى ما عليه منه وإن لم يؤد غيره ما عليه لأن بعضهم يضمن ما على غيره وإنما التزم ما يخصه (مسئلة) وقال ابن القاسم في المسئلة إذا باع الصلحي أرضا من مسلم على أن يخرج على المبتاع لم يجوز وأجازة أشبه وهذا يدل على أن الصلح قد ينقضي على أن يكون على الأرض خراج وهي ملك لأربابها من أهل الصلح وهذا يحتمل أن يكون قسما ثالثا ويحتمل أن يكون على الجاهم خراج وعلى الأرض خراج وكيفية انقضاء الصلح في ذلك جاز والله أعلم (مسئلة) قال ابن حبيب جزية أهل الصلح انما هي فيما صلحو عليه قال ولا يزداد في جزية الصلح على الفنى ولا ينقص منها عن الفقير وذلك يحتمل وجهين أحدهما أن تكون على الجاهم فيصطل ذلك وجهين أحدهما أن يقرر رانما هو دينارا إلى أربعة دنانير فلا يزداد الفنى على أربعة دنانير ولا ينقص الفقير عن دينار وقد روى عيسى عن ابن القاسم عن مالك لا يزداد على أهل الذمة في جزية جاجهم وإن أسروا وعلى ما فرض عمر رضى الله عنه على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعة دراهم قال ونطرح عنهم ضيافة ثلاثة أيام إذا لم يوفى لهم والمهنة الثانية أن من استقرت جزيته على شيء لا ينقل عنه والاول أصح والوجه الثاني أن يكون صلحهم على مقدار ما في جلتهم فلا يزدادون عليه لفنائهم ولا ينقصون منه لفقرهم

﴿ الباب الثالث في حكم انتقال الاملاك عنهم حال حياتهم وكفرهم ﴾

أن ذلك يختلف وقد قال ابن حبيب أن الجزية الصلحية جزيتان جزية على البلد وجزية على الجاهم فإن كانت مجملة على البلد فبى موقوفة لتابع ولا تورث ولا تقسم ولا يملكها إن أسلم وانما له ماله وأما الأرض فموقوفة أبدا لماعليها من الخراج وذلك بأسره باقى على من بقى من النصارى وأما أن صولحو على أن الجزية على جاجهم فلم يبيع الأرض وهي لم ملك يصنعون بها ما شاؤا وروى عيسى عن ابن القاسم أن أهل الصلح إذا صلحو على أن عليهم ألف دينار كل عام أو على أن على جاجهم دينارين على كل رجل منهم وعلى أرضهم على كل بذر كدنا شيا سوهو وعلى كل زيتونة كذا قال ذلك سواء لهم يبيعها فوقع الاتفاق بينهم على الخراج إذا وضع على الجاهم لا يمنع ذلك بيع الأرض واختلفا إذا وضع على الجحلة فنع ذلك يبيع الأرض عند ابن حبيب ولم يمنع منه عند ابن القاسم وجه قول ابن حبيب أن الأرض لما وضعت الجزية أو الخراج على الجحلة هي سبب الجزية وهي مال ظاهر فلم يجوز لهم تفويتها لما في ذلك من منع استعلااب ما عليهم من الجزية ووجه قول ابن القاسم أن الأرض من أموال أهل الصلح وملكهم فكان لهم يبيعها والتصرف فيها كالعين والحيوان وسائر أموالهم (فرع) وأما إذا كان الصلح على أن الجزية على مقدار الأرض وما فيها من الثمر فبى على قول ابن حبيب أن لا يجوز بيعها ولا تفويتها لأن الخراج متعلق بها وهو

حق المسلمين فلا يجوز لهم تنويرها واتلافها وقطع ما يجب للمسلمين من حق الجزية فيها وذلك
 جائز على قول ابن القاسم إذا كانت الجزية على الجاهل أو على الأرض أو عليها وهو في المدونة
 ووجه ما تقدم والله أعلم (مسئلة) فإذا قلنا يجوز بيع أرض الصلح فلا يخفى أن يكون ذلك
 على الإطلاق أو على اشتراط الخراج فإن كان على الإطلاق فإن ظاهر المدونة في قول ابن القاسم
 يقتضي أن الخراج على البائع ابتاعها منه مسلم أو ذمي ووجه ذلك أن عقد الصلح قد اقتضى تعلق
 الخراج بزمته فلا يزله عن ذلك بيع الأرض ولا هبتها بل على ذلك أنه إذا أسلم سقط الخراج عن
 الأرض فوجب أن يتعلق الخراج به دون الأرض لأن المراهي في ذلك صفته دون صفة الأرض
 وظاهر قول أشهب في المدونة يقتضي أن الخراج على المبتاع ووجه ذلك أن الخراج إنما يجب
 بسبب الأرض مع بقاء المصالح عليها على الكفر فوجب أن ينتقل الخراج حيث انتقلت الأرض
 ولأن تلك الأرض لو استندرت وتلفت اتلافا لا يمكن جبره لسقط الخراج بسببها فوجب أن ينتقل
 الخراج معها (فرع) فإن قلنا بقول ابن القاسم أن الخراج على البائع مع إطلاق العقد فإن شرط
 على المبتاع في المدونة من قول ابن القاسم أن البيع حرام لا يعلل لأنه اشترط عليه ما لا يدري قدره
 ولا منتهاه ولا مبلغه ومعنى ذلك أنه يقيم البائع على كفره فيدوم بقاء الخراج على الأرض وفيسلم بعد
 بيعه يوم فيسقط الخراج عن الأرض وهذا غير لازم لاجتزاء مثله في البيع (فرع) وقد كان
 العمل بالأندلس على قول ابن القاسم في ابتاع أرض الخراج على أن على المبتاع ما يلزم وأمر
 المنصور أبو عامر محمد بن أبي عامر بالأخيل يقول أشهب حاجته إلى ذلك لأنه قديم لك البائع من غير
 مال ويخرج من البلد فيرث ما ابتاع الأرض مما عليها فصيل أهل الجهة لتسلك بقول ابن القاسم
 على أن عقدوا على المبتاع بعد تمام انعقاد البيع وبما كان في عقد غير عقد الابتاع أنه عرف
 ما يلزم الأرض من ذلك والتمه بحيل السلامة العقد بما يفسد وينع عنه وهذا لا يجزى إذا كان
 البائع والمبتاع قد علما أن الأرض أرض صلح وأنه قد يلزمها الخراج وأنه لا يسيل إلى أن تباع ويبقى
 خراجها على يثمه وهذا يقتضي فساد البيع على هذا القول وإنما خلق أهل بلدنا بذلك ما لزم أرض
 الاسلام ومن وظائف الظلم للسلطين فأجر وهاجرها على قول ابن القاسم عندهم * قال القاضي
 أبو الوليد رحمه الله وهذا عندى غير صحيح لأن هذه الوظائف ليست بحق ثابت وانما هي مظالم لا تثبت
 بوجه حق ولا يجب يدل على ذلك أنه من أمكنه دفعها عن نفسه بقرار أو غيره لم يأثم بذلك وخراج
 أرض الصلح اذا ثبت عليه لم يجل دفعه عن نفسه بقرار ولا امتناع وانما ذلك مثل هذه المظالم الموقوفة
 على الأرض مثل ابتاع الاسنان الثياب في البلد التي يجب على المبتاع مكس في كل ما يتبع منه فان
 ذلك لا يمنع صحة بيعه ولا صحة ابتاعه وكذلك من اكترى دابة في طريق يعلم أنه سيؤخذ منه على كل
 دابة مكس ور بما خلق أمره فسلم فإن ذلك لا يمنع صحة الكراء (فرع) اذا قلنا بقول أشهب
 أن الخراج على المبتاع بمجرد العقد أو بتقريع أهل بلدنا أنه يجوز أن يلزم المبتاع بعد تمام عقد
 البيع فإنه إذا أسلم البائع في المدونة عن أشهب أنه يسقط الخراج عن المبتاع بمنزلة ما سقط خراجها
 إذا أسلم الصلح وهو ربيبه وأما اذا مات الصلح ولم يترك وارثا صار له يت مال المسلمين

(الباب الرابع في ذكر كراء أهلهم بعده وتهم على الكفر)

فقد تقدم من قول ابن حبيب أنه إذا كانت الجزية على جنتهم فإن أرضهم لا تورث وتهدم من التضرع
 على قوله ذلك أن الجزية إذا كانت على الأرض حكمها ذلك وإن الجزية إذا كانت على جبابهم

فان الأرض تورث عنهم وروى في العتبية يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ان أهل الصلح يورثون على حسب موارثهم (فرع) فاذا قلنا انهم يورثون فان أرضهم ماله لورثته فان لم يردع وارثا فقد قال ابن حبيب اذا كانت الجزية على جاجهم فمن مات منهم ولم يردع وارثا فأرضهم ماله للسلمين كيت لاوارث له وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في العتبية انه من مات من أهل الصلح ولا وارث له من آثار به فبرائه لأهل خراجهم ولا يضح عنهم موته شيئا من خراجهم وما وصلحو عليه قائم عليهم فوجه ما قاله ابن القاسم ان ذلك في أهل الصلح اذا قوطعوا على شيء يكون على جاعتهم في الجلة فهو لا من مات منهم ولا وارث له فماله وأرضه لأهل خراجهم لان موته لا يسقط عنهم شيئا مما التزموه وانما كانوا التزموه على أموالهم ومال هذا المتوفى وأما اذا كان ما وصلحو عليه جزية على جاجهم فان مات ترك من مال لاوارث له فماله لجماعة المسلمين لانه أفرد نفسه بالعقد بما كان يخصه من الأداة على ما كان يخصه من المال فاذا مات سقط ما كان يلزمه من الخراج ولم يتبع به أحد ممن صالح معه فلذلك كان ماله لجماعة المسلمين (فرع) واذا قلنا من مات من أهل الصلح ولا وارث له فبرائه للسلمين كيف يعرف من له ورثة فمن لا ورثة فمن لا ورثة ونحن لانعلم موارثهم روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ذلك الى أهل دينهم وأساقفتهم فان قالوا برئهم يذكرون من ذى رحم أو غيره من رجل أو امرأة سلم ذلك اليه وان قالوا لا والله فبرائه للسلمين ووجه ذلك ان طريق هذا الخبر مما يتفردون به من العلم وفي مثل هذا تقبل أقوالهم كإخبارهم عما يملكونه من الأدوية وترجمتهم عن الألسنة التي لانعرفها ومثل هذا يحكم فيه بقولهم ويرجع فيه اليهم

الباب الخامس في حكم أموالهم اذا أسلموا

قال ابن حبيب اذا كانت جزية الصلح على جلتهم فمن أسلم منهم لم يملك أرضه وانما يملك ماله وان كانت على جاجهم ثم أسلم فأرضه وماله له دون جزية على شيء من ذلك وروى عيسى عن ابن القاسم انه سواء كان الصلح على جلتهم أو على جاجهم أو على مبدأ أرضهم فان الاسلام يسقط عنهم ذلك كله والاختلاف فيه والتوجيه على نحو ما تقدم (مسألة) وهذا يبق من المدة وأما ما مضى من المدة وعدي على الخراج والجزية لم يردده فالذي في المدونة في الجزية لا يسقط ذلك عنه وقال أبو حنيفة وقال الشافعي يورثه حال اسلامه

(فصل) وقوله وأما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة فمن أسلم منهم فان أرضهم ماله للمسلمين ومعنى ذلك أن أهل العنوة وهم الذين تقدم ذكرهم ان أسلم منهم أحلا يصر زماله ولا أرضه ويمبر ذلك للسلمين وانما يريد بقوله أرض الأرض التي بيده فاضافها اليه لعمله فيها ولو كانت أرضا اشتراها بعد العنوة بحيث يجوز له أن يشتري لكانت من جلية ماله حكمها حكم ماله عنده ولم أر فيه نفا وأصل ذلك ان أرض العنوة عند مالك لا تقسم وتبقى لنواب المسلمين على رأى عمر بن الخطاب في أرض مصر وأرض العراق وقال أبو حنيفة والشافعي تقسم الأرض كسائر أموالهم والدليل على صحة ما ذهب اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وتبعه عليه مالك ما احتج به عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو قوله تعالى ما آفأنا الله على رسوله من أهل القرى فنهو الرسول ولذى القرى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب سم قال تعالى للفسقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ثم

ذكر تعالى الانصار فقال والذين يتقوا الدار والايمان من قبلهم يحيون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شغ نفسه فاولئك هم المفلحون ثم قال والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان فهل يابذل على ان لمن جاء بعدهم الذين اقتصوا تلك المواضع حقها ولا يكون ذلك الا بتقية الارض واما غير ذلك من الأموال فلا يتبقي لمن يأتي بعدهم (مسئلة) اذ اثبت ذلك فان أهل العنوة أحرار قاله مالك وأصحابه وروى عيسى عن ابن القاسم نسأولهم كالحرائر لا ينظر الى شعورهن ودية المرأة منهن دية الحر ذمية ووجه ذلك انهم لما لم يسترقوا وعقد لهم عقدا للذمة فقد حكم بحريتهم لان الامام فمين غلب عليه من أهل الكفر ان يقتل أو يمن أو يفادي به أو يسترقه أو يعقله الذمة على انه حر وهو لا قد عقد لهم عقد ذمة على الجزية فهم أحرار (مسئلة) اذ اثبت ذلك فقد روى ابن من بن عن عيسى بن دينار ان الفرض الذي يفرض عليهم على حجاجهم وترك الارض بايديهم عونا لهم وقال ابن حبيب ان عمر رضى الله عنه فرض الجزية على أهل مصر على كل عالج منهم أربعين دينار من غير خراج أرضهم وجعل على الارض خراجا على حدة وقال غير ابن حبيب انه أقرهم في الارض وجعل عليهم خراجا واحدا على الارض والجاجم وجعل عليهم مع ذلك الضيافة وقال مالك نطرح عنهم الضيافة اذا لم يوف لهم قال القاضي أبو الوليد رحمه الله والأظهر عندي أن يكون عليهم جزية حجاجهم فمن عمل أرضا كان عليه خراجها لان سبب جزية حجاجهم سكنى بلد المسلمين وحسن دمائهم فيها وسبب خراج الارض الانتفاع لا يرى أن من لم يصبر منهم أرضا فلا بد من أداء جزية ججمته ومن عمر شيئا من أرض الخراج أدى عليها وان كانت امرأة لا يحب على ججمتها جزية (مسئلة) ولا يجوز للعنوة بيع شيء من الارض لانها ملك للمسلمين لم يؤذن له في بيعها ويجوز لهم بيع غير ذلك من الرقيق وسائر الأموال رواه معنون عن ابن القاسم وقال وكانهم على ذلك تركوا كالأذن له في التجارة قالو يمنعون أن يهبوا ويتصدقوا ويحبى يقول ابن حبيب ان لم ذلك فيما بقي بايديهم من مال الفتح وفيما اكتسبوه بعد من ذلك ويحبى على قول ابن المواز ان ذلك لم بما اكتسبوه دون ما أقر بايديهم (مسئلة) ومن مات من أهل العنوة فان كان له وارث ورثه رواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم قال يسئل عن ذلك أسأفتهم وأهل دينهم فمن قالوا انه يرثه من ذى رحم أو غيره من رجل أو امرأة أسلم اليه ذلك وفي كتاب ابن حبيب ان ماله وما كسب لورثته الا الارض فهي للمسلمين ووجه ذلك ان الارض لما افتتحت عنوة فهي للمسلمين وانما يعمرها بالخراج وأما ما كان كسبه من مال فهو لورثته وما كان بيده يوم الفتح فيخرج على وجهين نحن نذكرهما بعد هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) وان لم يدع وارثا فقد قال ابن حبيب كل مترك للمسلمين في بيت المال ونحوه روى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وقال أشهب ما كان بيده من دار وأرض فهي موقوفة أبدا للمسلمين وما كان له من مال فللمسلمين وما علم انه كان بيده يوم الفتح من مال فهو كالنعم وهذا يقتضى ان ما كان بيده يوم الفتح فانه لم يملكه وانما هو مال لأهل الفتح أقر بايديهم عونا على عمارة الأرض فاذا مات أو أسلم رجع اليهم وأما على قول ابن القاسم وابن حبيب فانه يقتضى ان مترك بيده ترك له على سبيل التملك والتترك له كتركته رقبته وأهله ولده (مسئلة) ومن أسلم من أهل العنوة قال ابن حبيب فقد أحرز نفسه وماله وكل ما كسب وأما الارض فللمسلمين راجح على ذلك بان كل من أسلم على شيء في يده فهو له يريد أسلم على ان يملكه وأما الارض فليست كذلك فانها ليست في

يده على وجه تلك وانما هي في يده على وجه اجارة وروى عيسى بن مزين عن عيسى بن دينار من أسلم منهم فهو حر وماله للسلين وفي العينة من رواته سحنون عن ابن القاسم انه يؤخذ منهم أموالهم من العين والرقيق وغير ذلك قال ابن المواز انما يؤخذ منهم ما كان بأيديهم يوم الفتح وجه قول ابن حبيب ما احتج به ووجه قول عيسى وابن القاسم ان الارض لا يملكها وماترك يده لم يملكه وانما هو كالرقيق في الخائط يستعين به العامل على العمل وهو باق على ملك صاحب الخائط وما اكتسب فعلى هذا الوجه اكتسبه وهذا يقتضي معاهدته ومعاقبته ووجه قول ابن المواز ان ما اكتسب ملكه وماترك يده فعلى ملك من اقتح الارض وانما تركه على وجه العون والله اعلم

الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذ

أبي بكر عنة النبي صلى الله عليه وسلم

بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذ أبي بكر رضي الله عنه عنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة انه بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمر والأنصار بين ثم السلين كانوا قد حفر السيل قبرهما وكان قبرهما بمالي السيل وكان في قبر واحد ومما من استشهد يوم أحد فحفر عنهم ما ليغبر من مكانهما فوجد لم يبقا كأنهما ماتا بالأس وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك فأمطت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست سنة ثم قوله انه بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمر والأنصار بين كانوا قد حفر السيل قبرهما يدل على أنهم دفنوا في قبر واحد وذلك انه لما استدعى السلين حفر القبور يوم أحد لكثرة القتلى وكان قد بلغ منهم التعب والنصب وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لم أحفر وأوهمقروا وسعوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد تدبوا أكرمهم قرأنا في هذا اليوم مثل هذا الضرورة قال مالك والافال سنة أن يدفن كل واحد منهم في قبر وانما يقدم في القبر أفضلهم وهو من كان أكرمهم قرأنا في ذلك الوقت فيعمل بمالي القبلة مما يجعل غيره بعد ذلك مما يليه وهذا يقتضي تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لاهل القرآن وحض اصحابه على الاستسكان من أخيه

(فصل) وقوله ومما من استشهد يوم أحد فحفر عنهم ما ليغبر من مكانهما عبد الله بن عمرو وعمر بن الجوح كانا صهرين واستشهدا يوم أحد ودفنوا في قبر واحد حفر السيل قبرهما كان مما يليه أو قرب منه فأراد انقلبه اعم مكانهما ذلك الى موضع لا يضر به السيل فحفر عنهم ما لينقل ولا بأس بحفر القبر واخراج الميت منه اذا كان ذلك الوجه مصلحة ولم يكن في ذلك ضرار به وليس من هذا الباب ينش القبور فان ذلك لوجه الضرر وليس منفعة

(فصل) وقوله فوجد المرتبة كأنهما ماتا بالأس وهذا على ما اعتقده كرام من الله تعالى خشيها بها ولعله قد خص بذلك أهل أحد ومن كان له مثل فضلها من ثب الأرض تسرع التغير الى من دفن فيها ولو كان ذلك أمرا معتادا في تلك الأرض لما ذكره في هذا الحديث على وجه التعجب منه

(فصل) وقوله وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك لعلمه انما تركه على ذلك لاستعجال دفنه وترك الرد والتوقف على تبين أعضائه ويحتمل أن يكون قد تغبر ذلك

أو يسد حاجتهم فيفريق بالمدينة على أهل الأعطية وعلى من اعتزنا تخليفة بها ولمن من حقوق المسلمين
(مسئلة) فإذا قلنا أنه ينقل هذا المال إلى موضع تفرقه فنمأ ذاك كاري عليه روى عيسى عن
ابن القاسم في الزكاة تنقل من بلد إلى بلد لا يتكاري عليها من التي ولكنه يبيع ذلك ويستري
مثله في موضع القسمة وقال في العتية عن مالك يتكاري على ذلك من التي أو يبيعه وجه القول
الاول أنه إذا لم يكن له وجه فالصواب يبيعه وتبليغ ثمنه إلى موضع قيمته إذا لم يكن الكراء عليه
والكراء عليه من جلته مخرج للزكاة عن وجهها وأخر اجها من التي عظم لاهل التي فلم يبق إلا ما
ذكرناه ووجه القول الثاني أن النظر في ذلك للإمام بالتي هو أحوط لمستحق هذا المال فقد
يكون البيع تارة أفضل وقد يكون الحمل والكراء عليه أفضل وأحوط لرخصه بموضع البيع وغلاته
بموضع الشراء وإذا كان الصواب الكراء عليه فيكون ذلك من التي لأنه موقوف لمنافع المسلمين
والزكاة مقصورة على وجه لا يجوز إخراجها عنها

(فصل) وقول أبي بكر رضي الله عنه من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأى أو عدة فليأتنا
الوأي المبدوحون رب من العدة في هذا الموضع واستدعى أبو بكر رضي الله عنه من كان له عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة لفي يهده وينجز عده إذ هو الخليفة والقاضي عنه ما وعد به
والتابع لسيرته والفاخرة تاذ صابها وما وعد به النبي صلى الله عليه وسلم فهو حق يتحق على أبي بكر
وغيره ممن يأمر بعده إناؤه وتجاه جابر أو أبي بكر قفا إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي لو قد
جاءني أبا بكر من أدب ما كنت أؤذنه أو كذا وكذا ما أرى يكون جابر برب ذلك عنده شهادة عدلين
ووجه لم أن يكون أبو بكر قفا في ذلك ما أرى ذلك وكان من حسن النظر أن يعطيه وإن
لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال مالك رحمه الله تعالى في قوله "رجل المال ما نأمر
براه فيمأ على رجه الدن أي وجه الدين من الوازي (مسئلة) فإن كان على وجه العدة فهل هي لازمة
بوجه على أن تكون وأعد النبي صلى الله عليه وسلم في هذا لازمة لأن وعده حق وصواب ولم يعد
من ماله عطية وأما وعده من بيت المال فكأنه عين لمن وعده ذلك المقدار في بيت المال وتعيينه صواب
فصحب أن ينفذ بوجه لم أن يكون حكمة في ذلك حكم غيره ولا يخالف في بيت المال وتعيينه صواب
في أمر ألا يدخله فيه مثل أنة وله اشتروا وادابا وأنا أعينك على ذلك بمنار أو أسلفك الخن أو
أسلفك منه كذا فهذا الحق هو الجواب إن وعده لازمة يحكم سألني أنواع (مسئلة) وأما أن كانت
عدة لا بأس من وعده في شيء لا يصلح من أن تكون مفسرة وأمهة فقلت كنت مفسرة مثل أن
يقول الرجل للرجل أكرهه أو أكرهه كذا فيقول أنا أعيرك غدا ويقول على دين فاسلفني
مأنة بمنار أو أنه فيقول أنا أسلفك فهذا قال في بيع في أعتية يحكم بالتجاوز ما وعد به كالمى يدخل
الإنسان في عهد وعطاه لا ينبغي على خلاف ذلك لأنه لم يدخل بوعده في شيء يضطره إلى ما وعد به
(مسئلة) وأما أن كانت عدة مثل أن يقول له أسلفني ما تيسر ولا بد كرهت اجتهالها أو يقول
أعيرني دابتك أو كرهها ولا بد كرهه موضوعا ولا حاجة فقلت أسلفني لا يحكم عليه بها (فرع) فإذا
قلنا في المسئلة الأولى أنه يحكم عليه ما عدة إذا كان لا أمر أدخله فيه مثل أن يقول له أسلفك
أو تصد به ما نرجع عن ذلك الأربع قبل أن ينكح من وعده فهل يحكم عليه بذلك أم لا قال أسلفني
في العتية بوجه ذلك في يحكم به عارية من ماله ذلك بما وعد الله التوفيق

(فصل) وقوله من له مال حذر دابة الإلعة موعر لني صلى الله عليه وسلم وقد روى أنه كان

في كل حفة جنبه دينار والله أعلم تم كتاب الجهاد بحمد الله

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ﴾

﴿ كتاب النور والایمان ﴾

﴿ ما يجب من النور في المشي ﴾

ص ﴿ ما لك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن أي مأت وعلمها نذر ولم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقضه عنها ﴾ ش قوله أن سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد سألَه سؤال الملتزم لحكمه الرجوع إلى قوله وذلك يسمى مستفتياً وقول المفتي له يسمى فتوى وذلك إنما يكون لجميع الأمة مع النبي صلى الله عليه وسلم أو العاقل مع العالم على وجه الاختبار له والمناكرة أو على وجه الاستفتاء فأما العالمان اللذان يسوغ لكل واحد منهما الاجتهاد مع وجود الآخر فإنه إذا سأل أحدهما الآخر لا يخلو أن يستلذه على وجه الاختبار والمذاكرة أو على وجه الاستفتاء والتقليد فأما سؤاله على وجه المذاكرة والمناظرة فإن ذلك ليس باستفتاء بل هو من المذاكرة ومناظرة وذلك جائز لها إذا التزم شرط المناظرة من الانصاف وقصد اظهار الحق والتعاون على الوصول اليه وتبيينه وسلم من المراءاة وقصد المغالبة وقد فعل ذلك الصحابة ومن بعدهم من العلماء إلى وقتنا هذا وأما سؤاله إياه مستفتياً فإنه لا يجوز مع تساويهما في العلم ويمكن السائل من النظر والاستدلال لأن فرض كل واحد منهما الاجتهاد دون السؤال وإن كان أحدهما شغوفاً في العلم فهل يجوز للذي دونه أن يقلعه مع تمكنه من النظر والاستدلال الذي عليه جمهور العلماء أن ذلك لا يجوز له وقال بعض أصحاب أبي حنيفة ذلك جائز له والدليل لما ذهب إليه الجمهور ما قدمناه من أن فرضه الاجتهاد دون السؤال (مسئلة) وأما أن خاف العالم فوات الحادثة فهل له أن يستفتي غيره ذهب القاضي أبو محمد إلى جواز ذلك ومنع منه سائر أصحابنا وقالوا تخلف القضية من قوله ويركها لغيره وهذا يتصور فيا يستفتي فيه وأما ما يخضع فلا بد منه كقوله القاضي أبو محمد والله أعلم وقد بسط القول في ذلك كله في صفة المفتي وصفة المستفتي في غير هذا الكتاب بما يغني عن إعادته (فصل) وقوله أن أي مأت وعلمها نذر لم تقضه يقتضي أن النذر مباح جائز لأن سعداً كان أمته نذرت وسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره بل أمره أن يقضيه عنها ولا خلاف في جوازه وأما ما روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أن النذر وقال أنه لا يرشياً ولكنه يستخرج من البذل فاما معنى ذلك أن تنذر لعن من أمر الدنيا مثل أن يقول إن شئني الله رمى أو قدم شيء أو نجاني من أمر كذا أو زفني كذا فإني أقوم يومين أو أصلي صلاة أو أصدق بكذا فهذا المكروه المنهي عنه وإنما كان يستحب أن يكون فعله ذلك لله تبارك وتعالى رجاء ثوابه وأن يكون نذره على ذلك الوجه دون تعلق نذره بشئ من أمر الدنيا وغرضها (مسئلة) أذنب ذلك فإن النذر يلزم في الجملة والأصل فيه قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً ومن جهة السنن ما روى عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خبركم قرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم ينذرون ولا يوفون ويخونون ولا يؤتمنون ويشهدون ولا يستشهدون ويظهر فيهم السنين فعاب النبي صلى الله عليه وسلم القرن بأهله ينذرون ولا يوفون وهذا يدل على أنه

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ كتاب النور والایمان ﴾
﴿ ما يجب من النور
في المشي ﴾

« حداثتي يحيي عن مالك
عن ابن شهاب عن عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة
ابن مسعود عن عبد الله
ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ
استفتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال إن أي
مأت وعلمها نذر ولم تقضه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أقضه عنها

غير جائز ولا مباح ولو كان جائزا ترك الوفاء بالنذر لما عاب به القرآن

(فصل) وقوله ان أمي ماتت وعليها نذر يحتمل أن يكون مطلقا ويحتمل أن يكون مقيدا فالمطلق مثل أن يقول المكلف لله على نذر ولا يجعل له مخرجا والمقيد مثل أن يقول لله على نذر صوم يوم أو صلاة ركعتين أو صدقة بدينار أو حجاج أو غير ذلك من أعمال البر فكلما النذر ين جائزا كان مطلقا فإن فيه كفارة يمين عند مالك وعن الشافعي في ذلك قولان أحدهما أنه لا ينعقد هذا النذر والثاني أنه ينعقد ويجب عليه أقل ما يقع عليه الاسم والدليل على صحة انعقاده قوله تعالى وليوفوا نذورهم ودليلنا من جهة السنة خبر ابن عباس هذا وفيه من قول سعد ان أمي ماتت وعليها نذر ولا يظهر أنه مطلق لأنه لو كان مقيدا لاستفسره النبي صلى الله عليه وسلم عما نذر لان من النذر المقيد ما يجب الوفاء به ومنه ما لا يجب الوفاء به وهو أن يكون مباحا ومنه ما لا يجعل الوفاء به وهو أن ينذر محرما فلما كان النذر المقيد يتنوع إلى ما لا يجوز وإلى ما يجوز كان الأنظر أنه لو كان مقيدا لسا له عن وجه نذرها لميز منه ما يجوز وما لا يجوز وبسبب ذلك يكون الجواب ولما لم يمثل كان الأنظر أنه النذر المطلق الذي لا يكون منه ما يجوز وما لا يلزم ودليلنا من جهة القياس أنه نذر قصد به القرية فوجب أن يتعلق به الوجوب أصل ذلك اذا كان مقيدا بما فيه قرينة

(فصل) واذا قلنا ان نذر أم سلعين جهة اللفظ يصح أن يكون مطلقا ويصح أن يكون مقيدا فقد مضى الكلام في النذر المطلق فأما المقيد فإنه قد قيد بما فيه قرينة وقيد بجاه لا قرينة فيه وقيد بمحررم فاذا قيد بما فيه قرينة فإنه يلزم وان لم يتعلق بشرط ولا صفة مثل قوله لله على أن أصلي صلاة أو أصوم صوما وقال بعض أصحاب الشافعي لا يلزم النذر وان كان مقيدا الآن يتعلق بشرط أو صفة مثل أن يقول لله على صوم يوم أو صلاة أو صدقة قدم غائبى أو نزل المطر اليوم أو فرج عن المريض والدليل على ما نقوله قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوما لم يفرق بين التعلق بصفة ولا بغير صفة فوجب أن يعمل على عمومهم ودليلنا من جهة السنتما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه ودليلنا من جهة القياس أن يلزم من جهة النذر ما يلزم الوفاء بعصية فوجب أن يلزم أصل ذلك إذا علق بصفة (مسئلة) ويلزم النذر على وجه اللجاج والغضب وقال الشافعي هو مخير في نذره على اللجاج بين أن يكفر كفارة يمين وبين أن يفي به والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى أو فوا بالعقود والوفاء بها أن يفي بها على حسب ما التزمها ودليلنا من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ودليلنا من جهة القياس ان هذه حال يلزم فيها الوفاء بالطلاق والعقاق فإلزم فيها الوفاء بسائر القرب كحال الرضى (مسئلة) وأما اذا نذر أمر مباحا كالجلوس والقيام والاضطجاع فلا يلزم بذلك شيء وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن حنبل هو مخير بين فعله وبين كفارة يمين ودليلنا على صحة ما نقوله أن هذا نذر ما ليس بقرينة فليمنع نذره أصل ذلك اذا نذر معصية

(فصل) وقوله ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه يحتمل أنها لم تقضه ولم يجب عليها بعد وان كانت قد انعقدت يمينها به ويحتمل أنها لم تقضه وقد وجب عليها فاما ان لم تكن قضته لأنه لم يجب عليها بمثل أن تقول لله على نذر ان قدم فلان أو ان شئ فلان أو ان جاء فلان هذا السهر فانت قبل ذلك فإنه لا يلزمها تخافه وان فعلت فحسن مثل ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني نذرت اعتكاف يوم في الجماعة فقال له صلى الله عليه وسلم أو فبنذرك فأمره

صلى الله عليه وسلم بأوقافه لأنه التزمه في حال كفره وتلك حال لا يلزم ما نذر فيها (مسئلة) ومن ذلك أن تقول علي بن نضران قلت فلانا فأرادت أن تكفر نذرنا قبل أن نكفرك فيه وقد اختلف قول مالك في كفارة اليمين قبل الحنث فقال مرة لا يجوز وبه قال أبو حنيفة وقال مرة تجوز وبه قال الشافعي وجه القول الأول أنه كفارة فلا يجوز تقديمها على موجبها أصل ذلك كفارة القتل ووجه الرواية الثانية ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فليكفر عن عينه وليأت الذي هو خير ومن جهة القياس أن الكفارة مع في محل اليمين فجاز أن تقدم على الحنث كالاستثناء (مسئلة) فأما إذا وجب ذلك عليها مثل أن تقول لله على نذر أن قدم فلان أو أن قلت فلانا فوجب عليها بقدم فلان أو بان قلت فلانا ثم ماتت قبل أن تقضى فلا يصح أن يكون ذلك لتعلم القضاء بسرعة موتها قبل أن تقضى نذرها ولعلها ماتت فجأة وقد روي عن سعد بن عباد أنه يحتمل أن تكون آخرت لجواز تأخيرها لأنه لا يلزم من حنث في يمين أن يكترح الحنث وله تأخيرها ما لم ينزل على ظنه النوان لكن يستحب له التعجيل لبري ذمته مما زعمه فقال سعد وعليها نذر على هذا الوجه بين لأن لفظه على انما يستعمل فيأيلزم الاستان ويحب عليه وأما على الوجه الأول فإنه يصح أن يقال أيضا عليها نذر بمعنى أنها كانت عقده والتزمته وإن لم يجب بعدها أداؤه ولكنه في الوجه الثاني أظهر وأبين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أقضه عنها تقضى أنه يصح أداء ذلك عنها وإن ذلك يبرئها ويقضى عنها وإن كان لفظه لفظ الأحرار فمقتضاه النسب لقوله تعالى ولا تز رازر رة ز أخرى فلا يجوز أن يلزمه والنذر بنذرها والتزامها ووجب ذلك عليه القضاء عنها (مسئلة) إذا ثبت ذلك من أنه لا يجب عليه ولا يجوز له فعله فإنه إن كان نذرا لمطلقا كان كفارة يمين وكفارة يمين متعلق بالمال وإن كان مقيدا فإنه لا يصح أن يكون حثما بالمال كالصدقة والعق أو يكون حثما بالبدن كالصلاة والصيام أو يكون له متعلق بهما كالخلع والجماد فان كان حثما بالبدن كالعق والعق والصيام في سبيل الله فإنه لا خلاف في جواز النيابة فيه وإن لم شاه أن يقضه عن الميت في ذوب في ذلك نيابة عن نيابة الميت فما كان منها حثما بالبدن كالصلاة والصيام فإنه لا يصح أن يقضه أحد عنه ولا ينوب فيه عنه وإن كان مما يتعلق بالمال والبدن كالخلع فقد قال مالك أنه يجوز أن ينقله وصية الموصي بأن يصح عنه وهذا يقضى أنه يصح أن يصح عنه من شاء من ورثته بعده وقدم تقديمه في كتاب الخلع فإذا قلنا أن قول سعد بن أن مات وعليها نذرية نفي النذر المطلق فإن معناه المال لأن كفارته كفارة يمين ولا خلاف في صحة النيابة في ذلك وإذا قلنا أنه يحتمل النذر المقيد فإن الظاهر أنه مقيد بما يختص بالمال أو بما له متعلق بالمال والبدن ولذلك أمره أن يقضه عنه ولو كان مما يختص بالبدن لم يأمره بذلك لأن النيابة لا تصح فيه كماله صرح في فروضه (مسئلة) ومن نذر عن غيره ممن نذر الماشي إلى مكة فمقتضى نذره في الماشي يقدمه من مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمته أنها حدثت عن جدته أنها كانت جعلت على نذر سمانيا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقم فأتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها قال يحيى وسعدت مالك يقول لا يمش أحد عن أحد ش قوله جعلت على نفسها مشيا إلى قباء يقضى أنها اعتقدت كونه قرب منه وإن يدل على ذلك ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في قباء كبا وماشيا من كان بالمدينة فماتت راسيا إلى مسجد قباء فقدر روي ابن حبيب عن ابن ونبع مالك فحين نذر من إلى مسجد وهو معه بالبدن

وحدثني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمته أنها حدثت عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقم فأتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها قال يحيى وسعدت مالك يقول لا يمش أحد عن أحد

مضى فقال رجل له هل لك أن أعطيك هذا الجرو وجرو فتأيدوه وتقول على مشى الى بيت الله قال
فقلت نعم فقلت وأنا يومئذ خبيت السن ثم مكثت حتى عقلت فقبل لي أن عليك مشيا فجئت سعيد
ابن المسيب فسألتهم عن ذلك فقال عليك مشى فثبت قال مالك وهذا الأمر عندنا مشى فقلت
وأما حديث السن يريد أنه لم يكن فقه بعد لمخبره سنة واحدة ولم يبلغ من السن مبلغا يتسع لتفقه
في مثل هذا من الأمور التي تتدر وليست بمعتادة كالصوم والصلاة التي تتكرر ويلزم التفقه
فيها من أول العمر وروى ابن حبيب عن مالك قال وكان عبد الله بن أبي حبيبة يومئذ قبل الخلع إلا
أنه كان صغيرا محذرا بلوغه

(فصل) وقوله أعلی الرجل أن يقول على مشى الى بيت الله ولم يقل على مشى يريد أنه لا مشى
عليه في قوله على مشى الى بيت الله ولا يلزم به صحیح ولا غير ذلك مما يتعلق به النذر حتى يتلفظ بالنذر
فيقول على مشى الى بيت الله فاعتقد أن لفظ الالتزام والإيجاب إذا عرمان لفظ النذر لم يجب
عليه به شيء وهذا لأنه لم يكن تفقه في هذه المسئلة ولا عرف حكمها ولا ما يلزم منها ولعل ذلك أمر قام
في نفسه من غير نظر ولأنه لم يفتقد حجة ولا دليل على أن المواز وغيره عن مالك أن ذلك سواء
يلزمه المشى الى مكة كز النذر أو لم يذكره وبذلك أجابه سعيد بن المسيب وروى عن سعيد
والقاسم بن محمد أنه لا يلزم مشى حتى يذكر النذر وقد جعلاه من باب الخبر على أن أسنده عن سعيد بن
المسيب ضعيف

(فصل) وقول الرجل له هل لك أن أعطيك هذا الجرو وجرو فتأيدوه وتقول على مشى الى بيت
الله على معنى الإنكار لقوله والجل له على تعب المشى الى بيت الله أن لم يرجع عن قوله ذلك واعتقد
أنه يفتن من أخذ جرو القدماء ليسبب ومن هذا مما يجب أن لا يفعل فر بما جل الإنسان لاسما من
لا علم عنده المخرج على التزام ما يشق عليه ويرى بما لم يكنه الوفاء به وقد كانت الأولى أن يعلمه بوجه
الصواب فيقال فإن أناب اليه والاحتمال على السؤال عنه لكن من بما اعتقد فيه أنه إذا لم يلزم هذا
القول أغفل السؤال عنه وانبعث عن الرواية

(فصل) وغول عبد الله بن أبي حبيبة على مشى الى بيت الله على ذلك الوجه من باب النذر على
سبيل اللجاج وندت منهم من قولنا أنه يلزم إذا كان مما يلزم مثله لأنه قريب وقد أمر به ابن المسيب
بالوفاء به وأعلمه أن المشى الذي التزمه لازمه (مسئلة) وقوله نعم مكثت حتى عقلت يريد أنه
عقل أمره وأقبل على أمر دينه والاحتياط بما يلزمه منه ومجاورة أهل الدين والعلم وهذا كرههم لما
جرى به من ذلك فقبل له أن عليه المشى على حسب ما التزمه ولأن ترك التلفظ بالنذر لا يمنع أن يجب
عليه ما التزمه (مسئلة) وقوله فسألتهم عن ذلك سعيد بن المسيب يحتمل أن يكون الذين أخبروه
بحوب ذلك عليه لم يكونوا عنده من أهل العلم والاجتهاد فلم يرتفع بهم في ذلك حتى سأل عنه ابن
المسيب لأنه كان أعلم بوقت بعد الصحابة وقد اختلف الناس فيمن نزل به نازله من العامة من
يقاد في ذلك ويقول من يأخذ بالأخلاق في يجوز له الأخذ بقول أفضلهم وأعلمهم وهل يجوز له الأخذ
بقول غيره إذا كملت له آيات الاجتهاد اختلف الناس في ذلك قال القاضي أبو الوليد وعندي أنه
يجوز له الأخذ بقول من شاء منهم وقد قال قوم من أهل الأصول ليس له الأخذ بالقبول أفضلهم
وأعلمهم والدليل على ما قلناه أنه لا خلاف أن بعض الصحابة كان أفضل من بعض وأعلم وقد كان
جميع فقهاءهم يفتى وينتهي الناس الى قوله يأخذون به ولو وجب الاقتصار على قول أفضلهم وأعلمهم
لما جاز لغيره أن يفتى

مضى فقال لي رجل هل لك
أن أعطيك هذا الجرو وجرو
فتأيدوه وتقول على مشى
الى بيت الله قال فقلت نعم
فقلت وأنا يومئذ حديث
السن ثم مكثت حتى عقلت
فقبل لي أن عليك مشيا
فجئت سعيد بن المسيب
فسألت عن ذلك فقال لي
عليك مشى فثبت قال
مالك وهذا الأمر عندنا

(فصل) وقول ابن المسيب عليك مشى على سبيل الفتوى والجواب عن مشيه انى سأل عنه من قوله على مشى الى بيت الله وفي ذلك مستثان احدهما ان سأل عنه من قوله على مشى يازم دون أن يقرن به لفظ النذر ووجه ذلك ان النذر لا ينفكاً كثر من التزام ما جعله على نفسه وقوله على مشى الى بيت الله صريح بذلك ونص فيه فوجب أن يازم وان جاز أن يتأول في قوله على مشى الى بيت الله ولا يدكر حجاباً ولا حمرة فلا يتأول أن تكون له نية ولا تنقله فان كانت له نية فهو على ما توى فان توى مكراً أو سجدة صلى الله عليه وسلم أو مسجد بيت المقدس فهو على ما توى وان توى مسجداً من المساجد غير خافله نية ولا يازمه المشى الى غير ما توى رواه ابن وهب عن مالك في الملوثة ووجه ذلك ان اللفظ واقع على كل مسجد فاذا توى ما يتأوله اللفظ كان ذلك له لا سيما في الاحتياط عليه وان لم تكن له نية فقد قال مالك في الملوثة يازمه المشى الى مكة ووجه ذلك ان هذا اللفظ وان كان واقعاً على سائر البيوت والمساجد فإنه أظهر في المساجد منه في البيوت وهو في مكته على طريق الاختصاص أظهر منه في سائر المساجد كأن عبد الله توى رسوله واقع على سائر الرسل الا أنه في نيتنا صلى الله عليه وسلم أخص ووجه الاختصاص أظهر فيجب أن يحمل عليه

(فصل) وقوله فثبت بريدانه التزم ذلك وقد ابن المسيب فيما افتاه به فمشى الى مكة في حج أو عمرة وسنين أحكام ذلك بعده ان شاء الله وقول مالك وعلى هذا الأمر عندنا بريد من فتوى ابن المسيب في ذلك وليس قول مالك هذا عندنا بن القاسم ولا أكثر رواة الموطأ

ما جاءه من نذر مشى الى بيت الله فعجز

ما جاءه من نذر مشى الى بيت الله فعجز
 * حتى يمشى عن مالك
 عن عروة بن أذينة الليثي
 ان قال خرجت مع جدتي
 عليها مشى الى بيت الله
 حتى اذا كنا ببعض الطريق
 عجزت فارسلت مولى لها
 يسأل عبد الله بن عمر
 فخرجت معه فسال عبد
 الله بن عمر فقال له عبد الله
 ابن عمر مرها فلتركب ثم
 تقص من حيث عجزت
 قال يمشى وسعت ما لك
 يقول وأرى عليها مع ذلك
 الهنى * وحشني عن
 مالك أنه بلغه أن سعيد بن
 المسيب وأبا سلمة بن عبد
 الرحمن كانا يقولان مثل
 قول عبد الله بن عمر

ص ما لك عن عروة بن أذينة الليثي أنه قال خرجت مع جدتي عليها مشى الى بيت الله حتى اذا كنا ببعض الطريق عجزت فارسلت مولى لها يسأل عبد الله بن عمر فخرجت معه فسال عبد الله بن عمر فقال له عبد الله مرها فلتركب ثم تقص من حيث عجزت قال مالك ونرى عليها مع ذلك الهنى * مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وأبا سلمة بن عبد الرحمن كانا يقولان مثل قول عبد الله بن عمر * ش فوجه خرجت مع جدتي عليها مشى الى بيت الله يقتضى اعتقاد وجوب ذلك عليها والأظهر انها لا تنكف ذلك وتبلغ منه ما يشق عليه ان تعجز عن أعماله الا بعد ان توجب ذلك على نفسها ان كانت من أهل العلم وتسال عن ذلك غيرها ممن يعتقد انه يلزمها تقليده فافتاها بذلك ووجوب المشى * قاله على بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس والدليل على ذلك ما روى عن عقبة بن عامر ان قال نذرت أختي أن تمشى الى بيت الله فأمرتني أن استقي لها النبي صلى الله عليه وسلم فاستقيت النبي صلى الله عليه وسلم قال تمشى ولتركب ووجه ذلك من جهة المعنى ان الحج قرية تترجم من نذرها والمشي الى نوع من السير اليه وذلك مشرووع بما يتقرب به كالشي الى المساجد وجنائز واجمع والطواف والسعي فترجمه نذر على الصفة التي التزمها (مسألة) ذكبت ذلك في ذلك ست مسائل احدها في تعليق المشى بتمكن يلزم المشى اليه وتبينه مما يلزم ولثانية فيما يلزم بالنذر من المشى والسير والثالث في ابتداء ذلك في الزمان والمكان والرابعة في العمل فيه والخامسة في تنبيه السادسة في مشاركة غيره له * فلما المسئلة الأولى فان المشى يتعلق بالأماكن على ثلاثة: غريب ضرب اذا غلب المشى به وجب السير اليه والمشى فيه وضرب اذا غلب المشى به لم يجب السير اليه ولا المشى فيه وضرب اذا غلب المشى به وجب السير اليه ولم يجب المشى به فلما الأولى فان منهما اتفق عليه

أصحابنا ومنه ما اختلفوا فيه فلما علق المشى بالبيت كقولك الى بيت الله أو الى الكعبة أو لشيء منه كقولك الى الركن أو الحجر أو بما يشغل عليه البيت من جهة البنيان كقولك الى المسجد الحرام أو الى مكة فهذا الاختلاف في المذهب في وجوب المسير والمشى وقد اختلفت الرواية عن ابن القاسم في الحاق الحجر والحطيم بذلك وقال أصبغ اذا سعى شيئاً ما بقربة مكة كقولك المغا والمروة أو بى قيس وقميقعان وأجنادين والأبطح والحجون وشبه ذلك لزمه وإذا سعى ما هو خارج من قرية مكة لم يلزمه وقال ابن حبيب اذا سعى شيئاً ما في الحرم كبنى المزدلف وغير ذلك لزمه وإن سعى شيئاً ما هو خارج الحرم لم يلزمه إلا عرفة وقد روى القاضي أبو اسحق مثل هذا عن أشهب وزاد أن ينوى الموضع المسمى بعينه فلا يلزمه وهذا قال الشافعي إذا ذكر عرفة وقال أبو حنيفة لا يلزمه في القياس شيء من ذلك كله ونسخت عنه إذا قال الى بيت الله أو الكعبة ومكة فوجه قول ابن القاسم أنه علق المشى بغير البيت مما لا يشغل عليه البنيان فلم يلزمه أصل ذلك إذا علقه بسائر البلاد وقلنا مما لا يشغل عليه البنيان احترازاً من قوله على المشى الى الحرم فقد قال ابن القاسم لا يلزمه معنى ذلك أنه لا يشغل على البيت بالبنيان وهذا فارق قوله على المشى الى مكة وإلى المسجد الحرام لأن مكة والمسجد الحرام يشتملان على البيت بالبنيان ووجه قول أصبغ ما احتج به ابن حبيب من قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ومعنى ذلك أن هذا الحكم عنده يختص بحاضري المسجد الحرام وهي القرية وما كان فيها * وأما المسئلة الثانية فيلزم من نذر مشياً أو مسيراً فقد ذكرنا أن من نذر مشياً الى مكة أنه يلزمه المشى اليها لأنه صرح بالمشى وإن صرح بهذا المشى فنذر الركوب الى مكة أو لم يصرح فنذر الانطلاق الى مكة أو المسير اليها في المدونة عن ابن القاسم قولان أحدهما الركوب وبه قال أشهب والثاني أنه لا شيء عليه إلا أن ينوى حجاً أو عمرة وجه القول الأول أن مكة تتعلق بها عبادة وهي الحج والعمرة فإذا نذر المشى اليها لزم بمجرد النذر وإن لم تقتدر بنذره نية كمن نذر المشى الى مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام وجه القول الثاني أن هذا اللفظ لا يستعمل في المشى الى مكة على وجه النذر والقسم فلذلك لم يلزمه بحكم حتى تقتدر بنذره نية القرية كمن نذر المشى الى المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ومعنى قول ابن القاسم في القول الأول عليه الركوب يريدون نذر الركوب الى مكة وقد قال ابن المواز عن أشهب في هذا أن أراد المشى لم يجزه ذلك لأنه أراد التخييف عن نفسه وأما الذي ينذر المسير والذهاب فهو خير بين الركوب والمشى لأن نذره لم يتعلق بأحد مما يلفظ ولانية (فرع) إذا نذر ذلك فن نذر مشياً أو مضياً فلا يخلو أن يقيد ذلك بحج أو عمرة أو يطلقه فإن قيد ذلك بحج أو عمرة وكان تقييده ذلك بلفظ أو نية لزمه على ما لزمه ولم يجزه أن يقضيه ولا شيئاً منه في غير ما قيده به في رواية ابن القاسم عن مالك وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون أن قيده بحج لم يجزه أن يقضى ما فاته من مشيه في عمرة وإن قيده بعمرة جازله أن يقضى ما فاته منه في حج لأن عمل الحج أكثر وجه قول مالك أنه قد قيد نذره بنسك فلا يجوز له أن يؤديه ولا يقضى شيئاً منه في غيره أصل ذلك أن قيده بالحج فليس له أن يؤدى شيئاً ولا يقضى شيئاً منه في عمرته (فرع) فإن لم يقيده بلفظ ولانية لم يجزه أن يجعل مشيه في مسير حج ولا عمرة رواء ابن وهب عن مالك ووجه ذلك أن المشى في نفسه ليس بقربة إذا كان لا أداء عبادة فذلك لم يلزم بالنذر الأعلى وجه القربة فإذا قلنا لا يلبه من أحدهما جازله أن يجعل ذلك في حج أو عمرة * وأما المسئلة الثالثة في ابتداء ذلك في الزمان والمكان فإن ذلك أيضاً على وجهين أحدهما أن

يقيد به زمان أو مكان فيلزمه على ما قيده به مثل أن يقول على مشى إلى مكة من موضع كذا أو على أحرار
 جميع من موضع كذا أو في شهر كذا لما يستقبل وسواء قيد ذلك بالنطق أو بالنية ورواه ابن المواز عن
 مالك (فرع) فإن أطلق ولم يقيد ذلك فحلف بالمشى إلى مكة بموضع وحسن بغيره فقصر وروى ابن
 حبيب عن مالك يلزمه المشى من موضع يمينه وروى ابن المواز عن عبد الملك أنه يمشى من حيث شاء
 من ذلك البلد وقال عن مالك الآن يكون يمينه بمكة فإنه يخرج إلى الحل فيبشي منه محرماً فإن جهل
 فأحرم من مكة خرج إلى الحل محرماً ومشى منه ووجه ذلك أن يمينه بالمشى إلى مكة يقتضي المشى من
 حيث حلف لأن ذلك مقتضى لفظه مع الإطلاق لأن موضع حنثه لا يعلم حين يمينه فإلزام المشى من
 موضع يمينه فإن كان بمكة وإقتضى لفظه المشى إليها لزمه المشى إليها وذلك من حيث شاهد وأقرب
 المواضع يميزه من ذلك وهو أدنى الحل فيصعب أن يكون أحراراً منه لما يلزم من انشراح اليمين فإلزام
 فأحرم من مكانه انشراح اليمين إليه لما ألزمه من المشى منه ولم يمكنه أن يتصل من أحراراً بعد الدخول فيه
 فيخرج إليه محرماً (فرع) ومن قال أنا محرر فعلت كذا فحنث فإن قيد ذلك بوقت أو مكان وكان
 تقييده بلفظ أو نية فهو على ما قيده وإن لم يقيد به بلفظ ولانية فقد قال مالك أن كان قيداً أحراراً بمصر
 لزمه الأحرار يوم يحنث أن وجس من يصعبه فإن لم يجد محبة وخاف أن يخرجه حتى يجد وإن كان قيداً أحراراً
 جميع آخر أحراراً إلى شهر الحج وهذا مبني على ثلاثة أصول أحدها أنه لا يكون محرراً بنفس الحنث
 وإنما يكون محرراً لدخوله في الأحرار بعد الحنث والثاني أن كفارة اليمين يستحب تعجيلها على الفور
 إذا لم تمنع تعجيلها كراهية ولا عنر والثالث أنه لا يكره تأخيرها بالعذر ولا لعمى يوجب كراهية
 تقديمها فلما لم يكن محرراً بنفس الحنث ولزمه تقديم الأحرار عند الحنث وكانت العمرة لا كراهية
 في تقديم الأحرار بها يوم حنث لزمه الأحرار بهذا اليوم أن وجد صحابياً ممن معهم فإن لم يجد جازله
 تأخير ذلك لهذا العذر أن يزول بوجود الرفقة ولما كان الأحرار بالحج مكروهاً في غير أشهر الحج
 منع ذلك من تعجيله وسأخ تأخيره وهذا مبني أيضاً على أن الأحرار قبل الميقات مكروه وفنقص
 أصحابنا على أنه يجوز أن يحرم الرجل من منزله ما لم يكن قرب الميقات الآن يتعلق في هذا فإن كراهية
 تقديم الحج أكد الأثر من العلماء من يقول من أحرم بالحج وفي غير أشهر الحج لم ينقص حجاً
 ولم يختلف العلماء من أحرم بالحج قبل الميقات أنه ينقص حجاً * وأما المسئلة الرابعة في العمل
 في المشى فإنه لا يدخل الماشي في حج أو عمرة أن يقدر على المشى أو يعجز عنه فإن كان قادراً عليه لزمه
 المشى فإن كان ليس للوضع الذي لزمه المشى منه إلى مكة الطريق واحدة فضرورة تدعو إلى المشى
 فيه وإن كانت منه طرق كثيرة ففي كتاب ابن المواز أنه إن كان بعضها أصغر من بعض فإن له أن يأخذ
 أي طريق شاء منها قال القاضي أبو الوليد رحمه الله ومعنى ذلك عندى أن تكون كلها معتادة
 وكذلك فمن كان بالاندلس له سعة في ركوب البحر ومثله في العتية واحتج له بأنه لا بد له منه وهذا
 الاحتلال يقتضى أنه أن يركب ما لا بد له منه فإن اختار أن يركب البصرى إلى الإسكندرية يتم ركوبه في
 النيل إلى مصر ثم يركب البحر من القنزم إلى جنة فإن كان هذا العذر المعجز عن المشى فيؤيد لأن
 الركوب في البحر لا ركوب في البر وإن كان مع القدرة على المشى وكان هذا والطريق المعتادة
 يجيء على نهب من يعمل الأنطاف على عادتها دون وضوعها إن له ذلك * وأما أن كان الطريق
 المعتاد عليه فليس له ذلك على المذهب * وأما المسئلة الخامسة في نها المشى فإن الماشي
 في الحج لنذرته أو حنثه يمشى حتى يتم طواف الأفاضة فإن انحط إلى الأفاضة حتى يرجع من

منى لم يركب في منى لرى الجاروان قسم طواف الاضائة يوم الصررج الى منى راكبا وركب في منى
 لرى الجار وحكى ابن حبيب عن أصحاب مالك انه يمشى حتى يكمل المناسك كلها وان جعل الطواف
 يوم النحر فانه لا يرجع الى منى الا ماشاء ويمشى لمنى لرى الجار قال ابن حبيب لان ذلك من عمله
 ولا يجوز له أن يركب في منى من عمل الحج (فرع) وان كان مشى في عرفة فليختلف أصحابنا
 في أن يمشيه الى أن يكمل السعي بين الصفا والمروة وذلك ان آخر السعي تمام العمرة وأما الحلاق
 فانه يعمل منها * وأما المسئلة السادسة في مشاركة غير النذرله بأن من نذر مشيا الى مكة لا يخاف
 أن يقيد ذلك بعمره أو حج أو بهما أو لا يقيد فان قيد بعمره ثم مشى حتى جاء الميقات فأحرم
 لعمرته التي مشى لها ولحج فرضه وهو ضرورة فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم يجوز به لفرضه
 دون نذره وقد وجب عليه دم القران قال ووجه ذلك ان علمها واحد بدهانه طواف واحد وسعى
 واحد وهذا التوجيه لا يصح في منع كون العمرة للنذر لانه كان يجب أن يمنع جواز عن الحج وكان
 يمنع ذلك فمن أحرم بحجه للنذر وفرضه أن يجزئه لنذره ولكنه دليل نافي ومعنى ذلك انه طاف
 طوافا واحدا وسعى واحدا فلا ينوب الا عن واجب واحد واذا جمع بين الحج والعمرة وكل واحد
 مقصود لازم على الأفراد لم يجز أن ينوب عنهما مع القران فيبطل حكم العمرة فوجب أن يصح عن
 الحج دون العمرة (مسألة) وان كان قيد نذره أو لا يصح فشى فلما جاء الميقات أحرم بالحج ينوب
 لنذره وفرضه فان ابن القاسم قد أطلق الجواب فحين مشى في نذره ولم يذ كر تقييدا ولا غيره فلما جاء
 الميقات أحرم بالحج لنذره وفرضه انه يجزئه لنذره ويقضى فرضه وقال ابن المواز ان ذلك انما هو
 اذا لم يقيد نذره بصح ولا عمرة وأطلقه وأما اذا قصد به حج ثم أحرم بالحج ينوب لها فانه لا يجزئه لفرضه
 ولا لنذره وعليه أن يستأنفهما وقال عبد الملك وأصبح يستعمله أن يقضي بهما ولم يفرقا وجه قول
 ابن القاسم انه قد أحرم بالحج وانقضاء حرامه ولا يصح أن ينقض أحرام عن حجتين واجبتين فاذا الرتب
 أحرامه الا عن حجة واحدة غير معينة وجب أن يقضى آكدهما ولا فرق بين أن يقيد نذره بالحج
 أو يطلقه في ذلك لانه اذا كان نذره مطلقا ثم أحرم له بالحج فقد تعين بالحج ولم يذمه ذلك حتى لو فاته الحج
 أو أفسده لازمه أن يقضيه حجا فقد صار هذا بالتلبس به بمنزلة من قيد نذره بالحج واذا كان هذا
 الاحرام يجزئ عن النذر المطلق فكذلك النذر المقيد وقد احتج ابن المواز الوجه الذي ذكره
 انه اذا قيد نذره بالحج فقد نذر حجة تامه فلما قرن بها حجة الفرض كانت نافضة فلم يجزه عن النذر
 وليس كذلك النذر المطلق فانه لم يذمه نذره حجة كاملة فيكون قد تنصها عن ذلك بأن قرن بها
 حجة فريضة (فرع) اذا قلنا بقول ابن القاسم ان حجه ذلك يجزئ عن إحدى الحجتين فقد قال
 انه يجب عليه أن يقضى أحدهما وهي حجة الفرض وقال المنيرة وابن عبد الحكم يجزئ عن فرضه
 وعليه قضاء نذره ووجهه أنه لما لم يصح أن ينقض الحج عنه ما وجب أن ينقض عن آكدهما وأوجهها
 (فصل) وقول مالك وزى عليها مع ذلك الهدى ير بدلتن فري مشيا لأن المشى في سفر واحد
 لا بد أن يكون شريطا في حصة المشى أو ستمن سنه ومعهما الصفة فاذا دخل عليه النقص بالتفريق
 للعجز عن الاتيان به على وجهه لم يدم (مسألة) والهدى في ذلك بدنة فان لم يجد بدنة فان
 لم يجد فشاة فان لم يجد فصيام عشرة أيام رواه ابن المواز وابن حبيب فان أخرج الشاة مع القنبرة على
 البدنة ففي كتاب ابن المواز تجزئه كسائر الهدايا من مال الله عن يحيى بن سعيد انه قال كان على
 منى فأصابتني خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى

« وحديثي عن مالك عن
 يحيى بن سعيد انه قال كان
 على منى فأصابتني
 خاصرة فركبت حتى
 أتيت مكة فسألت عطاء
 بن أبي رباح وغيره فقالوا
 عليك هدى

يركوب الموضع الذي يحجز عن المشي فيسقط ما يلزم مجبر به المشي فيه اذا كان المشي مما يصير ويجب عليه الدم للتفريق (مسئلة) وان ركبا أقل من اليوم في رواية ابن حبيب أو اليوم واليلة في رواية ابن المواز فانه يرجع ويمشي ماركب ووجه ذلك انه قد تقدم من مشيه ما فيه قضاء لبعضه فبقى عليه قضاء ما فات منه في مثل نسكه (مسئلة) فان كان ركوبه أقل من ذلك فانه ليس عليه الرجوع لجبر مشيه ويجزئ منه ذلك الهدى ووجه ذلك قلنا يلزم مجبر منه منع عظيم ما ينكف من المشقة باستئنا سفر آخر للقضاء لا سألنا لم يقرب داره * وأما من قرب داره من مكة كالיום والثلاثة أيام قال الامام أبو الوليد رضي الله عنه فان ركوب اليوم عندى في حقهم كبير وما يلزمهم من المشقة في القضاء ليس بكثير ولم أرفعهما (فرع) وهذا اذا كان مشيه في الطريق فأما من ركب في التوجه الى عرفة ونصرف في المناسك راكبا في المدة فيلزمه أن يصح ثلثه راكبا حتى يغضى سعيه ثم يتم حجه ماشيا فيلغى مشى ما فاتهما كما كان ركبه ووجه ذلك ان هذا المشي وان كان يسيرا فانه لما كان في المناسك كان الرجوع له أو كلاتها أو كان الحج

(فصل) وقوله وعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة وان لم يجد الا هي يحتمل أن يرجع ذلك الى الذي لا يستطيع المشي خاصة ويحتمل أن يرجع اليه الى الذي يحجز عن بعض المشي وهو الاظهر وقوله أو شاة وان لم يجد الا هي يقتضى انه يجب عليه اخراجها وان لم يجد غيرها وفي بعض النسخ أو شاة ان لم يجد الا هي وانه ان الشاة ان لم يجد بدنة ولا بقرة من سئل مالك عن الرجل يقول للرجل أنا أحلك الى بيت الله فقال مالك ان نوى أن يعمل على رقبته يريد بذلك المشقة وتعب نفسه فليس ذلك عليه وليس على رجله وليهدوان لم يكن نوى شيئا فليصحب وليركب وليصحب بذلك الرجل معه وذلك انه قال أنا أحلك الى بيت الله فان أبي أن يصحب معه فليس عليه شيء وقد قضى ما عليه * ش وذلك وذلك انه من قال لا أخر أنا أحلك الى بيت الله برى بدنة كنوى أن يعمل على رقبته للبالغة في المشقة على نفسه فانه ليس عليه حمله على عنقه ولا عليه أن يصحب لانه لم يقصد ذلك وانما حمله على عنقه كقوله أنا أحلك هذا العمود وهذا الحجر وهذه الطنفسة وعليه أن يصحب ماشيا لان قوله أنا أحلك يريد على عنقه يتضمن المشي لان من حمل ثقلا يصحبه ماشيا فله المشي الى مكة كما كان قربة ولم يلزم حمله على عنقه لانه لا فرق بينه وبين النمر انما يتعلق بالقرب دون غيره وان كان الذي قال أنا أحلك الى مكة شيء خفيف لا مشقة في حمله راكبا فليركب الى مكة حاجا رواه ابن المواز * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ووجه ذلك عندى انما كان مما جرت العادة أن يعملها راكبا معه لم يتضمن حمله المشي فلم يلزمه المشي ولزمه الوصول الى مكة على وجه القربة بحسب ما تضمنه يمينه والله أعلم

(فصل) وقوله وليهدر بدنا التزم من صفة المشي التي لا تلزمه وذلك على وجه الاستصحاب والندب وقد حال ذلك ابن حبيب فمن نذر المشي الى مكة حافيا ان عدي على وجه الاستصحاب والندب لا لزما من ذلك ما يلزمه

(فصل) وقوله ان لم يكن نوى شيئا يريد ان لا يقيد بدنية مما ذكرناه ان اتعب نفسه بحمله فليصحب بالرجل معه لان لفظة حمل الرجل الى مكة تنفذ الى الله اليها فان لم تكن نية تعدل بعن العرب وجب أن يعمل على وجه الضرر به وهو تركه مؤثرا الى مكة في حج أو عمرة الا ان هذا موقوف على ارادة الرجل لان الحالف لا يملكه فان أراد الرجل الحج معه على الوجه الذي التزمه

* وسئل مالك عن الرجل يقول للرجل أنا أحلك الى بيت الله فقال مالك ان نوى أن يعمل على رقبته يريد بذلك المشقة وتعب نفسه فليس ذلك عليه وليس على رجله وليهدوان لم يكن نوى شيئا فليصحب وليركب وليصحب بذلك الرجل معه وذلك انه قال أنا أحلك الى بيت الله فان أبي أن يصحب معه فليس عليه شيء وقد قضى ما عليه

وجوب عليه الوفاء به وإن أبى ذلك الرجل لم يلزمه شيء في إحصاج الرجل ويلزمه هو الحجج والأدلة
 قاله مالك وذلك لأن قوله ألا رجل فلا يقتضي معنيها فقليل من معنيها لنذر ومضى الرجل موقوف
 على اختياره ومعنى قول مالك في الموطأ فإن أبى أن يصح بمغفلس عليه شيء يريد بسبب الرجل ولم
 يرد أن الحج يسقط عنه ص **في** مثل مالك عن الرجل يحلف بتنوير معناه شيئا إلى بيت الله أن
 لا يكمل أخاه أو أياه بكذا وكذا أنذر الشيء لا يقوى عليه ولو تكلف ذلك كل عام لعرف أنه لا يبلغ عمره
 ما جعل على نفسه من ذلك فقبل له هل يجوز به من ذلك نذر واحدا ونور معناه فقال مالك ما علمه
 يجوز به من ذلك إلا الوفاء بما جعل على نفسه فليس ما قدر عليه من الزمان وليتقرب إلى الله بما استطاع
 من الخير **في** وهذا كما قال أن من التزم من النذور في الشيء إلى مكمل لا يستطيع عمره لأداء مثل
 أن ينذر ألف حبة أو يحلف بها غنث فانه يلزمه ما التزم من ذلك ولا يخرجه عنه شيء إلا الوفاء به ولو
 قدر عليه وأتبع عمره له غير أنه قد علم بحجى العادة أن ذلك لا يكون فيلزمه أن يأتي منه بما أتبع
 عمره ويستغفر الله تعالى من التزامه لا يستطيع عليه ويتقرب إليه بما يمكن من أعمال البر وقد
 قال مالك في العتبية في امرأة حلفت أن لا تكمل أباه بالشيء إلى مكة سبع مرات قال تكلمه ونمشي
 سبع مرات فإن لم تطف حجت أو اعتمرت سبع مرات وتهدى في كل مرة

في العمل في الشيء إلى الكعبة

ص **في** قال مالك أن أحسن ما مع من أهل العلم في الرجل يحلف بالشيء إلى بيت الله والمرأة
 تحلف فيصنأ وتحتنه أن مشى الحائض منها في عمرة فانه يمشي حتى يسعى بين الصفا والمروة فإذا
 سعى فقتل فرغ وإنه أن جعل على نفسه مشيا في الحج فانه يمشي حتى يأتي مكة ثم يسعى حتى يفرغ من
 المناسك كلها ولا يزال ماشيا حتى يفيض **في** قال مالك ولا يكون مشى إلا في حج أو عمرة **في** ش
 قوله في الرجل والمرأة يحلف بالشيء إلى بيت الله فيصنأ وتحتنه إلى آخر المسئلة يقتضي أنها عين
 تترجم ويحتن فيها بالخالف فيجب البحث فيها ما التزمه من حج أو عمرة أو منهما ما لم يختلف في ذلك
 أصحابنا وما يعزى إلى قول ابن القاسم أنه أفتى بالنذر بكفارة بين الأصح وبينه في الأصناف وهذا
 قال جماعة من العلماء به قال أبو حنيفة وقال النافعي يلزم الشيء إلى مكمل النذر وعليه أن يسعى إلى
 مكة أو ما لم يحلف بها وحنت عليه كفارة بين **والدليل** على ما نقوله أن هذا معنى يلزمه العتق ولم
 به الشيء إلى مكة أصل ذلك النذر

(فصل) وقوله في الرجل يحلف بالشيء إلى بيت الله والمرأة إلى آخر المسئلة يقتضي أن حكمهما
 في ذلك واحد وإن المرأة يلزمها ذلك كما يلزم الرجل وانما يسقط الشيء عن من يسقط عنه منها
 لعجزه عنه فيسقط إلى بدل وهو الهدى مع ما يطلق من الشيء وفي المذونة عن مالك والشافعي على
 الرجال والنساء سواء وجه ذلك أنه نذر يصح من كل واحد منهما فوجب أن يساويا به كالصوم
 والصلاة

(فصل) وإن مشى الحائض منها في عمرة فانه يمشي حتى يسعى بين الصفا والمروة يريد أن من لزمه
 الشيء منها سواء كان مشيه مقيد بعمرة أو مطلقا فقبله في عمرة فإن كمال مشيه باقتناء الشيء لانه
 آخر عمل للعمرة وإن كان مشيه في حج المال له قيد نذره به أو كان مطلقا فقبله في حج فإن آخر
 مشيه إلى انقضاء المناسك لأن ذلك آخر عمل الحج فلا يسقط عنه وصوله إلى مكمل ما شيئا إلى بيت الله

الخبر

في العمل في الشيء

إلى الكعبة **في**

في حدثني يحيى عن مالك

أن أحسن ما مع من

أهل العلم في الرجل يحلف

بالشيء يحلف إلى بيت الله

أو المرأة فيصنأ أو تحتنه

أنه أن مشى الخالف منها

في عمرة فانه يمشي حتى يسعى

بين الصفا والمروة فإذا سعى

فقتل فرغ وإنه أن جعل على

نفسه شيئا في الحج فانه

يمشي حتى يأتي مكة ثم يسعى

حتى يفرغ من المناسك

كلها ولا يزال ماشيا حتى

يفيض قال مالك ولا يكون

مشى إلا في حج أو عمرة

المناسك الى عرفه غير هالان اللفظ وان تناول المشي الى مكة فان عرف المشي اليها بهن القربة يجعل المشي اليها على ذلك ولو جاز أن يجعل على المشي الى مكة في المشي لان اللفظ لم يتناول غير ذلك جاز أن يجعل على أنه لا يجب حج ولا عمره وانما يجب عليه الوصول الى مكة لان اللفظ لا يتناول غير ذلك وهذا باطل بالاتفاق ولهذا قال مالك يمشي حتى يأتي مكة ثم يمشي حتى يفرغ من المناسك ثلاثين طائرا ان وصوله الى مكة يسقط عنه المنى في المناسك وان قول القائل يمشي في المناسك انما ذلك للراعي الذي أعجله خوفا من الفوات عن اتيان مكة فبدأ يمشي اتيان مكة مقصدا رفع الاشكال واقعا علم

(فصل) وقوله لا يزال ماشيا حتى يفيض بعد قوله ثم يمشي حتى يفرغ من المناسك وقد تقدم فيمن رواه ابن حبيب وقول ابن القاسم ما يمشي عن اعادته

(فصل) وقوله ولا يكون مشى الا في حج او عمره يجعل تأويله ان أحدهما من نذر مشى الى غير مكة لا يلزمه ذلك الا الى المدينة ولا غير هالان ليس هناك حج ولا عمره ويحتمل أن يراد الناذر للمشي الى مكة لا يخلو من ثلاثة احوال أحدها أن يقصد نذر النسك أو يطلق النية أو ينوي المشي خاصة دون النسك فان قيد نية بالنسك أو أطلقها زعم المشي والنسك لان ظاهر نذر القربة والقربة انما هي في النسك وأما ان قيد نذر به للمشي خاصة فلم أر فيه نصا

﴿ ما لا يجوز من النذور في معصية الله ﴾

ص ﴿ مالك عن جدين قيس وثور بن زيد النيلي انهما أخبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحدهما يزني في الحديث على صاحبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما بال هذا قالوا انظر ان لا يتكلم ولا يستظل ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امره فليتكلم وليستظل وليجلس وليصامه قال مالك ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة وقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتم ما كان طاعة وتترك ما كان لله معصية ﴿ ش قوله رأى ان رجلا قائما في الشمس يريد والله أعلم انه رآه ملازما لذلك دون تقعود مع التمكن من الاستقلال والتعود وخارجا فيه عن عادة الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم عن سبب ما علم انه نذر هذه المعاني من القيام للشمس والصيام والصمت وهذه المعاني منها ما يلزم بالنذر لكونه طاعة وهو الصوم ومنها ما لا يلزم لما لم يكن فيه طاعة كالقيام للشمس والصمت فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعلم ما يلزم من ذلك ليعني بنذر فيه معصية بما لا يلزم معصية ترك آثاب نفسه فيه والزأناهاه (مسئلة) وانما يلزم المشي الى مكة لان فيه قربة لان المشي في الطواف والسعي قربة والمشى الهالان لا يقدر على الركوب قربة في جميع الطريق وقد قال جماعة من الفقهاء ان في حج الماشي من القربى بما ليس في حج الزاكن وأما الوقوف في الشمس فليس بقربة وأما ترك الاستقلال حال المشي للحرم قائما هو قربة بحال الاحرام كترك لبس الخيط وترك التطيب والميد فذلك لم يلزم بالنذر الا ما يختص منه بالاحرام

(فصل) وقوله مالك لم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة بربما لك بذلك في الكفارة عنه فبإتراكه من نذر الهالم يجب عليه وانما ذهب مالك في ذلك الى انه لا كفارة عليه في ترك القيام في الشمس والهالم يجب عليه من ذلك وقد قال فيمن نذر المشي الى المدينة أو بيت المقدس لا يمشي ولا سعى عليه وكل من التزم شيئا لا يلزم مثله بالنذر لم يجب عليه بدل منه

﴿ ما لا يجوز من النذور في معصية الله ﴾

﴿ حنفي يضي عن مالك عن جدين قيس وثور بن زيد النيلي انهما أخبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحدهما يزني في الحديث على صاحبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما بال هذا قالوا انظر ان لا يتكلم ولا يستظل ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امره فليتكلم وليستظل وليجلس وليصامه قال مالك ولم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بكفارة وقد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتم ما كان طاعة وتترك ما كان لله معصية ﴿ ش قوله رأى ان رجلا قائما في الشمس يريد والله أعلم انه رآه ملازما لذلك دون تقعود مع التمكن من الاستقلال والتعود وخارجا فيه عن عادة الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم عن سبب ما علم انه نذر هذه المعاني من القيام للشمس والصيام والصمت وهذه المعاني منها ما يلزم بالنذر لكونه طاعة وهو الصوم ومنها ما لا يلزم لما لم يكن فيه طاعة كالقيام للشمس والصمت فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعلم ما يلزم من ذلك ليعني بنذر فيه معصية بما لا يلزم معصية ترك آثاب نفسه فيه والزأناهاه (مسئلة) وانما يلزم المشي الى مكة لان فيه قربة لان المشي في الطواف والسعي قربة والمشى الهالان لا يقدر على الركوب قربة في جميع الطريق وقد قال جماعة من الفقهاء ان في حج الماشي من القربى بما ليس في حج الزاكن وأما الوقوف في الشمس فليس بقربة وأما ترك الاستقلال حال المشي للحرم قائما هو قربة بحال الاحرام كترك لبس الخيط وترك التطيب والميد فذلك لم يلزم بالنذر الا ما يختص منه بالاحرام

(فصل) وتوله وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتم ما كان الله في طاعة ويترك ما كان
 فيه معصية يريد بالطاعة الصوم وبالمعصية القيام للنفس والصمت ويحتمل أن تعصية معصية
 وإن كان مباحا في الأصل لو جهن أحدهما أنه إذا نذر كان معصية لأنه لا يعمل أن يندم بالسبق بقرية
 ولو فعل على وجه غير النذر والتقرب به لكان مباحا وإذا فعل على وجه النذر والقرية كان معصية
 والوجه الثاني أنه إذا بلغ به حدا الاستمرار والتعب كان معصية سواء فعل يندم أو غيره نذر (مسئلة)
 إذا ثبت ذلك فالنذر على ثلاثة أضرب * أحدها أن يندم ما هو لله طاعة والثاني أن يندم ما هو مباح
 والثالث أن يندم ما هو معصية في نفسه ولا يلزم من ذلك إلا القسم الواحد وهو أن يندم ما هو لله طاعة
 مثل أن يندم رجلا أو صلاة أو صوما أو صدقة وأما المباح مثل أن يندم رجلا على الدار ومشيافي
 الطريق والمعصية أن يندم شرب خمر أو زنا أو ظلم أحد في ذنبين أو جهن لا يبره شيء وقال ابن
 حنبل في نادر المباح هو غفر بين فعله وبين كفارة يمين والدليل على ما نقوله أن ملاقر به فيه
 لا يصح نذره لأن النذر يوجب فصل المنذور فإذا كان المباح لا يصح أن يجبر به فعلق للنذر به
 كالمعصية (مسئلة) وأما نذر المعصية فلا يلزم به عندنا شيء وقال أبو حنيفة والثوري أن عليه
 تركها كفارة يمين والدليل على ما نقوله ما روى مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد
 عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي ذلا
 يعصه وعذا موضع تعليم فاتقوا أن ذلك يمنع موجه من جهة المعنى نذر ما لا قرينة فيه فموجب
 به تنهى أصل ذلك إذا نذر الجلوس والمعدة ص مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه
 سمعه يقول أنت امرأتى عبد الله بن عباس فقالت أني نذر أن أغير بني فقال ابن عباس لا تعزى
 ابن وكبرى عن يمينك فقال سبع عند ابن عباس وكيف يكون في هذا كفارة لئن قال ابن عباس أن الله
 تعالى قال والنذر ينظر روع منكم من نذرهم فموجب من الكفارة ما ترى من قول الأئمة
 المحتشقة أني نذر أن أغير بني زيد أنها أنت بذلك والزمتم على واحد النذر وانتم ربها تعالى
 فقال ابن عباس لا تعزى ابن وكبرى عن يمينك فتعها من الذي راى ذلكت بذكر لا معصية
 لا تحمل نذر ولا غيره وقال لها كبرى عن يمينك فساد يمينك من أحد من كذا كذا
 ابن عباس كفارة يمينك بذلك يميننا والى الله فيه ومنعنا من عتباتنا شئ وجب يمينك
 تقول إن دخلت الدار فقلت على أن أغير بني فعلي ما يمينك أنت بيمينك عن يمينك
 الهدى أو نذر مما يوجب عليه أدبك ونفخ ما يمينك قال لا بأس ولا جنى في يمينك على أن أغير بني
 نعت فانه على ضربين أحدهما أن يعلق ذلك مكان النذر من أن يقول أغير بني فموجب ما يراه
 أو عند البيت أو المسجد أو بمى أو بمى والى الله بك كذا وضع ما يندم فيه الأثر مثل أن يقول
 بالبصرة أو بالكوفة أما الأول وعوان يندم نذر بموضع الآخر فندم على وجهه ما عليه
 الهدى ووجه ذلك أنه لما أخرجه مخرج النذر وعلق ذلك بموضع آخر لم يندم نذر الله القربى ولهذا
 المعنى يعلق القربى على وجه البديل لما ورد في ذلك من قدر يمينه لا يندم وما نزل ليحكم
 في يمينه صلى الله عليه وسلم فزعم في ذلك الهدى لا يندم به لا يندم ولا يندم ولا يندم ولا يندم ولا يندم
 النذر في ذلك بما ورد بالسبع من الهدى (مسئلة) وما ذلم يمينه لا يندم ولا يندم ولا يندم ولا يندم
 أو لا يندم فان كل نوى الهدى لم يندم له نذر وإن لم يندم له نذر وإن لم يندم له نذر وإن لم يندم له نذر
 لا يندم عليه والثانية عليه كفارة يمين وبها حال أصح وجه الرواية الأولى نذر ما يندم به يمينه

وحدثني عن مالك عن
 يحيى بن سعيد عن القاسم
 بن محمد أنه سمعه يقول
 أنت امرأتى عبد الله
 بن عباس فقالت أني
 نذر أن أغير بني فقال
 ابن عباس لا تعزى ابنك
 وكبرى عن يمينك فقال
 سبع عند ابن عباس وكيف
 يكون في هذا كفارة
 فقال ابن عباس أن الله
 تعالى قال والنذر ينظر
 روع منكم من نذرهم
 فموجب من الكفارة ما ترى
 من قول الأئمة

بما يصرفها الى المعصية فقل "باعتذاره كالو نذر قسله ووجه الر واية الثانية ان هذا النذر له
جهت من القرية فاذالم يكن مفسرا كان كالنذر المهم فلهذه كفارة عين وقال القاضي أبو محمد
من نذر ذهابه بنى عين أو على وجه القرية ففعله الهدى وان نذره نذرا مجردا لا يقصد به القرية فلا شيء
عليه قال ووجه ذلك انه انما أراد القرية فكان له مذهب في الشرع وهو قصة ابراهيم صلى الله عليه
وسلم في ذبح ابنه وقداء الله بذبح عظيم واذالم ينو قرية فقد نذر مجردا المعصية وقرى أيضا في قوله عين
العين والنذر فظاهر قوله انه يوجب الهدى في العين على الاطلاق ولعله قصد في الفرق بينه ما أن
العين آكد لانه التزام بعقل بمسقة وليس ذلك بالبين

(فصل) وقوله قال شيخ عتد ابن عباس وكيف يكون هذا كفارة استهما لما بين له وجه وجوب
الكفارة في عين أو نذر فقديم فعل وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يكون ابن عباس قد أراد
كفارة العين فقال له الشيخ كيف يجب كفارة العين في النذر بفعل معين ليس به بالله ولا نذر
مهم يجب فيه كفارة عين والثاني أن يكون ابن عباس انما أوجب فيه كفارة ولم يعينها فقال له
الشيخ كيف يجب في مثل هذا كثرة وانما نذرت معصية فقال ابن عباس ان الله تعالى قال
والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم جعل من الكفارة ما رأيت فيعتدل أن يريد به أن الكفارة
قد يجب في نذر وبين يتعلق بالمحظور على وجهها وذلك أن قول الرجل لا امرأته أنت على كظهر
أبي محظور ولذلك قال الله تعالى وانهم ليقولون منكر من القول ورواوا ان الله له وغفور ثم
قد أوجب في ذلك كفارة الظهار فكذلك التي علفت بينها بضرابها أنت بمحظور من القول ويجب
عليها في ذلك كفارة وتلك الكفارة اما هدي أو كسارية عين أو ماشاء الله تعالى بما بينه بعدها اذا
سئل عنه ويحتمل أن يريد به ما يجب عليه كفارة عين وان كان قولها أن نذرا بنى ليس من باب
النذر ولا من باب العين بالله تعالى كما يجب الكفارة على المظاهر وان لم يكن ما بين به من باب
النذر ولا العين بالله تعالى من مالك عن طلحة بن عبد الملك الايلي عن القاسم بن محمد بن الصديق
عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فلا يطعه ومن نذر أن يعصى الله
فلا يعصه قال يحيى معت مالكا يقول معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يعصى الله
فلا يعصه أن ينذر الرجل أن يعصى الى الشام أو الى مصر أو الى الر بذة أو ما أشبه ذلك مما ليس
له بطاعة ان كرم فلا نذر أو ما أشبه ذلك فليس عليه في شيء من ذلك شيء ان هو كلفه أو حثت بما حلف
عليه لأنه ليس لله في هذه الاشياء طاعة وانما يوفى الله بما له فيه طاعة في شيء قوله صلى الله عليه
وسلم من نذر أن يعصى الله فلا يعصه ليس فيه اباحة للنذر للمعصية بل ذلك محظور وانما بين حكم من
فعل ذلك بغير طاعة في نذره ففاه صلى الله عليه وسلم عن المعصية وان كان قد نذر لها لأن النذر
لا يتعلق بها الا بالذرية ولا تقرب بالمعصية بل تناب منها وذلك مثل أن ينذر أن يشرب خرا
أو ما كل لحم خنزير وقد قال مالك معنى ذلك أن ينذر أن يعصى الى الشام أو الى مصر أو الى المدينة أو
ما أشبه ذلك مما ليس لله بطاعة من المعصية بمعان ليست بمعاص في أنفسها وانما بين اباحة لكن
سما المعصية لأن نذرها عنده من أولان حكمها اذا علفت بالنذر حكم المعصية لأنه لا يصح أن ينذر
كلا يصح أن تنذر المعصية وانك بين ذلك بعد هذا فقال مالك مما ليس لله بطاعة وما ليس لله بطاعة بنفسه
فمن محظور كالمعصية ومباح كالمشي الى الشام وغيرها وسئل ذلك بالنذر الى المدينة ومنه محتمل
ووجه أن أحدهما أن يريد به من المنع حكمها حكم الشام والثاني أن يريد به منة النبي صلى

وحدثني عن مالك
عن طلحة بن عبد
الملك الايلي عن القاسم بن
محمد بن الصديق عن عائشة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من نذر أن
يطيع الله فلا يطعه ومن
نذر أن يعصى الله فلا يعصه
قال يحيى معت مالكا
بقول معنى قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
نذر أن يعصى الله فلا
يعصه أن ينذر الرجل أن
يعصى الى الشام أو الى
مصر أو الى الر بذة أو ما
أشبه ذلك مما ليس لله
بطاعة ان كرم فلا نذر أو ما
أشبه ذلك فليس عليه
في شيء من ذلك شيء ان هو
كلفه أو حثت بما حلف عليه
لأنه ليس لله في هذه الاشياء
طاعة وانما يوفى الله بما له
فيه طاعة

﴿ ملائجه فله الكفره من الهم ﴾

ص ﴿ مالم عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من قال والله ثم قال إن شاء الله ثم لم يعمل الذي حلف عليه لم يحنث ﴾ ش قوله من قال والله يتضمن أن اليمين تتعلق بالقول فنطق باليمين على وجهه بنعقد به اليمين إن شاء الله ثم يتنقلها وهل ينقذ بالنية دون القول فقد قال القاضي أبو محمد إن متأخري أصحابنا اختلفوا في ذلك فمنهم من قال يصح ومنهم من قال لا يصح بناء على صحة الطلاق بالقلب فإن قلنا لا يصح فلا فرق وإن قلنا يصح فالفرق بينه وبين الاستثناء أن اليمين التزام وإيجاب والاستثناء رفع وحل للوجوب ومطابقته للازام أبلغ مما طريقته الإباحة والتحليل فجواز أن ينقذ اليمين بالقلب وإن لم ينقذ الاستثناء إلا باللفظ (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن لفظ اليمين والله والله والله والله عدا اللفظ أكثر ما يستعمل ويجوز ذلك في جميع أسماء الله تعالى فتقول والدميع العليم والقدير والبصير أو يحلف بصفة من صفات الله كقولك ونسرة الله وعزة الله وأمانة الله أو عليك عهد الله وميثاقه وذنم وكفائته فهذه كلها حكمها حكم الإيمان بالله في إباحة الحلف بها غير الإمانة وفي اللزوم والاستثناء والكفارة هذا المشهور من المذهب وقدرى أشبه من حلف بأمانة الله التي هي صفة من صفاته فهي عين فإن حلف بأمانة الله التي بين العباد فلا شيء عليه وكذلك قال في عزة الله التي هي صفاته وأما العزة التي خلقها في خلقه فلا شيء عليه وكذلك قال ابن مضيون في معنى قول الله تعالى سبحانه ربك رب العزة عما يصفون أنها العزة التي هي غير صفته التي خلقها في خلقه وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون فبين حلف بالعزة والعظمة والجلال فهو كقوله وعزة الله وعظمته وجلاله أياهما حلف بالله تعالى لأن ذلك لله تعالى (مسئلة) ومن حلف بصفات الله فحنث فعليه كفارة يمين وكذلك من حلف بالقرآن أو بالمصحف وروى علي بن زياد في العتية عن مالك فمن حلف بالمصحف لا أن يكفره عليه قال الشيخ أبو محمد وهي رواية منكورة والمعروف عن مالك غير هذا وإن حنث فاتها محمولة على أنه أراد الحلف بذلك جسم المصحف دون المكتوب فيه وروى عنه ابن المواز قال يمينه بالمصحف أو بالكتاب أو بما أنزل الله يمين وفيها كفارة يمين وقال ابن حبيب عن مالك من حلف بالمصحف والقرآن أو بسورة منه أو بآية منه زاد ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أو بالكتاب وإن لم يصف شيئاً من ذلك إلى الله تعالى فكفارة كفارة اليمين ووجه ذلك أن القرآن كلام الله تعالى وصفاته هي علق اليمين عليها فهي لازمة كالحلف بالله تعالى (مسئلة) ومن حلف بالتوراة والإنجيل فقد قال مسنون عليه كفارة واحدة إن حنث ومعنى ذلك والله أعلم أنها كتب منزلة من عند الله فلذلك تعلق بها حكم اليمين بالله (مسئلة) ومن قال أقسم بالله أو أحلف بالله أو أشهد بالله فلا خلاف أنها أيمان فأما أن قال أسمع لأفعلن أو لأفعلن أو أحلف أو أشهد ولم يقل بالله فإن أراد بذلك أقسم بالله فهي يمين بخلاف بعض أقوال السافعي والدليل على ما نقول أنه لفظ يستعمل في اليمين فعلق به حكم اليمين بالنية دون التلفظ باسم الله أصل ذلك إذا قل أحلف أو بقل على استعمال هذا اللفظ فإن قلناه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم وقوله تعالى إذا دعوا ليصروا مبشرين أو ينصرون (مسئلة) فإن لم يرد بها أقسم بالله أو أحلف بالله أو أشهد بالله فثبت بين خلاف لأبي حنيفة في قوله أيمان يمين والدليل على ما نقول أنه الحلف قد يكون بغير اسم الله تعالى فادعرت اليمين عن اسم الله تعالى وصفاته نية ونظما أي عرف فلا كفارة فيها كقولهم أشهد برب الله والنجوم

﴿ ملائجه فله الكفره

من الهم ﴾

﴿ حنثي يصح عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أنه كان يقول من قال

والله ثم قال إن شاء الله ثم

لم يعمل الذي حلف عليه

لم يحنث

والقمر والكعبه وما أشبه ذلك (مسئله) ومن قال أعزم بالله عليك فليست بعين وانما هي رغبة
وتأكيده مسئلة ووجه ذلك أن هذا لفظ لا يستعمل في العين وانما يستعمل في التأكيده فلم يكن
يجوز أن يكون له أسأل الله

(فصل) وقوله ثم قال إن شاء الله يريد من كانت بمنه بالله فإن الاستثناء يجعلها يمنع وقوع الحث
بمخالفتها والاصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سليمان عليه السلام قال لأطوفن
الليلة بمائة مرة أو تملك امرأه غلاما يقاتل في سبيل الله فقال له الملك قل إن شاء الله فلم يقل ونسي
فطاف بهن فلم تلتسهن الا امرأه نصف انسان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قال إن شاء الله
لم يحنث وكان أرجى حاجته (مسئله) وخص بذلك العين بالله تعالى لان الاستثناء لا يؤثر في غيرها
سواء كانت العين بطلائ أو عتق أو ميثا إلى مكاة أو غير ذلك وكذلك التزام شيء من ذلك أو إيقاعه
لا يؤثر فيه الاستثناء مثل أن يقول لامرأته أنت طالق إن شاء الله أو يقول لعبد أنت حر إن شاء الله
أو يقول على الميثا إلى سكن إن شاء الله فهذا يلزم جميع ما أوقع من ذلك ولا ينفعه الاستثناء وقال
الشافعي لا يلزم شيء من ذلك فإن الاستثناء يجعل العين بذلك كله والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى
الطلاق ثم إن قال فاسألك بمعروف أو نهي بحسان ولم يفرق بين أن يستثنى أو لا يستثنى فيجعل على
عمومه ودليلنا من جهة المعنى أن للاستثناء اختصاصا بالعين بالله تعالى لانها عين مشروعة بمباحة
فجعل لمن حلف بها عجزا منها بالاستثناء كما جعل له عجزا بالكفر قال الله تعالى ومن يتن الله يجعل
له عجزا والعين بالطلاق ممنوع فلم يجعل له عجزا بالاستثناء كما لم يجعل عجزا بالكفر أو نهي ربه
أن الاستثناء معنى يصلح العين بالله فلم يكن له مدخل في حل العين بالطلاق كالكفر (مسئله)
وهذا اذا كان الطلاق مطلقا غير ملحق بمصفة فأما اذا علق بمصفة فقال ان دخلت الدار فأنت طالق إن
شاء الله فنسأل مالك أن الطلاق يلزمه ولا ينفعه الاستثناء وقال عبد الملك بن الماجشون ان رد
الاستثناء إلى الفعل الذي حلف أن لا يفعله أو الاستثناء في عينه وان رد إلى الطلاق لم يؤثر في عينه
وجعقول مالك أن حلف بيمين بطلاق فلم يؤثر الاستثناء فيها أصلها اذا كانت غير ملقة بمصفة ووجه
قول عبد الملك بن الماجشون ان الاستثناء انما يرجع إلى الفعل ولم يرد به حل العين وانما يرد بان شاء
الله وقوع الفعل

(فصل) وقوله ثم قال إن شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث به بل يريد به أنه قال ان
شاء الله على معنى حل عينه وأما ان قال ذلك سهوا أو بمعنى ان ما شاء الله أن يكون كان أو امتثالا
لفعله تعالى ولان لشيء أن تعلق ذلك عدا إلا أن يشاء الله قال القاضي أبو محمد وأبو بكر كأو
تأكيده أو سبق بذلك إسناده أو ما التلوه ولم يقصد به شيئا فانه لا يجعل شيء من ذلك يمينه وحتى حث
في حلف عليه وجبت عليه الكفارة ويروى أشهب عن مالك في العتية انه قال وكذلك من قالها
بهجاء وذكر له قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال انما ذلك اذا نوى به الاستثناء من رد حل
العين من قال مالك أحسن ما سمعت في النيا أنها لصاحبها لم يقطع كلامه وما كان من ذلك
نسقا يتبع بعضه بعضا قبل أن يسكت فإذا سكت وقطع كلامه فلا نية له في حث قوله ان أحسن ما
سمعت في النيا أنها لصاحبها لم يقطع كلامه يقتضي أنه قد سمع غير ذلك وهو ما روي عن الحسن
وطاوس ان الحالف بالاستثناء لم يحنث من مجلسه وما روي عن ابن عباس انه كان يري به الاستثناء
حتى ما ذكر وتناول مول الله تعالى واذا كررك انما نسيت وهذا غلط شيوخنا انه لا يثبت عن ابن

قال مالك أحسن ما
سمعت في النيا أنها
لصاحبها لم يقطع كلامه
وما كان من ذلك نسقا
يتبع بعضه بعضا قبل أن
يسكت فإذا سكت وقطع
كلامه فلا نية له

عباس فان ابن عباس من أهل اللسان ولا يخفى عليه انه ليس من لغة العرب أن يذكروا الإنسان لفظاً
 ثم يظهر الاستثناء منه بمصالحهم وقوله تعالى واذ كرر بك اذا نسيت ليس من الاستثناء في العيين وانما
 أمر الله تبارك وتعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن لا يقول في شيء انه يفعله غداً حتى يقول ان شاء الله
 وان كان قوله عارياً عن العيين ثم أمره بما يفعله اذ انسى ذلك عند قوله فقال تعالى واذ كرر بك
 اذا نسيت وهذا اللفظ يحتمل أن يريد به ذكر الله تعالى بالاستغفار أو بغير ذلك من وجوه الذاكر
 ويحتمل أن يريد بذلك أن يقول ان شاء الله تعالى متى ما ذكر بمعنى ان ما شاء الله أن يكون كان
 لا على معنى الاستثناء فان الاستثناء لا يكون الامتصلاً بالمستثنى منه في لغة العرب ولو صحت هذه
 الرواية عن ابن عباس لكان معناها أن يذكروا الله متى ما ذكر بان ما شاء الله أن يكون أو بغير ذلك من
 الاذعان على معنى الذي ذكره الاستدراك ما خلت منه لا على معنى حال العيين

(فصل) وقوله ما لم يقطع كلامه يريد ان قطع الكلام يمنع الاستثناء وانما يكون الاستثناء اذا كان
 متصلاً بالكلام ولا يقطع ذلك انقطاع النفس قاله ابن المواز وقال القاضي أبو محمد أو سعال
 أو تناوب أو ما أشبه ذلك لان قطع النفس للكلام ليس بما يقتضي تمام الكلام وانما يقتضي تمام
 تركه من غير معنى غالباً فيكون الرجوع اليه بعد الرضا بانفعا متقدماً منه وتامه فأما اذا وصله
 بكلامه فلم يرض بانفعا متقدماً منه الا بما وصله من الاستثناء ولان الاستثناء لما لم يجز افراده بالنطق
 لانه لا يفيد شيئاً لم يجز أن يتراخى عما يتعلق به كالشرط وخبر الابتداء (مسئلة) ولا يكون
 الاستثناء الانقطاعان نواه من غير نطق لم ينقدروا ابن القاسم عن مالك قال القاضي أبو محمد
 كالكفارة ولو نوى ان عبده حر عن الكفارة لم يجزه الا أن يتلفظ به وكذلك الاستثناء

(فصل) وهذا في الاستثناء بالله تعالى بمعنى حل العيين لانهم فيه خلافاً بين أصحابنا فأما الاستثناء على
 غير هذا الوجه فقد اختلف أصحابنا في مسائل منه وذلك الاستثناء لاخراج بعض الجلة قال ابن المواز
 ألفاظ الاستثناء ثلاث لفظاً ان كلفه ليعجز بن فلان ان شاء فلان ولفظة الا أن كلفه ليسافرن الا أن
 يشاء فلان فهذان اللفظان لا يجزى النية فيهما دون اللفظ وأما لفظة الا وحي مثل أن يحلف لا يكف
 قرشياً الا فلان أو ما أشكل اليوم طعاماً الا لحافاً قد اختلف فيه فقيل يجزى فيه النية كما يجزى الخالف
 بالحلل عليه حرام محاشاة أمر أنه بنيت دون نطق والفرق بين الاولين أن الاول أن العيين مع
 الاستثناء بان أو بالا أن مستترقة لا عيان ما يتناوله اللفظ وانما يؤثر الاستثناء في بعض الصفات
 الأحوال والعيين مع الاستثناء بالا لم ين على استغراق ما يتناوله لفظ العيين بل قد ثبت على اخراج
 بعض ما تناوله بجري ذلك عند من قال بذلك مجرى التخصيص اذ لم يتعلق بذلك حق يطالب به
 مثل أن يكون بمنه بطلاق في المجموعة عن ابن القاسم انه يصدق في القوي دون القضاء يريد ان
 قامت بذلك بينة حكم عليه بالطلاق ولم يصدق فيما يدعيه فوجه القول بان النية لا تنفعه في الاستثناء
 بالا أن هذا استثناء يجعل العيين المنعقدة فلم تجز فيه النية دون نطق بالاستثناء عيشة الله تعالى
 ووجه القول الثاني ما قد ناذ كره وما قاسه عليه من المحاشاة في الحلل عليه حرام وذلك أن مشهور
 من المشهوب ان قوله في ذلك مقبول وقسروا أصبغ عن أشهبان العيين تنزه ولا ينفعه ما ادعاه
 من المحاشاة فوقع الاختلاف في الأصل كما وقع في الفرع والفرق بين المستثنين في الحكم ثابت لان
 من جوزه المحاشاة في الحلل عليه حرام قبل قوله في ذلك وان دامت عيية بينة ولم يقبل قوله في
 الاستثناء بالا والفرق بينهما ان ما يحلف به لا يقتضي الاستيعاب فان أصل الايمان والباح منها العيين

بأنه تعالى وذلك مبنى على التخصيص ولذلك قال الخالف الطلاق على أن فعلت كذا لجاز أن يقول
أردت به واحدة وذلك خلاف الاستيعاب والمحوف عليه يقتضي الاستيعاب لأنه إذا قال كملت
رجلا حل على استيعابه وهو مذهبنا على قول ابن القاسم وقد سوى بينهما محل المحوف به والمحوف
عليه على الاستيعاب وفرق بينهما في العيين بالطلاق والعرف والعادة (فرع) ومن ذلك أن يصف أن
لا يجزى بغيره إلا فلان أو ينوي في نفسه وفلانا قال ابن المواز تنفعه نيته إلا أن يكون على يمينه بالطلاق
بنيته ووجه ذلك أن الاستثناء بالنطق لا يدخل العيين وعدل باللفظ العام عن ظاهره جاز أن يضاف
إليه استثناء آخر بالنية فيها الحكم فيه مصروف اليه وما حكم عليه به يقبل منه أنه نوى لأن لفظ يمينه
ظاهر نائب النية وما يذهب من الاستثناء بالنية غير معلوم (فرع) ومن ذلك أن يحلف لا كلمت
فلان أو نوى شهرا روى أشهب عن مالك أن ذلك ينفعه في الفتيادون القضاء وقال ابن القاسم وجه
ذلك أن ظاهر لفظه يقتضي عدم ونية التخصيص لمحل عليها فإيا يمينه وبين الله تعالى وأما الحكم
فلا يقبل منه أنه نوى لأن يمينه قد ثبتت ونيته غير ثابتة

(فصل) فإذا اتفقا في الاستثناء بالله تعالى أو بغير ذلك لا يجزى ثمة النية دون اللفظ فقد روى ابن حبيب
عن أبي بصير وغيره وإن كان الخالف غير مستحلف أجزأه أن يحرك شفتيه وإن لم يجز به وإن كان
مستحلفا لم يجز له إلا أن يجز به وقوله ابن المواز فيا كان من الإيعان بوثيقة حق أو شرط في تكاح أو
عقديع أو ما يستعمله أحد عليه لا يجزى ثمرة حركة اللسان حتى يظهره ويسمع منه (مسألة) عند تقدم
من القول أن الاستثناء لا يكون إلا نطقا ولا بد أن يقصد به محل العيين فيصان بين موضع الفصد
إلى ذلك فالذي عليه جمهور أصحابنا وهو قول مالك أنه إذا كان نطقه بالاستثناء متصلا به ونوى
ذلك سمع أول استثناءه جزءا من ذلك وإن لم ينو الاستثناء قبل الفرج من العيين وقال ابن المواز وإن لم
ينو ذلك قبل أن ينطق بأخر حرف من يمينه بطل استثناءه وهو في قوله والله لا دخل الدار فإن لم
ينو الاستثناء قبل النطق بالاراء من الدار لم يجز وجهه قول مالك أن لفظ الاستثناء لما لم يشترط تقديمه
على آخر حرف من العيين لم يشترط ذلك في النية لأن مجرد النية لا تؤثر ولو أجزى مجرد النية دخل العيين
لاستغنى عن لفظه وهذا باطل يتناقض وجه القول الثاني أن العيين قد انعقد بكال النطق بها فلم
يؤثر فيه الاستثناء كالمفصل بينهما السكوت قال القاضي أبو محمد الأول أصح من قال مالك في
الرجل يقول كفر بالله أو أشرك بالله ثم يحنث أنه ليس عليه كفارة وليس بكافر ولا مشرك حتى
يكون قلبه مضرا على الشرك والكفر وليست كفارة الله ولا يبعد إلى شيء من ذلك وبس ما صنع محسن
وهذا كما قال مالك أن من قال مثل ما قلناه من أنه كفر بالله أن قال كذا أو دعوهم يهودي أو نصراني أو
محمدي أو عليه غضب الله أو أنه بري من الإسلام ثم خالف ما عليه أنه لا يزمه بذلك شرك ولا خروج
عن دين الإسلام بل هو على إسلامه وإنما يكون كافرا من اعتقاد الكفر وأما من كرهه أو أبغضه
أو اعتقد خلافه فلا يكون كافرا أو كنه أم في يمينه ذلك فليست كفارة الله ولا يبعد إلى الخلف بها ولا يزمه
بيمينته ذلك من خالها أو وافقها وقال أبو حنيفة والثوري من قال هو يهودي أو نصراني أو كثر
بالله أو أشرك بالله أو برئت من الإسلام فهو يمين وعليه الكفارة إن حنث والدليل على ما نقله
ماروى الزهري عن جدين عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ومن قال حال أقام شرك فليصدق فوجه الدليل على ما نقله الله
عليه وسلم أوجب عليه تكفير حنثه باللات والعزى وهو من جهة القياس إن حنثه بينه منكرة عريت

قال يعقوب وقال مالك في
الرجل يقول كفر بالله أو
أشرك بالله ثم يحنث أنه
ليس عليه كفارة وليس
بكافر ولا مشرك حتى يكون
قلبه مضرا على الشرك
والكفر وليست كفارة الله
ولا يبعد إلى شيء من ذلك
وبس ما صنع

عن اسم الله تعالى وصفاته ونطقا ونسبة وعرفا فلم يجب بها كفارة عين أصله إذا قال ان فعلت كذا فقله
القيام أو القعود أو النوم وأما ما روى ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من
حلف بغير الإسلام كاذبا فهو كاذب قال فانه لا حجة فيه للخالف لانه ان كان أراد به كماله من الكفر
فان الخالف لا يقول به وان كان أراد به كماله من الحلف فانه ليس فيه للخالف حجة
لانه ليس فيه ذكر كفارة يمين ومن عهدهود أو وعيده ياترهم أن يفي بذلك وان لم يترهم عين ووجه
آخر وهو ان في الحديث ما يدل على انه اما هو الخلف على الماضي لانه هو الذي ينطلق عليه اسم
الكتب وأما من حلف على أن يفعل فلا يوصف بالكتب ومعنى الحديث والله أعلم ان من حلف
بذلك انه لم يفعل في الماضي فعلا أو لم يقل قولاً وهو كاذب في ذلك فانه قد فعل ما حلف انه لم يفعله وقال
ما حلف انه لم يفعله

﴿ ما يجب فيه الكفارة من الأيمان ﴾

﴿ ما يجب فيه الكفارة
من الأيمان ﴾

عن حنن بن يحيى عن مالك

عن سهل بن أبي صالح

عن أبيه عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال من حلف

بيمين فرأى غيره

فلم يكره عن يمينه

وليفعل لذي هو خير

فما يجب ويصحب بسك

بعونه من فذرى نروم

يسمى ن عليه كفارة

يمين من مائة ثمان لتوكيد

فهو حلف لانيان في

الشيء اربعة مائة

فيه ايمان يمينه يمين

كقوله والله لا تفعل

كذا وكذا يجب بيمين

مائة مائة أو كثر من

ذلك مثل كفارة ذات

كفارة وحده عشرة

ص عن مالك عن سهل بن أبي صالح عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين
فرأى غيره ما فيها فليكره عن يمينه وليفعل الذي هو خير ثم قوله صلى الله عليه وسلم من
حلف بيمين فرأى غيره ما فيها فليكره عن يمينه ولا يفعل شيئا ثم رأى ان فعله أفقر
في الدين أو أحر في الله فان له أن يكره يمينه ويفعل الذي هو خير وكذلك ان اختار فعل ذنب
ومالت اليه فله من غير انما فان له أن يفعله ويكره عن يمينه لان الكفارة تجعل ليمين ما يميلها
الاستثناء فيصير من كفر عن يمينه بمنزلة من لم يحلف وقدم في هذا الحديث الكفارة على الخبث بعض
ما حلف أن لا يفعله وقدم هذا الحديث ايضا بتقديم الحنث وهو قوله فليفعل الذي هو خير
وليكره عن يمينه على ان التقديم في هذا والتأخير لا ينقض تقديم الحنث ولا تقديم الكفارة لان
الاول لا ينقض رتبة ولا خلاف أن تأخير الكفارة يؤخر وقد استحب مالك أن تكون الكفارة
بعد الحنث فان قدمها قبل الحنث فهل يجوز أم لا لعنه في ذلك وايتان (فرع) فاذا نسي انه
يجوز الكفارة قبل الحنث فيصح عندي أن يكره بكل ما يكره من صوم أو غيره وتساوي
لا يصح أن يكره بالصوم قبل الحنث وانما يصح ذلك بالعتق والأطعام ورجع ذلك كل وقت صح
أن يكره فيه بالعتق فانه يصح أن يكره فيه بالصوم أصل ذلك ما به الحنث ص قال يحيى بن سميت
مالك يقول من قال على نذر ولم يسم شيئا ان عليه كفارة يمين قال مالك فاما التوكيد فهو حلف
الانسان في الشيء الواحد ص اراد رد فيه الايمان يمينه يمين كقوله والله لا تفعل كذا وكذا يحلف
بذلك مائة مائة أو كثر من ذلك فان كفارة ذلك كفارة واحدة مثل كفارة يمين من قد
تقدم الكلام في النذر المطلق وان حكمه حكم يمينين بالله تعالى في الكفارة وكذلك سائر ما يتعلق به
من الأحكام في الاستثناء وغيره وأما قوله في تأكيده يمينين مثل أن يحلف في شيء أو صمرا من
ذلك ليس عليه فيه الكفارة واحدة سواء كان ذلك في مجلس أو مجلس (مسألة) ولوله ولونه
ثم والله ثم والله فافعلت كذا ثم فعله فليس عليه الكفارة واحدة الا كفارة واحدة الا أن ينوي لكل عين كفارة
كالنذر ورواه ابن المواز ووجه ذلك انها محمولة على التأكيده حتى يكره يمين كفارة كن
قال على ثلاث نذور فيلزمه حينئذ ثلاث كفارات (مسألة) ومن قال والله فافعلت كذا ثم قال على
نذران فعلت كذا لزمه كفارة نذران قال ابن المواز لان حكم النذر عر حكم الحلف فوجب

لكل واحد منهما ما وجبه ولذلك لو قال على عشرة نذور ان فعلت كذا لزمه عشر كفارات بخلاف تكرار اليمين ولو قال على ثلاث ان فعلت كذا لم يلزمه كفارة واحدة لان نذران فعلت كذا فاعليه كفارة ان لم يرد بالثاني الأول لان كل قول من ذلك التزام لما تضمنه (فرع) والفرق بين اليمين والنذر ان اليمين معناه المنع من فعل أو التزام ما تكررت فيها بما يتعلق بما يتعلق به ما قبله على وجه التاكيد فوجب به ما وجب بما قبله وأما النذر فالإلزام تام ولو انفرد عن الحلف لكان التزاماً تاماً فكان لكل نذر من ذلك حكمه وأيضاً فان اليمين لا تتضمن الكفارة وانما شرعت لحلالها كالاستثناء فوجب أن تحصل الكفارة لجميع ما تضمنه من الإيمان كالاستثناء المتعقب لإيمان متصله وليس كذلك النذر فانه يتضمن ملزماً فالزم بالأول ما لم يأت بالثاني لما كان مقتضاهما واحداً يدل على ذلك انه لو قال والله والله والله لا فعلت للزمت كفارة واحدة ولو قال على نذر وعلى نذر وعلى نذر ان فعلت كذا ثم فعله لزمه ثلاث كفارات والله أعلم (مسئلة) ومن قال على أربعة إيمان في العتية عليه أربع كفارات قال الشيخ أبو محمد وأعرف ان ابن المواز قال عليه كفارة واحدة الآن تكون له نية وجه القول الأول ان هذا التزام وذلك بوجوبه عليه أربع كفارات كما لو قال عليه أربعة نذور ووجه القول الثاني ان الإيمان طريقها الحلف وتكرارها يقتضي التاكيد حتى ينوي به غير ذلك على ما تقدم ذكره (مسئلة) ومن قال في يمينه بالله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم العزيز العالم الغيب والشهادة مالك يوم الدين ثم حنث لم يجب عليه الا كفارة واحدة ولو قال على عهد الله وميثاقه لزمه كفارة ان لان الأول حلف بمحلف واحد ووصفه بصفتان كثيرة والثاني كان يمينه بالعهد ثم أضاف اليه الميثاق فليزمه كفارة ان (مسئلة) ومن قال على عهد الله وأشد ما اتخذه رجل على رجل لزمه العهد ككفارة واختلف أصحابنا في قوله وأشد ما اتخذه رجل على رجل في العتية من رواية عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب فيه كفارة يمين وروى عن ابن القاسم انه ان لم تكن له نية يلزمه الطلاق لئسا هو العتق لرقيقه والصدقة بثلاث ماله ويمشي الى الكعبة ورواه ابن المواز قال عيسى وان حان الطلاق والعتق من ذلك فعليه ثلاث كفارات يريد والله أعلم الصدقة والمشي وكفارة الإيمان ووجه القول الأول ان أشد ما اتخذه رجل على رجل انما يقتضي يميناً واحدة ولا يمين أعظم من اليمين بالله ولا اتم أعظم من اتم من اجترأ على الحنث بها فكانت يمينه بأشد ما اتخذه رجل على رجل مقتضية لليمين بالله تعالى فلذلك لزمته كفارة اليمين بالله ووجه قول ابن القاسم ان الحالف بذلك انما يقتضي حلفه به للتبديد عليه في الخاتمة ليمينه وتعميم السنة عليه بذلك انما يكون بكثرة ما يلزمه بالحنث فيها وأما مفاد ما لا يحتمل فانه أعلم بهما ولو أراد اليمين بالله لاجترأ بما تقدم له من يمينه فلذلك حل على اجتماع الإيمان ولزم جميع أنواعها (مسئلة) وأما من قال الحلال عليه حرام فلا يخاف أن يحلف بذلك ابتداء أو يحلف ان يسخره فان حلف بذلك ابتداء فان الطلاق يلزمه ان لم تكن له نية أو كانت له نية العموم في قول ابن القاسم وأشهب وان نوى محاشاة الطلاق والعتق فلا يخاف أن تكون عليه نية أو لا تكون عليه نية فان كانت عليه نية فقال الشيخ أبو بكر يحلف على ذلك وقيل لا يمين عليه وقال ابن القاسم له نية وقال أشهب ولو قال الحلال كله على حرام لم ينع محاشاة امرأته بنيتها حتى يسميها بالكلام ولا فرق بين قوله الحلال على حرام وبين قوله الحلال كله حرام الا التاكيد للعموم لان من يقول ان قوله الحلال على حرام العموم يقول ان لفظه كل للعموم ومن يقول ليست للعموم ولا للعموم لفظ موضوع فانه يفتي أن يكون لفظه كل يقتضي العموم فاما أن يكون أشهب يفتي

العموم في الألف واللام التي للجنس ويثبتها في كل وأما أن يثبت العموم فيها ويجعل للتأكيد
 مزية تمنع الاستثناء بالنسبة دون اللفظ على هذا يصح أن يجري قوله في الأيمان اللازمة إذا ثبت فيها اللفظ
 كل أو عريت عنها والله أعلم (مسئلة) وأما أن يستلطف فقد قال ابن القاسم في الموازاة سواء استلطفه
 الطالب أو ضيق عليه حتى يخلص أو خاف أن لا يتخلص منه إلا بعين فانه لا تنفعه نيته وروى ابن حبيب
 عن مطرف عن مالك بن أنس تنفعه نيته في عماشاة الزوجة لا اختلاف الناس في هذا المين وأما في غير ذلك
 فلا تنفعه المحاشاة ولا التيقن العين على نية المستلطف وقوله ابن الماجشون (مسئلة) ومن قال عليه
 أيمان البيعة فلما حلف قال لم أردد الطلاق في كتاب ابن المواز ذلك إلى نيته وهذا يقتضي أنه إن قال
 لم أؤثماً لزومه من الطلاق والعق مالم يفي قوله أئشما اتخذته رجلاً على رجل هذا عندي مثل المين
 التي يجري في بلدنا من قول الخالف الأيمان لازمة وقد رأيت في بيعة أهل المدينة يدين معاوية وفيها
 بعد ما من عهدوا خلفاءه ولفظ الأيمان اللازمة لم أرفيه للتقنين أصولاً عظيمة وقد اختلف فيها من
 عاصرنا من الفقهاء فأما العلماء فجاءوا على أنها أيمان لازمة يجب بها الطلاق والعق والمشي إلى
 مكة والصدقة قبلت المال وصيام شهرين واختلقوا في الطلاق الواجب بذلك فكان الشيخ أبو
 عمران بن أبي حلاج رحمه اللهوا أكثر من بلنفا قوله من أهل افرقية يصحون ذلك طلقاً واحدة وكان
 معظم أهل بلدنا يجعلونها ثلاثاً وحكاها الشيخ عبد الحق عن أبي بكر بن عبد الرحمن وهو الأظهر
 عندي على أصل مالك واحتج في ذلك أبو بكر بن عبد الرحمن بأن الحرام إنما يكون في المدخول بها
 ثلاثاً وهو من جملة الأيمان فلزمن أن يلزمه من كل نوع من أنواع الأيمان وأعيها لا يجبنا عليه مينا من
 كل نوع من أنواع الأيمان وأولم يلزمه أعيها لا خللنا ببعض أنواع الأيمان وإذا أزمناه أوعب أنواع
 الطلاق لزمن أن نلزمه البتة وألحرام من نوع الطلاق وهو ما يستعمل كثير في قولهم الحلال على
 حرام فيجتمع فيه أنه أوعب ما في الباب مع عرف الاستعمال وذلك أوجبنا عليه في الحج ماشياً إلى
 مكة دون العمرة ودون الحج راكباً ما كان ذلك بلغ في العين وأوعب لما يختلف به من هذا النوع
 ووجه ما قاله القرويون في هذا التعلق بعرف استعمال هذه الالفاظ فأكثر ما يستعمل أنت طالق
 إن فعلت كذا فإن قلت كذا فكان عرف استعمال اللفظ في الواحدة أكثر من غيره فلو علموا ذلك قالوا
 في الحج يلزمه المشي لأنه أكثر ما يستعمل بهذا اللفظ عليه المشي إلى مكة فن فعل كذا وإن قال كذا
 ولا يكاد يستعمل بغير هذا اللفظ قالوا بحلف الرجل بصدقه ماله فيلزمه مثله فلو جاز أن يقال يلزمه
 من الطلاق الثلاث لما جع الأيمان لزمه أيضاً أن يتصدق بجميع ماله وفي هذا القول نظرنذكره
 أن شاء الله في هذا الموضوع ويلزمهم على هذا الحلال على حرام فانه لفظ مستعمل كثيراً فيلزم منه
 أوعب ما في الباب فيجب أن يجعل الطلاق عليه (فرع) ذهب ذلك فقير ربما تفق عند الأبي
 هذه البين من أقوال الشيخ يعني عن ابن بابيه ومحمد بن عمر أنه كان يقول ينوي فأن قال لم أتو
 الطلاق ولم أتو أو لا طلقه واحدة صنف ورأيت للشيخ أبي عمران في نسخته جواباً عن المسئلة
 في الذي يقول يلزمي جميع الأيمان ينوي الخالف فإن زعم أنه ببعض الأيمان دون بعض حل على
 ذلك ولم ينو شيئاً ولكنهم لزمه غاية التشديد وما جرت به عادة الخالفين وإن لم ينو عمومها ولا خصوصاً
 فهو موضع اشكال يؤمر صاحبه بالاحتياط والتزام جميع ما مضى أن يكون دخل تحت لفظه
 بعرف الاستعمال ولا ينقض عليه بذلك وروى عنه أنه قال يلزمه جميع الأيمان من الطلاق والعق
 وغير ذلك فقليل ما يلزمه من الطلاق فقال في ذلك تنازع وأرى أن الواحدة عليه بلا شك ويستحب

له أن يلزم نفسه ما زاد على ذلك ففعل له من الإيمان فقال هذا ما لا غاية له وكذلك من الإيمان كذا وجئت
فأنت طالق فيجب أن يلزمه ذلك فظاهر قول أبي عمران في الجواب الأول يقتضي في القول بالمعوم
وأنه إذا نوى المعوم زمة أشبه ما يستعمل في ذلك وهو راجع إلى ما نقوله لقولنا بالمعوم وما ألزمه
من قولنا كذا وجئت فأنت طالق غير لازم لأنه إما أن يلزمه الإيمان المطلق دون الإيمان المعلق بصفة
• قال الإمام أبو الوليد رحمه الله وعندي أنه يجب أن يتفرع القول في هذه الميّن على حسب ما قد سناه
من أقوال المالكيين في الخالف بالحلل عليه حرام ويرتبع على ذلك الترتيب وقد قدمناه قبل هذا
وبالله التوفيق وقد رأيت لبعض أهل المفتول أراء أراد به تسهيل هذه الميّن لأنهم يروون عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت كل ميّن وإن عظمت فإن كفارتها كفارة ميّن يريدون أنه لا يجب على
الخالف بالإيمان اللزومة إلا كفارة ميّن وهذه الرواية لا تصح عن عائشة فباعثت ولو جئت لجاز أن
يلحقها التخصيص أو يكون ذلك رأياً أنه لم يوافق عليه فرأيت للجم أن قال الله لا إله إلا الله اسم
لجميع الإيمان قالوا أراد الله الله وما اتصل به من جميع أسبائها وآلاتها وهو الذي ادّعا من أن
لا إله إلا الله اسم لجميع الإيمان لا سبيل له إلى إثباته من جهة لغة ولا شرع ولا أورد في ذلك شيئاً يتعلق
به ولو صح ما ادّعا من ذلك لم يكن فيه تعلق بل هو عكس ما نقوله لأنهم يقولون إن الأيمان اللزومة
اسم للحلف بالله فلا يلزم بها إلا ما يلزم الخالف بالله وأما إذا كانت الميّن بالله اسماً لجميع الإيمان فيجب
أن يلزم الخالف بجميع الإيمان وهذا لا يقوله أحد والله أعلم (فرع) إذا ثبت ذلك فحين حلف
بالإيمان اللزومة لم يلزمه الطلاق في جميع من عنده من النساء لأن منته متعلقة بجميعهن فإن لم تكن
عنده امرأة لم يلزمه من تزوج في المستقبل لأن الحلف بذلك نوع من الطلاق ولا يلزم منه إلا أعمه
أو المعتاد منه وليس هذا بأعمه ولا المعتاد منه ولا هو قر به فيزاي بالندر

قال مالك فإن حلف رجل
مثلاً فقال والله لا آكل
هذا الطعام ولا ألبس
هذا الثوب ولا أدخل هذا
البيت فمكّن هذا في ميّن
واحدة فأنما عليه كفارة
واحدة وأنما ذلك كقول
الرجل

(فصل) وأما العتق فإن كان عندهم فقيق عتق عليه جميعهم لأن حكم الميّن متعلق بجميعهم كالطلاق
وإن لم يكن عندهم فقيق ففعل عتق رتبة ولا يلزمه أكثر من ذلك لأن ما زاد على ذلك إنما يقتضي
التكرار ولا يلزم ذلك بهذه البدن ولا غيرها
(فصل) وأما الصدقة فقد نص أصحابنا على أن الذي يجب في أشدهما التحذير على رجل أن يتصدق
بثلث ماله وهذا مبني على التناق بالعرف لأن أكثر من يحلف أنما يحلف بصدقة ماله ويجب بذلك
عنه المالكيين المثلث لأن تعريف الشرع تعالى به دون غيره من المفادير ولو تعلق به ذلك بأكثر
مما يلزم من ذلك شرع عرفي لم يجب عليه أكثر ماله أو جميعه على حسب ما يلزم بالصدقة أو يلزمه
الأنس لكنه لا يبيح على قول أصحابنا إلا التعلق بالأكثر مع العرف والمادة على قول أهل بلدنا
والتعلق بالعرف خاصة عند القرويين (فرع) فإذا قلنا أنه يلزمه الطلاق بالإيمان اللزومة لتناول
اللفظ له فقال إلى ما شئت الطلاق أو العتق أو شيئاً من ذلك بنيت فأما لا يطالب به من الصوم والمشى
إلى مكة والعتق وغيره الميّن فلا خلاف في تصديق فيه • وأما ما لا إمام المطالبة فيه كالطلاق والعتق
الميّن فعرض القول فيه على اختلاف شوخنا فمن حلف بالحلل عليه حرام أو بالحلل كله عليه حرام
نمادى أنه حاشا الزوج بنيته وقد قدمت أقوالهم في ذلك بما يقف عليه الناظر في موضعه إن شاء الله
تعالى ص • قال مالك فإن حلف رجل مثلاً فقال لا والله لا آكل هذا الطعام ولا ألبس هذا الثوب
ولا أدخل هذا البيت فمكّن هذا في ميّن واحدة فأنما عليه كفارة واحدة وأنما ذلك كقول الرجل

لا امرأته أنت الطلاق ان كسوتك هذا الثوب وأنت كذا الى المصبي يكون ذلك نسفا متباقي كلام واحد فان حنت في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه ما قبل بعد ذلك حنت انما الحنت في ذلك حنت واحد من ذلك وحنا كمال ان من حلف بمنا واحدة فحنت أشياء أن لا يأكل طعاما معينا ولا يلبس ثوبا ولا يدخل بيتا ولا يكلم رجلا فانها عين واحدة بجزى في حلفها بالاستئنا استئنا واحد ولو حلف بال كفارة واحدة ويحتم بفعل الامتناع عن اباض ذلك بفعل كمن حلف أن لا يأكل هذا الرغيفا فكل منه فانه يحتم به في الظاهر من المذهب وكل ذلك من حلف على ما ذكرناه فكل الطعام وليس الثوب أو دخل البيت أو كمل الرجل فانه قد فعل شيئا مما حلف أن لا يفعله فدخل عليه الحنت بذلك (مسئلة) وهذا اذا حلف على التني وهو اذا حلف أن لا يفعل فلو حلف على الايجاب وهو أن يحلف ليفعل مثل أن يحلف لياكل كل الخبز ويلبس الثوب وليدخل البيت وليكلم زيد فانه لا يراى بالفعل ذلك كله لانه قد حلف على الاتيان بجميعه (مسئلة) ومن حلف لامرأته فقال ان دخل الدار فأتى طالقان فدخلت واحدة فقد روى عيسى عن ابن القاسم يحتمل فيهما ما يطلقان وهو قول مالك وقدر روى عن مالك نطق الدار له وحدها وقوله أشهب وفي المسئلة لا شيء عليه حتى تدخل المرأة ان ياد روجه الفوف الأول ان اخلف على نفي الفعل والامتناع منه وجب الحنت بفعله لا بد منه لان ذلك يقضي الشيء من ياديه ويكره أصل ذلك من حلف أن لا يأكل كل الرغيف فكل كل بعضه بل ان هذا مخالف قسمه على كل واحد من الثوبين من دخول الدار وفعل مخرج يمينه وحنته في ما يضاف الى ما في حنت في شيء من ذلك من حيث يجب ان يفسخه روجه ثواب الثانية ان الفعل الذي اقتضت يمينه المنع منه اتحاد ودخول الدار وتوجد جميعه ولم تقتض يمين استيعاب طلاقه ما بدخول واحدة من المالن ما يجب به المسم لا يقتضي العموم والاستغراق وانما يقتضي أقل ما يقع اليه الاسم أو ما يقع عليه الصواب من الظاهر من هذا انما انفصل عن كل امرأة من دخول الدار وأقسم على ذلك بطلاقها ما وجدها وانما المودعة ان يمينه ان اقتضت أن لا تدخل زوجها الدار ومن ذلك من حنته يمينه ولم يوجد ذلك بدخول احدها فلم يحتمل في شيء من يمينه من حلف مالك الأمر عند نافي نفي المرأة جازعا بان يضر ذن وجوب ما يجب عليها ذلك ووجب ذلك في حسد ما وكان ذلك لا يضر بزوجها وان كان يضر بزوجها كان ذلك عليها حتى تقتضيه شيء وهذا كمال ان نذر ذات الزوج لازم لها ان كان ذلك بغير ذن زوجها فان ذلك على ضربين ضرب يتعاق بالمال وضرب يتعاق بالجسد فانه تعلق بالمال فلا يخولان تقتصر به على التلصق فادونه أو تز بدعي ذلك فان اقتصر على التلصق فادونه فلا عراض فيه لزوم لان كل حجر عليه الصدقة عليه دون المعارض فيه خلق غيره فيجوز قصره في ذلك ولا يجوز الزيادة على ذلك كالوصى ولانه لا خلاف ان لها ان تتصدق باليسير اذا احتجبت الى الفرق بين اليسير والكثير فالحديث ذلك ما ورد به الشرع من الثالث وما زاد على ذلك فالمرأة ممنوعة من تعاق حتى تزوج ما لها بدل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال تنكح المرأة نفسها وحدها او بدعي فافترق بينهما فسد ثوبه يمينك فاذا كانت انما تنكح ما لها لم يكن لها بعد ان ينفق ما فيها من أجله ينتف جميعه وتبهه غيره (مسئلة) فان زادت في ذلك على الثلث كان الزوج ارد دخلا في حنيفه والساني لما قلنا من انها اذا زادت على للسفي متعدي في ذلك على الزوج فيجب ان يرد بقدر ما كان من الثلث فأقل فليس متعديا منه لما ذكرناه فذلك لم يرد (فرع) اذا ثبت ان الرد قبل الرد

لازم أنه أنت الطلاق ان
كسوتك هذا الثوب وأذنت
لك الى المسجدين يكون ذلك
نسقا متتابعين كل واحد
فان حنث في شيء واحد
من ذلك فقد وجب عليه
الطلاق وليس عليه في
فصل بعد ذلك حنث انما
أُخِش في ذنبت حنث واحد
« قدامك الأمر عندما
في نهر المرأة انه جاز بغير
اخذ زوجها يجب عليها
ذلك ويثبت اذا كان
ذنبت في جسدها وكان
ذلك لا يضر زوجها
وان كان ذنبت يضر
زوجها كان ذلك عليها
حتى تقضه

ذلك كله أم رمضان زاد على الثلث منه المشهور من ملحق مالك وهو قول ابن القاسم إن له رد جميعه
وقال ابن الماجشون إن ما رمضان زاد على الثلث لا في العتق فإنه رد جميعه لما فيه من عتق البعض من
غير تقويم وجه القول الأول الوجه إذا زادت في حينها كانت متعدية ولم يختص التصدي بما زاد
على الثلث بل اختص بالجميع فوجب أن رد جميعه لأنها ممنوعة من ملحق القبر مع بقا المال على
ملكها كالفلس وبهذا فارق الوصية فإن الموصى يمنع من الزيادة على الثلث مع خروج المال عن
ملكه فقلت رد إلى الثلث وجه القول الثاني أن كل من له التصرف في ثلثه فانه برد ما زاد عليه
كالوصى وهو آتيس وأجرى على الأصول (فرع) وإذا قلنا إن الزوج الرد والأجازة فهل
ذلك موافق على الإجازة أو الرد قال أصبغ هو على الإجازة حتى يردّه وقال مطرف وابن الماجشون
هو مردود حتى يبيح ما زوج وجه القول الأول أن ذلك مال للزوجة وهي جائزة الأمر لها وأوجبته
في مالها فهو جائز وجه القول الثاني أن ذلك ممنوع لحق الزوج فلم يجز منه سني الإجازة
(مسألة) وإذا شابه الزوج قبل عينا أنها متى حلفت في كذا وحنت فقد أجزمت ما حلفت به لم
يزم ذلك ولو أشهد بذلك بعد عينا وبطل الحنث لزوم ذلك ولم يكن له الرجوع فيه قاله مطرف وابن
الماجنون وأصبغ وجه ذلك أنه إذا أشهد بذلك قبل عينا فقد أشهد قبل سبب الوجوب عليها
وعليه من ترك الاعتراض في متى قبل وجوبه أو وجوده بسبب وجوبه لم يزمه ذلك (مسألة) وإذا
حلفت بأكثر من ثلثها ولا زوج لها فزوجت حنت فلزوجه رد ذلك قاله ابن المواز ورواه ابن
حبيب عن أصحاب مالك وجه ذلك ما قاله من أن الاعتبار بحال الحنث دون حال العمان
(فصل) وأما ما يتعلق به سدّها كالصلاة والصيام والحج فإنه على ضربين أحدهما أن يضمر
بلازوجه ككتبة الصيام والحج والثاني لا يضر به كلاته كعتين وصيام يوم فإن كان ذلك يضمر
بزوجه ما منعها لأن حقه قد ملق بالاستمتاع بها فليس لها أن تأتي بما يمنع منه ولكن ذلك يبقى
بمنها حتى تجداني إذا نه السيل وإن كان ذلك مما لا يضر بلازوجه كان لها تدجيل فصله ولم يكن
للزوجه منعها منه والله أعلم وأحكم

﴿ العمل في كفارة الأيمان ﴾

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من حلف بيمين فأكد ما حنت فغلبه
عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين ومن حلف به ثم لم يفؤ أكدها ثم حنت فغلبه الطعام عشرة
مساكين لكل مسكين مد من حنطة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴿ س قوله من حلف على يمين
فأكدها عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين أو إطعام عشرة مساكين ﴾ ما كسوة مد أن رداء كسوة
الادوار الحن الحميم السميع العليم العز والحكيم ويحتمل أن يريد بتأكيد كسوة تكرارها
مراراً وأصله كل من عتق الرقاب من جفاف كان يرى في تأكيد أن يأخذ ذلك بأرفع الكفارات
وهو العتق أو يرفع عن أدنى الكفارات الذي هو الطعام إلى ما أرفح وهو الكسوة والإطعام
وإنما ذلك من عبادة الله بن عمر في التأكد على وجه الاستعجاب بالله أم وأما كفارة اليمين فإنها على
التصير بين الرقة والإطعام والكسوة فمن لم يجد شيئاً من ذلك صام والأصل في ذلك قوله تعالى
لا تأخذكم أموالكم والأبلاك وفي آياتكم ولكن إذا أخذكم بأمة دتم الأيمان فكفارة إطعام عشرة
مساكين أو كسوة عشرة مساكين أو إطعام عشرة مساكين أو كسوة عشرة مساكين أو كسوة عشرة مساكين أو كسوة عشرة مساكين

﴿ العمل في كفارة الأيمان ﴾

حنث يميني عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أنه كان يقول من حلف
بيمين فوكفها ثم حنت
فغلبه عتق رقبة أو كسوة
عشرة مساكين ومن
حلف بيمين فلم يؤكفها
ثم حنت فغلبه إطعام
عشرة مساكين لكل
مسكين مد من حنطة فمن
لم يجد فصيام ثلاثة أيام

كفارة أيمانكم إذا حاتم (مسئلة) وصفة الرقبة أن تكون مسلسلة كاملة الرق وتأنرت مسائل
من هذا الباب إلى الظهار (مسئلة) وأما سلامة الخلقة فإن النقص على ضربين نقص من
ظاهره سمه ونقص من منافعه قال شيوخنا العراقيون أنه إذا كان على صفة يمكنه معها التصرف
الكامل والنكسب غالباً فإنه يجزئ مثل أن يكون مقطوع الاغلة قال ابن حبيب يجوز زالجذع
الخفيف أو الصم الخفيف أو العرج الخفيف وذهب الضرر وإن أسودت ووجه ذلك ما تضمنه
(مسئلة) فأما قطع اليد أو قطع الرجل أو الأشل أو الأعمى أو المقعد أو الأخرس فإنه لا خلاف في
المنهب أنه لا يجزئ شيء من ذلك فإن كان أراد بالخرس البكم فذهب ابن القاسم إلى أنه لا يجزئ
وسياً ذكره وهذا وإن كان أراد بالخرس تغيير عوارج الحروف فإن كان ذلك شديداً يعسر
فهمه غالباً فإنه مؤثر في تصرفه لذلك منع الاجزاء (مسئلة) ولا يجزئ من الأمراض من به
جنون مطبق أو جذام أو فالج أو رمد أو برص فاحش قال ابن الماجشون في المبسوط لا
يجزئ الأرض وقال ابن الماجشون في الواضحة لا الأرض الخفيف قال أشهب أو المريض
الذي ينزع أو المقطوع الإبهامين قال القاضي أبو محمد من اليدين والرجلين فهذا كله لا يجزئ
لأن هذه معان تمنع التصرف والنكسب وهي من المعاني التي لا يبرجى برؤها وأما المريض الذي به
الحمى أو الرمد أو الطرفة فإنه يجزئ لأن هذه المعاني وإن كانت الآن تمنع التصرف والنكسب فإنها
معان يبرجى زوالها قال ابن الماجشون في الواضحة يجوز زرع المريض الأذى ينزع واختلف
قول مالك في الأعرج فقال مرة يجزئ وقال مرة لا يجزئ ثم رجح أي أنه إن كان عرجاً خفيفاً
أجزأ وقال أبو حنيفة يجزئ أقطع اليد أو الرجل والدليل على ما نقوله أنه تعالى فصر برقبة
وأطلاق الاسم يقتضي السلامة ودليلنا من جهة القياس أن هذا نقص يمنع التصرف التام فوجب
أن يمنع الاجزاء كما لو كان مقطوع الرجلين (مسئلة) واختلف في الحمى فقال ابن القاسم لا
يجزئ وقال أشهب يجزئ وجه القول الأول أن نقص الخلقة كالأعور والأتيل ووجه
القول الثاني أن هذا نقص لا يؤثر في عمله ونصره كأنفججاً أو يمانه أو غير ذلك (مسئلة)
اختلف في قطع الإبهام الواحدة فقال ابن القاسم في المدية لا يجزئ وكذلك في المقطوع
الاصبع والاصبعين وقال غيره يجزئ مقطوع الاصبع واختلف في ذلك في
المبسوط فقال مرة يجزئ مقطوع اصبع وتان مرة لا يجزئ مقطوع اصبع (مسئلة)
واختلف في الأعور فقال مالك والمصريون يجزئ وقال عبد الله لا يجزئ وهو قول مالك في
المبسوط وجه قول مالك أن العين أثر حدة تقوم مقام العين أو قرب ذلك فكان من بعده ضعف
وجهه ولم يمانه أن تصم ما تعب به ثم لديه كقطع اليد (سنة) واختلف في الأصم فقال مالك
لا يجزئ وقال غيره يجزئ وجه قول مالك ما حمله لقاضي أبر محمد من أن الأصم منفعة كالمه يضر
بالعمل ويجب فيها الدية الكاملة كالمه في وجه قول أشهب أنه لا يضره الأصم أبو محمد وأما من
ذهب السمع لا يضر بالعمل ولا بالتصرف كبير إضرار لأن كونه به صعباً فهو بالكلام وذلك
يرسل إليه ما يقوم فانه من الإشارة ومن يتغير عليه الكلام له منتهى وبعدد ما يجزئ ففي
استئصاله (مسئلة) وأما المقطوع الأذن فقال ابن القاسم في المدية لا يجزئ قال القاضي
أبو محمد خلافاً لأصحاب الأذى وإسرائيل على ذلك أن فيها حدة تضر في حوسر الصوت إلى السمع
ودفع الضرر عن باقي دمه من اتسويه يطلو في المبسوط عن ابن القاسم أن الحد

ابن وهب مدنا ونفعا لكل مسكين لسعة الأقوات بها قال ابن الموز لو أخرج بهامدا أجزاءه وقال أبو حنيفة لا يجزئ أن يطعمهم أقل من نصف صاع لكل مسكين من الخنطوق والشير والقراصع وان غدام وعشام أجزاءه والدليل على ما نقوله قوله تعالى فكمارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهلكم ومحال أن يكون للمدينة مدنان وسط شبع الأمل لاسما على قول أبي حنيفة أن المترطلان ودليلا من جهة القياس أن هذا أكثر من وسط طعام العيال فليزحم في الكفارة تأمل ذلك ما زاد على الدين (مسئلة) قال ابن الموز وان غدى المساكين وعشام الخبز والادام أجزاءه قال ابن حبيب حتى يشبعوا ولا ينفد منهم الخبز ولكن يادام من زيت أولين وأطنية وأولم أو بقل قال ابن عباس أعلاه اللحم وأوسطه اللبن وأدناه الزيت قال ابن حبيب ولا يجزئ أن يغذى الصغار ويعشهم ولكن أن أعطاهم فليطعمهم ما يعطى الكبار ويجزئ أن يعطى الصغار من الطعام المصنوع مثل ما يأكل الكبير قال ابن الموز إذا كان قطيا ومعنى ذلك أنه إذا كان رضيع لم يتخذ الطعام المصنوع ولا يتأني يبعه في الأغلب فكان حكمه أن يدفع إليه خنطوقا يبيعها وتتفاععها في غير القوت وإذا غارها إلى أن تضاف إلى مثلها

(فصل) وقوله أعطوا مائة من خنطوق منه على تجوز إخراج الخنطوق في ذلك ولا خلاف فيه والذي يخرج في ذلك من الطعام ما يقتله الناس غالباً ولا يستعمل غالباً إلا على وجه القوت كالقمح والشعير والسمك والدخن والأرز والذرة فأما القمح فمن أخرجه أجزاءه لأنه أنفلس ما يتقون وأما الشعير فإن كان يأكل الشعير وحب الناس القمح فإن كان ذلك لفقراً أجزاءه لأنه لا ينفد على الحقيقة وإن كان ذلك لبخل وهو يدر على النخلة لم يجزه إلا الخنطوق حكمه ابن حبيب عن أصبغ ووجه ذلك أن ينفذه لا يجزئه عن أن يكون من أهل التقوى بالخنطوق بجادة البلد وأنه لا يتحمل ذلك وقال ابن الموز يخرج مما يأكل ويحضر على مثله وإذا كان يأكل الشعير فليطعم منه ولا يجزئه الذرة لأن يكون هوأكله وقال ابن الماجشون في الفطر يخرج من جل عيش البلدان كأثر يريدهن بذلك إذا وافق قوت الخرج قوت البلدهن وفي أن أرادوا وإن خالفه قوت الخرج قوت البلدهن وخلاف الأول أظهر (فرع) فإذا ما يخرج شعيراً فقد قل ابن الموز يطعم منه في الكفارة قدر مبلغ شبع القمح (فرع) فإن تقوت الحقة وأهل البلدة يتقون الشعير لم يجزه أن يخرج الشعير رواه ابن حبيب عن أصبغ (مسئلة) ولا يخرج السويق في الكفارة قاله ابن حبيب عن أصبغ ووجه ذلك أنه لا يعمل به عن وجه ما يتقون عليه غالباً كما لو احتجنا به العصيد (مسئلة) وأما الدقيق فإنه يجزئ إذا أعطى منه قدر ريشه وكذلك خبز في الكفارات التي يطعم فيها قاله ابن حبيب عن أصبغ ووجه ذلك أنه لم يخرج عن وجه الاقتباس المتداول أعلم هذا المقدار لأجزاء شعيراً ابن حبيب عن أصبغ لا يجزئ أن يطعمهم الخبز ههنا ومعنى ذلك أن لا يستوعب مقدار المد من الخبز وأما أدقهم ههنا مدان يشبعهم للهنا والساعة فإن استوعبوا ذلك ولا قبلوا أجزاءه ما كوا للهنا (مسئلة) ولا يخرج الدين ولا الفطيس وإن كان عيش قوم وهذا سبق إلى نيلس بقوت شعيرة وعلى نيلس يجوز معناده ولا ساع في البلاد وقد استوعبت الكلام في هذا في كذا انظر بمغنى عن عدة وأما أصحابنا في قولهم بنسب بلطخ مسائلهم فيبقى مساواتهم عن ذلك مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عنه به الكسوة أنه ان كسوا رجل كسهم وبابوا كسوا النساء

هـ من مالك أحسن ما
سمعت في الذي يكفر عن
يمنه بالكسوة
كسوا رجلاً كسهم وبابوا

كساهن ثوبين نوين درعا وخارا وذلك أدنى مما يجزى كلاً في صلاته ع ش وهذا كما قال ابن
الكثير عن يمينه أن اختار أن يكفر بالكسوة فإنه إما يكفر بما يصلي فيه فقال في الرجل ثوبا ثوبا
وذلك يكون على ضربين أحدهما التقيص الذي يسترا العورة والجسد وهذا يشتمل على فرض
لباس الصلاة وقضه وإن أعطاه إزارا فقد قال ابن حبيب يعطيه إن شاء قيصا وإن شاء إزارا يبلغه
أن يكتف به مستتملا وهذا على معنى القمص أيضا وأما الإزار الذي يمكن الاشتغال به ولكن يمكن
أن يتزر به فلم أره لأصحابنا وأما الأظهر عندي أنه لا يجزى لأنه لا ينطق عليه اسم كسوة (مسئلة)
وأما المرأة فنقص أصحابنا على أنه يكسوها قيصا وخارا لأنه لا تجزئها الصلاة بأقل من ذلك (فرع)
ومن النساء الطويلة والقصيرة فيجزى بعضهن من القمص في الصلاة لقصرها ما لا يجزى بعضهن
لطولها والذي عندي أنه إنما يعطى كل واحدة منهن ما تستر عورتها في صلاتها (فرع) وإذا
كانت المرأة صغيرة فقد روى عيسى عن ابن القاسم أن كسا صفارا ثلاث فيعطيهن درعا

كساهن ثوبين نوين درعا
وخارا وذلك أدنى
ما يجزى كلاً في صلاته
 ع وحديثي عن مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر
أنه كان يكفر عن يمينه
باطعام عشرة مساكين
لكل مسكين مد من
حنطة وكان يعطى المار
إذا وكذا يمين

وخارا والكمفارة واحدة لا ينقص منها لصغير ولا يزداد لكبير روى ابن المواز عن أشهب أنه أعطى
العمية التي لم تبلغ الصلاة الدرعدون خارفا بلغت الصلاة أعطيت الدرعدون والخار وقال ابن
حبيب يعطى صفارا ثلاث ما يعطى الرجل قيصا كبيرا وجه القول الأول أن هذا مال يخرج في
الكفارة بغيره القدر فوجب أن يكون مقدارا حق الصغير فحق الكبير أصلا ذلك الإطعام
ووجه القول الثاني أن الكسوة معتبرة بحال من تدفع إليه ولذلك فرق بين الرجل والمرأة ولا يفرق
بينهما في الإطعام وقد يفرق بين المساكين في الإطعام إذا غدوا وعشوا فإن كل واحد منهما يأكل
شبعه سواء زاد على المد أو نقص منه (مسئلة) وإن كسا صبي صغيرا فقد قال ابن حبيب يعطى
كل صغير مثل كسوة الكبير وقاله ابن المواز وقدر روى ابن المواز عن ابن القاسم أنه لم يعجبه
كسوة الأصغر بحال وكان يقول من أخذ منها بالصلاة فله أن يكسوها قيصا مما يجزى به فعلى هذا
يعطى الصغير الذي بلغ حد الأمر الذي بلغ في الصلاة فيما يجزى به في الصلاة وهو دون حصص الرجل
فالأظهر عندي أن يكون ذلك حداً لم يعطى من صغر من يكسى على هذه الحالة من أمر الصلاة
من الرجال والنساء (مسئلة) وإذا كفر بالكسوة أو الإطعام فاختار أن تكون الكفارة
كلها كسوة أو أطعاما فإن كسا خمسة وأطعم خمسة فاختلف قول ابن القاسم فيه فقال يجزى به وأظنه
قول مالك وقال لا يجزى به قال أشهب ويضيف إلى ما شاء منها تمام العشرة وجه القول الأول أن
جميع ما أخرج معصوف إلى المساكين فإذا كان مما يجزى الكفارة منه بافراجه جاز أن يجمع
إلى ما يجزى منه أصله إذا كانت طعاما كلها أو كسوة كلها ووجه القول الثاني أن الكفارة
لا يصح من جنسين كالكسوة والعنق ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكفر
عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة وكان يعطى المار إذا وكذا يمين ع
س قوله رضى الله عنه أنه كان يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين وهذا يقتضى اعتبار عشرة
مساكين من أوسط ما تطعمون أهلهم

(فصل) وقوله وكان يعطى المار إذا وكذا يمين يقتضى أن ذلك كان بتكرار ذلك جائز في الحنث
في اليمين والتكثير والأصل في ذلك ما روى عن أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
وإني والله إن شاء الله لأحلف على يمين فأرى غير ما خيرا، إنها لا كفر عن يميني وأنيبت الذي هو خير
وماروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأن يبلغ أحدكم بيمينه في أهله أحم له عند الله

التوحيد الذي ينفي الكفر والظاهر من هذا موجب قوله دون غيره لانه لو وجبت عليه الكفارة لقرن الامر به بالامر بكلمة التوحيد ص **ع** مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا ومقلب القلوب **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا ومقلب القلوب على سبيل القسم ويقضي ذلك انه كان يكثر القسم به ولمه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك تنبيها على ما ينفرد به تعالى من قلب القلوب من الرضا للشئ الى الكراهية ومن العزم على الفعل الى العزم على الترك وفي ذلك معنى آخر وهو انه يجوز الحلف في أماء الله وأوصافه بغير الله فيجوز أن يحلف الخالف فيقول لا والله لا خلق وبسط الرزق ومدبر الأمور وقال في الصباح وجعل الليل سكنا وما جرى مجرى ذلك ص **ع** مالك عن عثان بن حصص بن عمر بن خلدة عن ابن شهاب انه بلغه ان أبا لبابة بن عبد المنذر حين تاب الله عليه قال يا رسول الله أهجرت دار قومي التي أصبت فيها الذنب وأجورك وأتخلع من مالي صدقة الى الله وإلى رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يميزك من ذلك الثلب **ع** ش قوله ان أبا لبابة بن عبد المنذر قال حين تاب الله عليه أهجرت دار قومي التي أصبت فيها الذنب على وجه البالغة في الاملاء عن الذنب وترك كل ما كان سببا اليه فتيكون مقامه بيلدا وماله بها من مال المساكين والمال سبب ذلك الذنب فديكورا سبه بعده عن النبي صلى الله عليه وسلم حين لم يحاوره في عظه ونهاه ويعلمه ولذلك قال وأجورك

(فصل) وقوله وأتخلع من مالي صدقة الى الله ورسوله يريد التقرب بذلك الى الله تعالى والشكر له تعالى على توبته بعد توبته في الذنب

(فصل) وقوله يميزك من ذلك الثلب ظاهره انه قد كان التزم الصدقة بجميع ماله ولذلك قال له يميزك من ذلك الثلب لان هذا اللفظ انما يستعمل فيما يترجم الانسان فيحكم فيقال له يميزك من ذلك كذا لو كان كسر الهمزة مع الفعل قال صدق وبنات مالك وأسئلته في نفسك الباقي لك فكيف عن الحاجة الى الناس كما قال سعد بن أرو وقاص ذلك يا رسول الله أوصي بمالي كله قال لا قلبك بالشرط قال لا لمثل الثلب فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير أو كبير وفدا خلت العلماء فحين حلف بصدقة ماله فحنت فقال مالك يميزك من ذلك الثلث وقال أبو حنيفة يخرج جميعه من العين والحرف والماشية دون سائر أمواله وقال ابراهيم التيمي يخرج جميع ماله وان ثبت حديث أبي لبابة فانه يتأول على انه لم يكن أوجب بعدوانه حتى يميزك من ذلك الثلث انه يميزك من غاية النهاية فيا يتقرب به الى الله عز وجل فان اخراج الانسان جميع ماله ابتداء وبني عاله ممنوع منه والافضل له استبقاء أكثره بقوله تعالى ولا تجعل يدك مزاولة الى عنقك ولا تسطها كل البسط فتقعد لوما معسورا وقال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما وهذا ما يراه عليه الانسان ابتداء فأما ما اذا أنزله فانه يميزه كالطلاق وهو مجموع من ايقاع الثلاث وانما يبسطه واحدة فان أوقع الثلاث لم يمت وجهه مذهب اليمالك حديث أبي لبابة يميزك من ذلك الثلب وظاهر ما قلنا ومن جهة المعنى ان استيعاب المال بالصدقة ممنوع فوجب أن يؤدنا المنع في الصدول عنه وان لا يبطل في الجملة لان النقص لا يتناول البعض فوجب رده الى الثلث كالوصية (مسئلة) اذا قلنا انه لا يجب عليه اخراج جميعه فانه يميزك من ذلك الثلث سواء كان ماله قليلا أو كثيرا به قال الزهري وقال ابن وهبان كان غنيا لم يأن يخرج ماله وان كان قليل المال يحصف به اخراج ثلث ماله أجزأه أن يخرج من كذا ماله وان كان فقيرا فسكره مرة بين وقال النافعي عليه على كل حال كفارة

• وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا ومقلب القلوب • وحدثنى عن مالك عن عثان بن حصص بن عمر بن خلدة عن ابن شهاب أنه بلغه أن أبا لبابة بن عبد المنذر حين تاب الله عليه قال يا رسول الله أهجرت دار قومي التي أصبت فيها الذنب وأجورك وأتخلع من مالي صدقة الى الله وإلى رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يميزك من ذلك الثلب

بين والدليل على صحتها قوله ان هذا التزام لا ذكر فيه للامين ولا يصرف عن ظاهره للقرينة فلم يجب
 به كفارة عين كماله وصرحوا بأصله (مسئلة) وهذا اذا علق الصدقة على جميع ماله فان علقها على
 جزء من جميع ماله فان عليه غرم جميع ذلك الجزء من ماله كقوله الربع أو النصف أو التسعة أعشار
 لزمه اخراج ذلك كله لم يقتصر منه على الثلث وفي النوادر روى عن ابن وهب عن مالك يقتصر
 من ذلك على الثلث وجه القول الأول ان حلفه بصدقة ماله قد تناول لفظ المال على وجه عام يحتمل
 التخصيص وليس فيه دليل على الاستيعاب غير ما يقتضيه اللفظ واذا علقه بجزء منه فقد علقه على
 جزء مخصوص من الجملة فكان ذلك دليلا على أن المراد باللفظ بمنزلة التمين والتعين أقوى في تعلق
 الأحكام به من المطلق ووجه الرواية الثانية انه اخراج مال على وجه يمنع من استيعابه ولا يمنع من
 ابعاضه فوجب رده الى الثلث كالوصية (مسئلة) ومن تصدق بشئ معين وهو جميع ماله فالمشهور
 من المذهب انه لزمه اخراج جميعه وفي النوادر عن ابن نافع بجزء الثلث وجه القول الأول أن
 تعليق الأحكام بعين يقتضي من اختصاصها به ما لا يقتضيه تعليقها بلفظ عام الاخرى ان من أخر لقد
 رأى بنو زيد كان صادقا اذا رأى بعضهم ولو أراد بقوله ذلك التخصيص واذا قال لم أره وأراد بذلك
 جميعهم كان صادقا اذا رأى بعضهم وأراد الجميع تعلق الحكم بجميعهم في تعليق الرؤى بجميعهم
 ونفيها عنهم واذا عين زيد اختص هذا الحكم باختصاصه لا يجوز غيره ولا يحتمل من التخصيص
 ما احتمله عدم التغير فلهذا اذا حلف بصدقة ماله لزمه اخراج جميع ماله لان اللفظ يحتمل الجميع
 ويحتمل البعض وان كان في الجميع أظهر واذا عين عبدا أو قوبل لزمه اخراج جميعه لان ما علق عليه
 الحلف عين لا يحتمل التخصيص فلهذا اخراج جميعه ووجه الرواية الثانية ان الحلف بصدقة
 جميع المال يضي الراد الى الثلث كالحلف بجميع ماله (مسئلة) ومن حلف بصدقة عدد من ماله
 مثل أن يحلف بصدقة مائة دينار من ماله لزمه اخراج جميعها وان لم يلف بها ماله بقي باقي ذلك في ذمته دينا
 عليه رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه ووجه ذلك ان هذا نوع من التعين ويجب استيعابه ويجب
 على رواية ابن وهب وقول ابن نافع أن يرد في ذلك كله الى تلبس المال بالايامه سواء والله أعلم (مسئلة)
 ومن حلف بصدقة ماله مرة بعد مرة فليس عليه الا تلبس واحد رواه ابن حبيب عن مالك وأصحابه
 وهو في كتاب ابن المواز واختلف في ذلك قول ابن القاسم فقال يخرج عن العين الأولى تلبس ماله ثم
 يخرج ثلثه عابقي عن العين الثانية وبه حال أشهب وجه القول الأول ان العين بصدقة المال مبنية
 على الراد الى الثلث فتكررت لم يقض الا ثلثا واحدا أصل ذلك الوصية لو وصى بثلث ماله أو بجميع
 ماله مرة بعد مرة لم يلزمه غير ثلث واحد والله أعلم ووجه ازوايه الثانية ان كل عين منها عين صدقة بحال
 فكان لها حكمها كما وحفت في سبيلته من على ولا يسار حلف في من أخر لتهتم من على
 فلان يرد من لبس حكم العين (مرع) فاذا قل ليس عليه الا واحد فقد روي يحيى بن يحيى عن
 ابن القاسم انه سواء كانت بعينه في أوقات مختلفة أو من محلات مختلفة فيها كلها أو بعضها في وقت
 واحد أو حدث بعد حدث فليس عليه الا ثلث واحد لان يخرج من حلف بعد حدث فحلف في يخرج
 ثلثه مرة ثانية فلما ان حدث ولا يخرج الثلث حتى يحلف مرة أخرى وليس عليه الا ثلث واحد
 (مسئلة) ومن حلف بصدقة ماله على مقدار ما حدث وقد ادماه ثم رخص وانما يرد له ثلث
 مما كان يبدعه يوم الدين دون الزيادة عليه مالك سواء ادماه بثلثه أو بثلثه وروى بن حبيب الان
 يزبد بولادة فيخرج ثلث الأولاد من الأولاد وجه القول الأول انه مما لزمه التمين فيم كان

ملكه يوم الدين فاما ملكه بعد ذلك فلم يتناوله بمينه ووجهه الى رواية الثانية ان هذا ملك يتعلق بالأمهات
 قبل الولادة الى حين الولادة فيملق بمثلها أصل ذلك تملك الخالف (مسئلة) فان نقص ماله
 بعد الدين لم يلزمه الا ثلث ما بقي بيسه يوم الخنث قال ابن حبيب ولم يختلفوا في هذا وهذا اذا ذهب
 ما ذهب منه بما من من الماء من غير تفریط قال ابن المواز يلزمه ما تلف بسببه ولا يلزمه ما تلف بغير
 سببه وروى ابن حبيب عن مالك ان ما اتفق منه فهو دين عليه وان ذهب بغير سببه لم يضمن ولا
 يضر التفریط بعد الخنث وقال سمعون يضمن بالتفریط بعد الخنث وجهه قول ابن حبيب انه
 لا يضره التفریط اذا اخرج الكفارة لين على الفور فتأخير اخراجها لا يوجب عليه الضمان ووجه
 قول سمعون يحتمل ان يردها على الفور ولا نهجز مما أوجب عليه اخراجها فلهزمه بالتفریط
 كالزكاة (مسئلة) وأما اذا أنفق بعد الخنث فقد خال ما لا يضمن عليه ولا يتبع به دنيا وقال
 ابن القاسم يضمن كزكاة فوط فيها حتى ذهب المال واد ابن المواز عنها وجهه قول أشهب انه غير
 مطالب بها وان أنفقها الضرورة وحاجة لها لم يأت بملك كالمراثم الذي وقع على أهله في زمان
 اذ علم النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته اليها فأمره أن يطعمها أهله ونحن نتأول في ذلك ان
 الكفارة باقية في ذمته ووجهه قول ابن القاسم انه حق لله تعالى يجب عليه اخراجها فان أنفق وجب
 عليه اخراجها أصل ذلك الزكاة (مسئلة) وهذا اذا حلف بعدة فما تقدم ملكه عليه وأما اذا
 حلف بعدة فجميع ما يملكه في المستقبل فقد قال مالك لا يلزمه شيء وان حلف بعدة ما يسهه
 في مصر أو غيرها لم يملك بمنزلة الطلاق (فرع) ومن حلف بعدة ماله خنث وله عين ورفيق
 وجوب فليخرج ثلث ذلك كله لأن ينوي العين خاصة قال أشهب يخرج ثلث خدمة المذبح
 والمتقى الى أجل وقال ابن القاسم لاسي عليه في مذبحه ولا يملكه الى أجل لأن يؤجرهم فيخرج
 ثلث الاجرة وجهه قول أشهب ان خدمتهم ماله بديل ان اذا أجروهم أخرج ثلث الاجرة فلهزمه ذلك
 وان لم يؤجرهم ووجهه قول ابن القاسم ان ذلك ليس بمال وانما يدسر مالا بالاجرة وتبني ستعداد
 بعد العين (فرع) وأما كتابة مكاتبه فقال ابن القاسم يخرج ثلثه الكفاية وان عجز
 المكاتبون نظروا في قبة رقابهم فان كانت أكثر من قيمة الكتابة أخرج الفضل * وقال أشهب
 يخرج ثلث ما أخذ من المكاتبين وان عجز المكاتب أخرج ثلثه وما يرجع من ذلك بعد موته لم يلزم
 ورثته فمئة رواد ابن المواز كلمه عنهما ص * مالك عن أيوب بن موسى عن منصور بن
 عبد الرحمن الحجي عن أمه عن عائشة أم المؤمنين انها سئلت عن رجل قال مالي في رتاج الكعبة
 فقالت عائشة رضي الله عنها يكفر ما يكفر العين * ثم حوله مالي في رتاج الكعبة الرتاج الباب
 قاله مالك والحطيم ما بين الباب الى المقام رواد ابن القاسم عن بعض الحجة وقال ابن حبيب الحطيم
 ما بين الركن الاسود الى الباب الى المقام وعليه يعطى الناس فمن قال مالي في رتاج الكعبة فقد كانت
 عائشة تقول فيه كفارة عين فأخذ به مالك ثم رجع الى ان لا يثنى عليه ومول عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال ابن حبيب وأرى ان يسأل فان نوى ان يكون ماله للكعبة فليدفع ثلثه الى خزنها يصرف
 في مصالحها فان استغنى عنه بما أقام السلطان لها من ذلك صدق به وان قال لم أتوشأ بذلك ولا أعرف
 لهذه الكعبة متأ ولا فلكفارة عين أحب الي وسواء كان ذلك في نذر أو عين وجه القول الاول انه
 لما كانت عينه خارجة على وجهه ابرو كانت متعلقة بالانفعة فيه كانت بمنزلة النذر المزمع كفارة كفارة
 عين ووجهه رواية الباقية المشهورة في المدونة وعبد الرحمن بن عوف عن عروة بن مسعود عن ابن مسعود عن ابن عمر

* وحدثنى عن مالك عن
 أيوب بن موسى عن
 منصور بن عبد الرحمن
 الحجي عن أمه عن عائشة
 أم المؤمنين رضي الله عنها
 انها سئلت عن رجل قال
 مالي في رتاج الكعبة
 فقالت عائشة يكفر ما
 يكفر العين

الله وصفاته فطفاؤنه وعرفا فموجبها كفارة أصل ذلك إذا نذر القيام أو القعود أو الاتفاق لنهر
وجه واحتج مالك في ذلك بان الكعبة لا تنقض ولا ينقض الباب فيصل مال هندافيه (مسئلة)
وهكذا من قال ما في الكعبة أو في حطيم الكعبة وأما إذا قال أنا ضربت على راجع الكعبة أو
الكعبة أو الحطيم أو أراكن الأسود فإن عليه الحج والعمرة ولا شيء عليه غير ذلك إذا لم يرد حلال ذلك
على عنقه ولو أرا دحلانه على عنقه وهو محارب به العادة أن لا يجعله إلا راجل فإنه يجب عليه المشي
إلى مكة على نحو ما تقدم من **ع** قال مالك في الذي يقول ما في سبيل الله ثم يصنع قال يجعل ثلث
ماله في سبيل الله وذلك الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر أبي لبابة **ع** ثم قوله في
الذي يقول ما في سبيل الله فيصنع يجعل ثلث ماله في سبيل الله أما الكلام على الذي ياتزم فقد تقدم
فيه ما ينفي عن الزيادة عليه فإن امتنع من إخراج ذلك في الموازية قال ابن القاسم يعبر على إخراج
ماله في سبيل الله وجهان سواء جعل ذلك لمعين أو لغيره من وقال أشهب إنما يجب إذا جعل ذلك
لرجل معين فإن فعل ذلك لساكن لم يعبر وجه قول ابن القاسم إنه حق لله تعالى تبرع بالآثر منه فاجبر
على إخراجها كما كان لمعين ووجه قول أشهب ما أحج به بانه حق لغيره من فلا يستحق أحد الماطلة به
وتزيره عليه الزكاة فإنها لغيره من ويعبر على إخراجها

قال مالك في الذي يقول
ما في سبيل الله ثم
يصنع قال يجعل ثلث
ماله في سبيل الله وذلك
الذي جاء عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في أمر
أبي لبابة

(فصل) وأما قوله في سبيل الله فإن هذه اللفظة تستأول كل سبيل برقان جميع سبيل البرسين لله
تعالى ولكن جرى عن الاستعمال لها في الفرو والمهاد والرباط فإذا أطلقت ذنب اللفظة جلت
على ذلك وسئل مالك عن قال لسي بن ماله هو في سبيل الله فقال سبيل الله كثيرة وهذا لا يكون
إلا في الجهاد فليعط في السواحل والغور قيل له فيعطى في جهة فقال لا ولم يرد جده مثل سواحل
الروم والسام ومصر وذلك إنما كانت في يومه غورا لا سلام قيل له إن قد كان في جده عوفي فقال
أي كان ذلك مرة ولم يكن يرى جده من السواحل التي يربط فيها يعني أنها ليست بمكان يتأذى
للمسلمين يجاورهم من العدو وأما كهم عن غزوه وأذا هم (مسئلة) ومن قال لعبد لله عوفي
أن أجعل في سبيل الله فليجعله في سبيل الله وذلك أن يبيعه ويدفع عنه من يفر من موضعه من
وجد فإن لم يجد يبع منه إلى الغور ووضع الغور ووجه ذلك أن عبد الله ليس بمأصر في
سبيل الله فلذلك يبيع وصرق عنه ولو كان عبدا يمكن أن يبتع به في سبيل الله أو جعل مكان أوجه
يبتع ولا يبيعه (مسئلة) وإن كان مائتة أو حطب فربما أو سلاحة أنفذه يعني وجبه من يبيعه
منه أو يمكن حمله وإن أعتد ذلك عليه لم يصح المكان وعظم المؤنة في نقله بعه وأنته من يصرف في
مسألة من دابة والكرع ومعنى ذلك إنما كان مأصر لم يصح استعماله في الوجه الذي نذر فيه
تعالى النذر يعني أن ما كان ذلك من نذر لم يصح نذر لما ذكرناه لزم يبيعه من يمكن إيصاله
ويحمل حمله فإذا وصل حمله مثل أوجه الأصل كانت مائة يمكن استعمالها في دابة أو حن
أو مكن ذلك وبيع الحن فإن قصر من فيها كانت مائة أو مائة من مائة من مائة من مائة من
يكون سيفاً قصير فمعه من سيف يدري به مال فلا بأس أن يشترى به رجلاً أو غير ذلك مما
يستعمل في الحرب ويقلعه عن ما يبيع به والله أعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
 (كتاب النكاح)
 ﴿ ما جاء في خطبة النساء ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم
 ﴿ كتاب النكاح ﴾
 ﴿ ما جاء في الخطبة ﴾

عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن الأعمش عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا
 يخطب أحدكم على خطبة
 أخيه • وحديثي عن
 مالك عن نافع عن عبد
 الله بن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا يخطب أحدكم على
 خطبة أخيه قال مالك
 وتفسير قول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيما
 ترى والله أعلم لا يخطب
 أحدكم على خطبة أخيه
 أن يخطب الرجل المرأة
 فتركن إليه ويتفقان
 على صداق واحد معلوم
 وقد تراضيا فهي تشتري
 عليه لنفسها فذلك التي
 نهى أن يخطبها الرجل على
 خطبة أخيه ولم يرم ذلك
 إذا خطب الرجل المرأة
 فلم يوافقها أمره ولم يركن
 إليها أن لا يخطبها أحد
 فهذا باب فساد يدخل
 على الناس

الخطبة بكسر الهمزة ما يورث من الخطب في استدعاء النكاح والإجابة إليه وهو في غير ذلك الخطبة بضم
 الهمزة قال أبو إسحق الزجاج الخطبة فيها أول يريد والله أعلم أن الخطبة بكسر الهمزة مجرى من
 المراجعة والمحاولة للنكاح لأنها غير مقدر ولا يتعين له أول ولا آخر لأن هذا اللفظ قد يستعمل
 في كل ما يستدعي به النكاح من القول وأن لم يكن مؤلفا على نظم الخطبة فيقال فلان يخطب فلانة
 إذا استدعى نكاحها وإن لم يوجد منه لفظ يسمى خطبة ويدل على ما ذهب إليه أبو إسحق الزجاج
 قوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولم يرم في الخطبة الكلام المؤلف الذي يورث
 به عند انعقاد النكاح وإنما أراد ما تراجع به القول عند محاولة ذلك ومراوضته وأخطبته في استدعاء
 النكاح مشروعة قال مالك في كتاب محمد بن مسعدة وهي من الأمر القديم وليس بواجبة وعلى
 ذلك جميع الفقهاء وقال داود هي واجبة والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور حديث سهل بن
 سعد الذي يأتي بعد هذا أن شاء الله تعالى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي لم يجد خاتما من حديثه
 ملككم بما علمه ذلك من القرآن ص • مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعمش عن أبي هريرة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه • مالك عن نافع عن عبد الله
 بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه • قال مالك وتفسير قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ترى والله أعلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أن يخطب الرجل
 المرأة فتركن إليه ويتفقان على صداق واحد معلوم وتراضيا فهي تشتري عليه لنفسها فذلك التي
 نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ولم يرم بذلك إذا خطب الرجل المرأة ولم يوافقها أمره ولم
 يركن إليها أن لا يخطبها أحد فهذا باب فساد يدخل على الناس • ثم قوله صلى الله عليه وسلم
 لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه نهى أن يخطب امرأة يخطبها أخوه المسلم ورضيت به ووافقت
 على صداق معلوم وكذلك روى عن ابن نافع أن له أن يخطبها المسلم فتعاقب على صداق معلوم على رواية
 الموطأ وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ومطرف وابن الماجشون أن
 المرأة إذا أظهرت الرضا بالرجل فنهى غيره عن أن يخطب تلك المرأة وأن لم يتفق على صداق
 وجهه وإن نافع أن وافقة لم تكمل بدو النكاح • كل بالتواضع أو بقرض الصداق وذلك أن
 كثرة البداهة تبرعها فمن زوجه كما أن ذلك قد تزداد من نزع فيه وهو عرض بعضها ومعلم
 ما يملكه زوجها ووجه قول ابن القاسم ما احتج به ابن حبيب من أن ذكر الصداق ليس بشرط في
 صحة النكاح لأنه لا ينعقد من غير نكاحه التوفيق (مسألة) إذا ثبت ذلك ووجهنا
 ذكرنا من الموافقة وظاهر الرضا فقد نزع غير ذلك الرجل من خطبتها وإن لم يوجد الإيجاب بعد
 ودنا مع نكاحه وحالي الرجلين في الدين فأما إذا كان الأول يهرض الدين وكان الثاني مراضيا
 فقد قال ابن القاسم أني لا أرى على من دخل في مثل هذا ناسيا ولا أرى الحديث الآتي الرجلين
 المتمازعين وأما صالح وفاطس فلا (مسألة) ومن خطب على خطبة أخيه فقد روى يحيى بن
 ابن القاسم في العتيق وروى ابن نافع على ذلك فهل يفسخ نكاحها ولا روى يحيى بن القاسم

لا يفسخ وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون لا يفسخ قبل البناء ولا يفسخ بعده قال أبو حنيفة والقاضي
وروى ابن حبيب عن ابن نافع يفسخ قبل البناء وبعده وروى ابن مزين عن ابن نافع يفسخ قبل البناء
ولا يفسخ بعده وقال القاضي أبو محمدان الظاهر من المذهب الفسخ ودليلنا عليه نهي النبي صلى
الله عليه وسلم عن ذلك والتي يقتضي فساد المهر عنه وجه القول الاول ان النبي اعمى تعليق الخطبة
دون النكاح فلم يقتض فساد عقد النكاح (فرع) فاذا قلنا لا يفسخ فقد روى النبي عن عيسى
عن ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال في خطبة من فعله وبعدها على الخطيب اولا فان خطبته رجوت
له في ذلك مخرجان ا في فليفارقه فان نكحها الاول والا فلهذا ان ما أتتف معهما نكاحا قال عيسى
وقال ابن القاسم ان لم يحمله فليستغفر الله تعالى ولا شيء عليه وجه قول ابن وهب ان العقد وقع على
وجه الكراهية لم يقع آدمي ينسب أن يخرج له عنه ان لم يحمله منه خلف أسقط حكمه عن
الكراهية وان ا في فلا يمكنه الخروج منه بالافراق فان نكحها الاول والا فهذا الثاني أحد
الخطاب وجه قول ابن القاسم أن فرقا يعلل الاسمي لأن حق لم يثبت بعده وكان للمرأة أن تمنع
من نكاح الاول حين خطبة الثاني ولكن يستغفر الله تعالى لمخالفة نهي النبي صلى الله عليه وسلم
(فصل) وتوله ولم يمن بذلك اذا خطب الرجل امرأة فلم يوافقها يعني انها لم تبلغ البلوغ التي تقدم
قبل هذا فبا يمنع الخطبة فلم يوافقها وأظهرت دونه فمنع هذه أن يخطبها سواء قال مالك في باب
فساد يدخل على الناس يريد الله أن علم أن مضرة هذا كانت تم ونشيع لأنه كان يخطب المرأة من
لا رضاه ولا ترده بل ترده فاذا امتنع على الناس خطبتها والتعرض لها بذلك فقد فسرمت على الاول
الذي كرهته وعلى الرضا بما بذله لها مما ليس بمهر لها وهذا مما يعظم فساد ه ص هو مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم أن يقول رجل للمرأة وهي في عدها من زوجها وجهها انك على
لكرية وهي فيك لا ترغب وان الله لسائق اليك خيرا ورزقا ونحو هذا من القول في ش ما ذكر
من قول الرجل للمرأة اني فيك لا ترغب وان عليك خريص تعرض بالنكاح وهو الذي اباحه
الباري تعالى بقوله ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وقد قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة
بنت قيس فاذا حلت فاذني وفي غير الموطأ فلا تنوين نفسك قال القاضي أبو اسحق في أحكامه
وأنما يعرض المعرض بالخطبة ليفهم مراده كالتصاوب ينسب التعريض الى الرجل خاصة ولو ان
المعرض بالنكاح اقتضى الجواب وبين أنه بعد المواعدة ثم اياه الذي وجهه تعرض فيهم
منه الاجابة لكره ذلك ويدخل في باب المواعدة (مسألة) ولا بأس أن يهدي البها المهدية فيزواجه
ابن حبيب عن مالك قال ولا أحب أن يخفى به الامن بحجزة التقوى عا ورأه وجه ذلك أنه
ليس في المهدية تصرف بالنكاح ولا مواعدة وإنما فيه ظهارة المودة كقوله اني فيك لا ترغب وان
عليك خريص قال ابن حبيب ولا يجوز أن يوسع لها بغيره اها وان كانت ثمة امرها قال وقد
سئل عنه عطاء فنهى عنه وجه ذلك أن يسهه عقد النكاح وهو القائم به من جهة المرأة فلا يجوز
أن يوسع بالنكاح كلاجوز أن نواذبه المرأة قال يحيى بن مزين والعبد تلن في ذلك مواعدة
الوفاء وعده الطلاق قال وسألت عيسى عن الاطلاع للنظر فقال قد جبهت فيه مخرجة وكان مالك
لا يراه خوفا من أن يطلع على عورة ولا بأس أن يستأذن عليها فيدخل والله أعلم وروى محمد بن
يحيى عن مالك في المدية لا بأس أن ينظر اليها وعليها ثيابها وروى عيسى عن ابن القاسم عن مالك

وحديثي عن مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه
أنه كان يقول في قول الله
تبارك وتعالى ولا جناح
عليكم فيما عرضتم به من
خطبة النساء أو كنتم
في أنفسكم أن يقول رجل
للرأة وهي في عدها من
زوجها انك على
لكرية وان الله لسائق اليك
خيرا ورزقا ونحو هذا من
القول

لا يصح في ذلك ويحتمل أن يراد في رواية محمد بن يحيى أن ينظر إليها مفتضلاً لها إذا علم أن عليها ثيابها وأن ذلك الذي منع في رواية ابن القاسم ويحتمل أن يكون أراد في رواية محمد بن يحيى أن ينظر إليها بعد إعلامها وأن ذلك غير مانع من ابن القاسم والله أعلم

استئذان البكر والأيم في أنفسهما

ص مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صاحبها ثم قوله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها الأيم هي التي لا زوج لها وقدر في هذا الحديث زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل قال الثيب أحق بنفسها من وليها وهو قمر بيبس الأول إلا أن لفظ الأيم لا يستعمل إلا في التي لا زوج لها قاطع فلا ينطلق عليها اللفظ وقال القاضي أبو اسحق أن الأيم هي التي لا زوج لها بكرة كانت أو ذكراً كانت أو غير بالغ فخص من ذلك البكر ذات الأب ويحمله على الثيب وعلى البكر الثيبة وما تقدم أظهر من جهة عرف الاستعمال ومع ذلك فصل اللفظ على عمومته دون تخصيص ورواية زياد بن سعد بهذا والله أعلم ومعنى كونها أحق بنفسها من وليها أنه ليس له إجبارها على النكاح ولا إنكاحها بغير إذنها وإنما له أن يزوجه بأذنها ممن رضاه وليس لها هي أن ترفضه على نفسها كحالها ولا بانئرها ولا أن ترضع نفسها عند غير كفها ولأن قولنا ذلك غير وإما أفلكل واحد منهما أحق في عقد النكاح ووجه كونها أحق به أنها إن كرهت النكاح لم تنقض بوجهه وإن كرهه الولي وورثته الأيم عرض على الولي العقد فإن أبي عقده غيره من الأولياء أو السلطان فذا وجه كونها أحق به من وليها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والبكر تستأذن في نفسها قال ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك في المدونة يرد البكر التي لأب لها لأنها هي التي تستأذن وقدر في هذا الحديث زياد بن سعد فقال فيه والبكر تستأذن أي بوجهها وصواب هذا الحديث ما رواه مالك وهو تابعه عليه سفيان الموري وكل واحد منهما إذا انفرد قوله غلب قوله على قول زياد بن سعد فكيف إذا

اتفقا على خلافه ونقدناه صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل فقال فيه واليتيمة تستأمر وهو أثبت من زياد بن سعد وقوله أيضاً أولى من جهة النظر ولعل عبد الله بن الفضل لعلمه بالمراد به كان مرة يقول والبكر تستأذن ومرة يقول واليتيمة تستأمر وقدر في هذا الحديث شعبة عن مالك فقال فيه واليتيمة تستأمر ووجه آخر وهو أنه قد روي عن زياد بن سعد والبكر تستأذن بمثل رواية مالك ووجه ثالث وهو أن الولي له حق في تزويجها ولا يلحقها بالبكر المعنس ويجوز أن يحمل على الاستئذان المندوب إليه (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالذي تستأذن هي البكر البالغ قاله سحنون في المدونة لأن غير البالغ لا أذن لها فلا تنكح على ثلاثة أصرب بكر بالغ تنكح وتستأذن وهي التي ذكرناه من زوجها وصبيها أو وليها بكر لا تنكح ولا تستأذن وهي اليتيمة التي لم تبلغ المحيض فاليتيمة لا تزوج إلا بإذنها والتي لم تبلغ لا يصح أذنها فلا يصح إنكاحها وهذا في ذات القدر قال ابن حبيب ليس لوصي ولا ولي أن ينكح صغيرة حتى تبلغ فإن فعل فسخط ذلك أبداً وإن طال وكان الولد ورضيت بذلك قاله مالك وأصحابه وقال ابن القاسم في الموازنة يفسخ الآن يستأمر بعد البناء فيه ضي وقال أصبغ حتى يتقدم وتلد الأولاد ولم ير التامدي عشرة أشهر طولاً

استئذان البكر

والأيم في أنفسهما

حدثني مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع ابن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صاحبها

الولد: (مسئلة) وأما المحتاجة في العتية عن مالك لا زوج حتى تبلغ المحيض وروى عنه في بنت عشرين تطوف وتسل الناس زوجت في غنى رضاها وولت أمرها رجلا فاجاز له مالك ولم يميزه في المغيرة قال سمعون في العتية وهي رواية ضعيفة

(فصل) وبكر تنكح ولا تستأذن وهي البكر ذات الأب بكر ذات الأب يعبرها على النكاح دون اذنها وان استأذنتها فحسن قال ابن حبيب يستحب للأب معرفة البكر ويذكر لها الزوج ويقتصر من الأم ومن غير هارضاها أو كراهيتها وروى أشهب عن مالك أن شاورها فحسن وله أن لا يفعل (مسئلة) وحدا البلوغ المعتبر في ذلك عن مالك المحيض قال ابن حبيب أو بلوغ ثمان عشرة سنة فتكون كالبالغ واختلف في الاتيان فقال ابن القاسم في المحتاجة أن أثبت أو شارفت زوجها الوصى أو الولي رضاها وقوله أصبغ مرة وقال مرة بل حتى تبلغ ويفسخ قبل ذلك قال ابن حبيب يفسخ قبل البناء وبعده وإن أثبت قال محمد لا يفسخ إذا أثبت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأذنها صامتا يخص صلى الله عليه وسلم البكر بهذا الحكم لما يغلب عليها من الحياء وما جعل عليها كثره من الامتناع عن النطق بذلك فعلى هذا لا تستل القيمة قطعا لرضا رواء محمد وغيره عن مالك وحكى الاسفرائني أن ذلك على وجهين عنهم أحدهما أن ذلك في ذات الأب والجو أو ما للقيمة فأنها لا بد لها من النطق بالرضا والدليل على ما نقوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تنكح إلا حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكف إذا قال إن نسكت فوجه الدليل من الحديث أنه قال ولا تنكح البكر حتى تستأذن والتي لا تنكح حتى تستأذن من الأب كراهية القيمة (مسئلة) وصات البكر يقتضى رضاها كما أقرن به في رواية ابن القاسم عن مالك وفي المدونة وقال غيره من رواة مالك وذلك إذا كانت تعلم أن السكون رضا ظاهر هذا يقتضى أنه شرط في ذلك غير أن أكثر أصحابنا ولو اذلت على وجه الاستعجاب وقد استحب مالك من رواية ابن الماجشون أن تعلم البكر أن أذنها صامتا لئلا تجهل ذلك فتصمت في الكراهية قال الشيخ أبو اسحق يقال لها ذلك ثلاث مرات إن رضيت فاصمتي وإن كرهت فأنطقي وقال القاضي أبو محمد في مدونه وليس ذلك بشرط في حجة الاذن قال عبدالمالك في كتاب ابن القريطي ويطيوا القيام عندها قليلا بمعنى ذلك أن لا تهت وتجهل في دخولها عليها فمنعها من المسارعة إلى التكاثر في طال المقام عندها قليلا لتستدرك ما تريد وأما البكر التي لأب لها زوج وأولها غير أذنها فيلحقها فتسكت قال ابن القاسم لا يكون سكوتها رضا ووجه ذلك عندى ابن رضاها في هذه الحال بمنزلة الاذن لو لها في انكاحها وذلك لا يكون الا بالناطق (مسئلة) قال الشيخ أبو اسحق إن قالت لأمي عقد عليها وإن قالت فدرضيت جاز ذلك قال القاضي أبو محمد وروى محمد بن مالك أن أنكارها بالقول دون الصمت وقال الشيخ أبو القاسم إنها إن نفرت أو بكيت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على كراهية النكاح فلا تنكح مع ذلك ص مالك أنه بلغه عن سمي بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن أولها وأذى إرأى من أهلها أو السلطان محمد ش قوله رضي الله عنه لا تنكح المرأة الا باذن أولها الحديث يحفل بمعنيين أحدهما أن لا تنكح نفسها والثاني أن لا ينكحها من الناس من ليس وليها وكلا الوجهين عندنا ممنوع قال ابن حبيب في وضاخته ولا يجوز نكاح امرأة بكرًا كانت أو شابة كانت أو مجوزا غنية كانت أو فقيرة شريفة كانت أو وضيعة الا بولي يعقد نكاحها فلم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له فأما

• وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن معبد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة الا باذن أولها وأذى إرأى من أهلها أو السلطان

قولنا انما التمسك بنفسها فهو قولنا وتقول الشافعي وقال أبو حنيفة تنقد المرأة نكاحها وتكون وليا
لغيرها اذا كانت عاقلة رشيدة والدليل على ما نقوله قوله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا
تضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف فلنا من الآية دليلان الظاهر والسبب
فاما الظاهر فانه تعالى نهى الأولياء عن منع النساء النكاح عند بلوغ الأجل فلولا ان الولاية للرجل
في القصد لما صح العزل والمنع من النكاح كما يصح منعه من التصرف في أمواله. وأما السبب
فهو ما رواه البخاري حدثنا أحمد بن أبي عمر حدثني أبي حدثني إبراهيم عن يونس عن الحسن فلا
تضلوهن قال حدثني معقل بن يسار زلت فيه قال زوجت أختي لرجل فطلقها حتى اذا انقضت
عدها جاءني خطبها فقلت له زوجتك وقدمتك وأكرمك فطلقتها ثم جئت تخطبها لا والله لا تعود
اليك أبدا ولا رجلا لأبى بك وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأزل الله تعالى الآية فلا تضلوهن
قلت الآن أقول يا رسول الله قل فزوجها اليه والرجل المذکور هو (١) فثبت بهذا الحديث ان العزل
هو أن يمنع من نكاحها فيكون ذلك منعها من النكاح والالم بمنع المرأة وهي تريد زوجها الى
النكاح معقل لها كالم يكن يحتاج اليه فيتردد من يبيع أو يشرأه ودليلنا من جهة السنة ما رواه سليمان
ابن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عماره انكعت
بني اذن مواليها فانتكحها باطل ثلاث مرات فان دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها وان تشاجرا
فالسultan ولي من لا ولي له ودليلنا من جهة القياس ان المرأة نافقة من جهة القوة فوجب أن
لا ينفذ منعها عند النكاح أصله الصغيرة والأمة (مسئلة) اذا ثبت انه لا نكاح الابن الا بالولاية
على ضربين خاصة وعامة فالخاصة على سبعين ولاية ونسب وولاية حكم فأولالة النسب فهي لكل
عاصب المرأة كالابن والأب والأخ وابن الأخ والجدة والعمة وابن العم قريب أو بعدا اذا كان له نصيب وكل
من له عليها ولاء من الرجال قال القاضي أبو محمد والمولى من العصبه وقال الشيخ أبو القاسم في
تفريعه والمولى من أسفل يعقد وان لم يكن له نصيب (فرع) اذا ثبت ذلك فالولاية الخاصة
بالنسب على نوعين قرابة قريبة وقرابة ليست بقريبة القرابة القريبة كالابن وبنه والأب وآبائه
والاخوة وبنهم والأعمام وبنهم ذرية وأولادهم بذلك في المشهور من قول مالك الابن ثم الأب
ووجدت في بعض الكتب عن المنين عن مالك ان الأب أولى من الابن وهذا أحد أقوال أبي حنيفة
وجه القول الأول أن الابن أقوى نصيبا بدليل انه أحق من الأب بالولاء الذي يستتبعه النصيب
وبدليل انه اذا اجتمع نصيبها باطل نصيب الأب ووجه القول الثاني ان الابن لا ينتسب اليه
ولا ينتسب انى شخص والأب ينتسب اليه بدليل ان الجد أحق بالوراثة من الاخوة (فرع) فاذا
قلنا بالمشهور من المنهبة فالابن وابن الابن وان سفل أحق من الأب ثم الأب ثم الاخوة لا الأب والأم
ثم الاخوة للأب هذا المشهور من المذهب وروى عن المنيرة انه قال الجد أولى من الاخوة وهو
على نحو ما تقدم ثم بعد الاخوة على قول مالك الجد ثم العم ثم ابن العم فان لم يكن عصبة ظلموا من
فوق ر واما ابن حبيب عن مالك (مسئلة) فان تساوا في القصد فقد قال ابن حبيب عن مالك
ذلك انى أقضاهم وان تساوا وفي الفضل فالى أسنهم فان تساوا وفي ذلك فالى جميعهم يجتمعون
فيعقدون عليها وروى ابن القاسم عن مالك انهم اذا اختلفوا هم في القصد سواهم رفع ذلك الى
السultan فينظر فيه قال بعض القرويين يريد ان الوليين اذا استويا فن رضيت هي أن يعقد عليها
كان ذلك له دون السultan وهذا الذي قاله فيه نظر لانه إنما قل ان اختلفوا وهم في القصد سواهم

() ينظر اسم الرجل في
عمله من كتب السنة

نظر السلطان ولم يقل خيرت المرأة وإنما يكون ذلك إذا أنفذ العقد باختيار المرأة فليس لتبهر من الأولياء الاعتراض ولو كان أقرب من العائد وأما أن منع من ذلك قبل العقد فإن السلطان ينتظر فيه وقدر روى ابن حبيب عن مالك أن سبق أحدهم فقدم في استوائ الفضل أو اختلفوا وقال مع ذلك ولا يجوز للمرأة أن تستخلف على نفسها وليا ولا غيره لأن الولي قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه حين قال لا تنكح الابن وإنما إلى المرأة الرضا بازواج والمهر وهذا القول مخالف لظاهر ما في المدونة من رواية ابن القاسم عن مالك وقول ابن حبيب مبنى على أنه حق للولي على ما رواه ابن المواز في كتابه فليس للمرأة منه وما في المدونة مبنى على أنه حق للمرأة فلها أن تختص به من شاءت من أوليائها بحق النظر لها ولا يتلوه مع ذلك أن يكون فيمحق لجماعة الأولياء (فرع) فإن عقد الأبعد مع وجود الأقرب في المدونة أنه ينفذ وروى أبو زيد في ثمانية عن ابن الماجشون أنه إن زوجه الأب دون الابن أو زوجها الأخ دون الأب أنه يفسخ ما لم يدخل بها فإن دخل بها لم يفسخ وهذا مبنى على ما تقدم (مسألة) وأما النوع الثاني من القرابة وهي التي ليست بقرينة فقد قال مالك في المدونة ذوالرأى من أهلها هو الرجل من العشرة أو ابن العم أو المولى وروى ابن نافع عن مالك أنه الأول من عمتها وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون أن العشرة قد تعظم فأنما هو الرجل من البطن التي هي منه أو من بطن من أعتقها لاث البطن الملق من العشرة (مسألة) إذا ثبت ذلك فقد روى ابن حبيب في واختصه عن مالك أن الأولياء إذا اتبعوا جدًا مثل ابن عم غيرة والعملى فذلك فيهم أسهل لأبى أن يلى ذلك منهم ذوالحال والسن وإن كان غيره أقرب منه ووجه ذلك أن القرابات إذا تباعدت حتى يصف التعصيب بسبب القرابة ولحق العار وجب أن يراعى فيه الصلاح والدين والخال المانعة من الرضا الدنيا وترك المبالغة في النصح (فرع) وإن عقد الأبعد مع وجود الأقرب في المدونة أن ذلك جائز لفظوا كثرًا واتفقوا ولا يزوجه ولى ثم أوى منه حاضر فإن فعل نظر السلطان في ذلك وقال آخرون للأب أن يرد أو يجيز لأن بطيل مكثوا وتلد منها أولادًا قال ابن حبيب عن مالك وذلك ما لم يكن الولي الأقرب حاضرًا يصلح أن غيره عقد على وليته فإن ذلك يصح منه على الرضا

(فصل) وقوله أو السلطان يريد والله أعلم من له حكم من إمام وقاض فإنه يزوجه مع عدم الولي وأما مع الولي فقد روى أصبغ عن ابن القاسم أنه قال ليس للسلطان أن يزوجه امرأته رفعت أمرها إليه وسأله أن يزوجه حتى يسأل أهلها الولي أم لا فإن ثبت عنده بأهل العدل من أهل المعرفة بهما من جيرانها أو غيرهم أن لا يولى لها يزوجه وإن كان لها ولي لم يزوجه حتى يدعو إليها فإن أبى من أنكحها سأله عن وجه امتناعه فإن استعوب ما قال ردّها إلى رأيها وإن رأى غير ذلك أمره بأنكحها فإن أبى زوجها (فرع) ولو بدر السلطان أو ذو الرأي من أهلها فنكحها أحدهما مع حضرة الولي الاقعد في المدونة عن المرأة يزوجه الفاضى من نفسه ولها ولية ليس للولي في ذلك رأى ولم ير له فسخ وقال إن الحديث الذي جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا ينكح المرأة الأولى أو ذو رأي من أهلها أو السلطان فهذا سلطان وليس معنى ذلك أنه يتميز زوجها السلطان إذ لم يكن لها ولي وإنما جعل عمر النكاح بينهم في هذا الحديث وقال الرجل من العشرة أو الولي زوج المرأة العربية فإنه يجوز أنكحها وإن كان تمم فهو أقدم منه وتدعى ابن حبيب عن ابن القاسم أنه تأول في قول عمر لا تنكح المرأة إلا بذن وليها أو ذي رأي من أهلها أو السلطان أنما ذلك على المساواة قال

عبد الملك ولو كان ذلك كذلك لكان قول مالك وأصحابه مردوداً حين قدموا الاعتد على الأبعد
وإنما معنى ذلك إذا لم يكن لها ولي من ولادة القرابة والرحم قلنا رأى من أهلها أو السلطان عند ذلك
بثابة الولي (فرع) فإذا قلنا بقول ابن الماجشون فإن السلطان يقدم على ذي الرأي من أهلها
فإن عقد النكاح ذوال رأي مضي ولم يرد رواء ابن حبيب عن ابن الماجشون (مسألة) وأما
الولاية العامة ففي ولاية الاسلام والأصل في ذلك قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
بعض فإن عقد النكاح أجنبي مؤمن فلا يتصل بالمرأة أن يكون لها ولي من قرابتها وعصبتها أو لا يكون
لها ولي حاضر غيبراً لها كم وإن كان لها ولي حاضر فلا ينعى أن يملك الاجبار كالأب والسيد أو
لا يملكه فإن كان بمن يملكه فسخ النكاح على كل حال وليس للاب ولا للسيد اجازته وقد حكى
القاضي أبو محمد أن في السيد وايتين (فرع) فإن كان ولها لا يملك الاجبار كالأب في الثيب
وسائر العصبة في البكر والثيب فقد قال ابن القاسم في المسئلة أن اجازة الولي قبل البناء أو بعده
جاز وإن رده قبل البناء أو بعده رد ما لم يطل ويكون صواباً وقد توقف مالك في الجواز عنه إذا
أجازة الولي بالقرب وقال ابن نافع وعلي بن زياد لا يجوز وإن أجازة الولي وقال القاضي أبو محمد أن
زوجها الأجنبي مع القدرة على ولي بالنسب والخالكم ففيها روايتان أحدهما إن ذلك غير جائز
والثانية إن النكاح ماض إذا تزوجت كفواً وجه الرواية الأولى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال إن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له ومن جهة المعنى أن اباحت ذلك مسقط لولاية الأولياء
فوجب أن يمنع كما وعقدت المرأة على نفسها وجه الرواية الثانية قوله تبارك وتعالى والمؤمنون
والمؤمنات بعضهم أولياء بعضهم فأنبت الولاية بالزمان ودلنا من جهة المعنى أن هذه ولاية ثابتة
بالشرع فجاز أن يثبت بها عقد النكاح كالأب والكم (فرع) فإذا قلنا لا يجوز ذلك في
ذات الحال فهل يجوز ذلك في الدنية قال القاضي أبو محمد في ذلك أيضاً روايتان والأظهر أن
النكاح جائز وجه رواية المنع أن هذه ذات ولي نسباً وحاً فلم يكن للأجنبي عقد نكاحها
كذات الحال وجه رواية الاجازة أن الدنية يتعذر عليها رفع أمرها إلى إلها فلم تكلف ذلك
لاضربها وتعذر نكاحها (مسألة) وأما إذا لم يكن لها ولي بنسب ففي الموازية من رواية
أشهب عن مالك في المدينة تولى رجلان نكاحها نهي عن ذلك وقال إذا عمل به ضاعت القروج
وروى ابن وهب عن مالك في المرأة لا ولي لها أو تكون في البادية يجوز لها ذلك إذا لم تضع نفسها
في دناءة وليس كل امرأة تعذر على رفع أمرها إلى السلطان وروى ابن القاسم في الواخعة في الدنية
ليس لها ولي يترابه ولا ولاية يجوز أن يزوجهما الأجنبي دون الامام وأنكر ابن الماجشون رواية
ابن القاسم وقال إنما قال ذلك مالك في الأعجمية تعتمد للرجل فيلي منها ما يلي من مولاها لأن من أن
يسفدن نكاحها بآدمها إذا لم يكن لها ولي وأما ذات الحال والنسب فلا (فرع) فإذا قلنا بالمنع
فزوجها أجنبي فقد قال ابن القاسم في الموازية للولي وللسلطان فسخ ذلك وكتب مالك إلى ابن غانم
إذا تزوجهما الأجنبي وأولياؤها غيب فرفع إلى السلطان لا ينظر فيه إلا أن يعدم الولي فيطلب
النسخ فيفسخ الأجنبي تطاول مع الولادة وأما التي لا خطب لها وليست من العرب فلا يفسخ وإن
قرب فأما القول الأول فبني على المساواة بين الولي والسلطان في استحقاق عقد النكاح وأما
القول الثاني فبني على تقدم الولي (فرع) فإن طهر على ذلك قبل البناء فلا عقوبة عليها
إذا كان النكاح من هورا وإن بني عواجا جميعاً ومن تولى العقد ومن علم من الشهود والفسخ بطلقة

بآئته ووجه ذلك انه اذا فسخ قبل البناء فلم يوجد غير العقد بالقول وأما اذا فسخ بعد البناء فقد وجد
 منهما التسبب الى انتهاك حرمة البضع والقصد الى استباحته من غير اذن الولي
 (فصل) اذا ثبت أن هذا حكم الولاية الخاصة والعامة فهنا معان تمنع من عقد النكاح بها • ويطلق
 معنى الولاية ستة معان الصغر والجنون والسفه الموجب للحجر أو المقتدر بالحجر على اختلاف
 أعضائنا في ذلك والأثوة والرق والكفر فأما الصغر والجنون فلعلم التكليف وأما السفه ففي
 الموازنة عن ابن القاسم زوج السفه ابنته وليس له ذلك الا باذن وليه وقال ابن وهب ولي السفه
 أولى بانكح بنته وامانه ولا أمر له فيهن وان كان يستحب حضوره فلا تضر غيبته وقال أشهب
 يزوجها وليها اذا كان ذارأي أي اذا لم يول عليه وان كان سفها وهو محق قول ابن وهب فاختلاف بين
 ابن القاسم وابن وهب يتقرر في أن السفه أولى بالعقد عند ابن القاسم والولي أولى بعند ابن وهب
 وجه قول ابن القاسم أن الولاية عليه انما هي في ماله وأما اذا كان معه من الميز ما يأنف به من وضع
 وليته عند غير كفو فهو أولى بالعقد لأن يكون من الضعف بحيث لا يظن به مثل هذا ويكون
 حضوره فيه كفيه فقد قال ابن القاسم لا يعقدوا نكاحا اعتبر به ذلك ابن القاسم ادن الولي لثلاث خلوص
 تسديده ووجه قول ابن وهب ان ذلك في السيد المحجور عليه لان الحجر عليه نافي عقده وأما اذا
 لم يكن محجورا عليه فنكاحهما من وان كان فعله صوابا يشر الى اعتبار ذلك فان ثبت ما يوجب
 الفسخ والرد أمضى قال أصبغ قول ابن وهب قال محمد الا قوله ان لم يكن له ولي جاز وذلك كله
 كان له ولي أو لم يكن له ولي ينظر فيه فيجاء ويرد بالاجابة فأشار الى أنه يجوز عقده وان كان
 محجورا عليه وانما يراد بيبين فيه ما يوجب رده فأشار الى أنه يجوز عقده وان كان محجورا عليه
 وقد قال ابن وهب ان السفه الذي يولي عليه ان عقده كان لوليها جازته أو رده ففرق ابن وهب بين
 المحجور عليه وبين غيره في أن المحجور عليه يراد الولي ان ساقط نكاحه وغر المحجور عليه لا يرد
 نكاحه وليه الا لوجهين وعند ابن الموازي لما كان حقا للمرأة لم يراد الا لوجهية تضي ذلك وبين وجه
 الاجتهاد فنه والله أعلم قال ابن وهب والآن نسبه في اخته بمنزلة ابنته قال أشهب بن ابي
 نحوه في الأخت وقال أبو عبد الله بن النضر بن عيسى بن أبي بكر بن عمار بن عمار بن عمار بن عمار
 يقصد نكاحها فان فعل فسخ ويقصد الوصي والوصي لأب وبعثة سائر الميراث
 فان كن اباكرا زوجهن وصي الأب ويسمع منهن وان كان بغير القاضى فهو صحيح
 وأما الأثوة فقد تقدم ذكرها وأما الرق ففي المسونة والموازية عن مالك ان عقد السيد نكاح
 الحرة أو غيره أو نكاح أخته أو غيرهما من النساء لم يجز وان أذن فيه الأولياء تبطل لعقد أو أجزه بعد
 العقد ويسخ قبل البناء وبعده وان طال الزمان وولدت الأولاد كانت دينية أو دابة قدر وقصه
 بطلت وان دخل بها فلها المهر المسمى وكذلك ان عده من فيه يب رى من مكاتب أو مدبر أو معتق
 بعضه وان كانت ابنته بكرا ووجه ذلك ان فيه من النقص ما يمنع قبول شهادته مع الصلابة لا يجوز
 أن يعقد على البضع أصل ذلك المرأة (فرع) فان قدم من زوجنا فقد كان ابن حبيب
 وان قالت بالبساء وقد قال مالك في العبد الموصى اليه يقسم من زوج البقاء وعلمه معنى لمسة
 يقدم المكاتب من زوج ابنته ومعنى ذلك ان ابنته الحرة لا ولادة له فلهذا قاله صاحب
 نكاحها فهو بمنزلة أن يستعلمه أجنبي والله أعلم (مسئلة) وأما النكاح في المرأة لا يجوز
 أن يعقد النصارى نكاح المسلمة قال في العتبة عيسى عن ابن القاسم في من علم أو صلى أو صرني

وزوج بناته لا يجوز أيضا وإن رأى الإمام له وجهاً فمضى الوصية ووكّل النصراني من يزوجه
 من المسلمين ووجه ذلك أن النقص في الدين يمنع عقداً للنكاح على الإبتاع فبان بمنع مذهب الدين
 جله أولى (فرع) فإذا قلنا يستخلف من يزوج القتيبة الموصى بها إليه فإنه لا يجوز أن يستخلف
 من يزوج ابنته المسلمة لما قدمناه ورواه عيسى عن ابن القاسم في القتيبة (فرع) وأما المسلم
 يزوج أخته النصرانية ففي المذونة مثل عنهما مالك وقال أمن نساء الجزية يحيى قيل نعم قال لا يجوز
 ذلك ماله وماله قال الله تعالى ما لكم من ولادتهم من شيء قال عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب للمسلم
 أن يعقد نكاح ابنته النصرانية لمسلم وإن كان نصراني فلا يلها أبوها ووجه القول الأول اختلاف
 الدينين كما لو كان الأب نصرانياً وهي مسلمة ووجه القول الثاني أن عقداً لمسلم على النصرانية غير
 مفيد للنكاح كالسيد المسلم يزوج أمته النصرانية من مسلم أو نصراني (فرع) فإذا قلنا يقول
 مالك في الموازيع عن مالك لا يزوج النصرانية ولها المسلم من مسلمان كانت حرة ذمية وإن كانت
 معتقة فلائله قال وكذلك ملولها أن نكاحها من المسلم وفي القتيبتين رواية عيسى عن ابن القاسم
 لا يزوج المسلم النصرانية أخته كانت أو أمته وإذا رفعت أمر حال إلى الإمام ردها إلى أهل دينها
 (مسألة) وأما نكاح السكران ففي القتيبة لابن القاسم عن مالك لا يجوز نكاح السكران ولا زمره
 طلاقه وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ سبيل السكران في نكاحه وأنكاحه
 سبيل المعتوه لا يزمره من شيء وروى سمعون عن ابن نافع يجوز عليه كل ما فعل من بيع وغيره
 فقول مالك لا يجوز نكاحه يقتضي المنع من محض نقصه ولذلك أنه مطلقه ورواية ابن حبيب
 أنه بمنزلة المعتوه يقتضي أنه لا يجوز ذلك منه لعدم عقله وبزمره ما وبعض ذلك وقول ابن نافع يجوز
 أفعاله يقتضي أنه يقي معه عقله وبزمره ما بعضه بقصد واختياره في زمره عقده ولوثيقته إن لم يقي معه بزمه
 لما زمره من شيء من ذلك وهذا لا يكون إلا إذا بلغ حد المغمى عليه فلا يصح منه عقد ولا عقد الله أعلم
 (مسألة) وأما الفسق فإنه لا ينافي ولاية النكاح وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي لا تصح
 من الفاسق ولاية في النكاح والدليل على ما نقوله أن هذا ذكره مسلم فجاء أن يكون ولياً في
 النكاح أصل ذلك العدل ص **ع** مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان
 بنتهما الأبكار ولا يستأمران أنهن قال يحيى قال مالك وذلك الأمر عندنا في نكاح الأبكار **ع** ش قوله
 أنهما كانا ينكحان بنتهما الأبكار ولا يستأمران يقتضي أن أنكاحهما باطل لأنهم لم يزوجا ما يعني
 إجبارها والبكر على ثلاثه أشرب صغيرة وبالغ ومنس فاما الصغيرة فلا خلاف أن الأب يملك
 إجبارها ويجوز أنكاحها والأصل في ذلك قوله تعالى واللاتي ينسن من المحيض من نسائكم
 إن ارتبتم فعدتهن ثلاثه أشهر واللاتي لم يحضن ففعل على اللاتي لم يحضن عدة ولا يكون إلا عن
 نكاح ومن جهة السنة ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي
 بنت ست سنين وأدخلت عليه وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً (مسألة) وأما البالغ فلا
 يختلف أفعالها في أن الأب يملك إجبارها وقال أبو حنيفة لا يجبر الأب على النكاح والدليل على
 ما نقوله أن هذه بكر لا يفتقر عقد نكاحها إلى نطقها مع القدرة عليه فكان للأب إجبارها
 على النكاح كالصغيرة (مسألة) وأما الضرب الثالث وهي المنس فاختلف قول مالك في
 إجبارها فروى ابن وهب عنه أنها إذا غسست لم يزوجه إلا برضاها وروى محمد عنه أنه لا يجوزها
 وأن غسست وبلغت أكثر من أربعين سنة ووجه القول الأول أنها قد بلغت سن البلوغ غالباً إلا من

• وحدثنى عن مالك أنه
 بلغه أن القاسم بن محمد
 وسالم بن عبد الله كانا
 ينكحان بنتهما الأبكار
 ولا يستأمران **ع** قال
 مالك وذلك الأمر عندنا
 في نكاح الأبكار

عرفت مصالحها مع السلامة فكانت كالتيب ووجه الزاوية الثانية انها بكر فزها جبار الأب كالتى لم تنفس (فرع) فاذا قلنا باعتبار التعنيس فى الموازية من رواية ابن وهبان حدثنا التعنيس الثلاثون سنتوا الخمسة والثلثون وروى عن ابن القاسم الاربعون والخمسة والاربعون (فصل) اذ ثبت ذلك فالبكر عند مالك التى لم تنهب عن زنا بوطه مباح أو وطه شبهة تنكح أو ملك بين وأما التى ذهبت عن زنا بوطه زنى فان حكمها حكم البكر فى الاجبار عند مالك وجميع أئمتها وروى ابن حارث عن محمد بن عبد الحكم ليس للاب اجبارها وهى كالتيب ووجه القول الأول ان الاجبار انما هو مما جبل عليه الابكار من الحياة فى ذكر الزوج والزنا يزدها حياء فكلها فى ذلك حكم البكر فنقول انها لم تنهب عن زنا بوطه مباح فكان لها حكم البكر كالتى ذهبت عن زنا بوطه ووجه القول الثانى ان هذا ذهبت عن زنا بوطه فثبت لها حكم الثيبه كالتى ذهبت عن زنا بوطه الزوج

(فصل) وقوله ولا يستأمر انهن يريدان ذلك لم يكن من قهلهما فأورد مالك رحمه الله فعلهما وأخذ به واحتج على ذلك بقوله تعالى انى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي حاتين ولم يذكر الاستأثار ويحتمل أن يترك ذلك القاسم وسالم منعه ويحتمل لما لم يراه واجبا وقدرى محمد بن يحيى عن مالك فى المدينة وأحسن ذلك أن يستأمر الاب ببنته البكر فان زوجها من غير مؤامرة جز قل عيسى وأسكر ابن القاسم أن يشاورها أو نأفجها استحسن مالك استأثارها انما بما كرهت بعض من يرضاه أو يوافقها فخل عليها مضرة والله أعلم ص ~~قال مالك ليس للبكر جواز فى المباحة~~ تدخل بيتها ويعرف من حالها ش وهذا كما قال انه ليس للبكر جواز فى المباحة حتى لا يجوز لها فيه فعلها ولا عقودها حتى تدخل بيتها يريدنا زوجها ما يعرف من حالها يريدان يعرف رشدها ونفى ملة يسل بها انها فخرت أحوال الناس وعرفت وجوه مصالحها وروى ابن حزم عن عيسى أن معنى قوله حتى يعرف من حالها قال هو أن يشهد اليهود الملوك من أهل الاختيار لها انها حبيبة العقل حسنة النظر فى المأهامة له حاسة على نفسها ولا يكون هذا بشي من حتى يشهد لهؤلاء من قدم ويعرف ذلك منها ويشهر فاذا جرب هذا منها وبني بها زوجها وهى حديث السن جاز أمرها بعد البناء يستأمر أو قل وقال ابن نافع مثله والبكر على ثلاثة أضرب على ما قدمناه فأما الصغيرة فلا خلاف فعلها أنه لا يجوز لها النظر فى المأهامة وأما البالغة فان مالك لا يجوز فعلها فى المأهامة كانت أو ذات أب وقال أبو حنيفة والشافعى يجوز فعلها فى المأهامة نفس بلوغها والدليل على ما نقلوه أن من لا يعتبر الأب رضاه فى انكاحها فان له النظر لها فى المأهامة كالصغيرة ودليل آخر وهو أن المعنى المعتبر فى الرشد هو المعرفة بمصالح المال ومنافعه وتشيره والحفظ له وذلك لا يحصل الا بمباشرة الناس ومعاملتهم والتصرف معهم وقد علم من حال البكر الانقباض عن معاملتها الناس ومباشرةهم وذلك يقتضى جعلها بصلاحها ومنافعه وتشيرها مع ائمة الغالب لما منع من المراجعة فيه والمنع منه فوجب أن يكون النكاح شرطاً فى الرشد الذى يقتضى تسليم المال الى اليقظة كالبالوغ ونعم ومنه دليل لا فنقول انه معنى يمنع فى الغالب القيام بحفظ المال وتشيره فوجب أن يمنع من التصرف فيه كعدم البلوغ (فرع) وهذا حكم ذات الأب فأما اليقظة فترى ابن حبيب عن مطرف عن مالك أنه لا يجوز للبكر قضاء فى المأهامة ولا بيع ولا غيره كان لها ولي أول يمكن حتى تبلغ الاربعين سنة فصاعداً وقال ابن عبد الحكم فى البكر البالغ عليها ولا يجوز أمرها فى المأهامة ان لم

• قال مالك وليس للبكر جواز فى المأهامة حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها

قول جازأمرها في البيع والشراء وأما العتق والصدقة والعطية فلا وقال أبو زبدوا الحرث ومصنون
 يجوز صنيعها كلما لم يول بولي (فرع) فإذا كانت ذات آب أو تيممت ولنا أنه لا يجوز فعلها في بكارها
 فإن دخل بها زوجها فمرشدناها فقتلناها في مالها جائز الآن مالها قال أحب إلى أن يؤخر
 قضاؤها في مالها مستقروا ما بن حبيب عن مطرف عن ابن عمر سمعها استديم الحجر عليها حتى يسلم
 رشدها ولا خلاف في ذلك فعلمه الاماروي عن أبي حنيفة أنه يزول الحجر عنها إذا بلغت خسة
 وعشرين سنة وسأى بيان ذلك في باب الحجر إن شاء الله تعالى فإن جهل أمرها وتوقفها مدة
 يعتبر حالها بما يمكن أن يظهر في مثله صلاح أفعالها وفسادها وقد روى ابن حبيب عن مالك أنه إذا كان
 قضاؤها في مالها بقرب بناتها يبيع أو عتق أو غيره فالينة يرشدنا على من يريد إجازة قضاها إلى انقضاء
 سنة من يوم البناء بها وكل ما قرب الستون كان قضاؤها بذلك بعد السنة على من يريد رد قضاها
 وقال ابن الماجشون في ذات الزوج يكون لها القدر والمال فتريد أن تهب منه تصدق أنه ان كان مالها
 يدها فامرأها جائز أن كانت قد قامت مع زوجها بعد البناء سنة أو نحوها وأوليت وإن كان مالها عند
 أبيها أو وصيها فلا يجوز فعلها في شيء منه حتى تلي نفسها ووجه اعتبار السنة أن هذا حكم بقرينة طول
 المدة بعد البناء فكان الاعتبار في السنة كحكمة العنة وأما اعتباره بكون المال في يدها فإن كون
 مالها يداد دليل على ترشيدها وتجوز أمرها كأن قبضه منها دليل على الحجر عليها والمنع لها من
 التصرف فيه ص **ع** مالك أنه يلعن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا
 يقولون في البكر زوجها أبوها بغير إذنها أن ذلك لازم لها **ع** ش قولهم في البكر زوجها أبوها
 بغير إذنها أن ذلك لازم لها يريدون بذلك أنه يملك إجبارها على النكاح من شاء وعلى أي وجه شاء
 مالم يكن في ذلك ضرر فلا يزمها ذلك عمله أن زوجها من الضرر والبيع ومن هو أدنى حلها
 وأهل مالا وإن زوجها من محبوب أو خصي أو عتق قد روى ابن حبيب عن ابن الماجشون
 وابن عبد الحكم وأصبغ يزمها ذلك إذا كان على وجه النظر علمت بذلك ولم يعلم **ع** قال الامام
 أبو الوليد رضي الله عنه وقد رأيت أسحنون أنه لا يزمها في الخصي وه والأطهر عندي في العتق
 والخصي والمحبوب ووجه ذلك أن كل ما للزعة أن تفسخ به نكاح الزوج من العيوب التي هي
 العنة وما في معناها فليس للأب الزامها ذلك كما ظهرت بعد عقد النكاح (مسئلة) ولا يزمها
 أن زوجها الأب من مجنون يخاف عليها منه ولان أبرص منسلخ ولا مجنون مقطوع فسد منع
 الكلام ونصرت رافقه هالة ابن حبيب وقال سحنون إن كان به ضرر في بدنه لم يزمها ووجه
 ذلك ما فيه من الإضرار بها وليس له ذلك وأنه إن زعم أن يحسن النظر لها ولو زوجها من سكر فاسق
 لا يؤمن عليها من يجوز وللمام رد قوله أصبغ (مسئلة) ولا يملك إجبارها جولو لأغبره من الأولياء
 إلا الأب وحده فله مالك قال القاضي أبو محمد خلافا للشافعي أن الجد يبيع كالأب ودليلنا أنه عصب
 يحجبه الأب فلم يملك الإجبار بالنسب كالأخ (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن حكم النيب الصغير حكم
 البكر في إجبار الأب خلافا للشافعي والدليل على ما نقوله أن الصغر معنى بمنعها التصرف في
 نفسها كالبلغة (فرع) متى ينقطع عنها حكم الإجبار قال أشهب في الموازية ينقطع عنها
 بالحيض واء عيسى عن ابن القاسم في العتية وعال سحنون يبيعها الأب وإن حاضت وينفق عليها
 وجه القول الأول أن الثوبة مع البلوغ تقطع الإجبار وقد وجد في مسئلتنا وجه القول الثاني
 ملك الأب إجبارها فإني ينقطع ذلك بالبلوغ كالبلغة

ع وحدثنى عن مالك أنه
 بلغه أن القاسم بن محمد
 وسالم بن عبد الله وسليمان
 بن يسار كانوا يقولون في
 البكر زوجها أبوها بغير
 إذنها أن ذلك لازم لها

﴿ ماجاء في الصداق والحياة ﴾

﴿ ماجاء في الصداق

والحياة ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن أبي حازم بن دينار عن

سهل بن سعد الساعدي

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم جاءته امرأة

فقال يا رسول الله اني

قد وبت نفسي لك

فقامت قياما طويلا فقام

رجل فقال يا رسول الله

زوجنيها ان لم تكن لك

بهاء جفت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم هل

عندك من شيء تصديها

اياه فقال ما عندي الا

ازاري هذا فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان

أعطيناها ياه جلت لآزر

لك فالتمس شيئا فقال

ما أجدي شيئا فقال التمس

ولو غنما من حديد فالتمس

فلم يجد شيئا فقال له رسول

الله صلى الله عليه وسلم هل

معلك شيء من القرآن فقال

نعم معي سورة كذا

وسورة كذا لسور

سها فقال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم قد

أتكحتك بما معك من

ص • مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله تزوجنيها ان لم تكن لك بها جفت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصديها اياه فقال ما عندي الا ازاري هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعطيناها ياه جلت لآزر لك فالتمس شيئا فقال التمس ولو غنما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معلك شيء من القرآن فقال نعم معي سورة كذا وسورة كذا لسور سها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتكحتك بما معك من القرآن

(الباب الأول في ان هبة البضع من غير عوض لا يجوز)

لا خلاف انه لا يجوز نكاح بلون مهر لغير النبي صلى الله عليه وسلم والأصل في ذلك قوله تعالى وامرأته فمئة ان وبت نفسها للنبي ان اراد النبي أن يستكحها خالصة لك من دون المؤمنين فأخبرنا عن ان ذلك خالص للنبي صلى الله عليه وسلم دون سائر المؤمنين فلا يجعل ذلك لغيره ومن جهة السنة ان المرأة قالت له يا رسول الله اني قد وبت نفسي لك فلم ينكر ذلك عليها فلو كان منكرا لأنكره عليها ولم يقرها عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الباطل ثم اتم المسأل قائما نكاحها لم يجعل له ان ذلك سيلا دون صداق مع حاجة القائم فقره وعلم ما يصدفها اياه حتى أتكحه ايها بما عاها من القرآن ولو جاز أن يغفل نكاح غير النبي صلى الله عليه وسلم من عوض لما منعه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع شدة الفقر والحاجة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهو على ضربين قال ابن حبيب ان عني بهبة النكاح ولم يمن بهبة الصداق فهذا يفسخ قبل البناء وبعده ولما صدق المثل قال وان عني به نكاحها بغير صداق فلا يجوز وما أصدقها ولو ربع دينار فأكثر فجاءت ولما لازم مجبر على ذلك قبل البناء وبعده وهذا الذي قاله فيه عندي نظر وانما يجب اذا وبت نفسها الرجل ولم تزده النكاح وانما اراد به بذلك البضع أن لا يكون هناك نكاح ثبت قبل البناء وبعده وانما هو سفاخ ثبت فيه الخلد ولا يلحق فيه النسب وأما ما اراد به عقد النكاح من غير صداق ففي المتن عن ابن القاسم قولان أحدهما انه يفسخ قبل الدخول والثاني انه يفسخ قبل الدخول وبعده وقال القاضي أبو الحسن وهو الصحيح عندي وقال الشيخ أبو اسحاق في مثلث روابان الروابان اللتان تقدمتا والثالثة انها بمنزلة نكاح التفويض وهذا يقتضي امضاء قبل البناء وبعده (فرع) فاذا قلنا يفسخ بعد البناء فقد قال أتشبه لها ثلاثة دراهم وقال أصبح لها مهر المثل واذا قلنا ثبت بعد البناء فقد قال مالك لها مهر المثل

(الباب الثاني)

القرآن

في حكم النكاح بلفظ الهبة مع ذكر العوض • وذلك أن يقول وبتك وليتي على أن تصديها مائة دينار أو ما اتفقنا عليه ويقع العقد بذلك قد حكى القاضي أبو محمد في اثره ان النكاح ينعقد بكل لفظ يقتضي التملك المؤبد كالهبة والبيع دون ما يقتضي التوقيت وزاد القاضي أبو الحسن ولفظ

المدة قال وسواء اعتدى بذكر المهر أو لم يذكره في لفظ الهبة والبيع والمدة اذا علم انهم قصدوا النكاح وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح أو التزويج ورواه مالك عن المغيرة بن محمد بن دينار والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم للقائم قدم لكسكها بما معك من القرآن ووجه الدليل من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم زوجه اياها بلفظ التليك وذلك لا يجوز عند الشافعي ودليلنا من جهة القياس أن هذا لفظ يقتضى اطلاقه عقد تمليك مؤبد فجاز أن ينعقد به النكاح كلفظ النكاح والتزويج

(فصل) وقوله فقام رجل فقال زوجه يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة دليل على جواز الخطبة التي قد أجبت الى النكاح باستئذان النكاح وان المنع من أن يضطرب أحد على خطبة أخيه ما هو خلق النكاح فاذا استؤذن في الخطبة وصرف الامر اليه في ذلك فلا حرج وهذا يقتضى أن النكاح مباح للفقير اذا وجد المهر والنكاح في الجملة مندوب اليه ولا يتعين وجوبه الا ان يخاف العنت ولم يجد ما يتسرى به وقد يتعلق المنع بذلك اذا استخفى عنه وهجر عن المهر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هل معك شيء تصدقها اياه مع ما يأتي بعده من نسق الكلام دليل على أن النكاح لا يجوز أن يمرى عن صداق وقوله ما عندى الا ازارى اظهر لفقره واخباره بأنه لا يملك غيره وقوله صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك يقتضى معنيين أحدهما أنه لا يصح أن يصدقه اياه ولو صح ذلك لما احتج عليه بتعذر تسليم الازار لها والثاني أنه لا يجوز أن يسلمه لأن ذلك يؤدي الى البقاء على حاله لا يجوز بها البقاء عليها من كشف العورة والتعري عن جميع اللبس ولذلك لا يباع هذا من الثياب في دين ولا يقضى به حق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم التمس تسياً وقول الرجل ما أجد شيئاً وان كانت لفظة شيء تقع على القليل والكثير ما يصح أن يمر الى أنه مستند الى قوله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فكأنه قال التمس شيئاً ما يمكن أن تصدقها اياه فقال الرجل ما أجد شيئاً يصح أن يكون صداقاً لأنه لا خلاف أنه كان يقدر على نواة ثمرة وقشة حشيش وحزمة حطب يحطبه أو أنواع هذا ما لا يصح أن يكون مهراً والشافعي يقول ان المهر يكون قليلاً وكثيراً لا حلاً فله ومع ذلك فلا يجوز عنده بالخرف المكسر والجبرار الخرقه وبما لا يكون عوضاً في الغالب فلا يجوز له حمل الحديث على ظاهره لأن لفظة شيء يقع على ذلك كله فلو جازوا الحديث على ظاهره للزمهم أن يجيزوا النكاح بغير البض والخرف المكسر ونحو ذلك وان قالوا ان معناه شيء مما يجوز أن يكون عوضاً في الصفة فلنا أن نقول شيء مما يجوز أن يكون عوضاً في المقدار وبما بين هذا التأويل أنه لما قال لأجد شيئاً قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم التمس تسياً ولو خافنا من حديثه فلو ارد بقوله التمس شيئاً ما قل أو كثر استعماله أن يقول له بعد ذلك التمس ولو خافنا من حديثه لمعنيين أحدهما أنه انما يكلفه أو الاكثر فاذا انجز عنه أو رخص عنه في الأقل ومحال أن يكافئه القليل فاذا انجز عنه كلفه الكثير فدل ذلك على أن الشيء في قوله صلى الله عليه وسلم التمس شيئاً أكثر من مقدار رقبة خاتم الحديد والمعنى الثاني أن الرجل قال له ما أجد شيئاً وانما يعني ان لم يجد الشيء الذي كلف التماسه فلو كلف التماس ما قل أو كثر فنهانا لما جاز أن يقول له التمس خاتماً من حديد لأنه قد نفى أن يجد خاتماً من حديد وما هو أقل منه فلما أمره بعد ذلك أن يلمس خاتماً من حديد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم عني بالشيء

في قوله التمس شيئاً أكثر من مقدار خاتم الحديد ولذا قاله ولو خاتم من حديد وهذا إما يستعمل في أقل ما يكون من المطلوب

(فصل) ومطالبة بذلك في الحين تقتضي أن من حكمه تصبيله أو تعجيل ما يصح أن يكون مهرامته ولو شمر عن غير جسيم لسأله هل يرجو أن يتكسب في المستقبل قدر خاتم من الحديد بل الغالب تجوز ذلك كله فكان يقول له ز وجبتكها على أن يكون لها هذا في ذمتك ويضرب لك أجلاً ينقلب على الظن نكسبه لهذا ولما نقله عن وجود المهر إلى النافع دون واسطه ثبت أن من حكم المهر أن يتعجل منه قبل البناء ما يصح أن يكون مهرًا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء فقال نعم وذكره لم يحفظ منه بمقتضى أن يكون للمعتمد الاعيان عدل إلى سؤاله عن المنافع لصدق ذلك امراته والثاني أن يعلم ما عنده من القرآن فقط

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم قد أنكسبتكما بما معك من القرآن بمقتضى أن يكون من أحدهما وهو الأظهر أن يعلمها ما مع من القرآن أو مقداراً مما فيه يكون ذلك صداقاً وهذا إما يحصل منافع الاعيان مهر أو قدر وي عن مال هذا التفسير وواعنا بن مضر الاندلسي واحتج شيخونا العرباؤون بهذا الحديث على أن منافع الاعيان يصح أن تكون عوضاً عن البضع وقدر وزائفة هذا الحديث فقال فيه انطلق فقدر وجبتكها فعلها بما معك من القرآن ذكر ذلك سلم في محضه

وقدر وي عقيل عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذه القضية ولم يذكر الزاروا وخاتم وقال ما تحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها قال ثم فعلها عشرين آية وهي امرأتك والوجه الثاني مذهب إليه الشيخ أبو بكر والشيخ أبو محمد أن معناه زوجتك بما معك من القرآن وأن هذا خاص لذلك الرجل دون غيره من الناس وهذا التخصيص يحتاج إلى دليل والتاويل الأول أظهر من جهة اللفظ والمعنى والله أعلم وقد قال ابن مزين سألت يحيى بن يحيى عن

من نكح بقرآن يقرؤه لم يتغيره فقال يفسخ قبل البناء ويثبت بعده ولها صدق المثل (فرع)

إذا ثبت الوجه الأول من جعل منافع الاعيان مهرًا فقال القاضي أبو محمد والقاضي أبو الحسن أنه

مكره قال القاضي أبو محمد لا خلاف فيه وقال القاضي أبو الحسن إنما يكره مع القدرة على غيره وأما

مع العدم فلا وله فوجد جعل هذا المعجل من مهرها لا يكون البناء قبل تقديم شيء من المهر وأبقى

بأبي المهر في ذلك وقال أصبغ فنكح يعمل سنة كره ما كان معشياً وإن لم يكن معشياً

فهو أشد كراهية وإن زل مضى في الوجهين واحتج بقصة شعيب عليه السلام وجوز

الشافعي جعل منافع الاعيان مهرًا وقال أبو حنيفة أن منافع العبد يجوز أن تكون مهرًا دون منافع

الحر والدليل على ما استأنه قوله تعالى أني أريد أن أسكنك حتى يتي غائب على أن تأجر ثمان

حبيب فان أتممت عشرافني عندك وتبريعة من قبلنا نريعه للمهر فرددع وما احتج مالك رحمه الله

بهذه الآية ترك الاستمرار ودليلاً من جهة الفياس ان هذه شفعة معلومة ساقطة عن غير معرفة

لخازن أن يكون عوضاً للبضع كمنفعة العبد وروى عيسى عن ابن القاسم لا يكون لنكاح جعلاً ولا

كراء ولم يعمل على ذلك أبو حنيفة قال مالك وما دكر من نكاح موسى عليه السلام فلا حكم على

غير ذلك فهذه الرواية تمنع أن تكون المنافع مهرًا بخلاف ما تقدم وأما الجعل فيجب أن يكون قولاً

واحداً لا نكاحاً لعل لا يلزم وعقد النكاح لازم والله أعلم ص مالك بن يحيى بن سعيد عن

• وحديثي عن ما
عن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب يا رجل زوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص
فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على ولها قال مالك وإنما يكون ذلك على ولها زوجها
إذا كان ولها الذي أنكحها هو أو أبوها أو أخوها أو من يرى انه يعلم ذلك منها فأما إذا كان ولها الذي
أنكحها ابن عم أو مولى أو من العشرة ممن يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وترد تلك المرأة
ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما تستعمل به ❦ ثم قوله رضى الله عنه يا رجل زوج امرأة
وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا برصدان ما هما من الجنون والجذام والبرص
لا يوجب استباحة حتى تمها دون عوض ولا بذلك لمن عوض وإن كان للزوج رد هاهنا هذه العيوب
المؤثرة في المنع من الاستمتاع المقصود بعد النكاح وفي ذلك أربعة أبواب ❦ أحدها تبوت اختيار
لكل واحد من الزوجين بالمعنى المؤثرة في منع الاستمتاع ❦ والباب الثاني في تفسير المعاني التي
يثبت بها اختيار الزوج ❦ والباب الثالث في وجوب الفرة بذلك قبل المسيس ❦ والباب الرابع
في موجب الفرة بذلك بعد المسيس

❦ الباب الأول في تبوت اختيار لكل واحد من الزوجين بالعيوب المؤثرة في منع الاستمتاع ❦
أما تبوت اختيار بذلك فهو قول مالك وبه قال الشافعي وهو المروي عن علي وعمر رضى الله عنهما
وقال أبو حنيفة لا خيار للزوج بشئ من ذلك، ودليلنا من جهة القياس هذا أحد الزوجين
فجاز أن يرد عيب يمنع المقصود من الاستمتاع كالزوج وذلك أن أبا حنيفة وافقنا على أن الزوج يرد
بلجب والعنة

❦ الباب الثاني في تفسير المعاني التي يثبت بها اختيار الزوج ❦
أما المعاني التي يثبت بها اختيار الزوج فانها الجنون والجذام والبرص وداء المرح رواه ابن عبد
الحكم عن مالك قال الشيخ أبو بكر وإنما كان ذلك لأن داء المعاني يمنع استدامة الوطء ومكالات التنازع
به (فرع) فالجنون هو الصرع والوسواس الذي ذهب معه العقل كل ذلك يرد به المرأة وكذلك الجذام
إذا تبين قليلا كان أو كثيرا وأما البرص ففي العتية من سماع ابن القاسم عن مالك أنه رد المرأة من
قليل البرص فقال ما سمعت إلا ما في الحديث وما فرق بين قليل ولا كثير قال ابن القاسم يرد من قليله
ولو أحيط علما في أخف منه أنه لا يزيد علم ترد منه ولكن لا يعلم ذلك فترد من قليله ووجه قول ابن
القاسم أن يسره لا يؤثر في الاستمتاع ولكنه لا يكاد يتوقف قبل المعتاد منه التزايد فكان ذلك
لتيقنه بمنزلة الموجود منه (فرع) وأماداء الفرج فقال ابن حبيب وتفسيرهما كان في الفرج بما يقطع
لذة الوطء مثل العغل والقرن والرتق وقال القاضي أبو محمد داء الفرج هو القرن والرتق وما في
معناها وزاد الشيخ أبو القاسم في تفرعه البصر والافضاء وهو أن يكون المسلمان واحدا وروى
ابن الموازع مالك أن كل ما يكون عند أهل المعرفة من داء الفرج فإن الزوج الرد به وإن لم يمنع
الوطء مثل العغل القليل والقرن وحقق النارقال والمجنونة والجذام والبرص لا يقدر على وطئها مع
ذلك فالزوج رد هاهنا (مسئلة) وأما القرع الفاحش فإن ابن حبيب قال له الرد به لأنه من معنى الجذام
والبرص ولم رد ذلك لغريمه من أهباتنا والأظهر من المنع المذهب أنه لا يرد به لما رجى برؤه في الأغلب
ولا يمنع المقصود من الاستمتاع ولا يؤثر فيه كالجرب ونحوه (مسئلة) وأما ما سوى ذلك من العيوب
فإنه لا يرد به إلا بشرط الصحة كالعمى والعور والمرج ونحو ذلك من المعاني فإن اشترط الصحة
فله الرد إلا ترد كذلك لو وجدها ليعلم يكن له رد هاهنا الآن بتزوجها على نسب ووجه ذلك أن هذا

سعيد بن المسيب انه
قال قال عمر بن الخطاب
يا رجل زوج امرأة
وبها جنون أو جذام أو
برص فسها فلها صداقها
كاملا وذلك لزوجها غرم
على ولها قال مالك وإنما
يكون ذلك على ولها
زوجها إذا كان ولها
الذي أنكحها هو أو أبوها
أو أخوها أو من يرى انه
يعلم ذلك منها فأما إذا
كان ولها الذي أنكحها
ابن عم أو مولى أو من
العشرة ممن يرى انه لا
يعلم ذلك منها فليس عليه
غرم وترد تلك المرأة
أخذت من صداقها ويترك
لها قدر ما تستعمل به

معنى لا يؤثر في الاستمتاع فلا يوجب خيارا رد العيب كما لو كانت شاربية خمر قال ابن حبيب الآن يشترط الخطأ بل لنفسه في ذلك فيكون له الا لسودا فانه يكون ذلك له وان لم يشترطه اذ لم يكن في أهلها سودا لان ذلك كالشرط ويجب على هذا أن يعلم الزوج بذلك ويتزوج على أن أهلها الا لسودا فيهم والا فليس في معنى الشرط والله أعلم

باب الثالث فيما يوجب الفقرة بذلك قبل المسيس

أما ما يوجب الفقرة فانه لا يخلو أن يكون موجودا بالمرأة حين العقد أو حادنا بعده فان كان موجودا بها حين العقد فلم به الزوج قبل البناء وبعد العقد فان له أن يفارق ولا شيء عليه من المهر أو يبنى وعليه جميعه ووجه ذلك انه عيب دلس له به ولم يفت البضع فهو بالخيار بين أن لا يرضى بالعيب فرد النكاح ولا شيء عليه من المهر أو يرضى به فيلزم ذلك ويكون عليه جميع المهر أو نفسه ان طلق بعد الرضا وقبل البناء (فرع) فان ادعى الزوج ان بالمرأة داء الفرج وأنكرت ذلك الزوجة ففي كتاب ابن حبيب هي مصدقة وليس له أن ينظر اليها النساء وروى سحنون عن ابن القاسم لا ينظر اليها النساء وأنكر ذلك سحنون عليه وقال كيف تعرف الا بنظر عين وروى ابن سحنون عن أبيه ينظر اليها النساء (مسألة) فان كان حادنا بعد العقد فلم بذلك قبل البناء لم يكن للزوج الا أن يفارق ويكون عليه نصف الصداق أو يبنى ويكون عليه جميعه وقال الشافعي يفارق ولا شيء عليه وجه قول مالك ان هذا العيب انما حدث فيما عقد عليه بعد ملكه فساكن ذلك منه كالموات (فرع) فان ظهر بعد عقد النكاح عمة من هذه المعاني فقال الزوج كان ذلك بها يوم العقد وقالت المرأة والولى انما حدث ذلك بعد العقد فقد روى العتي عن ابن القاسم وابن حبيب عن مالك البيئ على الزوج ووجه ذلك انه يدعى فسخ عقد ظاهره اللزوم وذلك من مقتضاه فعليه البيئ بما يدعيه (فرع) فان لم تكن للزوج بيئ ففقد روى ابن حبيب عن مالك ان كان الولي أباً أو أماً فعليه الخمين وان غيرهما فعين عليها ووجه ذلك ان الأب والأخ لما كانا بمن يرجع عليهم بالمهر ان ثبت الرجوع بذلك لزمتهما الممين وكذلك كل من هذا حكمه لانه يدفع عن نفسه الضمان وان كان الولي ممن لا يرجع عليه بالمهر لم تزمه الممين

(الباب الرابع في موجب الفقرة بذلك بعد المسيس)

وأما موجب لفرقة بذلك بعد المسيس فان ما ذكره في تزوج من ذلك بالمرأة بعد المسيس فلا يخلو أن يحدث قبل عقد النكاح أو بعده فان كان حادنا بعد العقد النكاح فقد وجب للمرأة جميع المهر بالمسيس سواء علم بذلك قبل الوطء أو بعده وان كان بالمرأة قبل العقد لم يعلم الزوج به الا بعد الوطء فانه لا بد للبضع المستباح من عوض وسائر تسره بعدها ان شاء الله تعالى

(فصل) وبمول عمر رضى الله عنه وذلك تزوجها غرم على ولها وقول مالك بعده ان ذلك اذا كان ولها هو وأخوها أو أبوها أو من يرى انه يعلم ذلك منها أو ما ان كان ولها الذى أنكرها ابن عم أو مولى أو من العشيرة أو من يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم فانه يصح قبل أن يكون قول مالك خلافاً لقول عمر رضى الله عنه وأن يكون مالك رحمه الله قد أورد قول عمر على ما رواه وذكر كراهة على ما رواه ويحتمل أن يكون مالك تلقى قول عمر على أنه موافق لآية ولستكنه خص في الولي الذى يظن به انه يعلم وبين مالك رحمه الله ذلك بتفصيله الذى فعله فاذا كان ذلك كذلك وكان ما وجد من العيب بالمرأة موجودا بها حين العقد وظهر عليه الزوج بعد المسيس فلا يخلو أن يكون الولي في عقد نكاحها

بمن ظاهر المعرفة بصلاتها والاطلاع على ما بها أو يكون بمن ظاهره أنه لا يصلح لها ولا يقف على ما بها
 فإن كان بمن ظاهره المعرفة بصلاتها فلا يخلو أن يكون حاضرا معها قبل مدة النكاح أو غالبا عنها فإن
 كان حاضرا معها وكان العيب بموضع ظاهره أنه لا يخفى على مثله فلا خلاف في المحب أن جميع
 المداق لها ويرجع به الزوج على الولي خلافا لما في قوله أنه لا يرجع على الولي ولا على المرأة بوجه
 والدليل على ما نقول أنه هذا منى بوجوب خياره الردياليين فوجب أن يثبت للراد الرجوع
 بالعرض إذا مات الراد كالردياليين في البعوض (مسئلة) ولو كان الولي القريب القرابة غالبا
 عنها بحيث يعلم أنه يخفى عليه غيرها فقد روي ابن المواز عن ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم
 عن مالك أنه لا غرم عليه وإنما الغرم على المرأة إذا بن حبيب عن ابن القاسم بعد أن يحلف أنه ما علم
 وروي عن أشهب أن ذلك على الولي وإن كان غالبا لا يعلم وجه قول أشهب أنه ولي قريب القرابة فلم
 يسقط عنه الغرم ظاهر عدم علمه بالعيب كالبرص الذي يكون بموضع يخفى على الأب والابن
 (مسئلة) وإن كان الولي في عقد نكاحها من ظاهره أنه لا يصلح ما بها من ذلك كابن العم والمولى
 والرجل من العشرة فلا غرم عليه ولا يمين قاله ابن المواز وقال ابن حبيب إنهم أنه علم حلف والا
 فلا شيء عليه وترا المرأة من المداق ما أخذت غيرها ميراثا من ذلك ربع دينار وذلك ما يستعمل به
 فرجها لأنه لا يجوز سابقا حتى يبرع عرض فوجب إنفاذ ذلك لها قال ابن حبيب وإنما يرجع عليها
 بالعين التي دفعها البادون الجهاز ص ١٠٠ مالك عن نافع أن ابنة عبيد الله بن عمر وأما بنت زيد
 ابن الخطاب كانت تحت ابن عبد الله بن عمر فمات ولم يدخلها ولم يسم لها صداقا فانتفتأ بها صداقا
 فقال عبد الله بن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم تمسكه ولم تظنها فابتأ بها أن تقبل ذلك
 فجعلوا بينهما زيد بن ثابت فقضى أن لا صداق لها ولها الميراث ١٠١ ش قوله أن بنت عبيد الله بن عمر
 كانت تحت ابن عبد الله بن عمر فمات ولم يسم لها صداقا فقضى أن نكاحها كاف على وجه
 التفويض والنكاح على ضربين نكاح تسمية مهر ونكاح توفيق فأما نكاح تسمية المهر فقد
 تقدم وأما نكاح التفويض فهو جائز والأصل في ذلك قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء
 ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فرضة قال القاضي أبو محمد فأباح الطلاق مع عدم الفرض والميسيس
 والطلاق المباح لا يكون إلا نكاح صحيح ١٠٢ قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندنا أن وجه
 التعليق من الآيات بمعنى في الجناح عن من طلق ما لم يمس أو يفرض فرضة وهذا يقتضي رفع المأثم
 بقدمه وإذا ارتفع المأثم دل على إباحته والدليل على حتمه الإجماع فلا خلاف بين المسلمين في
 جوازه وجهه إذا ثبت ذلك ففيه أربعة أبواب أحدها في صفته والثاني في حكمه قبل الميسيس
 والثالث في حكمه بعد الميسيس والرابع في حكم مهر المثل وما يعتبر فيه (الباب الأول في صفته) لما صفت
 فهو أن يصرح بالتفويض أو يسكت أو عن ذكر المهر قاله ابن حبيب وأشهب ووجه ذلك أنه لما
 كان اطلاق العقب يقتضي المصقول لا يصح النكاح إلا بعوض ولم يكن في الكلام ما بين العوض
 حل على النكاح بل المر الذي يسكت عن ذكره وهو بمعنى نكاح التفويض واقضى ذلك
 التفويض إلى الزوج فيه لأنه من قبله ينفذ وعليه يجب (مسئلة) ومثل ذلك أن يزوجها على
 حكم الزوج قال ابن حبيب وكذلك على حكم أجنبي أو على حكم الولي فأما على حكم الزوجة فلا خلاف
 بين أصحابنا في جواز عير عبد الملك بن الحناشون فإن ابن المواز يفسخ قبل البناء وتعود ذلك

وحديث عن مالك عن
 نافع أن ابنة عبيد الله بن
 عمر وأما بنت زيد بن
 الخطاب كانت تحت ابن
 لعبد الله بن عمر فمات ولم
 يدخل بها ولم يسم لها
 صداقا فابتأ بها صداقا
 فقال عبد الله بن عمر ليس
 لها صداق ولو كان لها
 صداق لم تمسكه ولم
 تظنها فابتأ بها أن تقبل
 ذلك فجعلوا بينهما زيد بن
 ثابت فقضى أن لا صداق
 لها ولها الميراث

روى عنه القاضي أبو محمد وزوى عنه ابن حبيب جواز وجع رواية الجواز انه تفويض في مقدار المداق فلم يمنع صحة النكاح كالتفويض الى الزوج ووجع رواية المنع ان المداق من جهة الزوج فاذا بدل مهر المثل لزم النكاح وليس من جهة المرأة فاذا رضى به لم يلزم النكاح لان الزوج الامتناع من ذلك فلما يلزم النكاح من احدى الجهتين لم يصح كماله وان التفويض في البضع (الباب الثاني في حكم نكاح التفويض قبل المسيس)

وأما نكاح التفويض بالتصريح أو بالسكوت فإنه لازم للمرأة أن فرض لها الزوج مهر المثل ولا يحتاج فرضه من ثلاثة أحوال أحدها أن يفرض مهر المثل فأكثر والثاني أن يفرض أقل من مهر المثل مما يصح أن يكون مهرًا والثالث أن يفرض من المهر ما لا يصح أن يكون مهرًا فاذا فرض مهر المثل فأكثر فقد تقدم ذكره ووجه ذلك أن الزوج قدم ذلك استباحة بضعها بدل صلح النكاح وإذا ملك ذلك بنفس العقد لم يزعم أكثر من قيمته وذلك مهر المثل فان فرض أقل من مهر المثل مما يصح أن يكون مهرًا وذلك أكثر من ربع دينار فان رضيت الزوجة بالنكاح ولزمها وان أثبت من ذلك لم يلزمها النكاح ووجه ذلك أنه إذا فرض ربع دينار فأكثر فالحق غير خارج عنها لما استفعا عليه لزمها وجاز لها ذلك وأما إذا فرض لها ما لا يصح أن يكون مهرًا وذلك أن يفرض لها أقل من ربع دينار فلا يجوز لها الرضا به لان الحق لله فلا يجوز لها إسقاطه (مسئلة) فان تزوج على حكم أجنبي أو على حكم الولي فقد قال ابن حبيب ان فرض لها مهر المثل فأكثر فلا حاجة لها وان أبي فارق ولا شيء عليه وروى ابن الموازع ان ابن القاسم فيما حكم فيه الأجنبي ان رضا بحكمه والا فربيعينما بمنزلة اذا لم يفرض الزوج مهر المثل في نكاح التفويض اليه وجه قول ابن حبيب ان التكريم لا يقتضي الرجوع الى قول الحكم ولذلك اذا حكم الزوج بأقل من مهر المثل لم يلزم ذلك الزوج وتوابعها يقتضي التكريم لزوم مهر المثل والتسامح في احدى الجهتين فاذا كان ذلك كذلك وجب أن يستوى فيه تحكيم الزوج والزوجة والأجنبي والولي والله أعلم ووجه الرواية الثانية ما أتى ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) فان عقد النكاح على حكم الزوجة قلنا بجوازه فقد قال القاضي أبو محمد اختلف أصحابنا فيه فذهب من قال ان بدل لها مهر المثل لزمها كالتفويض وهو قول ابن عبد الحكم وأصبغ وأحد قولي ابن القاسم ومنهم من قال لا يلزمها الرضا بصدق المثل وهو قول أشهب وأحد قولي ابن القاسم وقد روى ابن الموازع عنهما وجه القول الأول ماتقدم ووجه القول الثاني ان التكريم توجه الى جهة فلا يلزم الرضا بغيرها كالموالاتي يحكم فلان (مسئلة) ومن تزوج على التفويض فطلق ابتداء لم يلزمه شيء من المهر ولا غيره الا أنه مندوب الى المتعة والأصل في ذلك قوله تعالى ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ومتعهن (مسئلة) وان فرض لها بعد العقد مهر المثل واستفعا عليه ثم طلقها قبل البناء فلها نصف ذلك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في أحد قوليه لا شيء عليه من ذلك والدليل على صحة ما نقله قوله تعالى وان طلقنوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضن لهن فريضة فنصف ما فرضن وهذا عام فصله على عمومته ودليلنا من جهة القياس ان هذا فرض يجب بالبناء فيلزم أن يجب نصفه بالطلاق قبل البناء كالفرض في نفس العقد (مسئلة) ومن تزوج على تفويض ثم مات أحد الزوجين قبل التسمية والمسيس فالتوارث بينهما ثابت ولا مهر للمرأة روى ابن عبد الحكم وغيره عن مالك قال الشيخ أبو بكر انما علمت ان بيننا ما التوارث لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقوله

جل وعز ومن الربع مما تركم وأما الصداق فلا صداق لها وبه قال علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ومن التابعين سليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وجاعة سوام وهو أحد قولي الشافعي وقال أبو حنيفة لها المداق وهو قول ثان للشافعي والدليل على ما نقوله أن ما لا يجب لها بالطلاق شيء منه فإنه لا يجب لها بالموت جميعه أصل ذلك ما زاد على المسمى وعكسه المسمى لما وجب لها بالطلاق نصفه وجب لها بالموت جميعه وأما تسمية المهر في المرض فلا يصح ولا شيء لها منه لأنها وصية تلوارث قاله مالك وقال فان دخل بها في مرض فلهما صداق مثلها ولو مات أحدهما بعد تسمية المهر في حته لكان ذلك للزوجة لأن ذلك مما قلنا أنه يجب نصفه بالطلاق على ما تقدم

(الباب الثالث في حكم نكاح التفويض بعد الميسر)

وأما أنه إذا دخل بها بعد أن سمي لها مهر المثل أو ما اتفق عليه فإن لها ذلك كله بالميسر وإن دخل بها قبل التسمية وجب لها بالميسر مهر المثل رواه ابن عبد الحكم عن مالك وقال ابن حبيب أنه المجمع عليه وإن طلقها بعد الميسر لم يسقط عنه شيء من مهر المثل ووجه ذلك أنه قد استوفى ما عقد عليه من البضع من غير تسمية لعوض فوجب أن تازمه قيمته وذلك مهر المثل

(الباب الرابع فيما يعتبر في مهر المثل)

أما ما يعتبر في مهر المثل فإنه أربع صفات الدين والجمال والمال والحسب ومن شرط التساوي مع ذلك الأزمنة والبلاد فمن ساواها في هذه الصفات ردت إليها في مهر المثل وإن لم تكن من آثارها وقال الشافعي يعتبر منها عصبها فقط وهن أخواتها وبنات أعمامها وكل من يرجع بالانتساب بينهما إلى العصب وحكي الطحاوي عن أبي حنيفة أنه يعتبر منها قومها اللواتي معها في عشيرتها فدخل فيها سائر العصابات والأمهات واختالات دون الأحاب وقيل ابن أبي ليلى يعتبر بذوات الأرحام والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم ينكح النساء لأربع لملها ولحسبها ولجمالها ولدينها فأنظر بذات الدين تربت يداك فوجه الدين من الحديث أنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن المقصود من النساء في النكاح هذه الصفات فوجب أن يزيد المهر وينقص بحسب هذه المعاني المقصودة ولا يقصر ذلك على الحسب دون غيره ووجه آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم حض على ذات الدين فوجب أن يكون الاعتبار بهذه الصفات أولى ودليلنا من جهة القياس أن هذه زوجة فوجب أن يعتبر في مهر مثلها من كان على مثل حالها وإن لم تكن من قومها كالتى لأعشيرة لها

(فصل) وقوله فمات ولم يسم لها صداقا فابتغ أمها صداقا فافعل عبد الله بن عمر ليس لها صداق ولو كان لها صداق لم يمسه ولم ينظر لها به ما قدمناه من أن موت أحد الزوجين قبل فرض الصداق في نكاح التفويض لا يوجب مهر أو ولو أوجب مهر الممسه عبد الله على علمه ودينه وفضله ولم يرض بنظم أحد فكيف بنظم ابنة أخيه

(فصل) وقوله فابت أن تقبل ذلك يحتمل أن تكون علمت بالاختلاف في ذلك بين أهل العلم فلذلك لم تقبل قوله حكما بينه أز يدن ثابت لتقدمه في العلم والدين والفضل ولعله في ذلك الوقت كان الذي يرجع إلى قوله في الفتوى ويؤخذ بفتواه عند اختلاف العلماء فقضى بأن لها الميراث دون الصداق وقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال لها مهر مثلها وروى الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة أن عبد الله بن مسعود يستل عن رجل زوج امرأته ولم يفرض لها ولم يمسأحتي

ما تفردهم ثم قال أقول فيها برأى فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فاني أرى لها صدق امر أتم
 نساها لا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام بمقل بن سنان الأدهمي فقال أشهد لقد
 قضيت فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في بر وعنت واشق امر أمة من بنى راس وقد روى
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أخبر بقول عبد الله بن مسعود فقال لا تصفق إلا عراب على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى ذلك أن هذا الرجل غير مهر وفي قيل فيه بمقل بن سنان وقيل
 بمقل بن يسار واضطر في أسناد الحديث فقيل عن علقمة وقيل عن مسروق ولو صح لجاز أن
 يرد به حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الميراث والعدة والله أعلم **ص** قال مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد
 العزيز كتب في خلافته إلى بعض عماله أن كل ما اشترط المنكح من كان أباً أو غيره من حياء أو كرامة
 فهو للزوجة أن ابتنته **•** قال مالك في المرأة التي ابتنته وان فارهاز وجهها قبل أن يدخل بها فز وجهها شطر
 من شرط يقع به النكاح فهو لا يثبت له ابنته وان فارهاز وجهها قبل أن يدخل بها فز وجهها شطر
 الحياء الذي وقع به النكاح **•** ش قوله أن كل ما اشترط المنكح من كان أباً أو غيره من حياء أو كرامة
 فهو للزوجة أن ابتنته يقتضي أن ما اشترط في عقد النكاح من عطاء يشترطه الولي لنفسه أو لغيره فان
 ذلك كله للزوجة وجهه أنه عقد معاوضة فوجب أن يكون جميع عوضه لمن عوضه من جهته
 كالبيع والإجارة ولا يلزم على هذا أجرة الميسار لأن ذلك ليس للناثب عن البائع على المبتاع وإنما
 هي للناثب على من ناب عنه من مباح أو بائع ولو وكل البائع من يبيع ثوبه فاشترط الوكيل على
 المبتاع غنما لكان للبائع وان اشترط لنفسه لأنه ممن سلعته وقوله مالك في المدينة أن الزوج
 جعل للرجل جعلاً على أن ينكحه لعقدة النكاح فاعاها وجعل جعله على أن يقوم له في ذلك فهذا
 سنه جعل الميسار على من استأبته (مثله) وما كان من ذلك بعد عقد النكاح فهو لمن اشترطه
 دون المرأة ولا شيء للزوج من أن يطلق قبل الميسر **•** قال مالك في المدينة زاد محمد بن عبد الحكم فاعاها
 كان الحياء أو فائتاً **•** وجه ذلك أنه معنى تبرع به الزوج بدوام المقدور بقدر العوض فكل ذلك
 به مبتدأ لمن وجهه إياها دون الزوجة (فرع) فان فسخ النكاح بأمر غالب فروى ابن حبيب
 عن مالك أن الزوج جمع بما وجد من ذلك فاعاها لم يفت **•** وجه ذلك أنها به لاجل النكاح فان فسخ
 قبل النكاح ردت هبته كالبيع

(فصل) وقوله وان فارهاز وجهها قبل البناء فز وجهها شطر الحياء الذي وقع به النكاح يردان لها
 شطر الحياء الذي وقع به النكاح من نصف المداق **•** وجه ذلك أنه من جهة العوض التي انعقد عليه
 النكاح ونبت بالنكاح للزوج فكان للزوج نصفه ان يطلق قبل البناء كالمهر **ص** قال مالك
 في الرجل يزوج ابنة صغيراً لا مال له ان المداق على أبيه إذا كان الغلام يوم تزوج لا مال له وان كان
 للغلام مال فالمداق في مال الغلام إلا ان يدعي الأب ان المداق عليه وذلك النكاح ثابت على الابن
 إذا كان صغيراً وكان في ولاية أبيه **•** ش وهذا كما قال ان الرجل اذا تزوج ابنة الصغير التي لا مال له
 فانه لا يتحلوا أن يكون نكاحاً بسمية صداق أو نكاحاً بتويع **•** فان كان نكاحاً بسمية فلا يتحلوا أن يكون
 الأب صريح بان المداق عليه وعلى الابن أو سكوت فان صرح بأن المداق على الأب فهو عليه وعلى
 حسب ما التزم وكذلك لو سكوت **•** قال القاضي أبو محمد ورواه محمد عن مالك **•** وجه ذلك ان إطلاق
 العقد يقتضي تعليق العوض بصفة العائدين ذمة الممقوله كما يتابعه **•** ثمرة أو كسوة (فرع) وهذا
 إذا كان الأب موسراً فان كان الأب والابن عديين فقد روى محمد عن أبيه أصبغ لائى من ذلك على

• وحدثنى عن مالك أنه
 بلغه أن عمر بن عبد
 العزيز كتب في خلافته
 إلى بعض عماله أن كل
 ما اشترط المنكح من
 كان أباً أو غيره من حياء
 أو كرامة فهو للزوجة
 أن ابتنته **•** قال مالك في
 المرأة التي ابتنته وان
 فارهاز وجهها قبل أن
 يدخل بها فز وجهها
 شطر الحياء الذي وقع
 به النكاح **•** قال مالك في
 الرجل يزوج ابنة صغيراً
 لا مال له ان المداق على
 أبيه إذا كان الغلام يوم
 تزوج لا مال له وان كان
 للغلام مال فالمداق في
 مال الغلام إلا ان يدعي
 الأب أن المداق عليه
 وذلك النكاح ثابت على
 الابن إذا كان صغيراً وكان
 في ولاية أبيه

الأب والذي يقتضيه عندي المذهب أن ذلك على الأب مع الإبهام لأنه هو المتولى للعقد عليه والاتفاق عنه فيجب أن يكون ما يعتقد عليه به بمتسع الإبهام (مسئلة) فان صرح الأب بأن المصداق على الابن فقد روى محمد بن ابن القاسم أنه على الأب دونه قال وقال أصبغ ان كتبه على الابن برضا الزوجين له أن يكون هكذا على الابن مجردا فهو على الابن كما لو اشترى سلعة قال وانما يلزم الأب إذا زوجه منها والابن عديم وقال محمد بن قول ابن القاسم أحب إلى أنه على الأب وإن كتبه على الابن حتى يوضح ذلك بأن يقول ولست منه في شيء لكنه لك على ابني ولا فرق بين هذا الذي قاله ابن المواز وبين ما أنكره عن أصبغ في موضع لم تعرض له أصبغ وانما يظهر من نحوى كلامه وهو إذا قال الأب ان المصداق على ابني وسكت عنه في ذلك فهمنا يمكن أن يخالف أصبغ قول محمد لقوله وانما يكون على الأب إذا زوجه منها * وأما المسئلة التي نص عليها أصبغ من قوله إذا رضى المزوجون بكون المهر على الابن فالتسكح ماض (فرع) فإذا قلنا أنه على الأب فقلنا على الابن موسرا فان نصف المصداق على الأب وان كان معسرا فلا شيء منه على الابن قاله ابن القاسم في المدينة (فرع) وإذا قلنا أنه على الابن فقد قال ابن المواز يكون الابن بالتخييار إذا بلغ فان دخل لم يكن عليه الا مصداق المثل قال عيسى عليه المصداق المسمى

(فصل) وقوله فان كان للغلام مال فالمصداق في مال الغلام الآن يسمى الابن المصداق عليه وهذا كما قال ابن أبي إذا كان له مال فأبهم الاب على المهر فان المهر في مال أبي قال القاضي أبو محمد لأن من حق عقود المعاوضات أن يكون العوض على من ملك المعوض منه كما لو اشترى له ثوبا أو عقارا (مسئلة) فاشترط الأب ذلك على نفسه قال محمد بن أشهب عن مالك يلزمه ذلك في العاجل والأجل وإن كان الأب عديما ووجه ذلك أنه ألزم نفسه ما لا انعقد بسببه عقد فلزمه أداءه كما لو قال لزيد ببيع هذا الثوب من عمرو ونعمته على فان هذا يلزمه في يسره وعدمه (فرع) ولو كبر الابن وأراد الدخول بأهله والأب معسر أخرج الابن المصداق من ماله ثم يتبع به أباه ديناً عليه قاله مالك في المدينة (مسئلة) ولو كان الابن الصغير ملياً ببعض المهر فلم أر فيه نصا * قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وعندي أنه يكون في مقدار ماله من المهر بمنزلة العتي وما زاد على ذلك مما لا وفاء به لمال الابن فحكم الابن فيه حكم من لا مال له والله أعلم (مسئلة) وأما في تسكح التفويض فان زوجه الأب صغيرا لماله فلم يفرض لها مهر حتى يبلغ الغلام فالمصداق على الابن فان مات الأب فالمصداق في ماله قاله عيسى ووجه ذلك أن وقت تعيين محل المصداق هو وقت العقد لأنه لا بد أن يكون للمصداق محل يوم العقد ولا ينتقل عنه لمسر ولا يسر كتسكح التسمية

(فصل) وقوله وذلك النكاح ثابت على الابن إذا كان صغيرا وكا في ولاية أبيه ومعنى ذلك أن النكاح لازم له لأن عقد الأب نكاح ابنه الصغير جائز وبه قال أبو حنيفة وعروة والزهري وطاوس وقال الشافعي ان كان الابن سليما جاز للأب أن يزوجه وإن كان الابن الصغير مجنوناً لم يجز لأب ولا غيره أن يزوجه والدليل على جواز ذلك أن هذا صغير فجائز أن يجبره الأب على النكاح كالصبي ودليل ثان أن كل عقد جاز للأب يعقده على الصغير السليم جازاً يعقده على الصغير المجنون كالبيع (فرع) ويعوز لغیر الابن من الأولياء أن يزوجه الصغير اليتيم قاله القاضي أبو الحسن ويريد به الوصي أو الحاكم وقد قاله القاضي أبو محمد في معونته مفسرا وقال ابن حبيب لا يجوز لأحد من الأولياء تزويج الصغير قبل بلوغه للأخ وللجد وللأم ولا أحد الا الوصي أو السلطان أو خليفته الذي

يوليه ماله قال والفرق بينه وبين اليتيمة التي لا يزوجهما قبل البلوغ إلا الأب إن اليتيم إن كره هذا
 النكاح استطاع التخلص منه بالطلاق واليتيمة لا تقدر على ذلك بعد البلوغ فلم تجبر عليه وقال
 الشافعي لا يجوز ذلك لغير الأب والدليل على ما نقوله أن هذا عقد معاوضة فجاز للولي أن يسقطه
 على اليتيم إذا رآه خطا كالبيع والشراء (فرع) إذا ثبت ذلك فلا خيار للمسي إذا بلغ وبمقال
 الشافعي وقال أبو حنيفة لا خيار إذا بلغ وبه قال عمر بن عبد العزيز وطاوس وعطاء وابن شبرمة
 والدليل على ما نقوله أن هذا عقد معاوضة عقده الولي على المسي فلم يثبت له اختيار ابتداء عند بلوغه
 كالبيع (مسألة) وهذا كله إذا كان الأب صحيفا كان مريضا وضمن صدق الابن ففي
 الموازية عن مالك يجوز النكاح ويبطل الضمان قال الشيخ أبو محمد يريد إذا مات الأب قال محمد
 كان للابن مال أو لم يكن وجه ذلك أن ما تحمله من الصدق عن الابن وصيته تورث فلا يلزم إلا
 بإجازة الورثة (فرع) إذا ثبت ذلك فلا يبلغ الابن في مرض الأب فأراد الدخول بها وأراد الدخول
 بعد موت أبيه كان لها الامتناع حتى يدفع المهر وإن أرادت أن تتبع الزوج به فله وصي إن رأى
 غبطة أمه بأداء المهر من مال المسي والافضة قاله في الموازية وجه ذلك أن ما عقده الأب على
 الابن قد منع منه فليس للزوج أن ينقله إلى غيره إلا بإذن الوصي (فرع) ولو بلغ المسي في مرض
 الأب فدخل بزوجه فقد قال مالك ترد المرأة ما أخذت من مال الأب وتبضع به الزوج قال محمد فلا يمكن
 يدها من ذلك قدر ربع دينار منع منها حتى يدفع البهار ربع دينار وجه ذلك أنها قد أسلمت نفسها
 ليعمل بكن لها الامتناع منه إلا بغير الشرع والله أعلم (مسألة) ولو زوج ابنته في مرضه
 وأصدقها عن الزوج في الموازية النكاح صحيح غير مختلف فيه واختلف في المهر فقال ابن القاسم
 وأشهب هو عطية لا بنته ولا يكون في ماله وقال مالك وابن وهب وعبد الملك هو عطية للزوج نافقة
 من ثلثه الآن يكون أكثر من صدق مثلها فترد الزيادة وهذا أخذ من المواز وابن حبيب ورواه
 أبو يزيد في العتبية عن ابن القاسم وجه القول الأول أن العطية انما توجهت إلى ابنته في حال لا يجوز له
 ذلك ولو ملك العطية زوجها على وجه يفعل بها ما يشاء ويصرفها إلى ما يشاء جاز ذلك وجه القول
 الثاني أن النكاح صحيح وذلك يقتضي أن الحبسة توجهت إلى الزوج ولو كانت الحبسة لابنته لعرا
 النكاح عن عوض ولا وجب ذلك فساد والله أعلم (فرع) فإذا قلنا بالقول الأول فقد قال ابن القاسم
 وأشهب في العتبية يقال لابن الأخ إن أدبت الصدق من مالك تم النكاح وإن أبيت بطل النكاح
 قال ابن وهب في العتبية ولائتي للزوج في مال الميت وهذا عندي يجب أن يكون حكم الزيادة على مهر
 مثلها على قول مالك الآن تشاء الزوجا أمضاء النكاح وترد الزيادة إن كتبت ثلث أمرها (فرع)
 فإن أرى الزوج دفع المهر من ماله فارى ولائتي عليه قاله ابن القاسم وأشهب وقال ابن وهب في العتبية
 إن أرى الزوج فلائتي في مال الأب الميت قيل له فهذا يدل على أنها وصية لليت قال انما هي وصية للزوج
 على تثنى إن فصله ثم له وإن لم يفعله لم يتم له (فرع) وإن طلق قبل البناء وقبل موت لأب ففي
 العتبية من قول ابن القاسم لها نصف المهر من ثلثه ولائتي للزوج في النصف الباقي وهذا جوع من
 ابن القاسم إلى قول مالك وفي الموازية قال أشهب من أقر في مرضه أنه قبض صدق ابنته ولم
 يدخل بها زوجها تم ماب الأب فانه يؤخر ذلك من ماله قال محمد فترد قوله الأول أنها عطية للبنت
 قال عبد الملك وقد قال ابن دينار وغيره من أصحابنا لائتي لها من تركته الأب لأن أعطائها على أنه أن
 دخل بها الزوج تم لها وإن طلقت أخذت بمعنى الوصية في تركه أبيها لانه عطية في لزوم الزوج من

نكاحه فالمحبب عليه فيه عليه فليس بمقبوض وما وجب عليه فهو كالمقبوض (فرع) فإذا قلنا ان الصداق في مال الأب ان كان له مال فقد قال أشهب في الموازي لا سبيل للزوج اليها الا ان يؤدى الصداق ويتبع به المات (مسألة) فلتقدم حكم المحجور عليه لمخرجه من الذكور وحكم البنات وأما المحجور عليه لمفسد المشهور من مذهب مالك وأصحابه ان الأب يجبره على النكاح وكذلك وصى الأب والسلطان وخليفة السلطان وقال عبد الملك لا يزوجه من يلى عليه الا برضاه وجه القول الأول انه محجور عليه في ماله ونكاحه فكان لمن له الحجر عليه جبره على النكاح كالصغير والعبد ووجه قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم ان من ملك الطلاق من الأحرار لم يجبر على النكاح كالرشد (فرق) والفرق بين السفيه يجبره وليه على النكاح ولا يجبر السفيه ان السفيه والصغير ملك ازالة ذلك عند رشده والمرأة بخلاف ذلك (مسألة) فان تزوج السفيه بشراذن الولي فنكاحه موقوف على الفسخ ان رأى وجهه رشده أمضاه وان رأى غبنه رده كالعبد يزوجه بغير اذن سيده فان أجاز له الولي على ما عقدت منه ذلك وان رده قبل البناء فلا شيء عليه من مهر ولا غيره وكانت طلاق واحدة وان رده بعد البناء فقد قال عبد الملك ترداؤه وجتم ما قبضت أو قبض ولا يترك لها شيئا وقال مالك وأكثرا أصحابه يترك لها قال ابن حبيب القياس ما قال ابن الماجشون وقول مالك استعسان وجه قول ابن الماجشون ان ما سلم الى السفيه على وجه المعاوضة تبطل جميع عوضه كالبيع ووجه قول مالك ان البضع لا يعلل بئله بغير عوض فيلزم المحجور فيستوفيه على وجه مباح أقل ما يكون عوضا له لانه بذلك يتميز من السفاح وما زاد على ذلك فلا تأثير له في الاباحة فيرد عليه ويخالف هذا البيع لانه يصح بذلك بغير عوض ووجه آخر وهو ان السفيه اذا انتفع بما اشترى بغير اذن وليه لم يضمن قيمته فكذلك يلزم ما يستباح به البضع اذا استوفاه (فرع) فإذا قلنا بقول مالك في الموازي وبغيره ان مالك يترك لها ربع دينار وقال مالك في الواحظة وغيرهما يترك لها قدر ما يستحل به مثلها ولم يحد وروى ابن حبيب عن ابن القاسم يترك للدينية ربع دينار ولذاب القدر أكثر من ذلك وقال أصبح بحسب ما يراه مما لا يرى يبلغ صداق مثلها ولا تذهب بغير صداق وفي المدينة عن ابن القاسم يترك لها ثلاثة دنائير أو أربعة أو نحو ذلك وقال ابن نافع يترك لها من المائة دينار عشرة دنائير وجه قول مالك ما قدمناه من ان الربع دينار أقل ما يستباح به البضع وكذلك قوله في الواحظة يترك لها قدر ما يستحل به مثلها يقتضي ان ذلك قهرا فبعضها لمن لا يستديم النكاح وأما سائر الأوال فاستعسان وبها كانت مقتضى الفتوى في مسألة سئل عنها فأجاب بذلك والله أعلم (مسألة) فان لم يعلم بنكاحه حتى مات أحدهما نظر فان كان هو الذي مات فسد قال ابن القاسم في الموازي ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وعبد العزيز بن أبي حازم لا مراث بينهما قال ابن حبيب ولا صداق وروى أصبح عن ابن القاسم ينواران ويضئى الصداق لهما من ماله لان النظر قنات بموته وروى ابن الموازي عن أصبح ترنه وبنظر الولي فان رآه مما كان يميزه فلها اله صداق مع الميراث وان رآه مما لم يكن يميزه فلها الميراث دون الصداق ان كان لم يرب بها وان كان بنى بها فلها ربع دينار وجه القول الأول انه عقد نكاح عده محجور عليه بغير اذن وليه فكان للولي النظر فيه باردا أو الاجازة أصله حال الحياة ووجه قول ابن القاسم ما احتج به من ان النظر قد فاق بموته ومعنى ذلك ان النظر في ماله انما هو لحظه بوقت محتصر بحال حياته وأما بدونه فليس بوقت نظره ولذلك جاز وصيته ولم تجز هبته حال حياته

ووجه قول أصبغ ان النظر انما يتعلق بالصداق خاصة وأما الميراث فحكم من أحكام النكاح
 والنكاح قد تم بينهما بالموت وفات النظر فيه واذا ثبت ثبت أحكامه ومن جعلها الميراث فقد يفسخ
 المداق ويثبت التوارث في النكاح القامع للصداق (فرع) وان مات الزوج بعد ان علم الولي
 فان مات بعد ثبوت ذلك حلف الولي لمأرضى ولا أجاز ويكون له حكم من لم يعلم وان طال ذلك بعد علمه
 فلا كلام للولي معناه ويثبت النكاح ووجه ذلك أن امساك الولي عن فسخه بعد علمه يقتضي
 الرضا به ويوجب بقاءه على حكمه فإذا مات بتقرب علم الولي بذلك بمثل ما يكون له أن يقول أردت
 الارتياح ولم يمكن القيام مع عزي عليه حلف انه مأرضى ولا أمضى وكان حكمه حكم من لم يعلم وان
 طال المدة بعد علمه وتكرر الاعتراض مع تمكنه منه حكم عليه بالرضا بذلك والامتناع (مسألة)
 وان ماتت هي فقد روي أصبغ عن ابن القاسم توارثان بالموت وهذا يقتضي إيهام ما نذر نيكين
 الآخر روي ابن المواز عن أصبغ ينظر فيه فان كان غبطة جرى فيه الميراث والصداق وان لم
 غبطة فلا ميراث فيه والصداق ص **قال مالك في طلاق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها وهي بكر**
فيعتقها وان نصف المداق ان ذلك جائز **زوجها من أبيها** فوضع عنه **قال مالك** وذلك ان الله تعالى
قال في كتابه الا أن يعفون فمن النساء الذي قد دخل بهن أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فهو
 الأب في ابنته البكر والسيد في أمته **قال مالك** وهذا الذي سمعت في ذلك والذي عليه الأمر عندنا **في**
ش وهذا كما قال ان عفو الأب عن نصف المداق اذا طلق ابنته البكر جائز بلغت المحض أو لم تبلغه
 وبه قال ابن عباس والحسن وعكرمة وطاوس والزهري وعقمة والنخعي وقلة الشافعي في القديم **وقال**
في الجدي ليس ذلك للاب **وبه قال أبو حنيفة** وغيره من أهل العراق والدليل على ما نقوله ان ما استدلل
 به **مالك رحمه الله** من قوله تعالى الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وان عتقوا أقرب
 للتقوى **قال شوخنا** فوجه الدلالة من الآية ان قال الا أن يعفون يراد النساء أو يعفو الذي بيده
 عقدة النكاح الأب في البكر وأن عتقوا أقرب للتقوى يراد الزوج **قال** لا نسلم ان الذي
 بيده عقدة النكاح هو الولي بل هو الزوج وهذا الاسم أولى به لانه أمك للعقد من الولي **الجواب**
 ان ما ذكرتموه غير صحيح ولا نسلم ان الزوج أمك للعقد من الأب في ابنته البكر بل أب البكر
 بملكه خاصة دون الزوج لان العقد وعليه هو يضع البكر ولا يملك الزوج أن يعقد على ذلك بل
 الأب بملكه **وجواب** ان ان وضع هذا الاسم على الولي أولى لان هذا أبلغ صفات من هذا العقد
 وجميع ماله منه وأما الزوج والزوجة فلهما في هذا العقد اسم أحسن من هذا الاسم وهو الزوج
 والمعتود عليه والمعتود له والولي عار من ذلك كله وليس له بالعقد تعلق الا معاهده ولو جاز أن يفهم
 عند اطلاق الذي بيده عقدة النكاح ان المراده الزوج مع ما ذكرناه جاز لأحد أن يقول ان المراد
 به الزوج لان بيده أن تمتنع من العقد وأن يرضى وكان لاخر أن يقول ان المراد بالزوج لا يبي
 نفسه وهذا باطل باتفاق **وجواب** ثالث هو اننا اذا قلنا ان الذي بيده عقد النكاح هو الزوج
 الآية جهاب الزوجية كلها دون تكرار لئلا يؤولا خلال بجملة جهاتهما راجع إلى بيده
 عقدة النكاح على الزوج لمتناول الآية الولي وتكرر فماد كثر الزوج في كلامه **قوله** في ذلك
 الكلام على فائدة مجردة أولى من جملة على التكرار **وجواب** رابع هو ما ذهبنا إليه لا أن
 يعفون فأخرج عن الزوج **قال** أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح **قوله** عن لاوليه ثم نزل و
 تعفوا أقرب للتقوى فخطب الأرواح الذين استفتح مواجهم فقال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم

• قال مالك في طلاق
الرجل امرأته قبل
أن يدخل بها وهي بكر
فيعتقها أبوها عن نصف
 المداق ان ذلك جائز
زوجها من أبيها فوضع
 عنه **قال مالك** وذلك ان
 الله تبارك وتعالى قال في
 كتابه **الا أن يعفون** فمن
 النساء الذي قد دخل
 بهن أو يعفو الذي بيده
 عقدة النكاح فهو الأب
 في ابنته البكر والسيد
 في أمته **قال مالك** وهذا
 الذي سمعت في ذلك ولقد
 عليه لأمر عندنا

النساء ما لم تحسهن أو ترضواهن فريعتولم يواجه في شيء من ذلك الزوجات ولا الأولياء ولو جعل قوله أو يعفو الذي يسه عقد النكاح على الأزواج لكن قد واجههم بالخطاب ثم أخبر عنهم بما يجيز بدع الغائب ثم قالوا أن يعفو أقرب للتقوى فنادى إلى مواجعتهم بالخطاب وهو وإن كان سائقا فعلى ضرب من التجوز والعدول عن الظاهر وجعل الكلام على ظاهره أولى حتى يدل الدليل على العدول بدع ذلك * فان قيل لا نسلم أن الذي يسه عقد النكاح الزوج واتمها لتغضيل أحد العقدين على الآخر كما تقول عفوز بدحسن وعفوه محرر حسن وعفوز بدأحسن فاجوب بأنه لو كان الأمر على ما قلتم لقال الآن يعفون أو يعفو الذي يسه عقد النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى فيكون قوله وأن يعفو بالياء مقصود أو أوجا إلى قوله أو يعفو الذي يسه عقد النكاح وعلى حكمه في الخطاب عن الغائب وجواب ثان وهو أن قوله تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى إنما المراد به عندنا عند التنب لأن التغضيل بينه وبين عقد الزوجات وإن سلمنا ذلك فليس يمنع ما قلناه ويكون معنى الآية إلا أن يعفون ير يد الزوجات أو يعفوا لولي وأن يعفو الزوج أقرب للتقوى فيكون لكل نوع من العفو فضيلة ولعفو الزوج ضرب على ذلك * واستدل آخر من الآية وهو أن قوله تعالى إلا أن يعفون أو يعفو الذي يسه عقد النكاح لا بد أن يكون راجعا إلى النصف الذي ثبت للزوج بقوله تعالى فنصف ما فرضتم أو إلى النصف الذي للزوج ولم يجزله في الآية ذكر هلمه عليه عدول عن الظاهر ولا يجوز الاستدلال بدليل ولدينا من جهة القياس أن هذا ولي بملك الجار على النكاح فجاء أن يملك اسقاط نصف المهر قبل البناء كالسيد في أمته قال عيسى بن دينار يجوز ذلك على البنت ولا ترجع بشيء منه على ابنها ص **قال مالك في اليهودية والنصرانية تحت اليهودي أو النصراني** تسلم قبل أن يدخل بها أنه لاصداق لها وهذا كماله وذلك أن الكتابة إذا أسلمت تحت الكتابة فلا يجزأ أن تسلم قبل البناء أو بعده فإن أسلمت قبل البناء فلا يصح أن تسلم قبل قبض المهر أو بعده فإن أسلمت قبل البناء والقبض فلا شيء لها من المهر لأن الفرقة من قبلها تنقضي كماله أعققت الأمة تحت العبد قبل البناء أو وجدت الزوجة بالزوج عيبا فاختارت فراقه قبل البناء وكذلك كل موضع يتيقن فيه علل الزوج فأما الأعراس بالنفقة فلها نصف المهر لأنه لا يتيقن عسر وكذا المعترض عن امرأته لأنها لا يتيقن حاله ولعله بمنع من الوطء اضراؤها (مسئلة) فإن أسلمت قبل البناء وبعد قبض المهر فلا يجزأ أن يكون المهر مما يجعل له أو مما لا يجعل له فملكه فإن كان مما يجعل له فملكه كالدينار والدرهم والحيوان والنبات وأنواع الطعام ردت ذلك كله إلى الزوج ووجه ذلك أنها فرقة قبل البناء من جهة الزوجة فلم يكن لها شيء من المهر كالم تنقبض (مسئلة) فإن كان المهر مما لا يجعل له المسلم كالحجر والخزير لم يكن للزوج عليها شيء مما قبضته لانصف ولا غيره وذلك ساقط عنها لأن المسلم لا يملك ذلك ولا يقوم عليه قاله ابن حبيب وهذا مطرد على قول من يقول من أمهاتنا أن من ألتف خرا أو خنزير الذي أنه لا قيمة له عليه وأما على قول من يقول أن عليه القيمة فقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه له عليها قبضة ذلك كله ولو أن نصرانيا ابتاع من نصراني خرا أو خنزير ثم أسلم المبتاع قبل دفع الثمن لم يسقط عنه الثمن عندي (مسئلة) فإن أسلمت بعد البناء وقبل القبض وكان المهر مما يجعل له فملكها مطالبته بها وأخذ منه ولو كان مما لا يجعل له فملكه كالحجر والخزير فلا شيء لها من المهر وهي مصيبة حلت ووجه ذلك أنها لا يجعل لها شيء من الحجر والخزير فلا يقضى لها به ولا يقضى لها عليه بنفسه ذلك لأنه لم يستبح بعضها إلا به ص **قال مالك لا يرى أن تستكح المرأة بأقل من ربع**

قال مالك في اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني تسلم قبل أن يدخل بها أنه لاصداق لها قال مالك لا يرى أن تستكح المرأة بأقل من ربع

دينار وذلك لأدنى ما يجب به القطع **ش** وهذا كما قال لأنه لا يجوز أن تنكح امرأة بأقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عرض قيمته ذلك وهو المقدار الذي يجب فيه القطع في السرقة ولا خلاف إن أكثر المهر لا يتقدر ذكره القاضي أبو محمد وقال الشيخ أبو الواسق لأحب الإغراق في كثير من المهر قال القاضي أبو محمد وأما أقل المهر فإنه يتقدر به قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يتقدر ويجوز عقدهما بلحوا والحبين والشئ الطفيف والدليل على ما نقوله أن هذا سبب لاستباحة العنصر بما لا يجب أن يكون مقدرا كالسرقة ودليل ثان أن ما قصر عن ربع دينار لا يصح أن يكون مهرأ أصل ذلك ما لا يصح أن يكون ثمنًا كشمرة البضة وقلقة الحبة **هـ** واستدل في المسئلة ودون المقدار يؤثر في العقود ما لا يؤثر في الصفات ولذلك قلنا أن الزيادة في المقدار تمنع بدل ما يجري فيه الزمان العين وغيره بعضهم بعض ولا يمنع ذلك الزيادة في الصفات ثم ثبت وتقرر أن النقص في الصفات مؤثر في صحة المهر فلا يجوز بالقرون والجرار المكسورة لنقصان صفاتها فإن يؤثر نقص المقدار في ذلك أولى وأحرى (فرع) إذا ثبت أن أقل المهر يتقدر فان أقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم وأجزاؤه من وجه من رواية ابن حبيب النكاح بدروم وروى عن ربع يتجاوز بنصف درهم وقال ابن شبرمة أقل ذلك خمسة دراهم وقال أبو حنيفة أقل المهر عشرة دراهم أو دينار وقال الثوري أربعون درهما وقال ابن جبير خسون درهما ودليلنا أن هذه المسئلة بنيت عندنا على أن هذا السارق يقطع ربع دينار فان لم يسلم لنا ذلك قلنا الكلام إلى القطع في السرقة وإن سلم لنا فسناعليه بأنه عضو متباح بما لا فوجب أن يتقدر بما أقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم (فرع) إذا ثبت ذلك فنزوح بأقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فإنه يصير قبل البناء بين تمام الثلاثة دراهم أو الفسخ قال ذلك جماعة من أصحابنا **ل** سحنون وقد قل بعض الرواة فصح وان أتم ثلاثة دراهم فإذا قلنا بأية الأولى فنأتم المهر فهو على نكاحه وإن أبى من ذلك ففسخ النكاح بينهما بتطبيقه وكان لها نصف الدرهم قال ابن الموارز وجماعة من أصحابنا وقال الشيخ أبو الواسق لا شيء لها وجهه قولنا لها نصف الدرهم إنما صدقوا تختلف أصحابنا في صحة فلذلك حكم لها بنصفه وجهه القول الثاني وعليه جماعة من المتأخرين أن هذا مهر فسخ النكاح لعدم حصته فإذا فسخ قبل الدخول لم يجب بنصفه أصل ذلك إذا كان الفساق في جنسه (مسئلة) وإن بنى بها لزم النكاح قال ابن الماجشون ويلزم مهر المثل وقال ابن القاسم وأشهب ويتم لها ثلاثة دراهم وجهه قول ابن الماجشون أن الفساق في المهر فإذا فسخ النكاح بلبثه لزم الزوج مهر المثل وجهه قول ابن القاسم أن جنس المهر صحيح وإنما دخل الفساق في إداره فوجب قصصه في المقدار لا في الجنس وقد رخصت بمادون الربع دينار من ذلك الجنس فإذا بلغت ربع دينار فلا زيادة لها عليه إلا ترى أنها لو تزوجت بدينار نقد ودينار مؤجل إلى موت أو فراق وكان مهر مثلها ألف دينار فتاب المهر بالبناء ثم أتم الزيادة عند ابن القاسم على الدينارين (فرع) إذا ثبت ذلك فإن الفساد يدخل في المهر من جهتين أحدهما من جهة تعدد وتقسيم ذكره والثانية من جهة الجنس وفي ذلك بيان **ب** الباب الأول فيما يتعلق بالمهر من الفساد من جهة الجنس **و** والباب الثاني في حكم النكاح المنقذ على ذلك

(الباب الأول فيما يتعلق بالمهر من الفساد من جهة الجنس)

المهر على ضربين منافع وأعيان وقد تقدم الكلام في حكم منافع وللكلام هنا في حكم الأعيان وذلك أن الأعيان على ضربين ضرب يجوز تملكه كالدراهم والدينانير والحيوان

دينار ودينار
بالبطع

والعروض وضرب لا يجوز تملكه كالتمر والخنزير والأحرار من بني آدم فأما ما يجوز تملكه فانه على قسمين معين وغير معين فأما المعين فانه يجوز عقد النكاح به ما لم يمنع من ذلك عذر غالب وذلك على وجهين حاضر وغائب فأما الحاضر فيجوز النكاح به كالنكاح بالدنانير والدرهم والعقار والحيوان والعروض والمكيل والموزون من الطعام وغيره جزافاً وغير جزافاً لانه عقد معاوضة وأما ما يكون فيمعدن غالب كالخمر التي لم يبد صلاحها على التبقية أو الجنين في بطن أمه فان القاضي أبا محمد قال لا خلاف في منع العقد به لانه غير رولا يجوز عقد النكاح بمعين لا يملكه الناكح كدار زيد وعبد عمرو ورواه ابن الموازع عن القاسم (مسئلة) فان كانت الأعيان غائبة كالعبد الغائب على مسيرة شهر فقد روى محمد عن ابن القاسم لا بأس به إلا أن يكون بعيداً جداً كخمر اسان والأندلس فأكبره لا تقطع خبره وقال ابن حبيب عن مالك مثل افرقية من المدينة فلا خير فيه فان كان قريب الغيبة مما لا يجوز النقد فيه كاليومين والثلاثة جاز دخول الناكح قبل قبضه وان كان بعيد الغيبة لم يجز ذلك فان قدم ربع دينار وان ساء مع العبد ورواه محمد عن ابن القاسم وقال ابن حبيب ان كانت غيبته على مثل الشهر والعشرة أيام جاز لنا كبح البناء فيل القبض بخلاف البيع وينسب له أن يجعل ربع دينار ولا يكون العبد المعين الغائب والارض العائبة الاموصوفة قربت العيبة أو بعدت ولو كان في المنزل ورواه ابن المواز لانه اذا عدت الرؤية والصفة كان بمجهولاً

(فصل) وأما ما لا يجوز كلكه فعلى ثلاثة أضرب ضرب الاستدाम ملكه وضرب لا يملك جله وضرب ماله يمنع من تملكه حق الغير فأما الاستدام تملكه فمثل أن يصدفها أباداً ومن يعتق عليها من ابن أو أخ فقد روى في التمهيد عن مالك أن ذلك جائز لانها تملكه بالعقد وكل ما جاز أن يكون عوضاً في البيع فانه يكون عوضاً في النكاح قال ابن عبد الحكم عن مالك ويعتق عليها قال الشيخ أبو بكر سواء كانت موسرة أو مسخرة لانه لما صدفها من يعتق عليه أفقد أذن لها في ذلك قال ابن حبيب عن أنسب وأصعب وكذلك لو أهرع عبداً يكون لغيره الاصدان لها غير ذلك فانه جائز كما يجوز في البيع ولو تزوجها على أن يعتق أباهاً أو أحداً من يعتق عليها وعوفي لم يملكه فقد قال ابن الماجشون النكاح مفسوخ لانها لا تملك منه شيئاً (مسئلة) فان تزوجها بما لا يصح أن يملكه كالتمر والخنزير والحرق فقد قال القاضي أبو محمد العقد غير صحيح وقال أبو حنيفة والشافعي العقد صحيح والدليل على ما قوله قوله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد ومن جهة القياس ان هذا متى لا يصح أن يكون مهر الحاق الله فوجب أن يكون المهر فاسداً كالبيع في نكاح الشغار واذا تزوجها بغير فقد روى العتي عن أصبغ يفسخ النكاح اذا عرافه ريته وان جهل ذلك أحدهما لم يفسخ وروى عن يحنون ما ظاهره انه يفسخ وان لم تعلم ذلك المرأة (مسئلة) وأما ما يصلح أن يملكه وينع منه حق الغير كالدار المخصوصة فان كان محلها فيه شبهة كالابن الصغير في ولايته فان ابن حبيب قال لم يختلف أصحابنا اذا كان الأب موصراً يوم الامهار فذلك جائز للزوجة ووجه ذلك ما رواه ابن الموازع عن مالك انه قال وذلك مثل مالواشتره لنفسه منه قال مالك سواء بنى بها ولم يبن قرب ذلك أو بعد علمت به المرأة أو لم تعلم عرضاً كان أو رقيقاً وغيره ويتبع الابن الأب ببقية ماله فيما حكمنا ببقية أو يملكه فماله مثل فان كان الأب معسراً فروى ابن الموازع عن مالك هو للزوجة ورواه ابن حبيب عن ابن القاسم وأصبغ وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون لاشي في المرأة وجه القول الأول انه عاوض بماله ابنه الذي يليه فيه فوجب أن يجوز عليه في عدم الأب وغناه كمالوا بابه

ووجه قول ابن الماجشون انه أراد استهلاك مال ابنه لاملاله فوجب أن يمنع منه كالوجه لاجني (فرع) فاذا قلنا انه لا بد من فقد قال ابن الماجشون انه له وان بنى أبوه بالمرأة وقال مطرف انما ذلك له بالمرتين بها فان بنى بها فهو للمرأة وجه قول ابن الماجشون انه اخذ مال ابنه بغير عوض صير اليه فلم يكن ذلك من صيره الله كالوجه لاجني ووجه قول مطرف ان المعاوضة فيه قدمت لاستيفائه البضع بخلاف الهبة قال ابن حبيب وهذا ما لم يتقدم الامام الى الأب في أن لا تزوج بمال ابنه فان تقدم اليه في ذلك لم يجز منه لشيء والا بنى أحق به من المرأة في عدم الأب بنى أو لم يبن ودنا مما لا يختلف فيه ووجه ذلك ان تقدم الامام حكم بمنع منه وبالله التوفيق قال محمد بن ابن القاسم وان كان الولد ممن لا ولاية له عليه كالكبير أو ولد الولد فانه ينتزع من المرأة ان وجد فان لم يوجد فلا شيء لهم عليها الا ان يكون ثوبا بالسته أو طعاما كتمه قال عيسى عن ابن القاسم سواء علمت أو لم تعلم ووجه ذلك ان ينزله من ابتاع من غاصب فلا ضمان عليه الا ان يكون استهلك ما ابتاع (مسئلة) وان لم يكن فيه شبهة ملث مثل أن يكون عبدا سرقة أو فصبه فقد روى العتي عن مهنون ان النكاح ثابت ان لم تعلم بذلك الزوجة وان علمت بذلك فسحق قبل البناء وثبت بعده

(فصل) فأما الاعيان التي ليست بمعيونة وانما ثبتت في الذم فكانت مما يجوز أن يكون عوضا في البيع منه يجوز أن يكون عوضا في النكاح وقد يختلفان في معنى الخلول والتأجيل فيجوز أن يتزوج بعد في ذمته غير موصوف ولها الوسط من ذلك وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز الا أن يكون موصوفا والدليل على ما نقوله قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تتزوا بأموالكم ودليلنا من جهة المعنى اتفاهم على جواز النكاح بمهر المثل وفيه من الغرأ كتر لما جوزناه مع اسنادنا الى المعروف من عبيد ذلك البلد القية الوسطى يوم العقد رواه ابن المواز عن ابن القاسم ويكون له مع عدم الجنس غالب فريق البلدمن السودان أو الحمران فان استووا فلها نصفهم من الحمران ونصفهم من السودان قاله مهنون في العتية وعليه الاثبات ان لم يذكر كزور ولا نانا قال مالك في العتية عليه الاثبات لانه عرف الناس وان تجهزها بجهازيت جاز ذلك ولها الوسط من جهاز مثلها من أهل الحاضرة ان كانت حضرية أو من أهل البادية ان كانت بدوية رواه ابن القاسم عن مالك

(الباب الثاني في حكم النكاح المنعده على ذلك)

اذا وقع الفساد في النكاح لفساد المهر فقد نكح القاضي أبو محمد لا خلاف في منه ابتداء فان وقع فقيهرا وابتان احدهما انه يسفخ العقد قبل البناء وبعدد والاخرى يسفخ قبل البناء ويثبت بعد البناء ويجب صدق المسل خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما ان النكاح صحيح ولا ينفسد بفساد المهر ويجب فيه مهر المثل فاذا قلنا ان العقد فاسد فوجهه قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تتزوا بأموالكم فملق الا حلال بشرط أن نبتنى بأموالنا ونخرأ ونخرأ بليس بمال لنا واذ عني على القول بدليل الخطاب ومن جهة المعنى ان هذا عقد معاوضة فوجب أن يفسد بفساد العوض كالبيع ووجه آخر انه أحد العوضين في النكاح فوجب أن يفسد النكاح بتغيره كغيره البضع ووجه التصحيح ان عقد النكاح مقصوده المكارمة ومواصلته فذلك يفسد بفساده فتن ولذلك جاز عقد النكاح من غير تسمية المهر ولا يجوز ذلك في البيع (فرع) هذا الذي ذكره القاضي أبو محمد بلفظ الصحة والانسداد ثم قال وقد اختلف أصحابنا في ما قبل قول مالك يسفخ قبل

الدخول ويثبت بعده فتهن من حمله على الايجاب تغليظا وعقوبة ونههم من حمله على الاستعجاب احتياطاً وخروجاً من الخلاف فكان وقع الدخول لم يفسد لان الصداق قد وجب فلا يوجد المعنى الذي لاجله ففسخ قبل الدخول ومعنى قوله يفسخ قبل الدخول ردعاً ليدانه يكون الرجوع عابداً من الطلقة فان تزوجها بعد ذلك رجعت اليه على طلقين وقوله في وجه الاستعجاب انه اذا وقع الدخول وجب الصداق على وجه الصفة فلم يفسخ بطرد على قول من قال ان الفسخ قبل البناء واجب بفساد المهر فلما انتقل بالبناء الى مهر المثل صح وعرا النكاح عن فساد المهر * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندي أن الفسخ واجب وهو ظاهر قول المتقدمين من أصحاب مالك وانما ذهب الى الاستعجاب المتأخرون من أصحابنا حين ائزهم المخالفان العقدان كان انعقد على الفساد فلا يخرج عن ذلك البناء وما قاله المتقدمون جازع في قولهم في البيع اذا فسد لفساد العوض يفسخ قبل الفوات ولا يفسخ بعد الفوات وما قاله المخالف غير لازم وقد بينت في كتاب السراج بما يفنى الناظر فيه ان شاء الله

❦ ارخاء السور ❦

❦ ارخاء السور ❦
* حدثني يحيى عن مالك *
عن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيب أن عمر
ابن الخطاب قضى في المرأة
اذا تزوجها الرجل انه اذا
ارخيت السور فقد

وجب الصداق * وحدثني
عن مالك عن ابن شهاب
أن زيد بن ثابت كان
يقول اذا دخل الرجل
بامرأته فارخيت عليهما
السور فقد وجب
الصداق * وحدثني عن
مالك أنه بلغه أن سعيد
ابن المسيب كان يقول اذا
دخل الرجل بالمرأة في
بيتها صدق عليها واذا
دخلت عليه في بيته صدقت
عليه قال مالك ارى ذلك
في المسيب اذا دخل عليها
في بيتها فقالت قسمتي
وقال لم أسها صدق عليها
فان دخلت عليه في بيته

ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا ارخيت السور فقد وجب الصداق * مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت كان يقول اذا دخل الرجل بامرأته فارخيت عليهما السور فقد وجب الصداق * ش قوله رضى الله عنه اذا ارخيت السور فقد وجب الصداق يريد اذا خلا الرجل بامرأته وانفردا نفراداً بينا فقد وجب كمال الصداق على الزوج وظاهر هذا اللفظ بقضى أن بالخلوة يعجب على الزوج كمال الصداق وان لم يكن المسيب غير أن معناه عند مالك فيأروى محمد عن ابن وهب أنه أرى به بالحبس اذا ارخيت السور بالخلوة وأرى بقوله فقد وجب الصداق اذا ادعت المرأة المسيب بمعنى أن الخلوة شهادة لها جارية ان الرجل متى خلا بامرأته أول خلوة مع الحرص عليها والتشوف اليها فانه قلما نارقها قبل الوصول اليها فهذا الذي أراد بقوله فقد وجب الصداق ولم يرد أن الصداق يجب بنفس الخلوة وان عرا من المسيب قال وقد أحكم كتاب الله هذا في قوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقاله أصبغ وابن حبيب وهذا قال من الصحابة ابن عباس وزاد القاضي أبو الحسن وابن مسعود وطاوس وقاله الشافعي في الجديد وهو قول ابن سيرين وقال أبو حنيفة يكمل الصداق بنفس الخلوة قال القاضي أبو الحسن وبه قال من الصحابة عمر وعلي وابن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل ومن التابعين الزهري وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح وأما على قول عمرو بن زيد فقد بينا تأويل مالك لهما ويجوز أن يكون قول على يعتدل مثل ذلك من التأويل والله أعلم والدليل على ما ذهب اليه مالك ما حكي به من قوله تعالى وان طلقوهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وهذا أقدم طلق قبل المسيب ودليلنا من جهة القياس ان هذه خلوة عريضة عن المتعة فلا يجب بها كمال الصداق أصله اذا كان بمحض الحكم او كان الزوج محرماً أو صانماً ص * مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق عليها فاذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه قال مالك ارى ذلك في المسيب اذا دخل عليها في بيتها فقالت قسمتي وقال لم أسها صدق عليها فان دخلت عليه في بيته

فقال لم أسها وقالت قد سئى صدقت عليه **ش** قول سعيد بن المسيب رضى الله عنه هذا خلاف لما ناله أصحابنا على عمر بن الخطاب رضى الله عنه وذلك أنهم جلا قول عمر على أن بالخوة حيث كانت يكون القول قول الزوجة في دعوى المسيس وإن أنكره الزوج وجلا قول سعيد ابن المسيب هذا على أن الخوة على سبيل الالتذاذ بالزوجة والقبل دون البناء فقال إن كانت هذه الخوة في منزل الزوجة فالقول قول الزوج في أنكار المسيس وإن كان في منزل الزوج فالقول قول الزوجة في دعوى المسيس لما قدمناه من أن ساط الزوج وقلة هيئته في منزله وما جيل عليه الناس من الانقباض والهيبة والحياء في المنزل الذي يزوره فأما خوة السفلا فحيث كانت أوجب تصديق الزوجة وقد قال مالك بكرا القولين وقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال حيث أخذ العلق الزوجين في أهلها أو في أهلها فالقول قول المرأة إن ادعت المسيس وبه أخذ ابن وهب (مسئلة) فإن أقر بالخوة أو قامت بهائينة فحكمه ما قلناه وإن لم تكن بينة ولا أقرار فقبض روى ابن حبيب عن أصبغ أن العين على الزوج في دعوى المسيس عليه أن أنكر الخوة وأدعت ذلك الزوجة قال وقد كان ابن القاسم يقول إذا ادعت المسيس في أهلها وقد عرفت اختلافه إليها أول مرة في زمة الخمين في الأمرين فإن حلف برئ وإن نكل غرم جميع المداق ووجه ذلك أن الأصل في استصحاب حال الفعل عدم ما يشهد له أو يجعل قولها الظاهر فالقول قوله فإن حلف برئ وهذه قائمة بينه وإن نكل فعليه المداق ولم يذكر أن الخمين ترد على المرأة (فرع) وهذا إذا كانت ثيبا ودعا الزوج إلى أن ينظر إليها في كتاب محمد بن مالك هي مدققة ولا ينظر إليها وقد قال القاضي أبو محمد في التي تنكر الوطء والزوج بدعيه أن من أصحابنا من قال في البكر ينظر إليها ويحتمل أن يكون ههنا مشله (فرع) وسواء كانت الزوجة في حال يحصل وطؤها أو لا يحصل كالماثلة في رمضان والمحرمه والحاضر وأه محمد بن ابن القاسم فإن كانت الخوة في نكاح فاسد فقبض روى محمد بن مالك أنه قال إذا كان النكاح مما يفسخ ولا يقر عليه بجماله أن القول في ذلك كله قول المرأة إذا أرغبت السور ووجه ذلك أن هذا معنى يجب بدا كمال المهر مع خوة الزوج في النكاح الصحيح فوجب أن يكفى في النكاح النفاذ كالأقرار بالوطء (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الموجب عندنا في كمال المداق البناء هو الوطء بمقبض الحنفية وإن لم يكن فبذلك هذا قول جماعة شيوخنا ووجه ذلك أن الأحكام إنما تعلق بمقبض الحنفية وجوب الفسل وجوب الحد وحلال الخلقة وإفساد الحج والصوم وغير ذلك من الأحكام فأما الخوة والتلف فلا تعلق به الأحكام فلا اعتبار بها (فرع) وهذا إذا كان التلف في الخوة أو المدة اليسيرة بعد البناء فأما إذا قام معها المدة الطويلة كالعام ونحوه فذهب القاضي القاضي أبو الحسن أن له جميع المهر ومن أصحابنا من قال له نصف المهر قال القاضي أبو الحسن وهذه الزاوية المولود عليها ووجه قولنا أن له جميع المهر تمام المهر عوضا من طول التلف بها وتفسيره جهازها ووجه قولنا أنها نصف المهر أن نكاح عمرى عن المسيس فلم يجب فيه الطلاق غير نصف المهر أصله إذا طلق قبل البناء

في المتأخر عند الأيم والبكر

ص مالك عن عبد الله بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام الخزوي عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أمة

فقال لم أسها وقالت قد

سئى صدقت عليه

في القام عند الأيم والبكر

حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الله بن أبي بكر

ابن محمد بن عمرو بن حزم

عن عبد الله بن أبي بكر

ابن عبد الرحمن بن الحارث

ابن هشام الخزوي عن

أبيه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم حين تزوج

أمة

وأصبحت عنده قال له ليس بك على أهلك هوان أن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت فقال ثلث **ش** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده يقضى أنه قال لها ذلك في أول يوم أصبحت فيه عنده وروى أنه قال لها ذلك بعد انقضاء الثلاثة أيام روى مسلم من حديث عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة دخل عليها فأراد أن يعرج أخذت بثوبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شئت زدتك وحاسبتك به البكر سبع والثيب ثلاث ويحفل أن يكون قال لها ذلك صلى الله عليه وسلم أول يوم فاختارت الثلاثة ثم قال ذلك بعد انقضاء الثلاثة الأيام حين تعلقت بثوبه إعادة للتصريح

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس بك على أهلك هوان يريد أنها ليست بهينة عليه بل يريد إكرامها وموافقة أرائها في المقام عندها وأنه أن قام عندها ثلاثة أيام مع أن المقام عند البكر سبع فليس لها هوان عليه وإنما ذلك لأن حق سائر الزوجات متعلق بالمقام عندها فإن سبع عندها وزاد على المقام عند الثيب فلا بد أن يقضى سائر نسائها من المدة مثل ذلك ويسقط حكم الثلاث عند الثيب لأنها وإن كان الحق لها في مقام ثلاثة أيام فليس لها أن تشمل بما بعدها فيسقط لذلك حكم الثلاث ويبقى مجرد التيسيع فعننا لإرادة أم سلمة ترضى الله عنها فلا بد من مثل ذلك عند غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وإن اقتصرنا على الحق الواجب لها من الثلاث لم يقض سائر الزوجات شيئا واستأنف القسم وتوها يقضى أن المقام عند الثيب حق لا يضي به سائر الزوجات مقامها ولا لمن فيه اعتراض لتعلق ذلك بمشئته أم سلمة دون مشيئته وتختلف أفعالها في ذلك هل هو حق للزوج أو الزوجة قال القاضي أبو محمد في ذلك روايتان قال وفائدة الخلاف أنه إذا كان حقه جاز له فصله وتركه وإذا كان حق الزوجة لم يكن له تركه إلا بإذنها فوجه القول بأنه حق للزوج فوجه في حديث أم سلمة ليس بك على أهلك هوان أن شئت سبعت عندك وإن شئت ثلثت ودرت فأعجب بأن ذلك على وجه الإكرام فالظاهر أنه ليس من حقوقها لأن الإكرام لا يستلزم في إبتناء الحقوق وإنما يستعمل في إعطاء ما ليس بحق للكرم ولو كان ذلك من حقوقها لقال ليس بنا من حقك ووجه قولنا بأنه من حقوق الزوجة قوله في حديث أنس للبكر سبع والثيب ثلاث وقد أسند ابن وهب في غير الموطأ ومن جهة المعنى أن الغرض تأنيس المرأة وبسطها وإدخالها بملحمتها من الاقتباس والتجمل وهذا من حقوقها وقد حكى القاضي أبو الحسن أنه حق لها جميعا وهو قول جميع عندي (فرع) فإن قلنا أنه حق للزوجة فهل يقضى به على الزوج أم لا قال أصبغ في الموازيع وهو حق عليه ولا يقضى به عليه كالثمة وفي النوادر عن محمد بن عبد الحكم يقضى به عليه فوجه القول الأول أنه حق للزوجة بسببه المكارم فله يقض به على الزوج كالامتناع ووجه القول الثاني أنه حق للزوجة من المقام عندها فوجب أن يقضى به على الزوج كالقسم بين الزوجات (فرع) وهل يكون ذلك للزوجة إذا لم يكن عندها غيرها روى أبو الفرج عن ابن عبد الحكم أن ذلك على الزوج وإن لم يكن له نساء غيرها وقال ابن حبيب لا يلزمه المقام عندها إذا لم يكن له غيرها وجه القول الأول أن طريق ذلك التأنيس وحاجتها إلى ذلك إذا لم يكن له غيرها كحاجتها إذا كان له غيرها وجه القول الثاني أن هذا مقام عند الزوجة فلا يلزم من ليس له غيرها كالقسم

(فصل) وقوله أن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن يريد التصريح لها في ذلك قال القاضي أبو

وأصبحت عنده قال لها
ليس بك على أهلك هوان
إن شئت سبعت عندك
وسبعت عندهن وإن
شئت ثلثت عندك ودرت
فقال ثلث

الحسن ان اختارت التسبيع قصى سائر نسائه سباعيا وقال ابن الموزع مالك لا يصح ما في ذلك
وقدمت السنة بان يقيم عندها ثلاثا وجه القول الاول التعلق بظاهر الحديث وجه القول الثاني
التعلق بما ثبت من الفعل فصار ذلك حكما على جميع الزوجات والله اعلم ص **ع** مالك عن حميد
الطويل عن أنس بن مالك انه كان يقول للبكر سبع وللثيب ثلاث قال مالك وذلك الأمر عندنا
ش قوله للبكر سبع وللثيب ثلاث يقتضي ظاهره انه حق للمرأة ولو كان حقا للزوج لقال للزوج
في البكر سبع وفي الثيب ثلاث وهذا قال من العامة أنس ومن التابعين من يعدم النسخة والشعي
والشافعي واحد بن حنبل وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري للبكر ثلاث ثم يقسم والثيب
يومان ثم يقسم وقال حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة لا تفضل الجديدة على القديمة بكرة كانت أو ثيبا
والدليل على ما قلناه ما رواه البخاري قال حدثنا يوسف بن راشد قال حدثنا أبو أسامة عن سفيان
قال حدثنا أبو يونس قال سمعنا في غلابة عن أنس قال من السنة اذا تزوج ارجل البكر أقام عندها سباعيا
وقسم واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قال أبو قلابة ولو شئت لقلت ان أنس راضى الى النبي
صلى الله عليه وسلم ودليلنا من جهة المعنى ان الطائر ينسحقها من الاستعاش والانتعاش ما يستعجده
الى التأنيس وذلك لا يكون الا بطول المقام عندها ولما كانت البكر أكثر حرجا وتقباضا
احتاجت من التأنيس أكثر مما احتاجت له الثيب وهذا التعليل على أصل من جعله حقا للزوجة وأما
على أصل من جعله حقا للزوج فنقد قال القاضي أبو محمد لما كان في ذلك زوج بالطائرة كزمن
التذاهب القديمة جعل له من المقام عندها ما مل به في ذلك (فرع) وأخره كالأمة في ذلك قاله
القاضي أبو الحسن ووجه ذلك انها زوجة تحتاج الى التأنيس كالحرمة (فرع) وهل ينفق
العروس في هذه المدة عن صلاتها لجماعة والجمعة روى في القتيبة بن العباس عن مالك لا يتخلف عنها
قال سحنون وقد قال بعض الناس انه لا يخرج ذلك لها بالسنة وجه قول مالك انه ان كان حقا
للزوجة فان ازوجها لغيره كان حقا لها فانها لا تملك منه الا ما زاد على وقت أداء الصلاة ووجه
رواية سحنون ان من ملك منافع أجبر في مدة ما فانه تستقط بذلك عنه فرائض الجمعة وحقوق اتيان
الجماعات كالسيد في عبده ص **ح** قال مالك فان كانت له امرأة غير التي تزوج فانه يقسم بينهما بعد
أن تمضي أيام التي تزوج بالسوا ولا يحسب على التي تزوج ما أقام عندنا **ح** ش وهذا كمال لروايت
انه اذا تزوج امرأة وكان عنده غير ناقا أقام عندها حتى تمامه من المقام الثابت في حقها فانه
يقسم بينهما وبين القديمة بذلك على لسواء وباتهما يبدأ قال ابن الموزع مالك يبدأ بينهما أحب
وأحب الى أن يبدأ بالقديمة كانه من عندنا أخرى خرج (مسألة) وأي وقت يبدأ بالثيب على نسائه
قال مالك في كتاب محمد انه أن يبدأ بالليل قبل النهار أو بالناهار قبل الليل ووجه ذلك ان الله عليه
أن يكمل الواحدة يوما وليلة هو الخير في أن يبدأ بأي زمان شاء على ان لا يظهر من أقوال أصحابنا
انه يبدأ بالليل (مسألة) وصفة القدمة ان يكون عندها واحدة يوما وليلة فانه بن حبيب قال
ولا يجوز أن يقسم لكل واحدة يومين رواه ابن الموزع مالك قال أبو زكريا لا وأرى
وجه ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها ان سودة بنت زمعة وحبث يومها لعائشة وكان شيء صلى
الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة ووجه ذلك من جهة المعنى ان في تنويع المدة على
النساء بالتعقيب عنهن اضربا بين ومافهم من مدة فبفسه عن أرفق من وليس في المدة من ينسب
تعدد يومه يمكن التساوي فيه أفعصر من مدة يوم وليلة (فرع) ومواء في ذلك الصغيرة والكبيرة

• وحدثنى عن مالك عن
حميد الطويل عن أنس
ابن مالك أنه كان يقول
للزوجة سبع وللثيب ثلاث
قال مالك وذلك الأمر
عندها قال مالك فان كانت
له امرأة غير التي تزوج
فانه يقسم بينهما بعد أن
تمضي أيام التي تزوج
بالسوا ولا يحسب على
التي تزوج ما أقام عندها

والصحة والمرضاة التي لا توطأ والرقاع وغيرها ووجه ذلك انه متى اسقطك من حقهن متساو
في الزوجة فوجب أن يتساوى بينهما في التسعة

﴿ ملا يجوز من الشروط في النكاح ﴾

ص ماله أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة اشترطت على زوجها أن لا يخرج بها من
بلدها فقال سعيد بن المسيب يخرج بها ان شاء م ش قوله في المرأة التي اشترطت على زوجها أن
لا يخرج بها من بلدها ان له أن لا يخرج بها ان شاء ومعنى ذلك انه لا يلزمه بالحكم وأما على الوفاء لها
ما شرطت عليه من ان لا يخرج بها من بلدها وما أشبه ذلك فانه مأثور به رواه محمد عن أشهب
عن مالك فجن زوج امرأة على أن لا يمنعها الخروج الى المسجد فانه ينبغي أن يفي لها بذلك ولا
يقضى به عليه وقال ابن حبيب وقد استحب مالك وغيره من أهل العلم أن يفي لها بما شرطت وان ذلك
غير لازم للزوج وعليه جمهور الفقهاء ونمر بن ديار بن المواز عن ابن شهاب انه كان يوجب عليه
ما ألزم من الشروط في النكاح وان لم تكن معلقة بعين وروى عبد الرزاق عن شريح انه قضى
به والأصل في ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ويدل على ذلك ما رواه البخاري قال
حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا السفيان حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخضر عن عقبة بن
عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج وتعلق
ذلك بلوفاً له أدليل على أنه لا يحكم به عليه وان ذلك مصروف الىه (مسئلة) وهذه الشروط في
الجملة مكرهة قال ابن حبيب يكره أهل العلم الشروط في النكاح وابقاء شهادتهم عليها وروى
أشهب عن مالك في كتاب محمد والعتي أن لا كره أن ينكح على مثل هذا أحد لا يخرجها من بلدها
ولا يمنعها من داخل يدخل عليها ولا يمنعها من حج ولا عمرة قال فاذا كان هكذا فلو لا يلزمها اذا
ملكنا ما ولا يستباح البضع الا بذلك تام ويكره أن ينسرد في تلك هذه الشروط التي تمنع تمام
ملكه كما لو شرطت في ملك اليمين قال مالك ولقد أسرمت من نكاحي امرأة أن أمي الناس أن يتزوجوا
بالشروط وأن لا يتزوجوا الا على دين الرجل وأما متوانه كتب بذلك كتابا وصح به في الأسواق
وتعلق في ذلك ابن حبيب عار رى عن عائشة قالت قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما بال
الناس يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان
شرط ما اشترط شرط الله أحق وأوثق اذا ثبت ذلك فان هذه الشروط على ضربين * أحدهما
أن تكون غير مؤثرة في النكاح * والثاني أن تكون مؤثرة فيه فاما التي لا تؤثر فيه التي لا تؤثر
في جهاتها المهر ولا تغير مقتضى العقد مثل أن يشترط عليه أن لا يتزوج عليها ولا يتخذ أم ولد ولا يخرجها
من بلدها ونحو ذلك من الشروط فهذه قال ابن حبيب لا يبلغ من كراهية أهل العلم لها أن تكون
سرا ما أو يفسخ بها النكاح (فرع) اذا ثبت ذلك فلا يخلو أن يشترط هذا الشرط ولا يسقط لها
شأ به أو يشترط ويسقط لها به حقاً فقد قلنا انه يؤمر بالوفاء به ولا يحكم عليه بذلك وان أسقطت
بسببه حقاً من مهر أو غيره فلا يخلو أن تسقطه حين العقد أو بعده فان كان اسقاطها حين العقد فان
ذلك لا يؤثر فسادا في العقد وقال السافعي ان ذلك يفسد العقد والدليل على ما نقوله ان هذه
الشروط لا تؤثر في المهر فلم يوجب فيه فساداً أصل ذلك اذا شرطت بعد العقد (فرع) اذا
نت ذلك فقدر وى ابن القاسم عن مالك انه يخرجها ولا ترجع عليه بشئ مما أسقطته اليه وروى

﴿ ملا يجوز من الشروط في النكاح ﴾

حدثني يحيى عن مالك
انه بلغه أن سعيد بن المسيب
سئل عن المرأة اشترطت
على زوجها انه لا يخرج
بها من بلدها فقال سعيد
ابن المسيب يخرج بها ان
شاء

أشهب وابن نافع وعلي بن زياد في المدونة عن مالك أن كان بقي لها من المهر مثل مهر مثلها لم يرجع عليه
شيء وإن كان أقل من مثلها فلها أن ترجع عليه زاد ابن حبيب تردى مهر مثلها ومثلها في العتية
وفي كتاب محمد ترجع عليه بما وضعت فتأخذ ولعله يريد بما وضعت من مهر مثلها وجسر رواية ابن
القاسم ما احتج به من أن ما أسقطته لم يثبت لها قط زاد ابن حبيب فكان بمنزلة ما يدكر في النكاح
للمعتق وعلى هذا الوجه ذكره في الصداق ولم يرض الزوج أن يثبت لها في ذمته ووجه قول أشهب
أنه عوض أسقطته في مقابلة ما لم يصح لها فوجب أن ترجع بما بذلته من العوض أصل ذلك أنها
أسقطته بعد العقد (مسئلة) وأما أن أسقطت بعض مهرها بعد انعقاد النكاح فشرطت عليه بذلك
شروطا قال محمد مثل أن لا يفرجها ولا يزوج عليها غير ما قلناه أن يفعل ذلك كله ولها أن ترجع فيها
وضمت وجهه ذلك أن هذا ما استقر ملكها عليه فإذا عوضته على وجهه لم يخلها به وجب رد
ذلك اليها كمال أعطته على ذلك شيئا من مالها الذي يبداه وأما الضرب الثاني وهو الذي يؤثر
في عقد النكاح فهو ما أرجحها في المهر أو غير بعض ما اقتضى العقد كاختيار ونحوه وذلك مثل أن
يتزوج المرأة بشرط أن لها من النفقة كذا في كل شهر وشرط نفقة خدمها أو نفقة ابنها من غيره
أو على أن لا تنفق لها فهذا كله يفسخ قبل البناء ويثبت بعده ويسقط الشرط ووجدت ما قلناه
من أن هذا الشرط قد أرجحها في العوض ففسد لذلك العقد بسبب البناء ويثبت به رد المهر وأما
ص قال مالك فلا أمر عندنا إذا شرط أن يرجل المرأة وإن كان ذلك الشرط عندئذ
النكاح أن لا تنكح عليه ولا تأمرى أن ذلك ليس بشيء إلا أن يكون في ذلك بين بطلان وعتاقه
فيجب ذلك عليه ويأمر به وإذا كان كذلك لمجرد الشرط لا يزم في شيء من الأشياء
شرط بها أن لا ينكح عليها ولا يسرى معها أو غير ذلك من الشرط وله أن يفعل ذلك كله ولا شيء
عليه فيه ولا يمنع من فعله إلا أن يقيد الزوج ذلك بمعين يتزومه تلك المعين سواء علق بمعين بدلي أو
عتاق أو غيره من الأمان التي تزوم إلا أن الذي يحكم به عليه من ذلك الطلاق والعقود وأما ما عتق به
من المعين بالله أو المشي أو غير ذلك فانه إذا لم يحلف لها عليه حنث لكنه لا يحكم عليه بالكفارة
وقد اختلف في العدة ونحن نبين ذلك في موضع آخر شاء الله تعالى (مسئلة) وإذا زوج المصفر
وليها وزمته ثم وطأ نكحها بملك أو طلاق أو عتق فمذهب القاسم لا يزم حتى من دمه بزوج أو وطأ
وفي العتية من روي عن ابن أبي زبدي عن ابن وهب أن ذلك يزمه إذا بلغ بنية أو لم يبن وجهه قول ابن
القاسم أنه إيمان فلا يعقد أحد من أحد كالمجنون بالله تعالى ولذلك لم يزم بمجرد الشرط حتى
يقترن بها بالإيمان وجهه قول ابن وهب أنها سر وطأ فزم بالزوم الولي كسنة الصداق
(فرع) فإذا قلنا بقول ابن القاسم فإن دخل بها بعد البلوغ وبعد العلم بعقد عليه فقد نفى
ابن القاسم هذا التزاما لها قال أبو عبد الله بن العطار في وثيقه رد فقيل لا يزمه ذلك
وجه قول ابن القاسم أن دخوله بها مع العلم بها بعقد عليه رضاه واتزوم فوجب أن يزمه كما يزمه
بقوله رضيت بذلك وجه القول الثاني أن هذه عين ثم يزمه بنظره ولا فصل بعوم مقدم لنفي
إذ له أن يقول رضيت بالنكاح ولم أرض المهر وطأ فم يزمه كما لا يزمه باستدامة لعقد بعد البلوغ
(فرع) وإن علم بذلك بعد البلوغ وقبل البناء وكره التزوم فقد بن القسم بماله ما أن
تتزوج ولها ما ينفق من الخياريها قال أبو عبد الله بن العطار لا يزمه ذلك ولو بنى بها لا يتزوج
بالتزام وجه القول الأول أن نكاحها بعد العقد لا يزم ذلك فليس له أن يزم نكاحها ويحلفها

• قال مالك فلا أمر عندنا
أنه إذا شرط رجلا
للمرأة ولا كان ذلك
الشرط عند عقده
النكاح لا ينكح عليه
ولا يسرى أن ذلك ليس
بشيء إلا أن يكون في ذلك
بين بطلان وعتاقه
فيجب ذلك عليه ويأمر به

وجه القول الثاني ان هذه شروط لم يلزم النكاح فيها بمينا فكان له امضاء النكاح واطراحها
 كالمولم يعلق الشرروط بنكاح ولا عتق (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم وكره الزوج التزامها
 خربت الزوجتين اسقاطها واستدامة النكاح والمطالبة بها وباطال النكاح فان اسقطت الشرروط
 رزبه النكاح دون شرط وان لم تسقطها فارق وهذا اذا كانت مالكة امرها فقد قال أبو عبد الله
 ذلك الى ولها في اسقاط الشرروط والمنع من ذلك وفي هذا الذي قاله عندي نظرا لان الولي ان كان
 وصيا فائمه ان ينظر في مالها واختيار الكفو لها وأما في القسم والتحليل لها فلا تنظر فيه وأما ان
 كان غير وصي فلا ولاته الا باختيار الكفو ولو رزيت هي بالنكاح بنفسه شرط لما كان له المنع
 من ذلك ولو أبت النكاح الا بشرط لما كان له اطلاق ذلك وقد اختلف قول مالك في المصونة في
 رضاها باقل من مهر مثلها وان كان مالا فكيف بما لا يعلق له بالمال وقد قال مالك في الموازنة في الذي
 يصير زوجته قبل بلوغها وقبل البناء بها فاختارت نفسها فهو مطلق (فرع) اذا ثبت ذلك فهل
 تكون فرقتهما بالاثانة فسخا أو طلاقا فظاهر من قول ابن القاسم أنه طلاق والظاهر من قول أصبغ
 انه فسخ وجه القول الأول ان هذه فرقته بمصر وفيه اختيار الزوج فكانت طلاقا أصل ذلك
 اذا طلق ابتداء ووجه القول الثاني ان هذه فرقته بتمتع لعدم التراخي فكانت فسخا أصل ذلك
 قبل تمام العقد وهل لها نصف المداق روي أصبغ عن ابن القاسم لها نصف الصداق وقال أصبغ
 لاني لها منه واختاره محمدا لا لأن تكون أسقطت الشرروط وطلق واطلق قبل ان يعلم الشرروط
 فعليه نصف الصداق (فرع) فان دخل بها قبل العلم وبمدا بلوغ فقد قال ابن القاسم لا يلزمه ذلك وقال
 أبو عبد الله بن العطار لا تنعنه والشرط يلزمه وقيل لا يلزمه وجه القول الأول انها تركت التعرز
 والاستيثاق حين أسلمت نفسها من غير توقيفه على الشرروط ووجه القول الثاني ان دخوله رضا
 بما عقده عليه لكره التعرز والنظر فيما عقده عليه فانزعه ذلك كالعلم (فرع) ولو اختلفا فقال الزوج
 عقدت على الشرروط واناصير وقالت الزوجة أو الولي عقدت وأنت كبير في العينة عن ابن القاسم
 على الزوج البينة والاحلف الولي لانه كان العاقد للنكاح ولزمت الزوج الشرروط ووجه ذلك أن
 انعقاد النكاح متفق عليه فمن أراد أن يثبت فيه ما يوجب الخيار في حله فهو مدع والله أعلم

نكاح المحلل وما أشبهه

ص مالك بن النور بن رفاعه القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن رفاعه بن مموال
 طلق امرأته عمدة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فسكحت عبد الرحمن بن الزبير
 فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقه فأراد رفاعه أن ينكحها وهوزوجها الأول الذي كان
 لطلقا فقد كرر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فباه عن تزويجها وقال لا تحصل لك حتى تدوق
 العسيلة ثم رواه يحيى بن يحيى وجاعة من رواة الموطأ الزبير بن فتح الزاي فيها وقال ابن
 بكير الأول بالضم قال الشيخ أبو الحسن الدارقطني وعبد الله بن غيرهما من الحفاظ هو الصواب وهو
 الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن باطيا اليهودي القرظي قتل الزبير يوم قريظة والله أعلم والذي
 وقع في روايتي من طريق يحيى بن يحيى الزبير بن عبد الرحمن بضم الزاي والله أعلم
 (فصل) قوله ان رفاعه طلق امرأته ثلاثا يستعمل من جهة اللفظ أن يوقعها في مرة واحدة ويحتمل
 أن يوقعها في ثلاث مرات يطلق ثم يرجع ثم يطلق غيبا أن يقعها عند مالك في مرة غير جاز وسپرد

نكاح المحلل

وما أشبهه

« حلتني يحيى عن مالك
 عن المسور بن رفاعه
 القرظي عن الزبير بن
 عبد الرحمن بن الزبير بن
 رفاعه بن مموال طلق
 امرأته عمدة بنت وهب في
 عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثلاثا فسكحت عبد
 الرحمن بن الزبير فاعترض
 عنها فلم يستطع أن يمسها
 ففارقه فأراد رفاعه أن
 ينكحها وهوزوجها الأول
 الذي كان طلقها فذكر
 ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فباه عن تزويجها
 وقال لا تحصل لك حتى تدوق
 العسيلة »

وأشكره الزوج فقد قال مالك لا يصحها ذلك المطلق ثلاثا وقال ابن القاسم تدن ويباح له نكاحها ثلاثا وقال ابن القاسم إن كان الزوج يذكر ذلك عند الفراق لم يصحها ذلك وإن قال ذلك بعد الفراق لم يقبل قوله وحلت للمطلق ثلاثا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن كل موضع تصدق فيه على الزوج في دعوى الوطء فأنها تصدق فيه في إحلالها للاول وأما كل موضع لا تصدق فيه على الزوج إذا أنكر الوطء فأن دعواها الوطء بمقتضى الثاني لا يصحها للاول ولم أرفعه لصا والله أعلم (مسئلة) ويعتبر في صحة الإحلال الوطء بمقتضى النكاح فأن وطئها ملك عين فقد قال محمد لا يصحها ذلك الوطء وإنما يصحها الوطء بالنكاح فتعتبر فيه صحة العقد وصحة الوطء فأما العقد فأن يكون المقصود به الرغبة في النكاح مع صحة العقد فأن صح العقد وتزوجها به بين لزمته أن يتزوج على أمرائه في المنية إن كان مثله يتزوج مثلها فقد خرج عن يمينه وحلت للمطلق ثلاثا وقال محمد بن دينار لا تحلل للاول بذلك وإن أقامت عند الثاني ستين أو أكثر لا تملك تزوجها برغبة وإنما قصد أن ير في يمينه وأما صحة الوطء فبسيما ذكره في الإحصان إن شاء الله تعالى ص

حتى يستقبل نكاحا جديدا فأن أصاب أهلها مهرها * ن وهذا كما قال مالك إنما كان نكاح المحلل نكاحا فاسدا المنفاهة مقتضى النكاح ومقتضى صوده لأن المقصود به إباحة البضع لغیر النكاح فوجب أن يفسخ وقد ذكر القاضي أبو محمد في ذلك قياسا وذلك أنه قال إن هذا عقد وفع على وجه محظور واستحق عقابه به اللعن فوجب أن يكون باطلا أصل ذلك شراء الخمر (فرع) إذا ثبت ذلك فأنه يحكم عليه بالفراق قبل البناء وبعد رواه ابن المواز عن أشهب عن مالك قال ابن المواز يفسخ نكاحه بطلقة ثالثة إن ثبت ذلك به راره ولو ثبت بعد البناء إقراره بذلك قبل البناء فليس بنكاح * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي إن أن ثبت إقراره بذلك قبل النكاح فأنه يدخله الخلاف الذي في النكاح الفاسد المختلف في فساده (فرع) وهل يجوز هذا للحلل أن يتزوجها بعد أن فرق بينهما بعد البناء روى أشهب عن مالك في الموازية له ذلك وأحب أن لا ينكحها أبدا ووجه ذلك أنه أراد تعجيل استباحة البضع على الوجه المحظور كالنكاح في العدة غير أن النكاح في العدة محله لنفسه بالعقد والوطء فوقه تأييد النصيم عليه وفي مسئلتنا أراد تعجيله لغیره فلم يبلغ مبلغ التصريم وإنما اقتضى الكراهية والله أعلم (مسئلة) ويجب عليه أن يأتي الزوج الاول فيقبله أنه مسدود عليها له لينع ذلك من نكاحها قال ابن حبيب ووجه ذلك أن لا يفرأ الآخر بظاهره له ولا يملك معه فمكون وسبب واده الحرام

(فصل) وقوله عليها مهرها كذا رواه يحيى بن يحيى وروى ابن بكير فله مهر مثلها وتابعه على ذلك الفخري وروى يحيى بن أبي حمزة لا نكاح فأنه أهله فوجب بالدخول المهر المسمى وروى ابن عبد الحكم عن مالك لها مهر مثلها على رواه ابن بكير والقننى وهو مذهب الشافعى وقال ابن المواز بل لها المهر المسمى وهو قول مالك وهو الأطول ما عدناه

﴿ لا يجمع بينه من النساء ﴾

قال مالك في المحلل أنه لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا فأن أصاب أهلها مهرها * لا يجمع بينه من النساء *

حدثني يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها * س قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها يقتضى العموم من جهة اللفظ غير أن التصريم أدا على النسب فأن

المفهوم منه الوطء كما انه اذا علق على الطعام فهم منه لباس فيجب أن يعمل على الوطء أو على كل معنى مقصوده الوطء فأما الوطء فانه يملك بهين وأما العقد الذي مقصوده الوطء فانه النكاح ويخالف في ذلك ملك العيّن فانه يجوز للإنسان أن يملك من لا يملك كاللاخت من الرضاغة واختاله والعمة من النسب ولا يجوز عقد نكاح على من لا يجوز وطؤها الرجل من النساء (مسئلة) فأما لا يجمع بينهما بعقد النكاح فان الأصل فيه قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف والعمة مع ابنة أخيها واختاله مع بنت أخيها بمثابة الاختين في ذلك والأصل فيه من جهة السنة الحديث المتقدم من جهة المعنى أن الاختين والعمة واختاله مع ابنة الأخ وابنة الأخت بمن يترجم بعضهن لبعض المواصل للرحم القريبة الوشيجة وغيره الفرائز تورث القطيعة وتمنع المواصله فنع من الجمع بينهما لذلك لأنه سبب لما هيئنا عن من القطيعة وما منع مما يجب عليها من المواصله (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان الجمع بينهما بالنكاح يكون على ضربين - أحدهما أن يجمع بينهما في عقد واحد والثاني أن ينكح احدهما بعد الأخرى فان جمع بينهما في عقد واحد فقد قال مالك في المدونة ان كل امرأتين يجوز له أن ينكح احدهما بعد الأخرى لا يجوز له أن يجمع بينهما فان جمع بينهما في عقد واحد فانه يفسخ نكاحهما جميعا وليس له أن يصحب واحدة منهما بغيرهما أو بواحدة منهما أو بغير وجه ذلك أنه قد منع أن يجمع بينهما في عقد النكاح فاذا انعقد نكاحهما على الوجه الممنوع به ففسخ نكاحهما قبل البناء بعده لأن النكاح في العقد (مسئلة) فان أفرد كل واحدة منهما بعقد ثبت نكاح الاولى وفسخ نكاح الثانية دخل بهما أو باحدهما كانت الاولى أو الأخرى ذمها مالك في المدونة ووجه ذلك ما احتج به من أن عقد الاولى صحيح لأنه عرى عن الفساد بالجمع بينهما ونكاح الأخرى فاسد لما علق به من الجمع بين الاختين فما اختص الفساد بنكاح الثانية وجب أن يفرد بالفسخ (فرع) وبما ذكره من الأولى منهما ان شهد بذلك الشهود فالحكم فيه على ما تقدم وان شهد الشهود بالزوجية ولم يوفقوا ولا علوا الاولى من الأخرى فقد روى محمد عن أشهب أن الزوج مصدق في تعيين الاولى من الأخرى وينزل عن التي زعم انها الأخرى ولا سيما ان كان لم يمس قال محمد وهذا عندنا صواب ووجه ذلك أنه اذا شهد الشهود بذلك فقد شهدوا به على أحد العقدين وفساد الآخر ولم يعتنوا بالناس من الصحيح فلم يسهلوا لاحد منهما بعدد صحيح ذو عيب أحديهما غير الزوج قبل في ذلك تعيينه به قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن الأخرى لو ادعت أنها الاولى لزم الزوج الميّن في ذلك لأنه يريد أن يسقط عن الاولى نفس هذا أو وعندي أن فسخ نكاحها يكون طلاعا

(فصل) وأما اذا ماتت هبة احداها ووطئ الثانية بملك الدين فلا يخلو أن يكون عقد النكاح هو السابق أو الآخر ان كان عقدا النكاح هو السابق فقد روى محمد عن ابن القاسم أن من نكح إحدى الاختين فلم يبن بها حتى وطئ الثانية بملك الميّن ثم يوفى عنها حتى يهرج فرجها معتبرا ولا يفسد ذلك النكاح وقال أشهب بطلان الزوجتان فرجاً أمتهما حرام منه فماتت واحدة أخذت عذر نكاح ووجه قول ابن القاسم أنه قد وجد منه في كل واحد منهما ما يمنع من الأخرى فوجب أن يرفق عتبا كما لو كانتا متين فوطئها ووجه قول ابن القاسم أن لنكاح في باب الاستمتاع وسعه أقوى من ملك الميّن لأن مقصوده الوطء ومقصوده ملك الميّن للملك دون الوطء ولو تزوج مرة على أخها فوطئها لم يوفى عن الاولى فإن لا يمنع منها اذا وطئ الثانية بملك الميّن أو وعندي (مسئلة)

فان وطئ احداهما بملك الحين ثم تزوج الاخرى قبل أن يحرم الامتعلى نفسه فقد قال محمد اختلف
فيما صحب مالك فقال عبد الله بن عبد الحكم وأشهب نكاحه جائز وله أن يسطأ امرأته ولا يحدث
نفسه بما جاز به لان نكاحه أختناق قد حرمها عليه به قال الشافعي وقال ابن القاسم لا يجوز أن يمتد
النكاح حتى يحرم الامتعلى نفسه فان فعل وقف بعد النكاح لا يقرب واحدة منهما حتى يحرم على
نفسه أيتها ما شاء وقال عبد الملك يفسخ النكاح ولا يقرب على حال وهذا القول مع الذي قبله لابن
القاسم في المدونة وجبر واية أشهب ما احتج به ووجبر واية الوقف أن التحريم بما يتضمن من الجمع
بينهما ملك نكاح أو وطء ولو طء الامتتأثير في المنع من استدامة مساكنهما مع ما يحرم عليهما الجمع بينهما
ولذلك اذا وطئ الاختين بملك الحين منع من وطئهما حتى يحرم فرج احداهما ولقد انعكس تأثير في
الجمع بينهما فقد وجد في كلا الجانبين مؤثر في المنع فوجب أن يمنع منهما حتى يحرم احداهما كالو
وطئها بملك الحين وجه قول عبد الملك أن هذا ممنوع من الاستمتاع بها لسبب الجمع بينهما فوجب أن
يكون ممنوعا من العقد عليها منعاً يفسخ به عقده كولو كانت الاولى زوجة (مسئلة) والثان لا يجوز
الجمع بينهما من النساء قال ابن بكيرهما كل امرأتين لو كانت كل واحدة منهما ذكر الممحل له نكاح
الاخرى للسبب أو رضاع أو نحوه رواه ابن المواز عن أشهب عن مالك الا ان هذا الذي ذكره على
ضر بين ضرب لاحداهما على الاخرى ولادة كالأم مع البنت والجدعة مع الحفيدة فهذا الضرب ساقى
ذكره بعد هذا والضرب الثاني ليس لاحداهما على الاخرى ولادة كالأخت مع الأخت والخالة
وبنت أختها والعمعة مع بنت أخيها فهذا الضرب الذي يحرم الجمع بينهما في وقت واحد وان جاز أن
يتزوج بعد الاخرى فالأخت هي الأخت للاب والأم والأخت هي الأخت للأم والأخت هي الأخت
لرجل له عليهما ولادة والخالة هي كل امرأة حرمها على الأخت لا لأمها بل ولادة فاختت للاب خالة
وكذلك أخت أم الأب وأخت الجد للام عمه وكذلك أخت أم الأم (مسئلة) ويجوز الجمع بين المرأة
وزوجة ابها قاله غير واحد من أصحابنا وذلك لأنه لا يتصور في العلوة أن تكون كل واحدة منهما
ذكر أو يجوز له نكاح الاخرى أو يحرم عليه لا يتصور أن تكون زوجة الأب ذكر أو قال ابن بكير ولو
تصور نكاح ذكر الممحرم عليه أن يتزوج ابنة رجل أجنبي والله أعلم من (مالك عن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول بنى أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها وأن يسطأ الرجل وليلة
في بطنها جنتين لغیره) ش قد تقدم الكلام في النهي عن أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها
ولا خلاف في ذلك بين الامه وأما قوله وأن يسطأ الرجل أمة في بطنها جنتين لغیره فانه لا يجوز لاحد أن
يسطأ جارية حامل من غيره والوليدة في عرف استعالمها هي الالة ولا يتناول أن يكون الحمل من نكاح أو
وطء بملك يعين أو زنا والنكاح على ضر بين ضرب في حال يتعقبه السبابة ونكاح في حال لا يتعقبها
السبابة فالأخت نكاح في حال يتعقبها السبابة فهو أختنا كعم المشر كان في أرض الحرب ثم نسي المرأة
حاملًا فانه لا يجوز لمن صارت في حوزة من ولدتها أن يسطأها بملك بين ولا لغیره أن يتزوجها والأصل
في ذلك الحديث المتقدم لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تمحيض ومن جهة المعنى ان ذلك يقع
تلبسًا في النسب والشعر موضوع على تمحيض الانساب ولهذا اثر عت العدة والاستبراء (مسئلة)
وأما النكاح الذي لا يتعقبه السبابة فالأمة المسلة تطلقها زوجها أو يموت عنها حاملًا لا يجوز لسيدتها أن
يسطأها حتى تضع حملها (مسئلة) وأما ان كان حملها من ملك الحين مثل أن يسطأها سيدها فيبيعها من
غيره أو يزوجهها فانه لا يحل لمن ابتاعها أن ينكحها وطؤها بل لا يحل ابتاعها ولا نكاحها بوجه

وحدثني عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أنه كان يقول
بنى أن تنكح المرأة على
عمتها أو على خالتها وأن يسطأ
الرجل وليلة وفي بطنها
جنتين لغیره

وسند كره بعد هذا ان شاء الله تعالى وكل ذلك لو كانت حامل من زنا لم يجز وطؤها (فرع) واذ ثبت انه لا يجوز وطء وليدة من ذكر نالها فانه لا يجوز له ان يقبلها ولا يستقبحها روى محمد عن ابن القاسم من كانت له أمه حامل من غيره لم يعمل به أن يطأها ولا يقبلها ولا يباشرها ولا يلتذ بها بنصف ولا غيره كان حملها ذلك من زنا أو غيره ولا يحس لها بد ولا رجلا

﴿ ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة فارها قيل أن يصيها هل يحمل أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مهمة ليس فيها شرط وإنما الشرط في الراتب ﴿ ش قوله تزوج امرأة فارها قيل أن يصيها بر يدانه عقد نكاحها ثم طلقها قبل أن يطأها ثم أراد أن يتزوج أمها فقال زيد بن ثابت هل يحمل أمها فقال زيد بن ثابت لا الأم مهمة بر يدان ذكرها في آية التصريم مطلق غير مقيد بصفة لا نكاح وأنها نساءكم فلم يقيد بالنكاح ولا غيره وهذا معنى قوله ليس فيها شرط لأن التقيد بمعنى الشرط لأنه لم يشرط في تحریم الأم دخولا ولا غيره وهو رضى الله عنه وإنما الشرط في الراتب بر يدان التقيد إنما ورد في الراتب في قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخطن بهن فقيس تحریم ذلك بالمدخول بلاه فثبت غير المدخول بها داخله تحت عموم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلك وهذا الذي ذهب إليه زيد بن ثابت هو قول عمران بن حصين وابن عمر وطاوس والزهري وحسن البصري وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أن أمه لا يجوز أن يتزوج الأم إن لم يدخل بانث وبه قال علي بن أبي طالب البرقي الله عنه وابن زبير ومجاهد وروى عن زيد بن ثابت أنه قال أن طلقها قبل المدخول جازنه أن يتزوج أمها وإن مات قبل البناء لم يجز له ذلك وقد أنكر هذه رواية عنه إقاضي قال وهي من رواية قتادة عن حميد بن المسيب عنه قال وقد سمعت علي بن المديني ينعض في حديث قتادة عن سعيد بن جابر أن بينهما جلالة بخالف صحاب سعيد والدليل على ما قد سناه قوله تعالى وأنها نساءكم وإن غلب مدخولاً بهن غير ما ذهب عنه عن عموم الأم خاصة

الدليل فإن قيل فإنه لم يشرط في ما يندخلها مدخولاً بهن ربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخطن بهن فإن تكونوا دخطن بهن فإجتماع عليكم بشرط أو زودت عقبة جمل وجب تعلقه بجميعها كالاستثناء والجواب أنه إنما يجوز ذلك إذا صح أن يكون الكلام راجعاً إلى جميع المطلقين بعضه على بعض فإذا لم يصح ذلك ولم ينظم عليه نكاحاً فإنه يرجع إلى ما يصح منه دون غيره ولا يصح في مسئلتنا أن يكون الشرط متعلقاً بجميع مدخول من اللفظ وبلا موضع المتعلق به وأما امتناعه في موضع الخلاف فإن الساقية قوله وأنها نساءكم مخفوض بلاضافة والنساء في قوله وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم مخفوض بحرف الجر فلا يجوز أن يكون قوله اللاتي دخطن بهن نساءها لاختلاف العامل فيهما ما نقول البصريين من نكاحه وإن كان قد أجزه الكوفيون لأنهم ساقوا في خفض وما قاله البصريون أولى لأن لسن تتبع الموصوف في المعنى واللفظ فيجب أن يكون العامل في الموصوف عاملاً في الصفة ونساءك دخلت تحت غلام زيد لعائلته وإن كان مخفوضاً زيد بلاضافة فنقص العاقل بذلك أيضاً لا يصح أن يكون مدغلام لعائلته رولم يصح ذلك لم يصح كونه موصفاً وقد قلت ختم من عمر والنكر من مدغلام فإن النكر من أبا نضر يصف

﴿ ما لا يجوز من نكاح

الرجل أم امرأته ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد أنه قال

سئل زيد بن ثابت عن

رجل تزوج امرأة ثم

فارها قبل أن يصيها

هل أمها قبل زيد بن

ثابت لا أم مهمة ليس

فيها شرط وإنما الشرط في

الزيب

لعمري ولا يصح أن يجعل عمله فتقول خذ من الكرم درهما فإذا أردت أن تقول هذا غلام زيد
وخذ من عمر ودرهما الكرمين لم يجز لأنه لا يجوز أن يجعل زيدا المضاف والعامل فيه من ولا
يجوز أن يجعل عمل عمر والمخفوض عن والعامل فيه الإضافة (مسئلة) أذا ثبت ذلك تقدمت قبل
هذا أن من يحرم الجمع بينهما على ضربين أحدهما يحرم الجمع بينهما ولا يحرم المعاقبة بينهما ما هو من ذوات
الحارم اللاتي ليس لبعضهن على بعض ولادة والضرب الثاني يحرم الجمع والمعاقة بينهما ما هو من ذوات
الحارم اللاتي لبعضهن على بعض ولادة كالأم مع بنتها والجدة مع جدتها فهو لا خلاف في أن وطء
أحدها من على وجه شبهة النكاح يحرم الأخرى على التأييد وهل يحرمها العقد بمجرد مقتضى
حكمهن وسنينه بعد هذا إن شاء الله ص على مالك عن غير واحد أن عبد الله بن مسعود استفتى
وهو بالكوفة عن نكاح الأم بعد البنت إذا لم تكن البنت مستفارة خص في ذلك ثم إن ابن مسعود
قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبر أنه ليس كقالت وإنما الشرط في الراتب فرجع ابن مسعود إلى
الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى أتى الرجل الذي أفتاه بذلك فأمره أن يارق امرأته ثم شق قوله
أن عبد الله بن مسعود استفتى وهو بالكوفة يريد والله أعلم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرسله
إلى الكوفة ليعلمهم العلم ويقتي بينهم فاستفتى هناك عن هذه القضية في نكاح الأم بعد الابنة إذا لم
تكن الابنة مستفارة خص في ذلك وقد قال القاضي أبو اسحق وأنا أحسب أن الذين ذهبوا إلى أن
أمهات الزوجات مثل الراتب إنما ذهبوا إلى قياس بعض ذلك على بعض من غير أن يكون النص
يوجبه يريد أن النص لا يحتمل هذا التأويل ولا يجوز له على ذلك في لغة العرب فبعضه أن يكون
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أفتى في ذلك قياسا إلى الراتب وقد تقدم الكلام على ذلك من وجه
القياس بما يعني عن أعادته

وحدثني عن مالك
عن ذير واحد أن عبد
الله بن مسعود استفتى
وهو بالكوفة عن نكاح
الأم بعد الابنة إذا لم تكن
الابنة مستفارة خص
في ذلك ثم إن ابن مسعود
قدم المدينة فسأل عن ذلك
فأخبر أنه ليس كقالت وإنما
الشرط في الراتب فرجع
ابن مسعود إلى الكوفة
فلم يصل إلى منزله حتى جاء
الرجل الذي أفتاه بذلك
فأمره أن يارق امرأته

(فصل) وقوله إن عبد الله بن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك يحتمل أن يكون سأل عن ذلك
مع اعتقاده صحة ما أفتى به ليعلم موافقة علماء المدينة أو مخالفتهم لإيهامه فقدمه على ذلك الإنسان فإيهامه
صحة من مسائل الفروع ليعلم ما عنده من العلماء في ذلك ويحتمل أن يكون قد ظهر إليه وجه
المسئلة فشكل في فتواه عند توجهه إلى المدينة فسأل عن ذلك غيره ليظهر له حكم المسئلة وكان أهل
المدينة لكثرة العلماء بها يرجع إليهم أهل الآفاق في التناوي لأن الحق لا يكاد يخفى عن جماعة العلماء
مع الصحت والنظر لأن ما قصر عنه أحكم استكره سائرهم وأما الواحد فقد يتعن عليه بلوغ المراد
من النظر في بعض الأوقات

(فصل) وقوله فأخبر أنه ليس الأمر كقالت وإنما الشرط في الراتب يريد أنه ليس الأمر كقالت في
حكمه للأم بعد العقد بمثل حكمه للبنت بعد العقد على الأم من اعتبار الدخول بالاولى وذلك أن شرط
اعتبار الدخول إنما يحتمل ص بار بالبدون أمهات النساء على ما قدمناه

(فصل) وقوله فرجع ابن مسعود إلى الكوفة فلم يصل إلى منزله حتى أتى الرجل الذي أفتاه بذلك
فأمره أن يارق امرأته يريد بتصجيل أمره له بالفرار وإخباره بما يجب في ذلك وتقدمه على الوصول
إلى منزله وذلك بحتمل وجهين أحدهما أن يكون عبد الله بن مسعود قد ظهر إليه وجه الصواب في
خلاف ما أفتى به فتعجل استمرالك الأمر في المستقبل والمبادرة إلى منعه استدامة نكاح من محرّم
عليه والثاني أن يكون عبد الله بن مسعود باغيا على مذهبه غير أن الحكم إنما يجري على رأي الإمام
فلهذا الرجوع إلى قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه والأخذ به وجعل الناس عليه وكذلك كل

ما اختلف فيه العلماء فان الرجوع فيه في كل عصر من الاعصار الى امام ذلك العصر اذا ظهر ذلك اليه ووقع فيه الاختلاف ص **في** قال مالك في الرجل تكون تحته المرأة ثم ينكح أمها فيصيرها أمها تحرم عليها أمره ويقارقهما جميعا ويحرم ان عليه أبدا اذا كان قد أصاب الأم فان لم يصب الأم لم تحرم عليه أمره وتقارقه الأم **في** ش وهذا كقولنا وذلك ان نكاح المرأة على ابنتها حرام فاذا وطئها حرمت عليه الأم لوطئها وحرمت عليه الأم لعقد نكاح ابنتها قبلها فمر متاعه لجمعها ص **في** مؤبدا وان لم يكن أصاب الأم فزوجه لا لها حرام عليه لتقدم نكاح ابنتها وبقي على نكاح البنت لانه لم يوجد من وطئ الأم واللاتخاذها مباحا بها ونكاحها يكون على وجهين أحدهما ان يعقد عليها عقدا واحدا والثاني ان ينكح احدا مما بعد الأخرى فان تزوجهما في عقد واحد وقدمى لكل واحدة منهما صايدا فافلا يخلون لا يدخل بواحدة منهما أو وان يدخل باحدا مما كان لم يكن يدخل بواحدة منهما في المدونة من قول مالك يفسخ النكاح ولا يقر على واحدة منهما ووجه ذلك انه عقد معاوضة لا يصح امناؤه على وجهه لنفسه فوجب ابطال جميعه أصل ذلك اذا ابتاع ثوبا بخنزير في عقد واحد (فرع) وهل له أن يتزوج الأم منهما قال ابن القاسم في المدونة ذلك قال مسنون وقيل ان لا يتزوجها وجه القول الاول انه لم يوجد وطء شبهة ولا عقد نكاح صحيح وانما ينشر الحرمة أحد هذين الأمرين وطء النسبة والعقد الصحيح فاما العقد الفاسد بمجرد فلا تأثير له في ذلك كما لا يؤثر في استحقاق شيء من المهر ووجه قول مسنون ان المؤثر في الحرمة أمران العقد والوطء ثم ثبت وتقرر أن وطء النسبة ينشر الحرمة فكذلك عقد النسبة (فرع) فلن يدخل باحداهما وكانت البنت هي المدخول بها فان الأم يتأبدعصر بها ويفرق بينهما وبين البنت ويستقبل نكاحا من شاء بعد الاستبراء وان دخل بالأم تأبدعصر البنت وفسخ نكاح الأم وكان له أن يتزوجها بعد الاستبراء وعلى رواية مسنون يتأبدعصر الأم أيضا فان دخل بها تأبدعصر معها قل ذلك كلما في المدونة ووجهان وطء كل واحدة منهما بشبهة نكاح يؤبدعصره الأخرى (مسئلة) ولو أفرد كل واحدة بالعقد فتزوج الأم أو الأم والبنت ولم يدخل بواحدة منهما فاته يفرق بينه وبين البنت ويثبت على نكاح الأم ولو بقي بالبنت فحرمت الأم على التأييد وفرق بينه وبين البنت وكان له أن يتزوجها ان شاء فان بقي بها حرمت عليه على التأييد قل ذلك كلما في المدونة ووجه ذلك ان العقد على الأم لا يحرم البنت ولا يبطل الا بوطء البنت ووطء الأم يؤبدعصر البنت ووطء البنت لا يحرم الأم (مسئلة) فان تزوج البنت أولا ثم تزوج أمها فزوجه بواحدة منهما فقد تأبدعصر الأم بالعقد الصحيح على البنت وفسخ نكاح الأم ويثبت نكاح البنت وكذلك لو بقي بالبنت دون الأم فان وطئ الأم أو وطئها فقد تأبدعصر بها لان بالعقد الصحيح تأبدعصر الأم بوطء الأم بشبهة النكاح تأبدعصر البنت ص **في** قال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها فيصيرها أمها لا يحل له أمها أبدا ولا يحل لايه ولا لانه ولا يحل له ابنتها وتحرم عليه امره **في** ش قول مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها فاصابها فانه لا يحل له أمها وذلك يعنى معنيين أحدهما أن يكون الصغير في قوله أمها راجعا الى البنت فيكون معنى ذلك ان تزوج الأم آخر وأصابها لا يحل له أبدا وهذا اقتسم القول فيه لان عقده على البنت قد حرم عليه الأم على التأييد فاصابها بالعقد الذي أحده بعد ذلك لا يزال مائتا بمن التحريم والوجه الثاني أن يكون الصغير في قوله فاصابها راجعا الى الأم المتزوجة آخر أو يكون المراد بالأم في قوله أمها جدة البنت

قال مالك في الرجل تكون تحته المرأة ثم ينكح أمها فيصيرها أمها تحرم عليه أمره ويقارقهما جميعا ويحرم ان عليه أبدا اذا كان قد أصاب الأم فان لم يصب الأم لم تحرم عليه أمره وتقارقه الأم **في** مؤبدا وان لم يكن أصاب الأم فزوجه لا لها حرام عليه لتقدم نكاح ابنتها وبقي على نكاح البنت لانه لم يوجد من وطئ الأم واللاتخاذها مباحا بها ونكاحها يكون على وجهين أحدهما ان يعقد عليها عقدا واحدا والثاني ان ينكح احدا مما بعد الأخرى فان تزوجهما في عقد واحد وقدمى لكل واحدة منهما صايدا فافلا يخلون لا يدخل بواحدة منهما أو وان يدخل باحدا مما كان لم يكن يدخل بواحدة منهما في المدونة من قول مالك يفسخ النكاح ولا يقر على واحدة منهما ووجه ذلك انه عقد معاوضة لا يصح امناؤه على وجهه لنفسه فوجب ابطال جميعه أصل ذلك اذا ابتاع ثوبا بخنزير في عقد واحد (فرع) وهل له أن يتزوج الأم منهما قال ابن القاسم في المدونة ذلك قال مسنون وقيل ان لا يتزوجها وجه القول الاول انه لم يوجد وطء شبهة ولا عقد نكاح صحيح وانما ينشر الحرمة أحد هذين الأمرين وطء النسبة والعقد الصحيح فاما العقد الفاسد بمجرد فلا تأثير له في ذلك كما لا يؤثر في استحقاق شيء من المهر ووجه قول مسنون ان المؤثر في الحرمة أمران العقد والوطء ثم ثبت وتقرر أن وطء النسبة ينشر الحرمة فكذلك عقد النسبة (فرع) فلن يدخل باحداهما وكانت البنت هي المدخول بها فان الأم يتأبدعصر بها ويفرق بينهما وبين البنت ويستقبل نكاحا من شاء بعد الاستبراء وان دخل بالأم تأبدعصر البنت وفسخ نكاح الأم وكان له أن يتزوجها بعد الاستبراء وعلى رواية مسنون يتأبدعصر الأم أيضا فان دخل بها تأبدعصر معها قل ذلك كلما في المدونة ووجهان وطء كل واحدة منهما بشبهة نكاح يؤبدعصره الأخرى (مسئلة) ولو أفرد كل واحدة بالعقد فتزوج الأم أو الأم والبنت ولم يدخل بواحدة منهما فاته يفرق بينه وبين البنت ويثبت على نكاح الأم ولو بقي بالبنت فحرمت الأم على التأييد وفرق بينه وبين البنت وكان له أن يتزوجها ان شاء فان بقي بها حرمت عليه على التأييد قل ذلك كلما في المدونة ووجه ذلك ان العقد على الأم لا يحرم البنت ولا يبطل الا بوطء البنت ووطء الأم يؤبدعصر البنت ووطء البنت لا يحرم الأم (مسئلة) فان تزوج البنت أولا ثم تزوج أمها فزوجه بواحدة منهما فقد تأبدعصر الأم بالعقد الصحيح على البنت وفسخ نكاح الأم ويثبت نكاح البنت وكذلك لو بقي بالبنت دون الأم فان وطئ الأم أو وطئها فقد تأبدعصر بها لان بالعقد الصحيح تأبدعصر الأم بوطء الأم بشبهة النكاح تأبدعصر البنت ص **في** قال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها فيصيرها أمها لا يحل له أمها أبدا ولا يحل لايه ولا لانه ولا يحل له ابنتها وتحرم عليه امره **في** ش قول مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها فاصابها فانه لا يحل له أمها وذلك يعنى معنيين أحدهما أن يكون الصغير في قوله أمها راجعا الى البنت فيكون معنى ذلك ان تزوج الأم آخر وأصابها لا يحل له أبدا وهذا اقتسم القول فيه لان عقده على البنت قد حرم عليه الأم على التأييد فاصابها بالعقد الذي أحده بعد ذلك لا يزال مائتا بمن التحريم والوجه الثاني أن يكون الصغير في قوله فاصابها راجعا الى الأم المتزوجة آخر أو يكون المراد بالأم في قوله أمها جدة البنت

الزوجة ولا وهذا أيضا قسبت لام الأم بالعقد على ابنة ابنتها فلا يزده عقده على ابنتها وبنائه بها إلا تأكيداً للتحريم

(فصل) وقوله ولا يحمل لايه ولا ابنة وذلك انتهى في حق الأب من حلال الأبناء وفي حق الابن مما للاب من النساء وقسوجهن معنيين مؤثران في تحريم المصاهرة ومنها العقد والوطء فأما العقد فعلى ضربين مباح ومحظور فأما المباح فلا خلاف أنه لا تأثير في تحريم المصاهرة فإذا عقد الرجل عقد نكاح مباح على المرأة فقد حرمت على أيها وبه الأصل في ذلك ما قد سنده وولدا الولد وإن سفل وولدا البنت وإن سفل في ذلك بمنزلة الابن وأبوالأب وأبوالأم وإن علا في ذلك بمنزلة الأب والرضاع في ذلك كله بمنزلة النسب في تحريم حلال الأبناء وماتكح الآباء من النساء (مسألة) وأما العقد المكروه وهو يختلف في جوارزه فقد قال ابن القاسم في المبسوغة في عقد نكاحا مختلفا فيه ثم فسح قبل البناء أنه لا يجوز لانه أن يزوجه وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك أن النكاح العاسد على وجهين أحدهما ما يفسخ قبل البناء ويثبت بعده نكاح الشغار الذي سمي مهر أو النكاح المصدق المجهول أو إلى أجل غير مسمى أو إلى موت أو فراق أو النكاح بالخنزير فإن هذا كله إذا انعقد به النكاح حرمت الزوجة على أبي الزوج وبه وإن كان النكاح محرماً في كتاب الله تعالى أو سترسوله كنكاح الخامسة والنكاح في العدة ونكاح الأخت على الأخت ونكاح المرأة على عمتها بنسب أو رضاع ونكاح التحليل ونكاح السفرة المرأة بذلك لا يحرم على أبي الزوج ولا على ابنه (مسألة) في حكم الوطء بنكاح أو ملك بين أوزني فأما الوطء بالنكاح فإنه ينشر الحرمة على كل حال حلالاً كان أو حراماً ولذلك قلنا إن تزويج الأم على ابنتها حرام لاختلاف فيه بسد البناء ومع ذلك فإن أصابت الأم فيه تحرم البنت (فرع) والالتفاف للمرأة يجزى في التحريم مجرى المسيس وقد أشار إليه ابن حبيب في روايته عن مالك في واخفته ووجع ذلك أنه يصرم الرباب فوجب أن يحرم حلال الأبناء وحلال الآباء كالوطء ص ^{في} قال مالك فأما الزنى فلا يحرم شيئاً من ذلك لأن الله تعالى يقول وأمهات نسائكم فأمهاتكم ما كان تزويجاً ولم يذكركم تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه أمر أنه فهو بمنزلة الزوج الحلال فهذا الذي سمعت والذي عليه أمر الناس عندنا

* قال مالك فأما الزنا فإنه لا يحرم شيئاً من ذلك لأن الله تبارك وتعالى قال وأمهات نسائكم فأما حرم ما كان تزويجاً ولم يذكركم تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه أمر أنه فهو بمنزلة الزوج الحلال فهذا الذي سمعت والذي عليه أمر الناس عندنا

عليه أمر الناس عندنا ^{في} ثم قدم في الكلام فيما يجب من التحريم بالوطء على وجه النكاح وأما الوطء على وجه الزنى فقد اختلف قول مالك فيه فقال في الموطأ أن الزنى لا يحرم شيئاً من ذلك وبه قال الشافعي وهو قول ابن عباس وعروة بن الزبير وأبي ثور وروى ابن القاسم عن مالك فغن زنى بأم امرأته أو ببنتها أنه يفارق امرأته ولا يقيم عليها قال ابن القاسم وكذلك عندى إذا زنى الرجل بامرأته لم ينسخ لايه ولا ابنة من أن يزوجه أبداً وبه قال أبو حنيفة وعطاء والشعي والثوري وأحمد والدليل على صحه رواية الموطأ قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى آخر الآية ثم قال جل وعز وأحل لكم ما وراء ذلك ولم يذكركم الزنى في جملة ما وقع به التحريم ودليلنا من جهة القياس أن هذا وطء لا يثبت به التحريم المؤقت فلم يثبت به التحريم المؤبد كالوطء قال القاضي أبو الحسن في رد التحريم المؤقت العدة ودليلنا أن الحرمة محكم من أحكام النكاح الصحيح فلم تثبت بالزنى كالأحصان والنقطة واسقاط الحد استلوا بقوله تعالى ولا تنكحوا ما تنكح آبؤكم من النساء وصيغة النكاح في الوطء موضوع للوطء فالظاهر يقتضى لم يمهان كل أمر أوطأ الأب ففسدني عن وطنها ابنة والجواب أنه لا يجوز اعتبار هذا بالوطء الصحيح وإن استويا في فساد الصوم كما لا يجوز

اعتباره في التحريم المؤقت وثبوت النسب وجوب النفقة وجواب آخر وهو أن الأكل
يجري مجراه في أفساد الصوم والوطاء يجري مجراه في أفساد الحيض ولا ينتشر في من ذلك الحرمة
(فصل) وقول مالك رحمه الله لأن الله تعالى يقول وأمهات نسائكم فأما حرما كان تزويجا
ولم يذكر تحريم الزنى برسم الله رحمه الله لأن لفظ النساء بما يخرج في العرف والعادة إلى الزوجات
دون من نصاب من النساء على وجه الزنى لأن لفظ النساء واقع على كل أنثى ومعلوم أنه لم يرد ذلك
لثلاثة أوجه أحدها أنه قيل وأمهات نسائكم وأمهات النساء من النساء فلا يصح أن يراد بلفظ النساء
جماعة النساء والوجه الثاني أنه لو أراد بذلك جماعة النساء لحرمت كل امرأته لهابت وهذا باطل
باجماع والوجه الثالث أن عرف الاستعمال جار على أن إضافة المرأة إلى الرجل تقتضي كونها زوجة
له فإذا قال إنسان منهم من نساء فلان فهم منه أمهات من زوجاته وكذلك إذا قال حذرة امرأة فلان فهم منه
أمهات من زوجه ولذلك قال تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء والمراد بذلك أزواجه صلى الله
عليه وسلم وعلى هذا قال مالك رحمه الله أن المراد بقوله تعالى وأمهات نسائكم تحريم أمهات الزوجات
قال ولم يذكر تحريم الزنى برسم الله تعالى لأنه قد ذكر التحريم ويحتاج في اباحتها إلى زيادة وهو أنه إذا لم
يقتضه التحريم فبما أن يتوقف فيه حتى توجد أدلة الشرع من غير الآية بما يحرمه أو يصحوق
تقدم ما يتعلق به في الإباحة والتحريم وهذا على قول من لا يقول بدليل الخطاب وأما على قول من
يقول بدليل الخطاب فإنه يصح تعلقه بالآية من جهة دليل الخطاب وذلك أنه لما علق التحريم على
أمهات الزوجات دل ذلك على انتفاء من أمهات غير الزوجات (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالوطء على
ثلاثة أقسام مباح ومحرم ووطء شبهة فالأول مباح والمحرم فقد بينا حكمهما في هذا الباب وأما وطء
الشبهة فقد بلغني عن الشيخ أبي عمران أنه قال لا نعلم بين أصحابنا خلافا في أنه يحرم الأم والبنات
وروى يحيى بن عمر عن سحنون أنه إذا وطئ ابنته في الليل نظرناز وجهه لم يحرم عليه زوجه
(فرع) إن قلنا إن الوطء على وجه الزنى لا يحرم الأم والبنات فقد قال بعض السلفين فبين من
يسلم على نفها ابنته نظرناز امرأته لم يحرم عليه زوجه ولو علم أنها ابنته بعد ذلك دخله اختلاف فبين
زنى بمقتضى محرم عليه أمرأته وبلغني عن الشيخ أبي عمران أنه قال إن كانت المموسة من يمكن
أن يتلذذ بها حرمت عليه امرأته لأننا لا نعلم خلافا بين أصحابنا في وطء شبهة أنه يحرم واختلف في
ذلك قول الشيخ أبي محمد وكان أبو سعيد بن هشام وأبو القاسم بن شبون وأبو القاسم الطائي يقولون
لا يقع بهذا التحريم

(فصل) وقوله رحمه الله وكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبها أمر فهو بمنزلة الزويج
الحلال برأيه إذا كان عقدا تزويج على وجه النكاح المباح وأن لم يكن مباحا في نفسه لكنه معد
به النكاح فإن أصابه الزوجة فيه تنشر من الحرمة انتشار الأصابة من تزويج الحلال وقد قال ابن
حبيب وكل وطء حرام في هذا الباب وغيره كان بنكاح شبهة أو جهالة فالحديث ساقط وكونه فيه
لاحق وما كان يتم بدغير وجه شبهة نكاح ولا ملأ الحديث واقع والولد ساقط ومعنى ذلك عندى
أن يتزوج ويولد يعلم أن ما بعده لا يستباح بالبيع والله أعلم

في نكاح الرجل أم امرأته قد أصابها على وجهه بكرة

ص قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الخديف أنه ينكح ابنتها وينكحها ابنة إن شاء

في نكاح الرجل أم امرأته
أصابها على وجهه بكرة
فإن مات في الرجل
زني بالمرأة فيقام عليه
الخديف أنه ينكح ابنتها
وينكحها ابنة إن شاء

وقد كان ما أصابها حراما وما أكله الذي حرم الله تعالى ما أصيب بالخلال أو على وجه الشبهة بالنكاح . قال مالك قال القتيبي تبارك وتعالى اسمه ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء . قال مالك فلا وإن رجلا نكح امرأة في عنتها نكاحا حلالا فأصابها حرمت على ابنه أن يزوجها وذلك أن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقع عليه الحد ويلحق به الولد الذي يولد فيه بآبائه وكما حرمت على ابنه أن يزوجها حين تزوجها أبوه في عنتها وأصابها كذلك تحرم على الأب ابنتها إذا هو أصاب أمها . ش قوله رحمه الله في الرجل يزوج المرأة في مقام عليه الخلعها أنه ينكح ابنتها على ما تقدم من أن وطء الزنا لا ينشر الحرمة وإن زنى بامرأة فله أن يزوج ابنتها سواء أقيم عليه الحد في أمها أو لم يقم ولا يخلو أن تكون ابنتها مخلوقة من غير مائه أو مخلوقة من مائه فإن كانت مخلوقة من غير مائه مثل أن تكون ابنة من غيره من نكاح أو سفاح فهو الذي تقدم القول فيها أنها لا يجوز له أن يزوجها وقد تقدم من قول مالك في المسدونة والواضحة أن من زنى بلام حرمت عليه ابنتها وتقدم الكلام في ذلك يعني عن إعادته (فرع) فإن قلنا يلنح من ذلك تزوج البنت بمثل الزنى بلام فقد قال ابن القاسم في المسدونة تنافره ولم يقل يقضى عليه بذلك وقال ابن المواز أنه لا ينبغي له ذلك فإن فعل جاز ولم يحكم عليه بالفراق وقد ذكرهما لك وأجازه

(فصل) وإذا قلنا بالباحة وكانت البنت مخلوقة من مائه مثل أن يكون زنى بها لحملت منه وولدت جارية فأراد أن يزوجها فقد حكى القاضي أبو الحسن أن ذلك جائز له قال وبه قال الشافعي وهذا الذي قاله القاضي أبو الحسن فقد قال به من أصحابنا المتقدمين عبد الملك بن الماجشون وقال أبو حنيفة في حرام عليه لا يجوز له أن يزوجها واختلف أصحابه في علة التصريم فبعضهم يقول حرمت عليها لأنها بيعة بنت امرأة وطئها زنا أو زنا ناعنهم يحرم عليه الأم والبنت وينشر تحريم المصاهرة فلي هذه العلة يجوز لأخي الزاني أن يزوجها وكان أبو بكر الرازي يقول أنها حرمت عليها لأنها بيعة وخلقت من مائه فلي هذه العلة لا يجوز لأخي الزاني أن يزوجها لأنه معها دليلنا أن هذا معنى لا يجوز بسبب ولا يحرم بمصاهرة فلم يمنع النكاح بين الأحرار والمشهور من المذهب أن ذلك غير جائز قال سحنون في قول ابن الماجشون هذا خطأ صراح وماعلمت من قاله من أصحابنا معه وقال ابن المواز لا تزوج ابنته من الزنا وأباه أصبح وابن عبد الحكم في ظني ومكرهه بين ووجه ذلك أنها من زنا حرم الولد على من ولده كالولد يحرم على الأم وهو معنى ما تقدم من أنها خلقت من مائه (فصل) وقوله وينكحها ابنه إن شاء يرسلناه أصابها حراما وقد قال في المسدونة ليس لابنائه أن يزوجها وقد تقدم الكلام في مثل ذلك

(فصل) وقوله وإنما الذي حرم الله تعالى ما أصيب بالخلال على وجه شبهة النكاح يريد أن ما كان من الوطء على هذا الوجه فهو الذي يقع به التصريم من جهة المصاهرة دون ما يكون من لفظ الحرام ويقضى قوله ذلك أن الوطء في شبهة النكاح حلال ولذلك قال ما أصيب بالخلال على وجه شبهة النكاح ومعنى ذلك أنه حلال من جهة القصد ولو أن رجلا تزوج امرأة بشبهة نكاح فوطئها حائضة أو محرمة أو صائمة لشر هذا الوطء عندى الحرمات ولم يكن مباحا بل هو وطء مرام محظور لكن تحريمه ليس لشعره بمن شبهة النكاح وإنما هو بمعنى غيره والله أعلم

(فصل) وقول مالك رحمه الله تعالى قال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء وهذه الآية ذكر القاضي أبو اسحق عن جماعة من أهل العلم أن عقدا رجل على المرأة يحرمها على ابنه دون

وقد كان أنه أصابها حراما وإنما الذي حرم الله ما أصيب بالخلال أو على وجه الشبهة بالنكاح قال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء . قال مالك فلا وإن رجلا نكح امرأة في عنتها نكاحا حلالا فأصابها حرمت على ابنه أن يزوجها وذلك أن أباه نكحها على وجه الحلال لا يقع عليه الحد فيه بآبائه وكما حرمت على ابنه أن يزوجها حين تزوجها أبوه في عنتها وأصابها كذلك تحرم على الأب ابنتها إذا هو أصاب أمها

استقام ولأنه هو وليه بحالكم وانما راعى الاستقام والوطء في العقد الفاسد وقال القاضي أبو اسحق في قوله تعالى الا من سلف بره والله أعلم سلفه قبل التحريم فهم غير مؤاخذين به والله أعلم (فصل) فلان رجلنا كصح امرأة في عدتها نسكا حلالا لا يريد ان عقد النكاح وتقع على الوجه المباح وجود الولي والاصحاب والقبول وصحة المهر وغير ذلك من شروط الصحة وأوصافها فان لم يكن مباحا من جهة العدة قال فأصابها حرمت على ابنه أن يتزوجها ووجه ذلك ان الوطء وجد منه في شبهة النكاح فأوجب ذلك تحريم الموطوءة على ابن الواطئ قال مالك وذلك ان أباه نسكها على وجه الحلال لا يقام فيه الخطب بلحق به الولد الذي يولد فيه أبيه يرد أن أحكام النكاح الصحيح ثابتة في هذا النكاح اذا أصيب به وان كان فاسدا لمصلحة من العدة وتحريم الماهرة من أحكام النكاح الصحيح فوجب أن يشبه بالاصابة فيهما وانما يرد أنه غير عالما بها ممتدة أو عالما بالتحريم فأما اذا كانا عاين بالتحريم فان حكمه عندي يحتمل من الخلاف ما ذكر قبل هذا في تحريم التأييد والله أعلم

(فصل) وقوله وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبو في حديثها وأصابها فكذلك تحريم على الأب ابنتها اذا هو أصاب أمها يرد ان ثبوت بعض التحريم في هذا النكاح يقتضي ثبوت سائر

جميع ما لا يجوز من النكاح

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشفار أن يزوج الرجل ابنته على أن تزوجها الآخر ابنته ليس بينهما صداق ﴿ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الشغار والشفار هو النكاح المذكور في الحديث وهذا يقتضي تحريم نكاح الشغار وفاسده فوجب ان يقع أو يفسخ قال الشيخ أو الحسن انما اختلف قول مالك في الشغار لاختلاف الناس في معنى الشغار لان المتفق عليهم لفظ الحديث هو قوله نهى عن الشغار وباقي الحديث يجعلونه من تفسير نافع قال الشيخ أبو عمران لا خلاف في المنع من العقد وانما اختلف في فسغه لاختلافهم في أن الهى يقتضي فساد المني عنه والله أعلم وقوله مالك فيه قال عطاء والشافعي وروى عن أنس وقال أبو حنيفة الشغار جائز وفيه مهر المثل والدليل على ما قوله نهى صلى الله عليه وسلم عن الشغار والهى يقتضي فساد المني عنه ودليلنا من جهة القياس ان هذا ملائمة ابنته فحينئذ النكاح وابنته وذلك يوجب فساد العقد كما لو تزوج ابنته من رجلين (فرع) اذا قلنا انه يفسخ ان وقع في المدونة عن ابن القاسم انه يفسخ قبل البناء وبعده وان ولى الأولاد قال وقال مالك يفسخ على كل حال وقد روى علي بن زياد عن مالك في غير المدونة يفسخ قبل البناء ولا يفسخ بعده ﴿قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولا يظهر عندي أن يكون اطلاق في هذا مبنيا على اختلاف قول مالك في فسخ النكاح بغير مهر بعد البناء وقد سار اليه القاضي أبو اسحق وقد جعل عليه غيره هذا مما يمينه والله أعلم (مسئلة) وهذا اذا لم يكن في الختبن ذكركم مهران كان فيهما كرم مهران ان يقول أن زوجك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابنتك بمائة فالمشهور من المذهب انه لا يجوز وفي المدينة من رواية عبد الرحمن بن دينار عن أبي حازم في رجل تزوج الرجل ابنته ويحكمه الآخر ابنته ويضع كل واحد منهما من الصداق لصاحبه انه لا بأس بذلك ولو وضع الصداق كله كان شغارا وجه القول الأول انه قد جعل يفسخ كل واحدة من البنتين ملكا لزوج الذي

جميع ما لا يجوز من
النكاح

حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
الشغار والشفار أن
يزوج ابنته على أن
يزوجها الآخر ابنته ليس
بينهما صداق

زوجها والبنات الاخرى ملك الزوج بالنكاح وملكته الاخرى لأنه بعض مهرها وذلك يمنع حصة النكاح ووجه الرواية الثانية أنه يقسم لكل واحد من البعثن مالم يصح أن يكون مهرًا يخرج بذلك عن أن يكون الآخر عوضًا منه فصح العقد والله أعلم (فرع) فإذا قلنا بربا المانع ففي المدونة أنه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده والفرق بينهما وبين حقيقة الشغار إذا قلنا بقول ابن القاسم أنه يفسخ بعد البناء أن في العقد ما يصح أن يكون مهرًا وشرطًا يكون معه لا يصح أن يكون مهرًا فدخل الفساد بذلك في المهر وحكم ذلك أن يفسخ قبل البناء ويثبت بعده وأما إذا عرنا المهر فالفساد في العقد لا قدسناه والله أعلم (مسئلة) فان سمي لاحدا مهرًا ولم يسم للآخرى مهرًا مثل ان يقول أزوجك ابنتي بمائة على أن تزوجني ابتكدهن مهر ففسخ العقدان قبل البناء وفسخ بعد البناء عقدان لم يسم لهما مهر ويثبت عقد الآخرى ووجه ذلك ما قدسناه من الفرق بين التي سمي لهما مهر والتي لم يسم لهما مهر والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالفساد دخل في النكاح لفساد العقد وفساد المهر فاما فساد العقد فكل نكاح المتعة ونكاح الشغار على أحد القولين فإذا تعلق الفساد بالنكاح لعقد ففسخ قبل البناء وبعدمه وجب فيه بالدخول المهر المسمى وفي المدونة في النكاح الذي انعقد على الخيار روايتان احدها يفسخ قبل البناء ويصده والثانية يفسخ قبل البناء ويثبت بعده والفساد في هذا النكاح من جهة العقد فيجب أن يكون ذلك على روايتين والله أعلم (فصل) وقوله والشغار أن زوج الرجل ابنته على أن تزوجه الاخر ابنته ظاهر أنه من جهة الحديث وعليه يعمل حتى يرصا بين أنهن قول الراوى وقد تقدم الكلام فيه (مسئلة) والشغار في الاختين كالشغار في الابنتين والامتين وهو ظاهر المدونة وقد قال بعض الناس ان ذلك يخص بالابنتين البكرين وهما من لا يعتبر برضا في النكاح ويجبر عليه وأما من يعتبر برضا فلا يدخله الشغار وانما هي كالتى تزوج بغير صداق فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده على الاختلاف في ذلك وفي المدونة انبات حكم الشغار في المولاتين والمولاتان لا يجبران على النكاح ولو سلم له ما قلناه لزمه أن لا فرق بين نكاح الشغار وبين النكاح بغير صداق من الوجه الذى ذكره لأن الخلاف في فسخ نكاح الشغار بعد البناء موجود كما هو في فسخ النكاح والله أعلم ص ١٢١ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن زيد بن حارثة الانصارى عن خنساء بنت خدام الانصارى أن أبها زوجها وهى تيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فردها وسلم فرد نكاحها

• وحديثي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن زيد بن حارثة الانصارى عن خنساء بنت خدام الانصارى أن أبها زوجها وهى تيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فردها وسلم فرد نكاحها

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن زيد بن حارثة الانصارى عن خنساء بنت خدام الانصارى أن أبها زوجها وهى تيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم فردها وسلم فرد نكاحها

بعموانه قد مضى ما يسده من ذلك وانها ان اجازت فالنكاح من قبل الولي قد نفذ وقال القاضي أبو الحسن انه يصح ان ينقذ النكاح الموقوف على اجازة الولي أو اجازة الزوج أو اذن المرأة فيه وقد ذكرنا صفة وقفه على اذن المرأة وهو الذي يذكر أصحابنا جوازه (فرع) اذا قلنا يجوز النكاح الموقوف فانه على خبرين أحدهما أن يعقد الولي ما اليه من العقد يفعل مثل ذلك الزوج ويبقى ما الى الزوجة من ذلك وكذلك لو أنفذ الزوج ما اليه من القبول وبقي العقد موقوفا على الإيجاب فهذا موقوف أحد طرفيه على الآخر والثاني أن يكمل الولي العقد عن نفسه وعن المرأة على أن للمرأة اختيار فهذا موقوف طرفاه على اختيار وقال القاضي أبو الحسن لا فرق في القياس بين اجازته بالقرب أو بعد البعد وانما استحسن فسحها اذا بعد واجازته اذا قرب لأن السري يجوز في الأصول كسبر العمل في الصلاة وهذا الذي قلناه صحيح في النكاح الموقوف طرفاه على الاجازة لا فرق بين قرب الاجازة ولا بعد هافي النكاح وكذلك قال القاضي أبو الحسن ان القياس عندي أنه لا يجوز النكاح الموقوف بخلاف البيع الموقوف لأن النكاح ينافي باختيار ولا ينافي البيع وما قلناه بعد ذلك من أن اجازته في قريب المدة دون بيعها استحسن كاجازة سبر العمل في الصلاة دون كثيره فان ذلك عندي فيه نظر وذلك أن اجازة سبر العمل في الصلاة دون كثيره ليس من الاستحسان الذي ذهب اليه بل هو الحق الواجب والفرض اللازم والقياس الصحيح الثابت وذلك أن العمل الكثير ينافي الصلاة باجتماع لأن من حكمها وفروضها الاتصال والعمل الكثير يمنع من ذلك ويسير العمل لا يمكن الاحتراز منه فلذلك فرق بين سبر العمل وكثيره في الصلاة والنكاح الموقوف طرفاه على الاجازة قد وجد جميعه فان كان وقع عقده صحها فيجب أن يجوز طال مدته أو قصرت وان كان وقع فاسدا فقد فسد في الوجهين ولذلك قلنا انه يجوز البيع الموقوف وان طال المدة وانما يفترق ذلك في النكاح الموقوف أحد طرفيه على الآخر لأن من سنة النكاح اتصال أحد طرفيه بالآخر ولا بد في ذلك من سبر مهله لانه لا يستطيع أن يؤتي بالقبول بعد الإيجاب بغير فصل ولا يفسده تأخر المدة اليسيرة فلذلك كان كثيرا المدة يمنع انعقاده ويسيرها لا يمنع ذلك كالعمل في الصلاة (فرع) اذا ثبت ذلك فيجب أن يكون في النكاح الموقوف طرفاه على الاجازة قولان أحدهما الجواز على كل وجه والثاني المنع على كل وجه وهو الصحيح عندي وقد اختاره القاضي أبو الحسن وأما النكاح الموقوف أحد طرفيه على الآخر ففي كراهية ما قرب منه قولان فتقدم ذكر من أجازه وروى أبو يوسف في العتبية قول ابن القاسم في الجارية تزوجها الولي على أن رضيت قال يفسخ ذلك وان كانت قريبة قبل فان دخل بها قال ما أدري كانه ضف الفسخ بعد البناء ولم يره ولا خلاف على هذا في حقه وانما الخلاف في كراهيته وفيه بعد من المدة قولان أحدهما الجواز والآخر الابطال والله أعلم (فرع) فاذا قلنا انه يجوز في قصير المدة دون طويلها فقد روى ابن حبيب عن مالك في الرجل تزوج ابنته أو البكر أو التيب ولا يستأمرها ثم استأمرها سرا أو يبلغها فترضى فان كان ذلك بقرب تزويجه وكانت معه في البلد أو الموضع فان ذلك جائز وان كانت بغير البلد أو كانت بعيدة عن موضعه وان جمع ما بالبلد أو تباعد ما بين تزويجهما بغير أمرها وبين أن علمت فرضيت وان جمعها بالبلد والموضع فلا يجوز بشرط ثلاثة معان اجتمع ما في البلد والموضع وقرب مدة الرضا ولم يعتد بمقدار القرب في مدة الرضا وقال عن مالك في الذي تزوج ابنته الكبيرة الحاضر بغير علمه انه ان رضى بعد انان العقد فانه يجوز وان كان رضاه بعد ذلك اليوم أو

الأيام فذلك خبر جازئ وفي العتيق من سماع ابن القاسم فيمن زوج أخته وأبنته البكر وهي مصفى
 البلغمية ثم تخبره رضي ان مالكا أجازته وإذا كانت ثابتة عنده في البلد فاعلمت رضى لم يجز
 هذا النكاح قيل لصنون ما معنى قوله مصفى البلد أن يكونا في حصن واحد أو هي بعية والبلد
 جميعهما فقال بل في حصن واحد وبينهما قريب من البريد واليوم وشبههوا القازم من مصر ما هو
 بكثير وبينهما يومان إذا أرسل الباهي فور ذلك فأجازت فأما مثل الاسكندرية واسوان فلا يجوز
 ذلك وإن أجازته وقاله أصبح فاختلاف بين رواية ابن حبيب وقول مصنون في موضعين أحدهما أن
 ابن حبيب شرط في صحة ذلك أن يكونا في موضع واحد من البلدير الحصن الواحد والقرية ولم
 يشترط مصنون وجوز ذلك وإن لم يكونا في موضع واحد منه والثاني ابن حبيب جعل اليوم الواحد
 في حيزا كبيرا المانع من حصة العقد وجعل مصنون اليوم واليومين في حيزا قليلا والكثيرا خمسة
 الأيام والثلثين والله أعلم (فرع) وأما القولان في طوِيل المدة فقد روى ابن حبيب عن مالك
 في الذي زوج ابنته النيب البائنة عنه فرضى إذا بلغها ما فعل أبوها أنه لا يقيم على ذلك النكاح قبل
 البناء ولا بعده ولا يصح في ذلك قولان في كتاب محمد أحدهما أنه يفسخ بعد البناء كقول مالك
 والثاني أنها بائنة من البفسخ قبل البناء ولا يجبران عليه قال أصبح وقد اختلف قول مالك فيه فقال
 أن أجازته جاز وقال أيضا لأحب المقام عليه وجه رواية ابن حبيب أنها بائنة على أن تأخير أحد
 طرفي النكاح عن الآخر المدة الطويلة بوجوب فسادها لانه نوع من الخيار الذي ينافي النكاح لانه
 خارج عن المعتاد من إبطال أحد طرفي العقد الآخر ومقارنته وجهه قول أصبح في منع الجبر على
 الفسخ انتهى معنى على نحو هذا النكاح على كراهيته وذلك أن الخيار الذي ينافي النكاح إنما هو
 الخيار بصدور طرفي النكاح وأما الخيار بصدور أحد طرفيها فإنه يبيده الطرف الآخر من الإيجاب
 أو العول فلا يصح أن يصدى النكاح منه وإذا لم يصح وجوده دون تصح منافاته تكثير الرضا بالعب
 (فصل) وقوله وهي نيب فكرهت ذلك فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرددنا كحماظا
 في أن ليس للاب أن زوج ابنته النيب إلا بذنها ورضا وهذا حكم الأب وإن كانت نيبا سفيهة غير
 مالكة أمرها في مالها فانه لا أمر نكاحها وكذلك سائر الأولياء معها لانه إذا كان هذا حكم الأب
 الذي يملك النظر في مالها فيبان لا يملك غيره إجبارها أولى وهذا الجبر ورد في حكم غنساء بنت خدام كانت
 تحت أنيس بن قنادة الأنصاري فقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها من بني عمرو بن عوف فرد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاحها لما كرهته وسكتت أبا البابة بن عبد الله بن عمرو بن عوف فرد
 عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح
 السر ولا أجزئه ولو كنت تقدمت فمهر جئت ثم قوله أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة
 يريد أنه انفرد بالشهادة عليه رجل وامرأة ولم يشهد به سواهما وفي هذا باطن أحدهما مقارنة الشهادة
 لعقد النكاح والثاني ذكر من ثبت بشهادته عقد النكاح

(الباب الأول في مقارنة الشهادة لعقد النكاح)

أما مقارنة الشهادة لعقد النكاح فلا خلاف أنه الأفضل لاختلاف الناس في عد ذلك عندنا شرطاً
 في صحة النكاح ويجوز عندنا أن ينقذ النكاح بغير شهادة ثم يقع الأشهاد به بعد ذلك وبه قال
 عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير والحسن بن علي ومن المحدثين عبد الرحمن بن
 مهدي وزيد بن هارون وقال أبو حنيفة لا بد من شاهدين وإن كانا فاسقين أو أعين أو محوذين

• وحدثن عن مالك عن
 أبي الزبير المكي أن عمر
 ابن الخطاب أتى بنكاح
 لم يشهد عليه إلا رجل
 وامرأة فقال هذا نكاح
 السر ولا أجزئه ولو كنت
 تقدمت فمهر جئت

في فدى ويجوز فيه رجل وامرأتان وقال الشافعي من شرط صحة النكاح مقارنة الشهادة لعقد
 فان عرا عن الشهادة حين العقد وجب فسخه لفساده وأقل ذلك تهاهدا عدل وبه قال الأوزاعي
 والثوري وابن حنبل وهو قول ابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري والفضي والدليل
 على ما نقله علي ما رواه البضاري قال حدثنا قتيبة قال حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن
 أنس أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثين ليلة بمقبة بنت حبي ودعون المسكين
 إلى وليمة لها كان فيها من خبز والتمر فألقى فيها من القر والأطع والسمن فكانت وليمة
 فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين أو مما ملكت يمينه فقالوا إن حجبنا فهي من أمهات المؤمنين
 وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارتحل وطأ لها خافه وسدل الحجاب بينها وبين الناس
 فوجه الدليل من هذا الحديث أن أمهات النبي صلى الله عليه وسلم قالوا إن حجبنا فهي من أمهات
 المؤمنين ولو كان أشهد على نكاحها لعوا ذلك بلا شاهد ودليلنا من جهة القياس أن عدنا قد
 لاستباحة البضع فلم يفتقر إلى الشهادة كالأرجعة وشراء الأمة ودليل بأن هذا العقد على منفعة
 فلم تكن مفارقة الشهادة شرطا في صحته كالأجرة (مسئلة) وإذا عقد النكاح ولم يحضر
 شهود ثم أقر أو أشهدا عليه قبل البناء لم يفسخ النكاح وإن بنى ولم يشهد فقد روى محمد عن أنس
 عن مالك يفرق بينهما ورواه ابن حبيب عن مالك ووجه ذلك أن تعري عنه النكاح من الشهادة
 لا ذريعة فيه إلى الفساد وبصرى الرطبة والباء من الشهادة فيه الذريعة إلى فساد منعها
 ولو جاز لكل من وجد مع امرأه في خلوة أو أقر بها معا أن يهدى النكاح لارتفع حد الزنا عن كل
 زان والتعزير في الخلوة فنع من ذلك ليرتفع هذا المعنى حتى وقع البناء على الترجمة لم ينع
 ما دعي من النكاح قال ابن القاسم إن دخل ولم يشهد لأشهاد واحد ففسخ لنكاح وبزوجهما
 أن تستبرئ بثلاث حيض إن أحب (فرع) وهل عليه ما حدك تقدم من أميس روى بن
 حبيب عن ابن الماجشون وأصبح أنه إن كان امرأه ما حدك معا فليس كانا زوجين والشا
 الواحد على نكاحهما أو معرفة بناتهما ما باسم النكاح وذكره وإظهاره كالأمر يسمى من نكاحها
 قال ابن حبيب وقد كان ابن القاسم يقول إن كانا بمن لا يحدون بجماعهما حدان وإن كانا من
 وجه قول ابن الماجشون أن الإفشاء في النكاح والإعلان بأبلغ في إظهاره من الإظهار له ومرد
 الأشهاد وأقر به الحكم أن الفساد العقود بالأعلاز يمار في صفة الزنا لا يمنع فسادها ووجد لأحد
 به انتفى الحد ووجه قول ابن القاسم أن الإفشاء والإظهار إذا قصر عن التوب فهو في حكم الحكم
 والاستمرار الذي يفسد به العقد مع أنه لا يعلم إلا ما علم الإمام الذي يرفع اليه الحديث فسق هذا الأمر لا يفسد
 عنده بذلك والله أعلم

(الباب الثاني في صحة من ثبت النكاح بشهادة)

لا يثبت بأول من شاء من الرجال ولا يثبت بشهادة رجل واحد ولا يثبت على مدعيه
 قوله تعالى في الطلاق وقيل في الرجعة وأشهد وأدوى عدل منه كمر الأمر عظمي رجوع زديته
 من جهة القياس أن هذا معنى يثبت حكم في البين ودانته بشهادة رجلين أو رجلين
 بشهادة اثنين مع الرجال كأحدود والقصاص وليس بان رجوعه من جنس لا يثبت النكاح
 منه فلم يكن له تدخل في الشهادة كانه يده العساي
 (فصل) ومول عمر رضي الله عنه - كاح السر ولا أجرب عصى أنه من جملة لسكنج غير

أن تعليله لمعناه من نكاح السر وقد اختلف الفقهاء في نكاح السر فنع من مالك وقال أنه يفسخ
 أن وقع وبه قال الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وقال أبو حنيفة والشافعي لا يفسخ واستدل
 أصحابنا في ذلك بما رواه عبد الله بن وهب أخبرني عبد الله بن الأسود القرشي عن عامر بن عبد الله
 ابن الزبير عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعلنوا بالنكاح ودليلنا من جهة المعنى أنه
 لا خلاف أن الاستسار بالنكاح ممنوع لمساواة الزنا الذي يتواطأ عليه سرا فيجب أن لا يجوز
 النكاح الاعلى وجهه فيمن الزنا وذلك شرع فيه ضرب من اللهو والولع لما في ذلك من الاعلان
 فيه (فرع) إذا ثبت ذلك فإن الذي يراه فيه ترك التواطؤ على الكتمان ومعنى ذلك عقد دون
 ذكر كتمان ولا اعلان حتى عقد على هذا فهو عقد صحيح حتى يترن به التواطؤ على الكتمان وقد
 اتفقنا على أنه لا بد من أن يترن بعقد النكاح أحد أمرين الشاهد عند من يخالفنا أو ترك التواطؤ
 على الكتمان عندنا وقد اتفقنا على أن النكاح يختص بهذا المعنى دون سائر العقود وكل ما يلزمنا
 المخالف في مسئلته أنه يلزم مثله في مسئلة مقارنة الشاهد لعقد النكاح والأحاديث في ذلك
 متقاربة الأسانيد لا يكاد يصح تثنى منها وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما شاع منه بحضرة
 الصابية ويمنع من الكتمان ويرجع من جهة المعنى فإنه لا بد من مراعاة صفة من بها النكاح
 من السفاح ونحن لا نراعي نفي الكتمان لأنه من أحكام أسباب الزنا الذي لا يكاد يارفعها ويراعى
 الشهادته في جهة الوطء ومفادها للزنا فكان ذلك أولى من مراعاة الإيهاد في نفي العقد خاصة
 لأنه لا فرق بين الإيهاد في نفس العقد أو بعده وتسمى الوطء والقبض بينهما وبين وطء الزنا ووجه
 مانع من الترجيح وهو أننا لا نسترط زيادة على اطلاق العقد في حقه وإنما تنقضي أحداث صفته تشابه
 صفته الزنا وى التواطؤ على الكتمان والشافعي يقول أن اطلاق المنة لا يسع عند حتى يسترط
 معنى آخر وهو الإيهاد وبصح إذا ادعى على صفة لم يسترط مفضى المنة هو بإسباب الزنا وهي
 الكتمان فكان ما قلناه أولى لأن كل عقد صحيح في السرية فإن اطلاله للعقد من مفسد عقد منه
 يقتضى الصحة كالبيع والاجارة والمساقاة وغيرها (فرع) وكل نكاح استكتمه شهوده فهو
 من نكاح السر وروى الشهود ورواه ابن حبيب وعمر بن مالك قال عيسى سمعت ابن القاسم في
 المسجد الجامع بمصر يقول تشهد عليه من أربال على هذا المسجد ثم استكتموا كان نكاح سر
 قال أصبغ وهو الحق وروى ابن مزين عن يحيى بن يحيى قال لا يكون نكاح السر إلا في مثل الذي
 وقع بعده عمر بن الخطاب رجل وامرأة فأما أن يشهد فيرجلان عدلان فصاعدا فهو نكاح حلال
 جاز وإن استكتم ذلك الشهود لأنه إذا علمه عدلان فصاعدا فليس بسر وبدل قال الشافعي ووجه
 القول الأول أنه معقود على الكتمان الذي ينافي بالنكاح ويشابه السبب إلى الزنا وإن اتفق الزوجان
 والاولياء على الكتمان ولم يعلم بذلك الشهود فهو نكاح السر قاله ابن حبيب ووجه ما قلناه
 (فصل) وقول عمر رضي الله عنه ولو كنت تقدمت فيرجل حبيب إنما هذا من عمر رضي
 الله عنه على وجه التشديد في الزجر عنه والمنع منه ولا يرجع ولا أحد إذا وقع ولكن العقوبة وروى
 محمد عن ابن وهب يعاقب الشاهدان أن أتيا ذلك عن معرفة أنه لا يصلح وإن جهل ذلك لم يعاقب إذا بن
 حبيب ويعاقب النكاح والمنكح قال القاضي أبو الوليد ويحتل عندى في قول عمر رضي الله عنه
 أنه يوجب الحد فيه إذا لم يقع الشهادته ونظرهما بعد البناء والافراق بالوطء من غير اعلان ولا
 استهانة كذلك روى أن قول عمر إنما كان في امرأة مولدة تزوجها ببيعة بن أمية الجعفي نكاح

سرخس قلت منفرداً عنهما الحمد مرضى الله عنه لما لم يكن تقدم في ذلك ولما قدر بهما من الجهل
بمنه فيكون قول عمر لو كنت تعلمت فيل خرجت بمعنى انه لو تقسم في ذلك تقسما لمع هذين النكاحين
عليه ولا يكونان من جهل حكمه فيل رجمهما لما ظهر من حل امر اذ دون سنة تشهيد بعد النكاح
ص **باب** ما لك من ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار ان طلبية الاسدية كانت
تحت رشيد التثقي فطلقها فنكحت في عدتها فاضر بها عمر بن الخطاب مرضى الله عنه وضرب
زوجها بالخضعة فضر بلت ووفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب يا ابا المرأه انك نكحت في عدتها فان كان
زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم افسأ عمر بن الخطاب يا ابا المرأه انك نكحت في عدتها فان كان
حاطباً من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم افسأ عمر بن الخطاب يا ابا المرأه انك نكحت في عدتها فان كان
ثم لا يجتمعان ابدأ قال مالك وقال سعيد بن المسيب ولها مهر حاجا استحل منها **باب** ش قوله طلبية
الاسدية كانت تحت رشيد التثقي فطلقها فنكحت في عدتها ر بداهة طلقها بعد البناء بها ويحتمل
أن يكون طلاقاً راجعاً ويحتمل أن يكون باتناً فان كان طلاقاً راجعاً فان نكاح غيره لها ممنوع
في العدة منه وان كان طلاقاً باهياً فان نكاح غيره ممنوع في عدتها ونكاحه ممنوع في العدة
وبعدا حتى تنكح زوجاً غيره والا صل في ذلك قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومعناه
الترص عن النكاح

(فصل) وقوله فصر بها عمر بن الخطاب وضرب وجهها بالحققة ضرباً رديعاً على وجه العقوبة لها لما ارتكبه من المحذور وهو النكاح في العدة وقد قال ابن حبيب في نسخة - وح في العدة فحبسها الزوج أو يقبل أو ياتماً ويغض أو ينظر على وجه - السنة على الزوجين العقوبة وعلى الولي وعلى السبود من علم منها أنها في عدة ومن جهل منهم ذلك فلا عقوبة عليه وقال ابن لمواز على الزوجين اغتصاباً كما بعد ذلك فيجوز قول ابن حبيب على من علم بالعدة ولعله حين الضرر ولم يمتنع من ارتكاب الخطأ وقد قال الشيخ في ذلك كان ضرب عرضي أثمته - وهو زوج بالحققة ضرباً وتكون العقوبة بالنظر وبسبب ما أقبله - قال ابن لمواز على أنها ما تهرىم وتحمى ارتكاب المحذور جرأة أو فاعاً مستغفراً أو قد نال لسيح أو لفاقم ثم ادعى أن في المتعة أحداهما بعد السنة لأنه ما قبل ولا يمتنع

(فعل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا أيها الناس اتقوا كسفت في عداوتهم كل زوجة نبي تزوجوها لم يدخل بها فرق بينهما ثم كان الآخر خاطباً من تنصّب فأمر بذلك عمر بن الخطاب عليه السلام من جعل ذلك والتقديم إلى الناس فيه الزجر له عنه بمبدأ حكم شرع المخلو بهما من حكم المخلو وذلك أن التفريق بينهما لا زرع في الوجهين لأن لعنهما صافي زمن العنة فكانت فسادة في عقده

(فصل) وقوله تعالى عتد بقية عتدهما من زوجها الأول يقتضي أن تكون لفظة قبل العتد لغة
وولم يقع الفسخ إلا بعد انقضاء العتد كما كان عليها عتدة
(فصل) وقوله ثم كان خاطباً من الخطاب برهان مجرد للعقد لا بد منه في التعرّف له دل القاضي أبو محمد
عن مالك في ذلك رواه ابن أحمد ما مثل قول عمر بن الخطاب والثنية في تعريضه بتأديمه مجرد
العقد لا وجه القول الأول أن هذا لم يدخل يشترط في نسب قول تأديمه أصله إذا أوعد ولم

● وحديث عن ملك من
ابن شهاب عن عبيد بن
المسيب وعن سليمان بن
يسار أن طليعة الاسدية
كانت تحت رشيد الثقفي
فلحقها فسكرت في عدنها
فصر بها عمر بن الخطاب
وضرب زوجها بخنقفة
ضربات وفرق بينهما ثم
قال عمر بن الخطاب أيما
امرأة نكحت في عدنها
فإن كان زوجها نسي
تزوجها لم يخلص به
فرق بينهما ثم عشت
بنيّة عشت من زوجها
الأول ثم كن كآخره
من خنق عمر كان
دخس بها نرى فيه
عشت بنية عشت من
نحو عشت من نكحت
بجسعت ابنه قال
وقد سعيدين من
مهر دائما سئل منها

يعقد حال ولان مجرد العقد الفاسد لا يتعلق به التصريم الموقوف بقاربه الوطء أصله اذا كانت
تحت امر أو قتر وج ابنتها ولمطحا وهذا الدليل الذي أورده القاضي أبو محمد غير مسلم واختلف في
أصله كاختلاف في المسئلة التي أراد اثباتها قال القاضي أبو محمد وجه القول الثاني ان هذا نكاح
في عدة فوجب ان يتأد به التصريم أصله اذا بنى بها وأيضا ما منع حيا للباب استوى قليله وكثيره
كشهادة الأب لابنه

(فصل) وقوله رضى الله عنه وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم
اعتدت من الآخر يريد أنه ان دخل بها الذي تزوجها في عدة الأول فانه يفرق بينهما ثم تعتد عدتها
من الأول فاذا انقضت استأنفت عدة من الثاني وقد اختلف قول مالك في ذلك فروى محمد بن
ابن القاسم وابن وهب عن مالك ان عدتها من الثاني تكفيها من يوم فرق بينهما وقال أبو حنيفة
والرواية الثانية عنه انها اذا انقضت عدتها من الأول استأنفت عدة من الثاني وبه قال الشافعي
وجه الرواية الاولى وهي الظاهر عندي قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن
جهة القياس انه أجل فجاز أن ينقضى بمضي مدة واحدة في حق اثنتين أصله أجل الدين ومن جهة
الاستدلال بان العدة من حقوق النكاح وحال بقاء النكاح أكد وأقوى ومعلوم أن الوطء بشبهة
اذا طرأ مع قيام النكاح لم يمنع النكاح من أن يتعقب العدة الوطء فبان لاعتناع العدة من تعقب العدة
الوطء أولى وأحرى ووجه الرواية الثانية ان هذه مدة مفروضة لاستيفاء الحق فيها فلم يجز أن
يستوفى فيها اثبات الحق على الكمال أصله مدة الاجازة (فرع) فاذا علم بان العدتين لا يتداخلان
فان ذلك في الاعتداد بالاقراء أو بالشهور فاذا كان الاعتداد بالحل فان عدة وضع حملها يكفيها
عنهما جميعا واه محمد بن أشهب ووجه ذلك ان وضع الحمل براءة متيقنة ولذلك لم تعتبر فيها مدة
فالطرفة والمتوفى عنها زوجها حال وضع الحمل وان كان بعد سبب عدتها لمحظة وأما الاستبراء
بالاقراء والأشهر فطريقه الظاهر وبذلك يلحق الحمل بعد الاقراء والأشهر فان كان الحمل من الثاني
وأن دخل بها بعد حصة وولدت لستة أشهر فصاعدا روى ابن مزين عن أبي بصير انه يبرئها الوضع
من الاستبراء ولا يجزئها من العدة لان عدة الطلاق من الزوج بالحيض ولا يجزئها الوضع لانه من
غيره وفي الموازنة من رواية أشهب عن مالك ان ذلك يبرئها من الزوجين قال محمد وان في ذلك
اضعفا وأتتف بابل حيض بعد الوضع قال مالك وابن القاسم ولو كان الحمل من زنى لم يبرئها وضعه
ولا تبرأ بوضع من لا يلحق الا في الملائنة لانه يلحق به ان يستلحقه (مسئلة) واذا كانت العدة
عدة وفاه لم يبرئها الا أقصى الأجلين عيدين الأول أربعة أشهر وعشر تلتزم فيها الاحداد وتعتد من
الثاني ثلاثة قروء قال في المدونة فان كانت حرة تامة أو مستعاضة اعتلت سنة من يوم فسخ نكاح
الثاني فان انقضت عدة الوفاة قبل أن تنقضي عدة الثاني سقط عنها الاحداد وان كانت العدة
الاولى من طلاق نظر الى ما بنى من عدتها من يوم مفارقة الثاني له فان كانت حصة أو حيتين سقط
عن الأول بقاء عدة عدته من السكنى فانتقلت الى حيث شاءت بقية الاستبراء ومن كان طلاق
الأول رجعيًا وأراد ان يجاعها قبل أن تنقضي عاتها كان له ذلك يشهد على رجعتها ولا يبرئها ولا
يدخل بها حتى تتم الاستبراء روى ذلك كله ابن مزين عن أبي بصير

(فصل) وقوله ثم لا يجزئها ان أبا ريدان التصريم بينهما تأد فلا تحل له أبدأ وذلك انه أخبر عن
نا كح في العدة دخل بها ولذلك قال انه يفرق بينهما ثم تعتد بقية عدتها من الأول وهذا صريح فان

بناءه بها كان قبل انقضاء عدة الاول وعلى كل حال فلا يخلو النكاح في العدة اذا بنى بها ان يبنى بها
 في العدة أو بعدها فان كان بنى بها في العدة فان المشهور من المذهب ان التعريم يتأيد وبه قال
 ابن حنبل وروى الشيخ أبو القاسم في تقريره في التي يتزوجها الرجل في عدته من طلاق أو وفاة
 عليها التعريم وابتين احدهما أن تعريمتها يتأيد على ما قدمناه والثانية انه زان وعليه الحد ولا
 يلحق به الولد وله أن يتزوجها اذا انقضت عدتها وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه الرواية الاولى
 وهي المشهورة ما ثبت من قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك وقيامه به في الناس فكانت
 قضايه تسير وتنتشر وتنقل في الأمصار ولم يعلمه مخالف فثبت انه اجاع قال القاضي أبو محمد وقد
 روى مثل ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولا يخالف لما عاين شجرة ذلك وانتشاره وهذا
 حكم الاجماع والدليل على ذلك من جهة القياس ان العقد الثاني عقد نكاح تقدمه بناءه نكاح في
 عدة فوجب أن يبطل أصل ذلك اذا عاين من الشهود ووجه الرواية الثانية ان هذا طوطه ممنوع
 فلم يتأيد تعريمه كالزوجت نفسها أو زوجت متعة أو زنت وقد قال القاضي أبو الحسن ان مذهب
 مالك المشهور في ذلك ضئيف من جهة النظر والله أعلم (فرع) فان طلق رجل امرأته البتة
 ثم تزوجها قبل أن تنقضي عدتها فقد روى ابن حبيب عن ابن نافع انه كالأجنبي لا تحل له أبدا
 وروى محمد بن أسهب عن مالك في نكاح صالح امرأته على انها ان طلبت الذي اعطته فهي امرأته
 فطلبت ذلك فردها وراجعها وأصابها انه يفرق بينهما ولا يتناكحان أبدا لانه نكحها في عدتها
 قال محمد سألت غير واحد من أصحاب مالك فكلمهم أبي حنبل الجواب وقالوا لا تعزم عليه أبدا وروى
 ابن حبيب عن ابن القاسم وأصحاب مالك في مسئلته انها تحل له بعد انقضاء العدة ووجه القول
 الاول انه متزوج في عدة ممنوع من التزوج فيها فأشبهه الأجنبي ووجه القول الثاني وهو
 الاظهر انه ليس ممنوع لاجل العدة وانما منعه انه لا يجوز له نكاحها الا بشرط فعدم
 فأشبهه الذي تزوج امرأته على أختها (فرع) ومن تزوج أم ولد بعد وفاة سيدها قبل أن تحيض
 الحيضة التي تؤمر بها فقد قال ابن القاسم عن مالك في المدونة انه كالمتزوج في العدة قال سحنون
 وقد روى عن مالك انه قال ليس كالمتزوج في العدة وجه القول الاول ما أشار اليه مالك من أنها
 تزوجت حال حرمتها وهي ممنوعة من النكاح من أجل مستبوع لوطها كالتوفى عنها زوجها وأما
 القول الثاني فبني على أنه ليس بذلك حكم العدة وانما له حكم الإماء خاصة وسبب الفرق بينهما ان
 شاء الله تعالى (فرع) ومن تزوج أمة أو أم ولد أعتقت قبل أن تحيض حيضة فتفق قال ابن القاسم
 في المدونة يسلك بسبب المتزوج في العدة اذا أصابها ولم يصب وكذلك قال مالك فبني طلق أمة
 فأصابها مسبدا في عدتها قال ابن القاسم وكذلك كل من أصاب ملك الحين معتدة من نكاح
 أو أصاب بنكاح مسبدا من ملك عين (مسئلة) وهذا كله اذا كان البناء في العدة فان نكح
 في العدة ولم يكن منهوطه فيها ولكنه قبل أو لم يفسر ففسر في كتاب محمد عن ابن القاسم في
 ذلك قولن أحدهما يتأيد التعريم والناتئ غير مؤيد قال أصبح وقول ابن القاسم أحب الي أمره
 بذلك ولا أقضي له عليه وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم وجه القول الاول ما احتج به ابن القاسم
 ان كل ما ثبت تعريمه بطوطه فانه ثبت بالتقبل والمباشرة كتعريمه بالرباب ووجه القول الثاني
 ما ذهب اليه من أن المباشرة والتبليغ لا يجرى مجرى الوطء فيما ثبت تعريمه بالتزويل وأما ما ثبت
 بضرب من الاجتهاد فلا يجرى مجراه (فرع) ولو أرحيت الستور على النكاح في العدة ثم قال

أسس وصدقته المرأة فقد روى محمد وابن حبيب عن ابن القاسم وأشباهه لا ينكحها أبدا يقضى عليه بذلك قال مجاهد هو الصواب ولو صدقت في مثل هذا لاسقطت عن نفسها العدة (مسئلة) ومن عقد في العدة ودخل بعد العدة ففي ذلك روايتان روى عن مالك في المصونة تأيد محمد بها وقال الخزوي لا تأيد محمد بها إلا بالوطء في العدة ووجه الرواية الأولى أنها موطوءة بنكاح في العدة فتأيد محمد بها كالتى تصاب في العدة ووجه الرواية الثانية أنها غير موطوءة بنكاح في العدة فلم تأيد محمد بها كالتى لم يوجد منها إلا العدة (مسئلة) وإن لم يوجد منه موطء أصلا في العدة ولا غيرها قال القاضي أبو محمد يفسخ نكاحه وفي تأييد التصريح روايتان أحدهما نفيه والأخرى إثباته وجه نفيه وهو الظاهر أنه لم يوجد فيه معنى تأييد التصريح وهو إدخال النسبة في النسب وبمجرد العقد الفاسد لا يتعلق به تأييد التصريح ما لم يقارنه موطء أصله إذا كانت تحت امرأة فزوج ابنتها ولم يوطأها قال القاضي أبو الوليد وهذا عندى ينتقض بالعقد على البنت فإنه يوجد التصريح الأم ووجه إثبات تأييد التصريح اعتباره بالوطء (مسئلة) وإن واعدته في العدة أن لا تنكح زوجا غيره ونكحها بعد العدة فقد روى محمد عن ابن وهب وأشباهه عن مالك يفسخ نكاحه دخل بها أو لم يدخل وروى محمد عن أنس أنه ضعف الفراق فيه وقال أنه يؤمر بذلك ويؤتم فيه ولا يقضى به عليه قال لأنه ليس بنكاح في عدة واختار ذلك ابن المواز وجه القول الأول ما احتج به أن أصبح من أن المواعدة هي المنى عنها وقد قال الله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا الآن تقولوا قولنا مرفوعا وهذه المواعدة هي المنى عنها وبها تم النكاح وعليها انعقد وجه القول الثاني أنه عقد نكاح لم يتقدم عقد ولا ميسس في العدة فوجب أن يصح كالتى لم تتقدم مواعدة قال القاضي أبو محمد أن خطبها صريحا في العدة ثم تزوجها بعد العدة فقبحا روايتان استحباب الفراق والثانية إيجابه

(فصل) وقول سعيد ولها مهرها بما استعمل منها ريدن لنا كحف في العدة لها على زوجها المهران أصابها في العدة أو بعدها لانها لم تبذل له نفسها على وجه السناح وانما بذلت له نفسها على وجه شبهة النكاح وذلك يوجب لها المهر بالميسس وانما روى ذلك من سعيدة مردا لان الزهري روى عن سليمان في هذا الحديث أنه قال لها مهرها في بيت المال كذلك رواه معمر عن الزهري عنه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلها المهر المسمى قال ابن المواز وغيره من أصحابنا وهذا اذا اتفق على قدر المهر فان اختلفا في ذلك فلا يخاف أن يحتلها فبطل البناء أو بعبارة فان اختارنا في قدر المداق أو نوعه كان أصبح ان كانت بكرا حلف أبوها على ما قاله فان أبى الزوج أن يدفع ما حلف عليه الأب والاحلف وأسقط ذلك عن نفسه وأما ان كانت يتيما حتى لا ينم الأمر إلا بعد لها وحضورها فانها لتي تحلف دون الولي قال وهو معنى قول ابن القاسم قال ابن حبيب وسواء اختارنا في قدر المداق أو نوعه كان بما يصدق فيه النساء أو لا يصدقن (فرع) فان حلة فقد ذكر القاضي أبو محمد يفسخ بينهما وهو لفظ المدونه وروى عن الشيخ أبي عمران أن ذلك يجري على الاختلاف المذكور في البيع قال وقد نص المغيرة على أنه اذا رضى أحداهما هذا النكاح بينهما وجه القول الأول ان مخالف الزوجين يقتضى وقوع الفرقتين كما لعان وجه القول الثاني اعتبار ما يبيع على ما تقدم (فرع) وان اختلفا بعد البناء فالقول قول الزوج قاله ابن القاسم لا مدعى عليه فان حلف برى فان نكل حلفت المرأة واستمقت ما ادعته من ذلك وهذا كله يجري مجرى البيع وقد بسطنا القول فيه في البيوع (مسئلة) وان اختلفا في قبض المداق واتفقا على قدره وجهه فان كان ذلك

قبل البناء فالقول قول الزوجة ان كانت ثيبا أو ولها ان كانت بكر اphan كان ذلك بعد البناء
فالقول قول الزوج خلافا لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله أن حنبلًا سبى على أصليين
أحدهما أن العادة جارية في معظم البلاد بل جميعها أن معجل المداق لا يترأخ قبضه عن البناء
والثاني أن القول في قبض الموضع قول مدعي العرف ولذلك قال مالك فيما جرت العادة بقبض
ثمنه من الطعام اذا دعا بعد قبض الطعام وبمسماة بارة البائع وكذلك المصنف فإذا كان العرف
دفع المداق المعجل قبل البناء وأدعى الزوج من ذلك لم يشهد به العرف وجب أن يكون القول
قوله ولذلك قال مالك في الراهن يقبض رهنه ويدعي الدين أن القول قوله قال مالك ولو حل
المؤجل قبل البناء لمكان القول قول الزوج في دفع العين والمرضى والحيوان وهذا معنى
ما في المندوة

(فصل) وقد قال القاضي أبو اسحق وان ذلك انما هو في بلد يعرفه بسجل النقد عند البناء فأما
بلد لا عرف فيه بذلك فالقول قول الزوجة وقال القاضي أبو محمد انما ذلك اذا لم يثبت ذلك في صدق
فلا يكون القول قول الزوج بالبناء وما قدمناه أظهر لما بيناه والله أعلم (فرع) واذا تحمل رجل
للزوجة المداق في العتية من روابي يبي بن يحيى عن ابن القاسم ان أدعى الزوج والحليل الدفع
حلف الحليل وصدق قال مسنون ولو أخذت المداق رهنا ثم بنى بها لكان كالحليل ودخوله
كالأرأه وأخذه قال مالك وليس يكتب في المداق راة ص **نكاح** قال مالك الأمر عندنا في
المرأة الحرة يتوفى عنها زوجها فتعتد أربع أشهر وعشرا انها لا تنكح ان ارتابت من حيثها
حتى تستبرئ بنفسها من تلك الزينة ان خافت الحمل **نكاح** وهذا كما قال المتوفى عنها زوجها
اذا كانت غر حلال فان عنها أربعة أشهر وعشرا والاصل في ذلك قوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويتركون ازواجهم يكنن أربعين نكاحا **نكاح** وبمعنى يترعن الامر بالتربص
ولا يجوز أن يكون بمعنى الاخبار بالتربص لأنما جلفي كترالازمنة من لا يتربص وخبر الباري
نعالي لا يكون بخلاف خبره فثبت أن المراد به الامر ومقتضى الامر الوجوب
(فصل) وقوله انها ان ارتابت ر حيثها يقول ر أقامت أربعة أشهر وعشرا فان ارتابت مع ذلك
من حيثها فانها لا يحل لها ذلك كاح حتى تذهب تلك الزينة اذا خافت الحمل فيحل لها حكمها اذا
خافت الحمل وان الزينة على ضربين زينة لا ترامع الميمن وزينة مخافة الحمل وسيأتي ذكر ذلك بعد هذا
ان شاء الله تعالى

نكاح الأم على الحرة

ص **نكاح** ما بلغه أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة
فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما **نكاح** قوله فكرها أن يجمع بينهما يريدانها
كرها أن يجمع في ملكه حرة وأمة وعاد ذلك في حق الحرة وكان السؤال انما ورد على نكاح
الامه على الحرة فأجاب على منع الجمع بينهما وذلك أعم من السؤال لأن الجمع بينهما يكون على ثلاثة
أوجه أحدها أن يزوجه الامه على الحرة وهو المسؤول عنه والثاني أن تزوجهما جميعا في عقد
واحد والثالث أن يزوجه الحرة على الامه لكنه لما ساوب عندها هذه الوجوه في المنع أجاب عن
جميعها وان كانا سئلا عن أحدهما فأما الوجه الاول وهو أن يزوجه الامه على الحرة فقد كان من قول

قال مالك الأمر عندنا في
المرأة الحرة يتوفى عنها
زوجها فتعتد أربعة
أشهر وعشرا انها لا تنكح
ان ارتابت من حيثها
حتى تستبرئ بنفسها من
تلك الزينة اذا خافت الحمل
نكاح الأم على الحرة **نكاح**
حدثني يحيى عن مالك
انه بلغه أن عبد الله بن
عباس وعبد الله بن عمر
سئلا عن رجل كانت
تحته امرأة حرة فأراد أن
ينكح عليها أمة فكرها
أن يجمع بينهما

مالك المنع من ذلك مع وجود المال ثم رجع فقال يجوز ويتخير الحره وهو قول سعيد بن المسيب وبه أخذ ابن القاسم قال وقد قال مالك وإنه في كتاب الله تعالى حلال وجه القول الاول بالمنع قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فيما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات الى قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وذلك ان الحره على هذا القول هي الطول الذي يتوصل به الى نكاح الحره بمنعه نكاح الامة فبان بمنعه من ذلك كون الحره زوجة له أولى وأحرى ووجه القول الثاني أن الطول هو القدرة على صداق الحره لأنه السعة في المال فيه يتوصل الى ما يحتاج اليه من نكاح الحره فاما الحره فليست تسمى طولا لغة ولا شرعا ولا يتوصل بها الى ما يحتاج اليه من النكاح

(فصل) وأما قول مالك فإنه في كتاب الله تعالى حلال فقد قيل لمحمد بن المواز أن ذلك في كتاب الله فقال أراه يريد قوله تعالى وأنكحوا الايما منكم والصالحين من عبادكم وامائكم وهذا عام قال محمد فهذه عن مالك ناسخة لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات الى قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وروى ابن حبيب عن أصبغ أن ابن القاسم كان يذكر أنه سمع مالك يقول نكاح الامة في كتاب الله حلال فاستوقفناه عليه في أي كتاب الله تعالى هو حلال وفي أي الآيات فقال لا أدري وماتنا له محذوفه نظر لأن النسخ لا يثبت الا بدليل وأيضا فان الآية الناسخة عنده عامة والمتسوخة خاصة في موضع اختلاف فيجب أن يقدم الخاص على العام الا أن ينقل النسخ في ذلك والأوضح عندي أن يكون معنى قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فيما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات الى قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم فأباح له نكاحها بوجود شرطين وبقي ما علم فيه الشرطان مسكوتاً عنه على معنا القول بدليل الخطاب ومنعنا أن يكون لفظ ذلك من ألفاظ الحصر ثم ورد قوله تعالى وأنكحوا الايما منكم والصالحين من عبادكم وامائكم عاما مطلقا دون شرط فكان ما قبل الآية المقيدة من الآية المطلقة موافقا لها ومائلا لعنا وما زاد على ذلك من الآية المطلقة ففقد بين في الآية المطلقة وسكت عنه في الآية المقيدة وبهذا نقول في الآية المطلقة والآية المقيدة متى وردت في حكم واحد متعلق بسبب واحد فاما يجعل المطلق من اللفظ على إطلاقه والمقيدة على تقييده ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون قول مالك وإنه في كتاب الله تعالى حلال راجعا الى سؤال السائل عن نكاح الامة على الحره فقال انه في كتاب الله تعالى حلال وأشار الى قوله عز وجل فمن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فيما ملكت أيمانكم الى قوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم يريدان جائز مع وجود هذين الشرطين وإن كون الحره عنه لا يمنع الاباحة لانها ليست بطول ولا بآئنه العنت فيكون هذا معنى ما فهمه كتاب الله تعالى من تحليل ذلك والله أعلم (فرع) فاذا ثبت انه منوع فهل ذلك على التصريم أو على الكراهة في المسدونة ما يدل على القولين لأن مالك قال من تزوج أمة على حرة فرق بينه وبين الأمة ويقال أشبه وابن عبد الحكم قال ثم رجع فقال إن تزوجها خبرت الحره واختاره ابن القاسم فأجاب الفسخ يقتضي التصريم ومنع الفسخ مع منع النكاح أولا يقتضي الكراهة دون التصريم وأما إذا كان واجدا للطول الذي هو المال ففي كتاب محمدان مالك قال لا بأس بالحر تحت الحره وليس عنده ما يزوج به حرة وخاف العنت أن يزوج أمة قال ابن وهب ثم قال بعد ذلك مالك ذلك جائز وللحره خيار فبلى هذا

في نكاح الأمة على الحر ثلاث روايات أحدها لا يجوز أن عدم الطول الذي هو المال وخاف العنت إذا كانت تحت حرة والثانية يجوز أن لم يجده طول ولا خاف عنتا والثالثة يجوز مع عدم الطول وخوف العنت ولا يجوز مع وجود الطول وأمان العنت والطول في القولين الآخرين أظهر في المال وأن كان يجوز أن يراد به الحرة (فرع) فإذا قلنا أنه ينكح الأمة على الحر فإن الحرة خيار للمعسر الخبير للمعسر الداخل عليها بان تكون ضربتها أمتهما الذي يكون لها من اختيار قل مالك في المعونة في أن تقم معه أن أحببته أو نأرقه أن شئت قل إن الما جشون والمغيرة إنما يكون اختيار المعرة في أن تقم أو تفارق إذا كانت هي الداخلة على الأمة وأما إذا كانت الأمة هي الداخلة عليها فاختيار للمعرة في نكاح الأمة أن شئت أو فترته أن شئت وردته وجه القول الأول أن اختيار إذا ثبت لأحد الزوجين بمعنى في جهة الآخر فاعلم أن يكون خياره في أن يقم أو يفارق ولا يتعدى خياره إلى غيره كعيب الحب والخصاء والجذام والبرص ووجه الرواية الثانية أنه إنما يثبت له الخيار لانه لا الضرر الذي لحقها لتكون الأمة ضرة لها وادخله عليها فلها أن تزيله عن نفسها برد نكاحها أو بقي قلنا إن خيارها من أن تقم نكاحها كان خيارا في زيادة الضرر لافي إزالته (فرع) وهذا يكون للمعرة أن تطلق نفسها بطلقة واحدة أو بطلقة مسمومة وتكون واحدة أو ثنتين وأن كان دخل بها وان اختارت نفسها بالبات كانت ثلاثا وقد خالفت السنة وفي التي تزوج الأمة عليها ليس لها أن تطلق نفسها لأهنة واحدة بآئنة ولا فرق بين الموصفين فتخرج الرواية في المستثنين جميعا وإنما كانت العلة واحدة بالنسبة في ذلك لأن المعنى الذي أوجب الطلاق باق ثابت وهو وجود الأمة في عصمة فإذا كان سببا لإبطال النكاح المصحح لم يصح الارتجاع معه لأن اختيار البات بها بالشرع في أن تقم أو تفسخ يبطال الرجعة وكل طلاق لا يصح الرجعة معه فانه بات كالخلع والطلاق البائن ويرى في هذا التعرمانية تسلم تحت الضرر في ثم يسلم في عدتها فانها زوجة لان اسلامها ليس بطلاق ولا يحتاج باسلامها إلى ارتجاع ولا يلزم على المأذونة المولى فإن الرجعة فيه معتبرة بالوطء ولان ضرر كونه لأمة ضرة لها بات مستدام في جميع الأوقات والأحوال لا يكون في وقت دون وقت فأشبه ما يوجد بجسمه من برص أو جذام وأما ضرر الامتناع من الوطء فإن الوطء لا يستدام وإنما هو في وقت دون وقت فأشبه الاعتبار بالمنفعة من مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على طهر إلا أن تنشاء الحرة فان طاعت الحرة فلها اللسان من القسم بحسب قوله رضى الله عنه لا تنكح الأمة على الحرة إلا أن تنشاء الحرة (فرع) من أحد القولين الذين قد سنداها أنه أن تزوج الأمة على الحرة مع وجود الطول وأمن العنت والثاني ليس له ذلك إلا مع عدم الطول وخوف العنت وأمان من منع نكاح الأمة على الحرة فلا خيار ولا مشيئة في ذلك للمعرة قال أصبغ في الوصحة والموازيه وإنما وجه الحديث عندنا أن تعذر المرأة إذا نكح عليها الأمة أنما ذك فمن يجوز له أن تزوج الأمة بالباطل والشرط وذلك بأن لا تنكح الحرة ولا يملك من غيرها فيخاف العنت ولا يجده طول ولا حر أو دوى أمه مسمومة أو غاليا فيخاف على نفسه فيها العنت أن لم تزوجها فيجوز له حينئذ أن يتزوجها على الحرة فيكون للمعرة الخيار على ما تقدمناه

(فصل) وقوله فالطاعت الحرة فلها اللسان من القسم بربان طاعت بالمقام معها في تنكح الخال فان الحرة من التحسم لثنتين وللائة الثلث ومنها خلف قول مالك في خفاف قيل حسنا نقول رواه ابن حبيب عن مالك إذا كان الزوج حرا وفي المأذونة من رواية ابن لقام عن مالك أنه رجح قبل

.. وحسنتي حين صبت
 من يحيى بن سعيد
 عن سعيد بن المسيب
 كان يقول لا تنكح
 على حرة إلا أن تنشاء
 الحرة من طاعت الحرة
 فلها اللسان من القسم

موته الى ان الحرة الثلثين من القسم والامة الثلث والقول الثاني يقسم بينهما بالسواء وهو اختيار
 ابن القاسم قال ابن المواز وعليه ثبت مالك وبه قال ربيعة وجه القول الأول بان القسم بقدر الثواء
 بدليل ان الصغيرة تاتي لا يسلم اليه لاحظ لها من القسم فلما كانت الحرة تنوي عند حالها ونهارا
 والأمت في الليل دون النهار وجب أن يكون حظ الحرة من القسم أكثر وجه القول الثاني ان هذا
 حق من حقوق الزوجة فوجب أن تستوي فيه الحرة والامة كالفنقة والكسوة (مسئلة)
 وهذا اذا كان الزوج حراً فان كان عبداً فلا خلاف في المذهب أن يسوي بينهما في القسم الاما قاله
 ابن الماجشون فانه قال بفضل الحرة على الأمة وجه القول الأول ان الأمة قد ساوت العبد في
 الحرمة فلا تفضل عليها في القسم كالحرة تحت الحر وجه قول ابن الماجشون ان هذا عابد
 فكان حكمه ان يفضل الحرة على الأمة في القسم كالحرة من قال مالك ولا ينبغي لحراً أن تزوج
 أمة وهو يجحد طولاً للحرة ولا يزوج أمة اذا لم يجحد طولاً للحرة إلا أن يحشى العنت وذلك ان الله
 عز وجل قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فيما ملكت أيمانكم
 من فتياتكم المؤمنات وقال ذلك لمن خشي العنت منكم قال مالك والعنت هواناً من هذا
 كما قال ان الحر لا يجوز له أن يزوج الأمة إلا بتبرطين أحداهما عدم الطول والثاني خوف
 العنت هذا المشهور من مذاهب مالك رواء عنه في المدونة ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد
 وابن نافع وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب وجاءت من الصحابة والعلماء
 وفي الغيبة والواضع من سماع ابن القاسم عن مالك انه أجاز للحر نكاح الأمة مع وجود الطول
 وأمن العنت وحكى القاضي أبو الحسن ان قول مالك هذا انما هو لمن لم تكن تحت حرة على هذه
 الرواية فأما ان كانت تحت حرة فلا يجوز له ذلك لان الحرة عنده هي الطول وفقدت عدم بسط الكلام
 في ذلك بما يغني عن اعادته

قال مالك ولا ينبغي لحراً أن
 يزوج أمة وهو يجحد طولاً
 حرة ولا يزوج أمة اذا
 لم يجحد طولاً لحرة إلا أن
 يحشى العنت وذلك أن
 الله تبارك وتعالى قال في
 كتابه ومن لم يستطع منكم
 طولاً أن ينكح المحصنات
 المؤمنات فما ملكت
 أيمانكم من فتياتكم
 المؤمنات وقال ذلك لمن
 خشي العنت منكم قال
 مالك والعنت هواناً

(فصل) والدليل على اعتبار الشرطين المذكورين قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً أن
 ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ثم قال تعالى ذلك لمن خشي
 العنت منكم فشرط في استباحة نكاح الاماء أن لا يستطيع طولاً بنكاح حرة ويخاف العنت ان لم
 يزوج الأمة واذا كان هذا المعنيان شرطين في الإباحة لم يحزله ذلك مع عدمهما قال القاضي
 أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندنا بما يصح التعليق به من قال بدليل الخطاب في الشرط لانه أباح
 هذا النكاح بالشرطين وليس في الآية ما يدل على المنع منه مع عدم الشرطين ولما قال ان لفظة
 ذلك من ألقاط الحصر الآن المشهور من قول الصحابة المنع من ذلك مع عدم الشرطين
 المذكورين والمنع من ذلك مع عدم الزوجة الحرة على ما أشار اليه القاضي أبو الحسن ليس بظاهر
 من أقوال الصحابة ولا يكاد أن يصح على هذا التصريح من قولهم وأما قول ابن المواز بإجازة ذلك
 على الإطلاق فيتناوله هوم الآيتين ان لم يمنع منه اجماع وقد روى عن مجاهد وسفيان الثوري
 (فرع) اذا ثبت ذلك فقد اختلف قول مالك في الطول المذكور في الآية في المدونة من رواية
 ابن وهب وابن نافع عن مالك ان الطول المال وقد تقدم من رواية القاضي أبي الحسن عن مالك
 ان الطول أن يكون في عصمة حرة رواء ابن المواز عن مالك وقال اذا كانت تحت حرة لم يزوج أمة
 وان عدم الطول الذي هو المال وخاف العنت وجه القول الأول وهو الاظهر ان الطول في كلام
 العرب الغني وكثرة المال قال الله تعالى استأذك أولو الطول منهم وقالوا ذرنا نكحن مع القاعدين

يريد أولى الفتي ولا تعلم اسم الطول يقع على الحرية بوجه في لسان العرب كما لا يقع عليها اسم الفتي واليسار ووجه آخر وهو انه تعالى قال فمن لم يستطع منك طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فجعل الطول مما يتوصل به إلى نكاح الحرية ولو كانت الحرية طولا لم يجعله شرطا في الوصول إليها لانه لا يصح أن يقول ومن لم يستطع منك حرة أن ينكح حرة ولما علق الاستطاعة على الطول في الوصول إلى الحرية علم ان الطول غير الحرية وإذا تقرر هذا فمن قال ان الطول المال فالنكاح عنده بمعنى المقدمون قال ان الطول الحرية فالنكاح عنده بمعنى الوطء والله أعلم (فرع) فإذا قلنا ان الحرية ليست بطول فإن كان عنده زوجتان أو ثلاث فليس بطول وله أن يتزوج الأمة لوجود شرطه بإباحة ذلك رواء ابن المواز عن عبد الملك عن مالك وإذا قلنا ان الطول هو المال فكذلك المعتبر منه روى ابن حبيب عن أصبغ انه قال عدم الطول أن لا يجد ما يصلح لنكاح الحرية وهي المحصنة المذكورة في قوله تعالى أن ينكح المحصنات من المهر والنفقة والمؤنة ونكاح الأمة أخف عليه وربما كانت نفقتها على غيره وروى ابن المواز فيمن قال أنا أجمل أن تزوج به حرة ولا أجد ما أتفق عليها ليس له أن يتزوج أمة إنما قال الله تعالى ومن لم يستطع منك طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فقلنا هذا اللفظ يقتضي ما يتوصل به إلى النكاح وهو المهر وقول أصبغ محتمل لانه إذا لم يجد ما ينفعه على الحرية لم يصل إلى الاستمتاع بها وبما من العنت وقتل جابر بن زيد لا يجوز اليوم لأحد نكاح الأمة لانه يجد نكاح الحرية بما ينكح به الأمة (فرع) وسواء كان ما يقدر به على نكاح الحرية نقدا أو عرضا أو ديناً على ماله أو ما يمكن بيعه أو إجارته فهو طول رواء عبد الملك عن مالك قال ابن الماجشون والكتاب على المكاتب طول لانه يمكن بيعها كالنتين المؤجل وروى ابن حبيب عنه انه قال المدبر والمعتق إلى أجل ليس بطول لانه لا يمكن بيعه ولا يتصرف تصرف المدل والمراد به عندي ان لم يكن من منافعه ما يتوصل به إلى نكاح الحرية ومعنى ذلك ان ما أمكن أخذ ثمنه والمعاوضة به فيبلغ ثمنه ما يتوصل به إلى نكاح الحرية فهو طول وما لم يبلغ ذلك أو لم يمكن ذلك فيه فليس بطول والمدبر لا يمكن بيعه بقرينة ولا يبيع منافعه لمدة الطول لانه أمره من قرب لجواز أن يموت أو يمرض ففرد الإجارة فلذلك لم يعد طولاً

(فصل) إذا ثبت ذلك فمن تزوج أمة وهو يجد طولاً ولا يخاف عنتاً فإن قلنا يجوز ذلك فهو على بكاحه وان قلنا بإلزامه الآية الثانية فقد روى ابن المواز عن أصبغ انه يفسخ نكاحه فإن خاف العنت وهو واجد الطول فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم عن مالك انه يفرق بينهما أقبل لانه يخاف العنت قال السوطي ثم خففه بعد ورجع عنه وروى عنه محمد بن حبيب في الذي هو أمة تعينها حوى لا يمكنه الصبر عنها وخاف على نفسه العنت فيجوز له أن يتزوجها وهذا مبني على القول الذي رجح اليه مالك وأما على تعليق الإباحة بشرطين فلا يجوز له ذلك مع وجود الطول إلى الحرية إلا ان يزول الطول ما يصل به إلى استحابة ما خاف على نفسه العنت بلا متاع منه من يمن أنفع اختيار مال كها ومهر حرة على اختياره ان كانت معينة (مسألة) فإذا قلنا لا يجوز نكاح الاماء مع عدم الشرطين فلا خلاف ان له أن يتزوج أمة رباء إذا قلنا لا يجوز ذلك إلا مع وجود الشرطين فكذلك نكاح الاماء ان لم يزول خوف العنت إلا نكاح أربع فانه له ذلك وان زال خوف العنت بواحدة فروى ابن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك انه لا يجوز للمهر أن يتزوج أمة وعنده أمة الآن لا يجد طولاً ويخاف العنت وظاهر رواية ابن المواز يقتضي إباحة نكاح الأربع بعدم

الطول وخوف العنت قبل نكاح واحدة منهن (مسئلة) فإذا تزوج أمة لوجود الشرطين ثم وجب بعد ذلك الطول وأمن العنت فإنه لا يزوم مفرق الأمة قاله ابن حبيب قال القاضى أبو الحسن وهو قول المزنى فإنه قال يفسخ نكاح الأمة والدليل على ما نقلوه أن هذا نكاح أمة انعقد لوجود شرطى الإباحة فقدم أحد الشرطين لا يفسخ نكاحه كما لو علم خوف العنت (فصل) وهذا كله فى الحر فاما العبدان أن يتزوج الأمة المسلمة على كل حال والدليل على ذلك أنه مساو لها فى الحرية فجاز له أن يتزوجها دون عدم طول ولا خوف عنت كالحر يتزوج الحرة (مسئلة) فإن تزوج الحرة على الأمة والأمة على الحرة فلا خيار للحرة فى قول مالك وجميع أصحابنا الأما رواه ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه إذا تزوج الحرة على الأمة والأمة على الحرة ولم تعلم بذلك الحرة فإن لها خيار كالحامع الحر

(فصل) وقول مالك والعنت هو الزنا هذا الذى ذكره فى الموطأ وروى ابن المواز عن أصبغ قال بلغنى عن ربيعة أنه قال العنت الهوى وكان من أوعية العلم وأصل العنت فى كلام العرب ما ينشئ على الإنسان ويتبعه ويضن به وهذا موجود فعن بلغت حاجته إلى النساء به خوف الزنا وموجود فعن بلغت حاجته مشقة العسر الذى لا يستطيع عليه ويخاف معه مواقفته فكل الزوجين يقع عليه اللفظ من جهة اللغز والخافى من الهوى ما يعود إلى الزنا فلا التفسير بن يعودان إلى ما عادى واحد وقد قال صاحب العين العنت المشقة والعنت الهلاك وقيل الزنا

﴿ ما جاء فى الرجل يملك المرأة وقد كانت تحته ففارقها ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت أنه كان يقول فى الرجل يطلق الأمة ثلاثا ثم يشترىها أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ش قوله فى الرجل يشترى الأمة بعد أن طلقها ثلاثا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره على معنى أنه إذا طلقها ثلاثا فقد حرم عليه الاسءة طاع بها بكل سبب وعلى كل وجه إلا بعد تزوج وروى عن ابن عباس وطاوس وغيرهما أنه يصلح له بملك العين وإن كان طلقها ثلاثا ولم يتزوج غيره والدليل على ما نقلوه وهو قول فقهاء الأصما أن عقد النكاح فى إباحة الرءة أقوى من عقد الشراء بدليل أنه مقصوده فإذا لم يستبح وطأها بعد النكاح فإن لا ينبسح له وطأها ثلاثا عين أولى وأخرى ص ﴿ مالك أنه بلغنا عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ستلا عن رجل تزوج عبدا له جارية بثلثة فطلقها العبد ألبتة ثم وجدها سيدها له فهل يصلح له بملك العين فقال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ش قولها فى العبد توهمه زوجته أم مقعدان كان طلقها ألبتة أنه لا يستبىحها بالهبة الم تنكح زوجا غيره لأن ملكها إباحة أو صدقة أو ابتاعا أو ميراثا لا يختص بوجه الملك صفة الملك فذلك لم يختلف فى الإباحة ص ﴿ مالك أنه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة فاشترىها وقد كان طلقها واحدة فقال تصلح له بملك بمنى ما لم يبت طلاقها فإن بت طلقها فلا تحل له بملك بمنى حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ش قوله فى الذى يبتاع الأمة مقعدان طلقها واحدة أنها تحل له بملك بمنى موجه أنه قد كان له استباحتها بالنكاح فذلك جاز له استباحتها بملك العين كالأجنبية لأنه ملك التمتع بمقد يستباح به الوطء فإذا لم يتقدم فيه من الطلاق ما يمنعه من الرجوع جاز له أن يستبىحها بملك العين وإذا كان الذى تقدم له فيها من الطلاق يمنع من الرجوع فإنه يمنع استباحة وطء بملك العين كما لو رجعها واستأنف نكاحها ص ﴿ قال مالك فى الرجل ينكح الأمة فتلد

﴿ ما جاء فى الرجل يملك رءة وقد كانت تحته ففارقها ﴾

حدثنى يحيى عن مالك ن ابن شهاب عن أبي سدر الرحمن عن زيد بن ت أنه كان يقول فى رجل يطلق الأمة ثلاثا يشترىها أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وحدثنى عن مالك أنه به أن سعيد بن المسيب ملان بن يسار ستلا عن

جل تزوج عبدا له جارية طلقها العبد ألبتة ثم وجدها بدها له فهل يصلح له بملك بن فقال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وحدثنى عن مالك أنه ل ابن شهاب عن رجل نت تحته أمة مملوكة شتراها وقد كان طلقها حدة فقال تصلح له بملك بمنى ما لم يبت طلاقها فإن بت طلقها فلا تحل له بملك بمنى حتى تنكح زوجا بره قال مالك فى الرجل نكح الأمة فتلد

منه ثم يتاعها انها لا تكون أم ولده بذلك الولد الذي ولدت (٣٢٥) وهي لغيره حتى تلد منه وهي في ملكه بعد انجابها لها

قال مالك فان اشتراها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت أم ولده بذلك الجمل فبارى والله أعلم ش وهذا كما قال ان الأمة اذا كانت زوجة الرجل ثم تلد منه لا تكون له أم ولد بذلك ان ابتاعها بعد ذلك لانها لم تلد منه بملك يمين ولا ملكها وهي حامل منه وقال أبو حنيفة وأصحابه لا تكون أم ولد بما تقدم من ولادته منه قبل ملكها والدليل على ما نقوله انه لم يملكها حاملا منه فلا تكون أم ولده كما لو حلت منه زنى

(فصل) وقوله وان اشتراها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت أم ولد بذلك الجمل وقيل الثوري والشافعي لا تكون أم ولد بذلك وان ملكها حاملا حتى يحل منه وهي في ملكه والدليل على ما نقوله انه لم يملكها وهي حامل منه وعق عليه الولد بملك أبيه سرى العتق اليها لانه عتق عليه الشرع

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة

عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين

عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن

المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

ص مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما أحب أن أخبرهما جميعا ونهى عن ذلك وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن

أيامكم ومعنى ذلك أنهم لم يخصوا أختين من غيرهما وقوله حرمتها آية يريد قوله تعالى وأن
يجمعوا بين الأختين إلا ما سلف يريد أنها عامة في تحريم الجمع بين الأختين ولم يخص ملك بين
ولا غيره فاتفق فيهما أهل الأمار على المنع من ذلك وهو المشهور عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين
والدليل عليه عموم قوله تعالى في آية التحريم فهذه الآية عامة في الملك وخاصة في الأختين وقوله
تعالى أو ما ملكت أيمانهم عامة في الأختين وغيرهما خاصة في ملك اليمين فكلتا الآيتين خاصة من
وجه عامة من وجه آخر إلا أن آية ملك اليمين قد دخلها التخصيص بإجماع وهي في العمدة وإحالة والأم من
الزراعة فإنه لا يجوز وطؤها من ملك اليمين وآية التحريم لم يدخلها تخصيص فوجب حملها على عمومها
وتخصيص الأخرى بها أولى وأحرى من قال مالك في الأمتكون عند الرجل فيصباحهم يريد
أن يصيب أختها أنها لا تحصل له حتى يحرم عليه فخرج أختها بنكاح أو عتاقة أو ما أشبه ذلك
يزوجها عبده أو غيره به **ش** وهذا كمال أنه لا يعمل بالجمع بينهما في الميسس ملك اليمين ولا غيره
ولا بأس بالجمع بينهما في ملك يمينه ولا يتأولان بعبته ما في ملكه قبل وطء أحدهما أو يتأول أحدهما
فيطوها ثم يتأول الأخرى فإن اجتمع في ملكه قبل الوطء فله أن يطأ أيتهما شاء فإذا وطئ أحدهما
حرمت عليه الأخرى حتى يحرم على نفسه التي وطئ لأن معنى الجمع بينهما في أن يستباح وطأها وها
في ملكه فإذا تأول أحدهما حرم عليه نيل الأخرى (مسئلة) فإن باع التي وطئ ثم اشتراها قبل أن يطأ
الثانية فهو باختيار أخصاب أن يطأ أيتهما شاء لأن هذا ملك جديد لم يطأ فيه فهو بمنزلة الذي اجتمعنا
في ملكه قبل أن يطأ واحدة منهما (مسئلة) فإن باع التي وطئ ثم وطئ الأخرى ثم اشترى الأولى
فإنه يقيم على وطء الثانية التي وطئ بعد أختها ولا يعمل له وطء الأولى لأنه قد اشتراها بعد أن وطئ
أختها وهي عنده دونها وهذا حكم المرأة مع غيرها ونالها بالنسب وارضاها حكمه ابن المواز عن مالك

مالك في الأمة تكون
الرجل فيصباحهم يريد
يصيب أختها أنها
لله حتى يحرم عليه
رج أختها بنكاح
تأفة أو كتابة أو ما أشبه
ش يزوجها عبده
يرعبده

عن النبي عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه **ح**

النبي عن أن يصيب
جل أمة كانت لأبيه **ح**
حدثني يحيى عن مالك
بأنه أن عمر بن الخطاب
بأنه جارية فقال لا
بها فاني قد كسفتها

ص **ح** مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وخب لابنه جارية فسال لاسمها فاني قد كسفتها **ح** ش
قول عمر رضي الله عنه لا ينهين وجهه الجارية لا تمسها حتى تصح لثابته لمن لا يعمل له وطؤها وإنما
نهاه عنها ليعرف أنه قد كسرت له فيها ما حرم على ابنه وطؤها والاستمتاع بها

(فصل) وقوله رضي الله عنه فاني قد كسفتها يريد أنه قد كسف عنها ونظر إلى بعض ما ستره من
جسد ما على وجهه طلب الله والاستمتاع منها قال ابن حبيب من ملك أمة فقاتلها منها بقبيل أو بجريد
أو بماترة أو لأعبة أو غاصرة أو نظرا في شيء من محاسنها فظهر شهوة فكل ذلك محرم على ابنه وعلى
أبيه التلذذ بغيره فإنها من ملكه بعبده ورواه ابن المواز عن مالك وزاد وكذلك أن نظر إلى سائتها أو
معصمتها لئلا فلا تحصل لانه ولا لايه وقال الأناضي أبو الحسن أن نظره إلى فرجها أو غيره من جسدها
لا يحرمها وقال والدليل لذلك أنه نظر إلى جسدها من غير مباسرة ولا انزال فلم يحرم بذلك على ابنه
أصل ذلك إذا نظر إلى وجهها من غير أمة والدليل لصحة قول مالك أن هذا استمتاع بمباح فوجب
أن يحرم به على ابنه كالوطء (مسئلة) فأما أن نظر إليها عند شرائه أو مرض فقامت عليه واطلمت
على عورتها ومست ذلك منه أو مرضت فقام هو عليها ففي كتاب ابن المواز عن مالك لا يحرمها
ذلك على أبيه ولا على ابنه قال أصبغ وذلك عندئذ إذا صبح منها ولم يكن شيء من اللذة بقلب ولا بصبر ولا
يد ولا فصل - وجه ذلك أنه لم يوجد منه استمتاع ولا قصد إلى التلذذ بها فلم يحرم على ابنه كاستخدامها

ص **ع** مالك عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال له جارية فقال لا تنظر بها فاني قد اردتها فاشد البها **ش** قوله لا تنظر بها يريد منعهم وطشها والاستمتاع بها وهذا اللفظ اذا استعمل فاما معناه المنع من المنفعة المقصودة المعتادة من ملك العين ولذلك قال تعالى ولا تنظروا هذه الشجرة وانما اراد المنع من ان كلهم يبين ذلك بان قال عز وجل فكل كلاما فبقيت لها سواء اتما وقال ألم نهيكم عن هذه الشجرة ولما كان المقصود من المرأة الوطء والاستمتاع بها كان المنع من ان ينظر بها منعهم وطشها

(فصل) وقوله فاقى فنأردتها يعني أنه أراد وطأها لأن مثل هذا اللفظ من الإرادة والشهوة والكراهة متى علق على عين فاعلم يقتضى نطقه بالفعل المقصود منه فإذا قال أردت الجار فاعلم على إرادة جاعها وإذا قال أردت الطعام اقتضى ذلك إرادته كله الآن الإرادة هاهنا يحتمل أن يريد بها الإرادة بالقلب خاصة وهذا لا يعبرم الآن يقتدر بهما من المباهرة أو النظر ما يوجب التصريح وأما مجرد الإرادة للغالب فلا يتعلق بها حكم ويحتمل أن يريد بهما جارية وحاولت ذلك منها وذلك الذي يتعلق به التصريح وأما عدم التشاؤم عن اكتمال الجماع الذي حاوله أو إرادته فلا الأصل ما وجد منه بالمحاولة ما يقتضى التصريح لمسه أن يخبر ابنه حين وهبها إياها بما عتزمه من الاستمتاع بها أو أخبره بوجه المنع منها (مسئلة) وهذا لا يتم كل من وهب ابنه جارية بحرى فيما يعبرمها عليه أن يملكه بذلك ليسر قايها وأن لم يكن بحرى منه ما يعبرمها عليه أن يبين له ذلك فيعلم بذلك أنها مباحة فإن يبين له أحد الأمرين فقد قال ابن حبيب لا يعل لولده سيس جارية مملوكها أو جوه أو لواله أو للميسس جارية مملوكها ولده وإن كان صغيرا إذا بلغ مبلغ من يلد بالجار أو يخيفه أن يكون قد مسها أو تلذذ بها بنسى حتى يبين الوالد للولد أو الولد للوالد أنه لم يمسها ولا تلذذ بها من غير ما لك عن يحيى بن سعيد أن ابنه نسل ابن الأسود قال للعالم بن محمد أنى رأيت جارية بلى منكسفا عنها وهي في القصر فجلست منها مجلس الرجل من امرأته فقالت انى حققت فقلت أقمر بها بعد فأعياها لى يطوها فقهاه القاسم عن ذلك من قوله انى رأيت جارية بلى منكسفا عنها وهي في القصر يريد أنه رأى جارية قد انكسفت فوبها عنها وإن الموجب لذلك أو المعلن عليه كونها في القصر وقوله فجلست منها مجلس الرجل من امرأته عند الوطء وهذا وجد منه الالتذاذ بالنظر إليها ومحاولة جماعها ومباينة بعض جسمه بجسمها على وجه الاستمتاع منها ثم منع من اتمام الجماع ما أخبر به بن أنها حققت فقام عنها بذلك فسأل بعد ذلك القاسم بن محمد هل يعبرمها بذلك على ابتغائها للعالم عن أن يهبها لابنه على وجه اباحت وطئها ولم يمنع أن يهبها لأن ملكها لم ينجس بوطئها ما يعبرمها عليه الاستمتاع بها خاصة من غير ما لك عن إبراهيم بن أبي عيسى عن عبد الملك بن مروان أنه وهب لصاحبه جارية ثم سأل عنها فقال قد همت أن أعياها لابنى فيفعل بها كذا وكذا فقال عبد الملك لمروان كأن أوع منك وهب لابنك جارية ثم قال لا تفر بها حتى قد رأيت ساقها منكسفة من قوله قد همت أن أعياها لابنى فيفعل بها كذا وكذا ولم يذكر أنه قد جرى له فيها ما يقع ذلك كأنه مخوف وذلك أنه روى أن الأب قد فرأها ما يعجز عنها كذلك رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك أن قال أردتها فما استطاعها وقد همت أن أعياها قاله لابنى فيصيب منها فيخذ قال قد همت أن أعياها لاجبى فيفعل بها كذا وكذا كتابه عن جاع ولذلك قاله عبد الملك لمروان كأن أوع منك إذا فعل لابنك في جارية بوىها لا يعل لا تفر بها حتى قد رأيت ساقها منكسفا وهذا سار في جنب محاولة جماعها ومباينة ثم ما جعلها تأوغب بذلك من مقتضى الوطء

• وحديثي عن مالك عن
عبد الرحمن بن الحجاج أنه
قال وهب سالم بن عبد الله
لابنه جارية فقال لا
تقر بها فاقى قد أردتها
فلم أنشط اليها • وحديثي
عن مالك عن يحيى بن
سعيد أن أبان بن
الأسود قال لعاصم بن محمد
أني رأيت جارية لي
منكسفا عنها وهي في
القمر فجلست منها
مجلس الرجل من أمراته
فقالت اني حاض فقلت
فلم أقربها بعد • ثم أخبرني
بطولها فنه لعاصم عن
ذلك • وحديثي عن
مالك عن إبراهيم بن أبي
عليه عن عبد الله بن
سروان أنه وهب لصاحب
له جارية سمأته عنها فقال
قد عمت أن أحبا لابني
في فعل بها كذا وكذا فقال
عبد الله • مروان كان
أورع منك وهب لابنه
جارية ثم قال لا تقر بها
فاني قد رأيت سافها
منكسفة

والقصد اليه يمنع من الوطء الا العجز

(فصل) وقول من اوتوا قدر ايت سابقا من كشف ايدنا مقدر آه مكشوف ان كشف عنه الثوب ولعله قصد اللذة والاستمتاع بالنظر الى ذلك منها فخرمت بذلك على ابنه ولم يقصد ذلك وأراد التناهي في الورع والتوقف عما فيه بعض الشبهة عنده والله أعلم وأحكم

في النهي عن نكاح اهل الكتاب

من قال مالك لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لان الله تعالى يقول في كتابه والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فهن الخراف من اليهوديات والنصرانيات وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فهما ملكتان أيما نكح من قبياتكم المؤمنات فهن الاماء المؤمنات قال مالك فأما أهل الله فيأمرى نكاح الاماء المؤمنات ولم يحل نكاح اماء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية في هذا كما قال انه لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية وهذا قال السافعي وعامة الفقهاء غلب في حنيفته قال بجواز ذلك والدليل على ما نقله ما استدلل به مالك رحمه الله من قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وعندنا عام فيعمل على عمومه والدليل على أن اسم المشركات يتناول اليهودية والنصرانية من جهة اللغة أن معنى الشرك الاشرار بين شيئين ومن جعل عيسى بن مريم ابنا له فقد أشرك معه وبذلك تعلق عبد الله بن عمر بعموم هذه الآية في المنع من نكاح الخراف الكنائيات وقال رضي الله عنه لأعلم سركا أعظم من جعل لله صاحبة ولدا وأما من جهة الشرع فقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم اي قوله وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا الا اله الا هو سبحانه عما يشركون ومن جهة المعنى أن هذه امرأ أجنبية فيها نقصان مؤثران في منع النكاح فلم يجز لمسلم أن يتزوجها كحرة المحوسبة اجتمع فيها نقص الكفر ونقص عدم الكتاب (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلا يجوز هذا لحر ولا لعبد فأورد رجل أن تزوج عبده المسلم من أمة نصرانية فقندروى ابن حبيب وابن المواز لا يحل ذلك ووجه ذلك ان هذا نقص من جهة الدين يمنع نكاح الحرة فنع نكاح المجوسية (مسئلة) ومن كان يحتمل من النصارى أمة نصرانية فأسلم فقندروى محمد بن القاسم: رافها وعن أشهب لا يفارقتها وجه قول ابن القاسم انه معنى ينافي ابتداء النكاح فوجب أن ينافي استدامته كالاخوة والأخوات ومقال الشيخ أبو محمد في قول أشهب لعله يريد أن اعتقت أو أسلمت لانا ذكر محمد بن أشهب بعد ما مثل قول ابن القاسم والله أعلم

(فصل) وقوله فان الله تعالى يقول في كتابه والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فهن الخراف من اليهوديات والنصرانيات يريد أن الاباحة انحلت بغير الخراف خاصة دون الاماء لان التصريح عام في كل مشتركة بقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ثم خص هذا الحكم بقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فهن الخراف فأباح تعالى نكاح خرافهن وعلى ذلك جماعة الفقهاء وقالوا الآية مخصصة بعموم الآية المانصة وتزوج جماعة من الصحابة أهل الكتاب منهم عذبان بن عفان وطلحة بن عبد الله رضي الله عنهما ولا نعلم أحدا منع غيره بذلك بن عمر رضي الله عنه وتعلق فيه بعموم الآية على ما تقدم ذكره (مسئلة) اذا ثبت ذلك فنع رحمه الله مالك من غير تصريحه واهب جماعة من أصحابه واجه ذلك بما لا يرى أن يضع

اي عن نكاح اماء
الكتاب
مالك لا يحل نكاح
ودية ولا نصرانية
الله تبارك وتعالى
في كتابه والمحصنات
مؤمنات والمحصنات
من الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم فهن
من اليهوديات
نصرانيات وقال الله
تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
ينكح المحصنات المؤمنات
فهي ايمانكم من
المؤمنات فهن
المؤمنات قال مالك
أهل الله فيأمرى
أهل الاماء المؤمنات
لا يحل نكاح اماء أهل
كتاب اليهودية
نصرانية

ولده عند من بشر بالحر وبأكل الخنزير وفذبه وانما غلغله اللبن بماثا كلما المرأة وتطلب على
 الصبي فتضرب على ما لا يجوز ويناجها الرجل ولا تنسل فتلك ذلك أفضل من غير تحرير
 (فصل) وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت
 أي ما كان من قبياتكم المؤمنات قال مالك ففمن الاماء المؤمنات قال مالك فاعلموا حل الله فبأمر
 نكاح الاماء المؤمنات بردها فدل على نكاح الاماء بالايان فقال تعالى من قبياتكم المؤمنات فقصر
 هذا الحكم عليهن دون غيرهن ويحتمل أيضا أن يقال ان قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى
 يؤمن عام في الاماء وغيرهن فأخرج بالتخصيص بصدقاتهم اباحة المحصنات من الذين أتوا
 الكتاب الفتيات المؤمنات خاصة ففي تحرير الآية العامة في الاماء اللاتي لسن بمؤمنات يمنع
 نكاحهن كقبي نكاح الحرائر المجوسيات والوثنيات على التحريم لانه لم يجر منهن بالتخصيص الا
 المحصنات من الذين أتوا الكتاب دون المحصنات من غيرهن ص **قال مالك والامة اليهودية**
 والنصرانية محل لسيدها بملك اليمين قال مالك ولا يصل وطء امة مجوسية بملك اليمين **ش** وهذا
 كما قال ان الامة الكتابية تصل بملك اليمين وذلك ان ابنه منها حر فلا يؤدي الى أن يسرق ابنه
 كافر وان تزوجها أدى الى أن يسرق ولده منها كافر فلذلك جاز وطؤها بملك اليمين ولم يجر بالنكاح
 وأما المجوسية فلا يصل وطؤها بملك اليمين ولا عقن نكاح وعليه اجماع الفقهاء ما دام على مجوسيتها
 وان انتقلت الى الاسلام باز نكاحها ووطؤها بملك اليمين ويجوز ذلك فيها بمجرد ادلائها قبل أن
 تصل قاله ابن حبيب واحسن على ذلك بقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن والايان يكون
 باظهار الشهادة والاعتقاد وان لم يكن وقت حمل ولا صلاة والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاه في الاحصان ﴾

ص **قال مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب** أنه قال المحصنات من النساء هن أولات الأزواج
 ويرجع ذلك الى أن الله حرم الزنا **ش** قول سعيد بن المسيب رضي الله عنه ان المحصنات من
 النساء هن أولات الأزواج فتقال به جماعة من المجابة منهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
 وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وقال به جماعة من التابعين وروى عن عطاء وطاوس أن المراد به
 جماعة النساء الامن أحل له بالزواج قال القاضي أبو اسحاق فتأول قوم ممن ذكرنا قولهم ان المحصنات
 جماعة النساء الامن أحل له بالزواج قال وانما قالوا بذلك جلة ولم يسلخوا به استقصاء التفسير وكذلك
 قالوا في تفسيرها انما حرمت الزنى فبينوا أيضا مذهبهم وانما جاء حقيقة التفسير من معنى على
 قولين أحدهما من قال ان ذلك مما ملكت يمين الرجل من المسلمات فان له اذا اشتراها وحلها
 زوج أن يضاها والقول الآخر ما جاء به الرواية في أبي وطاس فان الآية انما نزلت في النساء
 اللاتي هن أزواج في بلاد الشرك فاذا سببن انقطعت العصمة بينهما وبين أزواجهن وهذا هو الوجه
 الذي عليه عمل الناس فان نكاح العبد الامتياز من سيدها ونكاح الحر لها بذن سيدها اذ لم يجد
 طولا ولا خافي العنت بانت بل جماعة المسلمين فليس يجوز نقضه الا بجملة ولا تعلم الذين قالوا خلاف هذا
 القول حجة برده القاضي أبو اسحاق الدعي من قال يبع الامة طلاقها وهو قول سعيد بن المسيب
 وبريدها لم يثبتوا التفسير الذي أشاروا اليه وماله سعيد بن المسيب معناه عنده أنه حرمت ذوات
 الأزواج الاما ملكت اليمين بالاتباع جارية لها زوج فانها تحل له لان يبع الامة يفسخ نكاح زوجها

قال مالك والامة اليهودية
 والنصرانية محل لسيدها
 بملك اليمين ولا يصل وطء
 امة مجوسية بملك اليمين
 ﴿ ماجاه في الاحصان ﴾
 حاشي يحمي عن مالك
 عن ابن شهاب عن سعيد
 ابن المسيب أنه قال
 المحصنات من النساء هن
 أولات الأزواج ويرجع
 ذلك الى أن الله حرمت الزنا

ويزيل عصمتها فانكر ذلك القاضي أبو اسحاق وذهب الى ان معناه الامن سى جارية لها زوج
 بهذا الحرب فانها تعلق به تلك الميمن لان السبي يفسخ النكاح فاختار لذلك ان المحصنات هن ذوات
 الأزواج وبه قال عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مسعود بن المسيب
 وغيرهم واختار انه يباح منه بملك الميمن المسيبات ولم ينقل مالك من قول سعد بن المسيب ان يبيع
 الأمة لطلاقها لم يرد ذلك وأن الصواب قول من قال ان يبيع الأمة لا يؤثر في نكاحها فرفة وبه قال
 أبو حنيفة والشافعي ويدل عليه ما روي في حديث بريرة ان عائشة رضيت الله عنها اشترتها واشتريتها
 بغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان يبيعها يفسخ نكاحها لما خبرها

(فصل) وأما قول عطاء وطاوس ان المحصنات هن جماعة النساء وقولهما ان معنى قوله تعالى
 الامام ملكة أي ملك الاما أحل لكم من التزويج وقول القاضي أبي اسحاق انهما لم يبقا نهاية
 التفسير فيحصل أن يريد أنهما قصر في النظر ولم يستوعبا استيعابا يصلان به الى الصواب وخالفهما
 في موضعين في قولهما ان المحصنات هن جماعة النساء وفي قولهما ان ماملكت أي ما تملك من الزوجات
 وما ذهب اليه صواب عندى لان لفظ المحصنات لا يقع على النساء وانما يقع على نوع ملك أو أنواع

وسند كره بعد هذا ان شاء الله تعالى والذي يدل على أن المحصنات لا يقع على جماعة النساء في قوله
 تعالى والمحصنات من النساء ومن التبويض وهذا يقتضي ان المحصنات بعض النساء ولا تشمل من
 على انها زائدة لان بيوبه قال لا تكون زائدة الا في التقي في قولهم ما جاني من أحد وان سلمنا
 كونها زائدة فان الظاهر ان التبويض أو التبويض معنى التبعيض فلا يصل الى انها
 زائدة لا يدل وما يدل على أن المحصنات لا يراد به جماعة النساء قوله تعالى الامام ملكة أي ما تملك
 كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين وإذا كان
 المحصنات جماعة النساء لم يبق وراعى من مباح فبقيت أي المحصنات نوع من النساء فعلق الغريم
 بهن وأحل غيرهن ويدل على ذلك أيضا انما تسمى حرم في أول الآية الأهبات والبنات والأخوات
 وسائر أنواع ذوات المحارم وما يحرم بالمعاصرة وهن من النساء الظاهر انه ذكر بعد ذلك نوعا من
 النساء لم يتقدم ذكره وطفه على ما تقدم ولو سلمنا ان المحصنات جماعة النساء وثبت هذا بقوله أو شرع

لم يكن في ذلك مخالفة منه بمالك لانه يكون معناه والنساء محرمان على الرجل الامام ملكة أي ما تملك
 بالنكاح وملك الرقة وغذا وجه صحيح ويدل على عن عطاء وطاوس وزوجتك مما ملكت يملك
 وقد قال عبيدة السلماني ان المحصنات المذكورات في الآية هن ما زاد على الأزواج وأباح الأربع
 بقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم واستثنى من الزائد على الأربع ما ملكت يمينه

(فصل) وقول سعد بن المسيب ورجع ذلك الى أن الله حرم الزنى وروى ابن مزيين عن عيسى
 ابن دينار أن معناه لا يكون احسان بزنى ولا يكون الابتنكاح وهذا فيه نظر لانه ليس في الآية ذكر
 للزنى ولا سباعي تأويل سعد بن المسيب قال القاضي أبو الوالد رضي الله عنه والظاهر عندى أن
 يكون معناه ان المحصنات اذا كن ذوات أزواج ولا يمكن أن ينعقد عليهن عقد نكاح فأنما توجه
 التصريم الى الوطء دون العقد وذلك زنى الا بملك الميمن الذي استثناه وما قلنا أولا من اختيار القاضي
 أبي اسحاق أظهر ما قلناه فيه والله أعلم ص (مالك عن ابن شهاب وبلغه عن القاسم بن محمد
 انهما كانا يقولان اذا نكح الحر الأمة ففقد أحسنه قال مالك وكل من أدركت كان يقول
 ذلك حصن الأمة الحر اذا نكحها ففسها محمد بن قال ابن شهاب والقاسم بن محمد اذا تزوج الحر

وحصنتي عن مالك عن
 شهاب وبلغه عن
 اسم بن محمد انهما كانا
 ولان اذا نكح الحر
 مة ففسها فقد أحسنه
 مالك وكل من أدركت
 يقول ذلك حصن
 الأمة الحر اذا نكحها ففسها

الأمته نفسها فقد أحسنته يريد الاحسان الذي يحب به على المحسن اذ اذن الرجم والاحسان على
أوجه الاحسان بمعنى الحرية في قوله تعالى والمحسنات من الذين أوثروا الكتاب من قبلكم • قال
مالك فهن الحرار والثاني المحسنات ذوات الأزواج من قوله تعالى والمحسنات من النساء يريد
ذوات الأزواج والثالث الاحسان بمعنى العفاف قال حسان بن ثابت رضى الله عنه في عائشة
رضي الله عنها

حسان رزان مازن برية • وتصبح غري من لحوم الغوافل

قال ابن عرفة في كلام العرب في المنع فالمرأة تكون محسنة بالاسلام لأن الاسلام يمنعهما حرم عليها
وتكون محسنة بالعفاف في الحرية ومحسنة بالتزويج وأما الاحسان الذي ذكرناه فهو الذي يستحق
من حصل له بالزنى الرجم فالصفات المتقدم من صفات هذا الوجه الآخر لأنها لا تعصن الا حرة أصيبت
بنكاح وقد تقدم وجه آخر وهو أن تكون المحسنات بمعنى النساء وانما هذا القاسم بن محمد بالاحسان
الوجه الآخر وفيه أربعة أبواب الاول في صفات المحسن والثاني في وصف ما يكمل به الاحسان
من العقود والثالث في ذكر ما يحصل به الاحسان من الجماع والرابع ما يثبت به حكم الاحسان
(الباب الاول في صفات المحسن)

هي أن يكون بالغار مسلما يصح منه الجماع وقد اختلف في اعتبار العقل فأما الصغير فانه يكون
محسنا بجميعه ويحسم الكبيرة ولا يحسم الصغيرة قاله مالك في المدونة ووجه ذلك أن الفعل مضاف
إلى فاعله وهو الرجل فيجب أن يعتبر بحاله فإذا كان كبير فهو جامع وإذا كان صغيرا فليس بجامع
فإذا كان الجامع كبيرا والجامعة صغيرة فله حكم الجماع التام فيجب أن يؤثر في حق من كملت له
صفات الاحسان دون غيره ولا يؤثر في حق من عدم فيها شرط من شروط الاحسان كالعسية انثى
عدم فيها البسوخ (مسئلة) وأما الحرية فهي من صفات الاحسان فإذا وجدت هذه الصفات في
الرجل والمرأة وجد منهما الجماع فما محسنان ومن عدمت فيه هذه الصفات منهما لم يثبت له بالجماع حكم
الاحسان ويثبت للآخر إذا وجدت فيه (مسئلة) وأما الاسلام فان كانا مسلمين فمما بالجماع
محسنان وكذلك ان كان الرجل مسلما فهو المحسن دونها لوجود شرط من شروط الاحسان فيه
وعدمه فيها ولا يتصور أن تكون هي المسلمة متدونه لأن النكاح يشترط على هذا الرجل لا يصح
(فرع) وإذا ثبت للرجل أو المرأة حكم الاحسان ثم ارتد عن الاسلام فانسقط عنه حكم الاحسان
فان رجع إلى الاسلام لم يكن محسنا بالاحسان سنانف هذا المشهور من قول مالك وابن القاسم
وقال منصور في المدونة يؤثر هذا القول وتقال غيره من الرواة ان ردت له لا تسقط حسانته ولا يمانه
ووجه القول الاول قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وهذا أقدم نكاح فوجب أن يحبط كل عمل
كان عمله وقد قال مالك انه اذا ارتد عن رجع الاسلام فان فرضة الحج تعود عليه نسأل الله تعالى
أن يعيدنا برحمته ووجه القول الثاني أن هذا حكم من أحكام الزوجة فلم يسقط بالردة كالطلاق
ولأنه لو طلق زوجته ثم ارتد لم يطل طلاقه وتعود برده زوجته (مسئلة) وأما كونه بمن يصح منه
الجماع فهو السلم الذي ليس به أمة تنهه الجماع مثل أن تكون المرأة ثقلا لا يمكن وطؤها أو يكون
الرجل مجبوب الذكر ولا يمكن وطؤه فان بقي منهما يمكن وطؤه فانه يقع به الاحسان وان كان
خصي رواء ابن حبيب عن مالك وأصحابه ورواه ابن الموازع عن ابن القاسم ووجه ذلك أن الجماع
يتأتى منه وقد وجدت فيه سائر شروط الاحسان فوجب أن يكون محسنا (مسئلة) وأما الجنون فقد

اختلف في ذلك أصحاب مالك فروى ابن الموازع عن ابن القاسم أن لم يعلأ الاوهى مجنونة وهو مفيق فهو المحصن دونها وان كان مجنونا وهي مفيقة فهي المحصنة دونه وقال أشهب الاعتبار في ذلك بحال الزوج فان كان مفيقا دونها فمحصن وان كان مجنونا دونها فلا يحصن بذلك أحدهما وقال ابن الماجشون سواء كانا مجنوبين أو أحدهما فانهم ما محصنان وجه قول ابن القاسم أن المعنى إذا كان يؤثر في الاحصان وجب أن لا يتعدى تأثيره من وجف فيه كالحرية والاسلام وجه قول أشهب بيان الجنون لا ينقص من الحرية ولا ينقص من الحرية فانه يعتبر فيه بحال الرجل لأنه الفاعل للوطء كوطء المخبر وهذا خالف الرق والكفر فان لكل واحد منهما تأثيرا في نقص الحرية فلذلك لم يعتبر فيه بصفة الفاعل خاصة بل كان لكل واحد من الزوجين حكم نفسه وجه قول عبد الملك أن هذا واطء صحيح قد وجد من بالغ مسلم فوجب أن يحصن كوطء الحر المسلم وليس عندنا للجنون تأثير في منع الاحصان

(الباب الثاني في وصف ما يكمل به الاحصان من العقود)

وهو العقد الصحيح اللازم الذي لا خيار فيه فأما العقد الفاسد فلا يكون به الاحصان ويقال ابن حبيب كل نكاح كان حراما أو فاسدا يفسخ لفساده قبل الدخول أو بعده فلا يحصن الوطء فيه ووجه ذلك أن الاحصان لما كان متعلقا بالكمال ونحو الحرمة لم يؤثر فيه العقد الفاسد لأنه منقاد للكمال ومناف له فلا تحصل به صفات الكمال (فرع) فان كان العقد مما يفسخ قبل البناء ويثبت بعده ووطئ بعد تمام العقل وفي الوقت الذي يحكم بصحته وأثباته فانه يقع به الاحصان وأما ان ووطئ قبله وهو الذي يغوث به النكاح فلم أر فيه نصا وعندى أنه يحتمل الوجهين فان قلنا أنه ووطء ممنوع فانه لا يقع به الاحصان لأن أوله ممنوع وباقية كان يجب أن يكون بعد الاستبراء فيجب أن لا يقع به احصان ولا إحلال وان قلنا انه مباح زمانا نقول انه يقع به الاحصان لأن تناوله حال الإيلاج وبه يلزم النكاح وما بعده يقع به الاحصان

(الباب الثالث في ذكر ما يقع به الاحصان من الجماع في الفرج على وجه الإباحة)

فاذا غابت الحشفة أو غاب من ذكر مقطوع الحشفة بقدر ذلك على هذا الوجه فقد وجب الاحصان في حق من اجتمعت له صفات الاحصان أنزل أو لم ينزل ووجه ذلك أنه حكم يتعلق بالجماع فلا اعتبار فيه لآزال كالدود ووجوب المهر (مشله) وهذا في الذكر المنتشر فان لم يكن منتشرا فقد روى ابن حبيب عن أبي بصير عن ابن القاسم في التي تزوجت شيئا كبيرا فادخلت بأصبعها ذكره في فرجها ان انتشر بعد ذلك أحلها للطلق ثلاثا وان بقي على ذلك لم يصلها قال محمد بن ابن القاسم فان ووطئها فوق الفرج فدخل ما و في فرجها فانزلت هي لم يحصنها ذلك ولم يصلها والله أعلم (مشله) وهذا اذا كان الوطء مباحا حراما من الكراهية وأما اذا تعلقت به كراهية أو تحريم كوطء الصائم أو المحرم أو المعتكف فانه لا يقع به الاحصان هذا الذي روى ابن القاسم عن مالك وبه يأخذ مطرف زاذ محمد بن عبد الملك وكذلك الخائض والمظاهر منها وروى عن مالك يحصن ولا يحل للطلق ثلاثا به قال المغيرة وابن دينار وانفرد ابن الماجشون بقوله يحل ويحصن وبه يأخذ ابن حبيب ووجه في الاحصان ما تقدم من انه معنى يؤثر في الاحصان فوجب أن يقع على وجه الصفة كعقد النكاح ووجه اثبات الاحصان ان هذا الوطء لا يؤثر في النكاح لأنه ووطء مباح وانما وقع على صفة محظورة وذلك لا يمنع وقوع الإحصان به (فرع) اذا قلنا ان الصائم يمنع الاحصان فالذي روى محمد بن الصائمه تمنع

الاحسان ولم يقبل قال وهكذا كل ما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن موافقة الجماع فيه وقال ابن حبيب ما كان من صيام نذر معين أو صيام رمضان أو كفارة قتل أو نكاح أو فدية نأذى أو كل صوم في كتاب الله تعالى واجب فهذا الذي اختلف فيه أصحابنا على ما تقدم وما أصابهم الطمع أو قضاء رمضان أو نذر معين فجمع عليهم من قول مالك وأصحابه أن الوطء في ذلك يجعل ويحصن وهذا مخالف لما في المذونة والموازية

باب الرابع في اثبات حكم الاحسان

حكم الاحسان أن يبنى بها ويتقاعلى الاقرار بالوطء فان أقر به أحدهما وانكره الآخر فانه لا يقع به الاحسان للفرق ولا لنكر رواده ابن القاسم عن مالك في المذونة والموازية فوزاد مصنون في المذونة قال بعض الرواة يقول لما ان سقط ما أقرت به من الاحسان قيل أن يوجد في زنا بعده وجه القول الاول بان الاحسان حكم يلزمها بالوطء فلا يثبت الا باتفاقها عليه به وجه القول الثاني ما احتج القائل به من أن الزوجة اذا كانت هي المقررة أن تقول أردت بالافراق أخذ المهر والفرج أن يقول أردت أن أتيت عليها الرجعة وأوجب عليها المدة والحدود توثق إسقاطها النسبة ولما كان يجوز إسقاط الحد جملة بالرجوع عن الاقرار كذلك يجوز إسقاط صفة من صفاته بالانكار بعد الاقرار والرجوع

قال مالك يحصن العبد
الحرّة اذا مسها بنكاح ولا
تحصن الحرّة العبد الآن
يعتق وهو زوجها فبها
بعد عقته فان فرقها قبل
أن يعتق فليس يحصن
حتى يتزوج بعد عقته
ومس امرأته

الشيء (مسئلة) فان طالبت مدة مقامها عند الزوج العشرين سنة ونحوها ثم وجدت زنى فأنكرت وطء الزوج وأقر به الزوج فقد قيل ابن القاسم في المذونة هي محصنة قال مصنون وكذلك غيره من الرواة لا تهازل بأن تدفع بالنكاح حقا وجب لم تقدم لها فيه دعوى وفي كتاب الرجم من المذونة أن طال مقامها معه ثم زنا فقال لم أجامعها أنه ان لم يعلم وطؤها باحدا وطء ظاهر أو اقرار فلاحدا عليه عند مالك ويختلف علم منه اقرار بالوطء رجم كل يميني بن عمر وهذا خير من التي في كتاب النكاح وفي الموازية عن عبد الملك أن حمدا رجم اذا أنكرت الوطء بعد الزنا ولم يثبت عندنا الا ليلية واحدة قال محمد وهو قول ابن القاسم (فرع) وهذا اذا كان بعد الزنا وأما اذا طالت المدة واختلفا في الوطء قبل الزنا فانها لا تكون محصنة وان كان قد أقام معها الدهر الطويل والسنين الكثيرة فارقها في ذلك ولم يشاركها رواه محمد عن عبد الملك قال لأن طول المقام لا يمنع انكار الوطء كما لو ادعت عليه العنت لكان لها ذلك بعد طول المدة فكذلك في مسئلتنا مثله ص قال مالك يحصن العبد الحرّة اذا مسها بنكاح ولا تحصن الحرّة العبد الآن يعتق وهو زوجها فبها بعد عقته فان فرقها قبل أن يعتق فليس يحصن حتى يتزوج بعد عقته ومس امرأته محصن وهذا كما قال ابن القاسم يحصن زوجته الحرّة وبها فالجهو والفقهاء وقال عطاء لا يحصنها والدليل على ما ذهب اليه الجمهور أن دمه موطوءة بنكاح عرا عن الفساد واختيار وقد وجدت فيها صفات الاحسان فوجب أن تكون محصنة كما لو كان زوجها حرا (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان العبد انما يحصن زوجته الحرّة بنكاح أذن فيه السيد فان أصابها بنكاح لم يأذن فيه سيده ففرق بينهما فلا خلاف على المذهب بطلانه انه لا يقع به الاحسان وان أجاز السيد النكاح بعد أن وطئها فله شهو من المذهب أنه لا يحصنها ما تقدم من وطئها وكذلك كل وطء فيه خيار لاحد فيه كوطء المحبوب والمحبون والمجذوم قبل أن تعلم الزوجة دأبه فانه لا يقع بشئ من ذلك الاحسان (مسئلة) فان وطئ بعد الاجازة فلا خلاف نفعه في المذهب ان الاحسان يحصل للزوجة الحرّة لانه وطء كامل لا خيار فيه لاحد صافى من كملته صفات الاحسان فوجب أن يحصن

القرآن فلاحتمل من أنه عالم عامدا وإنما فيه النكال وكل نكاح حرمة القرآن أما رجل عالم عامدا
ففيه الحد قال وهذا الأصل الذي عليه ابن القاسم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي
أن ما حرمة السنووقع الإجماع والانتكار على تحريمه يثبت فيه الحد كما ثبت في حرمة القرآن قال
والذي عندي في ذلك أن الخلاف إذا انقطع ووقع الإجماع على أحد أقواله بعد موت قائمه وقبل
رجوعه عنه فإن الناس مختلفون فيه فذهب القاضي أبو بكر إلى أنه لا ينقطع الإجماع بموت المخالف
فعلى هذا حكم الخلاف باقى في حكم قضية المتعق بذلك لا يصح فاعله وقال جماعة أنه ينقطع الإجماع بموت
أحدى الطائفتين فعلى هذا فوقع الإجماع على تحريم المتعق لأنه لم يبق قائل به فنعنى هذا بعد فاعله
وهذا على قولنا أنه لم يصح رجوع عبد الله بن عباس عنه وما يدل على أنه لم ينقطع الإجماع على تحريمه
أنه يلحق به الولد ولو انعقد الإجماع بصره وأما أحد عالم بالتحريم لو جاب أن لا يلحق به الولد والله
أعلم ويحتمل أن يريد بذلك لو كنت أعلمت الناس برأى في ذلك من تحريمه ووجوب الحد على من
أنه لاقت الحد فيه بالرجم وغيره لأن الأحكام لا تجري عند خلاف الأعلى ما رآه الامام الذي يحكم في
ذلك لاسيا إذا كان عنده في ذلك من النص أو وجه التأويل ما يمنع قول المخالف والله التوفيق

﴿ نكاح العبد ﴾

﴿ نكاح العبد ﴾

حدثني يحيى عن مالك
سمع ربيعة بن أبي عبد
جن يقول بنكح العبد
بع نسوة قال مالك
هذا أحسن ما سمعت في
ث

عن مالك أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول بنكح العبد أربع نسوة قال مالك وهذا
أحسن ما سمعت في ذلك * ثم قال بنكح العبد أربع نسوة يريد أن هذا المذموم له أن يجمع
بينهن كل طهر ولا خلاف في جواز ذلك للحر وهل يجوز ذلك للعبد أم لا قال مالك يجوز وروى
أشهب عن مالك أنه قال أنا لنقول ذلك وما أدرى ما هذا وروى محمد بن ابن وهب عن مالك أنه قال
لا يزوج العبد الاثنتين وبه قال الليث وأبو حنيفة والنسائي وابن حنبل وجه القول الأول قوله
فصلى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولم يفرق بين الحر والعبد فإن قيل فإن
معنى قوله ما طاب لكم ما أحل لكم فبينوا أن لا أن المأثلة حلال للعبد حتى يثبت بتأويل الآية له
فالجواب أن الخطاب عام في مواجهة الأحرار والعبد فإذا قال لهم فأنكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع فقد بين لهم أن الذي يطيب ويحل هو مثنى وثلاث ورباع وجواب ثان وهو أن
لفظة الطيب آتية في اللذة وما يشبهه الإنسان لاسيا إذا أضيف ذلك إلى المستطاب فقيل له أفعلم ما
طاب لك فإذا أطلق ولم يصف إلى المكلف جاز أن يراد به الإباحة على وجه المجاز ولو جاز حمله على
الوجهين مع الإضافة لكان فيما قلنا أظهر فيجب حمله عليه فان الخطاب توجه إلى الأحرار دون
العبد لأن نفقات زوجات العبيد على ساداتهم وهو تعالى يقول ذلك أدنى أن لا تعملوا معناه يكثر
عياكم ويشق الاتفاق عليكم كذلك فسرهم يزيد بن أسلم فالجواب أن هذا القول اعتبر به زيد بن
أسلم ولا يزم ذلك بل لا يصح لأنه لا يقال حال يعول إذا كرهه ياله وإنما يقال من ذلك حال يعول إذا كثر
عمله وإنما يقال حال يعول إذا مال وعالت الفرقة فعول إذا زاد حسابه والعول دون العيال وهو ما
يعالون به والعيلة والعيلة الحاجة يقال منه حال يعول إذا افتقر والذي قال به جماعة أهل التفسير أن
معنى قوله أن لا تعملوا أن لا تعملوا كذلك روى عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد والحسن والنخعي
والشعبي وقتادة والليث بن سعد وغيرهم وأنشدوا بيت أبي طالب

ميزان قسط لا يحس شعرة * ووزان صدق وزنه غير عائل

يعنى غير مائل ومعنى ذلك انه اذا قل زوجاته الثلاثى بخلاف أن لا يعدل بينهما كان أبعد له من الميل
والجور فباينين بين ذلك قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم وبطل على
صفحة هذا التأويل انه عن رجل قال فواحدة أو ما ملكت أيمانكم قد كرر ما لا يحرم فيه الميل من
السرارى ولا يميز بينهما العبد ولو أراد النهى عن كثرة العيال والاتفاق لما قال ذلك لان كثرة العيال
تحصل بالاماء كما تحصل بالآحرار والاتفاق يميز عليهن كما يميز للزوجات وجواب ثان وهو اننا لانسلم
ان العبد لا يميزه النفقة على زوجته بل ذلك له لازم فباينين عليه ما يوصى له به وأما سيده فلا
يأمره شيء من نفقته ومن جهة المعنى ان ما طريقه الشهوة والملاذ يتساوى فيه حكم الحر والعبد
كأكل والشرب والعول الثانى قوله تعالى هل لكم مما ملكت أيمانكم من شر كما فيأمرناكم
فأنتم فيه سواء ومعنى ذلك انكار مساواة العبيد الأحرار فيأمرهم وبطل هذا الحكم ولو جزل لعبدان
يترجح أن يعال لكان قد ساوى الحر فيأمره ولا استدلال بالألأ ليس بالبين إلا أن البارى تعالى بى أن
يكون له سر يكفاه خلفه وتملكه كالمسكين ليعبدنا شركة فيأمره زوجه العبد ليس مما رزقناه
فيشار كنا فيها وأما الأحكام فان العبيد يشاركون الأحرار فى أحكام كثيرة من جواز الطهارة بالنكاح
وملك العيين وتحريم الظلم لهم وأباحات المباحات من الملاذ والأطعمة والانسنة وغير ذلك وما
النكاح فقد أباح العبد من تمام بيع الحر وهو نكاح الاماء من غير عدم طول ولا خوف ست
وجواب ثان وهو اننا لو سلمنا ان المراد بذلك بى مساواة العبد للحر فى النكاح لم يأت بى أن
العبد لا ينكح إلا بأذن سيده والحر ينكح بغير إذن فثبت بذلك عدم المساواة وليس فى الآية دليل
على بى المساواة فى عذر الزوجات ولألفظ عام يتعلق بهو تلك تساوى الاماء الحرة فى عذر الزوجات
وقد غلط فى هذا القول من احتج بإجماع الصحابة أنه مروي عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب
وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهم ولا يخالف لهم وهذا لم يشتر من قولهم اشتباها بصحبه بدوى
الاجماع مع أنه لا يخالف من اختلاف وجه هذا القول من جهة المعنى انه معنى ذو عدد بى على التفضيل
فوجب أن لا يساوى فيه العبد الحر كالطلاق والعدد والحدود ووصف بى بى على التفضيل غير مسلم
(فرع) اذا قلنا يترجح أن بما فيه يجوز أن يكون جميعه حرائر وجميعه من اماء وبعضه حرائر
وسائرهن اماء راءه محمد عن أشهب عن مالك ووجه ذلك انه ذكر يجوز له نكاح أربع فجاز أن
ينكح أربع حرائر كالحرس قال مالك والعبد يخالف للعلة ان أذن له سيده بى نكاحه
وان لم يأذن له سيده ففرق بينهما والمحل يفرق بينهما على كل حال اذا أرى بالنكاح التعليق بى
قوله والعبد يخالف للعلة بى ان نكاح العبد يثبت اذا أذن فيه السيد ونكاح المحل لا يثبت
بوجه ولا بد من فسخه اذا أرى به التحليل وذلك أن يقصد به تحليل المطلقة لا لمن طلقها وأما من
تزوج لغير تحليل لم يطلق أو أقام فليس بمحلل والفرق بين نكاح العبد انه يجوز بأجرة السيد بين
نكاح المحل فانه لا يجوز بأجرة محض نكاح العبد انما يرد لحق السيد فان أجاز السيد جاز
ونكاح المحل انما يرد لحق الله تعالى فليس لاحدا جازة بى نكاح العبد لا بى بى . ودلى بى
ذلك السيد نكاح العبد . والثانى فى يجوز من عهده على نفسه ويجوز السيده وفسخه . والله
فى حكم المهر والنفقة فى نكاحه

(الباب الأول فى ملك السيد نكاح العبد)

السيد ملك نكاح العبد وله أن يجيره عليه وبه قال أبو حنيفة وقال السافى في أحسنه له لإيجوره

قل من ولعبد
مختلف بعدل ن ذونه
سيد بى نكاحه ون لم
يأذن له سيده ففرق بينهما
ونحل من يفرق بينهما على
كل حال دار بى بالنكاح
التعليق

على النكاح والدليل على صحة ما قلناه قوله تعالى وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فلان من هذه الآية دليلان أحدهما أنه أمرهم بذلك ولو لم يملكوا الانكاح لما أمرهم به والثاني أنه قرن ذكرهم بذكر الاماء وقد أجعنا على ان السيد اجباراً منه على النكاح فجب أن يكون العبد بمنزلة ما هو من مذهب القاضي أي محمد في استدلاله بالقرآن ومن جهة المعنى أن من يملك رقه يملك اجباره على النكاح كالامة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانه انما يجوز له ذلك اذا انفرد بملك جميعه ولم ير ديناً كاحه ذلك الاضرار به فان كان له فيه شريك أو كان بعضهم حر الم ملك اجباره على النكاح لانه لا يملك انتزاع ماله فلا يملك انكاحه كالحر (مسئلة) اذا تزوج العبد باذن سيده أو زوجته سيده جبراً ملك ارجاع زوجته ووجه ذلك انه لما يباح له البعث بالنكاح أو اذن له فيه فقد ملك جميع أحكامه فليس له منعه من ذلك بعد العقد كالمس له منعه من الوطء والرجعة من أحكام النكاح فملكها العبد بذلك (مسئلة) لا يجبر السيد على انكاح عبده ولا انكاح أمته وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحد قوليه يجبر على نكاح عبده والدليل على ما نقوله انه محض ملك رقه فاذا دعاه الى انكاحه لم يلزمه ذلك كالامة (مسئلة) ولا يجبر السيد على انكاح مكاتبه رواه ابن المواز عن مالك وكذلك المدر والمعنى الى أجل والمعنى بعضه لان من كان محبوساً بالرق لم يكن له أن ينزح الاباذن سيده المالك لرقه كالعبد القن

(الباب الثاني فيما يجوز من عقده على نفسه ويجوز للسيد له وفسخه)

أما في حكم عقده على نفسه وتجوز السبيله وفسخه فانه لا يتخلو اذا تزوج العبد أن يتزوج باذن سيده أو بغير اذن سيده فان تزوج باذنه فنكاحه صحيح وان باسراً البعد لانه من جنس من يصح عقده النكاح وانما اعتبر في ذلك اذن السيد لعل حقه بمنافعه وماله وان تزوج بغير اذن سيده فان للسيد فسخه وبطل له أن يجيزه المشهور من المذهب ان له اجازته وحكي القاضي أبو الفرج ان القياس يقتضي انه لا يجوز اجازة السيد قال وهو الصريح عندي وجه القول الأول انه عقد بغيره من يصح عقده وانما فيه اختيار السيد لعل حقه بمنافعه وماله واختيار اذا ثبت بالشرع ودون الشرط لم يمنع صحة النكاح بخيار الرجل بالعتة والجدام والبرص والجنون ووجه القول الثاني ما احتج به من أنه لو جاز ذلك لجاز انكاح الرجل ابنة الاجنبي البكر ان اجاز ذلك أبوها والقول الأول أصح لان نكاح العبد انما هو موقوف على الفسخ كالرد بالعيب وانكاح الرجل ابنة الاجنبي موقوف على الاجازة فلا يجوز كاشتراط اختيار (فرع) فاذا قلنا ان للسيد الفسخ أو الاجازة فان أراد الفسخ فانه يكون طلاقاً وكم طلبة ملك السيد من ذلك روى محمد بن الموازن عن مالك ان السيد يصغر بين أن يطلقها عليه واحدة أو البتة وفي المدونة عن مالك قولان أحدهما اذا والثاني ليس له أن يطلقها الاطلاق واحدة وتكون تلك الطلقة بائنة وجه القول الأول ما احتج به من أن من كان سيده انقاع الطلاق بالشرع فانه يملك ايقاع واحدة والبتة كالزوج ووجه القول الثاني انه انما ثبت ذلك للسيد اذا دخل عليه النكاح في عبده من العيب والطلقة الواحدة البائنة تفرغه لغيره وتزيل عنه عبده فلا حاجة الى أكثر من ذلك فلم يكن له ايقاعه (مسئلة) فان علم السيد بنكاح عبده فقال لا أجيز ثم أراد بعد ذلك الاجازة ففسد روى محمد عن مالك انه قال ان كان ذلك قريباً من مجلسه وكان كلاماً كالمرجعة والجواب فلا بأس بذلك وأما ان قال لا أجيز ثم قال بعد أيام أجرت فلا راء جائزاً ومعنى ذلك انه ان كان أراد بقره لا أجيز التفريق فان هذا لا تكون له الاجازة بعد الفسخ وان أراد به التوفيق في الأمر

والثأل وبين ذلك بأن قال سأور نفسي أو ما شبهه فان لهذا أن يجيزاً ويفسخ وان قام من مجلسه وأمان قال لأجيز ولم يبين المراد به فهذا أنه يجيز مادام في مقامه ويصدق السيد مادام في مجلسه فما زعم أنه أراد بقوله لأجيز وروى ابن المواز عن ابن القاسم أنه قال يصدق في ذلك ما لم يتم فان قام من مجلسه لم تكن له الاجازة وهذا كله معنى قول محمد ووجه ذلك ان قيامه من مجلسه مع ما تنقسم من قوله ولم يبين مراده نسبة ظاهرة في أن مراده التفريق (مسئلة) وان أراد السيد الفسخ بعد القيام من المجلس وقدين في المجلس انه يريد استدامة خياره فان له ذلك الآن يستقبح العبد بوجه بعد علم السيد بنكاحه على وجهه كان يقدر سيده على منعه من ذلك فلا يكون له الفسخ بعد ذلك لانه قد استقبح بها باذن سيده أو ما يقوم مقامه من التمكن وذلك ما يكون من الاجازة ومثل ذلك أن يعلم السيد بنكاح عبده بغير اذنه ثم رآه يدخل عليها فلم يمنع فان النكاح جائز والمصدق على العبد ونحوه وروى عيسى عن ابن القاسم

(الباب الثالث في حكم المهر والنفقة في نكاح العبد)

العبد لا يخلو أن ينكح باذن سيده أو بغير اذنه فان نكح باذنه فالمهر في ذمة العبد ليس على السيد منه شيء الآن ياتم ذلك ومعنى ذمة العبد ما يطرأ له بعد النكاح من مال بمدة أو جهة أو نحو ذلك فيه يتعلق المهر والنفقة على الزوج دون مكاسبه التي هي عوض حركاته بمنه أو خدمة وقال الشافعي المهر والنفقة في مكسبه الذي هو عوض من حركاته والدليل على ما نقوله ان اذن السيد للعبد في النكاح بما كان لا يخرج من ملكه شيئاً من رقبته فكذلك لا يخرج عنه حقان منافيه (مسئلة) ان كان نكح باذن سيده فأنكر السيد المهر فان كان مهر مثله لم يملكه وان كان أكثر من مهر مثله لم يجز ذلك على السيد الآن يشاء فان علم بذلك السيد واعترض فيه قبل البناء فالزوجة غيرة بين أن ترضى من ذلك بهر المثل وبين أن تمنع فيفسخ النكاح فان علم بذلك بعد البناء فاعترض فيه بعد لزوم النكاح وفواته كان له أن يسرد ما زاد على مهر المثل ووجه ذلك ان المطلق الاذن إنما يقتضى المهر فلا يلزم ما زاد على ذلك (مسئلة) وان كان نكح بغير اذنه سيده فأجاز لسيد فلها جميع المهر لان اجازته للنكاح اجازة للمهر قال ابن حبيب ومحمد وان فسخ النكاح قبل البناء فلا شيء لسان المهر وان شدة بعد البناء استرد السيد الا قدر ما يستعمل به وهو ربع دينار لان المال مال السيد ووجه ذلك ان مال العبد نكح به على السيد وذلك يجوز له انزاعه عنه فليس للعبد التصرف فيه الا بالاذنه وأما ان يقع من المهر فقد قال ابن حبيب انه في ذمة العبد والله أعلم (مسئلة) وأما نفقة الزوج فلا يكون على السيد شيء منها سواء نكح باذنه أو بغير اذنه فان كانت حرة فنفقة على العبد على كل حال وقد روى ابن المواز عن مالك أحب الي أن نكح العبدان بشرط عليه النفقة باذن السيد ووجه ذلك ما قدمناه من تعلق حق السيد بمال العبدان كانت نفقة تختلف قول أصحابنا فيها وتفسرته في باب جامع الطلاق (فرع) والسيد أولى بفراجه وبما في يده فان وجد العبد ما نفق عليه من صدقة أو هبة أو وصية أو لانولم فان وجد نفقة أو لافرق بينهما كالحرة قاله ابن حبيب ص قال مالك في العبد اذا ملكته امرأته أو أجاز زوج يملك امرأته ان ملك كل واحد منهما صاحب يكون فمضايفير طلاق وان تراجع بنكاح بعد لم تكن تلك الفرقة طلاقاً محض وهذا كما قال ان ملك أحد الزوجين الآخر فسخ لنكاحه لان ملك اليمين ينافي النكاح ولذلك لا يجوز للرجل أن يزوجه أمته ولا يجوز لآراءه أن تزوجه عبداً ولو كان ملك اليمين أقوى لانه يملك الزوجة

• قال مالك في العبد اذا ملكته امرأته أو أجاز زوج يملك امرأته ان ملك كل واحد منهما صاحب يكون فمضايفير طلاق وان تراجع بنكاح بعد لم تكن تلك الفرقة طلاقاً

قال مالك والبيهقي إذا أعتقه امرأته (٢٤٠) إذا ملكته وهي في عتقه لم يترجعا الإبتكاح جديد

والنافع كلها أبطل حكم النكاح تقدم النكاح أو تأخر فان تقدم ملك المين لم يصح النكاح ولو تزوج أمة لم تكن زوجته وبقيت على حالها أمة (مسئلة) ومن له عبده أمة فزوجها منه صحت النكاح لان تزويجها منه انتزاع للامعة ولا يجوز للرجل أن يزوج أمة لا يجوز له وطؤها مثل أن يكون له فيها بغير ترك كأم الولد والمكاتبة والمدرسة والمعتقة إلى أجل والمعتق بعضها ولا يزوج أمة له فيها شبهة ملك كأمة عبده وأما ابنه واحتج ابن القاسم في أمة الابن بأنها مال له لا حدي عليه في وطنها ولا تعلم في ذلك خلافا بين أصحابنا الامارواة ابن المواز عن عبد الله بن عبد الحكم انه كان يجيز انكاح الأمانة الابن على ما يكره

(فصل) وقوله ان ملك كل واحد منهما صاحبه يكون ففسخا يقتضي أن النكاح اذا انعقد على حصة ثم طرأ عليه ملك أحدهما صاحبه ففسخ النكاح وبطل وكذا يجب أن يكون حكم كل نكاح تقدم على الصفة وطرأ عليه ما يوجب تحريمه وينع استدائه فلأن رجلا تزوج ابنته أمة ثم توفي فورثها أو ورث جراً منها لا يفسخ نكاحها وكذلك لو تزوج ابنته عبده ثم توفي فورث جراً منها لا يفسخ نكاحها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلا يخلو أن يكون ذلك قبل البناء أو بعده فان كان قبل البناء فقد وقع في كتاب الشيخ أي القاسم فانه اشترى زوجته قبل البناء لها نصف الصداق والمشهور من قول مالك لاني لها وجه قول مالك ان الفرقه باع من قبل الزوج كالطلاق وجهه القول الثاني انه معنى بوجوب الفسخ قبل البناء فلم يجب به شيء من الصداق كالزناح

(فصل) وقوله يكون ففسخا بغير طلاق وان ترجعا بنكاح بعد لم تكن الفرقه طلاقا يريدانها لا ترجعا ان الإبتكاح جديد ولا رجعة له عليها بحكم النكاح الأول لانه قد انفسخ وبطل حكمه ونقض حاشته بغير طلاق ولذلك اذا تزوجها بنكاح جديد لم تعد عليه فرقة الفسخ طلقه بل بقي له عليها ثلاث تطليقات ان كان حراً أو طلقا ان كان عبداً ص قال مالك والبيهقي إذا أعتقه امرأته اذا ملكته وهي في عتقه لم يترجعا الإبتكاح جديد ش وهذا كما قال ان العبد اذا ملكته امرأته بعد أن طلقها وهي في عتقه وأعتقه وصار من يجوز له أن يزوجهما خيراً وجهه من ملكها قائم لا يترجعا ان الإبتكاح جديد لأنه وان كان طلاقاً لا يترجعا فان ملكها أياه قد طلع ما كان له عليها من الرجعة وقد ارتفع ذلك الملك وجهه ذلك أن ما أزال الملك منع الرجعة كالردة

﴿ نكاح المشرقة اذا أسلمت زوجته قبله ﴾

ص قال مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن نساء كن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمن بأرضهن وهن غير مبرأ من جوار وأزواجهن حين أسدن كفار منهن بنت الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح ومهر بن زوجها صفوان بن أمية من الإسلام فبعت اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عتبة برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أماناً لصفوان بن أمية ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام وأن يقيم عليه فان رضى أمر أبيله والاسبره ثم رين فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم برداء ناداه على رؤس الناس فقال يا محمد ان بنا وهب بن عتبة جاءني بردائك وزعم أنك دعوتني إلى القدوم عليك فان رضيت أمر أبيله والا سيرتني شهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل بأوهب فقال لا والله لا أنزل حتى تبين

عاهه وسلم انزل بأوهب قال لا والله لا أنزل حتى تبين

﴿ نكاح المشرقة اذا أسلمت زوجته قبله ﴾ حدثني مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن نساء كن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترجعا الإبتكاح جديد لو تزوج أمة لم تكن زوجته وبقيت على حالها أمة (مسئلة) ومن له عبده أمة فزوجها منه صحت النكاح لان تزويجها منه انتزاع للامعة ولا يجوز للرجل أن يزوج أمة لا يجوز له وطؤها مثل أن يكون له فيها بغير ترك كأم الولد والمكاتبة والمدرسة والمعتقة إلى أجل والمعتق بعضها ولا يزوج أمة له فيها شبهة ملك كأمة عبده وأما ابنه واحتج ابن القاسم في أمة الابن بأنها مال له لا حدي عليه في وطنها ولا تعلم في ذلك خلافا بين أصحابنا الامارواة ابن المواز عن عبد الله بن عبد الحكم انه كان يجيز انكاح الأمانة الابن على ما يكره (فصل) وقوله ان ملك كل واحد منهما صاحبه يكون ففسخا يقتضي أن النكاح اذا انعقد على حصة ثم طرأ عليه ملك أحدهما صاحبه ففسخ النكاح وبطل وكذا يجب أن يكون حكم كل نكاح تقدم على الصفة وطرأ عليه ما يوجب تحريمه وينع استدائه فلأن رجلا تزوج ابنته أمة ثم توفي فورثها أو ورث جراً منها لا يفسخ نكاحها وكذلك لو تزوج ابنته عبده ثم توفي فورث جراً منها لا يفسخ نكاحها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلا يخلو أن يكون ذلك قبل البناء أو بعده فان كان قبل البناء فقد وقع في كتاب الشيخ أي القاسم فانه اشترى زوجته قبل البناء لها نصف الصداق والمشهور من قول مالك لاني لها وجه قول مالك ان الفرقه باع من قبل الزوج كالطلاق وجهه القول الثاني انه معنى بوجوب الفسخ قبل البناء فلم يجب به شيء من الصداق كالزناح (فصل) وقوله يكون ففسخا بغير طلاق وان ترجعا بنكاح بعد لم تكن الفرقه طلاقا يريدانها لا ترجعا ان الإبتكاح جديد ولا رجعة له عليها بحكم النكاح الأول لانه قد انفسخ وبطل حكمه ونقض حاشته بغير طلاق ولذلك اذا تزوجها بنكاح جديد لم تعد عليه فرقة الفسخ طلقه بل بقي له عليها ثلاث تطليقات ان كان حراً أو طلقا ان كان عبداً ص قال مالك والبيهقي إذا أعتقه امرأته اذا ملكته وهي في عتقه لم يترجعا الإبتكاح جديد ش وهذا كما قال ان العبد اذا ملكته امرأته بعد أن طلقها وهي في عتقه وأعتقه وصار من يجوز له أن يزوجهما خيراً وجهه من ملكها قائم لا يترجعا ان الإبتكاح جديد لأنه وان كان طلاقاً لا يترجعا فان ملكها أياه قد طلع ما كان له عليها من الرجعة وقد ارتفع ذلك الملك وجهه ذلك أن ما أزال الملك منع الرجعة كالردة

لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسير أربعة أشهر نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل هوان بن بجنين فأرسل إلى صفوان بن أمية يستعيره أداة وسلاحا عنده فقال صفوان أطوعا أم
 كرها فقال بل طوعا فأعاره الأداة وال السلاح الذي عنده ثم خرج صفوان مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو كافر فشهد حنيناً والطائف وهو كافر وأمر أنه مسلمة ولم يفرق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بينه وبين أمره حتى أسلم صفوان واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح مالك عن
 ابن شهاب أنه قال كان بين اسلام صفوان وبين اسلام امرأته نحو من شهرين ثم شق قوله ان
 نساء كن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دسمن بأرضهن وعن غيرهما جرات وأزواجهن حين
 أسلمن كفار منهن بنت الوليد بن المغيرة وهي عاتكة بنت الوليد بن المغيرة إلى قوله أسلمت عام الفتح
 يحتمل من جهة اللفظ ان تكون أسلمت في وقت تمكن الهجرة فيه وذلك قبل الفتح لأنه قال أسلمن
 بأرضهن ولم يهاجرن وأزواجهن كفار ولو كان وتلا يمكن فيه الهجرة لما احتاج إلى نفي الهجرة
 عنهن لأن تلك حال سائر النساء لا يمكن سواها ثم قال منهن بنت الوليد بن المغيرة ثم أسلمت عام الفتح
 ومن أسلم عام الفتح قبل الفتح فاعلمت في وقت يمكن فيه الهجرة وأما من أسلمت بعد الفتح
 فقد فاتها الهجرة لأنها جرة بعد الفتح وعاتكة إذا أسلمت يوم الفتح وفي ذلك اليوم فرز وجهها
 صفوان بن أمية لكنها إنما ضافها إلى من لم يهاجر وصفها بعد الهجرة لأن القرآن إنما أرسل
 بحكم من هاجر وسياً في بعده احكم من هاجر من المؤمنين في موضع ان شاء الله
 (فصل) وقوله وبرز وجهها من الاسلام بر بدأ نفر لئلا يدخل فيه ولم يفر من القتل لأنه لو أسلم
 آمن من القتل وقد عرف ذلك صفوان وغيره لكن فراره كان من الاسلام الذي أباه عليه فقتل
 حتى أظهر الله تعالى الدين بذلك قوله تعالى وتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فان
 انتهوا فان الله عايد ملون يصبر وان تولوا طاعوا أن الله ولاكم ثم المولى ونعم النصير
 (فصل) وقوله في بيت الير رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وبن عمير بردا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمانا له وان بن أمية ودعاه إلى الاسلام وإلى أن يقدم عليه فان رضى أمر أبى والا
 سبره شهرين يريد أنه أرسل ابن عمه ليكون صفوان بن أمية ما ورد عليه وحب من عمر من تأمين النبي
 بأشفاقه وقرن برداه ليحقق بذلك صفوان بن أمية ما ورد عليه وحسنه وقرن برده من تأمين النبي
 صلى الله عليه وسلم له ودعاه إلى ما ذكره على حسب عادة العرب في ذلك من أن من آمن منهم
 أحدا أعطاه سوطه أو رداءه أو حبالاً أو شيئاً يكون كالسداة على التأمين ويظهر باتأمينه وتوله
 ودعاه إلى الاسلام بمعنى أن يعرض عليه الاسلام ويبين له شرائعه وأحكامه ودينه فان رضى التزمه
 ودخل فيه وقبله منه وإلا كره ذلك سيرة شهرين يعني أنه يؤمنه فيها لا يعرض له أحد حكاه ابن
 مزي عن عيسى بن دينار وقال القاضي أبو الوليد وعندى ذلك نكاحاً له كان فيه كره فيهما من
 انحر وج إلى حيث يأمن من بلاد الترك وسائر الامم قال أبو المظفر امتناز رحه الله فوجد أصل
 في عقد الصلح بين المسلمين والمسلمين مدة هامة على حسب ما رويته مصلحة لهم وممانته ليس بلين
 وانما هو تأمين لرجل من المسلمين ليرى الاسلام وحاله فان رضى دخل فيه والا كره امتنازه يمكنه
 أن يبلغ ما منه إلا أن يريد أن يسمى التامين صلحاً محاراً أو تساعلاً ولا المؤمن أيساً به من آمنه
 لكن لهذا المعنى اسم يخص به وهو التامين والصلح أي التسامح لغيره لخص به ويختلف الحكم ما
 لأن المصالح تلك نفسو يجري عليه حكمه والمؤمن لا يملك نفسه ولا يجري عليه حكمه وانما يجري

لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسير
 عليه وسلم بل لك تسير
 أربعة أشهر نخرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قبل
 هوان بن بجنين فأرسل إلى
 صفوان بن أمية يستعيره
 أداة وسلاحا عنده فقال
 صفوان أطوعا أم كرها
 فقال بل طوعا فأعاره
 الأداة والسلاح الذي عنده
 ثم خرج صفوان مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وهو كافر فشهد حنيناً
 والطائف وهو كافر وأمر أنه
 مسلمة ولم يفرق رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بينه
 وبين أمره حتى أسلم
 صفوان واستقرت عنده
 امرأته بذلك النكاح
 مالك عن
 ابن شهاب أنه قال كان
 بين اسلام صفوان وبين
 اسلام امرأته نحو من
 شهرين

عليه حكم من آمنه على حسب ما يأتي تفسيره في موضعه ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فلما قدم صفوان بن أمية على رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أنه ناداه على رؤس الناس فقال يا محمد هذا وهب بن عير جاءني بردائك زعم انك دعوتني الى القدوم عليك يريد أن صفوان بن أمية حين قدومه نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤس الناس يريد اشهار تأمينه والاعلان به ويحفل أن يكون مع كفره قد خاف أمر من النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يشهر تأمينه مع ما علم من وفاء النبي صلى الله عليه وسلم وانه لم يفدر قط بدمه تصرف ذلك من حاله المؤمن والكافر وكذلك قال أبو سفيان بن حرب لم ير فل حين سأله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يفدر قال لا ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو فاعل في ذلك ويحفل أن يكون صفوان بن أمية قال ذلك وأعلن به ليعلم علم ذلك أصحابه فربما خفي ذلك عن بعض أصحابه فاعتاله ويدر بقتله ويحتمل أن يكون صفوان أراد تحقيق ما جاء به ابن عمة لجوزة الوهم عليه وقوله على رؤس الناس تستعمل هذه اللفظة لمن قام بقول يقوله ويعلم به والناس جلوس منمتون بمعنى انه على رؤسهم وانه يسمع جميعهم ولم يخبر بذلك اخبار الجالس لدى من أقبل عليه وادنه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اجلس أبو وهب فكنناه وحى كنية صفوان بن أمية قال عيسى ابن دينار من رواية ابن مريم عن أبيه أن يكنى اليهودي والنصراني كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفوان بن أمية وكان مشركا قال ابن مريم وقال غيره لا يكنى اليهودي ولا النصراني الذي لان الله عز وجل أنزههم الذلة والسخار وفي تكتيته اكرامه وتفظع ما عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو العرب خاصة بكناها مع الامراك استلهاها بذلك ولن كان وراءها من عشاؤها كجاءه عنه صلوات الله انا من على غير واحد من أمري العرب المشركين أطلقهم استمانا واستلها فغيره فداها فكان انخرا بما عصر ذلك على سر كوا العرب دون غيرهم وهذا الذي قاله يحتاج الى تأمل وتقسيم وذلك أن الكنى قديدي بها على سر سبيل الاكرام امال شهرتها وانها تذب على الاسم ويشتهر بها صاحبها دون الاسم فهذا الاختلاف في جواز وقدر الله تعالى تبت بدا أي لهب وتب فكنناه لاشتهار بكنيته فلم يرد اكرامه بهذا ولا استتلافه في المودة من موالاته اخبار بانه سب على النار ما يمنع من ذلك ومن غلبت الكنى على قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كأي بكر وأي عبيدة وأي مرة وغيرهم وغلبت الأسماء على جماعة منهم كعمر وعثمان وعلى بالاتباس الى أسمائهم ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أنا ابن عبد المطلب ولم ير لانا ابن أبي الحرب ولا خلفي انه لم يرد أن يضع من جده ولا مصدا الى مصغره حاله ولذلك قال الحسن لما استأذنه في هجاء قريش كيف ينبغي فهم فقال لا أسئلك منهم كائسئل الشجرة فقيديدي الكنى على معنى السهر فونمليها وقديديكون من الناس من لا اسم له واسمه كنية كأي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبي بكر بن عباس وغيرهما وأما الكنية على سبيل الاكرام فهل يجوز أن يدعى به من ليس بمسلم أولا هي التي يصح فيها الخلاف المتعمم والله أعلم

(فصل) وقوله فقال لا والله حتى تبين لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك نسبي أربعة أشهر يحتمل أن يريد به حتى تبين ما نفذت به الى دل دعو لي ما بلغني فأقول وعلى غيره فانظر فيه فيكون التبين حينئذ له خاصة ليعلم وجه التأمين كيف هو ويحتمل أن يريد به حتى تبين لي بان يصح دعواه تأمينك لي فأما في المستقبل اذا اشتهر الأمان أو تعلم بذلك من أصحابك فلا يكون منهم من أخاف

اذايته فأجابته النبي صلى الله عليه وسلم بأن يادة في التأمين على ما بلغه ورضيه فقال بل لك تسير أربعة أشهر وعلى هذا استقر أمر التفسير قال الله تعالى فسيصروا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله والله بما بالفتح في ذلك صلى الله عليه وسلم استطلاعه واستأذنه إلى الاسلام ولعلم انه ليس الغرض في قتله ولا التشنق منه لعداوته وإنما الغرض أن يدعى إلى الاسلام فيدخل فيه فيكفر عنه ما تقدم من سيئ عمله ومما قالت عائشة رضي الله عنها وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمة من حرمت الله فتنقم لله بها وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك لما افترض عليه من الجهاد وما أوجب عليه به من قتال من لا يدخل في الاسلام ولا يقرب منه من أقربيه ودخل فيه أطرح عداوته وأظهر مودته ولم يبلغ بأحد أكثر مما بلغ بوحشي قاتل حزة قال له هل تستطيع أن تقيب عني وجهك

(فصل) وقوله نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن ببعش فأرسل إلى صفوان بن أمية أن يستعبره أداة وسلاحا عنده فقال صفوان أطوعاً لم كرها فقال بل طوعاً برأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خرج إلى حنين قبل هوازن استعار من صفوان أداة وسلاحا كانت عنده والعارية مباحة من الكافر وغيره وقد قال ابن القاسم عن مالك لا يجوز أن يلبس المسلم ثوباً لبسه كافر حتى يغسله وقال ابن الماجشون الآن يكون من الثياب التي غسدها الغسل فليلبسها ويصل في بادون أن يغسلها في روابية ابن القاسم يحتمل أن يكون من لبسها من المعاهدة لم يستتم لبسها حتى الصلاة وعلى قول ابن الماجشون يجوز أن يصلي فيها لأن الدروع مما يغسلها الغسل وأما أحكام العارية إذا تأنفت عند المعارضين نذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى

(قول) وقوله ثم رجع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه إلى الخروج ويحتمل أن يكون أنما خرج باختياره ولم يدعه النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه لا يدعه من غيرك ولم يمنع من الخروج لما روى أن يرى في طريقه وسفره مع النبي صلى الله عليه وسلم ما يقوى في نفسه أمر الاسلام فيكون سبباً لاسلامه ودخل المنع لم يتناول خروجه معه وإنما تناول استعانت به والله أعلم فلهذا حنينا والطائف وهو كافر وأمر أنه مسلة ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين أمر أنه حتى أسلم صفوان ابن أمية يريه فلم يفسخ نكاحه وأما التفرق بان لا يجامعها فهي متيقنة وان لم يذكرها الراوي في حديثه وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة على أقوال فنعلم ذلك ان الزوجة لابن من زوجها الكافر بنفس اسلامها وبه قال عطاء وابن شهاب وعمر بن مرون ومعون وجاعة وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز وروى عن ابن عباس انه قال اذا أسلمت مبله بساعة حرمت عليه وحديث ابن شهاب هذا وان كان من سلاوة امرئ اسيل ابن شهاب لا يخرج بها غير أن هاتين القصتين قصة وان ابن أمية ونصت عكرمة قد شهرتا وتواتر خبرهما فكان ذلك يقوم لهما مقام الاسناد المتصل وقد روى وكيع عن أساء وعن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس ان امرأته أسلمت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجهز زوجها بعد انفقال يارسول الله انها كانت أسلمت معي فردها عليه وقال أبو عيسى هذا حديث ليس به بأس (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانه لا يستديم ملك عصمتة مع بقاءه على كفره وقد روى عن عمر وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما انها تخير فأساء فارتقه وان أساء قرن عنده والدليل على انه لا يستديم ملك عصمتة مع بقاءه على كفره قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفر لانهن

حل لم ولا هم يحلون لمن وهذا نص في تحريم المهاجرات فهو حجة فان سلم قسنا عليه غير المهاجرات
 فقلنا ان هذه حرة مسلمة فلا يجوز اقرارها تحت الكافر أو فلا يجوز ان يستديم الكافر ملك
 عصمتها كالمهاجرة (مثلة) اذا ثبت ذلك فلا يحلوا ان يكون اسلامها قبل البناء أو بعده فان كان
 اسلامها قبل البناء فلا يحلوا ان يسلموا جميعا أو يسلم أحدهما قبل الآخر فان أسلما جميعا في وقت مثل أن
 يأتيا جميعا مسلمين في النوادر انهما على نكاحهما فان أسلم أحدهما قبل الآخر فلا يحلوا ان يتقدم
 الزوج أو الزوجة فان تقدم الزوج فسيأتي ذكره بعد هذا وان تقدمت الزوجة فقد روى عيسى بن
 دينار عن ابن القاسم في العتية في النصارى تسلم زوجته قبل البناء فان لم يسلم هو مكانه فلا رجعة
 له ولا عدة عليها ويتخرج على قول ابن الموازي اسلام الزوجة قبل البناء تنقح الفرقة بنفس اسلامها
 قبل البناء وجه قول ابن القاسم ان اسلام الزوجة اذا لم يتبعه اسلام الزوج وقعت به الفرقة واذا تبعه
 اسلام الزوج لم تنقح به فرقة دون اعتبار اسلام الزوج لمابقا على نكاحهما وان أسلم الزوج في عدة
 المدخول بها ولا يقع ذلك من حالها الا بعد مدة يمكن فيها معرفة ما يكون من الزوج في ذلك فاذا وقع
 اسلام الزوج كان مراحى على ما يأتي تفسيره بعد هذا ان شاء الله وجه قول أصبغ وأشهب على
 تفسير ابن الموازي انه معنى بوجوب فرقة في النكاح فاذا وجد قبل البناء قطع العصمة والطلاق (مسئلة)
 وأما ان أسلمت بعد البناء فانه ان أسلم بعدها مادامت في عدتها فهي باقية على عصمتها بحجوسيا كان أو
 كتابيا قال الشيخ أبو القاسم ويكون أحق بها بمجرد اسلامه دون رجعة لان اسلامه كالارتجاع
 وجه ذلك أن التثقيب دخول النكاح بما تجرد من اسلام الزوجة وانه لا يصل أن يملك عصمتها
 كافر وهذا سغيب أو يجب العدة ولم يوجب الفرقة كالطلاق الرجعي فاذا أسلم الزوج قبل انقطاع
 المدة وانقضاء العدة فقد زال التثقيب وانجز بالتم ومصحح اسلامه العقد بقيت عنده على حكم النكاح
 الاول ولم يتجى الى رجعة لان تثقيب العقد لم يقع بما تجب به الرجعة وانما وقع بما يجبره اسلام الزوج
 وغدو جود ذلك يدل على ذلك انه لو ارتجعها وبقي على كفره لم تنصح وبالله التوفيق * قال القاضي أبو
 الوليد رضي الله عنه والذي عندي في تحريره هذه المسئلة ان اسلام الزوجة لا يوجب فرقة اذا تعقبه
 اسلام الزوج فاذا لم يتعقبه اسلام الزوج وقعت به الفرقة وذلك انما يعرف بعد مدة فاذا وقع اسلام
 الزوجة بعد مدة كانت مراحى فان تعقبه اسلام الزوج عدنا ان اسلام الزوجة اسلام لا يؤثر فرقة وانما
 يؤثر نصح العقد وانبائه بقيت على ما كانا عقدها من النكاح واسلم عليه فلامعنى لرجعته ولا لما يقوم
 مقامها لان نكاحها لم يطرأ عليه الا ما أترفه من صهره أو تبتينا وان لم يتعقبه اسلام الزوج عدنا ان
 اسلام الزوجة تدومت به الفرقة يدل على صحة هذا انها تحتسب بعدتها اذا علمنا وقوع الفرقة من يوم
 اسلامها ولو وقعت الفرقة بامتناع الزوج من الاحلام أو بظهور ذلك عند انقضاء مدة تكون عدة
 أو يجب ان يستأنف العدة من يوم تدلان العدة انما تكون من يوم تكون الفرقة (فرع) والمدة
 المراجعة في المدخول بها من يوم اسلامها الى انقضاء عدتها على ما تقدم فان أسلم فيها فهما على
 نكاحهما وان لم يسلم فيها فقد بانت منه ولا سبيل له اليها ولا توف في أثناء هذه المدة وروى عن عمر
 ابن الخطاب انه قال يعرض عليه الاسلام فان أي فرق بينه ما فأسار الى ما روى عن عمر بن عبد العزيز
 انه قال خلعها الاسلام عنه كالمخلع الأمة من العبد اذا اعتقت تحتها * والدليل على ما نقوله ان العدة
 مدة ضربت في المدخول بها ليعلم ما وقع الزوج من الطلاق هل هو بائن أو غير بائن فان تعقبه او تجماع
 في العدة عم أنه غير بائن فكذلك مثلثا مثله (فرع) ولا فرق في ذلك بين الحريين والذميين

والوثنيين وبه قال جمهور الفقهاء وأهل الأصار خلافاً لأهل السكوة في قولهم هذا حكم الحربين دون الوثنيين وأهل النمة فإن أسلمت منهم المرأة قبل الزوج عرض عليه فإن أسلم في الوقت فهو أحق بها وإن لم يسلم حمل التفريق بينهما والدليل على ما نقوله أن هذا كفر يمنع استدامة النكاح فكان حكمه موقوفاً على إسلام الزوج ككفر الكنايين الحربين (فرع) وهل تكون هذه الفرقة طلاقاً ونفساً قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم هي طلاق بئنة وقال ابن المواز ليس ذلك بطلاق وجه قول ابن القاسم أنها فرقة واقعة باختيار من هي بيده كالطلاق المبتدأ وجهه قول ابن المواز أنه فرقة واقعة بالشرع من غير موقع فكانت فصلاً كالفرقة الواقعة بملك الزوج زوجته وهذا إذا قلنا أن الفرقة الواقعة باردة فسح وهي رواية ابن أبي أوس وعبد الملك بن الماجشون عن مالك وفي المدونة أنها طلاق بئنة فعلى هذا الفرق بينهما أن فرقة المرددة من نكاح صحه الإسلام والفرقة الواقعة بإسلام زوجة الكافر فرقة من نكاح لم يصححه الإسلام (فرع) وهل على الكافر التي أسلمت زوجته أن ينفق عليها في العدة روى عيسى عن ابن القاسم لا نفقة لها وروى أصبغ عن ابن القاسم لها النفقة وفي رواية عيسى ما حجب به من أنها تمتنع من الاستمتاع ووجه رواية أصبغ أنها معتدة منه بملك استباحة وطها كالطلاق رجعة ص قال ابن شهاب ولم يلقنا ابن امرأة حابرت إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الأفرقت هجرتها بينها وبين زوجها إلا أن الله ورسوله وزوجها ما جاز قبل أن تنقضي عتدها ش فوله ولم يلقنا ابن امرأة حابرت إلى الله ورسوله يقدم زوجها ما جاز قبل أن تنقضي عتدها ش فوله ولم يلقنا ابن امرأة حابرت إلى الله ورسوله الأفرقت هجرتها بينها وبين زوجها إلا أن يقدم قبل أن تنقضي عتدها ير بدمع إسلامها وبثاقم على الكفر وأما لو أسلم جميعاً وهاجرت هي دونة على وجه سابق في وقتنا لما الماترجت عن عصمتها وأما في ذلك الوقت فقد كان الهجرة أحكام خصوصية غيران الظاهر ما قلناه وفشطر أن يقدم زوجها قبل أن تنقضي عتدها بمعنى ذلك أن يقدم مسلم ولو قدم كافر البائن منه بقاء العدة أن لم يسلم فيها وقروى ابن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول ولم يصب شيأ واختلف عنه فقال محمد بن عمر وأرازي عن سلمة بن الفضل عن عبد الستار وقال الحسن بن علي عن يزيد بن هرون عنه بعد سنتين ورواية على حسبما قد علم من الضعف والاضطراب وقروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رد زينب ابنته إلى أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد وقد روى هذا عن غيره وهذا أشبه وأقرب ولوثبت ما روى عن عكرمة عن ابن عباس أنه ردّها عليه بالنكاح الأول لا حتمل أن يرد على مثل الصداق الأول وقال الزهري كان ذلك قبل أن تنزل الفرائض وقال قتادة كان ذلك قبل أن تنزل سورة براءة بقطع اليهوديين المشركين والمسلمين ويجتمل أنها لم تكن استكملت ثلاث حيض ويجتمل أن يكون حكمها منسوخاً وثبت النسخ بالإجماع على أنها إذا انقضت عتدها فقد بئنت منه والله أعلم ص قال ابن شهاب إن أم حكيم بنت الحارث بن هشام وكانت تحت عكرمة بن أبي جهل فأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم الحارث فارتحل أم حكيم حتى قسست عليه ما بين فدمته إلى الإسلام فأسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب إليه فرحا وتاب عليه ردّا حتى يلبه فثبنا على نكاحهما ذلك ش فوله أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام أسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام إصراراً منه على التكفير وزواله

• قال ابن شهاب ولم يلقنا ابن امرأة حابرت إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الأفرقت هجرتها بينها وبين زوجها إلا أن يقدم زوجها ما جاز قبل أن تنقضي عتدها وحديث عن مالك عن ابن شهاب أن أم حكيم بنت الحارث ابن هشام وكانت تحت عكرمة بن أبي جهل فأسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الإسلام حتى قدم الحارث فارتحل أم حكيم حتى قسست عليه ما بين فدمته إلى الإسلام فأسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب إليه فرحا وتاب عليه ردّا حتى يلبه فثبنا على نكاحهما ذلك

يقتضى تحريم الوطء بدخل التشقيب في النكاح ويعبرى به الى يتنونه ان انقضت العدة على هذه
الاحوال ولما قسمت عليه أم حكيم باليمن دعت الى الاسلام اقتضى ذلك اسصلاح ما تشبب من النكاح
وتصحيح ما كان فاسدا منه بحكم الكفر لان الكعبة الكفار فاسدة لما يمنع فيها من شروط العصمة
من الولي والمهر وغير ذلك لكن الاسلام يصحها كما يصح ملكهم للاموال وان ملكوها على
وجه فاسد لو كان في حال الاسلام لم يصح فلما وجد الاسلام في نكاح عكرته صحح ما كان فيه من فساد
وأصلح ما كان دخله من تشبب باسلام زوجته قبله وذلك كما كان في العدة المذكورة

(فصل) وقوله فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فزجوا به عليه رداء وذلك من حرص
النبي صلى الله عليه وسلم على دخول الناس في الاسلام وان هدام الله تعالى به الى الاسلام لاسيما من
كان من عظماء الناس وأعيانهم كعكرمة في قومته فانه كان من سروات بني مخزوم وعظمائهم وبهذا
وصف الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز على ما أنتم عليه ما علمتم من حرص
بالؤمنين رؤوف رحيم ولم يحملهم ما تقسم من عداوته وعداوة أبيه على أن لا يناله وحرصه على منفعة
واهدائه به ما ينال غيره صلى الله عليه وسلم وسرف وكرم ص غل مالك واذا أسلم الرجل قبل
امراته وقت الزينة بينهما اذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا
تسكوا بعصم الكوافر س وهذا على حسب ما قاله ان الكافرين اذا أسلم الزوجة
لم يحل أن تكون كتابية أو غير كتابية فان كانا كتابيين فهم ما على نكاحهما وان كانت الزوجة غير
كتابية طان لم يكن بها في بقدر روى محمد بن ابن القاسم عن مالك توفى فان أسلمت قال محمد بن زيد
ملكها والافرق بينهما وقال أشهب وأصبغ تنقطع العصمة بينهما قال محمد بن يسلم الاسلام الزوجة وهو
أحب الى وجه قول مالك ان اسلام الزوج انما يمنع استدامة النكاح ولا يقتضي ايقاع فرقة ووجه
قول أشهب انما يمنع استدامة النكاح من اسلام أحد الزوجين اذا وجد قبل البناء فانه يقطع العصمة
كأول أسلمت الزوجة أولا (مسئلة) فان بنى بها ثم أسلم ففقد مال الشيعر عن نسائها الاسلام فان
أسلمت والافرح نكاحهما وبه قال أبو حنيفة زاد أبو زيد عن ابن القاسم مرض عليها الاسلام
اليوم والذلة وقال أشهب يعرض عليها الاسلام قال أسلمت والا فلا سبيل له بها يقول ابن القاسم
مبنى على اسلام الزوج لا يقع به الفرقة وانما يقع بالحكم أو بالاغفال حتى تطول المدة ولو وقعت
الفرقة بنفس اسلامها تعرض عليها الاسلام وقال الشافعي حكم ذلك حكم المرأة تسلم قبل زوجها
يراعى في ذلك اسلام الثاني من ابني العدة وقد استدل مالك رحمه الله في رد ذلك بقوله تعالى ولا
تسكوا بعصم الكوافر وهو ظاهر في مسئلتنا ومن جهة المعنى ان العدة حتى لا يرجع المعنة
للكاح يجب أن يعتد فيها في المراجعة من قبل الزوج واذا كان الارتجاع من قبل الزوجة لم تراعى فيه
العدة اللازمة لها لان العدة عليها لاها (مسئلة) فان غفل عنها الى أن تطاول مثل الشير فقد
قال ابن القاسم انه مدبري وقال أشهب لا يفرق بينهما حتى تنقضي العدة وجه قول ابن القاسم
ما قدمنا ووجه قول أشهب ان الفرقة انما تكون بحكم التوفيق وامتناعهما من الاسلام وانقضاء
العدة وأما ما مضى من زمن العدة قبل التوفيق والامتناع من الاسلام فلا تنقطع به العصمة بينهما
كالיום واليومين

الك واذا أسلم الرجل
رأته وقت الفرقة
اذا عرض عليها
م فلم تسلم لان الله
ولما يقول في
ولا تسكوا بعصم
إفر

﴿ ماجاء في الوصية ﴾

ص ﴿ مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أنصره فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقت إليها فقال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة ﴾ ش قوله أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أنصره ظاهر هذا اللفظ أن أنصره كان يحسده ويحتمل أن يكون في ثيابه إذا استعمل اللفظ على سبيل المجاز والاتساع كما يقال أصاب فلانا الطين والمطر وإنما أصاب ذلك ثيابه والصفره يحتمل أن تكون صفره زعفران أو غيره استعمل على وجه المصغ للثياب والجسد ويحتمل أن تكون صفره طيبة لون فتنطيب به عبد الرحمن بن عوف وبقيت من لونه على ثيابه وأوجسده بقية وقد روى هذا الحديث حاد بن سلمة عن ثابت عن أنس فقال فيمو بدرغ زعفران فبين أن تلك الصفره صفره زعفران وبين أصحاب مالك رضي الله عنه لباس الثياب المصبوغة بالصفره قال يحيى بن عمر في حديث عبد الله بن عمر وأما الصفره فأي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها أنا أحب أن أصبغ بها قال يحيى بن عمر يري يصبغ بها ثيابه لاحتية هذا معناه عند أصحاب مالك وقال ابن سفيان في المصغ بالزعفران هذا جائز عند أصحابنا في الثياب دون الجسد وكروا بحقيقة والشافعي للرجل أن يصبغ ثيابه ولحيته بالزعفران والدليل على محتمل تعلقه ما روى الدروري عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يصبغ لحيته بالصفره حتى تملئ ثيابه من الصفره فقليل ما تصنع بالصفره فقال أي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن حتى أحب إليه منها فإنه كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته

(فصل) فإن كان أنصره التي كانت لبسها عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنصره صبغ بالزعفران فقد تقدم حكمه وإن كان يغير ذلك من ألوان المصغ التي لاتعلق لها بالطيب ولا ينقص على الجسد كالصفره المصبوغة بالصر أو غير ذلك من الأصغ فلا خلاف في جواز ذلك

(فصل) وقوله فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن سألها ما رأى عليه من التحمل للعرس ليعلم ما سبب ذلك وقد روى أنه رأى عليه بشاشة العرس ويحتمل أن يرى به من الصفره أو الطيب على جسده ما ينطق به المنع إلا في عرس أو ما جرى مجراه فسأله عن ذلك ليعلم أن كان اعتباحه بوجه صحيح فيقره عليه أو استباحه بغير وجه فعله حكمه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كم سقت إليها يحتمل أن يكون سألها كان المهر مقدرا عنده فيعلم أن كان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قد بلغ المقدار فيقره عليه أو قصر عنه فيأمره بتصحيح ذلك أمابا كاله أو بما يراه ويؤيد صحة هذا التأويل أنه سألها عن المقدار فقال كم سقت إليها ولم يسئله عن الجنس

(فصل) وقول عبد الرحمن بن عوف زنة نواة قال ابن وهب وغيره من أصحاب مالك أن النواة من الذهب خمسة دراهم والوقية أربعون درهما والنش عشر من درهما والنش نصف النش وقال أعمش بن حنبل النواة ثلاثة دراهم وثلاث ومالك وأصحابه أعلم بهذا من غيرهم لأن أهل كل بلد أعلم يعرف بلدهم في التغاطب والتماور

﴿ ماجاء في الوصية ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أنصره فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره أنه تزوج فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة •

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة والوليمة طعام النكاح قاله صاحب العين وأمره صلى الله عليه وسلم بذلك على معنى التنبؤ اليها لما فيها من اشهار النكاح وظهاره بل هو صفة من صفاته التي يعجز بها عما هو ممنوع من السفاح وقد روى ابن الموازن مالك أنه قال استحب الاطعام في الوليمة وكثرة الشهود في النكاح ليستظهر معرفته فهذا في الوليمة مع ما يقتضيه من ذلك من كرم الأخلاق ومكارمة الاخوان ومواساة أهل الحاجة

(فصل) وليس في قوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة ولا في شيء من ألفاظ الحديث ما يدل على أن هذا كان قبل البناء ولا بعده وقد رأيت بعض من حاول تفسير هذا الحديث من أهل بلدنا قال ان هذا اللفظ يدل على أن الوليمة بعد البناء جائزة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وليس في الحديث ما يدل على ذلك لانه يستلزم أن يكون سؤال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بعد العقد وقبل البناء ولو بلغنا انه كان بعد البناء لم يدل على ذلك أيضا لجواز أن يكون قد فات ذلك قبل البناء فأمره به بعد البناء فيستحقه البناء ويصل به وقد روى ابن الموازن مالك أنه رأى أن يولم بعد البناء وفي العتيبة من رواية أشهب عن مالك لا بأس أن يولم بعد البناء قال فليجب وليس مثل الوليمة قال ابن حبيب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح عند عقده وعند البناء ولفظ عند البناء يقتضي قرب البناء ويحتمل أن يرده قبله وبعده وكيف كان فليس فيه منع لان منه شهر قال النكاح وهذا لا يصح لتقدمه ولا تأخيره إلا أن تقدم اشهاره قبل البناء ويصل البناء به عندئذ أفضل كالاشهاد فأما تأخيره فانه عار من فائده الاشهاد الذي شرع بتقديمه على البناء ومنع تقديم البناء قبل وجوده فيمنع منه كالاشهاد وهي عادة الناس اليوم في الوليمة فيستدل أن يكون مالك قال ذلك لمن فاتمه قبل البناء ويحتمل أن يكون اختار ذلك لانه لا يقتصر عليه في اشهار النكاح وانما يشهر أولا بالاشهاد وهذا من زيادة في الاشهار تختص باشهار البناء ويكون فيه معنى الرضا بما اطلع

شئى عن مالك
بن سعيد أنه قال
أن رسول الله
عليه وسلم كان
نماها خبز ولا لحم

عليه من حال الزوجة فعلى هذا يختص بما بعد البناء والله أعلم
(فصل) وقوله ولو بشاة وان كان يقتضى التقليل إلا أنه ليس بمحدود لاقول الوليمة فاته لاحد لانها وانما ذلك على حسب الجود ولعل ذلك كان أقل ما رآه صلى الله عليه وسلم في حال عبد الرحمن بن عوف وفي مثل ذلك الوقت وتدرى بابت ذكر تزويج زينب بنت جحش عند أنس فقال ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أولم على أحد من نسائه ما أولم عليها أولم بشاة ص مالك عن يحيى بن سعيد انه قال لقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولم بالوليمة ما فيها خبز ولا لحم ثم ش قوله كان يولم بالوليمة ما فيها خبز ولا لحم يرده والله أعلم ان ذلك كان في سفر حيث لا يجد اخذ ولا اللحم ولا يوجد خبز مما يتزودون به من الاقط والخمر والسويق ويحتمل أيضا أن يكون في بعض الاوقات لضيق الحال فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرو عنه انه ترك الوليمة على أحد من نسائه وقد روى منصور بن صفية عن أمه قالت أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بعد من شير وهذا يدل على تأكيد التنبؤ اليها والحض عليها قال ابن حبيب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح ولم يدع الوليمة على أحد من نسائه قل أو أكثر وهذا يقتضى أن يؤخذ في كل حال ما يسع ولذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أولم على زينب بنت جحش فاشبع الناس خبزوا ولما (مسألة) اذا ثبت ذلك فالذي أباح من الوليمة ما جرت به العادة من غير صرف ولا معة والمعتاد منها يوم واحد وإنما أباح أكثر من يوم وروى ان اليوم الثاني فضل والثالث سعة وأجاب الحسن رجلا دعاه في

اليوم الأول ثم في اليوم الثاني ثم دعاه في اليوم الثالث فلم يجبه وروى عن ابن المسيب مثله وقد أولم ابن سيرين بن ثمانية أيام ودعاه في بعضها أي بن كعب وقال ابن حبيب بن وسع الله عليه وسلم من يوم ابتعثني مثله ووجه ذلك أن يريد به الإظهار لنكاحه والتوسعة على الناس ولا يقصد به المباحة والسعة (مسئلة) فإذا قلنا أنه يجوز أن يوالى أيا فقد قل ابن حبيب بكرة أن يكون استئمانا أي أيا وأما أن يدعو في اليوم الثالث من لم يكن دعاه أو من دعاه مرة فذلك سائغ ومعنى ذلك أنه لم يقصد بتكرار الأيام الاستيعاب وأما إذا قل لهم في أول يوم يتكرر على طعام ثمانية أيام فإن هذا نوع من المباحة والتخفيف فإذا تكرر في فعل من الأفعال مقصدا جلا عليه وجعل ذلك مقتضا ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها بحسب شاختلاف الرواة في لفظ هذا الحديث فقال مالك إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها وتابعه عليه عبد الله ابن عمر وروى موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أجيبوا الدعوة إذا دعيتم وروى ممر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعاه أحدكم آماه فليجب عرسا كان أو غيره وتابعه على ذلك ابن زيدي عن نافع عن عبد الله بن عمر وعلى حسب هذا اختلاف الفقهاء في الحكم فروى ابن القاسم عن مالك في المدينة أنما هذا في طعام العرس وليس طعام الأملاك مثله قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذى عندي أن الأملاك حين القدوان العرس حين البناء وهذا الذي يلزم أتينا له في الوليمة من أشعاره وروى ابن المواز عن مالك أنه قال الوليمة التي يجب أن تؤخذ وليمة النكاح وما سمعت أنه يجب أن يؤخذ غير هاتين إلا صنعتوا رأيت أن تجاب الدعوة الامن عذرو بهما قال أبو حنيفة وقال الشافعي إجابة وليمة العرس واجبة ولا رخص في ترك غيرها من الدعوات التي لا يقع عليها اسم وليمة كالأملاك والنفاس واختان وحادث سرور ومن تركها لم يقل له أنعاص وهذا خلاف في عبارة ووجه وجوبها الأمر بذلك والأمر يقتضي الوجوب من جهة المعنى أن حكمها حكم الشهادة لأن المقصود بها الإعلان للنكاح والإتيان لحكمه هذا المشهور من مذهب مالك وأصحابه وروى ابن حبيب عن مالك أنه قال ليس ذلك عليه حتما وليس بفريضة وأحب أني أن يأتي فإن اشتغل فلا ثم عليه لعله على التنبه ويحتمل أن يريد أنه على وجوه واجب وعلى وجه مندوب إليه وسيأتي ذكره إن شاء الله (مسئلة) وروى عن مالك أنه قال الشيخ أبو محمد يريد في غير العرس وهذا عندي أنما يريد الطعام الذي يصنع لغير سبب من الأسباب التي حزن العادة بقاخذ الطعام لها في هذا الطعام على ثلاثة أضرب طعام العرس وهو الذي يجب أتياه والضرب الثاني طعامه لسبب اعتاد كالطعام للولود واختان وما جرى مجرى ذلك فإن هذا ليس بواجب ولا مكروه ويتقضى على تفسير الشيخ أبي محمد أن يكون مكروها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومنع عندي أنه غير مكروه وبين ذلك ما روى أشهب عن مالك أنه قيل له النصراني يتخذ طعاما لختان ابنه أتجيبه قال إن شاء فعل وإن شاء ترك فهذا في النصراني قديما حقه فكيف بالمسلم والضراب الثالث الطعام الذي لا سببه فهذا الذي يستحب لاهل الفضل والترفع عن الإجابة إليه ويكره التمسع إليه لأن ذلك أنما هو على وجه التفضل على من يدعى إليه ص مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء وترك المساكين ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله ش قوله رضي الله عنه شر الطعام طعام الوليمة يريد أنه طعام مخصوص بقصد مندوم يقل معه الأجر على كثير متابعيه من الانفاق وذلك أنه أنما يصنع ليدعى له

• وحديثي عن مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها • وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء وترك المساكين ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله

الأغنياء دون المساكين لما في دعاء المساكين من ابتدال المنزل والوطاء والمكان فكان ذلك مما يجعله شر الطعام لأن خير الطعام وأكثره أجر ما يدعى إليه المساكين لحاجتهم إليه ولما في الصدقة عليهم من سدحتهم واشباع جوعتهم فأما الطعام الأغنياء فليس فيه هذا المعنى وبما فيه نوع من المهاداة والتودد إذا سلم من الصدقة وقضى ابن حبيب أن ابن عمر رضي الله عنه دعا في وليته الأغنياء والقراء فقال ابن عمر للفقراء مهنا لا تنفسوا عليهم ثيابهم فإن الله يمتحنكم بما يكون

(فصل) وقوله رضي الله عنه ومن لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله يقتضى وجوب ذلك وقد تقدم ذكر طعام الولمة وقوله بعد ذلك ومن لم يحب الدعوة إلى طعام الولمة على ذلك تأول جماعة العلماء وقد نص مالك رحمه الله وأكثرا العلماء على وجوب اتيان طعام الولمة لمن دعى إليها وصفة الدعوة التي تجب بها الإجابة أن يلقى صاحب العرس الرجل فيدعوه أو يقول لغيره أودعني فلا ينافي مع ما قال دعوى من لقيت فلا بأس على من دعى بمثل هذا أن يتخلف لأن صاحب الطعام لم يبعثه ولا عرفه وذكر ذلك ابن المواز ووجه ذلك ما احتج به وذلك أنه لا يجب على الناس اتيان العرس من غير دعوة وإنما يجب بالدعوة والدعوة مختصة بصاحب العرس فإذا عينه لم يزمه اتيان الدعوة لتوجهها بمن تختص به الدعوة وله أن لا يعين المدعو فيدعو من شاء ويمنع من شاء وإذا لم يعينه لم يزمه شيء (مسئلة) وإذا لزمه اتيان الدعوة فهل يزمه ألا كل أم لا لم أجده فيه ما جليا لأصحابنا وفي المذهب سائل تقتضى القولين وروى ابن المواز عن مالك أنه يرى أن يجب وإن لم يأكل أو كان صائما قال أصبغ ليس ذلك بالوكيد وأنه يخفف فقوله مالك مبنى على وجوب اتيان الدعوة وإن الأكل ليس بواجب ولذلك وجب الاتيان على من لا يربد الأكل أو من يصوم وقوله أصبغ مبنى على وجوب الأكل ولذلك أسقط وجوب الاتيان عن الصائم الذي لا يأكل كل (مسئلة) وإن كان في الولد من طعام أو غلوا الباب دونَه فقد روى ابن القاسم عن مالك أنه في سعة إذا اختلف عنها أوجع ووجه ذلك أنه لا يزمه الابتدال في الزمان وتكليف الأتيان فإن ذلك مما ينال المروءة والتسامح ويسقط القارو وكذلك إن كان به عذر مرض أو غيره (مسئلة) وإن كان في العرس هو غير مباح كالعود والطنبور والمزهر الأربع لم يزمه اتيانها وأما الدف المدور والكبر فباح في العرس وقال أصبغ في الدنيا ويكون ذلك عند النساء دون الرجال ولا يكون معه مزني ولا غناء إلا الرجز المرسل قال محمد بن عيسى وبلغني أنه كان مما يقوله النساء

أتيناكم أتيناكم * فحيونا نصيكم
ولولا الحبة السوداء * لم نحل بوادكم

فإن كان في الولمة هو محظور أو باطل وجوب اتيانها من جاء الولمة فوجد ذلك فيها فليرجع وعلى هذا جماعة الفقهاء وقال أبو حنيفة فلا بأس أن يقسموا بكل وقول الجماعة أولى ص مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول إن خياط طاد عار رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال أنس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الطعام ف قرب إليه خبر من شعر ومرقاه فيه قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع النبأ من حول القصة فلم أزل أحب النبأ بعد ذلك اليوم ش أدخل مالك رحمه الله هذا الحديث في باب ما جاء في الولمة وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على أن الطعام طعام وليمة ولا غيره وأولئك هم أهل الحديث الأحرار وكان من مذهبه أنه يكره الذي أنه نزل والمهنة الإجابة إلى طعام صنع لغير سبب أدخل هذا

سقى عن مالك عن
ابن عبد الله بن أبي
أنه سمع أنس بن
نول أن خياط طادعا
لله صلى الله عليه
لطعام صنعه قال
نحبت مع رسول
الله عليه وسلم إلى
طعام ف قرب إليه
شعر ومرقاه فيه
أنس فرأيت
له صلى الله عليه
ع النبأ من حول
أزل أحب النبأ
يوم

الحديث في باب ما جاء في الولعة امالا ثبت عنده انه كان في ولعة أو لانه يصح أن يكون طعام ولعة
فمنع بذلك احتياج من يوجب اجابة طعام غير الولعة بهذا الحديث لانه اذا احتل الوجين لم يجز
أن يصح به على أحدهما ويحتمل أن يكون فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لضرورة وحاجة إلى
الطعام فبدأ باب جاعته من أصحابه بخابر عن عبد الله أو أبي طلحة لئل هذا ويحتمل أيضاً أن يكون قد
علم من تعظم الصحابة وتبركهم بأكله طعامهم ودخوله منازلهم ما علم به انه اذا امتنع من ذلك شق
عليهم فكان يستأثرونهم ويعطيه نفوسهم بذلك والله أعلم وقد روي أن هذا الخطأ كان غلاماً للنبي
صلى الله عليه وسلم ففعل هذا يرتفع الاشكال لان طعام غلامه استباح لانتزاعه والأكل وجسمه
وجوه الانتزاع والله أعلم

(فصل) وقول أنس فنهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام يحتمل أن يكون
الخطأ قد أباح ذلك لأنس أو بن شاة النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون ذلك سباحاً لما
علم أنه يرضى بذلك ولا يكرهه ولو لم يعلم باحتلال ذلك لرداه ولا ستأذنه في أمره وما روى عنه صلى الله
عليه وسلم انه قال رجل دعاه فامس خمسة فتعجبهم رجل آخر فقال صلى الله عليه وسلم للنبي دعاه ان
هذا تبعنا فاما ان تأذنه وامان ان يرجع فاذنه

(فصل) وقوله فقرب اليه خبز من شعر ومر قافيه دبابه وفرد روى ابن بكير والقعنبي في هذا
الحديث زيادة الفديس وخندان فلم من فضله وتواضعه صلى الله عليه وسلم فانه كان يأكل من الطعام
ما يسد بجوعه ولا يتأذى فيه تأنى المترفين

(فصل) وقول أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حول الصفة بمخل
أن يكون فعل ذلك صلى الله عليه وسلم لما انفرد بالاكل مع خادمه ومن يعلم انه لا يكره ذلك من قبل
يتبرأ أن يأكل من موضع نبت يده وانما يمنع من أن يتناول منه في الصفة من يأكل منه من
لا يصل منه هذا المخل وربما كرهه أن يمس ما بين يديه ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي
سالمه سم الله وكل مما يليك يريد بذلك صلى الله عليه وسلم طعامه وتأديبه تأديب مثله في الموضع الذي
يلزم ذلك فيه ويحتمل أيضاً مع ذلك أن يكون الدباء قد اتفق أن يكون أكثره حول الصفة وفي
موضع لا يصل اليه النبي صلى الله عليه وسلم الا بهدنتنا وله ذلك على هذا الوجه اما الاتفاق في وضعه أولاً
صاحب الطعام قصد ابتعاده منه وتقريب القديد مما يليه لما ظن أن ذلك أحب اليمن الدباء فاحتاج
النبي صلى الله عليه وسلم في أكله الدباء الى أن يتناوله من حول الصفة وقد جوز مثل هذا للانسان
أن يتناوله حيث كان من الصفة اذا اختلفت اجناس الطعام فيها وانما لم يوافق الاقتدار على ما بيناه
اذا تساوت اجناسه والأصل في ذلك السمار واه الجسد عن أنس أن أم سلمة ادعت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم حيسة في رمة فوضع يده عليها وتكلم بما شاء الله ثم دعا عشرة رجال كلون فيقول لهم اذكروا
اسم الله وليأكل كل رجل مما يليه حتى تصرع عنها فوجه الدليل منه أن الحيس متساوي الاجزاء
والزام ذلك في كل شيء أفضل وأجل ان شاء الله تعالى

﴿ جامع النكاح ﴾

ص: ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج أحدكم المرأة واشترى
الجارية فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة واذا اشترى العبد فليأخذ بذروة سنانه وليستعبد الله من

﴿ جامع النكاح ﴾

• حديث يحيى عن مالك
عن زيد بن أسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
اذا تزوج أحدكم المرأة
أو اشترى الجارية فليأخذ
بناصيتها وليدع بالبركة
واذا اشترى العبد فليأخذ
بذروة سنانه وليستعبد
الله من

الشیطان ۞ ش امره صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة أو اشترى جارية أن يأخذ بناصيتها وهو مقدم شعر الرأس ويدعو بالبركة وأمره الذي اشترى البعير أن يأخذ بذروة سنامه وهي أعلاه ويستعذ بالله من الشيطان بهتمل أن يكون خص الأبل بذلك لما روى أنها خلقت من الجن فاستعذ بالله من سوء ما خلقت منه مخافة أن يكون في الأبل شيء من أخلاق من خلقت منه وتقبل أن معنى ما روى أنها خلقت من الجن أن فيها من النار والحدة والأذى والصلو إذا حاجت ما شئت من أجله بالجن فعلى هذا أيضا يمتثل أن يؤمر أن يستعين بالله من الشيطان الذي شبهه ما اشتراه بشره وأذاهور بما سببته أسباب الشر وحمله على النفاق والأذى والترويع والهيجان وغير ذلك والله أعلم ص ۞ مالك عن أبي الزبير المكي أن رجلا خطب إلى رجل أخيه فذكر أنها قد كانت أحدثت فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضر به أو كاد يضر به ثم قال مالك وللخبر ۞ ش اخبار الرجل عن أخيه أخذ خطبت إليه أنها أحدثت يريد أنه قد أصابها ما يوجب عليها الحد الزنى وروى نحوه في المدينة عن عيسى بن دينار فأذكر ذلك عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولعلها كانت أقلمت وتابت ومن عادى مثل هذه الحال لا يجل ذكره بسوء فان الله تعالى بعباده يعفو عن السيئات ولا يلزم الولي أن يخبر من دل وليته إلا بما يلزم في ردّها وهي العيوب الأربع الجنون والجذام والبرص وداء الفرج وأما غيره من العيوب فلا يلزمه ذلك والله التوفيق ص ۞ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمود عروبة بن الزبير كان ية ولان في رجل يكون عنده أربع نسوة يطلق احدا من البتة أنه يزوج ان شاء ولا ينتظر أن تنقضى عدتها ۞ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمود عروبة بن الزبير أفتيا الوليد بن عبد الملك عام قسم المدينة بذلك غير أن القاسم بن محمد قال طلقها في مجلس شى ۞ ش وإنما كمال لأن المطلق زوجته لا يحل أن يكون طلاقه بائنا أو رجعيان كان بائنا فهو على ما قال يجوز له أن يزوج أختها وأعتما أو خالتها وليس عليه أن ينتظر انقضاء عدتها وهذا قال السافى وقال أبو حنيفة لا يزوج رابعة غيرها ولا أختها حتى تنقضى عدتها والدليل على ما نقوله الطلاق الثلاث حتى يقع به اليقونة ويمنع الرجعة فوجب أن يفسخ نكاح الأخت كانقضاء العدة (مسئلة) وان كانت المطلقة رجعية فلا خلاف أنه لا يجوز أن يزوج أختها ولا عمتها ولا أباها ولا رابعة غيرها وهو متفق عليه من أقوال العلماء لأن أحكام الزوجيات ينفذها قول القاسم بن محمد طلقها في مجلس شى بمحض إرادته لا يجوز له أن يوقع البتة في مجلس واحد ولا طلقين لا تنقضهما رجعة ولا نكاح على ما أتى ذكره بعد هذا ولم يصح عروبة أن ذكر هذا إلا تأثيرة في جواز عقد نكاح غيرها وتأثيره في حظر إبقائها على غير الوجه الذي تقدم ص ۞ مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال ثلاث ليس فيه لعن النكاح والطلاق والعق ۞ ش قوله رضى الله عنه ثلاث ليس فيه لعن النكاح والطلاق والعق يريد أنه لا يثبت فيه حكم اللاعب ولا يعذر اللاعب فيه بل يعمله بل يعمل على مثل ما يعمل عليه الجاد من الزوم وتروى ابن المواز عن مالك في الرجل يقول للرجل وهو يلعبز وج ابتك من ابني وأنا أمهرا كذا فقال الآخر على لعب وضعت أثر بذلك قال نعم قد زوجته فذلك نكاح لازم فهذا المشهور من المذهب وروى في العتية أبو زرع عن ابن القاسم في رجل أصر رجلا فقبل له تنظر المولى قبل بلفظا انه ختك فقال أشهدكم أني زوجته بنى بشاء فقام الرجل يطلب زوجته بآر ذلك أو بعد يومين فقال الأب كنت لاعبا قال ابن القاسم يحل

طائف ۞ مالك عن أبي الزبير
أن رجلا خطب
جل أخته قد ك
كانت أحدثت
لك عمر بن الخطاب
ه أو كاد يضره
مالك وللخبر
ش عن مالك عن
بن أبي عبد الرحمن
سم بن محمود عروبة
ير كان يقولان في
يكون عنده أربع
فيطلق احدا
يزوج ان شاء
ان تنقضى عدتها
ش عن مالك عن
أبي عبد الرحمن
م بن محمد وعروبة
أفتيا الوليد بن
عام قسم المدينة
بان القاسم بن
للها في مجلس
وحديث عن
يحيى بن سعيد
بن المسيب انه
ليس فيه لعن
الطلاق والعق

ما كان ذلك مستعلى وجه النكاح ولا شيء عليه وحكى أبو محمد عن أبي بكر بن اليباد قاضي بزمه
النكاح فرأيت أنه يزيد مبنية على خلاف ما قدمناه من أن لعب النكاح لازم وحكم ذلك عنده على
هذه الرواية حكم اليسوع وفي المنتبة قال سحنون عن علي بن يزيد لا يجوز نكاح منزل ولا لب
ويفسخ قبل البناء بعده ومعنى ذلك عندي والظاهر إذا أقر جميعاً أنهما كافلاً لابنين وأنهما لم يربيا
النكاح فهذا ليس بينهما نكاح ويجب أن يفرق بينهما قبل البناء بعده وقد تجوز في العبارة
لأنه ليس بينهما نكاح يفسخ ولا يفرص **في مالک عن ابن شهاب عن رافع بن خديج أنه تزوج**
بنت محمد بن مسلة الأنصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابقة ترا الشابقة عليها
فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كانت تحمل راجعها ثم عاذا ترا الشابقة عليها
فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها ثم عاذا ترا الشابقة فنادته الطلاق فقال ما شئت إنما
بقيت واحدة فإن شئت استقررت على ما ترين من الأثرة وإن شئت فارقتك قالت بل استقر على
الأثرة فأمسكها على ذلك ولم يرفع عليه إنما حين قررت عنده على الأثرة **في قوله** ترا الشابقة
عليها الأثار يكون على أربعة أضرب أحدها الأثار يكون بمعنى النجاسة لأحداهما والميل إليها
فهذا الأثر الأضرب لا يملك أحد دفعه ولا الاستمتاع منه وإنما الإنسان مضطراً لما جبل عليه منه (مسئلة)
والأثر الثاني أثار إحدى الزوجتين على الأخرى في سعة الاتفاق عليها والكسوة وسعة المسكن
ولكن ذلك بحسب ما تستحق كل واحدة منهما لأن لكل واحدة منهما نفقة مثلها ونفقة مثلها
ومسكن مثلها على قدر شرفها وجهها وشبابها وما احتاجت إليها الأثار واجب ليس للأخرى
الاعتراض فيه ولا لزواج الاستمتاع منه ولو امتنع لحكم به عليه (مسئلة) والأثر الثالث من
الأثار أن يعطى كل واحدة منهما من النفقة والكسوة والمؤنة ما يجب لها ثم يؤثر أحدهما بأن
يكسوها أكثر وأحرر وألحى ففي العتيق من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك هذا الأثر
من الأثار ليس لمن وفيه حقها أن تمنع الزوجة أن يعبر عليه الزوج وأعماله فعله إذا شاء
(مسئلة) والأثر الرابع أن يؤثر إحدى الزوجتين بنفسه مثل أن يبيت عند أحدهما ولا
يبيت عند الأخرى أو يكون مبيتة عند أحدهما أكثر أو يجامعها ويجلس عندها في يوم الأخرى أو
ينقص أحدهما من نفقة مثلها أو يزيد الأخرى أو يجري عليها ما يجب لها فهذا الأثر من الأثار
لا يملك الزوج فعله إلا بآذن المؤثر لها فإن فعله كان لها الاعتراض فيمو الاستدعاء عليه قال الله تعالى
فلا تملوا كل الميل وإن أذنت له في ذلك فهو جائز وقوله بيت سودة بنت زمعة يومها لعائشة تبني
بذلك رضا النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقسم بذلك لعائشة يومين وفي المنتبة عن عيسى أنه يقع
في نفسى أن الأثار المذكور في هذا الحديث هو في القسم لها من نفسها في الميت وما يجب عليه
الميل فيه بين نسائه لأن الأثرة في غير ذلك جائزة فبارد أن يؤثر به من ماله بعد الذي يعمل بينه في
الميت وماله قبله من النفقة على قدر ما وقدر عياله عندها

(فصل) وقوله فناشدته الطلاق فطلقها ثم أثارها أو أثار الأثار التي لا اعتراض
لها فيه ولا لها المنع منه ولا المطالبة بمثلها فإن مناشدتها إياه الطلاق على سبيل الرغبة إليه وكان طلاقه
إياها ساعفاً لرغبته وموافقة لأرادتها وإن كان أثارها إياها الاعتراض فيه والمنع منه لكنه
أثر من ذلك ما لا يذنبها من إباحتها ثم ظهر إليها المنع من ذلك فأن مناشدتها إياه الطلاق بمعنى
مطلبه لم يلحق ودعاها إلى الحكم الواجب لأن المرأة إذا أبحاث زوجها الأثار عليها بأن لا يقسم لها أو

• وحديثي عن مالك عن
ابن شهاب عن رافع بن
خديج أنه تزوج بنت محمد
ابن مسلة الأنصاري
فكانت عنده حتى كبرت
فتزوج عليها فتاة شابقة
فأثار الشابقة عليها
الطلاق فطلقها واحدة ثم
أمهلها حتى إذا كانت تحمل
راجعها ثم عاذا ترا الشابقة
عليها فناشدته الطلاق
فطلقها واحدة ثم راجعها
ثم عاذا ترا الشابقة فنادته
الطلاق فقال ما شئت إنما
بقيت واحدة فإن شئت
استقررت على ما ترين
من الأثرة وإن شئت
فارقتك قالت بل استقر
على الأثرة فامسكها على
حين قررت عنده على
الأثرة

تبيح له في يومها الجاوس عند ضربهما ثم بدا لها الرجوع في ذلك كان لها الرجوع فيه والمنع منه
رواه ابن المواز عن مالك ومثله روى عن الثوري ومجاهد وقال الحسن ليس لها الرجوع في ذلك
والدليل على ما نقوله ان كل ضرر لحق من الزوج مؤثر في المواصله والاستمتاع فان للمرأة الخيار
فيه بعد الرضا به اذا كان مما يرجي زواله ويضر بقاؤه كعجز المعترض (مسئله) فاذا ائتمرها
الرجوع في ذلك وجب على الزوج أن يرجع الى العمل بينهما أو يطلق ولذلك أئتم رافع بن خديج
الطلاق ولم يؤثر المساواة بينهما وذلك جائز له على حسب ما تقدم

(فصل) وقوله فطلقها حتى اذا كادت أن تحمل راجعها يحتمل أن يكون انما كان راجعها يعتد
المساواة بينهما ثم يبطله فيضربها بين الرضا بالانثاء أو الطلاق ويحتمل أن يكون انما كان راجعها
على رضاها بالانثاء فيتأدى على ذلك مدة ثم يبدو لها فترجع عن الرضا به ولا بأس بالمرأه على الانثاء
وأما عقد النكاح على الايثارة فمدروى ابن المواز وابن حبيب انه لا يجوز زاد ابن حبيب وان كان
يجوز بعد النكاح المباح على الأثره (مسئله) فان وقع النكاح على ذلك فمدروى ابن حبيب
سبب فيفسخ قبل البناء ويثبت بعد ويبطل المهر ووجب ذلك انه يبنى على ان الساق في المهر
وانه انما رضى بهذا المقدار في ما شرط من الأثره

(فصل) وقوله عند الثالثة ما ثبتت أحدها فان دعتا ستفرون على ما روي من الأثره
وان شئت فارتكز يرد أنه ان طله احد الطلانه التي بقيت لم يكن له الى ارجعها ما سبيل ولو رخصت
بالأثره لم يرض بها وانما بقي لها أن ترضى الآن بالأثره وتفرغ على ذلك أو يطاها آخر الطلاني فلا يكون
الها سبيل

(فصل) روي لما بل أئتم على الأثره فأمسكها على ذلك ولم ير رافع لم يمسكها عند ذلك

عنده على الأثره يرد أنه رأى انه لا ائتم عليه في الايثارة انما انتهى لاجبوزنه الا بآنها

ولو لم ترضى به لكان آغا فيه لو تأدى عليه ما ائتم وأما اذا كان رضى

في المدينة عن عيسى قلت لابن القاسم يجوز للرجل أن يعمل

مثل ما فعل رافع فقال لي لا بأس بذلك لانه لم يضرنا ولو شاء

ابتداء أطالتهما من غير محير وروى يحيى بن يحيى

عن نافع قال ما أحب ذلك لأحد قال الله

فماي فلا تميلوا كل الميل فتاتروها

كما حلقه قال يحيى بن ابراهيم

فول ابن القاسم والفتنه

بعينه والله أعلم

(تم الجزء الثالث من المنتقى للعلامة الباجي . وبه الجزء الرابع وأوله كتاب الطلاق .)

مصفه

- ٧ هدى المحرم اذا اصاب أهله
- ٨ هدى من فاته الحج
- ٩ هدى من اصاب أهله قبل أن يفرض
- ١٠ ما استمر من الهدى
- ١١ جامع الهدى
- ١٢ الوقوف بعرفة والمزدلفة
- ١٣ وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته
- ١٤ وقوف من فاته الحج بعرفة
- ١٥ تقديم النساء والميائين
- ١٦ السير في الدفعة * وفيه بابلان
- ١٧ الباب الأول في بيان وقت الوقوف
- ١٨ الباب الثاني في بيان وقت الدفع
- ١٩ ما جاء في النحر في الحج
- ٢٠ العمل في النحر
- ٢١ الحلاق * وفيه أبواب
- ٢٢ الباب الأول في من حكمه الحلاق والتقدير
- ٢٣ الباب الثاني في صفة الحلاق والتقدير
- ٢٤ الباب الثالث في موضع الحلاق والتقدير
- ٢٥ الباب الرابع في وقت الحلاق والتقدير
- ٢٦ الباب الخامس في ما يتعلق بالحلاق والتقدير من الأحكام
- ٢٧ الباب السادس هل الحلاق نسل أو تحلل
- ٢٨ التقدير
- ٢٩ التليد
- ٣٠ الآلة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة
- ٣١ الآلة بمعنى يوم النحر والجمعة بمعنى وعرفة
- ٣٢ صلاة المزدلفة
- ٣٣ صلاة في
- ٣٤ صلاة المقيم بمكة ومعنى
- ٣٥ تكبير أيام التشريق
- ٣٦ صلاة المرس والمحصب
- ٣٧ البيتونة بمكة ليالي منى

- ٤٦ روى الجار
 ٥١ الرخصة في روى الجار * وفيه أبواب
 ٥٣ الباب الأول في من نسي روى حصة من الجار
 ٥٥ الباب الثاني في من نسي جرة كاملة
 ٥٥ الباب الثالث في من نسي روى جار يوم
 ٥٥ الباب الرابع في من نسي الجار كلها
 ٥٥ الباب الخامس في صفة الروى
 ٥٦ الاضافة
 ٥٧ دخول الحائض مكة
 ٦١ اضافة الحائض
 ٦٣ فدية ما أصيب من الطهر والوجس
 ٦٦ فدية من أصاب شيئاً من الخرداد وهو محرم
 ٦٧ فدية من حل على أن ينسئ
 ٧١ مائة حل من مئ من أسكسئ
 ٧٢ جمع الفدية
 ٧٦ جامع الحج
 ٨٢ حج المرأة بفردى عزم
 ٨٣ صيام المتمتع
 ٨٣ كتاب الأصحاب
 ٨٦ النبي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام
 ٨٨ ما يستحب من الضحايا
 ٩٣ ادخار لحوم الأضاحي
 ٩٥ النسكة في الضحايا وعن كم تذبح النقرة والبدنه وفيه بيان
 ٩٦ الباب الأول في ما ذبح من ذب الضحايا
 ٩٨ الباب الثاني من يجوز للبدنه ان يذبح مكة في أحسنه
 ١٠٠ كتاب النسك في ما ذبح
 ١٠٢ العمل في العقيدة
 ١٠٤ كتاب النبايح وما جاء في الذميمة في الذبحة
 ١٠٦ ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة * وفيه أبواب
 ١٠٦ الباب الأول في صفة الذكاة
 ١٠٦ الباب الثاني في صفة ما يذبح
 ١٠٧ الباب الثالث في صفة الذكاة
 ١٠٧ الباب الرابع في بيان محل الذكاة

- ١١٤ ما يكره من الذبيحة في الذكاة
 ١١٦ ذكاة ما في بطن الذبيحة
 ١١٨ كتاب الصيد وترك أكل ما قتل المعراض والحجر * وفيه أبواب
 ١١٨ الباب الأول في صفة الآلة
 ١١٩ الباب الثاني في صفة الرمي والضرب
 ١١٩ الباب الثالث في صفة المرمى أو المضروب
 ١١٩ الباب الرابع في منهي فعل الرمية والضربة
 ١٢٣ ما جاء في صيد الملعنات وفيه أبواب
 ١٢٣ الباب الأول في صفة الجراح
 ١٢٤ الباب الثاني في صفة السكب المعلم
 ١٢٤ الباب الثالث في معنى الاسماء
 ١٢٨ ما جاء في صيد البعر وفيه بيان
 ١٢٩ الباب الأول في بيان ما يجوز أكله بغير ذكاة
 ١٢٩ الباب الثاني في بيان ما لا يجوز أكله إلا بذكاة
 ١٣٠ مخرج كل شيء من السباع
 ١٣٢ ما يكره من أكل الدواب
 ١٣٣ ما جاء في حلود الميتة
 ١٣٨ ما جاء في من يطعم أكل الميتة
 ١٤١ كتاب الأسربة * الخد في الحجر وفيه أبواب
 ١٤٢ الباب الأول في من يجب استنكاهه
 ١٤٢ الباب الثاني في من يثبت ذلك بشهادته
 ١٤٣ الباب الثالث في من يجب بشهادة الاستنكاه
 ١٤٣ آية سارة سيدنا عمر بن الخطاب في معارضة الجردة وفيه أبواب
 ١٤٤ الباب الأول في صفة الشهادة
 ١٤٤ الباب الثاني في صفة الضرب وما يضرب به
 ١٤٥ الباب الثالث في ما يضاف إلى الحد
 ١٤٥ الباب الرابع في تكرار الحد
 ١٤٦ الباب الخامس في ما يسمط الحد عن تارب الحجر
 ١٤٦ حد الرعاة في الحجر * وفيه بيان
 ١٤٦ الباب الأول في صفة من يقيم الحد
 ١٤٦ الباب الثاني في صفة المحذور
 ١٤٨ ما ينهى أن يذبحه
 ١٤٩ ما يكره أن يذبحه جميعا

- ١٥١ حرم الخمر
 ١٥٢ جامع حرم الخمر
 ١٥٩ كتاب الجهاد * الترياق في الجهاد
 ١٦٥ النبي عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو
 ١٦٦ النبي عن قتل النساء والولدان في الغزو
 ١٧٢ ما جاء في الوفاء بالأمان وفيه أبواب
 ٢٧٢ الباب الأول في صفة التأمين
 ١٧٢ الباب الثاني في وقت التأمين
 ١٧٣ الباب الثالث في صفة المؤمن
 ١٧٣ الباب الرابع فيما يثبت به الأمان
 ١٧٣ الباب الخامس في مقتضى التأمين
 ١٧٤ العمل فمين أعطى شيئاً في سبيل الله
 ١٧٦ جامع النفل في الغزو وفيه أبواب
 ١٧٦ الباب الأول في موضع قسمتها
 ١٧٧ الباب الثاني في بيان من إليه قسمت الغنمة
 ١٧٧ الباب الثالث في بيان ما يقسم من الغنمة وتعيينه مما لا يقسم
 ١٧٨ الباب الرابع في بيان من له حق في الغنمة
 ١٧٨ الباب الخامس في بيان قسم الغنمة
 ١٨٠ مسئلة وفيها أبواب
 ١٨٠ الباب الأول في صفة حضور القتال على المشهور من قول مالك
 ١٨٠ الباب الثاني فيما حُرِّز من الغنمة
 ١٨٠ الباب الثالث فيما يمنع استحقاق الغنمة
 ١٨١ الباب الرابع فيما يثبت به المعافاة المؤثرة في منع الغنمة
 ١٨١ ما لا يجب فيه الخمس وحكم من وجد من العدو الخ * وفيه بابان
 ١٨١ الباب الأول في بيان حكمهم
 ١٨٢ الباب الثاني في بيان حكم ما وجد معهم من المال
 ١٨٣ ما يجوز للمسلمين أكله قبل الخمس
 ١٨٤ ما يرد قبل أن يقع القسم مما أصاب العدو
 ١٨٩ ما جاء في السلب في النفل
 ١٩٤ ما جاء في إعطاء النفل من الخمس
 ١٩٦ القسم للخيل في الغزو
 ١٩٨ ما جاء في الفلول
 ٢٠٤ الشهداء في سبيل الله

- ٢٠٩ ما تكون فيه الشهادة
 ٢١٠ العمل في غسل الشهداء
 ٢١١ ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله
 ٢١٢ الترغيب في الجهاد
 ٢١٥ ما جاء في الخيل والمسايفة بينها والنفقة في الغزو
 ٢١٩ اخراز من أسلم من أهل الذمة أرضه * وفيه أبواب
 ٢١٩ الباب الأول في معرفة الصلح والعنوة
 ٢٢١ الباب الثاني في حكم أهل الصلح الخ
 ٢٢١ الباب الثالث في حكم انتقال الأملاك عنهم الخ
 ٢٢٢ الباب الرابع في ذكر أموالهم الخ
 ٢٢٣ الباب الخامس في حكم أموالهم إذا أسلموا
 ٢٢٥ الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذاً بيكرعة النبي الخ
 ٢٢٨ كتاب النور والایمان * ما يجب من النذور في المشي
 ٢٣٣ ما جاء في من نذر مشياً إلى بيت الله فعبز
 ٢٣٩ العمل في المشي إلى الكعبة
 ٢٤٠ ما لا يجوز من النذور في معصية الله
 ٢٤٣ اللغو في اليمين
 ٢٤٥ ما لا يجب فيه الكفارة من اليمين
 ٢٤٩ ما لا يجب فيه الكفارة من الایمان
 ٢٥٤ العمل في كفارة الایمان
 ٢٥٩ جامع الایمان
 ٢٦٤ كتاب النكاح * ما جاء في خطبة النساء
 ٢٦٦ استئذان البكر والأيم في أنفسهما
 ٢٧٥ ما جاء في الصداق والحباء
 ٢٩٢ أرعاء الستور
 ٢٩٣ المقام عند الأيم والبكر
 ٢٩٦ ما لا يجوز من الشروط في النكاح
 ٢٩٨ نكاح المحلل وما أشبهه
 ٣٠٠ ما لا يجمع بينه من النساء
 ٣٠٣ ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته
 ٣٠٧ نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجهه ما يكره
 ٣٠٩ جامع ما لا يجوز من النكاح
 ٣١٩ نكاح الأمة على الحرّة

- ٣٢٤ ماجاء في الرجل يملك المرأة وقد كانت تحتها ففارة بها
 ٣٢٥ ماجاء في كراهية اصابة الأختين بملك اليمين والمرأة وابيتها
 ٣٢٦ النهي عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه
 ٣٢٨ النهي عن نكاح اماء أهل الكتاب
 ٣٢٩ ماجاء في الاحسان * وفيه أبواب
 ٣٣١ الباب الأول في صفات المحسن
 ٣٣٢ الباب الثاني في وصف ما يكمل به الاحسان من العقود
 ٣٣٣ الباب الثالث في ذكر ما يقع به الاحسان من الجماع الخ
 ٣٣٣ الباب الرابع فيما يثبت به حكم الاحسان
 ٣٣٤ نكاح المتعة
 ٣٣٦ نكاح العبد * وفيه أبواب
 ٣٣٧ الباب الاول في ملك السيد نكاح العبد
 ٣٣٨ الباب الثاني فيما يجوز من عقده على نفسه ونحوه من السبيله ونفسه
 ٣٣٩ الباب الثالث في حكم المهر والنفقة في نكاح العبد
 ٣٤٠ نكاح المشرك اذا أسلمت زوجته قبله
 ٣٤٧ ماجاء في الولية

